



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مسألة : [الإعتبار الذى يبنى عليه حسن الفعل وقبحه] :

وكل مأذون بشرع فحسن	فذاك واجب ومندوب إذن
كذا مباح والذى تعلقا	نهى به القبيح فيما أطلقا
وذلك الحرام والمكروه	خلاف الأولى هو به شبيهه
والأرجح الذى الإمام قاله	ذو الكره منه لا ولا محاله
قيل وينبغى يكون مثله	خلاف الأولى هو بذاك أشبهه

الشرح :

أى مما علم من حد الحكم السابق من حيث الإضافة إلى الله تعالى ،  
والتقسيم إلى اقتضاء وتخيير أن وصف الفعل المتعلق به الخطاب بحسن أو قبح  
إنما هو باعتبار إذن الشارع وعدم إذنه ، لا بالعقل كما يدعيه<sup>(١)</sup> المعتزلة<sup>(٢)</sup>.

فالحسن : ماأذن فيه الشرع .

والقبيح<sup>(٣)</sup> : ما نهى عنه<sup>(٤)</sup>.

فيدخل فى المأذون حينئذ الواجب والمندوب ، وكذا يدخل المباح  
لارتفاع شأنه بالإذن فيه وإن لم يطلب<sup>(\*)</sup>.

---

= قلت : وهو بعيد والأقرب أن الشيخ أراد بالإباحة المعنى العام وهو الجائز فيدخل  
تحتها المندوب والمكروه ، وهذا التقسيم يؤيد ماذهب إليه الغزالي من عدم اطلاق  
الجائز على الواجب . والله أعلم .

راجع هـ (١) ص (٣٦٠) .

(١) فى أ : تدعيه .

(٢) سبق بيان مذهب المعتزلة فى الحسن والقبح من حيث ترتب المدح والذم .

راجع مسألة الحاكم ص (١٩٠) .

(٣) فى د : القبح .

(٤) وهناك تعريفات أخرى :

انظر : المحصول (١٣٦، ١٣٢/١/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٦٦/١) ، البحر

المحيط (١٦٨/١) ، تقريرات الشرييني (١٦٧/١) ، حاشية العطار (٢١٦/١) ، شرح

الروضة (٤٣٠/٣) ، الإحكام للآمدى (١١٩/١) ، شرح الكوكب (٣٠٦/١) ، العدة

لأبى يعلى (١٦٧/١) ، غاية الوصول (٢٢) .

(\*) ٥٢٣

ويدخل في المنهى عنه الحرام والمكروه وخلاف الأولى ؛ لأنه شبيهه بالمكروه في كونه منهيًا نهى تنزيهه ، وإن كان النهى غير مقصود ، وهو معنى قولى ( هو به شبيهه ) .

نعم كون المكروه وخلاف الأولى من القبيح فيه نظر ، وإن كان في " جمع الجوامع " صرح بذلك في المكروه<sup>(١)</sup> .

لكن قال شيخنا شارحه الزركشى : إنه لم يره لغيره ، وكأنه أخذه من إطلاق كثير أن القبيح مانهى عنه .

قال : ويمكن أن يريدوا النهى المخصوص<sup>(٢)</sup> - أى نهى التحريم - بل هو الأقرب لإطلاقهم ، وكأن<sup>(٣)</sup> الموقع له في ذلك قول الهندي : إن القبيح عندنا ما يكون منهيًا عنه ، [ونعنى به<sup>(٤)</sup>] ما يكون تركه أولى ، وهو القدر المشترك بين المحرم والمكروه . انتهى<sup>(٥)</sup> .

فقولى ( والأرجح الذى الإمام قاله ) إشارة إلى النظر المذكور " في المكروه "<sup>(٦)</sup> وخلاف الأولى وأن الأرجح الذى قاله إمام الحرمين : إن المكروه لا قبيح ولا حسن ؛ لأن القبيح : ما يذم عليه والحسن : ما يثنى عليه ، وهو

(١) قلت : عبارة المؤلف فيها نظر فالذى صرح به ابن السبكي في جمع الجوامع هو خلاف الأولى لا المكروه .

وفي هامش ب : مانصه :

قوله في المكروه يوهم أن جمع الجوامع لم يصرح به في خلاف الأولى ، وهو إنما صرح بخلاف الأولى فقط ليفهم دخول المكروه عنده من باب أولى . اهـ .  
انظر جمع الجوامع مع المحلى (١٦٧/١) .

(٢) عبر الزركشى هنا بالمخصوص تبعاً لابن السبكي كما سبق وعبر الإمام بالمقصود وغير المقصود وسبق المراد بهما ص ( ٣٠٧ ) .

(٣) في أ ، ب ، د : كان .

(٤) في جميع النسخ : ويعنى ما يكون ، والمثبت من النص ونقل البحر .

(٥) انتهى كلام الزركشى في التشنيف (١٩٥/١) ، ومقاله الهندي بنصه في النهاية (قسم ٥٩٦/١) .

(٦) ساقطة من ج .

ليس كذلك فيهما<sup>(١)</sup>.

ولذلك<sup>(٢)</sup> قال الشيخ تقي الدين السبكي : لم نر أحدا نعتمده خالف الإمام في هذا ، إلا أناسا أدركناهم تعلقوا بإطلاق نحو البيضاوى النهى ، وليس هذا التعلق بأولى من اتباع إمام الحرمين<sup>(٣)</sup>.

قلت : بل الغالب كما سبق في إطلاق النهى التحريم ، ولذلك حمل الأصفهاني<sup>(٤)</sup> كلام "المنهاج" عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا نقله السبكي عن الإمام وذكر الكمال أنه قاله في الشامل ولم أقف عليه في الجزء المطبوع منه . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٦٢/١) ، الدرر اللوامع (٢٠٠/١/١) ، البحر المحيط (١٧٣/١) ، (٢٩٩) .

(٢) في ب ، د : فلذلك .

(٣) انظر : الابهاج (٦٢/١) ، تشنيف المسامع (١٩٦/١) .

(٤) محمود بن عبد الرحمن أبو الثناء شمس الدين الأصفهاني ، نسبة إلى أصفهان حيث ولد فيها عام (٦٧٤هـ) ، ونشأ واشتغل بالعلم ، فقيه ، أصولي ، مفسر ، نحوي ، أديب تعلم على والده الفقه والأصول والعربية ثم توجه إلى تبريز ، حج عام (٧٢٤هـ) ثم قدم دمشق فأعجب به ابن تيمية ، قال الاسنوي : كان إماما بارعا في العقلية ، عارفا بالأصلين فقيها صحيح الاعتقاد ، كان حريصا على العلم حتى روى أنه كان يمتنع عن الأكل كثيرا حتى لا يحتاج إلى دخول الخلاء فيضيع الزمان ، كان له من الدروس أكثر من سبعين ويشتغل من الصباح إلى العشاء ، من مؤلفاته : "بيان المختصر" ، "شرح منهاج الوصول للبيضاوى" ، "بيان معاني البديع" لابن الساعاتي ، "أنوار الحقائق الربانية" في التفسير ولم يتمه . توفي شهيدا بالطاعون في القاهرة عام (٧٤٩هـ) .

تنبه : يقع في بعض كتب التراجم الخلط بين المترجم له والأصفهاني أبو عبد الله شارح المحصول ، وقد سبقت ترجمته .

انظر : مقدمة بيان المختصر (١٥/١-٢٤) ، طبقات ابن شهبة (٧١/٣) ، شذرات الذهب (١٦٥/٦) ، الدرر الكامنة (٩٥/٥) ، طبقات الداودي (٣١٣/٢) ، بغية الوعاة (٢٧٨/٢) ، الفوائد البهية (١٩٨) ، الفتح المبين (١٦٤/٢) ، البدر الطالع (٢٩٨/٢) .

(٥) ساقطة من أ .

والمراد : أن البيضاوى في منهاجه أطلق النهى في تعريف القبيح حيث قال : مانهى عنه شرعا فقبيح ، قال الاسنوي : وحاصله أن الفعل المنهى عنه قبيح كالمحرم والمكروه وليس في المحصول ولا مختصراته تصريح بأن المكروه من القبيح أو الحسن لكن اطلاق النهى يقتضى إلحاقه بالقبيح . =

نعم كلام إمام الحرمين إنما هو مفرع على تفسير الحسن والقبیح (\*) (١) بما يمدح فاعله أو يذم شرعا ، وغيره علق القبج بالنهي لبالذم .  
قيل (٢) : وينبغي على قول الإمام ذلك في المكروه أن خلاف الأولى كذلك بل أولى (٣) بأن ينفي القبج عنه من حيث أن النهي فيه غير مقصود (٤) .  
قلت : وينبغي أن يكون المباح أولى منهما بأن لا يكون حسنا ولا قبیحا لانتفاء الاقتضاء فيه (٥) .

= لكن الزركشى - وتبعه المؤلف - رجح أن المراد بالنهي هو التحريم فقط قال بل هو الأقرب لاطلاقهم ، وبهذا صرح الأصفهاني في شرح المنهاج وبناء عليه لا يدخل المكروه .

ورد السبكي ادخال المكروه تعلقا باطلاق البيضاوي النهي ، قال : وليس أخذ هذا الحكم من الاطلاق بأولى من رد هذا الاطلاق بقول إمام الحرمين .  
انظر : منهاج الوصول مع نهاية السؤل (٥٠/١-٥٢) ، منهاج العقول (٥٠/١) ، تشنيف المسامع (١٩٥/١) ، الابهاج (٦٢/١) .

(\*) ٢٩ ب

(١) في د : نفس الحسن والقبیح .

(٢) قائله الزركشى .

(٣) في د : بأنه أولى .

(٤) انظر تشنيف المسامع (١٩٧/١) ، وقد تصرف المؤلف في العبارة بشكل كبير . والله أعلم .

(٥) أقول : عبارة المؤلف توهم بأنه استقل بهذا الرأي ، لكنه أحد قولي إمام الحرمين في المباح ، والآخر أنه حسن .  
قال الكمال :

وعجيب نقل الشارح - يعني المحلى - ذلك عن بعضهم مع تصريح إمام الحرمين به في التلخيص وأعجب من ذلك ذكر شيخه العلامة شمس الدين البرماوى ذلك في شرح الألفية بحثا له . ا.هـ .

وفي هامش ب مانصه : ما ذكره المصنف بحث منقول .

قلت : واستدراك الكمال في محله وعبارة الإمام في التلخيص : فإن قيل أتقولون إن المباح من الأفعال حسن أو قبیح قلنا لانصفه بواحد من الوصفين ، فإن الحسن ماورد الشرع بالثناء على فاعله وضده القبیح والمباح خارج عن الوصفين جميعا . ا.هـ باختصار .

انظر : الدرر اللوامع (٢٠١/١/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٦٧/١) ، حاشية العطار (٢١٧/١) ، تقارير الشريبي (١٦٧/١) ، تلخيص التقريب (٢٥٤/١) .

نعم تمسكوا في كونه حسنا بقوله تعالى {ولنجزيهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون} <sup>(١)</sup> لأن أفعال التفضيل يقتضى المشاركة <sup>(٢)</sup> فإذا جوزوا على الأحسن وهو الواجب والمندوب يبقى المباح حسنا ولاجزاء فيه .

قلت : وفيه نظر فإن الظاهر أن المراد بـ(أحسن) بـ(الحسن) <sup>(٣)</sup> لا معنى التفضيل بدليل قوله تعالى في الآية الأخرى {جزاء بما كانوا يعملون} <sup>(٤)</sup> وذلك هو المطلوب للمباح ؛ فإنه لاجزاء فيه ، وأيضا فيلزم أن يدخل في الحسن الحرام وغيره ؛ لأنه مما قد يعمله المكلف فيكون من المفضل "عليه" <sup>(٥)</sup> وهو باطل .

أو يكون <sup>(٦)</sup> التفضيل باعتبار أن الجزاء أفضل من العمل ، فكأنه قيل يجزيهم أجرهم بالنوع الذى هو أفضل من أعمالهم .  
لكن يشكل بما قاله العلماء أن كل عمل فجزاؤه خير منه ، إلا التوحيد فإنه أفضل من جزائه ، ولأن <sup>(٧)</sup> أفعال التفضيل لا يضاف إلا إلى جنسه <sup>(٨)</sup> .

(١) النحل (٩٧) ، وفي جميع النسخ ليجزيهم والمثبت هو الصواب .

(٢) قال ابن هشام :

(اسم التفضيل : هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة) .

الجامع الصغير (١٦٣) ، وانظر : شرح ابن عقيل (١٧٤/٣) ، شرح شذور الذهب (٤١٤) .

(٣) قال شيخنا الدكتور حسن : لعل صحتها : المراد بأحسن الحسن ... الخ . والله أعلم .

(٤) السجدة (١٧) ، الأحقاف (١٤) ، الواقعة (٢٤) .

(٥) ساقطة من د .

(٦) في ب ، د : ويكون .

(٧) في ب ، د : لأن .

(٨) أقول : الاستشهاد بالآية على أن المباح من الحسن ذكره الزركشى في تشييف المسامع وقواه حيث قال :

إن أحسن فعل تفضيل ، وشرطه أن يضاف إلى بعضه ، فالتقدير ليجزيهم أحسن أعمالهم ، وأعمالهم التى يتعلق بها الحسن إما واجبة أو مندوبة أو مباحة .  
والواجب أحسن قطعا والمندوب أحسن من المباح لأن المباح لا ثواب فيه فيلزم أن يكون حسنا . =

= لكن قال الرازى : ليجزيهم على أحسن أعمالهم فيثابون على الواجب والمندوب  
لاعلى المباح .

قال القرافي :

(قوله تعالى : {ليجزيهم الله أحسن ما عملوا} النور (٣٨) ، مفهومه أن الله لا يجزيهم على الحسن وهو كذلك إذا فرنا الحسن بما ليس منهيًا عنه كان أدنى رتبة الإباحة وأعلى رتبة المطلوب فيكون المباح الحسن والمطلوب الأحسن والجزاء إنما يقع في المطلوب فيكون عملنا بالآية مفهومًا ومنطوقًا) .

وقد أجاب المؤلف على هذا الاستشهاد بوجهين :

الأول : ليس المقصود هنا معنى التفضيل بل المراد أن الله يجزيهم بالحسن من أعمالهم يدل عليه قوله تعالى {جزاء بما كانوا يعملون} السجدة (١٧) أى أن العمل المطلوب هو الذى يجزون عليه فهو الحسن لا المباح فإنه لاجزاء عليه . قلت : وقوله تعالى {ويجزيهم أجرهم بأحسن الذى كانوا يعملون} الزمر (٣٥) ، أوضح فى الدلالة فيكون المعنى بالحسن الذى كانوا يعملون .

الثانى : على التسليم بأن أحسن هنا للتفضيل يكون لها معنيان :

أولهما : ما ذكرتموه وهو أن فعل المكلف فيه حسن وأحسن والجزاء على الأحسن فيكون المباح حسنا ولاجزاء عليه .

لكن يلزم منه أن يدخل الحرام والمكروه فى الحسن لأنهما داخلان فيما يعمله المكلف فيكونان من المفضل عليهما وهو باطل لأنه لا حسن فى الحرام والمكروه حتى يقال أن الواجب والمندوب أحسن منهما .

ثانيهما : أن يكون التفضيل باعتبار الجزاء ، أى أن الجزاء أفضل من العمل ، وقد ذكر الرازى هذا وجهها فى تفسير الآية فقال :

والثانى : أن الأحسن صفة للجزاء أى يجزيهم جزاء هو أحسن من أعمالهم وهو الثواب .

لكن يرد على هذا التفسير إشكالان :

١ - إن التوحيد أفضل من جزائه وليس العكس .

قلت : ويمكن إزالة هذا الاشكال بأن يقال : أن الآية مخصصة بالعقل فيكون الجزاء بالأحسن فيما سوى التوحيد ، نظير هذا قوله تعالى {تدمر كل شىء بأمر ربها} الزخرف (٢٥) فهى لم تدمر الجبال والمساکن .

٢ - أن أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى جنسه فيقال مثلاً زيد أفضل القوم ، والجزاء فى الآخرة ليس من جنس العمل بل لامقارنة فكيف يفضل عليه .

ومن هنا يترجح أن المراد بالآية المعنى الأول فلا يكون دليلاً على أن المباح حسن . هذا تقرير كلام المؤلف حسب مافهمته . والله أعلم . =



## تنبيهات :

أحدها : لأصحابنا عبارات أخرى في الحسن والقبح ، لاطائل في بسطها وقد أشرت إلى شيء منها فيما سبق<sup>(١)</sup>.

وأما المعتزلة فإنهم لما أناطوا الحسن والقبح بحكم العقل عبروا بعبارات : منها : أن ماللقادر عليه العالم بحاله أن يفعله الحسن وخلافه القبيح ، فيدخل في الحسن الأحكام سوى الحرام ، والقبيح الحرام فقط . ومنها : أن الحسن الواقع على صفة توجب المدح ، والقبيح الواقع على صفة توجب الذم<sup>(٢)</sup> ،

فيدخل في الحسن الواجب والمندوب ، وفي القبيح الحرام فقط ، ويبقى المباح والمكروه لاحسنا ولاقبيحا<sup>(٣)</sup>.

[التنبيه] الثاني : أطلق<sup>(٤)</sup> الأصوليون مقابلة الحسن بالقبيح ، وفيه نظر ؛ لأن مقابله إنما هو السوء قال تعالى : {إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها}<sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى : {ولاتستوى الحسنة ولا السيئة}<sup>(٦)</sup> ، وأيضا فالقبيح أخص من السوء ، كما أن الجميل<sup>(٧)</sup> أخص من الحسن بدليل قولهم : الحسن الجميل للترقى من الأدنى للأعلى ، فينبغي مقابلة الجميل بالقبيح ، والحسن

= انظر : تشنيف المسامع (١٩٣/١) ، تنقيح الفصول (٩٠) ، تفسير الرازي (١١٤، ١١٣/٢٠) ، (٢٣٠/١٦) ، (٢٨/٢٨) ، فتح القدير للشوكاني (٤١/٢) ، تفسير أبي السعود (١١١/٤) ، الجامع الصغير (١٦٣) ، شرح ابن عقيل (١٧٤/٣) ، شرح شذور الذهب (٤١٤) .

(١) راجع مصادر تعريف الحسن والقبيح في أول المسألة .  
(٢) ذكر الغزالي نحو هذين التعريفين في المستصفى (٧٤/١) .  
(٣) انظر : المعتمد (٣٤٢/١) ، تنقيح الفصول (٩٠) ، المحصول (١٣٢/١/١) ، نهاية السؤل مع مناهج العقول (٥٢-٥٠/١) ، البحر المحيط (١٤٦/١) ، الابهاج (٦٣/١) شرح الروضة (٤٣١/٣) .

(٤) في ب : اطلاق .

(٥) الإسراء (٧) .

(٦) فصلت (٣٤) .

(٧) في د : الجهل .

بالسوء . نبه على ذلك الشيخ جمال الدين الأغماتي في كتاب "المطالع" (١).  
 [التنبيه] الثالث : إناطة الحسن بالإذن أخص من إناطة البيضاوى له  
 بعدم النهى حتى أدخل فيه فعل غير المكلف كالصبي والساهى والبهيمة  
 استطرادا ؛ لأنه إنما يتكلم في الفعل المتعلق به الخطاب ، وهو فعل المكلف ،  
 وألزموه أن يستطرد إلى أن يمثل (٢) أيضا بفعل الله تعالى (٣) (\*).  
 [التنبيه] الرابع : فيما يظهر فيه ثمرة الخلاف في هذه المسألة - وقد أشار  
 إلى ذلك الرافعى بعد أن اقتضى كلامه وصرح به غيره - أن أصحاب أبي  
 حنيفة وافقوا المعتزلة على الإناطة فيهما بالعقل ، فقال في باب الزنا : لو  
 مكنت البالغة العاقلة مجنونا أو صبيا فعليها الحد خلافا لأبي حنيفة ، قال :  
 لأن فعله والحالة هذه ليس بزنا (٤).

(١) لم أهد إلى ترجمته حيث بحثت عن هذا اللقب في معجم المؤلفين والأعلام وسير  
 النبلاء فلم أعثر عليه ، ولأعرف اسمه صريحا ولم أقف على الكتاب في كشف  
 الظنون ولاذيله .

وهذا التنبيه بنصه تقريبا ذكره الزركشى في البحر ولم ينسبه لأحد وهو محل نظر ،  
 فقد قال الجوهري : الحسن - بضم الحاء - نقيض القبح ، وقال ابن منظور : ضد  
 القبح ونقيضه فيفهم منه صحة اطلاق القبح مقابل الحسن .  
 انظر : البحر المحيط (١/١٦٨) ، الصحاح (حسن) (٥/٢٠٩٩) ، لسان العرب  
 (حسن) (١٣/١١٤) ، الفروق للعسكري (١٥٦، ٢١٧) .

(٢) في د : مثل .

(٣) قال البدخشي :

أن فعل غير المكلف ليس منهيًا عنه شرعا لعدم صلوحه لتعلق الأحكام ، إما  
 لتعالیه كفعل الله ، أو للنقصان كفعل الساهى والمجنون والصغير والبهيمة .  
 انظر : مناهج العقول (١/٥٠) ، نهاية السؤل (١/٥٢) ، الابهاج (١/٦٢) ، حاشية  
 العطار (١/٢١٧) ، حاشية البناني (١/١٦٦) .

(\*) ٢٥

(٤) وهو قول صاحبين أيضا قال السرخسي :

(وهو زنا لغة ولكن ليس زنا شرعا لأن الزنا شرعا : فعل وجب الكف عنه بخطاب  
 الشرع فلا ينفك عن الإثم والجرم وفعل الصبي لا يوصف بذلك) .  
 المبسوط (٩/٥٤-٥٥) ، وانظر : بدائع الصنائع (٧/٣٤) ، الفقه الاسلامى  
 (٣٦/٦).

قلنا : لانسلم أنه ليس بزنا بل زنا ولكن لا يجب الحد<sup>(١)</sup>. انتهى (\*).  
 ووجه التخريج أن الزنا إنما يكون في العقل قبيحا إذا صدر من المكلف  
 فما يفعله الصبي إذا لم يكن زنا لا تحدد الممكنة منه ، وعلى قول الشافعي هو  
 قبيح في نفسه ؛ لأنه منهي عنه ، ولو سقط الحد فيه عن الصبي لعدم تكليفه .  
 ولا يجفى ما في هذا ، وإنما ينبغي أن يكون على العكس ، أي "أن"<sup>(٢)</sup> من  
 يقول إنه عقلي يوجب الحد على الممكنة ؛ لأن العقل مدرك لقبح هذا الفعل  
 من حيث هو ، ومن يقول شرعى لا يوجب الحد لعدم تعلق النهى بفعل  
 الصبي .

على أن وجوب الحد بالتمكين إنما هو لوقوع الفعل بينهما ، فهي زانية  
 وهو ليس بزنا ، كمن ظن من على فراشه<sup>(٣)</sup> زوجته أو بالعكس ، أحدهما  
 زان دون الآخر<sup>(٤)</sup>.

ومما عد أيضا من فوائد الخلاف أنه إذا قطع يد الجاني قصاصا فمات  
 فلا ضمان فيه عندنا ؛ لقوله تعالى {ما على المحسنين من سبيل}<sup>(٥)</sup> والمحسن من  
 أتى بالحسن فيندرج في الآية عند من قال أنه حسن .

(١) أي لا يجب على الصبي والمجنون .

لا يوجد باب الزنا في الجزء المطبوع من فتح العزيز ، لكن أورد الزركشي هذا  
 النقل عن الرافعي في تشنيف المسامع (١٩٤/١) ، وانظر : روضة الطالبين (٩٤/١٠)  
 نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي (٤٢٢/٧) ، تخريج الفروع (٣٤٢) ، الفقه  
 الاسلامي (٣٦/٦) .

(\*) ٢٨ ج

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ب : فراش .

(٤) انظر : روضة الطالبين (٩٣/١٠) ، نهاية المحتاج (٤٢٥/٧) ، المهذب (٢٦٩/٢) .

(٥) التوبة (٩١) .

وقال أبو حنيفة : يضمن ، وهذا يأتي في كل موضع كره فيه القصاص<sup>(١)</sup>.

قلت : وفيه نظر أيضا ، فإن المحسن من الإحسان لامن الحسن ، ولو دارت المادة على الحاء والسين والنون ، إلا أن في استعمال اللغة التغيرات لاسيما وقد سمي الله تعالى القصاص سيئة تنفيرا منه ، فقال : {وجزاء سيئة سيئة مثلها}<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا التفريع نقله المؤلف بحروفه من التمهيد للأسنوي ، وقد فرعه بناء على الخلاف في كون المباح حسنا أو لا .

وقد يسبق إلى الذهن أن المراد قطع اليد في السرقة وليس كذلك ، بل المراد قطع يد الجاني قصاصا .

قال صاحب المجمع :

ومن قطعت يده فاقتص من قاطعها بنفسه بلا حكم حاكم فسرى القطع إلى نفسه فعليه دية النفس عند الإمام خلافا لهما .

التمهيد للأسنوي (٦٢) ، وانظر : مجمع الأنهر مع بدر المتقى (٦٣٢/٢) ، شرح الوقاية (٢٧٦/٢) ، الدرر الحكام (٩٩/٢) ، روضة الطالبين (٢٣٣/٩) .

(٢) الشورى (٤٠) .

قال العسكري في الفروق :

وكل من جاء بفعل حسن فقد أحسن ، ألا ترى أن من أقام حدا فقد أحسن وإن أنزل بالمحدود ضررا ، ثم استعمل في النفع خاصة ، فيقال أحسن إليه إذا نفعه ولا يقال أحسن إليه إذا حده ، ويقولون للنفع كله احسانا . اهـ

فالفعل الحسن فيه نفع وقد يكون فيه ضرر ، أما الاحسان فلا يكون فيه إلا النفع فقط والمحسن من جاء بالإحسان - لا بالحسن - فلا يعد المقتص حسنا ، بل قد سمي الله القصاص سيئة تنفيرا منه فلا يصح الاحتجاج بالآية على سقوط الضمان ولا على كون المباح حسنا .

قلت : وتسمية الجزاء سيئة من قبيل المشاكلة كقوله صلى الله عليه وسلم (إن الله لا يمل حتى تملوا) فإن الله جل وعلا لا يمل .

وقال صاحب الكشاف : سمي الجزاء سيئة لأنه يسوء من يتزل به .

انظر : الفروق للعسكري (١٥٨) ، فتح القدير للشوكاني (٥٤١/٤) ، تفسير الرازي (١٧٩/٢٧) ، الكشاف (٤٧٣/٣) القاموس المحيط (الحسن) (١٥٣٥) ، لسان

العرب (حسن) (١١٤/١٣) .

وأيضاً فيلزم من ذلك أن فاعل المباح له الجنة وزيادة ؛ لقوله تعالى :  
 {للذين أحسنوا الحسنى وزيادة} (١).

نعم من أحسن ماخرج على الخلاف ما ذكره قاضي القضاة شهاب الدين  
 محمود الزنجاني (٢) الشافعي في كتابه "تخريج الفروع على الأصول" بعد أن نصب  
 الخلاف بين جماهير العلماء في تعليقهم التحسين والتقبيح بالأمر والنهي ،

(١) يونس (٢٦) .

ولعل مراد المؤلف أن أحسنوا بمعنى عملوا الحسن فإذا قلنا أن المباح حسن يلزم  
 منه أن يجري عليه بالجنة - مع الواجب والمندوب - وهذا يخالف المتفق عليه بأنه  
 لاجزاء على المباح .

قلت : وقد أطال المؤلف في هذه المسألة بما لا يجدي ولاثرة له فما الفرق بين أن  
 يكون المباح حسناً أم لا؟ والله أعلم .

ثم ألا يجازى المسلم على ترك الحرام والمكروه بلى يجازى فلم يقصر الحسن على فعل  
 الواجب والمندوب مع أن الترك فعل ، لذلك نقل الرازي في تفسير هذه الآية :  
 بأنهم الذين أحسنوا في كل ماتعبدوا به أي أتوا بالمأمور كما ينبغي ، واجتنبوا  
 المنهيات وهذا هو الأصوب في تفسير الآية وقد رجحه الرازي .

ثم إن الرازي قال في المحصول :

والحق إن كان المراد من الحسن كل مارع الحرج عن فعله سواء كان على فعله  
 ثواب أو لم يكن فالمباح حسن .

وإن أريد ما يستحق فاعله التعظيم والمدح والثواب فالمباح ليس بحسن . والله أعلم .  
 انظر مسألة لتكليف إلا بفعل : تفسير الرازي (٨٠/١٧) ، فتح القدير للشوكاني  
 (٤٣٨/٢) ، المحصول (٣٥٨/٢/١) .

(٢) محمود بن أحمد شهاب الدين أبو المناقب الزنجاني نسبة إلى مدينة زنجان قرب

أذربيجان ، أصولي ، فقيه ، مفسر ، لغوي ، ولد سنة (٥٧٣هـ) ، قال الذهبي :  
 برع في المذهب والأصول والخلاف وبعد صيته وكان من مجور العلم ، درس  
 بالنظامية والمستنصرية ، وولى قضاء القضاة ببغداد مدة ثم عزل ، من مؤلفاته :  
 "تخريج الفروع على الأصول" ، "السحر الحلال" في الفقه الشافعي ، "تهذيب  
 الصحاح" ، مصنف في التفسير .

استشهد بسيف التتار في بغداد أيام نكبتها بالمغول ودخول هولوكو عام (٦٥٦هـ) .  
 انظر : سير النبلاء (٣٤٥/٢٣) ، طبقات ابن السبكي (٣٦٨/٨) ، طبقات ابن شهبة  
 (١٢٦/٢) ، طبقات الداودي (٣٠٩/٢) ، الأعلام (١٦١/٧) ، معجم المؤلفين  
 (١٤٨/١٢) .

وبين المنتمين إلى أبي حنيفة من علماء الأصول ، بأن العقل له مدخل ، وأن الشرع كاشف بأمره ونهيه عن الحسن والقبح<sup>(١)</sup>.

أن اسلام الصبي المميز لا يصح عندنا ؛ لعدم تعلق الأمر به ، ويدل له أن الاسلام الاستسلام ، فيستدعى طلبا ، فإذا انتفى انتفى<sup>(٢)</sup>.

وهم أناطوه بالعقل ، والعقل يوجب على الصبي ذلك كالبالغ ، وهو عجيب ، فإنهم قد ادعوا أن الشرع لا يخالف العقل بل كاشف ، فكيف خالفه هنا؟<sup>(٣)</sup>

وإن نذر صوم العيد والتشريق لا يصح عندنا ، لعدم<sup>(٤)</sup> صحة الصوم فيهما .

وعندهم يصح ؛ لأن الصوم عبادة في نفسه مأمور بها ، فكان حسنه ثابتا شرعا وعقلا ، والنهي عنه في العيد والتشريق لأمر خارج كترك إجابة

---

(١) انظر : أصول السرخسى (١/٦٠، ٧٨) ، كشف الأسرار للبخارى (١/٢٥٧، ٢٩٠) .

(٢) أى إذا انتفى الطلب انتفى المطلوب .

(٣) هذه النقول تحتاج إلى تحرير .

فأولا : المراد بالصبي هنا المميز الذى يصح منه الأداء .

ثانيا : القائلون بأن العقل يوجب بنفسه هم المتقدمون من الحنفية ، بخلاف المتأخرين فإنهم صرحوا بأن الحسن لا يثبت للمأمور به إلا بالشرع .

قال السرخسى :

ولانقول أنه ثابت عقلا كما زعم بعض مشايخنا رحمهم الله ، لأن العقل بنفسه غير موجب عندنا .

قال : وبالنسبة لوجوب الإيمان على الصبي العاقل ، كان شيخنا شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله يقول بالوجوب فى حقه والأصح عندى أن الوجوب غير ثابت فى حقه حتى يبلغ ، إلا أنه إذا أدى يكون المؤدى فرضا .

انظر : أصول السرخسى (١/٦٠) ، (٢/٣٣٩، ٣٤٠) ، التلويح (٢/١٦١) ، البحر المحيط (١/١٤٨) .

(٤) فى ب : لعموم .

من دعاه ليأكل عنده فيهما<sup>(١)</sup>.

وإن شهادة أهل الذمة بعضهم لبعض لا تقبل عندنا .  
وعندهم تقبل<sup>(٢)</sup>؛ لأن قبح الكذب ثابت عقلا ، وكذلك حسن الصدق  
وكل ذى دين فإنه يجتنب ما هو محظور فى دينه . انتهى<sup>(٣)</sup>. والله أعلم .

[هل الأمر المطلق يشمل الحرام والمكروه]<sup>(٤)</sup>

والأمر لا يشمل ما قد كرها	محرمًا يكون أو منزهًا
فوقت نهى الصلاة تبطل	بل واحدا <sup>(٥)</sup> بالشخص إذ يفصل
بجهتين كالصلاة فتصح	فى الغصب لكن لاثواب يتضح

الشرح :

هذا من تنمة الكلام فى الأفعال التى<sup>(٦)</sup> تعلق بها الأحكام ، وذلك لأنه  
قد سبق أن الفعل إما مطلوب الإيجاد أو الترك ، فأما أن يكون مطلوبهما  
معًا ففيه تفصيل . فإن كان من جهة واحدة فممتنع ؛ لأنه جمع بين الضدين

(١) فى أ ، ج : فيها .

وتحرير مذهب الحنفية فى المسألة :

أن صيام اليوم المنهى عنه فاسد ، وإذا نذر صيامه صح نذره ، ويؤمر بالخروج عنه  
بصوم يوم آخر ، لكن لو صامه صح الصيام مع الإثم .  
وعند الشافعية لا يصح النذر ولا يجب القضاء .

انظر : أصول السرخسى (٨٨/١) ، التلويح (٢١٩/١) ، سلم الوصول (٢٩٩/٢) ،  
المهذب (١٩٦/١) .

(٢) ويرى الحنفية أيضا أن شهادة الذمى على المستأمن تقبل لالعكس .

انظر : الغاية القصوى (١٠١٧/٢) ، الأم (٤٣/٧) ، نهاية المحتاج (٣٠٧/٨) ،  
البحر الرائق (٩٣/٧) ، الاختيار (١٤٩/٢) ، اللباب شرح الكتاب (٦٣/٤) .

(٣) انظر تخريج الفروع على الأصول (٢٤٤) .

(٤) انظر : تيسير التحرير (٢١٩/٢) ، فواتح الرحموت (١٠٥/١) ، بيان المختصر  
(٣٧٧/١) ، نشر البنود (١٧٧/١) ، شرح العضد وحواشيه (٢/٢) ، المستصفى  
(٧٧/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٩٧/١) ، شرح الكوكب (٣٩١/١) ، شرح  
الروضة (٣٧٩/٣) .

(٥) فى د : واحد .

(٦) فى ج ، د : الذى .

فلذلك صدر ابن الحاجب كلامه في هذه المسألة بقوله : يستحيل كون الشيء واجبا حراما من جهة واحدة إلا عند بعض من يجوز تكليف المحال إلى (\*) آخره (١).

وأما ابن السمعاني فعبر عن ذلك بقوله : الأمر المطلق لا يتناول المكروه قال : وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أنه يتناوله (٢)، ثم ذكر ماسيأتي حكايته عنه بعد ذلك (٣).

(\*) ٣٠ ب

(١) مختصر ابن الحاجب (٢/٢) ، وانظر منتهى السؤل (٣٧) .

(٢) قلت : وقد عبر ابن السبكي عن المسألة بقوله (مطلق الأمر لا يتناول المكروه) .

وهذه قاعدة عظيمة في الأصول وللخلاف فيها أثر في الفروع ولها علاقة بقاعدة اقتضاء النهي الفساد .

وبيان هذه القاعدة : أن مطلق الأمر بما بعض جزئياته مكروهة - سواء تحريما أو تزيها - لا يتناول المكروه منها الذي له جهة واحدة أو جهتان بينهما لزوم . هذا عند المالكية والشافعية والحنابلة والجرجاني الحنفي .

وذهب الحنفية إلى أنه يتناوله لكن هل يبقى وصف الكراهة؟

حكى السرخسي عن الجصاص أن الأمر يتناول المكروه مع بقاء وصف الكراهة . قال : والأصح عندي أنه بمطلق الأمر يثبت انتفاء صفة الكراهة ، لأن الأمر استبعاد ولا كراهة في عبادة العبد لربه ، وانتفاء الكراهة يثبت بالاذن - وهو دون الأمر - فلأن يثبت بالأمر أولى .

وسياقي بعد قليل بيان موضوع القاعدة والأمثلة عليها .

انظر : أحكام الفصول (١١١) ، نشر البنود (١٧٧/١) ، المستصفي (٧٩/١) ، جمع الجوامع (١٢٩) ، المحلى على جمع الجوامع (١٩٧/١) ، البحر المحيط (٢٦٥/١) ، غاية الوصول (٢٩) ، حاشية العطار (٢٥٦/١) ، الدرر اللوامع (٢٨٤/١/١) ، المسودة (٥١) ، أصول السرخسي (٦٤/١) ، أصول الجصاص (١٧٨/٢) ، تيسير التحرير (٢١٩/٢) ، فواتح الرحموت (١٠٥/١) .

(٣) وهو قوله والخلاف تظهر فائدته في قوله تعالى {وليطوفوا بالبيت العتيق} ... الخ .

وسياقي قريبا ضمن الأمثلة التي أوردتها المؤلف على القاعدة .

انظر : القواطع (١٩٥/١) ، البحر المحيط (٢٦٥/١) ، تشنيف المسامع (٢٥٢/١) .



واحترز بقوله : (المطلق) عن المقيد بما يخرج الصورة التي يكون (\*)  
 الفعل فيها مكروها فلاخلاف حينئذ في عدم تناوله<sup>(١)</sup>.  
 وإطلاقه المكروه شامل للمكروه تحريما والمكروه تنزيها<sup>(٢)</sup>، لأن النهى  
 اقتضى تركه<sup>(٣)</sup>، فلو أن الأمر يشمله لكان مقتضيا لفعله فيكون مطلوبا فعله  
 وتركه في آن واحد وهو محال وسيأتي في الأمثلة إيضاح ذلك .  
 واعلم أن موضوع هذه القاعدة أن الواحد هل يكون مأمورا منها كما  
 ذكرناه .

لكن الواحد إما واحد<sup>(٤)</sup> بالجنس أو النوع وإما واحد بالشخص<sup>(٥)</sup>.

(\*) ٥٢٤

(١) أى أن الأمر المقيد باخراج الصورة التي يكون الفعل فيها مكروها لاخلاف في أنه  
 لايتناول هذا الفعل المكروه .

(٢) أى المكروه تحريما وتنزيها .

(٣) تقسيم المكروه إلى هذين القسمين هو اصطلاح الحنفية واختلفوا في تفسيره ، وليس  
 مقصودا بل المعنى المراد أن الأمر المطلق لايتناول الحرام سواء ثبت بقطعى أم ظنى  
 ولايتناول المكروه تنزيها . والله أعلم .

راجع هـ (<) ص (٣٥٦) .

(٤) في ب : واحدا .

(٥) أقول : الأشياء بالنظر إلى كليتها وجزئيتها مراتب :

أعلاها الجنس : وهو الكلى المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة ، كالحیوان يطلق  
 على الانسان والنمر والطائر .

ثم يليه النوع : وهو الكلى المقول على كثيرين متفقين في الحقيقة كالإنسان يطلق  
 على زيد وعمرو وعامر .

ثم الشخص : وهو ما يمنع تصوره من حمله على كثيرين كزيد هذا .

فالحیوان جنس بالاضافة إلى الإنسان والإنسان نوع له وزيد شخص من النوع .  
 ونظير هذا قولنا : العبادة الصلاة صلاة الظهر هذه .

ومعنى قوله : الواحد بالجنس أو النوع أو الشخص ، أنه لفظ واحد أو مسمى  
 واحد دل على جنس كالحیوان أو على نوع كالإنسان أو على شخص كزيد هذا .

وقد سلك المؤلف منهجا بديعا في بيان هذه الأقسام لم أجده عند غيره .

فالقسم الأول : هو الواحد بالجنس أو بالنوع . =

فالأول هل يكون منهيًا مأمورا باعتبار أفراده بأن يكون بعضها منهيًا وبعضها مأمورا ، قال الجمهور : نعم . كمطلق السجود واجب لله وحرام لغيره ، قال تعالى : {لاتسجدوا للشمس وللأقمر واسجدوا لله} (١) . وخالف

= أما الواحد بالجنس فمثل له المؤلف بالأمر بالسجود لله والنهي عن السجود لغيره . وهذا المثال ذكره الغزالي والأصفهاني والزرکشي وغيرهم للواحد بالنوع ، وهو الأصوب لأن السجود جنس تحته أنواع كسجود الإنسان والشجر والدواب . أما سجد الإنسان فنوع تحته أشخاص كسجوده لله أو للشمس أو للصنم . والمؤلف عبر بمطلق السجود ولم يخصه بسجود الإنسان لكن استشهاده الآية يدل عليه وقد أهمل الأصوليون الواحد بالجنس إلا الطوفي ذكره دون مثال . ولعل السبب أنه لا يتأتى ذلك فلو قلنا العبادة جنس تحتها نوع الصلاة والزكاة والصوم فلا يمكن أن يرد الأمر مثلا بالزكاة والنهي عن الصلاة ، ولا يقال : إن الأمر ورد بالزكاة والنهي عن الصلاة في الوقت المكروه لأن النهي عن الصلاة هنا شخص لنوع الصلاة ، ولو عد مثلا لكان فيه تجوز . أما الواحد بالنوع : فلا يتوجه الأمر إلى بعض أشخاصه والنهي عن البعض الآخر . وقد جعله المؤلف موضع النزاع مع الحنفية وهو الذي يظهر من كلام ابن السبكي في جمع الجوامع فالصلاة نوع يدخل تحتها صلاة الظهر والعصر والصلاة في وقت النهي فهذه أشخاص ، وكذلك الصوم نوع يدخل تحته صيام الفرض والعيد والشك والائتين ونحو ذلك فالشافعية يرون أن الواحد بالنوع لا يكون مأمورا به منهيًا عنه سواء أكان النهي للتحريم أم للتزويه . وهذا معنى قولهم : الأمر لا يتناول المكروه .

وبناء عليه لا تصح الصلاة في أوقات النهي لأنها لو صحت - أي وافقت الشرع بأن تناولها الأمر بالنافلة المطلقة المستفاد من أحاديث الترغيب فيها - لزم التناقض . وهناك وجه للشافعية أن الكراهة إذا كانت للتزويه يتناولها الأمر فتصح الصلاة في الأوقات المكروهة .

وذهب الحنفية إلى أن الأمر يتناول المكروه لكن تنتفى صفة الكراهة كما سبق في أول المسألة .

القسم الثاني : الواحد بالشخص وقد سار فيه المؤلف وفق ما ذكره الأصوليون . انظر : شرح الروضة (٣٨٠/٣) ، حاشية البناني (٢٠١/١) ، ضوابط المعرفة (٣٥) ، علم المنطق (١٥) ، التبصرة (٩٣) ، المحلى على جمع الجوامع (١٩٨/١) ، حاشية العطار (٢٥٦/١) ، بيان المختصر (٣٧٨/١) ، المستصفى (٩١/١) ، روضة الناظر (١٢٦/١) ، البحر المحيط (٢٦٢/١) ، البرهان (٣٠٤/١) ، المسودة (٨٤) ، شرح الكوكب (٣٩٠/١) .

(١) فصلت (٣٧) .

أبو هاشم فيه كما<sup>(١)</sup> حكاه عنه إمام الحرمين فقال إن المحرم إنما هو القصد من السجود<sup>(٢)</sup> لأنفس السجود ، بناء على أصله أن النوع لا يختلف بالحسن والقبح ، والقاعدة فاسدة ، فالمحرم القصد والسجود معا<sup>(٣)</sup>.

وأما في فرد من النوع فلا ، والمخالف في هذا هم<sup>(٤)</sup> الحنفية كما سبق في كلام ابن السمعاني ، وهو أعرف لأنه كان حنفيا<sup>(٥)</sup>، ومثل لذلك بالصلاة في الأوقات المكروهة ، وصوم يوم العيد والتشريق ، ونحو ذلك كما سيأتي إيضاحه<sup>(٦)</sup>.

والثاني : وهو الواحد بالشخص إن لم يكن له إلا جهة واحدة ، فاجتماع النهي والأمر فيه ممتنع إلا عند من يجوز التكليف بالمحال لذاته ،

(١) في ب ، ج ، د : فيما .

(٢) في ب ، د : للسجود .

(٣) أقول عزو هذا الرأي إلى أبي هاشم يحتاج إلى تحرير ، فقد قال إمام الحرمين : وهذا لم أطلع عليه من مصنفات الرجل مع طول بحثي عنها ، فالذي ذكره من نقل مذهبه أن السجود لا تختلف صفته وإنما المحذور القصد .

ولهذا عزا الغزالي هذا الرأي إلى المعتزلة ، ولم يصرح بنسبته إلى أبي هاشم . والله أعلم .

انظر : البرهان (٢٩٥/١) ، المستقصى (٧٦/١) ، المسودة (٨٤) ، شرح الكوكب (٣٩٠/١) .

(٤) في د : هو .

(٥) قال الزركشي وهو عمدة في الحكاية عن الحنفية لكونه كان حنفيا ثم تشفع . تشنيف المسامع (٢٥٢/١) .

(٦) سيأتي قريبا في الأمثلة .

وخلاف الحنفية نقله جماعة من الأصوليين ، واستشهد المؤلف له - تبعا لشيخه - بعزو ابن السمعاني هذا الرأي إليهم .

ونحن لا نحتاج إلى ذلك بعد أن تبين لنا نص السرخسي وقد سبق في أول المسألة ، ونقله الكمال في الدرر وبه يندفع اعتراض الكوراني على المحلى على نسبة هذا الرأي للحنفية كما نقله عنه ابن بدران .

انظر : تشنيف المسامع (٢٥٢/١) ، القواطع (١٩٥/١) ، نزهة الخاطر (١٢٥/١) ، التبصرة للشيرازي (٩٣) ، البحر المحيط (٣٠١/١) ، الدرر اللوامع (٢٨٤/١/١) .

وإن كان له جهتان ، كالصلاة في المغصوب ، فهو مأمور به منهي عنه باعتبارين على المرجح .

فإن قلت : ما الفرق بين هذا وبين ماسبق في فرد من النوع حيث امتنع أن يكون مأمورا منهيًا خلافا للحنفية .

قلت : لأن الجهتين متعذرتان في الواحد من النوع ، كالصلاة في الوقت المنهي ، فإنها إذا أمر بها فإنما هو من حيث كونها صلاة ، والنهي عنها إنما هو من حيث كونها صلاة في هذا الوقت ، فقد تواردا من حيث نوع الصلاة ونحو ذلك صوم يومى العيد والتشريق .

بخلاف الصلاة في الدار المغصوبة مثلا ، فإن النهي ليس من حيث كونها صلاة ، بل من حيث شغل المكان تعديا أعم من أن يكون "صلاة" (١) أو غيرها فافترقا (٢).

إذا تقرر ذلك فاعلم أن لهذه القاعدة أمثلة :

منها ماسبق من الصلاة في الوقت المنهي "عنه" (٣) فهي غير صحيحة (٤)

(١) ساقطة من د .

(٢) وقد أوضح المؤلف هذا الفرق أكثر في مسألة اقتضاء النهي الفساد فذكر أن الصلاة في الأوقات المكروهة تذهب جزءا من الزمن فكان النهي منصرفا لإذهاب هذا الجزء المنهي عنه فهو وصف ملازم إذ لا يتصور وجود فعل إلا بإذهاب جزء من الزمان ، أما المكان فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالنهي فيه لأمر خارجي مجاور لالازم . قال فحقق ذلك فإنه نفيس .

قلت : لكن ضعف الرازي هذا وقال : إن الصلاة ماهية مركبة من السجود والقعود ، وهذه حركات حاصلة في الحيز فكان جزء ماهيتها في الحيز المغصوب فلاشك أن هذا الحصول محرم فكانت أجزاء ماهية الصلاة في الأرض المغصوبة محرمة فالغضب والمحرم جزء من ماهية الصلاة فيمتنع تعلق الأمر بهذه الصلاة وإلا ورد الأمر والنهي على شيء واحد باعتبار واحد وهو محال .

انظر : ص (٢٦٦) ، حاشية العطار (٢٦٠/١) ، المحصول (٤٨٢/٢/١) .

(٣) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٤) هذا خاص بالصلاة التي لا سبب لها وسيأتي ذكر هذا القيد في كلام ابن الرفعة والمؤلف ، أما الصلاة ذات السبب فهي صحيحة ولا تتركه . والله أعلم .

انظر روضة الطالبين (١٩٢/١) . ص (٣٨١) ، ص (٣٨٢) .

سواء قلنا النهى عنها تحريم أو تنزيه ، أما التحريم فواضح ، وأما التنزيه فعلى وجه قطع به البندنجي<sup>(١)</sup> ، وهو الراجح<sup>(٢)</sup> ، فقد صرح النووى فى "دقائق الروضة"<sup>(٣)</sup> فى الكلام على الماء المشمس بطلان الصلاة أيضا فيها ، ولو قلنا كراهة تنزيه<sup>(٤)</sup> .

(١) الحسن بن عبد الله أبو على القاضى البندنجي نسبة إلى البندنجين فى طرف النهروان ، كان فقيها ، صالحا ، ورعا ، غواصا على المشكلات ، حافظا للمذهب ، من أكابر أصحاب أبى حامد ودرس عليه الفقه .

له تعليقة مشهورة فى الفقه اسمها "الجامع" قال النووى : قل فى كتب الأصحاب نظيره بديع الاختصار ، وله أيضا كتاب "الذخيرة" ، رجع فى آخر عمره إلى بلده وتوفى بها عام (٤٢٥هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٣٠٥/٤) ، طبقات ابن شهبة (٢٠٦/١) ، طبقات الشيرازى (٢٢٦) ، تهذيب الأسماء (٢٦١/٢) ، طبقات الاسنوى (١٩٣/١) ، طبقات الحسينى (١٣٨) ، معجم البلدان (٤٩٩/١) ، الأعلام (١٩٦/٢) .

(٢) عبارة المؤلف موهمة فالذى قطع به البندنجي هو كون النهى للتنزيه لابطلان الصلاة فى وقت النهى ولو كان للتنزيه . والله أعلم .

انظر : روضة الطالبين (١٩٢/١) ، تشنيف المسامع (٢٥٤/١) ، المجموع (١٨٠/٤) .

(٣) كتاب ألفه النووى كالدقائق على المنهاج ويسمى أيضا الإشارات إلى ما وقع فى الروضة من الأسماء والمعانى واللغات وهو كثير الفائدة وصل فيه إلى أثناء الصلاة انظر طبقات ابن شهبة (١٥٧/٢) ، ولم أقف عليه فى أعلام الزركلى ولاكشف الظنون وذيله . والله أعلم .

(٤) قال الزركشى : قال فى الروضة فى الكلام على الماء المشمس أنه كراهة تنزيه لا يمنع من صحة الطهارة وقال فى دقائقها احتزرت بهذا القيد عما يكره تنزيها ويمنع من الصحة كالصلاة فى الوقت المكروه .

قلت : صحح النووى فى الروضة والمجموع فى كتاب الصلاة أن النهى للتحريم . وقال فى المجموع فى كتاب الطهارة إن النهى للتنزيه .

ولا يختلف الحال فعلى كلا التقديرين لاتصح الصلاة فى أوقات النهى سواء أكان للتنزيه أم للتحريم . وهذا خاص بغير ذوات الأسباب كما سبق الإشارة إليه قريبا . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢٥٤/١) ، المجموع (٩٠/١) ، (١٨٠/٤) ، روضة الطالبين (١٩٥،١٠/١) ، الدرر اللوامع (٢٨٦/١/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٠٠/١) .

ولهذا<sup>(١)</sup> قال ابن الرفعة في "المطلب" الحق عندي أنها لاتنعد جزما ، وإن كانت غير محرمة ؛ لأن الكلام في نفل لاسبب له ، فالقصد به إنما هو الأجر ، وتحريمها أو كراهتها يمنع حصوله ، وما لا يترتب عليه مقصوده باطل<sup>(٢)</sup> ، كما تقرر في قواعد الشريعة<sup>(٣)</sup> . انتهى .

وقد استشكل هذا الحكم<sup>(٤)</sup> من وجهين :

أحدهما : أن الكراهة تزيها تتضمن الجواز ، فكيف يجتمع مع الفساد الذي تعاطى المتصف به حرام ، لكونه تلاعبا .(\*)

الثاني : أنه منتقض بنحو صوم يوم الجمعة ، فإنه مكروه ، وظاهر كلامهم أنه لو صامه صح<sup>(٥)</sup>(\*\*).

وقد يجاب بأن ما كان لأمر خارجي لا يقدح في الانعقاد والتلاعب إنما يتحقق فيما يكون النهي فيه لذات الشيء ، أو لوصفه اللازم كما سيأتي تقريره في باب الأوامر والنواهي<sup>(٦)</sup> .

(١) في ب ، ج ، د : وكذا .

(٢) في أ : بطل ، والمثبت يوافق نقل التشنيف والدرر . والله أعلم .

(٣) نقل كلام ابن الرفعة الزركشى في التشنيف (٢٥٥/١) ، والكمال في الدرر اللوامع (٢٨٧/١/١) .

(٤) وهو القول ببطلان الصلاة في وقت النهي إذا قيل انه للتنزيه .

(\*) ج ٢٩

(٥) أورد الزركشى الوجهين في التشنيف وظاهر عبارته أن الأول منقول والثاني من عنده وملخص الاشكال : أن القول ببطلان الصلاة في وقت النهي مع كونه للتنزيه فيه اشكال من وجهين :

الأول : أن الكراهة تتضمن الجواز فكيف تجتمع مع الفساد ، أي : فكيف يقال العبادة لاتنعد ومع ذلك فعلها جائز؟ ومعلوم أن الإقدام على العبادة التي لاتنعد حرام بالاتفاق لأنه تلاعب .

الثاني : أنهم قالوا بصحة يوم الجمعة ونحوه مما هو مكروه تزيها فكيف صح هنا وبطل في الصلاة مع النهي فيها للتنزيه .

بهذا النحو أورد الزركشى الاشكال . والله أعلم .

انظر تشنيف المسامع (٢٥٤/١) .

(\*\*) ٢٦ أ

(٦) راجع مسألة اقتضاء النهي الفساد ص (١٥٥ < )

فالصلاة في الوقت المكروه لمعنى التشبه بمن يسجد للشمس عند طلوعها أو غروبها أو ظهور سلطنتها بتمام ارتفاعها قبل أن تنهبط وهذا المعنى ملازم لنوع الصلاة التي لاسبب لها ، فالفساد من هذه الجهة حصل لافي<sup>(١)</sup> المكروه من حيث هو .

ولزوم الجواز في المكروه إنما هو "من"<sup>(٢)</sup> حيث لم يقترن به ما يوجب فساده حتى يكون محرما من هذه الحيثية فقط ، وإن كان جائزا في أصله بدليل حكاية خلاف "في"<sup>(٣)</sup> المباحات المخلة بالمروءة الرادة للشهادة ، هل تحرم أو لا؟

وأما كراهة صوم يوم الجمعة فإنما هو للضعف عن كثرة العبادة والذكر فيه ، وليس ذلك بوصف لازم حتى يفسد فافترقا ، فتأمل<sup>(٤)</sup>.

(١) في ب ، د : من .

(٢) ساقطة من ج ، ب ، د .

(٣) ساقطة من ب ، د .

(٤) قلت : وهو وجيه وإن كان أصله لشيخه الزركشى الذى ذكر الاشكال ثم قال :

إلا أن يدعى أن النهى لخارج .

وقد توسع المؤلف فيه فذكر أن ما كان النهى فيه لأمر خارجي لا يقدر في الانعقاد ، فالنهي عن صوم الجمعة لأمر خارج وهو أنه يؤدي إلى الضعف عن كثرة العبادة والذكر فيه وليس هذا الوصف بلازم لذلك صح الصيام فيه ، بخلاف الصلاة - التي لاسبب لها - في الوقت المكروه فإنها مشتملة على وصف ملازم وهو التشبه بعبدة الشمس ، ففسادها جاء من جهة الوصف لامن جهة كونها مكروهة ، هذا هو جواب الوجه الثاني .

أما الوجه الأول وهو أن المكروه يطلق عليه أنه جائز فهو يتضمن معنى الجواز كما سبق .

فكيف تكون الصلاة وقت النهى جائزة ثم يحكم بفسادها؟

والجواب : أن المكروه يكون جائزا بشرط عدم اقترانه بما يوجب فساده فإن اقترن كان محرما لامن حيث ذاته وإنما من حيث الاقتران .

يشهد لذلك أن المباح جائز في أصله إلا أنه يكون محرما باعتبار ما يقترن به ، قال الشاطبي : إن المباح بالجزء يكون محرما بالكل كالمداومة على المباحات التي تقدر في العدالة . =

ومنها ما قاله ابن السمعاني عقب كلامه السابق ، حيث قال : والخلاف تظهر فائدته في قوله تعالى {وليطوفوا بالبيت العتيق} (١) .  
 فعندنا لا يتناول الطواف بغير طهارة ولا منكوسا .  
 وعندهم يتناوله ، فإنهم وإن اعتقدوا كراهته قالوا فيه : يجزىء لدخوله تحت الأمر .  
 وعندنا لا يدخل ؛ لأنه لا يجوز أصلا ، فلا طواف بدون شرطه وهو الطهارة ، ووقوعه على الهيئة المخصوصة .  
 قال : وحجتنا أن الأمر للوجوب حقيقة وللندب والاباحة مجازا ، وليس المكروه واحدا من الثلاثة [فلا يتصور أن يتناوله الأمر] (٢) . انتهى .  
 ومنها ما قال إمام الحرمين إن هذه المسألة مثلها الأئمة بالترتيب في الوضوء ، فمن لا يراه يقول التنكيس مكروه ، فلا يدخل تحت الأمر (٣) .  
 نعم قال الكيا الطبرى : ان الكراهة في هذا إنما هي (٤) لمعنى خارج ، وهو مخالفة عادة (٥) السلف ، ومحل الخلاف إنما هو حيث لا يكون لمعنى خارج (٦) .

- 
- = هذا هو ملخص الاشكال وجوابه وهو يرد على القول بأن النهى عن الصلاة في الوقت المكروه للتزيه ، ويمكن الخلاص منه بأن يقول إن النهى للتحريم وهذا مارجحه النووى في الروضة والمجموع . والله أعلم .  
 انظر : تشنيف المسامع (٢٥٥/١) ، الموافقات (١٣٢/١) ، نظرية الاباحة (٩٨) ، غاية الوصول (٣٠) ، المجموع (٩٠/١) ، روضة الطالبين (١٩٥/١) .  
 (١) الحج (٢٩) .  
 (٢) إضافة من نقل البحر والقواطع ليتم المعنى .  
 وأضاف ابن السمعاني : وهذا المشال يتصور على أصلهم ، فأما عندنا لانقول ذلك طواف مكروه بل لا طواف أصلا لقيام الدليل على أن الطهارة شرط فيه .  
 انظر : القواطع (١٩٥-١٩٦) ، تشنيف المسامع (٢٥٣/١) ، البحر المحيط (٣٠٠/١) .  
 (٣) انظر : البرهان (٢٩٦/١) ، البحر المحيط (٢٩٩/١) .  
 (٤) في أ ، ج ، د : هو .  
 (٥) في أ ، ب ، د : عبادة ، والمثبت كما في البحر .  
 (٦) انظر كلام الكيا في البحر المحيط (٢٩٩/١) .



ثم لا يصح التمثيل به إلا إذا كان التنكيس مكروها ، وإذا فعله كان محرما وهذا عندهم .

وأما عندنا فواجب ، فتركه يجل بهيئة الوضوء فلا يجزىء فهو كما سبق في الطواف<sup>(١)</sup>.

قلت : وليس هذا مخالفا لما سبق من أن<sup>(٢)</sup> المكروه تنزيها باطل على المرجح عند النووى وابن الرفعة ، لما بينا أن ذلك إذا كان لمعنى ملازم للماهية بحيث يكون كالذاتي لها ، لا بخارج غير ملازم .

ومنها إعادة صلاة الجنابة لا يصح على احتمال لإمام الحرمين قواه النووى ؛ لأنها لا تستحب .

وقيل تكره ، فعلى الكراهة يعد من هذه القاعدة وكذا على أنه خلاف المستحب ؛ لأنه منهى ولو كان بنهى ضمنى لامستقل<sup>(٣)</sup>.

---

(١) قلت : وقد أنكر إمام الحرمين هذا المثال ، قال : وما ذكر أن لم يصدر عن رأى مخمر فلاحاصل له ، وإن صدر عن ذى بصيرة فهو تلييس .

قال : فالوجه عندى فى هذه المسألة ردها إلى مأخذ الكلام فى الصلاة فى الدار المغصوبة .

انظر البرهان (٢٩٦/١) .

(٢) فى ج : وأن .

(٣) أقول : هذا العزو نقله المؤلف عن شيخه الزركشى وهو صحيح بالنسبة للإمام ، أما تقوية النووى فلم أجدها ، بل صرح فى المجموع بصحة الإعادة مع كونها لا تستحب حيث قال :

والصحيح الأول وهو عدم الاستحباب وصحة الأصحاب فى جميع الطرق ، وقطع به إمام الحرمين وادعى فى النهاية اتفاق الأصحاب عليه ، فعلى هذا لو صلى ثانيا صحت صلاته وإن كانت غير مستحبة هذا هو المشهور فى كتب الأصحاب ، وقال إمام الحرمين : وظاهر كلام الأصحاب أنها صحيحة وعننى فى بطلانها احتمال والمذهب صحتها .

وقد ذكر النووى أربعة أوجه فى حكم الإعادة :

الأول : يستحب تركها ، الثانى : تستحب ، الثالث : تكره ، الرابع : إن صلى منفردا أعاد ، وإن صلى فى جماعة فلا . =

ومنها : لو نذر الإحرام من دويرة أهله ، وقلنا إنه من الميقات أفضل كما رجحه النووى خلافا لترجيح الرافعى أنه من دويرة أهله أفضل ، فإنه يصح نذره ؛ لأنه مقصود وإن كان غيره أفضل كما فى نذر الحج ماشيا ، وإن قلنا الركوب أفضل (١) (\*).

قلت : ودخوله فى القاعدة من حيث أنه على ترجيح النووى خلاف الأولى ، فهو منهى عنه نهيا ضمنيا ، والصحة فيه إنما هى "لكونه" (٢) لمعنى خارجي (٣) كما سبق فى نظيره ، وكذا إذا قلنا بالوجه الضعيف أنه من دويرة

---

= فعلى الوجه الأول تكون الإعادة خلاف الأولى وعلى الثالث مكروهة ، وهذا يعد من الأمثلة على تفرقة الفقهاء بين المكروه وخلاف الأولى وسبق بيانها بعد تعريف الكراهة .

هذا وقد صرح الزركشى ببطلان الإعادة على القول بالكراهة تخريجا على القاعدة والحق بها المؤلف - كما يظهر - بطلانها على القول بأنها خلاف الأولى . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٣٠٠/١) ، المجموع (٢٤٦/٥) ، روضة الطالبين (١٣٠/٢) . (١) رجح النووى أفضلية الاحرام من الميقات قال وهو الأظهر عند أكثر أصحابنا وبه قطع كثير من محققيهم وهو المختار والصواب للأحاديث الصحيحة ولم يثبت لها معارض .

وقال الرافعى : إن الأظهر والأحب أن يحرم من دويرة أهله ، لأن عمرا وعليها رضى الله عنهما فسرا الإتمام فى قوله تعالى {وأتموا الحج والعمرة} بذلك . فلو نذر الإحرام من دويرة أهله صح وإن كان خلاف الأولى - بناء على ترجيح النووى - نظير ذلك إن نذر الحج ماشيا يصح وإن كان خلاف الأولى لأن الركوب أفضل لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حج راكبا ولأنه أعون على أداء المناسك . قلت : لكن صحة نذر الحج ماشيا مبنية على أنه الأفضل ، قال النووى : وإن قلنا أن الركوب أفضل أو سوينا لم يلزمه المشى بالنذر .

فقول المؤلف : إنه يصح نذر الحج ماشيا وإن قلنا الركوب أفضل فيه نظر وقياسه لا يستقيم . والله أعلم .

انظر : روضة الطالبين (٣١٩،٤٢/٣) ، فتح العزيز (٤٧٥،٩٤/٧) ، المجموع (٩١/٧) ، خبايا الزوايا (١٧٣) .

(\*) ٣١ ب

(٢) ساقطة من ج .

(٣) فى أ : خارج .

أهله مكروهه ، فقول بعض المتأخرين إنه ينبغي أن لا ينعقد على القول بالكرهه عملا بهذه القاعدة<sup>(١)</sup> مردود بما قررناه<sup>(٢)</sup>.

ومنها الصوم يوم الشك "تطوعا"<sup>(٣)</sup> حرام "و"<sup>(٤)</sup> غير منعقد للقاعدة ، وفي انعقاد نذر صومه وجهان ، الأصح المنع ، كما لو نذر صوم يوم العيد<sup>(٥)</sup>.

وهذه الأمثلة كلها فيما إذا اجتمع الأمر والنهي في فرد ممنوع غير شخصي .

#### [مسألة : الصلاة في المكان المغصوب]<sup>(٦)</sup>

أما مثال الواحد بالشخص إذا كان له جهتان . فكما سبق من الصلاة في الدار المغصوبة مثلا ، فإنه يصح أن يدخل تحت الأمر من جهة ، ويكون من الجهة الأخرى منهيًا عنه ، وهو معنى قولي (بل واحدا بالشخص إذ

(١) كذا نقله الزركشي عن بعض المتأخرين ولم يصرح به ويحتمل أنه شيخه الاسنوي . والله أعلم . انظر البحر المحيط (٣٠٠/١) .

(٢) والمراد أن الإحرام من دويرة الأهل صحيح - مع أنه خلاف الأولى - لكون النهي الضمني فيه لمعنا خارج وهو تطويل الإحرام وزيادة المشقة بالمصابرة والمحافظة على واجباته واجتناب محظوراته .

وعلى الوجه الضعيف بأنه مكروهه يصح أيضا لأن النهي لمعنى خارج ، وقد سبق نظير هذا في صوم يوم الجمعة .

وبهذا التقرير يرد مقاله بعض المتأخرين أنه ينبغي ألا ينعقد على القول بالكرهه . والله أعلم .

(٣)، (٤) ساقطة من ج .

(٥) أقول : تبع المؤلف شيخه في ذكر هذا المثال أخيرا ، وكان الأولى جعله أول الأمثلة أو ثانياها لأن النهي فيه لوصف ملازم كالصلاة في الأوقات المكروهة ، وهو محل النزاع مع الحنفية . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٣١٠/١) .

(٦) هذه المسألة متفرعة عن قاعدة ورود الأمر والنهي على فعل له جهتين لالزوم بينهما ويتفرع عليها أيضا الصلاة بالثوب أو الحف المغصوب ، أو الحج بالراحلة المغصوبة ونحو ذلك ، وقد اقتصر المؤلف على هذه المسألة فما يقال فيها يقال في غيرها .

يفصل بجهتين) أى أن الأمر لا يتناول المكروه تحريماً كان أوتزيتها ، لكن إذا كان واحداً بالشخص وله جهتان فإنه يكون متناولاً له ، فهو منصوب عطفاً على مفعول يشمل - وهو (ما) الموصولة في قولى (ماقد كره) <sup>(١)</sup>بـ(بل) <sup>(٢)</sup>. وهذه المسألة طويلة الذيل ، ويذكرها الأصوليون مستقلة ، ولكنها فرع عن <sup>(٣)</sup>القاعدة السابقة كما بيناه ، فتذكر لتقرير <sup>(٤)</sup>القاعدة ، وذكرها في الفروع أليق .

والحاصل أن الجمهور جوزوا كون الصلاة في هذه الصورة واجبة حراماً باعتبارين ، فتكون صحيحة لأن متعلق الطلب ومتعلق النهى في ذلك متغايران ، فكانا كاختلاف المحلين لأن كل واحدة من الجهتين منفكة عن الأخرى ، واجتماعهما إنما هو باختيار المكلف فليسا متلازمين ، فلاتناقض <sup>(٥)</sup>. وقال أبو على <sup>(٦)</sup>وأبو هاشم الجبائيان ،

(١) في النظم : كرها .

(٢) أى عطفاً على مفعول يشمل بـ(بل) .

(٣) في ب ، د : من .

(٤) في ب ، د : لتكرير .

(٥) انظر : تيسير التحرير (٢١٩/٢) ، فواتح الرحموت (١٠٥/١) ، بيان المختصر (٣٧٩/١) ، شرح العضد (٢/٢) ، نشر البنود (١٧٩/١) ، تنقيح الفصول (١٧٤) ، الوصول (١٨٩/١) ، البحر المحيط (٢٦٢/١) ، تشنيف المسامع (٢٥٥/١) ، شرح الروضة (٣٨٢/٣) ، شرح الكوكب (٣٩١/١) .

(٦) محمد بن عبد الوهاب أبو على الجبائي نسبة إلى جبي قرية بالبصرة ، يرجع نسبه إلى أبان مولى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ولد سنة (٥٢٣٥هـ) ، أحد أئمة المعتزلة وأبو شيخهم أبو هاشم تلقى الاعتزال عن أبي يوسف الشحام ، أخذ عنه الأشعري ثم أعرض عنه ، قال الذهبي : وكان أبو على - على بدعته - متوسعا في العلم سيال الذهن ، ذلل علم الكلام وسهله ، له الكثير من المصنفات منها كتاب في "الأصول" و"الاجتهاد" و"الأسماء والصفات" و"التفسير الكبير" ، توفي سنة (٣٠٣هـ) ، وخلفه ابنه أبو هاشم ، قال الطوفي : وهو من الطبقة الثامنة وابنه من الطبقة التاسعة . انظر : سير النبلاء (١٨٣/١٤) ، وفيات الأعيان (٢٦٧/٤) ، شذرات الذهب (٢٤١/٢) ، طبقات الداودي (١٨٩/٢) ، الفرق (١٨٣) ، تكملة الفهرست (٦) ، العبر (١٢٥/٢) ، طبقات السيوطي (٨٨) ، طبقات المعتزلة (٢٨٦) .

وأبو شمر الحنفى<sup>(١)</sup>، والزيدية، والظاهرية: أنها غير صحيحة<sup>(٢)</sup>، وحكاه المازرى عن أصبغ<sup>(٣)</sup> المالكي<sup>(٤)</sup>، وبه قال أيضا الإمام أحمد<sup>(٥)</sup>، واختاره القاضى أبو بكر<sup>(٦)</sup>، وابن العارض المعتزلى فى "النكت"<sup>(٧)</sup>، وحكاه القاضى

(١) أحد رجال منتصف القرن الثالث، وأحد الأئمة الخمسة لمرجئة القدرية وأحد تلاميذ النظام، قال بالقدر ونفى عن الله صفاته الأزلية، قال صاحب الفرق: وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكفر أصناف المرجئة لأنها جمعت بين ضلالتى القدر والإرجاء.

انظر: الفرق (٢٠٥)، الملل والنحل (٦٣، ٣٢).

(٢) نقله عن سبق الزركشى فى البحر (٢٦٣/١)، وانظر: المعتمد (١٨١/١)، السيل الجرار (١٥٦/١)، الأحكام لابن حزم (٣٠٧/٣)، شرح الكوكب (٣٩١/١). وقد استثنى ابن حزم بعض الحالات منها: إذا كان لا يقدر على مفارقة المكان أصلا أو يؤس من معرفة من غصب قال فالصلاة فى كل ذلك جائزة. انظر المحلى (٤٦/٤).

(٣) أصبغ بن الفرج أبو عبد الله المصرى، الإمام الثقة، الفقيه، المحدث، ولد بعد عام (١١٥٠هـ)، ودخل المدينة يوم وفاة الإمام مالك فصحب ابن القاسم وابن وهب وأشهب وتفقه عليهم، روى عنه البخارى وأبو حاتم الرازى، وتفقه عليه المواز وابن حبيب، قال ابن معين: كان من أعلم خلق الله برأى مالك يعرفها مسألة مسألة ومتى قالها ومن خالفه فيها، وله تأليف حسان منها كتاب "الأصول" نحو عشرة أجزاء، "تفسير غريب الموطأ"، "أدب القضاء"، "الصيام"، تخفى فى آخر حياته زمن محنة القول بخلق القرآن حتى توفى بمصر عام (٢٢٥هـ).

انظر: الديباج (٢٩٩/١)، شجرة النور (٦٦)، ترتيب المدارك (٥٦١/١)، شذرات الذهب (٥٦/٢)، سير النبلاء (٦٥٦/١٠)، وفيات الأعيان (٢٤٠/١)، طبقات الحفاظ (٢٠٠)، الفتح المبين (١٥١/١).

(٤) نقله عنه الزركشى، قلت وهو رواية عن مالك نقلها ابن العربى.

انظر: البحر المحيط (٢٦٣/١)، نشر البنود (١٨٠/١).

(٥) انظر شرح الكوكب (٣٩١/١)، وانظر: المسودة (٨٣)، العدة (٤٤١/٢).

(٦) المراد الباقلانى وله تفصيل يشير إليه المؤلف الآن، وكلام القاضى نقله عنه الإمام فى البرهان (٢٨٧/١)، وابن برهان فى الوصول (١٨٩/١)، والزركشى فى البحر (٢٦٣/١).

(٧) لم أعثر له على ترجمة ولم أقف على كتابه فى كشف الظنون ولاذيله إلا أن الزركشى ذكر أنه من الكتب التى اعتمدها فى البحر. =

حسين ، وابن الصباغ<sup>(١)</sup> وجهها لأصحابنا<sup>(٢)</sup> ، واختاره في المحصول<sup>(٣)</sup> .  
ثم افترقوا فرقتين<sup>(٤)</sup> ، ففرقة قالت : لا يسقط بها الفرض ، وهو المنقول  
عن أحمد<sup>(٥)</sup> .

وفرقة ذهبت إلى السقوط ، لكن عندها لابيها<sup>(٦)</sup> .  
قال في "المحصول" : لأن السلف أجمعوا على أن الظلمة لا يؤمرون  
بقضاء الصلاة المؤداة في الدور<sup>(٧)</sup> المغصوبة ، ولا طريق إلى التوفيق بينهما إلا

= نعم ذكر ابن السبكي في مسألة التخصيص بالدليل السمعي أنه الحسين بن عيسى  
معتزلي قدرى له كتاب في أصول الفقه اسمه النكت قال ورأيت عبارته تشبه عبارة  
المحصول فعلمت أن الإمام كان كثير المراجعة له ، وقد انتخب ابن الصلاح هذا  
الكتاب ووقفت عليه بخط ابن الصلاح وكتبت منه فوائد . ا. هـ .  
الابهاج (١٧٩/٢) ، وانظر مقدمة البحر (٩/١) .

(١) عبد السيد بن محمد أبو نصر بن الصباغ شيخ الشافعية وفقه العراق ، ولد عام  
(٤٠٠هـ) تفقه على القاضي أبي الطيب ، وسمع من ابن الفضل القطان ، كان ورعا ،  
نزها ، تقيا ، صالحا ، زاهدا ، كان يضاهاى أبا اسحاق الشيرازى ، كملت له شرائط  
الاجتهاد المطلق ، وكان من أكابر أصحاب الوجوه ، درس بالنظامية مدة ثم عزل .  
من مؤلفاته : "العدة" في أصول الفقه ، "الشامل" في الفقه وهو من أجود كتب  
الشافعية وأصحها نقلا واستدلالات ، "كفاية المسائل" ، "الكامل" وهو في الخلاف بين  
الشافعية والحنفية ، توفي عام (٤٧٧هـ) وقد كف بصره آخر عمره .  
انظر : طبقات ابن السبكي (١٢٢/٥) ، طبقات الاسنوى (١٣٠/٢) ، طبقات الحسيني  
(١٧٣) ، طبقات ابن شهبة (٢٥١/١) ، تهذيب الأسماء (٢٩٩/٢) ، شذرات الذهب  
(٣٥٥/٣) ، وفيات الأعيان (٢١٧/٣) ، سير النبلاء (٤٦٤/١٨) ، نكت الهميان  
(١٩٣) ، كشف الظنون (١٥٠١/٢) ، الأعلام (١٠/٤) .

(٢) نقله عنهما الزركشى في البحر (٢٦٣/١) .

(٣) كذا قال الزركشى في البحر (٢٦٣/١) ، وانظر المحصول (٤٧٧/٢/١) .

(٤) كذا قال الزركشى في التشنيف .

(٥) انظر : شرح الكوكب (٣٩٢/١) ، العدة لأبي يعلى (٤٤١/٢) ، المسودة (٨٣) .

(٦) وتتمه عبارة الزركشى :

ونقله المصنف عن القاضي أبي بكر والإمام الرازى وفي كل منهما نظر ، ثم أورد

كلام الرازى والهندي ردا على هذا النقل ، والله أعلم .

انظر تشنيف المسامع (٢٥٧/١) .

(٧) في ب ، ج : الدار ، وكلا اللفظين ورد في المحصول والمثبت أنسب .

بما ذكرناه ، قال : وهو مذهب القاضى أبى بكر<sup>(١)</sup> . انتهى .  
 لكن قال الصفى الهنذى : الصحيح أن القاضى إنما يقول بذلك لو  
 ثبت القول بصحة الإجماع على سقوط القضاء ، فأما إذا لم يثبت ذلك ،  
 فلا يقول بسقوط [القضاء]<sup>(٢)</sup> بها ولا عندها . انتهى<sup>(٣)</sup> (\*).  
 وقد علمت أن الإجماع لا يثبت مع مخالفة أحمد و"من"<sup>(٤)</sup> سبق ذكره<sup>(٥)</sup> ،  
 وممن منع الإجماع إمام الحرمين وابن السمعانى وغيرهما<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر المحصول (٤٨٥/٢/١) .

والذى دفع القاضى لهذا القول أنه لما قام الدليل عنده على عدم الصحة ، ألزمه  
 الخصم اجماع السلف على أنهم لم يأمرؤا الظلمة بأعادة الصلوات مع كثرة وقوعها  
 منهم فى أماكن الغصب فحاول الخلاص بقوله يسقط الفرض عندها - للاجماع -  
 لا بها لقيام الدليل على عدم صحتها .

قال الطوفى : فكأنه جعلها سببا لسقوط الفرض وأمارة عليه على نحو من خطاب  
 الوضع لاعلة لسقوطه لأن ذلك يستدعى صحتها ، وهذا مسلك ضعيف لأن سقوط  
 الفرض بدون أدائه شرعا غير معهود ، بل لو منع الاجماع المذكور لكان أيسر .  
 وقال الإمام وهذا عندى حائد عن التحصيل غير لائق بمنصب هذا الرجل الخطير ثم  
 بين أن ما يسقط الطلب أمور محصورة فى الشرع ، فالقول بسقوطه عن المتمكن من  
 الامتثال ابتداء ودواما بسبب معصية لا بسبب لأصل له فى الشريعة .

انظر : شرح الروضة (٣٨٢/٣) ، البرهان (٢٨٧/١) ، المستصفى (٧٧/١) ،  
 تقريرات الشريبنى (٢٠٣/١) ، شرح الكوكب (٣٩٥/١) ، فواتح الرحموت  
 (١٠٥/١) ، الدرر اللوامع (٢٩١/١/١) .

(٢) فى جميع النسخ وشرح الكوكب : الطلب ، والمثبت من النهاية ونقل البحر  
 والتشنيف . والله أعلم .

(٣) بالنص من النهاية (قسم ٥١٩/١) ، ونقل البحر (٢٦٣/١) ، والتشنيف (٢٥٧/١) ،  
 وانظر شرح الكوكب (٣٩٣/١) .

(\*) ٢٥

(٤) ساقطة من أ .

(٥) قلت : لكن ذكر الغزالى أن الإمام أحمد - ومن خالف فى صحة الصلاة - مسبوق  
 باجماع الأمة فلا يقدر خلافه فيه بل هو حجة عليه .

انظر : المستصفى (٧٩،٧٨/١) ، البحر المحيط (٢٦٤/١) .

(٦) انتهى كلام الزركشى فى التشنيف (٢٥٧/١) .

قلت : ذكر الطوفى أن الذين ادعوا الاجماع بنوه على مقدمتين :

الأولى : أنه لا يخلو أن يقع من الظلمة صلاة فى مكان مغصوب فى تلك الأزمنة .

الثانية : أنه يمتنع عادة وشرعا تواطؤ السلف على ترك أمرهم بالاعادة . =

وقد حكى القاضى حسين فى تعليقه وجهين لأصحابنا أيضا فى ذلك :  
أحدهما : لا يصح للغصب<sup>(١)</sup>.  
والثانى : يصح ، لأن المعصية ليست فى عين الصلاة ، بل للمقام فى  
أرض الغير<sup>(٢)</sup>. انتهى .  
وقولى (لكن لاثواب يتضح)<sup>(٣)</sup> أى مع القول بأنها تصح ، هل فيها  
ثواب أو لا؟ نقل النووى فى "شرح المذهب" عن القاضى أبى منصور ابن  
أخى ابن الصباغ<sup>(٤)</sup>: أن المحفوظ من كلام أصحابنا بالعراق أنها تصح  
ولا ثواب فيها<sup>(٥)</sup>.

= قال : والأمر بالاعادة بناء هؤلاء على ماظنونه من دليل البطلان وإلا فلا اجماع فى  
ذلك منقول تواترا ولا آحادا .

والمقدمتان المذكورتان فى غاية الضعف والوهن .  
وقد غلط ابن قدامة من ادعى الاجماع فى المسألة وجعل ذلك جهل بحقيقة  
الإجماع وهى اتفاق علماء أهل العصر ، فإذا لم ينقل عن السلف الإنكار لا يعد  
هذا اتفاق منهم على تركه ولو نقل عنهم السكوت فيحتاج إلى أن القول بعدم  
وجوب القضاء اشتهر بينهم فلم ينكروه ، ولو ثبت أن هناك اجماعا سكوتيا فإنه  
مختلف فى حجيته . والله أعلم .

انظر : شرح الروضة (٣٨٣/٣) ، روضة الناظر (١٣١/١) ، شرح الكوكب  
(٣٩٤/١) ، البرهان (٢٨٨/١) ، البحر المحيط (٢٦٥/١) ، تشنيف المسامع  
(٢٥٧/١) .

(١) فى نقل التشنيف للمعصية .

(٢) بالنص نقله الزركشى عن التعليقة باب صلاة المسافر ، تشنيف المسامع (٢٥٨/١) ،  
وانظر البحر المحيط (٢٦٣/١) .

(٣) فى ب ، ج ، د : متضح ، والمثبت كما فى أ والنظم .

(٤) أحمد بن محمد القاضى أبو منصور ابن الصباغ ابن أخى الإمام أبو نصر بن  
الصباغ وزوج ابنته ، إمام عالم جليل القدر ، تفقه على عمه أبى نصر وعلى  
القاضى أبى الطيب وروى عنه الحديث ، كان متدينا ، فاضلا ، حافظا للمذهب ،  
كثير الصيام والصلاة ، كتب عنه القاضى ابن العربى وقال : كان ثقة ، فقيها ،  
حافظا ، ذاكرا ، له مصنفات حسنة .

منها "الفتاوى" جمعها من كلام عمه وفيها كثير من كلامه ، توفى عام (٤٩٤هـ) .  
انظر : طبقات ابن السبكى (٨٥/٤) ، طبقات الاسنوى (١٣٢/٢) ، طبقات ابن  
شعبة (٢٦٣/١) .

(٥) ونقل هذا عن الإمام أحمد ، انظر شرح الكوكب (٣٩٦/١) .



ونقل عن شيخه ابن الصباغ في "الكامل"<sup>(١)</sup> أنه ينبغي حصول الثواب عند من صححها . قال القاضي : وهو القياس<sup>(٢)</sup> .  
واعلم أن ابن الرفعة قال في "المطلب"<sup>(٣)</sup> : عندي أن محل الخلاف في الفرض ، لأن فيها مقصودين ، الأداء والثواب ، فإذا انتفى الثواب<sup>(\*)</sup> صحت ، وقد قال الشافعي : إن الردة تحبط أجر الأعمال الواقعة في الاسلام ولا تجب إعادتها لو أسلم<sup>(٤)</sup> ، وكذا من أخذت منه الزكاة قهرا لا يثاب ، ويسقط عنه الخطاب ، أما صلاة النفل فالمقصود فيها واحد وهو الثواب ، فإذا لم يحصل لا ينعقد ، قال : وإطلاق من أطلق محمول على الفرض<sup>(٥)</sup> .

تنبيه :

تفرع من هذه المسألة فرعان<sup>(٦)</sup> :

- 
- (١) الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية ، قريب من حجم الشامل وقد نقل ابن السبكي بعض مسأله .  
انظر : كشف الظنون (١٣٨١/١) ، طبقات ابن شهبة (٢٥٢/١) ، طبقات ابن السبكي (١٢٨،١٢٧/٥) .
- (٢) انظر : المجموع (١٦٤/٣) ، تشنيف المسامع (٢٥٨/١) ، البحر المحيط (٢٦٦/١) .  
وقد توسط أبو زرعة فقال :  
ينبغي أن يقابل ثواب العبادة وإثم المكث ، فإن تكافأ أحبط الإثم الثواب وإن زاد الثواب بقى القدر الزائد ، فلا يطلق حينئذ انتفاء الثواب .  
وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية في الفتاوى .  
انظر : الغيث الهامع (ق/١٧) ، مجموع الفتاوى (٣٠٣/١٩) .
- (٣) في ب ، ج ، د : في المطلب قال .
- (\*) ٣٠ ج
- (٤) سبق ذكر هذه المسألة وبيان آراء المذاهب فيها .  
انظر هـ (١) ص (٢٩٤) .
- (٥) نقل الزركشي في البحر كلام ابن الرفعة بالتفصيل وهو وجيه جدا وإن خالفه تلميذ المؤلف المحلي حيث جعل الخلاف في الفرض والنفل على السواء ، قال الكمال : وكأنه أشار إلى أن المعتمد خلاف ماقاله ابن الرفعة في المطلب .  
انظر : المحلي على جمع الجوامع (٢٠٢/١) ، الدرر اللوامع (٢٩٠/١/١) .
- (٦) للاطلاع على تفصيل أكبر لهذين الفرعين راجع مصادر المسألة ص (٣٧٤)

أحدهما : أن الخارج من المغصوب مثلا بقصد التوبة والإقلاع آت بواجب ، وإن كان النهى منسجبا عليه حتى يتم خروجه ، فلذلك قال إمام الحرمين : إنه مرتبك<sup>(١)</sup> في المعصية أى مشتبك فيها<sup>(٢)</sup>، قال : لكن مع انقطاع تكليف النهى<sup>(٣)</sup>، أى لأن التكليف بترك الإقامة أمر بتحصيل<sup>(٤)</sup>الحاصل ، فالمعصية فيه استصحابية .

فتضعيف الغزالي ذلك بأن التكليف إذا انقطع [فإلى ماذا]<sup>(٥)</sup> تستند المعصية ، واستبعاد ابن الحاجب له لأجل ذلك<sup>(٦)</sup> فيه نظر فإنه لم يقل انقطع النهى بل التكليف به ، أى انقطع إلزامه بالكف عن الإقامة ، لاستصحاب ذلك النهى<sup>(٧)</sup>، ولذلك قال في "جمع الجوامع" إن مقاله الإمام دقيق<sup>(٨)</sup>.

(١) في أ : مرتبط .

والربك : ارتباك الانسان في الوحل ولا يمكنه الخروج منه ، وارتبك الصيد في الجبال إذا نشب فيها .

انظر تهذيب اللغة (ربك) (٢٢١/١٠) .

(٢) في ب : مشبك ، وفي ج : مشتبك لها .

(٣) يعنى في المكلف به .

انظر : البرهان (٣٠٢/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٠٣/١) ، البحر المحيط (٢٦٧/١) .

(٤) في ج : أو بتحصيل ، وفي د : له بتحصيل .

(٥) في جميع النسخ فلماذا ، والمثبت يقتضيه السياق ويوافق رفع الحاجب (ج/١ق/٧٢)

والبحر المحيط (٢٦٨/١) ، والتشنيف (٢٦٠/١) ، ولم أقف على هذا النقل في المستصفي ولا المنحول . والله أعلم .

(٦) انظر : مختصر ابن الحاجب (٤/٢) ، نفس المصدرين .

(٧) في ب : المنهى .

(٨) انظر جمع الجوامع مع المحلى (٢٠٤/١) .

قلت : من توسط أرضا مغصوبة ثم تاب وتوجه للخروج ففعله فيه جهتين :

جهة معصية : وهى شغل ملك الغير بدون حق والحاق الضرر به .

وجهة طاعة : وهى امتثال الأمر .

وقد اختلف في حكم الخروج :

فذهب الجمهور إلى أنه واجب وألغوا جهة المعصية فلا تحريم فيه ، قال ابن برهان :

وهذا مما أجمع عليه كافة الفقهاء . =

قيل (١): ونظيره قول الفقهاء فيمن ارتد ثم جن ، ثم أفاق وأسلم ، (\*)

= وذهب أبو هاشم إلى أن خروجه حرام كلبته .

وتوسط إمام الحرمين فقال :

هو مشتبك في المعصية مع انقطاع تكليف النهى ، أى أنه لا يخلص من المعصية بالشروع في الخروج - وإن انقطع التكليف بالنهى - لبقاء الضرر الذى تسبب فيه بدخوله ، فهو ليس منهيًا عن الكون في هذه الأرض أثناء الخروج ، بل تسببه إلى ما تورط فيه آخرًا هو سبب معصيته .

فكأن الإمام جعل ابتداء المعصية سببًا في بقائها رغم انقطاع التكليف بالنهى . ولذلك لا يعترض عليه بأن دوام المعصية لا يكون إلا بفعل المنهيات أو ترك المأمورات .

وقد أيد الشاطبي قول الإمام وذكر أن متعاطى السبب قد يبقى عليه حكمه وإن رجع عن ذلك السبب أو تاب ، فيظن أن المسبب يرتفع حكمه برجوعه عن السبب وليس كذلك ، ومثاله من توسط أرضًا مغصوبة ثم تاب وأراد الخروج فقد أشار إمام الحرمين إلى أنه عاص بانفصاله باعتبار أصل السبب الذى هو عصيان فانسحب عليه حكم التسبب وإن ارتفع بالتوبة ، وهذا صحيح باعتبار الأصل المتقدم فإن أصل التسبب أنتج مسببات خارجية لو نظر إليها الجمهور لم يستبعدوا الامتثال مع استصحاب حكم المعصية حين الانفصال عن الأرض المغصوبة .

وقد أيد ابن السبكي الإمام فقال :

أن التكليف في حقه - أى الطافح - مستصحب لا واقع ابتداء كما حققناه في الخارج من المغصوب نحن وإمام الحرمين حيث قلنا إنه مرتبك في المعصية هذا وإن رده رادون على إمام الحرمين فهو عندنا الحق الذى لا مرية فيه .

هذا وقد ذكر المؤلف أن مراد إمام الحرمين أن التكليف بالنهى ينقطع لكن يبقى النهى منسحبًا عليه بالاستصحاب ، فالمعصية فيه استصحابية وهذا التفسير لم أجده عند غيره .

والذى ذكره غيره هو انقطاع النهى مع استصحاب المعصية . قال العبادى :

إن المعصية هنا حكمية بمعنى أنه استصحب حكم السابقة تغليظًا عليه مع انقطاع النهى الآن عنه .

انظر : البرهان (٣٠١/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٠٣/١) ، حاشية العطار (٢٦٦/١) ، الآيات البينات (٢٧٦/١) ، البحر المحيط (٢٦٧/١) ، الموافقات (٢٣٠/١) ، منع الموانع (٤٢) ، الدرر اللوامع (٢٩٥/١) ، المستصفى (١٨٩/١) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٤/٢) ، بيان المختصر (٣٩٢/١) .

(١) قائله ابن السبكي والزركشى .

(\*) ١٢٧

أنه يجب عليه قضاء صلوات أيام الجنون لانسحاب حكم الردة<sup>(١)</sup>.  
قلت : وفيه نظر ؛ لأن القضاء لا يتوقف على الأمر بالأداء بدليل الحائض  
في الصوم ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

- (١) انظر : رفع الحاجب (ج/١ق/٧٢) ، تشنيف المسامح (٢٦٠/١) .  
قلت : ووجوب قضاء الصلوات أيام الجنون زمن الردة هو مذهب الشافعية وبه رد  
استبعاد ابن الحاجب إستصحاب المعصية مع عدم تعلق النهي ، حيث استصحاب هنا  
حكم معصية الردة وهو التغليظ بإيجاب قضاء مافات من صلاة أيام الجنون مع أنه  
ينقطع التكليف بالنهي لأن ذلك رخصة والمرتد ليس أهلاً لها .  
انظر : المجموع (٨/٣) ، فتح العزيز (٩٩/٣) ، الوسيط (٥٥٧/٢) ، حاشية  
القطار (٢٦٧/١) ، الدرر اللوامع (٢٩٥/١/١) .
- (٢) ومراد المؤلف أن وجوب القضاء لا يتوقف على توجه الأمر إلى المكلف بالأداء ، بل  
قد يجب القضاء مع عدم توجه الأمر بالأداء كالحائض لا يتوجه إليها الأمر بأداء  
الصيام في رمضان لكن يجب عليها القضاء .  
وعليه قد يجب على المرتد قضاء الصلاة أيام الجنون وإن لم يتوجه الأمر إليه  
بالأداء كالحائض ، لانستطيع القطع بتوجه الأمر زمن الجنون حتى نقول باستصحابه .  
وقد رده الكمال حيث قال :  
وقد فهم العلامة البرماوى أن المستصحب حكم الأمر بالصلاة مع انقطاع تعلق  
الأمر فاعتراض بأن القضاء لا يتوقف على الأمر بالأداء بدليل الحائض في الصوم ،  
أى فلا يتحقق استصحاب حكم الأمر المذكور .  
وقد علمت : أن المستصحب إنما هو التغليظ الذى هو حكم المعصية لاما ذكره  
فلا اعتراض وفي كلام المحلى ما يتنبه معه لذلك .  
والمراد أن وجوب القضاء إنما هو باستصحاب التغليظ ، وليس باستصحاب حكم  
الأمر بالصلاة ، واستصحاب التغليظ مقطوع به فلا اعتراض .  
وتجدد الإشارة إلى وجود خلاف في وجوب الصوم على الحائض والصحيح عدمه .  
والله أعلم .  
انظر : الدرر اللوامع (٢٩٥/١/١) ، المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني  
(٢٠٤/١) ، وانظر هـ (٣) ص (٥٤٥) . هـ (٢) ص (٣٢٣)

واعلم أن الشيخ أبا محمد<sup>(١)</sup> نقل في "الفروق"<sup>(٢)</sup> في (كتاب الصوم) أن الشافعي نص على تأثيم من دخل أرضا غاصبا قال فإذا قصد الخروج منها لم يكن غاصبا بخروجه ، لأنه تارك للغضب . انتهى<sup>(٣)</sup>.

وما نقله موجود في "الأم" في (كتاب الحج) في المحرم إذا تطيب ، فقال ولو دخل دار رجل بغير إذن لم يكن جائزا له وكان عليه الخروج منها ، ولم أزعم أنه يخرج بالخروج ، وإن كان يمشى مالم يؤذن له لأن مشيه للخروج من الذنب للزيادة منه ، فهكذا هذا الباب<sup>(٤)</sup> . انتهى . وهو من النفائس<sup>(٥)</sup>.

ومن مادة هذه المسألة لو قال : إن وطئتك فأنت طالق ، فيجوز له الوطاء ، على المرجح ونص عليه في "الإملا"<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup> ، ويؤمر بالتزاع ، لأن

(١) المراد الجويني والد إمام الحرمين .

(٢) كذا المشهور ، وذكره الزركلي باسم "الوسائل في فروق المسائل" وأشار إلى أنه مخطوط ويحتمل أنه غيره وذكره محقق البحر باسم الفروق في الفقه وأشار إلى أنه مخطوط في جامعة الإمام ، وذكر محقق الدرر أنه حقق جزء منه في رسالة ماجستير في نفس الجامعة ، قال خليفة وهو في مجلد ، وقد نقل ابن السبكي بعض مسائله . والله أعلم .

انظر : كشف الظنون (٢/١٢٥٧-١٢٥٨) ، الأعلام (٤/١٤٦) ، فهارس البحر المحقق (٣٠٣) ، الدرر اللوامع (١/١/٢٩٦) هامش (١) ، طبقات ابن السبكي (٥/٩١،٩٢).

(٣) نقله عن الفروق الزركشي وغيره .  
انظر : البحر المحيط (١/٢٦٨) ، الدرر اللوامع (١/١/٢٩٦) ، شرح الكوكب (١/٣٩٨) .

(٤) انظر : الأم (٢/١٣١) ، البحر المحيط (١/٢٦٨) .

(٥) قال الكمال : وهو عين ماذهب إليه الجمهور . الدرر اللوامع (١/١/٢٩٦) .

(٦) قال خليفة : وهو في نحو الأمالي ، وقد يتوهم أنهما واحد وليس كذلك . انظر كشف الظنون (١/١٦٩) .

ولم أقف على مزيد بعد البحث في كتب المناقب وغيرها . والله أعلم .

(٧) في البحر نص عليه في الأم ولم أجده فيه فعل الصواب ما ذكره المؤلف . والله أعلم .

الطلاق يقع بالتغيب وحال التزاع لا يوصف بأنه في حرام<sup>(١)</sup>.  
 وخالف أبو هاشم في المسألة ، فزعم أن فعله متصف بكونه حراما كلبته  
 قال : لأنه قبيح لعينه ، وإن كان مأمورا به من حيث أنه انفصال عن  
 المكث<sup>(٢)</sup>، لكنه أخل بأصله الآخر وهو منع التكليف بالمحال فإنه قال لو  
 خرج عصي ، ولو مكث عصي فهو<sup>(٣)</sup> تكليف بمحال<sup>(٤)</sup>.  
 [الفرع] الثاني : ما حقق به إمام الحرمين غرضه في المسألة السابقة ،  
 وهي "أن"<sup>(٥)</sup> الساقط على جريح إن بقى عليه قتله ، وإن تحول عنه قتل  
 آخر ، وهما متكافئان ، وهي مسألة ألقاها أبو هاشم فحارت فيها عقول  
 الفقهاء<sup>(٦)</sup>.

قال إمام الحرمين : لم أقف فيها من قول الفقهاء على ثبت ، والوجه  
 القطع بسقوط التكليف عنه مع استمرار حكم سخط الله وغضبه<sup>(٧)</sup>(\*).

- 
- (١) انظر : البحر المحيط (٢٦٩/١) ، رفع الحاجب (ج١/ق٧٣) .  
 وهذا المعنى وهو أن التزاع لا يوصف بأنه في حرام أشار إليه الشافعي في الوطاء  
 عند طلوع الفجر في رمضان فقال :  
 وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرجه من ساعته أتم صومه ، لأنه لا يقدر على  
 الخروج من الجماع إلا بهذا ، وإن ثبت شيئا آخر أو حركة لغير اخراج وقد بان  
 له الفجر كفر . ا.هـ من الأم (٨٣/٢) .  
 (٢) قال الزركشي كذا نقل عنه إمام الحرمين .  
 انظر : البحر المحيط (٢٦٧/١) ، البرهان (٢٩٩/١) .  
 (٣) في د : هو .  
 (٤) كذا قال الزركشي ، وقال الشاطبي : قد رد الناس على أبي هاشم قديما وحديثا .  
 انظر : البحر المحيط (٢٦٧/١) ، الموافقات (٢٣١/١) .  
 (٥) ساقطة من د .  
 (٦) انظر : البحر المحيط (٢٦٩/١) ، تشنيف المسامع (٢٦٠/١) .  
 (٧) هذا إذا كان سقوطه باختياره ، وإن كان بعدمه فلا تكليف ولا عصيان .  
 انظر : البرهان (٣٠٣،٣٠٢/١) ، نفس المصدرين .  
 (\* ) ٣٢٢ ب

وقد سأله الغزالي عن هذا فقال : كيف "تقول" (١) لاحكم وأنت ترى أنه لا تخلو واقعة من (٢) حكم؟  
فقال : حكم الله أن لاحكم .  
قال الغزالي : فقلت له : لأفهم هذا .  
وهذا في غاية التأدب مع إمامه (٣) ، ولهذا قال في "المنخول" في موضع :  
كقول الإمام لاحكم فيه أصلا فلا يؤمر بمكث ولا انتقال ، ونقله عن الإمام  
آخر الكتاب ، ثم قال : ولم أفهمه بعد ، وجوز معه في غير هذا الكتاب أن  
يقال يتخير (٤) .

(١) ساقطة من أ .

(٢) في ب : عن .

(٣) قال الايبارى : وهذا أدب حسن منه وتعظيم للمشائخ ، ومعنى لا يفهم أى غير مفهوم في نفسه لالعجز السامع عن الفهم .  
انظر : التحقيق والبيان (٣٩٢/٢) ، البحر المحيط (٢٧٠/١) ، تشنيف المسامع (٢٦١/١) .

(٤) أقول عزو رأى إمام الحرمين إلى الغزالي فيه نظر - كما قال الكمال - فهو في الموضوع الأول إنما حكى قول الإمام ، فالمنخول في الحقيقة هو ملخص للبرهان ، ولذلك نسه في آخر الكتاب إلى الإمام ثم اعترضه وهذا تنبيه على أنه غير مرضى عنده حيث قال :

والمختار عندنا إحالة ذلك وقوعا في الشرع ، ولو جاز أن يقال نفى الحكم حكما لجاز ذلك قبل ورود الشرائع ، وعلى الجملة جعل نفى الحكم حكما تناقض . اهـ .  
قال الايبارى : كيف يتصور ثبوت الحكم مع نفيه على العموم ، فقولنا : حكم لله أى حكم لله تعلق بفعل المكلف ، فكيف يصير هذا عبارة عن عدم تعلق الخطاب بفعل المكلف .

وقد ذكر الغزالي في المستصفى ثلاثة احتمالات فقال :

يحتمل أن يقال : أمكث ، ويحتمل أن يقال : يتخير ، ويحتمل أن يقال : لاحكم لله تعالى فيه ، فكل هذا محتمل .

وقد جعل ابن السبكي هذا توقفا من الغزالي .

انظر : المنخول (٤٨٥،١٢٩) ، المستصفى (٨٩/١) ، الدرر اللوامع (٢٩٩/١/١) ، حاشية العطار (٢٦٨/١) ، البحر المحيط (٢٦٧/١) ، المحلى مع جمع الجوامع (٢٠٥/١) ، التحقيق والبيان (٣٩١/٢) .

قال بعض المحققين : لعل الإمام أراد أنه لاحكم متجددا ، غير الحكم الأصلي الذي هو البراءة ، فإن ذلك لا يخلو منه واقعة<sup>(١)</sup>.

نعم رجح ابن المنير أنه ينتقل عن الذي سقط عليه لجواز أن يموت المنتقل إليه قبل أن يصير إليه فيسلم من المعصية ، فإن بقاءه على الأول معصية محققة ، وإقلاعه عنها واجب كالخروج من الدار المغصوبة ، ولا يخلو مقاله من نظر<sup>(٢)</sup>.

وتقييد المسألة بتكافئهما مخرج لنحو مالو كان "الذي"<sup>(٣)</sup> يسقط عليه مسلما ، والمنتقل إليه كافرا ، لكنه معصوم بصغر أو أمان ، فإن ابن عبد السلام قال : بعد فرضها في صغيرين الأظهر عندي لزوم الانتقال لأنه أخف مفسدة ، قال : لأن قتل أولاد الكفار جائز عند التترس بهم حيث لا يجوز ذلك في أطفال المسلمين<sup>(٤)</sup>، أما الكافر غير المعصوم فينتقل إليه جزما<sup>(٥)</sup>. والله أعلم .

---

(١) قائله الزركشى في البحر (٢٧٠/١) .

قلت : عدم عزو الأقوال إلى شيخه تكرر كثيرا وهو مما يؤخذ على المؤلف كما سبق في الدراسة ، وكان جدير به أن ينسب هذا الرأي خصوصا أنه لشيخه . والله أعلم .

(٢) ذكر ابن المنير هذا الترجيح في شرح البرهان ونقله عنه الزركشى في البحر (٢٧٠/١) .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) انظر : قواعد الأحكام (٨٢/١) ، تشنيف المسامع (٢٦٢/١) .

(٥) قال الزركشى : ويحتمل على بعد طرده فيه . تشنيف المسامع (٢٦٣/١) .



[الضرب الثانى : الحكم الوضعى] (١)

والوضع جعل سبب لحكم  
لوفقه الشرع صحيحا وإذا  
أو شرط أو مانع أو ماسمى  
خالف فاسدا لذاك نبذا (٢)

الشرح :

قد سبق أن الحكم الشرعى ضربان ، مافيه اقتضاء أو تخيير ، وماليس فيه اقتضاء ولا تخيير ، ولكنه وضعى ، أى من الوضع الشرعى .  
وسبق أنه خبر لإينشاء (٣) ، بخلاف الأول وهو التكليفى ، فلما انتهى الكلام فيه شرعت فى بيان الوضعى .

(١) انظر : تيسير التحرير (١٢٨/٢) ، أصول السرخسى (٣٠١/٢) ، الموافقات (١٨٧/١) ، بيان المختصر (٤٠٤/١) ، نشر البنود (٣٣/١) ، المحصول (١٣٧/١/١) المستصفى (٩٣/١) ، شرح الكوكب (٤٣٤/١) ، شرح الروضة (٤٣٣/٣) .  
(٢) فى ج : انبذا .

(٣) بين المؤلف ذلك عند تعريف الحكم . ص (١٨٦)

وهذا القسم يسمى خطاب الوضع والاخبار .  
أما معنى الوضع : فهو أن الشارع وضع - أى شرع - أموراً سميت أسباباً وشروطاً وموانعاً تعرف بها أحكام الشرع ، فهى توجد بوجود الأسباب والشروط وانتفاء الموانع ، وتنتفى بانتفاء الأسباب والشروط أو وجود المانع .  
أما معنى الإخبار : فهو أن الشرع بوضعه هذه الأمور أخبرنا بوجود أحكامه وانتفائها عند وجود تلك الأمور وانتفائها فكأنه قال :  
إذا وجد النصاب وحال الحول فقد أوجبت عليكم الزكاة وإن وجد الدين لم أوجبها عليكم .

ومعنى كون هذا خطاب وضع :

أنه لما كان التكليف بالشريعة دائماً وخطاب الشارع لايعرف إلا بواسطة الرسل ، وبعد وفاتهم يتعذر معرفته فى كل حال وزمان ، لذا اقتضت حكمة الشارع سبحانه نصب أشياء تكون أعلاماً على حكمه ومعرفاته له كالقاعدة الكلية فى الشريعة لضمان دوام حكمها مدة بقاء المكلفين فى دار التكليف ، وهذه الأشياء هى الأسباب والشروط والموانع وغيرها .

ومثاله أن الصحابة كان يمكنهم بوجود النبى بينهم أن يسألوه عن حكم أعيان الحوادث فيجيبهم عنها ويبين أحكامها فلو اتفق فى اليوم الواحد كذا زان أو سارق أمكنه أن يحكم فى كل واحد بحكم الله . =

## [الحكم الوضعى فى الاصطلاح] (١)

والوضع الذى ينسب إليه الحكم الوضعى هو : جعل الشارع (٢) شيئا سببا لحكم أو شرطا له أو مانعا يمنع من اعتباره ، أو جعله إذا كان موافقا للشرع بوجود سببه وشرطه وانتفاء المانع فيه صحيحا ، ويسمى بذلك تسمية شرعية ، وإذا خالف ذلك باختلال شىء من الثلاثة يكون فاسدا ، ويسمى بذلك شرعا (٣).

= أما بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فيتعذر معرفة الحكم فى كل حادثة بعينها إلا بواسطة هذه المعارف . والله أعلم .

انظر : شرح الروضة (٤٣٣/٣) ، المدخل لابن بدران (٦٥) ، شرح الكوكب (٤٣٤/١) .

(١) أهمل المؤلف المعنى اللغوى للوضع وهو يأتى بعدة معان :

الأول الترك : يقال وضعت الشىء بين يديه إذا تركته .

الثانى : الاسقاط : وضع عنه دينه أى أسقطه .

الثالث : الافتراء والكذب : ومنه وضع الحديث .

الرابع : الولادة : وضعت المرأة حملها إذا ولدته .

انظر : المصباح المنير (وضعته) (٦٦٢) ، الصحاح (وضع) (١٢٩٩/٣) ، القاموس المحيط (وضعه) (٩٩٦) .

(٢) فى ج : الشرع .

(٣) وعرف الحكم الوضعى أيضا : بأنه ما استفيد بواسطة نصب الشارع علما معرفا لحكمه .

وهذا التعريف يشمل كل علم ينصبه الشارع فدخل تحته أنواع كثيرة منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه . وسيأتى بيانها .

أما تعريف المؤلف فبناه على أن أقسامه خمسة وهى السبب والشرط والمانع والصحة والفساد ، وهذا اختيار ابن السبكي .

وأضاف الشاطبى والآمدى والغزالى وغيرهم الرخصة والعزيمة وهو المختار فيكون التعريف الراجح هو : خطاب الله الوارد يجعل الشىء سببا لحكم أو شرطا له أو مانعا أو جعله صحيحا أو فاسدا أو رخصة أو عزيمة . والله أعلم .

انظر : شرح الروضة (٤٣٤/٣) ، مختصر ابن اللحام (٦٥) ، المدخل لابن بدران (٦٥) ، جمع الجوامع (١٢٥) ، حاشية البنانى (٨٤/١) ، الموافقات (١٨٧/١) ،

الإحكام للآمدى (١٧٢/١) ، المستصطفى (٩٣/١) وما بعدها .

وقد سبق في هذا الضرب أن منهم من يرده إلى الأول ، وأنه يدخله بالتأويل فيما فيه اقتضاء أو تخيير وهو بعيد .  
وأن منهم من لا يسميه حكما ؛ لأنه ليس بإنشاء بل خير ، وهو خلاف لفظي<sup>(١)</sup>.

وفي ذلك قول ثالث في الصحة والفساد فقط أنهما أمران عقليان لاشريعان ، وإليه جنح ابن الحاجب وقرر ذلك في "المنتهى" بأنه يبعد أن يكون الحكم بهما شرعيا ؛ لأن كون الفعل موافقا للشرع أو غير موافق مدرك بالعقل<sup>(٢)</sup>.

ولكن رد بأن الشرع إذا كان له في ذلك مدخل فكيف يكون عقليا .  
وبعض شراحه زعم أن ذلك إنما هو في العبادات فقط ، وأما ترتب آثار العقود عليها فشرعى قطعاً<sup>(٣)</sup>.

ولكنه مردود بعدم الفرق ، لأن الترتب فيهما معا مدرك بالعقل ، وإنما حكم على القول الراجح بأنه شرعى لكون الشرع له فيه مدخل كما سبق

(١) راجع ص (١٨٦) .

(٢) انظر منتهى السؤل (٤١) .

(٣) لعل المراد العضد حيث قال التفتازانى في حاشيته :

وليس في كلام المصنف تعرض للصحة والبطلان في المعاملات لذلك صرح الشارع المحقق بأن ماورد في المتن مختص بصحة العبادات .  
قال : ثم لا يخفى أن المراد بالأثر في المعاملات ما يترتب عليها شرعا .  
أما الأصهباني فقال :

لم يتعرض المصنف للصحة في المعاملات ، ويمكن أن يقال أيضا أنها أمر عقلى .  
وتجدر الإشارة إلى أن عبارة ابن الحاجب في منتهى السؤل صريحة بأن المقصود هو العبادات فقط حيث قال :  
(والقول بأن الصحة والبطلان في العبادة أو الحكم بهما حكم شرعى بعيد لأنه أمر عقلى) .

ولم يتفرد ابن الحاجب بهذا الرأى ، بل قد نسبته ابن دقيق العيد إلى جده أبو الحسن المقترح كما فعله الزركشى . والله أعلم .  
انظر : شرح العضد مع حاشية التفتازانى (٨/٢) ، بيان المختصر (٤٠٩/١) ، منتهى السؤل (٤١) ، البحر المحيط (٣١٢/١) .

قبل ، ولذلك يحكم القاضى فى العقود بالصحة والفساد ، وهو لا يحكم إلا بأمر شرعى لاعقلى (١).

قلت : لكن هذا يقوى التفرقة ؛ لأن ذلك إنما هو فى غير العبادات إلا أن يقال الحكم لأجل التنازع وليس مثله فى العبادات ، أو يكون فى العبادات إذا علق بها طلاق أو عتق أو نذر (٢).

[أقسام الحكم الوضعى] :

قال الشيخ صلاح الدين العلائى (٣) : إن أنواع خطاب الوضع المشهورة

(١) انظر رفع الحاجب (ج/١ق/٧٧) .

(٢) أقول : هذه العبارة حيرتني لما فيها من التناقض ، حيث جعل دليل عدم الفرق دليل تقويته ، فهو استدلال بأن حكم القاضى بالصحة والفساد فى المعاملات لا يكون إلا بحكم شرعى لاعقلى فهى كالعبادات ، ثم قوى التفرقة بهذا الدليل وهو أن القاضى لا يحكم فى العبادات وإنما يحكم فى المعاملات .  
وقد تركت هذا فترة ثم عثرت على سبب التناقض وهو أن الذى أورد هذا الاستدلال هو الشيخ تقي الدين السبكي حيث قال :  
وفهم بعض من شرح كتابه - أى المختصر - أنه لا يطرده قوله فى صحة العقود لأن ترتب الأثر شرعى ... ، ولا يصح حكم القاضى بصحة عقد إلا إذا قصد المعنى الشرعى لأنه الذى يبينه القاضى بخلاف الأمر العقلى ، وإذا جعلت الصحة عقلية لم يكن للقاضى الحكم بها) .

وعدم عزو هذا الاستدلال هو سبب الاشكال حيث يظن أنه له ثم يبدى خلافه فيوحى بالتناقض ، وهذا مسلك المؤلف فى غالب الكتاب حيث ينقل الاستدلال دون عزو وكأنه له أو ارتضاه ثم يتعقبه بـ(قلت) .  
ثم عندي أن هذا الدليل يقوى القول بالتفرقة وقد دلت عليها عبارة ابن الحاجب وأكدها العضد والتفتازانى . والله أعلم .

انظر : الإبهاج (٧٠/١) ، رفع الحاجب (ج/١ق/٧٧) ، المصادر السابقة .

(٣) خليل بن كيكلى بن عبد الله أبو سعيد العلائى نسبة إلى بعض الأمراء ، ولد بدمشق عام (٦٩٤هـ) ، الإمام المحقق ، سمع الكثير ورحل فى طلب العلم وجد واجتهد ، أخذ الحديث عن المزى ، والفقه عن البرهان الفزارى والكمال الزملى حتى أجزى بالفتوى ، فاق أهل عصره فى الحفظ والالتقان ، كان إماما فى الفقه والأصول والنحو وعلم الحديث ومعرفة الرجال ، درس بدمشق ثم انتقل إلى المدرسة الصلاحية بالقدس ، له تصانيف كثيرة منها :

السبب والشرط والمانع ، وزاد بعضهم الصحة والفساد والعزيمة والرخصة ، وجرى عليه الآمدى (١).

وزاد القرافي نوعين آخرين : التقديرات الشرعية والحجاج (\*).  
 فالاول : إعطاء الموجود حكم المعدوم ، كالماء الذى يخاف المريض من استعماله فوات عضو ونحوه فيتيمم مع وجوده حسا .  
 وإعطاء المعدوم حكم الموجود كالمقتول تورث عنه الدية ، وإنما تجب بموته ولا تورث عنه إلا إذا دخلت فى ملكه فيقدر دخولها قبيل (٢) موته .  
 والثانى : وهو الحجاج ما يستند إليه القضاة فى الأحكام من بينة وإقرار ونحو ذلك من الحجج ، قال : وهى فى الحقيقة راجعة إلى السبب ، فليست أقساما أخرى . انتهى بمعناه (٣).

= "المجموع المذهب فى قواعد المذهب" ، "تلقيح الفهوم" ، وكتاب فى "المدلسين" ،  
 و"المراسيل" ، "الأشباه والنظائر" فى الفقه ، توفى فى القدس عام (٥٧٦١هـ) .  
 انظر : مقدمة تلقيح الفهوم (٢٤) ، طبقات ابن السبكي (٣٥/١٠) ، الدرر الكامنة (١٧٩/٢) ، شذرات الذهب (١٩٠/٦) ، طبقات الاسنوى (١٠٩/٢) ، طبقات الحفاظ (٥٢٨) ، طبقات الداودى (١٦٥/١) ، البدر الطالع (٢٤٥/١) ، الفتح المبين (١٨٢/٢) ، الأعلام (٣٢١/٢) .

(١) والشاطبي والغزالي وهو المختار .

انظر : الإحكام للآمدى (١٧٢/١) ، الموافقات (١٨٧/١) ، المستصفي (٩٣/١) .

(\*) ٣١ ج

(٢) فى أ : قبل .

(٣) أقول هذا الكلام بعبارة أوسع ذكره الزركشى فى البحر والظاهر أنه من كلامه ، فيحتمل أنه سهو من المؤلف فى العزو كما هى عادته ، أو أن العلائى قاله فى المجموع المذهب فى قواعد المذهب وهو لا يزال مخطوطا ولم أقف عليه .

وعلى كل فى النقل عن القرافي نظر من وجهين :

الأول : عزو الزيادة للقرافي وليس كذلك فعبارته فى شرح المحصول : وزاد غيره - أى الرازى - التقديرات وهى ... الخ .

الثانى : الذى ذكره القرافي فقط هو التقديرات أما الحجاج فلم أقف لها على ذكر فى كتبه .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اختلف فى أقسام الحكم الوضعى فعدها بعض الحنفية أربعة : السبب والعلة والشرط والعلامة . =

وقولى (جعل) إشارة إلى أن الحكم الوضعى هو كون الشئ مجعولا سببا أو شرطا "إلى آخره"<sup>(١)</sup> لا ذات السبب ولا ذات المسبب ، فإن الأول ليس حكما قطعيا ، والثانى حكم قطعيا ، وكذا تقرير الباقى<sup>(٢)</sup> .  
 وقولى (أو مسمى) عطف على ما أضيف إليه جعل أى : "أو"<sup>(٣)</sup> (\*)  
 جعل المسمى صحيحا لموافقة ذلك للشرع والتقدير فى الكل جعل سبب الشئ سببا وشرطه شرطا ، ومانعه مانعا ، وجعل الصحيح صحيحا ، والفساد فاسدا ، فمفعول جعل الثانى محذوف فى الكل للعلم به . والله أعلم .

---

= وذكر الحنابلة أربعة : السبب والشرط والمانع والعلة ، ثم قالوا ويلحق بها أنواع جزئية وهى الصحة والفساد والرخصة والعزيمة والأداء والإعادة والقضاء . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣١١/١) ، النفاثس (٢٩٣/١) ، تنقيح الفصول (٨٠) ، الفروق للقرافى (٢٢٣/٣) ، نشر البنود (٣٣/١) ، الحكم الوضعى (٥٩) ، حاشية الرهاوى (٨٩٨/٢) ، كشف الأسرار للبخارى (١٦٩/٤) ، المدخل لابن بدران (٦٥) ، مختصر الطوفى (٣٠) ، شرح الكوكب (٤٣٨/١) .

(١) ساقطة من ج .

(٢) والمراد أن ذات السبب لا يكون حكما ، وإنما الحكم هو جعل الشارع هذا الشئ سببا فلولا اعتبار الشارع ما كان سببا فهو علامة وأمانة يوجد الحكم عندها لا بها والمؤلف بالتأكيد على هذا يرد قول المعتزلة بأن السبب مؤثر فى وجود الحكم بذاته . انظر : شرح الكوكب (٤٤٥/١) ، المدخل لابن بدران (٦٧) .

(٣) ساقطة من ب ، د .

(\*) ٥٢٦

[القسم الأول : السبب] :

فالسبب الذى يضاف الحكم له      فى عدم أو فى وجود حصله  
مثل الزوال والطلاق فادرى      والشرط إن يرد به مايجرى  
الشرح :

هذا شروع فى تعريف أقسام الحكم الوضعى الخمسة ، وبيان معانيها .  
الأول : السبب .

[تعريفه] :

وهو لغة : مايتوصل به إلى الشىء ، قال تعالى : {فليمدد بسبب إلى  
السماء} (١) الآية .

وفى الاصطلاح قد اشتهر فى كثير من كتب الأصول وغيرها أنه :  
مايلزم من وجوده وجود شىء ، ومن عدمه عدمه لذاته (٢).  
والتقييد بكون ذلك لذاته للاستظهار على ما لو تخلف وجود المسبب مع  
وجدان السبب لفقد شرط أو لمانع ، كالنصاب قبل الحول ، ومن فيه سبب  
الإرث ولكنه قاتل أو رقيق أو نحوهما (٣).

(١) الحج (١٥) .

والسبب كل مايتوصل به إلى الغرض المقصود فيطلق على الطريق والحبل والباب .  
انظر : العدة لأبى يعلى (١٨٢/١) لسان العرب (سبب) (٤٥٥/١) ، القاموس  
المحيط (سببه) (١٢٣) ، المصباح المنير (سببه) (٢٦٢) ، الصحاح (سبب) (١٤٥/١)  
التعريفات (١١٧) ، كشاف الفنون (١٢٧/٣) .

(٢) ممن ذكر هذا التعريف القرافى وابن النجار وابن بدران وغيرهم .

انظر : تنقيح الفصول (٨١) ، شرح الكوكب (٤٤٥/١) ، المدخل لابن بدران (٦٧)  
نشر البنود (٣٣/١) ، الحكم الوضعى (٧٦) .

(٣) قد يتخلف الحكم مع وجود سببه وذلك لفقد شرط ومثل له المؤلف بعدم وجوب

الزكاة مع وجود سببها وهو بلوغ النصاب وذلك لعدم مضى الحول .

أو يتخلف لوجود مانع كمن وجد فيه سبب الإرث ومنع منه لكونه قاتلا أو رقيقا.  
وأسباب الإرث ثلاثة وموانعه كذلك يقول الرضى فى منظومته الرائعة : =

وعلى ما لو وجد المسبب مع فقدان السبب لكن لوجود سبب آخر ،  
كالردة المقتضية للقتل ، إذا فقدت ووجد قتل يوجب القصاص ، أو زنا  
محصن فتخلف هذا الترتيب عن السبب<sup>(١)</sup> لالذاته ، بل لمعنى خارج<sup>(٢)</sup> .  
نعم كونه يلزم من وجوده الوجود ، وعدمه العدم حكم له ، وحكم  
الشيء موقوف على تصوره ، فلو توقف عليه تصوره لزم الدور<sup>(\*)</sup> .  
وأيضاً فيوهم التعبير باللزوم أن السبب مؤثر في وجود المسبب ، وليس  
مذهب أهل السنة كما سيأتى<sup>(٣)</sup> .

#### [التعريف المختار] :

وحينئذ فالأحسن ما في النظم تبعاً لبعض المحققين أن السبب : ما يضاف  
إليه الحكم<sup>(٤)</sup> ، أى ما ينسب إليه وجود الحكم إذا وجد ، وعدمه إذا عدم ،

---

= أسباب ميراث الورى ثلاثة  
وهى نكاح وولاء ونسب  
ويمنع الشخص من الميراث  
رق وقتل واختلاف دين  
بغية الباحث (٣) ، وانظر : شرح الرحبية للماردينى (٣١) ، التركات والوصايا  
(١١٤،٤٩) .

(١) فى ب : المسبب .

(٢) المقصود بتخلف الترتيب أى تخلف المسبب مع وجود السبب أو وجود المسبب مع  
انعدام سبب ووجود سبب آخر .

ويضاف أيضاً وجود المسبب مع وجود المانع وذلك لوجود سبب آخر كوجوب  
القتل على الأب إذا قتل ولده لكن لسبب آخر كالردة أو الزنى . والله أعلم .  
انظر المصادر السابقة .

(\*) ٣٠ أ

(٣) سيأتى فى باب القياس ضمن المجلد الثانى وسيشير المؤلف إلى هذه الآراء بعد أسطر .

(٤) هذا التعريف لابن السبكي فى جمع الجوامع ، قال الزركشى فى شرحه وهو يشمل  
التعريف على المذاهب كلها :

فعلى رأى المعتزلة : هو ما يضاف إليه الحكم لذاته .

وعلى رأى الغزالي : ما يضاف إليه الحكم يجعل الشارع إياه . اهـ .

وأصل هذا التعريف للغزالي . والله أعلم . =



أى لذاته كما سبق ، وقد أخرجت<sup>(١)</sup> هذا القيد فى النظم وجعلته قيدا فى تعريف الثلاثة ، السبب والشرط والمانع اختصارا<sup>(\*)</sup>.

ومعنى إضافة الحكم إلى السبب فى ذلك :

إما لكونه متعلقا به من حيث كونه معرفا له وأمارة عليه ، كما يقول أهل السنة ، لأن الدليل السمعى دل على ذلك<sup>(٢)</sup>.

وإما لأن السبب مؤثر<sup>(٣)</sup> فى وجود المسبب على رأى المعتزلة<sup>(٤)</sup>.

فقبل : بذاته .

وقيل باشماله على صفة توجب ذلك .

وقيل : بوجوه اعتبارات مقتضية لذلك ، كالوطء فإنه باعتبار جهة

النكاح أو الملك حسن يترتب عليه ما يترتب ، وباعتبار جهة الزنا قبيح يترتب عليه ما يترتب<sup>(٥)</sup>.

وهذه الآراء الثلاثة باطلة .

لأن الله تعالى هو موجد العالم<sup>(٦)</sup> بإرادته ، فهو المؤثر فيه فلو نسب

وجود شىء منه لتأثير سبب لزم التشريك معه فى موجدية العالم وهو محال .

وأىضا فلو كان السبب هنا مؤثرا فى الحكم وهو قديم لزم تأثير الحادث

فى القديم وهو محال .

= انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (١١٦، ١١٧) ، المستصفى (٩٣/١) ، حاشية

القطار (١٣٢/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٩٤/١) .

(١) فى ب : اخترت ، والمثبت هو الصواب حيث أخرج هذا القيد إلى فراغه من تعريف

السبب والشرط والمانع فقال :

ماض فذا للذات فى التولف

وكل ما قبل من اللزوم فى

(\*) ٣٣ ب

(٢) انظر : حاشية البنانى (٩٤/١) ، البحر المحيط (٣٠٦/١) .

(٣) فى ب : يؤثر .

(٤) على ذلك جرت عبارة البصرى فى مواضع من المعتمد فانظر منها (٢٤٩/٢) .

(٥) لم أقف عليها فى المعتمد . والله أعلم .

(٦) فى ج : أفعاله .

لكن في الرد عليهم بهذا الأخير<sup>(١)</sup> نظر :  
لأنهم لا يعتقدون قدم الحكم ، ولا يرد على الخصم ويلزم إلا بما يعتقدونه .  
وأيضاً فقد يقال التأثير في تعلق الحكم لافي ذات الحكم ، والتعلق  
حادث كما سبق بيانه ، والخلاف فيه<sup>(٢)</sup> .  
وتوسط الغزالي بقول ثالث : وهو أن السبب مؤثر لابذاته ، بل يجعل  
البارى إياه مؤثراً<sup>(٣)</sup> .  
وقد رده الإمام الرازي بأن الصادر بعد الجعل إن كان الحكم فالمؤثر  
الشارع أو شيئاً ما يوجب الحكم ، فيكون المؤثر في الحكم وصفاً حقيقياً بذاته  
وهذا عين قول المعتزلة<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) في ب ، د : الآخر .  
(٢) أقول : سبق في مسألة الحاكم قول المعتزلة أن العقل له ادراك حسن الفعل وقبحه  
باعتبار ذات الفعل ، وقيل بصفة فيه ، وقيل لوجوه واعتبارات يظهر للعقل فيها  
حسن الفعل وقبحه .  
وهنا قالوا إن السبب مؤثر في إيجاد الحكم بذاته وقيل لاشتماله على صفة وقيل  
لوجوه واعتبارات .  
ورد البيضاوي ذلك : بأنه مبني على أن للفعل جهات توجب الحسن والقبح وهو  
باطل ، ولأن الحادث لا يؤثر في القديم .  
لكن الرد الثاني فيه نظر من وجهين - كما قال الأسنوي وتبعه المؤلف - :  
الأول : أنه مبني على أن الحكم قديم وهذا رأى الأشاعرة ، أما المعتزلة فقالوا  
الحكم حادث .  
الثاني : قد يكون مرادهم التأثير في متعلق الحكم والتعلق حادث كما سبق بيانه في  
تعريف الحكم الشرعي ورجحه المؤلف ، وعليه يؤثر الحادث في الحادث فلا يرد  
عليهم الرد الثاني .  
انظر : منهاج الوصول مع نهاية السؤل (٥٣/١) ، منهاج العقول (٥٤/١) .  
(٣) واختاره الطوفي وعزاه الزركشى إلى سليم ونقل عن الهندي أنه قريب لابأس به  
وسياتي في الشرط أن الرازي وافقه في اللفظ وخالفه في المعنى . والله أعلم .  
انظر : المستصفي (٩٤/١) ، شفاء الغليل للغزالي (٢١) ، شرح الروضة (٤٥٢/٣) ،  
البحر المحيط (١١٢/٥) ، وانظر ص (٤١٩) .  
(٤) هذا هو أحد الوجوه الثلاثة التي رد بها الرازي كلام الغزالي . والله أعلم .  
انظر المحصول (١٤٠/١/١) ، (١٨٢/٢/٢) .

وزيف هذا سراج الدين الأرموى<sup>(١)</sup> بما لا يجدى له شيئا<sup>(٢)</sup>.  
وسياتى إيضاح ذلك فى العلة فى القياس<sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى .  
وقيل مؤثر<sup>(٤)</sup> فيه عرفا ، فإن أريد الدلالة من حيث العرف رجع للقول  
الحق ، وإن أريد تأثير الإيجاد فباطل ولا معنى لذكر العرف فيه<sup>(٥)</sup>.  
واعلم أن السبب يعتبر فيه أن يكون وصفا وجوديا ظاهرا منضبطا .

(١) محمود بن أبى بكر أبو الشناء سراج الدين الأرموى ، أصله من أرمية من بلاد  
أذربيجان عالم بالأصول والمنطق ، ولد عام (٥٩٤هـ) ، وقرأ بالموصل على الكمال بن  
يونس سكن دمشق ، وولى القضاء بقونيه ، له مصنفات عديدة منها :  
"التحصيل" ، "شرح الوجيز" للغزالي ، "المطالع" ، توفى بقونيه عام (٦٨٢هـ) .  
انظر : طبقات ابن السبكي (٣٧١/٨) ، طبقات الاسنوى (٨٠/١) ، طبقات ابن  
شبهة (٢٠٢/٢) ، طبقات الحسينى (٤٠٦/٢) ، الأعلام (١٦٦/٧) ، معجم المؤلفين  
(١٥٥/١٢) .

(٢) قلت : رحم الله المؤلف ومن أين للقارىء أن يعلم صحة مقاله وهو لم ينقل كلام  
الأرموى وسبق مثل هذا الصنيع حيث ذكر أن النووى تعقب الرافعى بما لا يلائقه  
قال فليتأمل وهو لم يذكر تعقب النووى .

وعلى كل حال فقد رد الرازى كلام الغزالي من ثلاثة أوجه أجاب عنها الأرموى  
وتعقبه ابن السبكي فيها ووافق المؤلف ، لكن الهنذى أطال فى تضعيف الأوجه  
الثلاثة التى ذكرها الرازى ، ولما كان بسطها قليل الجدوى أعرضت عنه ومن أراد  
فليرجع إليه فى كتبهم . والله أعلم .

انظر : المحصول (١٤٠/١/١) ، (١٨٢/٢/٢) ، التحصيل (١٧٧/١) ، الابتهاج  
(٦٦/١) ، النهاية (قسم ١/٥٧٣) : ج ص (٣٤٤)

(٣) فى أ : والقياس .

(٤) فى ب ، د : يؤثر .

(٥) ذكر الأصوليون أن إضافة الحكم إلى السبب وتعلقه به إما لكونه معرفا له أو  
مؤثرا بذاته أو بجعل الشارع أو باعثا عليه .

أما من حيث كونه مؤثرا بالعرف فلم أر أحدا ذكره ، إلا أن الزركشى ذكر قولاً  
خامسا وهو من حيث كونه مؤثرا بالعادة قال : واختاره الرازى فى الرسالة البهائية  
ولعل هذا مقصود المؤلف .

انظر : البحر المحيط (١١٣/٥) ، (٣٠٦/١) ، حاشية البنانى (٩٤/١) ، (٢٣١/٢) ،  
تشنيف المسامع (ق/١٠٧) ، حاشية العطار (١٣٢/١) .

ليخرج ما كان عدماً أو خفياً أو مضطرباً لا ينضبط<sup>(١)</sup>.  
 وإنما لم أذكره في النظم هنا استغناءً بذكره في القياس في أوصاف العلة  
 لأن العلة من الأسباب ، وبسط ذلك فيها وبيانه أليق لمسيس الحاجة إلى  
 تحقيق ما يلحق به الفرع قياساً .

فالسبب أعم من العلة ؛ لأنها يعتبر فيها المناسبة أو شبهها ، ولذلك  
 قسم الآمدى السبب إلى معنوى وهو ما شتمل على حكمة باعثة على شرع  
 الحكم ، كالزنا لوجوب الحد والطلاق لتحريم الزوجة ونحو ذلك ، وغيره  
 وهو بخلافه<sup>(٢)</sup>.

أى إما لكونه زماناً مجرداً ، كالدلوك لصلاة الظهر ، إن قلنا إنه الزوال  
 وللمغرب إن قلنا الغروب ، وهو ضعيف<sup>(٣)</sup> ، ووقع للآمدى أنه الطلوع ،  
 فيكون سبباً للضحى أو للعيد أى لطلبها ندباً<sup>(٤)</sup> ، وكاستهلال رمضان لوجوب  
 الصوم<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر : بيان المختصر (٤٠٥/١) ، شرح العبد (٧/٢) ، الإحكام للآمدى (١٧٢/١).

(٢) أى وغير المعنوى وهو لا يشتمل على حكمة باعثة .

انظر الإحكام للآمدى (١٧٢/١) .

(٣) سبق بيان معنى الدلوك والأقوال فيه ص ( ) .

(٤) صرح الآمدى بأنه الزوال في موضعين : عند خطاب الوضع وفي باب القياس ولم  
 أعثر على قوله بأنه الطلوع ، وهو في نظري أضعف من القول بأنه الغروب ، وقد  
 سبق بيان معنى الدلوك والآراء فيه . والله أعلم . ص (١٨٦)

انظر : الإحكام للآمدى (١٧٢/١) ، (٢٧٨/٣) ، منتهى السؤل للآمدى (٣٢/١) .

(٥) أى كجعل طلوع هلال رمضان سبباً لوجوب الصوم لقوله تعالى : { فمن شهد  
 منكم الشهر فليصمه } البقرة (١٨٥) ، ولقوله صلى الله عليه وسلم (صوموا لرؤيته  
 وأفطروا لرؤيته) . صحيح مسلم (الصيام) (٧٦٢/٢) .

وانظر الإحكام للآمدى (١٧٢/١) .

أو زمانا ووصفا معنويا فيكون مركبا ، كصلاة العصر في كراهة التنفل بعدها ، إذا صليت في وقتها<sup>(١)</sup>.

وإما لكونه مكانا مع فعل ، كالمرور بالميقات مع إرادة النسك ، فإنه سبب لوجوب الإحرام .

وإما بأن يكون وصفا غير مناسب ، كالأعضاء الأربعة في الوضوء سببا لرفع الحدث ونحوه<sup>(٢)</sup>، وحينئذ فتقسيم ابن الحاجب السببية إلى وقتية ومعنوية مدخول ولا يرد مثله على تمثيلي في النظم الوقتي والمعنوي فقط ؛ لأن المثال لا يخصص<sup>(٣)</sup> "وسياتي في باب القياس لذلك مزيد بيان"<sup>(٤)</sup>.

(١) أقول الأوقات التي تكره فيها الصلاة خمسة ، ثلاثة تتعلق الكراهة فيها بمجرد الزمان وهي عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع قدر ربح ، وعند الزوال ، وعند اصفرار الشمس حتى تغرب ، ووقتان تتعلق الكراهة فيهما بالفعل أي لا يدخل وقت الكراهة بمجرد الزمان وإنما يدخل بفعل الفرض ، وهما من بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس ومن بعد صلاة العصر إلى الإصفرار .  
قال النووي : إذا قدم الصبح والعصر في أول الوقت طال وقت الكراهة وإذا أخرهما قصر .

ومراد المؤلف : أن السبب في كراهة التنفل مركب من الزمان مع وصف معنوي وهو أداء صلاة العصر .

واحترز بقوله في وقتها عما لو أخرها عنه فلا تكون سببا لكراهة التنفل . والله أعلم .

انظر : المجموع (١٦٤/٤) ، روضة الطالبين (١٩٥/١) .

(٢) ولعل مراده غسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، أو أن تخصيص هذه الأعضاء دون سواها وجعلها سببا لرفع الحدث ، وصف غير مناسب لأن الحدث أمر معنوي فكيف يرتفع بالوضوء .

ونحو ذلك مسح الأعضاء في التيمم إذا قلنا أنه رافع للحدث أو أنه سبب لإباحة الصلاة . والله أعلم .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب (٧/٢) ، منتهى السؤل (٤٠) ، بيان المختصر (٤٠٦/١) شرح الكوكب (٤٥٠/١) .

(٤) ساقطة من ج .

وقولى فى تفسير كونه يضاف الحكم له (فى عدم أو فى وجود حصله)  
 المراد تحصيله علما ، كقول أهل السنة ، أو إيجادا كقول المعتزلة .  
 فالمسبب موجود على الأول عند السبب لابه ، وينبغى أن يحمل النظم  
 عليه ؛ لأنها على الراجح من الخلاف .  
 نعم هل يوجد معه أو بعده؟ فيه تفصيل<sup>(١)</sup> :  
 فمن المسبب<sup>(٢)</sup> ما يوجد معه قطعاً .  
 وما يوجد معه على المرجح .  
 وما يوجد قبله .

فالأول : كحيازة المباح من المال بالاستيلاء "عليه"<sup>(٣)</sup> بصيد وإحياء  
 موات وغنيمة ونحو ذلك<sup>(٤)</sup> .

والثانى كوقوع العتق أو الطلاق المعلق على شرط على الأصح فى  
 المذهب ، كما قاله الرافعى وغيره وهو اختيار الأشعرى والمحققين كالإمام  
 والغزالى وابن عبد السلام وغيرهم ، واختار الشيخ أبو حامد وأتباعه<sup>(\*)</sup>  
 الوقوع عقبه من غير تخلل زمان<sup>(٥)</sup> .

(١) انظره فى : الفروق للقرافى (٢٢٢/٣) ، المنشور فى القواعد (١٩١/٢) ، قواعد  
 الأحكام (٨١/٢) .

(٢) فى أ ، ج ، د : السبب ، والمثبت هو الصواب حسبما يظهر من الأمثلة .  
 ومراده أن من الحكم ما يوجد مع السبب قطعاً أو على المرجح أو يوجد قبل  
 السبب .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) فهذه الأسباب يوجد معها الحكم - قطعاً - وهو التملك .

(\*) ج ٣٢

(٥) قال القرافى : الأسباب القولية تقع مسبباتها مع آخر حرف منها وهو مذهب  
 الأشعرى أو تقع مسبباتها عقب آخر حرف وهو مذهب جماعة من الفقهاء ، وقد  
 فصل العز بن عبد السلام أدلة الفريقين وعلى هذا يقع الطلاق والعتق المعلقان مع  
 وجود الشرط على الأصح ، وبه صرح الشيرازى أيضاً ، فوجود الشرط سبب  
 يحصل معه وقوع الطلاق ، وقيل يقع عقب وجود الشرط من غير تخلل زمن .  
 وقد رأيت فى الوجيز مسألة يمكن بناؤها على هذا الخلاف وهى :  
 =

والثالث كتملك<sup>(١)</sup> القليل دية نفسه حتى تورث عنه مع كون السبب موته وهو متأخر لأمره صلى الله عليه وسلم الضحاك بن قيس<sup>(٢)</sup> بأن يورث امرأة أشيم الضبابي<sup>(٣)</sup> من دية زوجها .

ومما يقرب من ذلك في كون المسبب سابقا على سببه ، ركعتنا الإحرام سببها الإحرام وهو متأخر عنها ، ولهذا لاتصلى في أوقات الكراهة ؛ لأنها

= (إذا قال العبد لزوجته إن مات سيدى فأنت طالق طلقتين ، وقال السيد لعبده إذا مت فأنت حر لم تحرم بالطلقتين لمقارنة العتق ، وقيل تحرم) . ا.هـ  
والمراد أن العبد صار حرا مع موت سيده فيكون له ثلاث طلقات فلا تحرم زوجته لبقاء واحدة ، وعلى القول بأن العتق بعد حصول الموت تحرم الزوجة لأن العبد ليس له إلا طلقتان ، ولعل في هذا رد على من قال أن الخلاف لا يؤول إلى طائل . والله أعلم .

انظر : الفروق للقرافي (٢٢٤/٣) ، الوجيز للغزالي (٦٨،٦٤/٢) ، التنبيه للشيرازي (١٧٧) ، قواعد الأحكام (٨٢/٢) ، نهاية المحتاج (١١/٧) ، ادرار الشروق (٢٢٤/٣) .

(١) في د : كملك .

(٢) أقول : هكذا ذكره العز بن عبد السلام والشيرازي في موضعين من المهذب ، قال النووي : وهو غلط صريح لاحيلة فيه ، والذي كتب إليه الرسول هو الضحاك بن سفيان .

قلت : كذا ورد في السنن .

انظر : قواعد الأحكام (٨١/٢) ، المهذب (٣٠٥،١٨٤/٢) ، تهذيب الأسماء (٢٤٩/١) ، الموطأ (العقول) (٨٦٦/٢) ، مسند أحمد (٤٥٢/٣) ، سنن أبي داود (الفرائض) (١٤٤/٢) ، الأم (٧٧/٦) ، المنتقى لابن تيمية (٤٧٣/٢) ، نيل الأوطار (١٩٤/٦) .

وهو الضحاك بن سفيان بن عوف أبو سعيد الكلبي ، صحب الرسول وعقد له لواء سرية إلى بني كلاب ، كان من الشجعان الأبطال حتى عد بمائة فارس ، كان سيافا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قائما على رأسه متوشحا بسيفه ، واستعمله الرسول لجمع صدقات قومه كما روى عنه سعيد بن المسيب والحسن البصرى .

انظر : الإصابة (١٨٤/٥) ، الاستيعاب (١٨٣/٥) .

(٣) أشيم - على وزن أحمد - الضبابي - بكسر الضاد - صحابي جليل قتل خطأ في عهد النبي فأمر الرسول الضحاك بن سفيان أن يورث امرأته من ديته .

انظر : الإصابة (٨١/١) ، أسد الغابة (١١٩/١) ، الاستيعاب (٢٥٧/١) ، تهذيب الأسماء (١٢٣/١) .

حينئذ لاسبب لها لتأخره<sup>(١)</sup>.

نعم استشكل بأن السبب إنما هو إرادة الإحرام وهى متقدمة ، ولذلك قال النووى فى "شرح المهذب" : إن عدم الكراهة قوى<sup>(٢)</sup>. والله أعلم .  
[القسم الثانى : الشرط] :

وقولى (والشرط إن يرد به مايجرى) تمامه قولى بعده<sup>(٣)</sup> :  
هنا فإنه الذى يوقف<sup>(٤)</sup> عليه تعريف الذى يعرف  
بعد وجوده وهذا يعدم مشروطه أى حيثما<sup>(٥)</sup> ينعدم

الشرح :

أى وأما الثانى من أقسام الحكم الوضعى وهو الشرط فتعريفه ماذكر ،  
وقولى (هنا) للاحتراز عن الشرط المذكور فى غير هذا المكان .  
وذلك أن الشرط فى اللغة : مخفف من الشرط - بفتح الراء - وهو  
العلامة ، وجمعه أشراط ، وجمع الشرط - بالسكون - شروط ، ويقال له  
شريطة وجمعه شرائط<sup>(٦)</sup>.

(١) سبق الإشارة إلى أن المختار عند الشافعية أن ذوات الأسباب لا تتركه فى وقت النهى  
بخلاف ماسبب لها وهذا الراجح والله أعلم . راجع ص (٣٦٩) هـ (٤)  
(٢) قلت : وهذا وجه حكاة البغوى وغيره ، والذى عليه جمهور الشافعية أنها تتركه فى  
وقت النهى .

انظر : المجموع (١٧٠/٤) ، روضة الطالبين (١٩٥/١) .

(٣) فى ب ، د : مابعده .

(٤) فى د : توقف وغير منقوطة فى أ ، د .

(٥) فى ب ، د : حسبما .

(٦) الشرط - بالسكون - الزام شىء والتزامه ، هكذا ورد فى قواميس اللغة ، ويذكر  
الأصوليون أنه العلامة لأنه علامة على المشروط ، واعترضه الشوكانى بأن الذى  
بمعنى العلامة هو الشرط - بالفتح - وجمعه أشراط ومنه قوله تعالى {فقد جاء  
أشراطها} محمد (١٨) ، أى علاماتها .

قلت : لكن قال الطوفى لأثر لاختلاف الحركات لاتفاق المادة ، قال : والكل ثابت  
عن أهل اللغة ويؤيده قول المؤلف : مخفف من الشرط ، لكنى لم أجد هذه العبارة  
فيما اطلعت عليه من القواميس ، وإن كان ابن النجار قد نقل تعريف المؤلف  
بحروفه وعزاه إلى المصباح ولكن لم أجد فيه . والله أعلم . =



## [إطلاقات الشرط] :

وأما في العرف فله ثلاثة إطلاقات :

الأول : ما يذكر في الأصول هنا مقابلا للسبب والمانع .

وفي نحو قول المتكلمين : شرط العلم الحياة .

وقول الفقهاء : شرط الصلاة الطهارة ، شرط<sup>(١)</sup> البيع كذا ، وهذا هو

الذي يذكر هنا تعريفه .

والثاني : الشرط اللغوي ، والمراد به صيغ التعليق بـ(إن) ونحوها ،

وهو ما يذكر في الأصول في المخصصات للعموم ، نحو {وإن كن أولات حمل  
فأنفقوا عليهن}<sup>(٢)</sup> .

ومنه قولهم في الفقه : العتق المعلق بشرط ، والطلاق كذلك ، نحو :

إن دخلت فأنت حر ، أو فأنت طالق .

وقولهم : لا يجوز تعليق البيع على شرط ، ونحو ذلك ، وهذا كما قال

القرافي وغيره يرجع إلى كونه سببا يوضع للمعلق<sup>(٣)</sup> حتى يلزم من وجوده  
الوجود ومن عدمه العدم لذاته<sup>(٤)</sup> .

---

= انظر : المصباح المنير (شرط) (٣٠٩) ، الصحاح (شرط) (١١٣٦/٣) ، القاموس  
المحيط (الشرط) (٨٦٩) ، لسان العرب (شرط) (٣٢٩/٧) ، المعجم الوسيط  
(شرط) (٤٧٨) التعريفات (١٢٥) ، كشاف الفنون (١٢٠/٤) ، ارشاد الفحول  
(١٥٢) ، شرح الروضة (٤٥٢/٣) ، روضة الناظر (١٦٣/١) ، شرح الكوكب  
(٤٥٢/١) ، الحكم الوضعي (٢١٠) .

(١) في د : وشرط .

(٢) الطلاق (٦) .

(٣) في ج : بوضع المعلق ، وكلا التعبيرين صحيح ، والمراد : أن واضع الشرط للمعلق

كأنه جعله مسألة ، فإذا قال : إن دخلت الدار فأنت طالق فقد جعل دخول الدار

سببا للطلاق ، فيوجد الطلاق وينعدم به .

(٤) وجرى على ذلك ابن الحاجب والعضد والطوفي وابن السبكي .

انظر : تنقيح الفصول (٨٥) ، نفائس الأصول (١٠١١/٣) ، منتهى السؤل (١٢٨) ،

شرح العضد (١٤٥/٢) ، بيان المختصر (٢٩٩/٢) ، الإبهاج (١٦٧/٢) ، شرح

الروضة (٤٥٥/٣) ، تقريرات الشريبي (٢٠/٢) ، أصول السرخسي (٣٢٠/٢) .

ووهم من فسره هناك تفسير<sup>(١)</sup> الشرط المقابل للسبب والمانع ، كما (\*) وقع لكثير من الأصوليين<sup>(٢)</sup> ، وسيأتي بيانه هناك<sup>(٣)</sup> .

والثالث : جعل شيء قيذا في شيء ، كشراء الدابة بشرط كونها حاملا وبيع العبد بشرط العتق ، وهو المراد بحديث (نهى عن بيع وشرط)<sup>(٤)</sup> ، و(مابال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله)<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك . وهذا الثالث يحتمل أن يعاد إلى الأول بسبب مواضعة<sup>(٦)</sup> المتعاقدين كأنهما قالا جعلناه معتبرا في عقدنا ، لعدم بعده ، فإن ألغاه الشرع لغا العقد ، وإن اعتبر لايلغى العقد ، بل يثبت الخيار إن أخلف كما فصل في الفقه .

ويحتمل أن يعاد إلى الثاني ، كأنهما قالا : إن كان كذا فالعقد صحيح ،

(١) في ب ، د : بتفسير .

(\*) ٣٤ ب ، ٢٧

(٢) ممن فسره بذلك في محصنات العموم - التخصيص بالشرط - الطوفي وابن السبكي في جمع الجوامع ، وقال في الابهاج : اطلاق لفظ الشرط عليها وعلى غيرها إما بالاشتراك أو بالحقيقة في واحد مجاز في الباقي أو بالقدر المشترك .

انظر : شرح الروضة (٦٢٥/٢) ، جمع الجوامع (١٤٩) ، الابهاج (١٦٨/١) ، حاشية البناني (٢٢/٢) ، حاشية العطار (٥٥/٢) ، تشيف المسامع (٩٤٠/٣) ، البحر المحيط (٣٢٧/٣) .

(٣) سيأتي في محصنات العموم ضمن المجلد الثاني .

(٤) الحديث رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٢٨) ، والخطابي في المعالم (١٢٤/٣) وابن حزم في المحلى (٤٠٩/٩) .

والحديث جزء من قصة طويلة مشهورة قال ابن حجر في الفتح (٣١٥/٥) وفي اسناده مقال . وانظر تلخيص الحبير (١٢/٣) .

(٥) هذا لفظ البخارى وفي مسلم (أناس) .

صحيح البخارى (البيوع) (٢٩/٣) ، صحيح مسلم (العتق) (١١٤١/٢) .

(٦) في أ : معاوضة .

وإن لا فلا<sup>(١)</sup>، وقد بسطت ذلك في "شرح العمدة"<sup>(٢)</sup> في (باب شروط البيع) فراجعه ، فإنه نفيس .

### [تعريف الشرط فى الاصطلاح] :

إذا تقرر ذلك فالمقصود هو القسم الأول ، وقد اشتهر أيضا تعريفه : بأنه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته<sup>(٣)</sup>. وشرحه يعلم مما سبق فى السبب . والاحتراز هنا بكونه لذاته عن مقارنته للسبب ، فيلزم الوجود بوجوده لكن عنده لابه ، أو مقارنته لمانع فيقارن العدم ، لكن لأمر خارج لالذاته<sup>(٤)</sup>. ولكن لما كان هذا حكم الشرط ، فلا ينبغي أن يعرف به للدور كما سبق تقريره فى السبب .

(١) أنواع الشروط ومدى قبولها ورفضها وما يتعلق بها يبحث فى كتاب البيع من كتب الفقه فراجعها .

وانظر : عمدة الأحكام للجمايلى (٣٥٠) ، وشرحها أحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١٦٠/٣) ، وحاشية الصنعانى عليه وهى العدة (٨٨/٤) ، نظرية العقد لابن تيمية (١٣) ، المدخل للزرقاء (٤٦٦/١) .

(٢) راجع ما قبل عنه فى قسم الدراسة ص

(٣) هذا تعريف القرافى وقواه بقوله : وهذا الحد المستقيم ، وتبعه ابن السبكى وابن النجار وابن بدران والأنصارى ، وعرفه الغزالى بنحوه ، لكن أورد عليه اعتراضات أجاب عنها البدخشى .

وعرفه ابن الحاجب وتبعه الطوفى ابن اللحام بأنه : (ماستلزم نفيه نفى أمر على غير جهة السببية) .

انظر : تنقيح الفصول (٨٢) ، جمع الجوامع (١٤٩) ، شرح الكوكب (٤٥٢/١) ، المدخل لابن بدران (٦٨) ، غاية الوصول (١٣) ، المستصفى (١٨٠/٢) مناهج العقول (١٠٨/٢) ، منتهى السؤل (١٢٨) ، شرح الروضة (٤٥٣/٣) ، مختصر ابن اللحام (٦٤) ، حاشية البنانى (٢٠/٢) ، حاشية العطار (٥٥/٢) ، شرح العضد (١٤٥/٢) ، الإحكام للآمدى (٣٣٢/٢) ، تشنيف المسامع (٩٤٠/٣) .

(٤) انظر : تنقيح الفصول (٨٢) ، تشنيف المسامع (٩٤١/١) ، شرح الكوكب (٤٥٢/١) .

عرفته بأنه : الذى يتوقف عليه تعريف السبب<sup>(١)</sup>.  
الذى هو معرف للحكم على قول أهل السنة لأمؤثر كما تقول المعتزلة  
وغيرهم كما سبق .  
ومن قال بالتأثير يعبر بما يتوقف عليه تأثير المؤثر . وهو ماعبر به  
الإمام فى "المحصول" وأتباعه كالبيضاوى فى المخصصات المتصلة<sup>(٢)</sup>.  
فقولى (يوقف) - مبنى للمفعول مشدد القاف - والمراد : أن حصول  
المسبب عند وجود السبب متوقف على حصول الشرط ، فإن وجد حصل  
المسبب وإلا فلا ، كما يقال فى غروب الشمس إنه سبب لوجوب صدقة  
الفطر بشرط الاسلام ، فلا يوجد الوجوب حتى يوجد الإسلام ، ولو كان  
السبب وهو الغروب موجودا .

---

(١) هذا التعريف سبق إليه الطوفى فذكره فى الشرط المخصص للعموم فقال : هو  
ما يتوقف عليه تأثير المؤثر وهو يخالف ما ذكره فى أقسام الحكم الوضعى لكنه صرح  
بأنهما متساويان .

ويلاحظ أن الطوفى بنى تعريفه على مارجحه فى السبب وهو أنه المؤثر يجعل  
الشارع .

وذكره المؤلف بناء على مارجحه وهو أنه المعرف للحكم وسيشير المؤلف إلى ذلك  
الآن . والله أعلم .

انظر شرح الروضة (٢/٦٢٥-٦٢٦) .

(٢) تعريف الرازى فيه اشكال ، ولهذا قال الاسنوى : إنه لا يستقيم إلا على رأى  
المعتزلة والغزالى فإنهم يقولون إن العلل الشرعية مؤثرات بذاتها أو يجعل الشارع  
كما سبق .

أما الرازى والبيضاوى وغيرهما من الأشاعرة فيرون أنها أمانة وعلامة على الحكم  
فلا تأثير ولا مؤثر . اهـ

قلت : لكن قال الآمدى : قال بعض أصحابنا الشرط : هو الذى يتوقف عليه تأثير  
المؤثر فى تأثيره لافى ذاته ، وقال السبكى : إن الإمام وافق الأكثرين معنا وخالفهم  
لفظا .

ولعل فى هذا حل للاشكال . والله أعلم .

انظر : المحصول (١/٣/٨٩) ، التحصيل (١/٣٨٣) ، منهاج الوصول مع نهاية  
السؤل (١/١٠٩) ، الإحكام للآمدى (٢/٣٣٢) ، الابهاج (١/٦٥) . ص (١٠٨)

وقولى (وهذا يعدم) إلى آخره هو تقرير للتوقف ، أى أن معنى توقف أعمال السبب فى مسببه أنه إذا عدم الشرط يعدم المشروط ، بخلاف العكس أى لا يلزم من وجوده وجود المشروط ؛ لأن وجوده إنما هو مرتبط بوجود السبب ، فإذا وجد فإنما هو لوجود سببه ، لالوجود الشرط ، كالطهارة فى الصلاة إن عدمت حيث تعتبر عدمت الصلاة ، ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة ولاعدمها .

واعلم أن هذا الشرط على ضربين :

أحدهما : ما يسمى شرط السبب .

والثانى : شرط الحكم .

فالأول : ما يكون عدمه مخلا بحكمة السبب ، كالقدرة على التسليم فإنها شرط البيع الصحيح الذى هو سبب ثبوت الملك المشتمل على مصلحة ، وهو حاجة الانتفاع بالمبيع ، وهى متوقفة على القدرة على التسليم ، فكان عدمه مخلا بحكمة المصلحة التى شرع لها البيع .

والثانى : ما شتمل عدمه على حكمة<sup>(١)</sup> تقتضى تقيض حكمه<sup>(٢)</sup> السبب مع بقاء حكمة السبب ، كالطهارة فى باب الصلاة ، فإن عدم الطهارة حال القدرة عليها مع الإتيان بالصلاة يقتضى تقيض حكمة<sup>(٣)</sup> الصلاة وهو العقاب

(١) فى ب ، ج ، د : حكم ، والمثبت هو الصواب ، كما ذكر الآمدى وابن النجار والعضد وغيرهم .

انظر : الإحكام للآمدى (١٧٥/١) ، شرح الكوكب (٤٥٤/١) ، شرح العضد (٧/٢) ، حاشية العطار (١٣٧/١) ، البحر المحيط (٣٠٩/١) ، شرح الروضة (٤٥٩/٣) .

(٢) هكذا قال العضد والطوفى والأصوب أن يقال : حكم السبب كذا ذكره الآمدى وابن النجار وغيرهما ، ولأن الحديث عن شرط الحكم .

وقد يكون المراد حكمة حكم السبب ، فتكون العبارة حكمة المسبب . والله أعلم . انظر نفس المصادر .

(٣) الأصوب أيضا أن يقال "حكم" فالصلاة سبب حكمة وصول الثواب وانعدام شرطها يقتضى تقيض هذا الحكم وهو العقاب .

فإنه تقيض وصول الثواب<sup>(١)</sup>.

تنبيه :

للسبب والشرط إطلاق آخر في الفقه في باب الجنايات ، اصطلاحوا عليه غير ماسبق ، حيث قسموا ماله مدخل في الجناية إلى مباشرة ، وسبب ، وشرط ، مفرقين :

بأن مآثر في التلف وحصله : المباشرة .

ومآثر ولم يحصل : السبب .

ومالا ولا : الشرط .

مع كون الكل في الحقيقة أسبابا ، ومناسبة التسمية بذلك توضح رجوع الكل لذلك ، ومحل إيضاحه الفقه<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

(١) تحدث الشيخ عبد الله دراز عن هذين الشرطين بإسهاب وقارن مقاله الأصوليون مع مذكره الشاطبي في موافقاته فأجاد رحمه الله .

انظر : تعليقه على الموافقات (٢٦٢/١) ، المصادر السابقة .

(٢) قسم الفقهاء ماله مدخل في الجناية إلى ثلاثة أقسام :

مباشرة : هو مآثر في التلف وحصله كالقتل بالسكين أو الخنق ونحو ذلك .

تسبب : وهو مآثر في التلف ولم يحصله ، أي ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته كمنع الطعام عنه فإنه يؤثر في حصول الألم الذي يوجب زهوق الروح .

الشرط : وهو مالا يؤثر في التلف ولا يحصله ، بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه ، كأن حفر بئرا فوق إنسان فيه فمات فالحفر لا يؤثر في التلف ولا يحصله وإنما المؤثر هو التخبطي نحو الحفرة والمحصل للتلف هو التردى فيها ومصادمتها ، لكن لولا الحفر لما حصل التلف لذلك سمي شرطا .

ووجه الحصر أن الجاني : إما أن يقصد عين المجنى عليه بالفعل المؤدى إلى الهلاك بلا واسطة فهذه مباشرة .

وإما أن يقصد بواسطة فهو السبب كالشهادة بموجب القصاص .

وإن لم يقصد عين المجنى عليه بالكلية فهو الشرط .

والكل في الحقيقة أسباب كما قال المؤلف . والله أعلم .

انظر : مغنى المحتاج (٦/٤) ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي (٢٥٣/٧) ،

تحفة المحتاج مع الحواشي (٣٨١/٨) ، حاشية قليوبى (٩٨/٤) ، شرح الكوكب

(٤٤٨/١) ، المدخل لابن بدران (٦٧) .

[القسم الثالث : المانع] :

كالظهر<sup>(١)</sup> للصلاة أما المانع  
فما بتعريف النقيض دافع  
للحكم فهو منتف إن وجدا  
مع كون مقتض له ماقددا  
مثل أصالة لمن تعمدا  
ما يقتضى القصاص لو تجردا

الشرح :

هذا المثال راجع إلى الشرط المشروح فيما قبله ، وسبق بيانه .

[تعريف المانع] :

ومابعده تعريف للقسم الثالث من خطاب الوضع وهو المانع ، وأصله  
اسم فاعل من المنع<sup>(٢)</sup>.

ومعناه اصطلاحاً على المختار : وصف دافع للحكم مع وجود مقتضيه<sup>(٣)</sup>  
لاشتماله على التعريف بنقيضه<sup>(٤)</sup>.

فدفعه للحكم بهذا المعنى لا بمعنى التأثير كما قررنا مثله في السبب  
والشرط .

ولابد أن يكون وجودياً ظاهراً منضبطاً ، ليخرج العدمى والخفى<sup>(\*)</sup>  
والمتفاوت المضطرب<sup>(٥)</sup>.

وإنما لم أقيده في النظم بذلك استغناء بما سيأتى في باب القياس في مانع  
العلة ؛ لأن بسطه هناك أليق ، كما في السبب على ما سبق تقريره<sup>(٦)</sup>.

(١) في د : كالطهارة .

(٢) وهو أن تحول بين الرجل وما يريده ، وهو ضد الاعطاء .  
انظر : لسان العرب (منع) (٣٤٣/٨) ، المصباح المنير (منعته) (٥٨٠) ، القاموس  
المحيط (منعه) (٩٨٨) .

(٣) في ج : نقيضه .

(٤) أصل هذا التعريف لابن السبكي كما سيأتى بعد قليل .  
وهناك تعريفات أخرى للمانع فانظر : تنقيح الفصول (٨٢) ، البحر المحيط  
(٣١٠/١) ، مختصر الطوفي (٣٢) .

(\*) ج ٣٣

(٥) ولهذا عرفه ابن السبكي بأنه : الوصف الوجودى الظاهر المنضبط المعرف نقيض  
الحكم ويظهر أن المؤلف صاغ منه تعريفه . والله أعلم .

انظر : جمع الجوامع (١٢٦) ، حاشية البناني (٩٨/١) ، حاشية العطار (١٣٧/١) .  
(٦) راجع ص (٤١١) .

فـ(الباء) في قولي (بتعريف) للسببية متعلقة<sup>(١)</sup>(بدافع) .  
وقولي (فهو منتف) أى فترتب على كونه دافعا له أنه ينتفى بوجوده ؛  
لأنه حكمه<sup>(٢)</sup>.

وفيه إيحاء إلى أن تعريفه بأنه مايلزم من وجوده العدم و[لايلزم من]<sup>(٣)</sup>  
عدمه الوجود .

مدخول على ماسبق بيانه<sup>(٤)</sup>.

وعلى كل حال فالمراد بانتفائه عند وجود المانع كونه لذاته ، فيخرج  
بذلك مقارنة المانع لوجود سبب آخر ، فإن الحكم لم ينتف مع وجود المانع  
كالأب القاتل في المثال الآتى إذا ارتد زمن قتله ولده فإنه يقتل بالردة ، وإن  
لم يقتل قصاصا ؛ لأن المانع إنما هو لأحد السببين<sup>(٥)</sup>.

وقولي (مع كون مقتض له مافقدا) أى مع كون المقتضى للحكم ، وهو  
سببه - وتوفر شروطه موجود ، لم يفقد مثاله إذا قتل الأصل الفرع أوجنى  
عليه دون النفس عمدا موجبا للقصاص لو كان أجنبيا ، فإن الحكم وهو  
القصاص منتف مع وجود مقتضيه وهو الجناية المذكورة، لكن لمانع<sup>(٦)</sup>الأصالة  
لأن الأصالة وصف وجودى ظاهر منضبط يشتمل<sup>(٧)</sup>على حكمة تنافى الحكم  
وهو القصاص ، والحكمة هى كون الأصل سببا فى وجود الفرع ، فلاينبغى

(١) فى ب ، د : متعلق .

(٢) فى ب ، د : حكم .

(٣) ساقطة من ب ، ج ، د ، والعبارة غير واضحة فى أ ، ولا بد من إضافتها لاستقامة  
التعريف كما هو معروف . والله أعلم .

انظر : تنقيح الفصول (٨٢) ، شرح الكوكب (٤٥٦/١) ، شرح الروضة (٤٦٠/٣)  
، مختصر ابن اللحام (٦٧) ، المدخل لابن بدران (٦٨) .

(٤) وهو أن هذا هو حكم المانع فلو عرف به لزم الدور ، راجع ما قيل فى الشرط ص (٤١٨)  
والسبب ص (٤٠٧) .

(٥) انظر المصادر السابقة .

(٦) فى أ ، د : المانع .

(٧) فى د : مشتمل .



أن يكون الفرع سببا في إعدامه<sup>(١)</sup>، وهذا نوع من المانع .

### أنواع المانع :

لأن المانع نوعان : مانع الحكم ، ومانع السبب .

فالأول : ما يدفع الحكم باشتماله على حكمة تناقض الحكم كما قررناه في المثال ، وكثيرا ما يعبر فيه بالأبوة ، والمقصود بها الأصلة ؛ ليدخل كل أصل ذكر أو أنثى بواسطة وغيرها ، فهو أوضح في العموم من الأبوة<sup>(٢)</sup>.

والثاني : ما كان وجوده يخل بحكمة السبب كالدين في الزكاة مع (\*) ملك النصاب عند من يقول بأنه يمنع الزكاة ، ووجه ذلك أن حكمة وجوب الزكاة في النصاب - الذي هو السبب - كثرت كثيرا تحتل المواساة منه شكرا على نعمة ذلك ، لكن لما كان المدين مطالبا بصرف الذي يملكه في الدين صير كالعدم .

(١) الواقع أن هذا فيه تجوز فإن الفرع بذاته لا يكون سببا لإعدام الأصل بل السبب هو القتل العمد العدوان ، ولذلك قال الشوكاني : إن وجود الابن أو عدمه لا يصح أن يكون حكمة مانعة للقصاص .  
ويمكن أن يقال : الأصل سبب في وجود الفرع فلا يكون قتله سببا لإعدام الأصل ثم رأيت في حاشية العطار أن الأحسن أن يقال فلا يكون الابن من حيث قتله سببا . اهـ ونقل عن العبادي جواب آخر .  
انظر : ارشاد الفحول (٧) ، حاشية العطار (١٣٨/١) ، حاشية البناني مع تقارير الشريبي (٩٨/١) .

(٢) مقاله المؤلف وجيه ومراده أن التعبير بالأبوة يقصر الحكم على الأب وهو غير مراد فالتعبير بالأصلة أصح حتى يشمل كل أصل سواء أكان أبا أم أما ، وسواء أكان بينه وبين المقتول واسطة كالجدة أم لا .  
وكذلك لو وجب القصاص للفرع على الأصل - كأن قتل الأب زوجة ابنه أو ابن ابنه - فإن القصاص يسقط فالتعبير بالأصلة أشمل . والله أعلم .  
انظر : نهاية المحتاج (٢٧١/٧) ، شرح المحلى على المنهاج (١٠٧/٤) .

والنوعان داخلان في قولنا : التعريف بالنقيض ، أى إما لكونه مشتملا على حكمة تنافي الحكم ، أو يكون وجوده منافيا للحكمة التي اشتمل عليها سبب الحكم .

وسمى الأول مانع الحكم ، لأن سببه مع بقاء حكمته لم يؤثر .  
والثاني مانع السبب لأن حكمته فقدت مع وجود صورته فقط<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

وكلما قيل من اللزوم فى ماض فذا للذات فى التوقف<sup>(٢)</sup>

أى أن كل ما قيل<sup>(٣)</sup> فى تعريف السبب والشرط والمانع من لزوم الوجود أو العدم ، فكله مقيد بالذات ، أى يكون ذلك لذات ذلك الوصف ، وإن تخلف لأمر خارجى كما سبق تقريره فيها .

تنبيهات :

أحدها : قد يلتبس السبب بالشرط من حيث أن الحكم يتوقف<sup>(\*)</sup> وجوده على وجودهما ، وينتفى بانتفائهما ، وإن كان السبب يلزم من وجوده وجوده بخلاف الشرط ، فإذا شك فى وصف أهو سبب أم شرط ؟ نظر .  
إن كانت كلها مناسبة للحكم فالكل سبب .  
أو كل منها مناسب فكل واحد سبب .  
فالأول : كالقتل العمد المحض العدوان .

---

(١) انظر : الإحكام للآمدى (١٧٥/١) ، شرح العضد (٧/٢) ، شرح الكوكب (٤٥٧/١) ، المدخل لابن بدران (٩٩) ، شرح الروضة (٤٦٠/٣) ، البحر المحيط (٣١١/١) ، فواتح الرحموت (٦١/١) ، ارشاد الفحول (٧) ، الحكم الوضعى (٢٦٨) .

(٢) فى ج : التوقف .

(٣) ساقطة من ب ، ج ، د .

(\*) ١٣٢

والثاني : كأسباب الحدث<sup>(١)</sup>.

وإن ناسب البعض في ذاته والبعض في غيره فالأول سبب والثاني شرط كالنصاب والحوال ، فالنصاب مشتمل<sup>(٢)</sup> على الغنى ونعمة الملك في نفسه فهو السبب ، والحوال مكمل لنعمة الملك بالتمكن من التنمية في مدته فهو شرط . قلت : كذا فرق القرافي<sup>(٣)</sup>.

ولكن هذا لا يكون إلا في السبب المعنوي الذي يكون علة، لافي السبب الزماني ونحوه .

(١) والمراد : أن الأوصاف إن كانت كلها مناسبة للحكم بحيث لا يستقل واحد منها بالحكم فهي بمجموعها تعد سببا كالقتل العمد العدوان ، فإن الثلاثة بمجموعها سبب لوجوب القصاص فكل واحد من هذه الأوصاف جزء سبب لأنه لا يستقل بالحكم .

وأما إن كان كل واحد من هذه الأوصاف مناسب للحكم ويستقل به فكل واحد سبب وقد مثل له المؤلف بأسباب الحدث كخروج الريح والبول والغائط ونحو ذلك فكل واحد من هذه الأسباب يستقل بالحكم وهو وجوب الطهارة .

قلت : تبع المؤلف القرافي في هذا التمثيل وفيه نظر ، لأن هذه الأسباب لا توجد فيها مناسبة للحكم وقد جعلها العز بن عبد السلام مثالا للسبب الذي لا يناسب حكمه حيث قال :

وجوب غسل الأطراف في الوضوء بالمس واللمس وخروج الخارج من السيلين فإن كل واحد من هذه الأسباب لا تعقل لمناسبته لغسل الأطراف إذ كيف يعفى عن محل النجاسة ويجب غسل مالم تصبه النجاسة .

إلا أن يكون المراد أن السبب لا بد أن يكون مناسباً للحكم وإن لم تظهر للعقل هذه المناسبة فالله سبحانه لا يشرع الأحكام عند الأسباب عبثاً بل لحكمة وإن لم تظهر للعقل .

قلت : وعلى هذا فالأولى أن يقال في تقسيم السبب : سبب له مناسبة ظاهرة جلية وسبب له مناسبة خفية وهذا الذي يترجح ويبني عليه صحة تمثيل المؤلف . والله أعلم .

انظر : قواعد الأحكام (٨٤/٢) ، تنقيح الفصول (٨٢) ، الفروق للقرافي (١٠٩/١) شرح الكوكب (٤٥٩/١) ، المنتور في القواعد (١٩٠/١) .

(٢) في ب ، د : يشتمل .

(٣) انظر : تنقيح الفصول (٨٤) ، الفروق للقرافي (١٠٨/١) ، شرح الكوكب (٤٥٩/١) المنتور في القواعد (١٩٠/٢) .

فالصواب أن يقال : إن كان الوصف هو المتوقف عليه الشيء في تعريفه أو تأثيره على الخلاف فالسبب ، وإلا فالشرط<sup>(١)</sup> كما فهم من حدهما فيما سبق<sup>(٢)</sup>.

[التنبيه] الثاني : الشرط وعدم المانع كلاهما يعتبر في ترتب الحكم ، فقد يلتبس أن بعض الفقهاء جعله إياه ، كما عد الفوراني<sup>(٣)</sup> والغزالي من أصحابنا من شرائط الصلاة ترك المناهى من الأفعال ، والكلام والأكل

(١) انظر شرح الكوكب (٤٥٩/١) .

(٢) من المعلوم أن السبب إذا كان بينه وبين الحكم مناسبة تسمى علة ، فالسبب أعم من العلة فكل سبب علة لالعكس ، فتفرقة القراني بين السبب والشرط قاصرة على السبب المناسب ، لأنه قال إن ناسب في ذاته... الخ فلاتأني هذه التفرقة بين السبب غير المناسب والشرط .

فالصواب أن يقال إذا وجدت أوصاف متعددة فالوصف الذى يتوقف عليه تعريف الشيء فهو السبب وإلا فهو الشرط ، وبهذا تفرق بين السبب والشرط سواء كان مناسباً أم غير مناسب .

هذا تقرير كلام المؤلف وهو مبنى على اشتراط المناسبة فى العلة والذى ذكره المحلى أنه لا يشترط فيها بناء على أنها المعرف ، وعليه يسمى الزوال ونحوه من السبب الوقتى علة لعدم اشتراط المناسبة .

وذكر الشريبي أن الفرق بين السبب والشرط بناء على عدم اشتراط المناسبة يكون بأن السبب معلق وجود الحكم عليه بخلاف الشرط . والله أعلم .

انظر : المحلى على جمع الجوامع (٩٥/١) ، حاشية العطار (١٣٣/١) ، تقارير الشريبي (٩٦/١) .

(٣) عبد الرحمن بن محمد أبو القاسم الفوراني نسبة إلى جده فوران ، الإمام العلامة ، سيد فقهاء مرو ، تفقه على القفال المروزي وسمع منه ، وأخذ عن المتولى ، روى عنه البغوى ، له فى المذهب وجوه جيدة ، قال النووى : كان إمام الحرمين يغلطه ويسىء القول فيه وقد أنكر العلماء ذلك وغلطوه ، وقال ابن السبكي : وما الكلام فى الفوراني بمقبول وقد حمل عنه العلم أئمة ثقات ، قال الذهبي : كان من أساطين أئمة المذهب ، من مؤلفاته :

"الإبانة" ، "العمد" فى الفقه ، وصنف فى الأصول والخلاف والملل والنحل ، توفى بمرور عام (٥٤٦١هـ) .

انظر : سير النبلاء (٢٦٤/١٨) ، الأعيان (١٣٢/٣) ، شذرات الذهب (٣٠٩/٣) ، تهذيب الأسماء (٢٨٠/٢) ، طبقات ابن السبكي (١٠٩/٥) ، العبر (٢٤٧/٣) ، طبقات ابن شهبة (٢٤٨/١) .

ونحوه<sup>(١)</sup>، وتبعهما الرافعى فى "شرح الوجيز"<sup>(٢)</sup> وفى "المحرر"<sup>(٣)</sup> والنوى فى "الروضة"<sup>(٤)</sup>.

لكن فى "شرح المذهب" الصواب أنها ليست شروطا وإن سميت بذلك فمجاز ، وإنما هى مبطلات<sup>(٥)</sup>، وقال فى "التحقيق" : غلطوا من يعدها شروطا<sup>(٦)</sup>. انتهى .

والفرق بينهما على تقدير التغير أن : الشرط لابد أن يكون وصفا وجوديا ، وأما عدم المانع فعدمى ، ويظهر أثر ذلك فى أن عدم المانع يكتفى فيه بالأصل<sup>(٧)</sup>، والشرط لابد من تحققه ، فإذا شك فى شىء يرجع لهذا الأصل ، ولذلك عدت الطهارة شرطا ؛ لأن الشك فيها مع تيقن ضدها المستصحب يمنع انعقاد الصلاة<sup>(٨)</sup>.

(١) عزاه إليهما النوى فى المجموع (٥١٧/٣) ، وابن النجار فى شرح الكوكب (٤٦٠/١) ، وانظر الوجيز للغزالي (٤٩،٤٨/١) .

(٢) انظر فتح العزيز (١٣٤،١١٨،١٠٥/٤) .

(٣) قال النوى : وهو أتقن مختصر كثير الفوائد عمدة فى تحقيق المذهب معتمد للمفتى التزم فيه أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب ، وهو مخطوط . وقد اختصره النوى فى منهاج الطالبين فى نحو النصف قال وأضم إليه إن شاء الله نفائس .

انظر : منهاج الطالبين (٢) ، الأعلام (٥٥/٤) .

(٤) قلت : تبعا للرافعى فمعلوم أن النوى اختصر فتح العزيز فى روضة الطالبين . والله أعلم .

انظر روضة الطالبين (٢٩٦،٢٩٣،٢٨٩/١) .

(٥) وجرى عليه فى منهاج الطالبين مخالفا أصله وهو المحرر .

انظر : المجموع (٥١٨/٣) ، منهاج الطالبين (١٤) .

(٦) ونص عبارته : وغلطوا من ضم إليها ترك الأفعال والكلام والأكل لأنها مناه . اهـ . التحقيق (٢٢١) .

(٧) فى ج : ينتفى فيه الأصل .

(٨) وهو ما ذكره الفقهاء أن من تيقن الحدث وشك فى الطهارة يجب عليه الوضوء لأن اليقين لا يزول بالشك .

انظر : فتح العزيز (٨٥/٢) ، نهاية المحتاج (١٢٨/١) .

قالوا : ويلزم من ادعى اتحادهما اجتماع النقيضين فيما لو شككنا في طريان المانع ، لأننا حينئذ نشك في عدمه ، والفرض أن عدمه شرط ، فمن حيث أنه شرط لا يوجد المشروط ، ومن حيث أن الشك في طريان المانع لا أثر له فيوجد المشروط وهو تناقض<sup>(١)</sup>.

(١) نقل ابن النجار هذا التنبيه بتمامه في شرح الكوكب (٤٦١/١) .

وقد ذكر القرافي : أن عدم المانع لو كان شرطاً - أي كانا متحدين - لاجتمع النقيضان فيما إذا شككنا في طريان المانع ، وبيانه :

أن الشك في أحد النقيضين يوجب الشك في الآخر بالضرورة ، فمن شك في وجود المانع فقد شك في عدمه ، وعدمه شرط ، فنكون قد شككنا في الشرط أيضاً ، فإذا اجتمع الشك في المانع والشرط اقتضى شكنا في الشرط - وهو عدم المانع - أن لا يترتب الحكم واقتضى الشك في المانع أن يترتب الحكم ، فترتب الحكم ولا ترتبه وهذا تناقض نتج عن القول باتحاد عدم المانع والشرط . وعلى هذا النحو أيضاً قرره ابن السبكي .

لكن خالف الزركشى في ذلك وقال :

ما كان وجوده شرطاً كان عدمه مانعاً ، فالشرط في البيع القدرة على التسليم والعجز مانع ، فإذا شككنا في الشرط لاثبت الحكم ، وإذا شككنا في المانع أثبتنا الحكم عملاً بالأصل في الموضوعين .

فإن قيل : يلزم التناقض لأنه عند الشك في الشرط يلزم أن لا يترتب الحكم ، وعند الشك في المانع يلزم أن يترتب الحكم فكيف نرتب ولا ترتب فهذا محال .

والجواب : قال ابن الرفعة إنالانترتب الحكم عند الشك في الشرط إذا كان وجودياً كما إذا شك هل توضع أم لا لأن الطهارة شرط والأصل عدمها ، أما إذا كان عدمياً فالأصل عدمه فيترتب الحكم عليه .

وإنما رتبنا الحكم عند الشك في وجود المانع إذا كان المانع وجودياً ، كما إذا اتيقن الطهارة وشك في الحدث فإنه مانع والأصل عدمه ، فإن كان عدمياً فلا يترتب الحكم .

وإذا تقرر ذلك أنتج أن ما كان وجوده شرطاً فعدمه مانع وعند الشك في وجوده لا يترتب الحكم لأن الأصل عدم وجود ذلك الشرط والأصل وجود المانع فلا تناقض . اهـ كلام الزركشى .

وقد أطلت في بيان هذه القاعدة لعظمتها . والله أعلم .

انظر : الفروق للقرافي (١١٢/١) ، الابهاج (٣٥٦/٢) ، المنثور في القواعد (٢٦٠/٢) الكاشف (رقم ٣) (٨٢٦/٢) .

[التنبيه] الثالث : سبب السبب يزل منزلة السبب ؛ لأن ماتوقف عليه المتوقف عليه متوقف عليه ، كالإعتاق في الكفارة سبب للسقوط عن<sup>(١)</sup> الذمة ، والإعتاق يتوقف على اللفظ المحصل له<sup>(٢)</sup> .  
وللسبب والشرط والمانع تقسيمات أخرى باعتبارات لايسع هذا المختصر ذكرها<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

[القسم الرابع والخامس : الصحة والفساد] :

للشرع ذو وجهين فيما وافقا  
فتعقب الآثار فيه نازلة  
اسقاطها تعبدا<sup>(٥)</sup> فتجزىء  
عليه من آثارها مايعقب  
تبين في فاسده<sup>(٦)</sup> في الشرع  
يعتق فيها بالأداء<sup>(٧)</sup> الثابت

والرسم في الصحة إن توافقا  
عبادة تكون أو معاملة  
ففي عبادة يصح ينشأ<sup>(٤)</sup>  
ضدها الفساد لايرتب  
إلا لأمر خارج كالخلع  
وهكذا الفاسد من كتابة

(١) في د : من .

(٢) انظر شرح الكوكب (٤٦١/١) .

(٣) انظر تقسيمات السبب في : قواعد الأحكام (٨٤/٢) ، المحلى على جمع الجوامع

(٩٥/١) ، شرح الكوكب المنير (٤٠/١) ، حاشية العطار (١٣٣/١) ، الموافقات

(١٨٧/١) ، الحكم الوضعي (١٣٧) ، أصول الفقه لحسين حامد (٨١) .

وانظر تقسيمات الشرط في : الموافقات (٢٦٢/١) ، شرح الكوكب (٤٥٤/١) ،

أصول الفقه لحسين حامد (٨٩) ، الحكم الوضعي (٢٢٧) ، التلويح (١٤٥/٢) ،

التقرير والتحجير (٢١٤/٣) .

وانظر تقسيمات المانع في : البحر المحيط (٣١١/١) ، شرح الروضة (٤١٢/٣) ،

شرح الكوكب (٤٦٣/١) ، قواعد الأحكام (٨٨/٢) ، الحكم الوضعي (٢٦٩) .

(٤) في د : نسا ، وفي أ : ينشأ .

(٥) في ب : تعيدا ، وفي ج : تعبد (بدون نقط) .

(٦) في أ : فساده .

(٧) في ج : ذو الأداء .

الشرح :

هذا<sup>(١)</sup> الرابع والخامس من أقسام الحكم الوضعي ، وهما الصحة والفساد<sup>(٢)</sup>.

[تعريف الصحة في الاصطلاح]<sup>(٣)</sup>:

فرسم الصحة : موافقة ذي الوجهين الشرع<sup>(٤)</sup>.

(١) في ج : هذان .

(٢) اختلف في الصحة والفساد على قولين :

أولهما : أنهما أمران عقليان غير مستفادان من الشرع فلا يكونان من الحكم الشرعي وهذا قول ابن الحاجب ، وهو ضعيف رده ابن السبكي وغيره .

ثانيهما : أنهما من الحكم الشرعي واختلف فيه على قولين :

الأول : أنهما من الحكم الشرعي التكليفي لأن المراد منهما إباحة الشيء أو حرمة هذان من أحكام التكليف ، وقال بهذا الرازي وأتباعه كالبيضاوي .

الثاني : أنهما من الحكم الشرعي الوضعي لأن الحكم بصحة العبادات والمعاملات أو الحكم ببطلانها لا يفهم منه اقتضاء أو تخيير صراحة ولا ضمنا ، بل فيه الجعل

حيث جعل الله سبحانه الفعل إذا كان موافقا للشرع صحيحا ، وإن كان مخالفا جعله فاسدا وإلى هذا ذهب أكثر الأصوليين كالغزالي ، والشاطبي والآمدي وغيرهم .

انظر : منتهى السؤل (٤١) ، بيان المختصر (٤٠٩/١) ، شرح العضد (٧/٢) ،

الابهاج (٧٠/١) ، المحصول (١٤٢/١/١) ، منهاج الوصول مع نهاية السؤل

(٥٧/١) ، شرح البدخشي (٥٧/١) ، المستصفي (٩٤/١) ، الموافقات (٢٩١/١) ،

الإحكام للآمدي (١٧٥/١) ، شرح الكوكب (٤٦٤/١) ، حاشية البناني (١٠٠/١) ،

فوائح الرحموت (١٢١/١) .

(٣) الصحة في اللغة : خلاف السقم ، وهي عبارة عن حالة طبيعية في البدن تجرى

الأفعال معها على المجرى الطبيعي ثم استعيرت في المعاني ، ف قيل : صحت الصلاة

أو العقد أو صح الكلام ونحو ذلك .

انظر : المصباح المنير (الصحة) (٣٣٣) ، الصحاح (صحح) (٣٨١/١) ، لسان

العرب (صحح) (٥٠٧/٢) ، القاموس المحيط (الصح) (٢٩١) .

(٤) هذا تعريف ابن السبكي في جمع الجوامع وهناك تعريفات أخرى .

انظر : جمع الجوامع (١٢٦) ، المحلى على جمع الجوامع (٩٩/١) حاشية العطار

(١٣٩/١) ، تيسير التحرير (٢٣٤/٢) ، شرح الكوكب (٤٦٦/١) ، شرح الروضة

(٤٦٩/٣) ، المحصول (١٤٢/١/١) .



سواء كان ذلك الموافق عبادة أو معاملة ، فما ليس له وجهان لا يوصف بصحة ولا فساد ، كالمعرفة بالله تعالى ، وكرد الوديعة ، فإنه إما أن يعرف الله عز وجل أو لا يعرفه ، وإما أن يرد الوديعة أو لا يردها<sup>(١)</sup> .  
بجلاف نحو الصلاة والصوم والبيع والإجارة فإن صورته<sup>(٢)</sup> تقع على وجهين ، ما اجتمع فيه الشروط وانتفت عنه الموانع فيكون صحيحا ، وما اختل فيه شيء من ذلك فيكون فاسدا .

وإنما قلت إن صورته كذلك لأن الإطلاق الشرعى على المختل بركن أو شرط منفى بالحقيقة ، لأن المركب ينتفى بانتفاء جزئه<sup>(٣)</sup> ولذلك قال (\* )  
النبي صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته (ارجع فصل فإنك لم تصل)<sup>(٤)</sup> وهو أحسن ما حمل عليه نحو (الأعمال بالنية)<sup>(٥)</sup> ، و(لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)<sup>(٦)</sup> أى لا عمل شرعيا ولا صلاة شرعية ، فنفيه نفى حقيقى حيث كان خاليا مما

(١) قال المحلى : ولو وقعت المعرفة مخالفة فإن الواقع جهلا لامعرفة ، قال العطار : وكذا الشرك لا يوصف بالبطلان لأنه ليس ذا وجهين .  
قال القرافى : والعرب لا تصف الشيء بصفة إلا إذا كان قابلا لضدها فلا يوصف الجدار بالعمى أو الصمم لأنه عادة لا يقبل البصر والسمع .  
وقد اعترض الأسنوى على التمثيل برد الوديعة بأن المودع إذا حجر عليه فلا يجزىء الر دعليه قال : فالأولى حذفه ووافقته الزركشى .  
انظر : المحلى على جمع الجوامع (٩٩/١) ، حاشية العطار (١٣٩/١) ، تنقيح الفصول (٧٥) ، غاية الوصول (١٤) ، منع الموانع (٢٥١) ، نهاية السؤل (٦٣/١) الابهاج (٧٣/١) ، المحصول (١٤٤/١/١) ، مناهج العقول (٦٣/١) ، المنشور فى القواعد (٣٠٤/٢) ، تشنيف المسامع (١٢٠/١) .

(٢) فى ب ، د : صورته ، والمراد ذو الوجهين .

(٣) فى ج : جزؤه .

(\*) ج٣٤

(٤) صحيح البخارى (الأذان) (١٨٤/١) .

(٥) صحيح مسلم (الأمانة) (١٥١٥/٣) ، ورواه البخارى بلفظ (بالنيات) صحيح البخارى (بدء الوحي) (٢/١) .

(٦) صحيح البخارى (الأذان) (١٨٤/١) ، صحيح مسلم (الصلاة) (٢٩٥/١) .

ذكر حتى لا يحتاج لتقدير محذوف<sup>(١)</sup>.

نعم حكى الأصفهاني في "شرح المحصول" في تناول الحقيقة الشرعية الفاسد من صلاة وبيع ونكاح ونحو ذلك ثلاثة مذاهب ، ثالثها يشمل ما كان من أسماء الأفعال والأعيان من غسل ووطء ، ولا يشمل ما كان من أسماء الأحكام كتسمية الغسل طهارة<sup>(٢)</sup>. انتهى .

(١) أقول سبب الحاجة إلى تقدير محذوف هو أن اللفظ على حقيقته يقتضى نفى وجود العمل إلا بالنية والصلاة إلا بالفاتحة وهذا يخالف الواقع فكثير من الأعمال تقع بدون نية والصلاة بدون الفاتحة لهذا قال ابن حجر : إن الحديث متروك الظاهر لأن الذوات غير منتفية إذ التقدير لاعمل إلا بالنية فليس المراد نفى ذات العمل لأنه قد يوجد بغير نية ، بل المراد نفى أحكامها كالصحة والكمال ، لكن نفى الصحة أولى .

وقد اختلف في تقدير المحذوف فقال الحنفية : إنما ثواب الأعمال بالنية ، وقال الشافعية : إنما صحة الأعمال بالنية ، وفي الحديث الآخر قال الحنفية : لاصلاة كاملة ، وقال الشافعية : لاصلاة صحيحة .

وقد أشار المؤلف أنه لاجابة لتقدير محذوف وأن اللفظ يبقى على معناه من نفى حقيقة الوجود فيكون العمل معدوما شرعا .

وفيه نظر : لأنه قال لاعمل شرعيا فعاد إلى تقدير محذوف ، وقد يقال إن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء لبيان الشرعيات فيحمل كلامه دائما عليها دون تقدير ، هذا صحيح لكن قد يكون المراد لاعمل شرعي صحيح أو لاعمل شرعي كامل فيعود إلى الخلاف السابق فيبقى أن مقاله الفقهاء من لزوم تقدير محذوف لاغبار عليه . والله أعلم .

انظر : فتح الباري (١٣/١) ، (٢٤١/٢) ، شرح النووي على مسلم (٥٣/١٣) ، (١٠٠/٤) ، فتح القدير لابن الهمام (٢٩٣،٣٢/١) ، الغاية القصوى (٢٩٤،٢٠٣/١) .

(٢) والمذهب الأول : أنه لا يسمى الفاسد منها يبيعا ولا نكاحا .

والثاني : يسمى وإن فسد .

كذا نقل الزركشى عن شرح المحصول في بيان المجلد ولم أقف عليه فيه . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٣١٧/١) .

وقد حكى أصحابنا قولين في العقود ، أصحهما : اختصاصه بالصحيح ، ولهذا لو حلف لا يبيع لا يحنث بالفساد على الأصح<sup>(١)</sup> ، ووقع في الرافي في (الأيمن) أنه سيأتى خلاف في العبادة ، هل تحمل على الصحيح ، كما لو حلف لا يصلي أو لا يصوم .

واستنكر ذلك عليه بأنه<sup>(٢)</sup> لا خلاف عندنا في اختصاصها<sup>(٣)</sup> بالصحيح ، وأن الخلاف في العقود<sup>(٤)</sup> .

نعم قالوا : لو حلف لا يحنث بالفساد ، لأنه مما يفرق فيه بين الفاسد والباطل<sup>(٥)</sup> ، كما سيأتى<sup>(٦)</sup> .

وقولى (فتعقب<sup>(٧)</sup> الآثار فيه نازلة) أى أن الصحيح وهو الموافق<sup>(\*)</sup> بأحد وجهيه للشرع عبادة كانت أو غيرها تعقب الآثار فيه صحته ، لأن

(١) وعلة الغزالي بأن الفاسد ليس بعقد .

انظر : الوجيز (٢٢٨/٢) ، روضة الطالبين (٤٩/١١) ، المنشور في القواعد (٣٠٥/٢) .

(٢) فى أ : فإنه ، وهذه توافق عبارة البحر .

(٣) فى ج : اختصاصهما ، والمثبت يوافق مافى البحر والضمير يعود على العبادة .

(٤) أقول هذا الاستنكار نقله الزركشى فى البحر وتبعه المؤلف ولاوجه له ، فقد صرح

الغزالي بأنه يحنث إذا أحرم بالصلاة وإن أفسدها بعد ذلك ، قال : وفيه وجه أنه

لا يحنث إلا بصلاة تامة ، وذكر النووى ذلك أيضا ثم أورد الخلاف فيما إذا حلف

لا يصوم هل يحنث إذا أصبح صائما؟ أو حتى يتم؟ قال : فيه خلاف ولم يرجح شيئا .

فيظهر صحة ماقاله الرافي من وجود الخلاف بالحنث فى الفساد من العبادات ، بل

هناك اتفاق على الحنث بالحج الفاسد ، فالقول باختصاص الحنث بالصحيح من

العبادات فيه نظر .

ثم وجدت فى المنشور للزركشى مانصه :

والذى نقله الرافي صحيح وممن حكاه صاحب الذخائر وغيره وقد أوضحته فى

الرافي . اهـ والحمد لله .

انظر : البحر المحيط (٣١٧/١) ، الوجيز للغزالي (٢٣٠/٢) ، روضة الطالبين

(٦٧، ٦٦/١١) ، المنشور فى القواعد (٣٠٥/٢) .

(٥) الوجيز للغزالي (٢٢٨/٢) ، نفس المصادر .

(٦) سيأتى عقب الحديث عن الفرق بين الباطل والفساد ص (٤٥١) .

(٧) فى ب : يعقب ، لكن فى النظم تعقب .

(\*) ٣٦ ب

تعقب الآثار نفس الصحة كما قال البيضاوى : إن الصحة استتباع الغاية (١)  
يريد ترتب الآثار .

بل بصحة العبادة : يترتب أثرها ، وهو سقوط التعبد ، أو سقوط  
القضاء على الخلاف الآتى .

وبصحة العقد : يترتب أثره من ملك وجواز تصرف وغير ذلك (٢).

وقولى (ففى عبادة يصح ينشأ) إشارة إلى مسألتين :

إحدهما (٣) : أن العبادة (٤) إذا صحت ترتب عليها سقوط التعبد ، وهذا  
هو الصحيح ، وينقل عن المتكلمين (٥).

---

(١) منهاج الوصول (٥٧/١) .

(٢) مراد المؤلف أن الأثر يترتب على الشيء إذا كان صحيحا لأنه يترتب على ذات  
الصحة وأصل هذا السؤال أورده السبكي على البيضاوى وملخصه :  
أن تحرير العبارة أن يقال : ترتب الأثر ينشأ عن الصحة لأن الصحة ينشأ عنها  
ترتب الأثر . قال ابنه تاج الدين :  
وفرق بين القولين :

أن الثانى : يقتضى أنها حيث وجدت ترتب عليها الأثر فيرد عليه البيع قبل القبض  
أو فى زمن الخيار فإنه صحيح ولم يترتب عليه أثره إذ ليس للمشتري حق التصرف .  
والأول : يقتضى أن ترتب الأثر إذا وجد فمنشؤه الصحة فلا يلزم من ارتفاعه  
ارتفاع الصحة .

لكنه أجاب عن السؤال بأن الأثر ليس حصول الانتفاع بل حصول الملك الذى  
ينشأ عنه إباحة الانتفاع بشرطه ، ومن شرطه ألا يكون خيار فليس كل مالك  
ينتفع .

ففى القول الثانى خلاص من السؤال وجوابه وهذا ما أشار إليه المؤلف ، وممن  
قال بالأول ابن الحاجب والآمدى والعضد وغيرهم .

انظر : منع الموانع (٢٥٤) ، شرح المحلى مع حاشية الدرر (١٢٩/١) ، الإحكام  
للآمدى (١٧٦/١) ، شرح العضد (٨/٢) ، المحصول (١٤٢/١/١) ، نهاية السؤل  
مع شرح البدخشى (٥٧/١) .

(٣) فى أ : إحديهما .

(٤) فى جميع النسخ "أن أثر العبادة" بإضافة كلمة أثر ، لكن كأنها مشطوبة فى ب  
لذلك آثرت حذفها حتى تستقيم العبارة . والله أعلم .

(٥) وعبارتهم الصحة : موافقة الأمر - أى أمر الشارع - انظر البحر المحيط (٣١٣/١).

والثاني : سقوط القضاء ، وينقل عن الفقهاء .

ورد بأن وجوب القضاء إنما يتحقق بعد خروج الوقت لاسيما إذا قلنا بأمر جديد لا بالأمر الأول ، وإذا لم يجب فكيف يسقط<sup>(١)</sup> .  
ثم إن هذا قاصر على مؤقت يدخله القضاء<sup>(٢)</sup> ، والبحث<sup>(٣)</sup> في صحة العبادة مطلقا .

وبنى على الخلاف صلاة من ظن أنه متطهر ، ثم بان حدثه فإنها صحيحة عند المتكلمين دون الفقهاء ، كأن المتكلمين نظروا لظن المكلف ، والفقهاء لما في نفس الأمر<sup>(٤)</sup> .

(١) هذا الرد أصله للرازي .

وقد ذكره الزركشى وأجاب عنه بأن المعنى أنه سقط قضاء ما إنعقد سبب وجوبه .  
قال : وعلى هذا يسقط ما أورده الإمام من الإشكال . اهـ .  
وأجيب أيضا :

بأن المراد دفع وجوب القضاء والإستغناء عنه بحيث لا يحتاج إلى فعل العبادة ثانية .  
انظر : المحصول (١٤٤/١/١-١٤٥) ، تشنيف المسامع (١٢٤/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٠٠/١) ، تقريرات الشرييني (١٠٠/١) ، شرح الروضة (٤٦٥/١) ، نهاية السؤل (٦٠/١) ، شرح الكوكب (٤٦٥/١) ، تيسير التحرير (٢٣٥/٢) .

(٢) أجاب عن ذلك شارح المسلم : بأن الغاية عند الفقهاء كونه مسقطا لوجوب القضاء سواء كان تحقيقا كما في أكثر الصلوات والصيام أو تقديرا كما في العيد والجمعة والحاصل فراغ الذمة .

والمؤقت الذي لا يدخله القضاء صلاة الجمعة وكذلك العيدين على رأى المالكية ، وقد أورد الزركشى في المنشور أمثلة لما يوصف بالأداء دون القضاء كالجمعة وغيرها .

انظر : فواتح الرحموت (١٢١/١) ، تنقيح الفصول (٧٥) ، المنشور في القواعد (٧١/٣) .

(٣) في د : من البحث .

(٤) ذكر السبكي أن تسمية الصلاة فاسدة عند الفقهاء لأن شرط الصلاة الطهارة في نفس الأمر والصلاة فاسدة بدون شرطها فليس مأمورا بها إلا طاهرا كالمجتهد المخطيء يؤمر بما ظنه .

أما أنه أتى بالمأمور به فلا ، لأن المأمور به صلاة بشروطها في نفس الأمر ويسقط عنه الإثم بظنه وجودها . =

ولكن اللائق بقواعد الفريقين العكس<sup>(١)</sup>.

وقال ابن دقيق العيد : هذا البناء فيه نظر ، لأن من قال موافقة الأمر إن أراد الأمر الأصلي فلم يسقط أو الأمر بالعمل بالظن فقد تبين فساد الظن فيلزم أن لا يكون صحيحا من حيث عدم موافقة الأمر الأصلي ، ولا الأمر بالعمل بالظن<sup>(٢)</sup>. ومقاله ظاهر<sup>(٣)</sup>.

= انظر : الابهاج (٦٨/١) ، وانظر الخلاف في هذه المسألة في :

تنقيح الفصول (٧٦) ، البحر المحيط (٣١٣/١) ، شرح الروضة (٤٦٥/٣) ، شرح الكوكب (٤٦٥/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٠٠/١) ، حاشية العطار (١٤٠/١) ، المحصول (١٤٢/١/١) ، الإحكام للآمدي (٧٥/١) ، غاية الوصول (١٤) المستصفي (٩٤/١) ، تيسير التحرير (٢٣٥/٢) .

(١) لعل المؤلف أخذ هذا من كلام ابن دقيق العيد الآتي :

ومراده - والله أعلم - أن اللائق بقواعد المتكلمين أن تكون الصلاة عندهم باطلة لأن من صلى وهو محدث لم يوافق الأمر حقيقة وهو قوله تعالى {إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا} الآية .

واللائق بقواعد الفقهاء أن تكون الصلاة عندهم صحيحة لأنه أداها في الواقع ونفس الأمر كاملة الأركان وهو متيقن الطهارة ، وهم أجازوا عند تيقن الطهارة أن يصلى وإن شك في الحدث . والله أعلم .

(٢) تصرف المؤلف في العبارة فأضفى إليها شيئا من الغموض ، ونصها كما في البحر : وفي هذا البناء نظر لأن الصلاة إنما وافقت الأمر بالعمل بمقتضى الظن الذى تبين فساده وليست موافقة الأمر الأصلي الذى توجه التكليف به ابتداء .

فعلى هذا نستفسر ونقول :

إن أردتم بالصحيح ماوافق أمرا ما فهذا الفعل صحيح بهذا الاعتبار لكنه لا يقتضى أن يكون صحيحا مطلقا لعدم موافقة الأمر الأصلي .

وإن أردتم ماوافق الأمر الأصلي فهذه غير موافقة فلا تكون صحيحة . اهـ . وقد شرح الجوهري هذه العبارة في حاشيته .

البحر المحيط (٣١٤/١) ، وانظر حاشية الجوهري (١٤) .

(٣) قال شيخ الاسلام : واستظهره البرماوى ، ويجب بأن تبين فساد الظن وإن اقتضى عدم تسمية ذلك صحيحا بالنظر إلى نفس الأمر لا يمنع تسميته صحيحا بالنظر إلى الظن .

غاية الوصول مع حاشية الجوهري (١٤) ، شرح الكوكب (٤٦٦/١) .

وأیضا فالنقل عن الفقهاء فيه نظر ، فقد صرح أصحابنا في صلاة الجماعة بأن الصلاة الصحيحة إما مغنية عن القضاء أو لا<sup>(١)</sup> .  
 وحكوا وجهين في وصف صلاة فاقد الطهورين بالصحة ، أصحهما نعم مع أنه يجب القضاء على الجديد<sup>(٢)</sup> .  
 قالوا : ويجرى الخلاف في كل صلاة يجب قضاؤها<sup>(٣)</sup> .  
 وفائدة الخلاف في الأيمان وفي جواز الخروج منها<sup>(٤)</sup> .  
 وأيضا كيف يؤمر بعبادة<sup>(٥)</sup> وهى فاسدة ، فإما أن يقال صحيحة أو شبيهة كالإمساک في رمضان<sup>(٦)</sup> .

(١) في ب ، د : أم لا .

قال الزركشى : فقسموا الصحيح إلى ما يغنى عن التضاد وما لا يغنى .

انظر : فتح العزيز (٣١٧/٤) ، روضة الطالبين (٣٤٩/١) ، تشنيف المسامع (١٢٤/١) الابهاج (٦٨/١) ، البحر المحيط (٣١٤/١) ، الدرر اللوامع (١٢٨/١/١) ، حاشية الجوهري (١٥) .

(٢) أقول للشافعية في فاقد الطهورين أربعة أقوال :

الأول : وهو الصحيح ، يجب عليه الصلاة في الحال والإعادة .

الثاني : تستحب له الصلاة في الحال ويجب القضاء .

الثالث : تحرم الصلاة في الحال ويجب القضاء .

الرابع : تجب الصلاة في الحال ولا تجب الإعادة .

انظر : المجموع (٢٧٨/٢) ، نفس المصادر عدا الأول والثاني .

(٣) كذا نقل الزركشى ومراده الأصحاب والله أعلم . انظر البحر المحيط (٣١٤/١) .

(٤) كذا قال الزركشى في البحر (٣١٤/١) ، وقد سبق بيان الخلاف في الأيمان هـ ( ) ص (٤٣٤) .

(٥) في د : بفساده .

(٦) أقول رحم الله المؤلف فقد كان الأولى تقديم هذه الجملة لأنها متفرعة عن الكلام

في وصف صلاة فاقد الطهورين بالصحة أو الفساد على الوجهين عند الشافعية .

وقد استغرب السبكي وصفها بالفساد ، قال والمشهور وصفها بالصحة فكيف تأمره

بالاقدام على صلاة يحكم بفسادها هذا لاعهد به .

وقال النووى : ومن أصحابنا من قال الذى يأتي به تشبه كالإمساک في رمضان لمن

أفطر عمدا ، قال الإمام وهذا بعيد جدا ، ورده السبكي أيضا وقال : هذا ليس

بمثابة الإمساك تشبها بالصائمين .

انظر : الابهاج (٦٨/١) ، المجموع (٢٧٨/٢) ، المنشور في القواعد (٣٠٤/٢) .

نعم زعم الغزالي في "المستصفى" ثم القرافي أن الخلاف المذكور في الغاية للصحة لفظي ؛ لاتفاق الفريقين على أنه إن لم يتبين الحدث فقد أدى ماعليه ويثاب ، وإلا فيجب القضاء<sup>(١)</sup>، لكن دعوى الاتفاق في الحالة الثانية على القضاء مردودة<sup>(٢)</sup> فقد حكى ابن الحاجب في مختصره في مسألة الإجزاء أنه لا قضاء<sup>(٣)</sup>(\*).

وكأن المراد أن المتكلمين إنما لم يوجبوا القضاء على تقدير استمرار الحال لو لم يرد نص بلزوم القضاء ، لكنه ورد بأمر جديد كما حكاه في "المستصفى" عنهم<sup>(٤)</sup>.

وعندنا قول مثله<sup>(٥)</sup> فيما إذا صلى بنجس لم يعلمه أو مكشوف العورة

(١) انظر : المستصفى (٩٤/١) ، تنقيح الفصول (٧٦) ، البحر المحيط (٣١٥/١) ، تشنيف المسامع (١٢٢/١) .

(٢) في د : مردود .

(٣) أقول ذكر ابن الحاجب هذا في معرض الرد على المعتزلة الذين أنكروا أن الإجزاء الامتثال قالوا : ولو كان الإجزاء الامتثال لكان من صلى وهو يظن الطهارة ممثلاً ولسقط القضاء فأجاب :

إما أن يقال القضاء ساقط .

وإما أن يجب مثله بأمر آخر بعد التبين فهو واجب مستأنف ، والأول سقط ولا يقضى وتسميته قضاء مجاز .

هذا وقد جعل الأصفهاني القول بسقوط القضاء من اختيار ابن الحاجب ، وليس في عبارة ابن الحاجب ما يدل عليه ، ولذلك لم ينسبه الزركشى إليه بل قال : وممن حكاه ابن الحاجب وكذا قال المؤلف .

والذى عليه جمهور المتكلمين هو وجوب القضاء وقطعوا به وهو المعول عليه فيكون الخلاف لفظياً وبهذا قال جمع من الأصوليين . والله أعلم .

انظر : منتهى السؤل (٩٧) ، مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٩٠/٢) ، بيان المختصر (٧١/٢) ، شرح الروضة (٤٦٨/٣) ، الابهاج (٦٨/١) ، شرح الكوكب (٤٦٦/١) ، حاشية العطار (١٤١/١) ، تقريرات الشريبي (١٠٠/١) ، غاية الوصول (١٥) .

(٤) انظر : المستصفى (٩٥،٩٤/١) ، البحر المحيط (٣١٥/١) .

(٥) أى مثل قول المتكلمين في أن الصحة : موافقة الأمر .



سأهيا أنها صحيحة ولا قضاء ؛ نظرا لموافقة الأمر حال التلبس (١).  
 وفي "التلخيص" لإمام الحرمين : إنما صار الفقهاء إلى هذا في أصل ،  
 وهو أن الصلاة في الدار المغصوبة صحيحة مع كونها على خلاف مقتضى  
 الشرع يدل على أن الصحيح مالم يجب قضاؤه ، ولو خالف مقتضى  
 الشرع (٢).

المسألة الثانية : يترتب على صحة العبادة أجزاءها ، وقد اختلف في  
 معناه هل هو كونها بحيث سقط (٣) فيها التبعيد ، أو كونها بحيث سقط (٤) القضاء  
 على ما سبق تقريره في الغاية في الصحة (٥) لأنه قريب من معنى الصحة .

(١) كذا بالنص قال الزركشى في البحر وعزى في التشنيف الفرع الأول للشافعى في  
 القديم . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣١٥/١) ، تشنيف المسامع (١٢٢/١) ، روضة الطالبين  
 (٢٨٢/١) .

(٢) لهذا النحو نقل الزركشى كلام الإمام وفيها تصرف كبير وعبارة التلخيص :  
 ذهب بعض من يعتزى إلى الأصول من الفقهاء إلى أن :  
 الفاسد الباطل : ما يجب قضاؤه .

والصحيح : ما تبرأ الذمة بفعله ولا يلزم قضاؤه .  
 وإنما صاروا إلى ذلك لزلل في أصل وهو أن الصلاة في البقعة المغصوبة صحيحة  
 عند هذا القائل وهي واقعة على مقتضى الشريعة .

فالمعنى بصحتها أنه لا يجب قضاؤها وإن كانت معصية .  
 تلخيص التقريب (١٧٤/١) ، وانظر البحر المحيط (٣١٦/١) .

(٣)، (٤) في ب : يسقط .

(٥) سبق قريبا .

والقول الأول : للمتكلمين ومعناه سقوط الطلب وإن لم يسقط القضاء .

والثاني : للفقهاء وهو سقوط القضاء .

انظر : المحلى مع حاشية الدرر (١٣٠/١) ، شرح الكوكب (٤٦٨/١) ، تيسير

التحرير (٢٣٥/٢) ، الإحكام للآمدى (١٧٦/١) ، نهاية السؤل (٦٠/١) .

[الفرق بين الصحة والإجزاء] :

ولكن الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن محل الصحة أعم من محل الإجزاء ، فإن الصحة موردها العبادة وغيرها ومورد الإجزاء العبادة فقط .

بل زعم قوم اختصاصه بالواجب وأنه لايجرى في كل مطلوب<sup>(١)</sup>، حتى أن من أوجب الأضحية استدل بحديث (أربع لاتجزىء فى الأضحى)<sup>(٢)</sup> فلو لم تكن واجبة لما عبر بالإجزاء ، وكذا قوله عليه السلام لأبى بردة (ولن تجزىء عن أحد بعدك)<sup>(٣)</sup> على أحد الوجهين فى ضبطه - وهو ضم التاء وبالهزم لاعلى فتح التاء بلاهزم بمعنى تقضى وتغنى -<sup>(٤)</sup>.

لكن يمنع ذلك بأن الدليل دل على أنها سنة<sup>(٥)</sup>، ففى هذا الحديث دليل

(١) ممن قال بذلك القرافي وغيره .

انظر : تنقيح الفصول (٧٨) ، البحر المحيط (٣١٩/١) ، الابهاج (٧٣/١) ، المحلى مع الدرر اللوامع (١٣١/١/١) ، تشنيف المسامع (١٣٠/١) .

(٢) رواه الإمام مالك وأحمد والبيهقى وغيرهم .

انظر : الموطأ (٤٨٢/٢) ، الفتح الربانى (٨٠/٣) ، السنن الكبرى (٢٧٤/٩) ، سنن ابن ماجه (الأضحى) (١٠٥٠/٢) ، المستدرک (٤٦٧/١) ، مسند أحمد (٢٨٤/٤) .

(٣) سبق تخريج الحديث ص ( ) .

(٤) وعلى الضبط الأول تكون بمعنى (ولن تكفى) .

انظر : النهاية لابن الأثير (جزا) (٢٧٠/١) ، مشارق الأنوار (جزا) (١٤٧/١) ، لسان العرب (جزى) (١٤٦/١٤) ، الابهاج (٧٤/١) .

(٥) وجوب الأضحية هو قول أبى حنيفة وذهب الصحابان والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أنها سنة مؤكدة .

واستدل الشافعية بأدلة كثيرة منها حديث (إذا وجبت العشر وأراد أحدكم أن يضحى) ... الخ ، فعلق الأضحية على إرادة الشخص ولو كانت واجبة لم يكن كذلك وصح عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يعتقد الناس وجوبها .

وهذا هو الدليل الذى أشار إليه المؤلف .

انظر : المبسوط للسرخسى (٨/١٢) ، الكافى لابن عبد البر (٤١٨/١) ، المجموع (٣٨٣/٨) ، شرح المنتهى (٨٦/٢) .

على استعمال الإجزاء في السنة ، ونقله الشيخ تقى الدين السبكي عن الفقهاء<sup>(١)</sup>.

واعترض<sup>(٢)</sup> بأن أصحابنا قد استدلوا على وجوب قراءة الفاتحة برواية الدارقطني<sup>(٣)</sup> (لا تجزىء صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن)<sup>(٤)</sup> وقالوا إنه أدل على الوجوب من رواية الصحيحين (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر : الابهاج (٧٣/١) ، تشيف المسماع (١٣١/١) .

(٢) في ب ، د : اعترضه .

والمثبت هو الصواب فإن المعترض هو الزركشى .

(٣) على بن عمر أبو الحسن الدارقطني نسبة إلى محلة دار قطن ببغداد ، الحافظ المشهور ، ولد سنة (٣٠٦هـ) ، سمع من أبي القاسم البغوي وابن أبي داود ، حدث عنه الحاكم وأبو حامد الاسفراييني والقاضي أبو الطيب ، أخذ الفقه عن أبي سعيد الاصطخري وقيل غيره ، كان من مجور العلم وإليه انتهى الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات ، قال الحاكم : كان واحد عصره في الحفظ والفهم والورع ، إماما في القراء والنحويين ، قال الذهبي : هو أول من صنف القراءات وعقد لها أبوابا قبل فرش الحروف ، وصفه القاضي أبو الطيب بأنه أمير المؤمنين في الحديث ، له مصنفات منها : "السنن" ، "العلل" ، "الأفراد" ، وله مصنف مختصر في القراءات ، توفي عام (٣٨٥هـ) .

انظر : سير النبلاء (٤٤٩/١٦) ، وفيات الأعيان (٢٩٧/٣) ، طبقات الاسنوى (٥٠٨/١) ، طبقات الحفاظ (٣٩٣) ، شذرات الذهب (١١٦/٣) ، العبر (٢٨/٣) ، طبقات ابن السبكي (٤٦٢/٣) ، طبقات الحسيني (١٠٢) .

(٤) رواه الدارقطني بلفظ (لا تجزىء صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب) قال واسناده صحيح ، ورواه ابن حبان بلفظ (لا يقرأ فيها) ، قال النووي : وإسناده صحيح .

انظر : سنن الدارقطني (الصلاة) (٣٢٢/١) ، صحيح ابن حبان (الصلاة) (١٣٩/٣) المجموع (٣٢٩/٣) .

(٥) سبق تخريجه ص (٤٣٢) .

واستدلوا أيضا على وجوب الاستنجاء<sup>(١)</sup> بحديث (إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فإنها تجزئ عنه)<sup>(٢)</sup> والإجزاء لا يقال إلا في الواجب<sup>(٣)</sup>.

قلت : قد<sup>(٤)</sup> يجاب بأنهم إنما أوردوه ردا على مخالفهم<sup>(٥)</sup> لاعتقاده أن الإجزاء لا يقال إلا في الواجب ، والرد يقع بما يعتقده الخصم ، وإن لم يعتقده الراد<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الاستنجاء : هو مسح موضع النجو أو غسله وأكثر ما يستعمل في الغسل .  
والنجو : هو ما يخرج من البطن من بول أو ريح أو غائط .  
انظر : أنيس الفقهاء (٦٢) ، القاموس الفقهي (٣٤٩) ، لسان العرب (نجا) (٣٠٦/١٥) .
- (٢) انظر : سنن الدارقطني (الطهارة) (٥٥/١) ، مسند أحمد (١٣٣/٦) ، سنن أبي داود (الطهارة) (٥٨/١) .
- (٣) انتهى اعتراض الزركشي في التشنيف (١٣٢/١) ، وانظر : الدرر اللوامع (١٣٣/١/١) ، تيسير التحرير (٢٣٥/٢) ، التقرير والتحبير (١٥٤/٢) .
- (٤) في ب ، د : وقد .
- (٥) في د : مخالفهم .
- (٦) مراد المؤلف أن الشافعية استشهدوا بهذين الحديثين لالزام الخصم بهما بناء على ما يعتقده وهو أن الإجزاء لا يقال إلا في الواجب ، وإن لم يقولوا هم بذلك فالحجة تقوم على الخصم بما يعتقده وإن لم يعتقده الراد .
- قلت : وفيه نظر لأن الخصم - وهم الحنفية - لا يقولون إن الإجزاء مختص بالواجب وإن قالوا بوجوب الأضحية ولو قالوا بذلك يرد عليه حديث الاستنجاء حيث عبر فيه بالإجزاء وهو مندوب عندهم .
- فالأحسن في الجواب على الاعتراض ما قاله الكمال :  
وهو أن استشهاد الشافعية بهذين الحديثين وقولهم إن الإجزاء فيهما يراد به الواجب معناه : أن مالا تجزئ العبادة إلا به يكون واجبا أي لا بد منه لصحتها سواء كانت العبادة واجبة أم مندوبة ، وهذا غير موضع الخلاف وهو هل يوصف المندوب بالإجزاء أولا فلا ورود للاعتراض . والله أعلم .
- انظر : الدرر اللوامع (١٣٤/١/١) ، تيسير التحرير (٢٣٥/٢-٢٣٧) ، التقرير والتحبير (١٥٤/٢) ، تقارير الشرييني (١٠٤/١) .

ثانيهما : أن معنى الإجزاء عدمى ، ومعنى الصحة وجودى ، وذلك (\*) لأن العبادة المأتى بها على الوجه المشروع<sup>(١)</sup> لازمها وصفان : وجودى : وهو موافقة الشرع ، وهذا هو الصحة . والآخر عدمى : وهو سقوط التعبد به أو سقوط القضاء على الخلاف فيه ، وهذا هو الإجزاء . وهذان الأمران يفهمان من قولى فى النظم (ففى عباده يصح) أى لافى غيرها ، وقولى (اسقاطها تعبدا) مع وصفى للعبادة بأنها صحت ، وتفسيرى فيما سبق الصحة بأنها موافقة الشرع . قلت : وفرق ثالث أن الإجزاء مرتب على الصحة ، وهو معنى قولى (فتجزىء) أى فتكون مجزئة .

[التعريف المختار للإجزاء] :

فالإجزاء حينئذ : كون الفعل على وجه يسقط التعبد<sup>(٢)</sup> ، لانفس السقوط ولا الاسقاط كما يقع فى عبارة كثير<sup>(٣)</sup> .

[تعريف الفساد فى الاصطلاح]<sup>(٤)</sup> :

وقولى (وضدها الفساد) أى ضد الصحة الفساد فيعرف<sup>(٥)</sup> بضد تعريفها ،

(\*) ٢٩٩

- (١) فى ب : وجه الشرع .
- (٢) أى أتى به المكلف مستجمعا لجميع الشروط المعتبرة فيه من حيث وقع التعبد فيه . انظر المحصول (١٤٤/١/١) .
- (٣) انظر : تنقيح الفصول (٧٨) ، المحصول (١٤٤/١/١) .
- (٤) الفساد فى اللغة : نقيض الصلاح ويأتى بمعنى الجذب والقحط ومنه قوله تعالى : {ظهر الفساد فى البر والبحر} الروم (٤١) ، وفسد الشئ أن تن وعطب . وهو أيضا عبارة عن خروج الشئ عن حالته السليمة واعتداله الطبيعى . انظر : لسان العرب (فسد) (٣٣٥/٣) ، المصباح المنير (فسد) (٤٧٢) ، المعجم الوسيط (فسد) (٦٨٨) ، القاموس المحيط (فسد) (٣٩١) ، الحكم الوضعى (١٦٨) .
- (٥) فى ب ، د : ليعرف .

فيقال :

الفساد : عدم موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع<sup>(١)</sup>.  
 وذلك إما لانتفاء شرط أو لوجود مانع ، وحكمه أيضا في ترتب (\*)  
 الآثار ضد الصحة ، فلا يترتب شيء من آثار ذلك الفعل عليه سواء أكان<sup>(٢)</sup>  
 عبادة أو غيرها ، إلا أن يكون من أمر يقتضيه خارج عن حقيقة ذلك الفعل  
 شرعا ؛ لكون الفاسد قد تضمن وجوده .

[اعتراض وجوابه] :

والغرض بذلك التنبيه على الرد على من اعترض : بأن الفاسد قد يترتب  
 عليه آثار الصحيح ، كما أن الصحيح قد يتخلف ترتب آثاره عنه<sup>(٣)</sup>.  
 سواء فسرنا الصحة والفساد بالترتب كالبيضاوى<sup>(٤)</sup> أو بالموافقة ، ولكن  
 يترتب كما بينا<sup>(٥)</sup> أنه الصواب .

(١) انظر : تشنيف المسامع (١٣٣/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٠٥/١) ، غاية  
 الوصول (١٦) ، حاشية البناني (١٠٥/١) .

وهناك تعريف آخر : انظر شرح الروضة (٤٦٩/٣) ، شرح الكوكب (٤٧٣/١) .

(\*) ج ٣٥

(٢) في ب : كان .

وهذه العبارة لا تخلو من ماخذ منها أن سواء إذا دخلت الهمزة على ما بعدها يأتي  
 بعدها إلا (أم) وقد وردت في القرآن الكريم ست مرات ، لكن كثيرا ما يذكر في  
 الكتب (أو) وقد درج عليه المؤلف وغيره ، ولأعلم له وجهها .  
 وصواب العبارة أن يقال سواء أكان عبادة أم غيرها . والله أعلم .  
 انظر معجم الأخطاء الشائعة (١٩) .

(٣) الشطر الثاني من الاعتراض ورد على تعريف ابن السبكي للصحة وقد رد عليه في  
 منع الموانع لكن تعقبه الزركشى بالشطر الأول من الاعتراض ثم أجاب عنه من  
 وجهين ، وذكر الاسنوى شطري الاعتراض دون جواب ، وقد أوردهما المؤلف  
 والجواب عليهما مع بيان وترتيب حسن ويرحم الله الجميع .

انظر : منع الموانع (٢٣) ، تشنيف المسامع (١٢٧/١) ، نهاية السؤل (٥٨/١) .

(٤) أى بالترتب وعدمه ، وقد سبق كلام البيضاوى ص (٤٣٥)

(٥) في د : كما هنا .

وذلك كفساد الخلع ، والكتابة فإنهما<sup>(١)</sup> يترتب عليهما البيونة والعتق مع أنهما من آثار الصحيح .

فيقال : لم يحصل من حيث كونهما خلعا وكتابة ، بل من حيث تضمنهما لتعليق وجدت الصفة فيه مع كونهما لم يوقعا<sup>(٢)</sup> إلا بعوض فيطمع الزوج والسيد في ذلك [و]<sup>(٣)</sup> حيث لم يجعل ذلك مجانا وجب العوض ، وترتب ما يترتب في الصحيح من البيونة والعتق ؛ لانتظام المعنى الذى<sup>(\*)</sup> في الصحيح من حيث المقابلة كما أوضح الفقهاء ذلك في موضعه ، وبينوا<sup>(٤)</sup> ما بينه وبين الصحيح من المخالفة من أجل التعليق وغيره .

ولذلك لا يملك بالفساد منهما العوض المسمى ، بل يجب رده ، والرجوع للبدل الشرعى بخلاف الصحيح<sup>(٥)</sup> ، ونحو ذلك "أيضا"<sup>(٦)</sup> مما يترتب على الفساد فيما فرق فيه بين الفاسد والباطل كما سيأتى<sup>(٧)</sup> .

وأما عكس ذلك وهو تخلف الآثار عن الصحيح كامتناع بيع المبيع قبل القبض "وفي زمن الخيار ونحو ذلك .

فيمنع<sup>(٨)</sup> : بأن الآثار مترتبة بالقوة لا بالفعل ؛ لأنه تخلف لمانع بدليل تبين صحة كثير منها عند زوال المانع كملك الزوائد ونحوها وبدليل أن بعض

(١) في ج : فإنها .

(٢) في ج : يوقعا .

(٣) زيادة لتستقيم العبارة .

(\*) ٣٧ ب

(٤) في ج : وسوا .

(٥) أى فى العقد الفاسد يجب رد العوض المتفق عليه ، ويرجع الزوج بمهر المثل والسيد بالقيمة بخلاف العقد الصحيح فإن العوض يجب ولو كان أكثر من المهر والقيمة .

وسياتى تفصيل الخلع والكتابة ضمن الأمثلة التى يوردها المؤلف قريبا .

(٦) ساقطة من ج .

(٧) سياتى بعد قليل عقب الفرق بين الباطل والفساد .

(٨) فى ج : فيمنع .

الآثار يوجد وإن امتنع الباقي ، كعتق المبيع قبل القبض<sup>(١)</sup> والاستيلاء والوقف ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> ، فلا يرد طردا ولا عكسا<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

[الفرق بين الباطل والفساد] :

وباطل كفساد وإن منع	لوصفه والأصل فيه قد شرع
نعم لنا التفريق في أبواب	كالحج والخلع بلارتياب
وهكذا <sup>(٤)</sup> كتابة عارية	ونحوها بأوجه فقهية

الشرح :

لما بينت أن الفساد يقابل الصحة بينت أن البطلان يقابلها أيضا فيكون مرادفا للفساد بل قال أبو العباس بن تيمية :

لم يقع في الكتاب والسنة إلا لفظ<sup>(٥)</sup> الباطل في مقابلة الحق ، وأما لفظ

(١) هذه الجملة ساقطة من د .

(٢) المقصود بالزوائد هي توابع المبيع والتمن كاللبن والتمر ونحو ذلك . هذا وقد رجح النووي أن الخيار إذا كان للبائع فملك المبيع له والتمن ملك للمشتري وبالعكس إذا كان الخيار للمشتري ، وإذا كان الخيار لهما فالملك موقوف قال الرملي :

ويبنى على ذلك الاكساب والفوائد كلبن وثمر ومهر ونفوذ عتق واستيلاء وحل وطء ووجوب مؤنة فكل من حكمنا بملكه لعين ثمن أو مضمن فله وعليه . انظر : نهاية المحتاج مع المنهاج (٢٠/٤) ، مغنى المحتاج (٤٨/٢) ، المحلى على المنهاج مع حاشية قليوبي (١٩٥/٢) ، المجموع (٢٦٩/٩) .

(٣) أى لا يرد الاعتراض طردا حيث قلنا إن ترتب الأثر على الفساد لامن حيث العقد وإنما لأمر خارج اقتضى وجود هذا الأثر .

ولا يرد أيضا عكسا لأن عدم ترتب بعض الآثار على الصحيح إنما هو لوجود مانع ، وقد سبق جواب ابن السبكي بأن الأثر قد ترتب وهو الملك لكن الانتفاع لا يحصل إلا بشرطه وهو عدم وجود الخيار فليس كل مالك ينتفع .

(٤) في د : وهذا .

(٥) في أ : لفظة .



الصحة والفساد فمن اصطلاح الفقهاء<sup>(١)</sup>.  
 واستدرك عليه بنحو قوله تعالى : {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا}<sup>(٢)</sup>  
 أى لاختل نظامهما ، ولاشك أن الفاسد المذكور معناه المختل .  
 وأيضاً ففي السنة تكرر لفظ الإجزاء كما سبق ، وهو قريب من معنى  
 الصحة<sup>(٣)</sup>.

وخالف الحنفية ففرقوا بين الفساد والبطلان ، فسموا ما لم يشرع بأصله  
 ولاوصفه باطلا ، كبيع الملاقيح : وهى مافى بطون الأمهات ، وبيع المضامين :  
 وهى مافى أصلاب الفحول<sup>(٤)</sup>، لما فيه من الجهل والغرر ، وسموا ماشرع  
 بأصله دون وصفه فاسدا كبيع<sup>(٥)</sup> الربا ، فإن كلا من العوضين التبائع فيه

(١) كذا نقل الزركشى عن ابن تيمية ولم أقف عليه فى المسودة بعد البحث ، لكن فى  
 الفتاوى قريب منه حيث قال : قيل لهم : بأى شىء يعرف أن العبادة فاسدة  
 والعقد فاسد .

قالوا : بأن يقول الشارع هذا صحيح وهذا فاسد .  
 وهؤلاء لم يعرفوا أدلة الشرع فإن الشارع لم يدل الناس قط بهذه الألفاظ ولا يوجد  
 فى كلامه هذه العبادة والعقد صحيح أو ليس بصحيح ونحو ذلك ، بل كلها عبارات  
 أحدثها أهل الرأى والكلام . ا.هـ باختصار .

انظر : البحر المحيط (٣١٦/١) ، مجموع الفتاوى (٢٨١/٢٩) .

(٢) الأنبياء (٢٢) .

(٣) أقول الاستدراك الثانى ذكره الزركشى وهو وجيه .

أما الاستدراك بالآية فلم أقف على قائله وهو محل نظر فإن مراد ابن تيمية الفساد  
 الاصطلاحى لا اللغوى كما سبق فى عبارته . والله أعلم .  
 انظر البحر المحيط (٣١٦/١) .

(٤) أقول هذا ماذهب إليه جمهور الفقهاء وأهل اللغة .

وعكس الإمام مالك فقال : المضامين : مافى بطون إناث الإبل ، والملاقيح : مافى  
 ظهور الفحول .

وقد ورد النهى عن هذه البيوع فى حديث رواه الإمام مالك (إنما نهى من الحيوان  
 عن ثلاثة عن المضامين والملاقيح) الحديث .

انظر : الصحاح (لقح) (٤٠١/١) ، (ضمن) (٢١٥٦/٦) ، القاموس الفقهى  
 (٢٢٥،٣٣٢) ، الموطأ (٦٥٤/٢) ، المنتقى للباجى (٢٢/٥) ، مجمع الزوائد

(١٠٤/٤) .

(٥) فى أ ، ج : كبيع ، وفى د : فاسد كبيع .

مشروع ، لكن لما انضم إليه وصف الربا ، وهو غير مشروع فسد ، فالفساد أعم من البطلان مطلقا .

ورتبوا على الفرق أن الفاسد يملك "فيه"<sup>(١)</sup> بالقبض ملكا خبيثا أى ضعيفا والباطل لا يملك به شيء أصلا<sup>(٢)</sup>.

وضعف ذلك بأن التفرقة إن كانت شرعية فأين دليلها وأين مستند ماخالفوا بينه من المرتب عليها<sup>(٣)</sup> بل في قوله تعالى {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا}<sup>(٤)</sup> ما يبطل التفرقة لأن التمانع فيه بين وجود العالم منتظما حيث لا شريك وبين عدمه أصلا حيث قدر الشريك ، لا وجوده على هذا التقدير بنوع من الخلل ، فسمى الله ما لا تثبت حقيقته أصلا فاسدا<sup>(٥)</sup>.

(١) ساقطة من د .

(٢) ومثاله كما سبق بيع الملاقيح والمضامين وأيضاً بيع الخمر والخزير ونحو ذلك ، أما الفاسد فكبيع الدرهم بدرهمين فإنه مشروع بأصله حيث أن يبيع الدراهم بالدراهم مشروع لكن بشرط التماثل والحلول والتقابض لكنه غير مشروع بوصفه وهو الزيادة لأنها ربا وهو محرم شرعا .  
ولهذا قال الحنفية إنه يجب فسخ هذا العقد فإن أمضياه وتم التقابض أثماً ويملكانه ملكا خبيثا .

ويجب التنبيه إلى أن هذه التفرقة قال بها الحنفية في المعاملات فقط ، أما العبادات والأنكحة فلا فرق فيها بين الفاسد والباطل .

انظر : كشف الأسرار للبخارى (٢٥٨/١) ، التلويح (٢١٥/١) ، تيسير التحرير (٣٨٠/١) ، أصول السرخسى (٨٦/١) ، فواتح الرحموت (٣٩٧/١) ، الأشباه لابن نجيم (٤٠٠) ، التمهيد للاسنوى (٥٩) ، البحر المحيط (٣٢٠/١) ، العدة لأبى يعلى (٢٤١/٢) ، الفروق للقرافى (٨٢/٢) .

(٣) في ب ، ج : عليهما فيعود الضمير على الفاسد والباطل ، والمثبت يعود الضمير فيه على التفرقة وهو أولى بذكرها في صدر الكلام . والله أعلم .

(٤) الأنبياء (٢٢) .

(٥) أقول هذا التضعيف للزركشى وقد تكلف فيه كثيرا خصوصا أن بعض العلماء قالوا إن النزاع لفظي منهم المحلى والزنجاني الذى قال :  
ونحن نساعدهم فى الانقسام المعنوى وإن نازعناهم فى العبارة فقد نص الشافعى على جنس هذا التصرف فإنه قال فى غير موضع : =

واعلم أنه قد نشأ لأصحابنا باعتبار هذا الفرق بطريق التبعية تفرقة في أحكام ، كمن اشترى جارية بشرط فاسد أو بعوض فاسد مقصود ، ووطء يكون ووطؤه وطء شبهة يترتب عليه انتفاء الحد والنسب والمهر<sup>(١)</sup> ونحو ذلك . وإن كان من صغير أو بعوض فاسد غير مقصود ووطء ، يكون زنا يترتب عليه أحكامه ولا يثبت فيه شيء من أحكام الشبهة استنادا في (\*)

= إن كان النهى لأمر يرجع إلى عين المنهى دل على فساده ، وإن كان لأمر يرجع إلى غيره لا يدل على فساده فالتفرقة بين القسمين متفق عليها . وإنما رجع النزاع إلى أن فساد الوصف المقارن هل يلحق بفساد الأصل في سائر أحكامه وآثاره أم لا ؟

ألق الشافعي فساد الوصف بفساد الأصل ، وفرق أبو حنيفة بينهما : ومآله الزنجاني وجيه يشهد له اتفاق الشافعية مع الحنفية على صحة المنهى عنه إذا كان النهى لوصف مجاور لا يعود على الأصل بالبطلان . كما أن الشافعية أنفسهم فرقوا بين الباطل والفساد في كثير من الفروع - يأتي ذكرها قريبا - وهم وإن أوجدوا لذلك تعليلا بأن التفرقة مبنية على الدليل ، إلا أن هذا يدل على وجود نوع من الفرق ولو بوجه ما فنفي التفرقة من أساسها فيه نظر .

ومما يجدر ذكره أن أكابر الأصوليين أشادوا برأى الحنفية منهم القرافي الذي أورد حجة الحنفية وهي أن الذات سالمة عن المفسدة والنهى إنما هو للوصف فلو قلنا بالفساد مطلقا سويننا بين الذات الفاسدة في ذاتها والذات الصحيحة المشتملة على وصف فاسد ، ولو قلنا : بالصحة مطلقا سويننا بين الذات السالمة والذات المشتملة على وصف فاسد ، وهذا خلاف القواعد ، فحينئذ يقابل الأصل بالأصل والوصف بالوصف فنقول :

أصل الذات سالم عن النهى فنثبت لها الصحة ، وورد النهى على الوصف فنثبت له الفساد ، وحينئذ يفسد الوصف دون الأصل . قال : وهذا فقه حسن .

وقال الطوفي بعد أن أورد حجة الحنفية في التفرقة تنبيه : اعلم أن مذهب أبي حنيفة في هذا الأصل أدخل في التدقيق وأشبهه بالتحقيق . انظر : المحلى على جمع الجوامع (١٠٧/١) ، تخريج الفروع (١٦٨) ، الفروق للقرافي (٨٣/٢) ، شرح الروضة (٣٩٨/٣) .

(١) العبارة موهمة ، والمراد يترتب عليه انتفاء الحد ويترتب عليه النسب والمهر .

الأول إلى أنه من شبهة الطريق أى طريق قال بها عالم ، بخلاف الثانى ،  
وليس هذا موافقة فى تفرقتهم بل حكم مرتب على تفرقتهم<sup>(١)</sup>.

نعم لأصحابنا مواضع فى الفقه فرقوا فيها بين الفاسد والباطل بمعنى  
آخر<sup>(٢)</sup>، اشتهر منها أربعة : الحج والعارية والخلع والكتابة .  
فالحج :

يبطل بالردة - وقيل يفسد ، حكاه أبو على السنجى فى "شرح الفروع".  
ويفسد بالجماع .

وحكم الباطل : أنه لا يجب المضى فيه ولاقضاؤه .  
والفاسد : يجب إكماله وقضاؤه<sup>(٣)</sup>.

(١) أوضح النووى هذه المسألة وبين المراد أن من اشترى جارية بشرط فاسد أو عوض  
فاسد مقصود كالخمر والخنزير ووطيء ، فإن هذا العقد باطل عند الشافعية ، فاسد  
عند الحنفية يترتب عليه الملك .

ورغم أنهم أبطلوا هذا البيع إلا أنهم قالوا لا يجب الحد بهذا الوطاء ويثبت به  
النسب والمهر وعدوه وطاء شبهة مراعاة لقول الحنفية أنه يفيد الملك .  
أما إذا اشتراها صغير أو كان العوض فاسدا غير مقصود كالدّم والعذرة ونحوها  
فالعقد باطل بالاتفاق والوطء يكون زنا يترتب عليه أحكامه ، لكن يلاحظ أنه  
لاحد على الصغير لعدم التكليف .

ومن هنا نرى أن اختلاف الحكم عند الشافعية مراعاة لتفرقة الحنفية وليس اتفاقا  
معهم على التفرقة ، وسيأتى تفصيل هذه المسألة ضمن الأمثلة التى يوردها المؤلف  
قريبا .

انظر : المجموع (٣٧٧، ٣٧٠/٩) ، فتح العزيز (٢١٣/٨) ، الوجيز (١٣٩/١) ،  
التمهيد للأسنوى (٦١) ، تخريج الفروع (١٧٠) ، مختصر القواعد (٢٤٤/١) .

(٢) وهو أن ترتب الأثر فى الفاسد ليس من جهة العقد وإنما لمعنى آخر ، وهو فى الخلع  
والكتابة الفاسدة تضمنهما تعليقا على صفة وقد تحققت فوقعت بينونة والعتق  
بغض النظر عن فساد العقد ، وكذا ترتب الأثر فى الوكالة الفاسدة لعموم الإذن  
لامن جهة الوكالة . وهكذا فى باقى الأمثلة . والله أعلم .

(٣) انظر : روضة الطالبين (١٤٣/٣) ، البحر المحيط (٣٢١/١) ، التمهيد للأسنوى  
(٥٩) ، القواعد والفوائد (١١١) ، حاشية العطار (١٤٦/١) .

واختلف فيما إذا أحرم مجامعا :

ف قيل : ينعقد صحيحا .

وقيل : فاسدا ورجحه الرافعى .

وقيل : لا ينعقد أصلا فيكون باطلا ، وصححه النووى (١).

ولو أفسد العمرة بالجماع ثم أحرم بالحج انعقد فاسدا على الأصح .

وقيل : صحيحا .

وقيل : لا ينعقد أصلا (٢).

وأما العارية :

فقال الغزالى فى "الوسيط" بعد حكاية الخلاف فى إعارة الدراهم

والدنانير فإن أبطلناها ففى طريقة العراق أنها مضمونة ، لأنها إعارة فاسدة .

وفى طريقة المراوزة أنها غير مضمونة ، لأنها غير قابلة للإعارة فهى

باطلة (٣). انتهى .

---

(١) انظر : فتح العزيز (٧٨/٧) ، روضة الطالبين (١٤٣/٣) ، التمهيد لاسنوى (٦٠)

المنثور فى القواعد (٧/٣) ، مختصر القواعد (٢٤١/١) ، القواعد والفوائد (١١١) .

(٢) وكذلك من تمتع بالعمرة إلى الحج وجامع بينهما ثم ظهر أنه كان محدثا فى طواف

العمرة فحكمه كمن أفسد العمرة بجماع ثم أدخل الحج عليها .

انظر : المجموع (٧٧٢/٧، ١٧٣، ٢٣٨، ٢٣٩) ، فتح العزيز (٤٧١/٧) ، التمهيد

للأسنوى (٦٠) ، المنثور فى القواعد (٧/٣) ، مختصر القواعد (٢٤١/١) .

(٣) لا يوجد باب العارية فى الجزء المطبوع من الوسيط ، لكن نقل هذا النص الاسنوى

والفيومى والزركشى .

وقد رجح الغزالى فى الوجيز أنها عارية فاسدة مضمونة .

هذا وللشافعية فى القرن الرابع والخامس الهجرى طريقتان :

طريقة العراق : وشيخها ومعتمد المذهب فيها الأستاذ أبو حامد الاسفرايينى المتوفى

عام (٤٠٦هـ) .

وطريقة المراوزة : وتسمى طريقة الخراسانيين وحامل لوائها القفال المروزى المتوفى

عام (٤١٧هـ) وطريقته أوضح تهذيبا وأكثر تحقيا .

انظر : التمهيد لاسنوى (٦٠) ، مختصر القواعد (٢٤٢/١) ، البحر المحيط

(٣٢٣/١) ، الوجيز (٢٠٣/١) ، فتح العزيز (٢١١/١١) ، مختصر القواعد (٢٤٢/١) ،

طبقات ابن السبكى (٦١/٤) ، (٥٣/٥) ، طبقات ابن شعبة (١٨٢/١) .

نعم كان ينبغي أن يقول : فإن لم نصححها ففي طريقة العراق إلى آخره ؛ لأن عدم الصحة هو المنقسم إلى فساد وبطلان ، لأن البطلان هو المنقسم ؛ لأن الشيء لا ينقسم إلى نفسه وغيره<sup>(١)</sup>.

وللعارية مسألة أخرى وهى إذا قال أعرتك دارى بشرط أن تعيرنى فرسك ، ونحو ذلك ففيها وجهان :  
أصحهما : أنها اجارة فاسدة .  
والثانى : عارية باطلة .

ويتخرج عليهما وجوب الأجرة والضمان وعدمهما<sup>(٢)</sup>.  
وأما الخلع والكتابة :

فالباطل فيهما : ما كان على عوض غير مقصود كالدم ، ووهم من مثله بالميتة<sup>(٣)</sup>؛ لأنها تقصد للجوارح فهى كالخمر<sup>(٤)</sup>، أو رجع لخلل فى العاقد كصغر وسفه .

والفاسد : خلافه كأن كانا على نحو خمر وخنزير ومجهول .

(١) مقاله المؤلف وجيه ، وقد وقع ذلك أيضا لشيخه الزركشى إلا أنه عبر بالفساد حيث قال : وإن فسدت فوجهان أنها مضمونة لأن حكم الفاسد حكم الصحيح ، الثانى لا يضمن لأنها عارية باطلة .  
المنثور فى القواعد (٧/٣) .

(٢) فعلى أصح الوجهين - وهو أنها اجارة فاسدة - يجب على كل واحد منهما أجرة المثل من الدار والفرس ولا تكون مضمونة .  
وعلى الثانى تكون عارية فاسدة مضمونة .  
انظر : الوجيز (٢٠٤/١) ، فتح العزيز (٢١٥/١١) .

(٣) مثله بها النووى والزركشى .

انظر : المجموع (٣٧٧،٣٧٠/٩) ، البحر المحيط (٣٢١/١) .

(٤) تبع المؤلف فى ذلك الغزالى الذى ذكر أن الدم عوض غير مقصود أما الميتة فقد تقصد فهى كالخمر ، وكذا مثل الاسنوى والسبكى ويشل له أيضا بالحشرات .  
وممن مثله بالميتة النووى والزركشى .

انظر : الوجيز (٤١/٢) ، التمهيد للاسنوى (٥٩) ، الايهاج (٧٠/١) ، اعانة الطالبين (٣٨١/٣) .

وحكم الباطل : أن لا يترتب عليه شيء<sup>(١)</sup>.

والفاسد : يترتب عليه البيئونة والعتق ، ويرجع الزوج بمهر المثل والسيد بقيمة العبد كما سبق<sup>(٢)</sup>.

قلت : لكن اطلاق أن الخلل في العاقد من الباطل فيه نظر فقد صرحوا بأن خلع السفهية فاسد ، نعم يقع به الطلاق رجعيا لابائنا لتعذر العوض ، وبأن خلع الأمة بعين مال سيدها بغير إذنه يقع بائنا بمهر المثل<sup>(٣)</sup>.  
واعلم أن وراء هذه المواضع الأربعة مواضع أخرى أشرت إليها في النظم بقولي (ونحوها) .

منها : الإجارة .

فالفاسد منها : ما كان لجهالة العوض ونحوه ، فيجب فيه أجره المثل .  
والباطل : ما كان لخلل في المستأجر ، كما لو استأجر صبي رجلا يعمل عملا لم يستحق شيئا لأنه الذي فوت عمل نفسه .(\*)

(١) والمراد لا يترتب عليه شيء من جهة العقد لكن قد يقع الطلاق والعتق من جهة التعليق ، لذا قال الزركشى : والخلع الباطل ما يسقط البيئونة من حيث كونه ملغى والكتابة الباطلة لا توجب عتقا أو توجبه من حيث كونه تعليقا لامن حيث كونه موجبا للعوض .

وقد صرح الغزالي بوقوع الطلاق في الخلع الباطل فقال :

ولو اختلعت بالدم وقع الطلاق رجعيا لأنه لا يقصد .

انظر : الوجيز (٤١/٢) ، المنثور في القواعد (٧/٣) .

(٢) انظر : ص (٤٤٦) ، البحر المحيط (٣٢١/١) ، التمهيد للأسنوى (٥٩) ، القواعد

والفوائد (١١١) ، مختصر القواعد (٢٤٠/١) ، إعانة الطالبين (٣٨١/٣) ، (٣٣٢/٤)

(٣) هكذا جرت عادة المؤلف ينقل الآراء دون عزو ثم يعود فينقضها ، وكان الأولى

سياقها بما يرتضيه ليخلص من الاعتراض أو أنه يعزوها ثم يبين مافيه .

هذا ومقاله المؤلف صحيح فقد صرح الغزالي بأن خلع السفهية صحيح واختلاع

السفهية فاسد ، وخلع الأمة فاسد يوجب الرجوع إلى مهر المثل إذا عتقت ويصح

بإذن السيد .

وممن أطلق أن الخلل في العاقد يبطل العقد الزركشى والاسنوى .

انظر : الوجيز (٤٣/٢) ، البحر المحيط (٣٢١/١) ، التمهيد للأسنوى (٥٩) .

(\*) ٣٦ ج

أو في المؤجر حيث كان صبيا أو سفيها وتلفت العين في يد المستأجر فيجب الضمان ، ولو كان فاسدا لم يجب - كما صرحوا به (١) - .  
بخلاف من استأجر بشرط فاسد ونحوه فإنه لا يضمن ماتلف تحت يده ، لأن فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه (٢) .

ومنها الهبة تصدر من الصبي أو السفيه ، وتلتف العين في يد المتهب فيجب الضمان . (\*)

بخلاف الهبة بشرط فاسد أو نحو ذلك للقاعدة (٣) .

قلت : وقد يقال : إن الضمان في الإجارة والهبة المذكورتين إنما هو من حيث أنه استولى على مال الغير بغير طريق شرعى ، فكان غاصبا ، لأن الباطل كالعدم وإنما لم يضمن في صورتى الفاسد منهما لحصول الظن (\*\*)

(١) في ب : فرقوا .

(٢) ومن هنا يظهر الفرق وهو أن الباطل من الإجارة يجب فيه الضمان أما الفاسد فلا يجب كالصحيح .

ومعنى القاعدة التى ذكرها المؤلف : أن ما اقتضى صحيحه الضمان بعد التسليم - كالبيع والقرض والعمل فى القراض والإجارة والعارية فيقتضى فاسده الضمان أيضا من باب أولى .

ومالا يقتضى صحيحه الضمان بعد التسليم كالرهن والعين المستأجرة والأمانات كالوديعة والتبرع كالهبة والصدقة لا يضمن فاسده . ثم أورد بعض الصور المستثناة التى يضمن فيها بالعقد الصحيح دون الفاسد كالهبة على وجه عند الشافعية . واستثنى من العكس بعض الصور التى يضمن فيها بالعقد الفاسد دون الصحيح مثل الهبة فإن الصحيحة لا ضمان فيها والفاسد يضمن على وجه مرجح .

ومن هنا نعلم أن الإجارة والهبة إذا صحتا لا ضمان فيهما إذا تلفت العين فكذلك إذا فسدتا ، وقد صرح بذلك النووى ونقله عنه الاسنوى . والله أعلم .

انظر : المنثور فى القواعد (١١/٣) ، مختصر القواعد (٣١٥،٢٤٣/١) ، البحر المحيط (٣٢٣/١) ، التمهيد للأسنوى (٦٠) ، المغنى لابن قدامة (١٨١/٧) .

(\*) ٣٨ ب

(٣) انظر نفس المصادر .

(\*\*) ٣٠ د



والأمل فيه ، إلا أن يقال المستثنى كله إنما خرج لأمر خارجي فهذا في ذلك وغيره سواء<sup>(١)</sup>.

ومنها في البيع ، قال الرافعي في المقبوض ببيع فاسد يجب ضمانه .  
وقال فيما لو باع صيبا : إنه لاضمان فيما يتسلمه الصبي فيه ، فهو باطل ، وإلا لكان يضمن<sup>(٢)</sup>.

ومنها في البيع أيضا إذا فرعنا<sup>(٣)</sup> على تفرقة أبي حنيفة بين الفاسد والباطل كما سبق تقريره<sup>(٤)</sup>.

فالمشترى إذا وطء في الباطل<sup>(٥)</sup> يجد ؛ لأنه زنا لاشبهة فيه فيترتب فيه أحكامه .

(١) فرق المؤلف بين الإجارة الباطلة والفاصلة بأنه يضمن في الأولى بخلاف الفاسدة فإنه لا يضمن العين المستأجرة عند التلف وكذلك الهبة .

لكنه استدرك بأن هذا قد لا يكون مبنيًا على التفرقة بين الباطل والفاصل كما في الصور السابقة وإنما بناء على أنه استيلاء على مال الغير بوجه غير مشروع فيجب الضمان كالغاصب لأن الباطل كالعدم وإنما لم يجب الضمان في الفاسد لحصول الظن بصحتها ولا يضمن في الصحيح .

ثم عاد فقال :

إلا أن يقال إن المستثنى كله أي الصور التي فرق فيها بين الباطل والفاصل إنما استثنيت لأمر خارجي فصورة الإجارة والهبة كذلك الصور مستثناة لأمر خارجي فهي سواء .

هذا ما يفهم من عبارة المؤلف ولا يخفى ما فيها من الغموض والاستطراد الذي لاداعي له . والله أعلم .

(٢) قوله : فهو باطل وإلا لكان يضمن تعليل من المؤلف .

وقد صرح الرافعي بأن المبيع إذا تلف في بيع فاسد فعلى المشتري قيمته أكثر ما كانت عليه من القبض إلى يوم التلف كالمغصوب ، لأنه مخاطب في كل لحظة برده . وهناك وجه باعتبار القيمة يوم التلف ، ووجه ثالث باعتبارها يوم القبض . قلت : وهو الأوجه . والله أعلم .

وقال في شأن الصبي : فلو اشترى صبيًا وقبض المبيع فتلف في يده أو أتلفه لاضمان عليه في الحال ولا بعد البلوغ .

انظر فتح العزيز (١٠٦، ٢١٢/٨) .

(٣) في ب ، د : فرقنا .

(٤) سبق في أول الأمثلة .

(٥) أي مع علمه بأن البيع باطل .

وفي الفساد لا يحد ويترتب عليه أحكام وطء الشبهة ؛ لأن ذلك من شبهة الطريق التي قال بها عالم<sup>(١)</sup>، بخلاف الذي قبله<sup>(٢)</sup>.

ومنها فيه أيضا مالو قال : بعتك ولم يذكر ثنا وسلم وتلفت العين في يد المشتري ، هل عليه قيمتها؟ وجهان :  
أحدهما : نعم لأنه يبيع فاسد .

والثاني : لا ، لأنه ليس بيعا أصلا ، فيكون أمانة<sup>(٣)</sup>.

فتدخل هذه المسألة ونحوها في سلك كل عقد كان صحيحه مضمونا فإن فاسده يكون أيضا مضمونا للقاعدة<sup>(٤)</sup>.

فملاضمان فيه من ذلك لخلل في العاقد مثلا يكون باطلا .

ومنها مالو قال للمديون : اعزل قدر حقى فعزله ، ثم قال : قارضتك عليه ، لم يصح ؛ لأنه لم يملكه بالعزل ، فإذا تصرف المأمور ، فإن اشترى بالعين فهو ملك له ، وإن اشترى في الذمة للقراض ونقده فيه فوجهان :  
أحدهما : الشراء للقراض ، ويكون قراضا فاسدا يستحق فيه أجرة المثل ، لكن الربح لرب المال .

والثاني : يكون قراضا باطلا لافسادا ، ولاصحيحا<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) كالنكاح بدون شهود أو ولي فإنه صحيح على قول .  
(٢) وهو البيع الباطل فإنه متفق على بطلانه كأن يشتري الجارية بخمر أو خنزير أو كان البائع غير جائز التصرف كالمجنون ونحوه . والله أعلم .  
(٣) انظر البحر المحيط (٣٢٣/١) .  
(٤) سبق بيانها قريبا .  
(٥) القراض : هو أن يدفع مالا إلى غيره ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما ويسمى مضاربة .

قال الرافعي في هذه المسألة :

ولو تصرف المديون فيما عزله نظر : فإن اشترى بعينه للقراض فهو كالفضولي يشتري لغيره بعين ماله ، وإن اشترى في الذمة ونقد ما عزله ففيه وجهان :  
أحدهما : أنه للمالك لأنه اشترى له بإذنه .

الثاني : أنه للعامل لانعدام القراض .

وقد صحح البغوي الأول لفساد القراض وعليه الأجرة للعامل ، وذكر الزركشي على الوجه الأول أن الأجرة للعامل والربح لبيت المال وهو عجيب . =

ومنها : لو نكح بلاولى فهو فاسد ، يوجب مهر المثل لا الحد .  
ولو نكح السفيه بلاإذن فباطل ، لا يترتب عليه شيء ، إلا أن تكون  
الزوجة سفيهة على ما في "فتاوى" النووى ، وفيه كلام محلله الفقه (١).  
ومنها : الشركة ، فقالوا : شركة الأبدان وشركة الوجوه باطلة  
وشركة (٢) العنان التي هي "في" (٣) الأصل صحيحة لو شرط فيها شرط فاسد  
كشرط التفاوت في الربح مع استواء المالكين أو عكسه ، فتفسد الشركة وينفذ

= وقد علل ابن قدامة فساد القراض بأن المال الذى فى يد المدين إنما يصير لغريمه  
بقبضه ولم يوجد هنا .

قلت : لكن الذى يظهر هنا صحة القراض وتعليقهم بأنه لا يملكه بالعزل مسلم ، لكن  
إذا قال له بعد عزله قارضتك عليه فهو إذن بالتصرف فيما ثبت فى ذمته فيصح  
التصرف .

ويقوى هذا : أن الأعيان التى يتعلق بها حق الدائنين ليست من ملك المدين على  
الحقيقة لتعلق حق الآخرين بها لذلك قال الحنفية إن الأعيان التى تعلق بها حق  
الدائنين ليست من التركة أصلاً فلا تدخل فى ملك الورثة .  
وعلى قولهم ينبغى أن يستلم الدائن القدر المعزول ثم يسلمه للمدين حتى يصح  
القراض ولا يخفى ما فيه .

ثم وجدت قولاً للحنابلة بأنه يحتمل أن تصح المضاربة إذا قارضه بالدين الذى عليه .  
قلت : فمن باب أولى صحة القراض إذا عزل الدين ثم قارضه عليه . والله تعالى  
أعلم .

انظر : فتح العزيز (٢/٢، ٧-٨) ، الوجيز (١/٢٢١) ، البحر المحيط (١/٣٢٣) ،  
المغنى لابن قدامة (٧/١٣٢، ١٨٢) ، المضاربة (١٣٤) .

(١) استشكل الرافعى هذا الحكم من حيث أن المهر حق للزوجة ، وقد تزوج ولا شعور  
لها بحال الزوج فكيف يبطل حقها ، هذا ولم أجد فى كتاب فتاوى النووى ما أشار  
إليه المؤلف . والله أعلم .

انظر : المنثور فى القواعد (١/٣٥٣) ، البحر المحيط (١/٣٢٣) ، فتاوى النووى  
(٢١٠) .

(٢) فى أ ، د : وفى شركة .

(٣) ساقطة من ج ، د .

تصرفهما ، ولكل منهما أجرة عمله<sup>(١)</sup> ، وهو نظير ماسبق في القراض .  
وكل صورة في البابين نفذنا فيها التصرف مع الفساد كان الحكم كذلك  
ويقع الفرق<sup>(٢)</sup>.

قال العلائى : وقد حاول بعض شيوخنا الأئمة الفرق بين هذه الأبواب  
وغيرها ، ثم أبدى فى كثير مما سبق أمورا لاتنافية وقوع الفرق ظاهره<sup>(٣)</sup> لمن  
تأمل .

---

(١) أقول شركة الأبدان : هى أن يشترك الدلالان أو الحمالان أو غيرهما من أهل  
الحرف على مايكسبان ليكون بينهما بالتساوى أو متفاضلا .  
وهذه باطلة عند الشافعية لما فيها من الغرر وانعدام المال .  
وشركة الوجوه : لها ثلاث صور أشهرها : أن يشترك رجلان لهما وجهة عند  
الناس فيشتريان فى الذمة إلى أجل ثم يبيعان مااشترياه فما حصل من الربح فهو  
بينهما .

وهذه باطلة أيضا عند الشافعية لعدم المال .  
وشركة العنان : هى أن يشتركا فى مال لهما ليتجرا فيه .  
وهى من العنان أى الظهور ، وسميت بذلك لأنها أظهر الأنواع ، وقيل من عنان  
الدابة وقيل غير ذلك .

ولاخلاف فى صحتها ، ويشترط لها كون الربح على قدر رأس المال ، فإن شرطا  
تساوى الربح مع تفاوت المال ، أو تفاوت الربح مع تساوى المال فسدت ويرجع  
كل واحد على صاحبه بأجرة عمله ، وخالف فى ذلك الحنفية .

قلت : وهذه الصورة مستثناه من قاعدة فاسد كل عقد كصحيحه ، فإن الشركة  
الصحيحة لايجب فيها لأحد الشريكين على الآخر شىء ، وفاسده يوجهه كذا قال  
الزركشى . والله أعلم .

انظر : فتح العزيز (٤١٣/١٠-٤٢٤،٤١٦) ، الوجيز (١٨٦/١) ، روضة الطالبين  
(٢٨٠-٢٧٥/٤) ، مغنى المحتاج (٢١٢/٢) ، المبسوط للسرخسى (١٥٢/١١) ،  
الاختيار (١٥/٣) ، القاموس الفقهي (٢٦٣) ، المنشور فى القواعد (١١/٣) .

(٢) أى يكون هناك فرق بين حكم الفاسد منها وحكم الباطل .

(٣) فى ب : ظاهرة .

وحكى عن الشيخ زين الدين الكتانى<sup>(١)</sup> أربعة أخرى : الوكالة والإجارة والعتق وعقد الجزية<sup>(٢)</sup>.

وصورها بعضهم<sup>(٣)</sup> بأن الوكالة تفسد بالتعليق ، ويستفاد بها جواز التصرف .

وتبطل بخلل العاقد ، كتوكيل الصبي وتوكيل المرأة في النكاح<sup>(٤)</sup>. قلت : وفيه نظر ، لأن جواز التصرف إنما استفيد من عموم الإذن بعد أن بطل خصوص الوكالة ، كما لو أعتق معييا عن كفارته ، أو قال : أعتق مستولدتك عنى على ألف فيبطل الخصوص ويبقى عموم العتق وصور هذه القاعدة كثيرة ، فلوصحت التفرقة بذلك لقليل في الكل إنها فاسدة ؛ لترتب بعض أثر الصحيح عليها .

وأما الإجارة فسبق تصويرها ، والبحث الذى فيها وفي الهبة<sup>(٥)</sup>. وأما العتق : فكما<sup>(٦)</sup> لو قال أعتق عبدك عنى على خمرة أو مغصوب ، ففعل نفذ العتق عن المشتري ولزمه قيمة العبد ، بخلاف مالو قال : على دم ونحوه ، ويلتحق به الصلح عن الدم .

---

(١) عمر بن أبى الحزم زين الدين الكتانى نسبة إلى الكتان حيث كان والده تاجرا فيه ، الفقيه الأصولى ، شيخ الشافعية فى عصره ، ولد بالقاهرة سنة (٦٥٣هـ) ثم انتقل إلى دمشق واستقر بها مدة ، قرأ الأصول على البرهان المراغى ، والفقه على التاج الفراخ ، ثم انتقل إلى مصر وتولى قضاء المحلة ثم عاد إلى القاهرة ، كان شديدا على الخصم فى البحث والمناظرة ، سريع الغضب ، قليل الفتاوى ، لم يعرف له تصنيف ولا تلميذ ، وكان مع ذلك محققا مدققا كثير النقل ، سمح النفس ، حسن الهيئة ، جيد الذهن ، كثير العلم ، متصونا متدينا ، ذكر ابن السبكى أن له حواشى على الروضة أجاب عنها والده ، توفى بالقاهرة عام (٧٣٨هـ) .  
انظر : الدرر الكامنة (٢٣٧/٣) ، طبقات ابن السبكى (٣٧٧/١٠) ، شذرات الذهب (١١٧/٦) .

(٢) حكاه عن الكتانى الزركشى فى المنشور (٨/٣) .

(٣) مراده الزركشى .

(٤) انظر المنشور (٨/٣) .

(٥) راجع ص (٤٥٤) ج (٤٥٥) .

(٦) فى أ : كما لو ، وفى ج ، د : فما لو .

قلت : الحكم عليه بأنه افتداء يكفى فى الرد ؛ لأن الكلام فى العقود<sup>(١)</sup>.  
وأما الجزية : فإن تعقد باختلال شرط والحكم أنه يجب بتمام سنة أو  
أكثر ، لكل سنة دينار ، ولا يجب المسمى .

بخلاف الباطلة كعقدها مع بعض الآحاد ، فإن أصح الوجهين أنه إذا  
أقام مدة بذلك لا يجب شيء<sup>(٢)</sup>.

وبالجملة فهذه التفرقات كلها لمدارك فقهية كما عرفته ، وإليه أشرت فى  
النظم بقولى (بأوجه فقهية) والتسمية فيها تابعة للحكم بخلاف تفرقة أبى  
حنيفة ، فإن الأحكام عنده تابعة للتفرقة بين حقيقتيهما<sup>(٣)</sup>. والله أعلم .

(١) هكذا جرت عادة المؤلف ينقل دون عزو ثم يعقب ، ولم يبين كيف حكم على  
العتق بأنه افتداء .

والعبارة للزركشى فى المنشور نصها :  
(صورة العتق أن يكون على مال لأنه كالطلاق على مال سواء ، لأنه افتداء ، ولو  
قال اعتق عبدك على خمر ففعل نفذ العتق عن المشتري ولزمه قيمة العبد كما فى  
الخلع ويلتحق بذلك الصلح عن الدم) .

والمراد : دم القتل فإنه يجوز الصلح على أكثر من الدية أو من غير جنسها .  
انظر : المنشور فى القواعد (٨/٣) ، الأشباه للسيوطى (١٧٤) .

(٢) انظر المنشور فى القواعد (٨/٣) .

(٣) ذكر السبكى أن الشافعية لم يوافقوا الحنفية فى هذا التفريق أصلا فهم يثبتون عقدا  
فاسدا يترتب عليه بعض الأحكام الشرعية ، ونحن لانرتب على الفاسد شيئا من  
الأحكام الشرعية لأنه غير مشروع .

لكن لنا قاعدة وهى إذا كان للفعل عموم وبطل الخصوص قد يعمل بالعموم  
فالمسائل التى رتب الأصحاب فيها حكما على العقود الفاسدة هى من هذا القبيل .  
قلت : وهذا واضح فى الوكالة إذ ترتب الأثر مبنى على عموم الإذن لامن حيث  
الوكالة . والله أعلم .

انظر : رفع الحاجب (ج١/٧٨) ، البحر المحيط (٣٢٣/١) ، وانظر المسائل التى  
فرق فيها الشافعية بين الباطل والفساد فى : المنشور فى القواعد (٧/٣) ، التمهيد  
للاسنوى (٥٩) ، مختصر القواعد (٢٤٠/١) ، القواعد والفوائد (١١٠) ، الأشباه  
للسيوطى (١٨٧) ، البحر المحيط (٣٢١/١) .

[مسائل تتعلق بأقسام الحكم التكليفي والحكم الوضعي] :

[المسألة الأولى : في المطلوب المعين والمطلوب المخير]<sup>(١)</sup> :

مسائل لها تعلق بما	قدمته أوضحها <sup>(٢)</sup> مقسما
أولها المطلوب إن لم يكن	معينا فهو مخير عنى <sup>(*)</sup>
كأحد الكفارة المخيرة	يطلب لابعينه في الخيرة
فموضع التخيير غير المطلب	وعكسه وفيه بحث يطلب

الشرح :

وجه التعلق في هذه المسائل مبين في كل منها :

الأولى : المطلوب شرعا : إما فعل معين ، كصلاة الظهر .

أو مبهم من أمور معينة كإحدى خصال الكفارة المخيرة ، لابعينه .  
فالأول<sup>(٣)</sup> : يسمى المعين .

والثاني : المخير .

أعم أن يكون في واجب أو مندوب ، فلذلك عبرت بالمطلوب ليشمل

القسمين ، وإن كان المشهور التعبير بالواجب المخير .

وكذا فيما سيأتي من التعيين ، والإبهام في جانب الفاعل ، وهو فرض

العين وفرض الكفاية ، وفي الوقت وهو المضيق والموسع ينبغى أن يعبر

بالمطلوب أيضا ، كما عبرت في النظم ، فإن المسائل الثلاث أخوات ، وكل

منها شامل للمندوب كما سيأتي تقريره وتصوير المندوب في المطلوب المخير

(١) انظر هذه المسألة في :

بيان المختصر (٣٤٥/١) ، شرح العضد (٢٣٥/١) ، نشر البنود (١٨٩/١) ، تنقيح

الفصول (١٥٢) ، المحصول (٢٦٦/٢/١) ، البحر المحيط (١٨٦/١) ، نهاية السؤل

(٧٦/١) ، الإبهام (٨٤/١) ، الإحكام للآمدى (١٤١/١) ، حاشية البناني (١٧٥/١)

حاشية العطار (٢٢٧/١) ، غاية الوصول (٢٥) ، سلاسل الذهب (١٢٠) ، شرح

الروضة (٢٨٩/٢) ، شرح الكوكب (٣٧٩/١) ، نزهة الخاطر (٩٣/١) .

(٢) في ب ، د : أوضحتها .

(\*) ٣٥ أ

(٣) في أ ، ج ، د : والأول .

حيث تستحب الكفارة مثلا<sup>(١)</sup>.

واعلم أن المراد بالمعين هو الفعل المتميز بنوعه ، أما بشخصه فلا يكون إلا بعد وقوع الفعل في الخارج ، ولا يطلب حينئذ ، وكذا قولنا في المخير أن المطلوب أحد أمور معينة ، المراد معينة بالنوع محصورة ليخرج المعينة بالشخص كما تقدم<sup>(٢)</sup>، ويخرج نحو الرقبة المأمور بعقتها فإن ما يصدق عليه اسم الرقبة هو المطلوب ، ولا حصر له .

وما أوهمه كلام البيضاوي من كونه يكون غير محصور بتمثيله بنصب أحد المستعدين للإمامة ، وابن الحاجب بتمثيله بإعتاق واحد من جنس الرقبة المأمور بعقتها<sup>(٣)</sup> فليس بجيد ، وسيأتي تحقيق هذا البحث قريبا . (\*)  
وإنما يمثل المخير بالكفارة المخيرة في قوله تعالى {فكفارته إطعام عشرة مساكين<sup>(٤)</sup> الآية .

وجزاء الصيد في قوله تعالى {فجزاء مثل ما قتل من النعم<sup>(٥)</sup> الآية .

(١) أقول ترك المؤلف تصوير الكفارة المستحبة ولعل ذلك لشحن ذهن القارئ لاستخراجها ويحتمل تمثيلها بالكفارة المعادة خروجاً من الخلاف فإنه أولى نحو أن يخرج الكفارة قبل الحنث فإن اعادتها بعده أولى خروجاً من خلاف الحنفية . والله أعلم .

(٢) انظر : الابهاج (٨٩/١) ، البحر المحيط (١٨٨/١) .

(٣) انظر : منهاج الوصول (٧٣/١) ، مختصر ابن الحاجب مع العضد (٢٣٥/١) ، منتهى السؤل (٣٤) ، لكن يلاحظ أن ابن الحاجب مثل للواجب المخير بخصال الكفارة ، ثم ذكر في معرض رده على المعتزلة أن الواجب اعتاق واحد من الجنس ، فلو كان التخيير يوجب الجميع لوجب عتق الجميع . والله أعلم .

(\*) ٣٧ ج

(٤) قال تعالى : {فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة<sup>(٨٩)</sup> .

(٥) قال تعالى : {فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليذوق وبال أمره<sup>(٩٥)</sup> .  
فإذا قتل المحرم الصيد وجب عليه المثل ، أو يقوم ثمن الصيد فيطعم لكل مسكين مداً أو يصوم عن كل مد يوم .

وهناك رواية عن الإمام أحمد أنها على الترتيب .

انظر : الجامع لأحكام القرآن (٣١٥/٦) ، شرح الروضة (٣١٢/٢) .



ومثل الجبران في الزكاة في قوله صلى الله عليه وسلم (شاتين أو عشرين درهما)<sup>(١)</sup> ومثل الواجب في المائتين من الإبل أربع حقا أو خمس بنات لبون<sup>(٢)</sup>.

والتخيير بين غسل الرجلين في الوضوء للابس الخف بالشروط<sup>(٣)</sup> (\*) أو المسح عليه ، وأمثال ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) وقام الحديث (من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقه فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهما) . صحيح البخارى (زكاة الإبل) (١٢٣/٢) ، مسند الإمام أحمد (١٢/١) ، السنن الكبرى (فرض الصدقة) (٨٦/٤) ، سنن أبي داود (زكاة السائمة) (٤٨٩/١) .

(٢) الحقا : جمع حق - بالكسر - وهى ماطن فى السنة الرابعة من الإبل ، والأنتى حقة وجمعها حقق ، قيل سمي بذلك لأنه استحق أن يحمل عليه ، ولأنه استحق أن يطرق .

وبنت لبون : هى الأنتى من الإبل إذا دخلت فى السنة الثالثة سميت بذلك لأن أمها ولدت غيرها فصارت ذات لبن .

وقد جاء فى الحديث (فإذا زادت على عشرين ومائة ففى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة) . رواه البخارى .

قال النووى : ولو اتفق فرضان كمائتى بعير فالمذهب أنه لا يتعين أربع حقا بل هن أو خمس بنات لبون ، قال الرملى :

إذ المائتين أربع خمسينات أو خمس أربعينات لخبر أبى داود وغيره عن كتاب رسول الله (فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقا أو خمس بنات لبون أى السنين وجدت أخذت) . هذا هو الجديد ، والقديم تتعين الحقا .

صحيح البخارى (زكاة الغنم) (١٢٤/٢) ، المصباح المنير (الحق) (١٤٣) ، (اللبن) (٥٤٨) ، منهاج الطالبين مع شرح الرملى (٥٠،٤٩،٤٦/٣) ، سنن أبى داود (زكاة السائمة) (٤٩٢/١) .

(٣) هذا قيد أخرج ما إذا لبس الخف دون أن يستكمل شروطه فإنه حينئذ لا يخير بين المسح والغسل بل يتعين الغسل . والله أعلم .

(\*) ٣٩ب

(٤) كالفدية فى حلق الرأس ونحوه من محظورات الاحرام لقوله تعالى (فدية من صيام أو صدقة أو نسك) البقرة (١٩٦) فيخير بين صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين أو ذبح نسك .

وهناك رواية عن الإمام أحمد أنها على الترتيب إذا كان بغير عذر . =

[هل الجميع واجب أم واحد مبهم] :

والمسألة فيها مذاهب :

أرجحها : أن الواجب أحد المخير فيه ، لابعينه ، ونقل القاضى إجماع سلف الأمة<sup>(١)</sup> وأئمة الفقه عليه<sup>(٢)</sup> ، ونقله أبو حامد الاسفرايينى عن مذهب الفقهاء كافة<sup>(٣)</sup> ، وكذا "قال" <sup>(٤)</sup> فى "المحصول" أنه قول الفقهاء<sup>(٥)</sup> ، وفى الإحكام للآمدى أنه قولهم وقول الأشاعرة<sup>(٦)</sup> .

والثانى وبه قال المعتزلة وتبعهم قوم من الفقهاء - كما نقله القاضى - الكل واجب لاعلى معنى أنه يجب الإتيان بكل ، بل على أنه لايجوز الإخلال بالجميع<sup>(٧)</sup> .

فعلى هذا لاختلاف فى المعنى بل فى العبارة ، إنما مأخذ "المعتزلة"<sup>(٨)</sup> أن الحكم عندهم يتبع الحسن والقبح العقليين ، فلو كان أحد الحُصَالِ واجبا

= ويمثل للواجب المخير أيضا بكفارة الجماع فى نهار رمضان على رأى المالكية ورواية عن الإمام أحمد فيخير بين العتق أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا. وذهب الجمهور إلى أنها على الترتيب . والله أعلم .

انظر : شرح الروضة (٣١١،٣٠٧/٢) ، الهداية للمرغينانى (١٢٤/١) ، الخرشى على خليل (٢٥٤/٢) ، نهاية المحتاج (٢٠٤/٣) ، الانصاف للمرداوى (٣٢٢/٣) .

(١) فى ب ، ج ، د : الأئمة ، والمثبت يوافق نقل ابن السبكي والزركشى . والله أعلم .

(٢) لاتوجد المسألة فى الجزء المطبوع من التقريب وقد نقله عن القاضى ابن السبكي فى

الابهاج (٨٥/١) ، والزركشى فى البحر (١٨٦/١) ، والتشنيف (٢١٣/١) .

(٣) كذا بالنص قال الزركشى فى البحر (١٨٦/١) .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) انظر المحصول (٢٦٦/٢/١) ، وكذا قال الحنفية . انظر : أصول الجصاص (١٤٧/٢)

تيسير التحرير (٢١١/٢) .

(٦) انظر : الإحكام للآمدى (١٤١/١) ، المسودة (٢٧) .

(٧) وقد عزى هذا القول أيضا إلى جماعة من الحنفية منهم الكرخى وابن خويز منداد

من المالكية والشريف المرتضى .

انظر : المعتمد (٧٧/١) ، البحر المحيط (١٨٧/١) ، سلاسل الذهب (١٢٠) ، أحكام

الفصول (٩٨) .

(٨) ساقطة من أ .

لزم خلو الباقي عن الحسن المقتضى للإيجاب فيرتفع المقتضى في كل واحد واحد<sup>(١)</sup>.

كذا قرر أن الخلاف لفظي القاضى والشيخ أبو إسحق وإمام الحرمين وابن القشيري وابن برهان وابن السمعاني وسليم الرازي ، وأبو الحسين البصرى<sup>(٢)</sup> ، والإمام الرازي وأتباعه<sup>(٣)</sup>.

وقال القاضى أبو الطيب : بل الخلاف معنوي لأننا نخطئهم في إطلاق اسم الوجوب على الجميع ، لإجماع المسلمين على أن الواجب في الكفارة المخيرة أحد الأمور<sup>(٤)</sup> ، وقال الأصفهاني : الذى يظهر من كلام الغزالي<sup>(٥)</sup> ،

(١) انظر : تشنيف المسامع (٢١٤/١) ، الابهاج (٨٦/١) ، نزهة المشتاق (٨٨) ، تقريرات الشريبي (١٧٧/١) .

(٢) محمد بن على أبو الحسن البصرى القاضى المعتزلى ، ولد بالبصرة ونشأ بها ، ثم انتقل إلى بغداد وأخذ فيها عن القاضى عبد الجبار ولازمه ، وأخذ الفلسفة عن أصبغ الغرناطى ، كان إماما عالما ، اشتهر بالذكاء والديانة ، والتصنيف على مذهب الاعتزال حتى أتاه الأجل ، كان متميزا عن معتزلة زمانه بالقناعة والعيش على الكفاف ، من مؤلفاته :

"المعتمد" ، "تصفح الأدلة" ، "شرح العمدة" فى القياس ، توفى ببغداد عام (٤٣٦هـ) . انظر : مقدمة شرح العمدة (١٣) ، سير النبلاء (٥٨٧/١٧) ، شذرات الذهب (٢٥٩/٣) ، الفتح المبين (٢٤٩/١) ، الجواهر المضية (٢٦١/٣) ، معجم المؤلفين (٢٠/١١) .

(٣) نقله الزركشى عن جميع من سبق ، وعبارة القاضى فى التلخيص : وربما يؤول كلام المعتزلة إلى قريب من ذلك فيرتفع الخلاف ، وإليه أشار عبد الجبار فى شرح العمدة .

وقال ابن السمعاني : وإنما الخلاف خلاف عبارة . ا. هـ . تلخيص التقريب (٣٦٩/١) ، شرح اللمع (٢٣٩/١) ، التبصرة للشيرازى (٧٠) ، البرهان (٢٦٨/١) ، الوصول لابن برهان (١٧١/١) ، القواطع (١٤٣/١) ، المعتمد (٨٩/١) ، المحصول (٢٦٦/٢/١) ، منهاج الوصول مع نهاية السؤل (٧٤/١) ، الابهاج (٨٦/١) ، البحر المحيط (١٩١، ١٨٨/١) .

(٤) نقله عنه الزركشى فى البحر (١٩١/١) .

(٥) ومراده فى المستصفى ، وعبارته فى المنحول أنه لفظى ولا تناقض فهو فى المنحول تبع شيخه إمام الحرمين ، فمن المعلوم أنه اختصر البرهان فى المنحول . والله أعلم . انظر : المستصفى (٦٧/١) ، المنحول (١٢٠) ، البرهان (٢٦٨/١) .

وابن فورك<sup>(١)</sup> أنه معنوى ، واختاره الآمدى وابن التلمسانى<sup>(٢)</sup> ، وغيرهم<sup>(٣)</sup> .  
وقيل : تظهر فائدته فيما سيأتى فى الثواب والعقاب إذا فعل الجميع أو  
أخل بالكل<sup>(٤)</sup> وهو ضعيف .

والمذهب الثالث : أن الواجب واحد معين عند الله مبهم عند المكلف  
لكن علم الله أنه لا يختار إلا فعل ما هو واجب عليه ، فاختياره معرف<sup>(٥)</sup> أنه  
الواجب فى حقه وحينئذ<sup>(٦)</sup> ، فيختلف الواجب بحسب الفاعلين .

(١) محمد بن الحسن أبو بكر بن فورك - بضم الفاء - الأصبهاني ، المتكلم ، الأصولى ،  
الأديب ، النحوى ، الواعظ ، درس مذهب الأشعرى على أبى الحسن الباهلى ،  
سمع من ابن فارس والأهوازى ، روى عنه الحاكم والبيهقى وابن القشيرى ، أقام  
بالعراق مدة ، ثم انتقل إلى الرى ثم إلى نيسابور وبنيت له فيها مدرسة ودارا فتنف  
الله به ، بلغت مصنفاته نحو المائة فى الأصول والفقه والتفسير ، دعى إلى غزنة  
بالبهند وجرت له فيها مناظرات ، وفى أثناء عودته إلى نيسابور سم فى الطريق فمات  
قرب بست ودفن بالحيرة بنيسابور عام (٤٠٦هـ) .

كان رحمه الله شديد الرد على الكرامية فوشوا به ونسبوا إليه القول بانقطاع  
رسالة الرسول صلى الله عليه وسلم بعد موته وقد فصل ابن السبكى هذه المحنة  
ورد على كبار الأئمة الذين غلطوا فى حق هذا العالم الجليل ، فرحم الله ابن  
السبكى وحمى عرضه .

انظر : طبقات ابن السبكى (١٢٧/٤) ، سير النبلاء (٢١٤/١٧) ، وفيات  
الأعيان (٢٧٢/٤) ، طبقات الاسنوى (١٢٦/٢) ، شذرات الذهب (١٨١/٣) ، أنباه  
الرواه (١١٠/٣) ، العبر (٩٥/٣) ، طبقات الداودى (١٢٩/٢) ، تبين كذب  
المفترى (٢٣٢) ، طبقات ابن شهبة (١٩٠/١) .

(٢) انتهى كلام الأصفهاني فى الكاشف (رقم ١) (٨١٣/٢) ، وانظر : البحر المحيط  
(١٩١/١) ، الإحكام للآمدى (١٤٣/١) ، شرح المعالم (٢٣٨/١) .

(٣) كابن الحاجب والزركشى الذى قال : والصواب أن الخلاف بين الفريقين محقق .  
ا.هـ بالنص .

انظر : منتهى السؤل (٣٤) ، مختصر ابن الحاجب (٢٣٥/٢) ، البحر المحيط  
(١٩٠/١) ، الدرر اللوامع (٢٢٥/١/١) ، المسودة (٢٧) .

(٤) فى كلام المؤلف لف ونشر مرتب والمراد مقدار الثواب إذا فعل الجميع ومقدار  
العقاب إذا أخل بالكل وسيأتى القائلون بذلك ص (٤٧٣) .

(٥) فى ب ، د : يعرف .

(٦) فى ب ، د : فحينئذ .

قال في "المحصول" : إن أصحابنا ينسبونه للمعتزلة ، والمعتزلة إلى أصحابنا ، واتفق الفريقان على فسادهِ<sup>(١)</sup> ، ويسمى قول التراجم<sup>(٢)</sup> لذلك . قال الشيخ تقي الدين السبكي ، وعندى : أنه لم يقل به أحد ، وإنما نشأ من مبالغة المعتزلة في الرد علينا في إثبات<sup>(٣)</sup> تعلق الوجوب بالجميع ، وأما رواية أصحابنا له عن المعتزلة فلا وجه له لمنافاته قواعدهم<sup>(٤)</sup> . انتهى . وفي ذلك كله نظر ، فإن ابن القطان<sup>(٥)</sup> من أصحابنا قد حكاه عن بعض

(١) انظر : المحصول (٢٦٧/٢/١) ، البحر المحيط (١٨٧/١) .

(٢) في د : المراجع .

قال الزركشى : وسمى بالتراجم لأن كلا من الأشاعرة والمعتزلة ينسبه إلى الآخر مع اتفاقهم على فسادهِ .

قال الكمال : وقد وهم ابن السبكي في شرح المختصر فجعل قول التراجم هو القول بأن الواجب معين عند الله فإن فعل غيره سقط فاجتنبه . ا.هـ

قلت : هناك من تبع ابن السبكي كابن الهمام وابن اللحام وغيرهم ، ولعله لاشكال في ذلك فالقول الثالث متفرع عن الثاني ، بل عبارة ابن اللحام تفيد أنه قسم واحد حيث قال : نقلا عن بعض الأشاعرة أن الواجب واحد معين عند الله تعالى غير معين عندنا وقد لا يفعله المكلف بل يفعل غيره فيقع نفلا يسقط به الفرض . وتجدر الإشارة إلى أن ابن السبكي وابن الهمام وابن اللحام سموا هذا قول التراجم لا التراجم . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢١٥/١) ، الدرر اللوامع (٢٣١/١/١) ، رفع الحاجب (ج/١ق/٦٢) ، تيسير التحرير (٢١٢/٢) ، القواعد والفوائد (٦٥) ، حاشية البناني (١٧٩/١) ، نهاية السؤل (٧٧/١) ، غاية الوصول (٢٥) ، فواتح الرحموت (٦٦/١) .

(٣) في ب ، د : أسباب .

(٤) انظر : الابهاج (٨٧/١) ، رفع الحاجب (ج/١ق/٦٢) ، تشنيف المسامع (٢١٥/١) .

(٥) أحمد بن محمد أبو الحسين ابن القطان البغدادي ، من كبراء الشافعية ، نشأ ببغداد وحفظ القرآن ، تفقه على ابن سريج ثم بأبي اسحاق المروزي ، نبغ في الفقه والأصول حتى صار من الأئمة المجتهدين في المذهب ، ومن أصحاب الوجوه ، رحل إليه الناس وأخذ عنه العلماء ، استقل بالرئاسة بعد وفاة الداركي ، له مصنفات في الفقه والأصول ، توفي ببغداد عام (٣٥٩هـ) ، قال الاسنوى وهو آخر أصحاب ابن سريج وفاة .

انظر : تهذيب الأسماء (٢١٤/٢) ، سير النبلاء (١٥٩/١٦) ، وفيات الأعيان (٧٠/١) ، طبقات الحسيني (٨٥) ، طبقات الاسنوى (١٤٦/٢) ، شذرات الذهب (٢٨/٣) ، طبقات الأصوليين (٢٠٩/١) ، طبقات الشيرازي (١٢١) .

الأصوليين ، فلاوجه لإنكاره بحثاً<sup>(١)</sup>(\*) .

والرابع : أنه معين عند الله ، فإن فعل المكلف غيره كان نفلاً يسقط الواجب به<sup>(٢)</sup> .

ورد بالاتفاق على أنه فعل الواجب لابتدائه<sup>(٣)</sup> .

ومنهم من يقول إذا اختار المكلف واحداً فقد عينه الله له فيكون قولاً خامساً .

ورد بأن الوجوب ثابت قبل اختياره ، وأيضا يقتضى أنه إذا مات ولم يفعله لاهو ولا غيره أن لا وجوب<sup>(٤)</sup> .

[تعين الواجب باختيار المكلف أم بفعله] :

ثم على القول الأول الذى هو المرجح بماذا يتعين الواجب أباختيار المكلف أم بالفعل ؟ قولان :

حكى الأول : ابن دقيق العيد فى "شرح الإمام"<sup>(٥)</sup> فتصير الأقوال ستة ، وحكى قول سابع بالوقف<sup>(٦)</sup> .

(١) فى د : بحثاً .

قلت : كذا استدرك الزركشى كلام السبكي فى التشنيف (٢١٥/١) ، وكذا الكمال فى الدرر اللوامع (٢٣١/١) .

(\*) ٥٣١

(٢) انظر البحر المحيط (١٨٧/١) .

(٣) قال السبكي : ان الآتى بأبيها آت بالواجب اجماعاً . ا.هـ من الابهاج (٨٨/١) .

(٤) وهو خلاف الاجماع ، انظر القول ورده فى البحر المحيط (١٨٧/١) .

(٥) فعلة الزركشى عن شرح الإمام .

والتعين بالفعل عزاه ابن السمعاني إلى جمهور الفقهاء ، ويعزى إلى جمهور المالكية وبه قال أبو يعلى والكلوذاني . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢١٦/١) ، البحر المحيط (١٨٧/١) ، القواطع (١٣٨/١) ، العدة لأبى يعلى (٣٠٢/١) ، التمهيد للكلوذاني (٣٣٦/١) .

(٦) فإن فعل واحد منها فهو الواجب ، وهذا القول استنبطه الزركشى ومثل له بقول

أبى اسحاق المروزى أن مالك النصاب يتخير بين اخراج الزكاة من عين المال أو

من غيره فإذا أخرجها من عين المال تبين أن الوجوب تعلق بالعين ، وإن أخرجها

من غيرها تبين أنها لم تجب فى العين . =

وقولى (فموضع التخيير غير المطلب وعكسه) إشارة إلى ما حرره ابن الحاجب من أن محل الوجوب لا تخيير فيه ومحل التخيير لا وجوب فيه (١).  
أى (٢) أن متعلق الوجوب هو أحدها الذى هو قدر مشترك بين الخصال لا تخيير فيه ، لأنه واحد ، ومحل التخيير وهو خصوصيات الخصال التى فيها التعدد لا وجوب فيها (٣).

قال الشيخ تقى الدين السبكي : كذا حرر بعض المتأخرين (٤) معنى الإبهام لكن عندى زيادة أخرى فى التحرير وهى أن القدر المشترك يقال على المتواطىء كالرجل ولا إبهام فيه فإن حقيقته معلومة متميزة عن غيرها من الحقائق ويقال على المبهم من شيئين أو أشياء كأحد الرجلين والفرق بينهما : أن الأول لم يقصد فيه إلا الحقيقة (٥).

والثانى قصد فيه ذلك مع أحد الشخصين بعينه "أى" (٦) لا باعتبار معنى مشترك بينهما وإن لم يعين ولذلك سمي مبهما لأنه أبهم علينا أمره فلا يقال فى الأول الذى هو نحو اعتق رقبة إنه واجب مخير لأنه لم يقل أحد فيه بتعلق الحكم بخصوصياته بخلاف الثانى فإنهم أجمعوا على تسميته مخيرا ومن الأول أكثر أوامر الشريعة فتعين أن القدر المشترك فى الثانى أخص من القدر

---

= قال ويجيء قول آخر : وهو أن الواجب أدون الخصال فإن فعل الأكمل سقط به ومثل له بالواجب فى الثلاثين من البقر وهو تبيع أو تبيعة كما فى الخبر قال ونص الشافعى أن الواجب تبيع فإذا أخرج التبيعة كان أولى وأسقط الواجب .

انظر البحر المحيط (١/١٨٨) .

(١) قال ابن الحاجب : (والتحقيق أن الذى وجب لم يخير فيه أصلا ، والمخير فيه لم يجب منه شيء) . منتهى السؤل (٣٥) ، وانظر مختصر ابن الحاجب (١/٢٣٥) .

(٢) فى أ : أو .

(٣) انظر : شرح العضد (١/٢٣٨) ، بيان المختصر (١/٣٥١) ، وسيبين المؤلف هذه النقطة أيضا أثناء الرد على منكرى الواجب الموسع .

(٤) مراده ابن الحاجب كما هو الظاهر . والله أعلم .

ويوجد هنا سقط ثلاث صفحات من نسخة ب يبدأ من هذه الكلمة .

(٥) التى هى مسمى الرجولية ، كذا فى كلام السبكي .

(٦) ساقطة من د .

المشترك في الأول وإليه يرشد قولهم من أمور معينة<sup>(١)</sup> والمعنى أن النظر إليها من حيث تعيينها وتميزها مع الابهام احترازا من القسم الأول<sup>(٢)</sup>.  
ويؤيد ذلك<sup>(٣)</sup> ما لو باعه قفيزا من صيرة<sup>(٤)</sup> أى مجهولة الصيعان فيصح وتغتفر جهالة العين لتساوى الأجزاء ويكون من الأول كأعتق رقبة خلافا لمن زعم أنه كبيع أحد الثوبين أى فيكون من القسم الثاني لكنه استثنى للتساوى أما لو كانت معلومة الصيعان فإنها تنزل على الاشاعة فإن فرقت الصيعان صار التعيين والتشخيص مقصودا فيبطل وهذا الذى هو كبيع أحد الثوبين وهو من القسم الثاني قطعاً<sup>(٥)</sup>.  
فقولى (فموضع التخيير غير المطلب) هو ما حرره ابن الحاجب ، إلا أن التعبير بالمطلب أحسن من الوجوب كما قرناه<sup>(٦)</sup>.  
وقولى (وفيه بحث يطلب) إشارة إلى هذا الذى قاله الشيخ تقي الدين ، ولا يخفى ما فيه من التحقيق<sup>(٧)</sup>.

تنبيه :

محل الخلاف فى صيغة وردت مراداً بها التخيير ، أو مافى معنى ورود ذلك كما سبق التمثيل به<sup>(٨)</sup>. فأما نحو تخيير المستنجى بين الماء والحجر ،

- 
- (١) يشير السبكي هنا إلى قول البيضاوى : الوجوب قد يتعلق بمبهم من أمور معينة .  
المنهاج مع الابهاج (٨٤/١) .
  - (٢) انظر : الابهاج (٨٥/١) ، الدرر اللوامع مع شرح المحلى (٢٢٤/١) ، نزهة المشتاق (٨٦) ، تقريرات الشريينى (١٧٦/١) ، التمهيد للاسنوى (٧٩) .
  - (٣) هذا من كلام المؤلف وأصله للسبكي .
  - (٤) الصيرة : ما جمع بعضه فوق بعض من الطعام .  
انظر لسان العرب (صير) (٤٤١/٤) .
  - (٥) انظر الابهاج (٩٠/١) .
  - (٦) لأن التعبير بالمطلب يشمل الواجب والمندوب ، راجع أول المسألة .
  - (٧) وقد علق الاسنوى على كلام ابن الحاجب بقوله : وهذا كلام محقق نافع .  
التمهيد (٧٩) ، وانظر مختصر القواعد (٥٩٧/٢) .
  - (٨) الظاهر أن مراده ماسبق قريبا فى كلام السبكي . والله أعلم .



والناسك بين الأفراد والتمتع والقران ونحو ذلك ، فليس من الواجب المخير لأنه لم يرد<sup>(١)</sup> تخيير باللفظ ولا بمعناه كالحقاق وبنات اللبون في المائتين ، والغسل والمسح على الخف في الوضوء<sup>(٢)</sup> ، والغالب في أكثر هذه الترجيح ، وقد يستحب الجمع كالماء والحجر .

نعم في "فروق" الجويني جعل التخيير بين الماء والحجر من مسألة المخير<sup>(٣)</sup> . وفيه نظر لما ذكرناه .

وقولنا : مراد<sup>(٤)</sup> به التخيير احترازا<sup>(٥)</sup> مما إذا كان المراد أحدهما ، وصور التخيير فيه للتهديد أو غيره نحو {اصبروا أو لاتصبروا}<sup>(٦)</sup> كذا قيل<sup>(٧)</sup> .

(١) أى لم يرد في هذه الصور تخيير باللفظ ولا بالمعنى .

(٢) أى لم يرد في هذه الصور تخيير باللفظ ولا بالمعنى كما ورد التخيير بين الحقاق وبنات لبون ، وبين الغسل والمسح ، وليس مراد المؤلف أن ينفى التخيير - كما هو متبادر - بين الحقاق وبنات اللبون ، وبين الغسل والمسح فإنه قد سبق أن ذكرهما مثالين للواجب المخير .

وعلى الاحتمال البعيد وهو أن مراده نفي التخيير في المثالين فهو موافق في المثال الأول للمذهب القديم للشافعي إذ لا تخيير فيه في المائتين من الابل بل تتعين الحقاق وأما في المثال الثاني فهو موافق لشيخه الزركشى الذى نفى التخيير وقال لا يتصور مع دوام لبس الخف بل واجبه المسح فإن نزع فالغسل وهو لا يكون إلا عند فوات المسح فلا تخيير بينهما إلا أن يقال تغسل الرجل وهى في الخف .

قلت : والصحيح أن التخيير هو بين ابقاء الخف فيجب حينئذ المسح أو نزعه فيجب الغسل للحديث الذى رواه البخارى عن المغيرة بن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأهويت لأنزع خفيه فقال دعهما فإنى أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما . وعليه فحمل كلام الرافعي أن الواجب إما الغسل أو المسح . انظر : هـ ( ) ص (٤٦٤) ، البحر المحيط (١٩٩/١) ، صحيح البخارى (الوضوء) (٥٩/١) ، فتح العزيز (٣٦٠/١) .

(٣) نقله الزركشى عن الفروق ، وهذا التنبيه أفاده المؤلف من تنبيه شيخه وأضاف إليه فانظر التشنيف (٢١٧/١) .

(٤) في ج : يراد به .

(٥) احتراز .

(٦) الطور (١٦) .

(٧) قاله الزركشى وعقبه بقوله : ولم أر من تعرض له .

قلت : ويوهم نقل المؤلف أن الآية مثال للتهديد وليس كذلك بل هى لغيره وهو التسوية . =

وقد يقال : لاجابة لذلك ؛ لأن التهديد ليس فيه طلب بل هو مجرد إخبار كما سيأتى فى باب الأمر<sup>(١)</sup>. والله أعلم .

[الحكم إذا أتى بالكل أو ترك الكل] :

فإن يكن كلا معا قد فعلا      يثبت على الأعلى وعكس فاقبلا<sup>(٢)</sup>

الشرح :

أى إذا أتى بواحد من المخير ففيه ماسبق ، أما إذا أتى بالكل أو ترك الكل ، فما الذى يكون ثوابه فيها ثواب الواجب إذا كان الأمر فيها<sup>(\*)</sup> للوجوب ، لأن ذلك واحد والباقي تطوع كما قاله الشيخ أبو إسحق<sup>(٣)</sup> ، وما الذى يعاقب عليه عند ترك الكل ؟ فيه مذاهب :

أحدها المختار : إن فعل الكل مرتبا فلا يخفى أن الذى أسقط الوجوب ويثاب عليه ثواب الواجب هو الأول ، وإن فعل الكل معا بأن باشر<sup>(٤)</sup> بعضا ووكل فى بعض أو باشر الكل أو وكل فى الكل حيث تمكن وهو معنى قولى (معا) أى وإن يكن المكفر فعل كل الحصل معا فـ(كلا)<sup>(٥)</sup> مفعول فعل قدم عليه وعلى الظرف ، وقولى (يثبت على الأعلى) جواب الشرط ، أى الحكم فى هذا أن حصول ثواب الواجب لأعلاها ، وإنما لم أقيده بثواب الواجب لظهوره ، لأن أصل الثواب ليس الكلام فيه<sup>(٦)</sup> ، وإنما قلنا استحق ثواب

= أما مثال التهديد - كما أورده الزركشى - فهو قوله تعالى {فقال لها وللأرض ائبنا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين} فصلت (١١) .  
انظر البحر المحيط (١٩٠/١) .

(١) انظر ص (٢٠١٦) .

(٢) فى ج : فاقبلاه .

(\*) ج ٣٨

(٣) انظر : اللمع (١٧) ، شرح اللمع (٢٣٩/١) ، نزهة المشتاق (٨٧) .

(٤) فى ج : بأن فعل .

(٥) فى د : فكل .

(٦) أى لاختلاف فى حصول ثواب الواجب فليس الكلام فيه ، وإنما الخلاف هل يستحق ثواب أعلاها أو لا ؟

أعلاها ، لأنه لا ينقصه ما انضم إليه ، وأما عكسه وهو أن يترك الكل فالعقاب بالعكس . أى يكون على أدناها ، لأنه يجزئه لو اقتصر عليه .  
وقد نقل الإمام الرازى هذا عن بعضهم كالمضعف له ، لكنه أظهر مما سيأتى اختياره إياه<sup>(١)</sup> ، فقد قال ابن التلمسانى : إنه الجواب الحق<sup>(٢)</sup> . ونقله ابن السمعانى فى "القواطع" عن أصحابنا<sup>(٣)</sup> ، وجزم به ابن برهان فى "الأوسط"<sup>(٤)</sup> .

وأما تضعيف بعضهم<sup>(٥)</sup> له بأن اللائق باختيار الأصحاب فى الأصل أن الذى يثاب عليه ثواب الواجب أو يعاقب إنما هو واحد لا بعينه<sup>(٦)</sup> .

(١) ليس المراد - كما هو المتبادر - أن الرازى أظهر اختياره لهذا المذهب بعد ذلك ، بل المراد أن المذهب الذى ضعفه الرازى هو أرجح من المذهب الذى اختاره . فالضمير فى (لكنه) يعود على المذهب لالرازى ، ومعنى أظهر - من أفعل التفضيل - أى أبلغ فى الظهور لاجمعنى أبدى . والله أعلم .  
انظر : المحصول (٢٨٠/٢/١) ، وقد توسع المحقق فى بيان هذه المسألة انظر (٢٨٤/٢/١) .

(٢) قال : وقد ضعف الفخر هذا الجواب .

شرح المعالم (٢٤٨،٢٤٧/١) ، وانظر : نهاية السؤل (٨٣/١) ، البحر المحيط (١٩٥/١) .

(٣) واستغربه الزركشى ثم ذكر له وجهها . انظر : القواطع (١٣٨/١) ، تشنيف المسامع (٢١٩/١) .

(٤) كذا نقل عنه الزركشى ولم يتعرض لذلك فى الوصول وبهذا قال أيضا ابن التلمسانى والأنصارى والمحلّى وابن النجار وغيرهم .

انظر : البحر المحيط (١٩٥/١) ، شرح المعالم (٢٤٧/١) ، غاية الوصول (٢٥) ، نهاية السؤل (٨٣/١) ، شرح الكوكب المنير (٣٨٧/١) ، المحلّى مع الدرر اللوامع (٢٣١/١/١) ، اللمع (١٧) ، القواعد والفوائد (٥٧) ، المسودة (٢٨) .

(٥) مراده شيخه الزركشى .

(٦) بغير نظر إلى الأعلى ، لأن الأعلى ليس هو الواجب بخصوصه . انظر تشنيف المسامع (٢١٩/١) .

فغير واضح ، ولا ينافي كون الواجب في الأصل أحدها<sup>(١)</sup> لابعينه ، لأن توجيه الخطاب لواحد<sup>(٢)</sup> ما بحيث يسقط به الواجب مسلم .  
وأما بعد الفعل واستحقاق الثواب فالثواب على المبهم غير معقول ، وعلى المعين منها تحكم .

وترجيح الأعلى لكون الزيادة فيه لا يليق بكرم الله تعالى تضييعها على الفاعل مع الإمكان قصدتها بالوجوب ، وإن اقترن به آخر ، وأما في ترك الكل فيعاقب على الأدنى ؛ لأن الوجوب يسقط به<sup>(٣)</sup> ، وعبرة القاضي أبي الطيب يأثم بمقدار عقاب أدناها ، لأنه نفس عقاب أدناها . انتهى<sup>(٤)</sup> .  
وهذا<sup>(٥)</sup> نظير الصلاة المعادة أن الفرض أكملها .  
وقيل : أحدهما لابعينها ويحتسب الله ماشاء .  
وكلاهما فرض ، ولم يحكوا مثله هنا لئلا يوافقوا المعتزلة<sup>(٦)</sup> .

(١) في أ : أحدهما .

(٢) في د : بواحد .

(٣) مقاله المؤلف وجيه وقد جرى عليه ابن النجار .

انظر شرح الكوكب المنير (٣٨٣/١) .

(٤) نقل عنه الزركشى أنه يأثم بمقدار عقاب أدناها دون تعيين لهذا الأدنى .

قال القاضي أبو يعلى : لانعين العقاب في واحد منها ثم نقول : يستحق على واجب واحد لابعينه عقابا ، هو بقدر أقلها عقابا ، فأما أن يتعين الاستحقاق في أقلها عقابا فلا .

انظر : العدة لأبي يعلى (٣٠٦/١) ، شرح الكوكب المنير (٣٨٤/١) ، المسودة (٢٨) البحر المحيط (١٩٥) ، المحلى مع الدرر (٢٣٦، ٢٣١/١) .

(٥) أى القول بأنه يثاب على أعلاها .

(٦) هذا التنظير ذكره الزركشى ونقله المؤلف بشيء من الاجمال والغموض وملخصه : ان القول بأنه يثاب على أعلاها هو نظير القول المحكى في الصلاة المعادة أن الفرض أكملها .

وهناك قول بأنه يثاب على واحد منها - كما سيأتى - وهو نظير القول المحكى في الصلاة المعادة أن الفرض أحدهما لابعينه والله يحتسب ماشاء .

وهناك وجه ثالث في الصلاة المعادة أن كليهما فرض ولم يقولوا به هنا لئلا يؤدي إلى قول المعتزلة .  
=

[المذهب] الثاني : أنه يثاب في فعل الكل على مجموع أمور لا يجوز ترك كلها ، ولا يجب فعلها أى ثواب واجبات مخيرة وهو أزيد من ثواب بعضها ، وكذا العقاب يعاقب على ترك مجموع أمور كان المكلف مخيرا بين ترك أى واحد منها شاء بشرط فعل الآخر ، واختار هذا الإمام وأتباعه<sup>(١)</sup> ، ولا يخفى مافيه من الغموض والإبهام .

[المذهب] الثالث : قال القاضى وهو قول أصحابنا إنه يثاب على واحد من غير تعيين للأعلى .

[المذهب] الرابع : نقله القاضى أيضا لكن في الكفارة ، أنه يثاب ثواب الواجب على العتق ؛ لأنه أنفع وأشق على النفس<sup>(٢)</sup> .  
قال الشيخ تقي الدين السبكي : وهذا الخلاف شبيهه بالخلاف في مسح جميع الرأس وتطويل الركوع هل الكل يقع واجبا أو البعض<sup>(٣)</sup> .

= قلت : وهذا مقيد - كما سبق - بما إذا فعل الخصال معا ، أما إذا فعلها متعاقبة فإن الواجب أولها اتفاقا وهذا نظير القول في الصلاة المعادة أن الأولى هى الفرض ، قال النووي في الصلاة المعادة :

الصحيح من القولين وهو الجديد أن الأولى فرضه لسقوط الخطاب بها .  
والقول الثانى : أن الفرض أحدهما لابعينه .  
وهناك أوجه أخرى . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٩٥/١) ، المجموع (٢٢٤/٤) .  
(١) انظر : المحصول (٢٨٠/٢/١) ، منهاج الوصول (٧٨/١) ، الابهاج (٨٩/١) ،  
نهاية السؤل (٨١/١) .

(٢) نقل الزركشى القولين في البحر .  
وقد رد السبكي الأخير بأنه قد لا يكون العتق أنفع وأشق .  
قلت : وهو صحيح فإن المشقة تتغير بالأحوال والأشخاص ، فالملك يسهل عليه العتق أكثر من الصوم . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٩٥/١) ، الابهاج (٩٠/١) .  
(٣) انظر الابهاج (٩٠/١) .

تنبيهات :

أحدها : تظهر ثمرة هذا الخلاف في مسائل :  
منها : من مات وعليه كفارة مخيرة لم يوص بإخراجها يجوز للوارث أن يعدل عن الأعلى لغيره ؛ لأنه إذا فعل يجزىء<sup>(١)</sup>.  
ومنها : لو أوصى بخصلة معينة وكانت قيمتها تزيد<sup>(٢)</sup> على غيرها .  
فأصح الوجهين : أن الزائد من الثلث ؛ لأن الاقتصار على غيره يجزىء .  
والثاني : من رأس المال لأنه لا يقع إلا واجبا ، لكن الأول مناسب للمعاقبة عند ترك الكل على الأدنى وغير ذلك أيضا<sup>(٣)</sup>.

[التنبيه] الثاني :

وقع في "المحصول" أنه يستحب جمع خصال الكفارة المخيرة ونحوها .  
ورد : بأنه إن كان من حيث كونه كفارة فممنوع ، لأن المطلوب واحد  
وإن كان من حيث كون الزائد خيرا في الجملة فلا اختصاص لذلك<sup>(٤)</sup> ، وشبه  
المسألة إعادة الصلاة لمن صلاها لأنها عبادة لكن يكون على الخلاف في أيها  
الواجب كما سبق<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر البحر المحيط (١٩٣/١) .

(٢) في د : بزيادة .

(٣) انظر : التمهيد للاسنوي (٨٠) ، القواعد والفوائد (١٦٧) ، البحر المحيط (١٩٣/١) .

(٤) قال السبكي :

فالحكم بأن الجمع سنة يحتاج إلى دليل ولا أعلمه ، ولم أر أحدا من الفقهاء صرح باستحباب الجمع وإنما ذكره الأصوليون ، وهم يحتاجون إلى دليل ، ولعل مرادهم الورع والاحتياط بتكثير أسباب براءة الذمة .

انظر : الابهاج (٩١/١) ، المحصول (٢٨٣/٢/١) ، البحر المحيط (١٩٧/١) ، نهاية السؤل مع مناهج العقول (٨٥/١) .

(٥) راجع ص (٤٧٥) .

[التبیه] الثالث :

من نظائر هذه المسألة التخيير بين الشئ وبعضه خلافا لبعض الفقهاء المتأخرين ، فقد قال ابن الرفعة ردا عليه أنه ممنوع بدليل أن المسافر مخير بين إتمام الصلاة وقصرها ، ومن لاجمعة عليه مخير بين صلاة الجمعة ركعتين وبين الظهر أربعاً<sup>(١)</sup>.

قلت : لا يخفى ضعف هذا ، لأن المقصورة ليست بعضا من التامة ، ولا الجمعة بعضا من الظهر ، ولو قلنا ظهرا مقصورا ، بل كل صلاة على حيالها .

نعم يقرب من ذلك التخيير بين صلاة الوتر واحدة أو ثلاثا أو خمسا إلى آخره على ما فيه من نظر أيضا . والله أعلم .

[مسألة : الحرام المخير]<sup>(٢)</sup>:

وربما التحريم جاء مخيرا في وطء أختين بملك قد يرى<sup>(\*)</sup>

الشرح :

ماسبق في المخير إنما هو في المأمور به ، فهل يأتي نظيره في المنهى عنه تحريما كان أو كراهة ، وإن<sup>(٣)</sup> كانت المسألة نصبت<sup>(٤)</sup> واشتهرت في التحريم : فقال أهل السنة يجوز تحريم واحد لابعينه ، ويكون النهى عن واحد على التخيير ، حتى أنه يجوز له فعل أحدهما دون الآخر على معنى التخيير في

(١) انظر البحر المحيط (٢٠٠/١) .

(٢) انظر هذه المسألة في :

فوائح الرحموت (١١٠/١) ، تيسير التحرير (٢١٨/٢) ، نشر البنود (٢٠٢/١) ، شرح العضد (٢/٢) ، تنقيح الفصول (١٧٢) ، شرح اللمع (٣٠٠/١) ، التبصرة (١٠٤) ، المحصول (٥٠٧/٢/١) ، البحر المحيط (٢٧١/١) ، الإحكام للآمدى (١٥٧/١) ، سلاسل الذهب (١٢٢) ، المنخول (١٣١) ، غاية الوصول (٢٦) ، شرح الكوكب المنير (٣٨٧/١) ، شرح المحلى مع الدرر اللوامع (٢٣٩/١) ، المسودة (٨١) .

(\*) ٥٣٢

(٣) في د : لو كانت .

(٤) في ج ، د : إنما نصبت .

تعيين المحرم منهما<sup>(١)</sup>، ومادام لم يعين لا يجوز له<sup>(٢)</sup> الإقدام على شيء منهما ، وبماذا يكون التعيين؟ يأتي الكلام عليه .

وعلى هذا فيأتي الخلاف السابق في كون المحرم واحدا لابعينه أو الكل أو معينا عند الله أو غير ذلك كما قاله الآمدى وابن الحاجب<sup>(٣)</sup>.

وقالت المعتزلة : لا يمكن ذلك في النهى بل يجب اجتناب كل واحد ، بنوه على أصلهم أن النهى عن قبيح فإذا نهى عن أحدهما لابعينه ثبت القبح لكل منهما ، فيمتنعان جميعا ولو ورد ذلك بصيغة التخيير كما قال تعالى {ولاتطع منهم آثما أو كفورا}<sup>(٤)</sup>.

وللمسألة أمثلة منها : لو ملك أختين ووطئهما تحرم إحداهما لابعينها<sup>(\*)</sup> حتى تخرج الأخرى عن ملكه أو عن حله فتحل الأخرى عينا<sup>(٥)</sup>.

ومنهم : من يثلها بتحريم الجمع بين الأختين أو بين الأم وبناتها في النكاح أو نحو ذلك ، وليس بجيد لأن التحريم منتف حتى ينكح إحداها بخلاف المثال السابق فإن التحريم وقع فتأمله<sup>(٦)</sup>.

نعم نازع القرافي في اثبات الحرام المخير ووافق المعتزلة على المنع ، لكن لامن حيث التقيح العقلي ، بل من حيث أن تحريم أحدهما يلزم منه تحريم الكل ، وفرق بينه وبين الواجب المخير بأن الأمر لمفهوم أحدهما قدر مشترك ومحل التخيير الخصوصيات كما سبق ، فلا يلزم من إيجاب المشترك إيجاب

(١) في د : في نفيه عن المحرم منهما .

(٢) في أ ، ب : لم يجز .

(٣) قال ابن الحاجب :

وهي كمسألة الواجب المخير اختلافا ودليلا وشبهة وجوابا .

مختصر ابن الحاجب (٢/٢) ، وانظر : منتهى السؤل (٣٧) ، الإحكام للآمدى (١٥٧/١) .

(٤) الانسان (٢٤) .

وانظر المعتمد (١٦٩/١) ، وراجع مصادر المسألة .

(\*) ٣٥

(٥) انظر : التمهيد (٨٢) ، القواعد والفوائد (٦٩) ، شرح الكوكب المنير (٣٨٧/١) .

(٦) انظر : البحر المحيط (٢٧٢، ٢٧٣) ، نشر البنود (٢٠٢/١) .



الخصوصيات ، كما في إيجاب رقبة مطلقة في العتق لا يلزم منه إيجاب رقبة معينة ، قال أما النهى فيلزم من تحريم أحدهما الذى هو قدر مشترك تحريم الخصوصيات .

ثم أجب عن المثال السابق ونحوه بأن التحريم إنما يتعلق بمجموع الوطئين بعد أن وطئهما ، لا بالمشارك بينهما<sup>(١)</sup>، فالمقصود أن لا يدخل ماهية<sup>(\*)</sup> مجموع الوطئين في الوجود والماهية المركبة تنعدم بانعدام جزء منها<sup>(٢)</sup>. قال العلائى في "قواعده" والظاهر أن هذا هو مراد أهل السنة بهذه المسألة لا المعنى الذى رده القرافى ، وهو الكلى<sup>(٣)</sup> المشترك لأن من المحال عقلا أن يوجد الجزئى ولا يوجد الكلى فيه ؛ لأن الكلى يندرج فى الجزئى بالضرورة قال لكن يشكل على هذا إلحاقهم المسألة بالأمر المخير<sup>(٤)</sup>. والله أعلم .

[المسألة الثانية : فى المطلوب العينى والمطلوب على الكفاية]<sup>(٥)</sup>:

ثانية ما فيه قصد الفاعل	عينا معين وللمقابل
اسم الكفاية الذى يعم	فرضا وسنة فقل مهم

(١) فى ج : منهما .

(\*) ج ٣٩

(٢) فى أ ، ب ، ج : جزئيا .

وانظر : تنقيح الفصول (١٧٢) ، القواعد والفوائد (٦٩) ، البحر المحيط (٢٧٢/١) تشنيف المسامع (٢٢١/١) .

(٣) فى د : الكل .

(٤) كتاب القواعد لا يزال مخطوطا وقد نقل الزركشى هذا القول ولم يصرح بقائله بل عزاه إلى بعض الفضلاء . انظر تشنيف المسامع (٢٢٢/١) .

(٥) انظر هذه المسألة فى :

شرح العضد (٢٣٤/٢) ، بيان المختصر (٣٤٢/١) ، نشر البنود (١٩٢/١) ، تنقيح الفصول (١٥٥) ، المحصول (٣١٠/٢/١) ، الابهاج (١٠٠/١) ، نهاية السؤل مع مناهج العقول (٩٣/١) ، سلاسل الذهب (١١٦) ، البحر المحيط (٢٤٢/١) ، تشنيف المسامع (٢٢٣/١) ، الإحكام للآمدى (١٤١/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٨٢/١) ، حاشية العطار (٢٣٦/١) ، الدرر اللوامع (٢٣٩/١) ، غاية الوصول (٢٦) ، المسودة (٣٠) ، شرح الكوكب (٣٧٤/١) .

لذات فاعل له يختبر	يقصد بالإيجاد ليس ينظر
وهو على الكل على التعميم	مثل الجهاد وابتدا التسليم
عمن سواه حيث ذاك يضبط	لكنه بفعل بعض يسقط
من فعل غير <sup>(١)</sup> نفعه ماعما	من ثم كان فعله أهما

الشرح :

القسم الثاني تقسيم الفعل بالنسبة إلى فاعله إلى عين وكفاية ، ولا يتقيد بالواجب كما سبق تقريره بل يجري في السنة أيضا<sup>(٢)</sup>.  
فما قصد فيه الفاعل بالذات : فرض عين ، وسنة عين ، سواء أكان عاما كالصلوات الخمس وركعتي الفجر ، أو خاصا كتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بإيجاب التخيير لنسائه عليه<sup>(٣)</sup>.  
ومالم يقصد إلا حصول الفعل فيه من غير نظر إلى ذات الفاعل فهو كفاية ، فرضا كان كالجهاد أو سنة كابتداء السلام .

[تعريف المطلوب الكفائي] :

فإذا أردت تعريف المطلوب على الكفاية فرضا كان أو سنة ، فقل :  
هو مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله<sup>(٤)</sup>.  
فالتقيد الأخير مخرج للمطلوب على الأعيان<sup>(٥)</sup>.

(١) في ج ، د : عين ، وأما نسخة (ب) فقد سبق أن بها سقط ثلاث صفحات .

(٢) راجع بداية المسألة الأولى .

(٣) والمراد أنه يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يخير نسائه بين البقاء معه أو مفارقتة حيث قال تعالى : {ياأيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا الآية ... الأحزاب (٢٨، ٢٩) .

انظر الجامع لأحكام القرآن (١٦٢/١٤) ، وقد سبق بيان خصائص النبي ص (١٧٨) .

(٤) هذا التعريف لابن السبكي فانظر جمع الجوامع مع التشنيف (٢٢٣/١) .

(٥) قاله الزركشى في البحر (٢٤٢/١) .

وأصل هذا التعريف للغزالي إلا أنه قال : كل مهم ديني يقصد الشرع حصوله من غير نظر إلى فاعله، حكاه عنه الرافعي في "كتاب السير"<sup>(١)</sup> وقال أشار به إلى حقيقة فرض الكفاية ، ومعناه أن فروض الكفايات أمور كلية يتعلق بها مصالح دينية وديوية ، لا ينتظم الأمر إلا بحصولها ، فيقصد الشارع حصولها ولا يقصد تكليف الواحد وامتحانه بها بخلاف فروض الأعيان ، فإن الكل مكلفون بها ممتحنون بتحصيلها<sup>(٢)</sup>. انتهى .

وقد عرفت أن هذا التعريف يدخل فيه سنة الكفاية فإنه لم يقل يقصد الشرع حصوله لزوما فينبغي أن يجعل تعريفا للكفاية من حيث هو كما قررناه<sup>(٣)</sup>.

نعم أسقطت من لفظ الغزالي (كل) لأنها للأفراد والتعريف للماهية وأسقط لفظة (ديني) ليدخل نحو الحرف والصناعات<sup>(٤)</sup> وإن كان الغزالي

(١) كذا قال الزركشى وعبارة الغزالي في الوجيز :

كل مهم ديني يريد الشرع حصوله ولا يقصد به عين من تولاه .

انظر : تشنيف المسامع (٢٢٣/١) ، الوجيز (١٨٧/٢) ، البحر المحيط (٢٤٢/١) ، ولا يوجد كتاب السير في الجزء المطبوع من فتح العزيز . والله أعلم .

(٢) انظر قول الرافعي في : روضة الطالبين (٢١٧/١) ، التشنيف (٢٢٤/١) ، الدرر اللوامع (٢٣٩/١/١) .

(٣) أى يكون هذا التعريف للمطلوب الكفائي فيشمل فرض الكفاية وسنة الكفاية كما صرح المؤلف بذلك وتبعه ابن النجار .

وقد وهم الكمال حينما فهم أن هذا اعتراض من المؤلف على التعريف حيث قال : أورد العلامة الشمس البرماوى على هذا التعريف بأنه غير مانع لأنه يصدق على سنة الكفاية وفرضها وأشار إلى أنه لو قيل يقصد الشرع لزوما أو جزما لخرجت سنة الكفاية . اهـ

هذا وقد أضاف شيخ الاسلام على التعريف ما يخرج سنة الكفاية فقال :

مهم يقصد جزما حصوله ... الخ .

وقال ابن الهمام مهم محتم ... الخ .

انظر : الدرر اللوامع (٢٤٠/١/١) ، شرح الكوكب (٣٧٥/١) ، غاية الوصول (٢٥) ، تيسير التحرير (٢١٣/٢) .

(٤) الذى تصرف في عبارة الغزالي هو السبكي ، وقد بين في منع الموانع مازاده على التعريف وما ناقصه .

انظر : منع الموانع (٥٩) ، تشنيف المسامع (٢٢٤/١) ، حاشية العطار (٢٣٦/١) .

لا يرى أنها فرض كفاية كما قاله في "الوسيط" تبعا لإمامه ، لكن الأصح خلافه<sup>(١)</sup>.

ولا بد من زيادة (لذاته) في قوله : من غير نظر إلى فاعله ، لأن مامن فعل يتعلق به الحكم إلا وينظر فيه للفاعل<sup>(٢)</sup> حتى يثاب على واجبه ومندوبه ويعاقب على ترك الواجب ، وإنما يفترقان في كون المطلوب عينا يختبر فيه الفاعل ويمتحن ليثاب أو يعاقب كما قال تعالى {ليبلوكم أيكم أحسن عملا}<sup>(٣)</sup> والمطلوب كفاية يقصد حصوله قصدا ذاتيا ، وقصد الفاعل فيه تبع لاذاتي<sup>(٤)</sup>.  
وقولى (وابتدا التسليم) قصر للضرورة ، وهو مثال لسنة الكفاية .  
واعلم أن فروض الكفاية كثيرة عد منها أصحابنا أول (كتاب السير) طائفة<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) لم أعثر في الجزء المطبوع من الوسيط على هذا القول لكن عزاه النووى أيضا إلى الغزالي وإلى إمام الحرمين .  
والذى يترجح أن الغزالي في الوسيط عبر عن رأى شيخه إمام الحرمين ، وإلا فقد صرح في الوجيز والإحياء أنها من فروض الكفايات .  
انظر : المجموع (٢٦/١) ، إحياء علوم الدين (١٦/١) ، الوجيز للغزالي (١٨٨،١٨٧/٢) ، الدرر اللوامع (٢٤٠/١/١) .  
(٢) من هنا تبدأ نسخة (ب) بعد سقط ثلاث صفحات .  
(٣) الملك (٢) .  
(٤) هذا القيد أضافه ابن السبكي وبين وجهه في منع الموانع .  
انظر : جمع الجوامع مع التشنيف (٢٢٤،٢٢٣/١) ، منع الموانع (٥٩) ، المحلى مع الدرر (٢٤٠/١) .  
(٥) منها : ما لا بد للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن والأحاديث وعلومها والأصول والفقه ، وكذلك ما يحتاج إليه لقوام أمر الدنيا ومصالحها كالطب والحساب والصنائع ، ومنها الأمر بالمعروف ودفن الضرر عن المسلمين والقضاء وتجهيز الموقى وغير ذلك .  
وقد بين النووى أول كتاب السير فروض الكفايات بما يشفى ويكفى .  
انظر : المجموع (٢٦/١) ، روضة الطالبين (٢١٦/١٠-٢٢٦) ، الوجيز للغزالي (١٨٧/٢) ، إحياء علوم الدين (١٦/١) ، غاية الوصول (٢٧) ، نهاية المحتاج (٤٦/٨) ، مغنى المحتاج (٢١٠/٤) .

وأما سنن الكفاية فزعم القاضى حسين والشاشى أنه ليس منها إلا ابتداء السلام من الجمع<sup>(١)</sup>.

ورد ذلك : بأن منها تشميت العاطس بين جمع ، والأضحية فى حق أهل البيت<sup>(٢)</sup> ، والأذان والإقامة فى حق كل جماعة ، إذا قلنا بالصحيح أنهما

(١) أقول نسبة هذا القول الى الشاشى فيه نظر لأنه قد أنكر سنة الكفاية من أصلها كما نقل ذلك عنه الزركشى فى البحر ، لكنه قال فى المنشور : نقل الشاشى عن القاضى حسين أنه ليس لنا سنة على الكفاية إلا الابتداء بالسلام . قلت : ولاتنافية بين النقلين فإن الشاشى ينكر سنة الكفاية ، وهو إنما ينقل قول القاضى الحسين وإلى هنا لا يوجد اشكال . لكن الإشكال فى تشنيف المسامع حيث نسب الزركشى هذا القول إلى الشاشى صراحة فقال :

والعجب من قول القاضى حسين والشاشى أنه ليس لنا سنة كفاية إلا ابتداء السلام . اهـ فتبعه المؤلف فى ذلك دون التنبه لهذا التناقض .

وقد سبق الزركشى فى نسبة هذا القول إلى الشاشى ابن السبكى حيث قال : فأما ما ذكره أن الأضحية سنة على الكفاية فمعروف وهو يرد على الشاشى حيث ادعى أنه لاسنة لنا على الكفاية إلا الإبتداء بالسلام .

هذا وقد أطال المطيعى فى هذه المسألة ووصف الزركشى بعدم التثبت فى النقل عن الأئمة وعدم التنبه للتناقض بين النقلين فى ذاتها . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٩٢/١) ، المنشور فى القواعد (٢١٠/٢) ، تشنيف المسامع (٢٣١/١) ، طبقات ابن السبكى (١٢٨/٨) ، سلم الوصول (١٨٨/١) ، شرح المحلى مع الدرر اللوامع (٢٥٧/١/١) ، نهاية المحتاج (٢١٤/٤) ، الأشباه والنظائر للسيوطى (٢٣٩) .

(٢) انظر تشنيف المسامع (٢٣١/١) .

قال المطيعى : والحنفية يوافقون أيضا على انقسام السنة إلى عين وكفاية وإن كانوا يخالفون الشافعية فى الأمثلة كتشميت العاطس والأضحية وصلاة العيد ونحو ذلك مما قال الحنفية بوجوبه وقال الشافعية والمالكية بسنيته .

انظر : سلم الوصول (١٨٧/١) ، تنقيح الفصول (١٥٨) .

سنتان<sup>(١)</sup>، وتسمية الآكلين<sup>(٢)</sup> جماعة فإنه إذا سمي واحد منهم أجزاء عن  
الباقيين ، نص عليه الشافعي كما نقله عنه النووي في "الطبقات" ،  
و"الأذكار"<sup>(٣)</sup>.

(١) ذكر ذلك النووي والاسنوي والزركشى وغيرهم .  
هذا وللشافعية وجهان في حكم الأذان والإقامة أحدهما : أنها سنة مؤكدة ،  
والثاني أنها فرض كفاية .

انظر : نهاية السؤل (٩٤/١) ، التمهيد للاسنوي (٧٥) ، البحر المحيط (٢٩٢/١) ،  
المنثور في القواعد (٢١٠/٢) ، طبقات ابن السبكي (١٢٨/٨) ، غاية الوصول  
(٢٨) ، قواعد الأحكام (٤٥/١) ، روضة الطالبين (٢٣٣، ٢٢٦/١٠) ، (١٩٨/٣) ،  
(١٩٥/١) ، المجموع (٨١/١) ، نهاية المحتاج (٤٠١/١) ، (١٣٧/٢) ، مغنى المحتاج  
(١٣٣/١) .

(٢) في د ، ب : الأكل من جماعة ، لكن في هامش (ب) الآكلين .

(٣) قال النووي في الأذكار : وينبغي أن يسمى كل واحد من الآكلين فلو سمي واحد  
منهم أجزاء عن الباقيين نص عليه الشافعي رضي الله عنه .

وقد ذكرته عن جماعة في كتاب الطبقات في ترجمة للشافعي رحمه الله وهو شبيه  
برد السلام وتشميت العاطس فإنه يجزىء فيه قول أحد الجماعة . ولم يذكر النووي  
موضع نص الشافعي وقد بحث عنه في الأم في مظانه فلم أجده ، وكتاب الطبقات  
لا يزال مخطوطا كما ذكر الزركلى وهو مختصر طبقات ابن الصلاح .

وقد نقل الزركشى كلام النووي ثم قال : وفي حديث الأعرابي ما يقتضيه .

قلت : ولعل مراده حديث كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل طعاما في ستة من  
أصحابه فجاء أعرابي فأكله بلقمتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أما إنه  
لو سمي لكفاكم) . رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح .

ولا يخفى ما فيه بل إنه يفيد أن التسمية سنة عين وإلا لكفت تسمية الرسول صلى  
الله عليه وسلم وأصحابه . والموضع محل بحث . والله أعلم .

انظر : الأذكار للنووي (٣٩٣، ٣٩٢) ، روضة الطالبين (٣٤١/٧) ، البحر المحيط  
(٢٩٢/١) ، طبقات ابن السبكي (١٢٨/٨) ، المنثور في القواعد (٢١٠/٢) ، سلم  
الوصول (١٨٨/١) ، الأشباه والنظائر للسيوطى (٢٣٩) ، سنن الترمذى (الأطعمة)  
(٢٥٤/٤) ، الأعلام (١٤٩/٨) .

[هل يجب فرض الكفاية على الجميع أم على البعض] :  
وقولى (وهو على الكل) أى فرض الكفاية أو سنتها يتعلق بكل المكلفين  
حيث خوطبوا به ، لاعلى البعض كتنظيره فى المخيرة لتعذر خطاب المجهول ،  
بجلاف خطاب المعين بالشىء المجهول ، هذا قول الأكثر<sup>(١)</sup> ، وهو منصوص  
الشافعى فى "الأم" ، حيث قال :  
حق على الناس غسل الميت والصلاة عليه ودفنه ، لايسع عامتهم تركه  
وإذا قام به من فيه كفاية أجزاء عنهم إن شاء الله تعالى ، وهو كالجهاد  
عليهم أن لايدعوه ، وإذا انتدب منهم من يكفى الناحية التى يكون فيها  
الجهاد أجزاء عنهم ، والفضل لأهل الولاية بذلك على أهل التخلف عنه<sup>(٢)</sup>.  
وقال أيضا فى (باب السلف) فيمن حضر كتاب حق بين رجلين :  
ولو ترك كل من حضر خفت أن يأتوا ، بل لأراهم يخرجون من  
الإثم ، وأيهم قام به أجزاء عنهم<sup>(٣)</sup> ، وذكر نحوه فى الشهود إذا دعوا  
للأداء<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الابهاج (١٠٠/١) .

والمعنى أن فرض الكفاية يجب على الجميع لاعلى البعض كما فى خصال الكفارة  
المخيرة ، ولو جعل الوجوب على البعض لكان خطابا للمجهول فيتعذر معرفة من  
يتوجه إليه الخطاب ومن لايتوجه إليه من المكلفين ، بجلاف مالو توجه إلى معين  
بشئء مبهم من أمور معينة .

وهذا قول أكثر الشافعية وسبب المؤلف بعد قليل القائلين بهذا الرأى .

(٢) فى جميع النسخ : عنهم ، وهى توافق نقل البحر والمثبت من الأم (٢٤٣/١) ،  
وانظر : البحر المحيط (٢٤٣/١) ، الدرر اللوامع (٢٤٩/١/١) ، شرح الكوكب  
(٣٧٦/١) .

(٣) انظر : الأم (٧٩/٣) ، البحر المحيط (٢٤٣/١) .

(٤) حيث قال :

وقوله جل ذكره {ولا ياب الشهداء إذا مادعوا} البقرة (٢٨٢) يحتمل ماوصفت من  
أن لا يابى كل شاهد ابتدئء فيدعى ليشهد ، فإذا شهدوا أخرجوا غيرهم من المأثم  
وإن ترك من حضر الشهادة خفت حرجهم بل لأشك فيه .

انظر : الأم (٨٠/٣) ، البحر المحيط (٢٤٣/١) . =

وجرى عليه أصحابه في طرقهم ومن الأصوليين الصيرفي والقاضي أبو بكر والشيخ أبو إسحق والغزالي ، واختاره ابن الحاجب ونقله الآمدي عن أصحابنا<sup>(١)</sup>.

وذهب الإمام الرازي وأتباعه إلى أنه على البعض<sup>(٢)</sup>، واختاره صاحب

= قلت : هذه النصوص أوردها المؤلف تبعا لشيخه الزركشى ، لكن نص الشافعى فى الرسالة يوحى أن الوجوب يتعلق بالبعض حيث قال :  
ومثل الجهاد الصلاة على الجنابة ودفنها لايجل تركها ، ولايجب على كل من بحضورها كلهم حضورها ويخرج من تخلف من المأثم من قام بكفايتها وهكذا رد السلام . اهـ .  
وهذا يؤيد قول ابن السبكى وغيره . والله أعلم .  
انظر الرسالة (٣٦٧) .

(١) كذا نقله الزركشى عن سبق ، قال الشيرازى :  
ولايسقط الخطاب عن أحد بفعل غيره إلا أن يقوم الدليل على أن ذلك المأمور به فرض كفاية كالجهد وطلب العلم وصلاة الجنابة وغير ذلك فيسقط الفرض عن الجميع بفعل من يقوم بالكفاية بفعله مع توجه الفرض على الجميع .  
وإلى هذا أيضا ذهب الإمام أحمد .  
انظر : البحر المحيط (٢٤٣/١) ، شرح اللمع (٢٨٣/١) ، المستصفى (١٤/٢) ، مختصر ابن الحاجب (٢٣٤/١) ، بيان المختصر (٣٤٢/١) ، الإحكام للآمدي (١٤١/١) ، تشنيف المسامع (٢٢٧/١) ، مناهج العقول مع نهاية السؤل (٩٤/١) ، تيسير التحرير (٢١٣/٢) ، شرح الكوكب (٣٧٥/١) ، المسودة (٣٠) ، شرح الروضة (٣٤٨/٢) .

(٢) الواقع أن عزو هذا القول إلى الرازى فيه خلاف كبير حتى قال الزركشى فى التشنيف وكلام المحصول فى ذلك مضطرب وأضاف فى البحر أن الظاهر أنه يقول على البعض ثم أطال فى توجيه ذلك .

قلت : عبارة المحصول محتملة حيث قال :  
الأمر إذا تناول جماعة فإما أن يتناولهم على سبيل الجمع أو لاعلى سبيل الجمع .  
قال : أما إذا تناول الجميع فذلك من فروض الكفايات وذلك إذا كان الغرض من ذلك الشىء حاصلًا بفعل البعض فإذا حصل منهم لم يلزم الباقيين .  
وللزركشى عبارة جيدة فى البحر يمكن للناظر فيها تحديد مذهب الرازى حيث قال :  
يخرج على القول بأنه واجب على الجميع قولان :  
أحدهما : أنه على جميع المكلفين من حيث أنه جميع . =



"جمع الجوامع" مخالفا لوالده وللجمهور كما قال<sup>(١)</sup>. واحتج هؤلاء بظواهر مثل قوله تعالى {فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة<sup>(٢)</sup> الآية} ، {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير<sup>(٣)</sup> الآية} ، {لايستوى القاعدون من المؤمنين<sup>(٤)</sup> الآية} .

والأولون : نظروا للمعنى وحمل هذه الظواهر على من يسقط به ، وهو محل وفاق أنه يسقط بفعل البعض .

قالوا : فليس كالمطلوب المخير ، كالكفارة ، إذ لا يعقل تأثيم طائفة غير معينة ، ولا إثابتهم ، ولا يمكن أن يقال معينة ، فوجب المصير إلى التعلق بالكل<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل : فما الفرق على القول بتعلقه بالكل بينه وبين المطلوب معيناً؟<sup>(\*)</sup>

= والثاني : أنه واجب على كل واحد فإن قام به البعض سقط التكليف عن الجميع . فالذى يظهر موافقة الرازي للرأى الأخير وجزم بذلك شيخ الاسلام الأنصارى فى حاشيته ، كذا نقل العطار . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢٢٨/١) ، البحر المحيط (٢٤٥/١) ، المحصول (٣١٠/٢/١) نهاية السؤل (٩٤/١) ، حاشية العطار (٢٣٨/١) ، تقارير الشريينى (١٨٤/١) ، غاية الوصول مع حاشية الجوهرى (٢٧) ، سلم الوصول (١٩٥/١) .

(١) وقاله أيضا فى شرح المختصر .

انظر : جمع الجوامع (١٢٨) ، رفع الحاجب (ج/١ق/٥٩) ، الابهاج (١٠٠/١) .

(٢) التوبة (١٢٢) .

(٣) آل عمران (١٠٤) .

(٤) النساء (٩٥) .

وانظر : تشنيف المسامع (٢٢٨/١) ، رفع الحاجب (ج/١ق/٦٠) ، شرح العضد (٢٣٤/١) .

(٥) انظر : تنقيح الفصول (١٥٥) ، نفائس الأصول (١٤٥٧/٣) ، شرح المحلى مع الدرر

(٢٤٨/١/١) ، حاشية العطار (٢٣٩،٢٣٨/١) ، نهاية السؤل (٩٥/١) ، البحر

المحيط (٢٤٣/١) .

(\*) ١٣٦ أ

قيل : ماسبق من ملاحظة ابتلاء الفاعل في المعين ، وملاحظة حصول المطلوب في الكفاية من غير نظر بالذات إلى فاعله ، ولذلك<sup>(١)</sup> إذا فعل البعض سقط عن سواهم بخلاف المعين<sup>(٢)</sup>.

فهو مبين له تباين النوعين خلافا للمعتزلة في قولهم تباين الجنسين<sup>(\*)</sup> إذ الواجب أو المندوب صادق على الأمرين بالتواطؤ من حيث أن كلا منهما لا بد من وقوعه أو وقوعه محصل لما يترتب عليه من الثواب ، فليس لفظ الفرض والسنة مشتركا بينهما اشتراكا لفظيا كما يزعمون<sup>(٣)(\*\*)</sup>.

فإن قيل : إذا كان على الكل فكيف يسقط بفعل البعض ؟

قيل : لأن المقصود قد حصل ، فطلبه بعد ذلك طلب لتحصيل الحاصل<sup>(٤)</sup>.

(١) في ج ، د : وكذلك .

(٢) في ج : العين .

وانظر : الابهاج (١٠٠/١) ، الدرر اللوامع (٢٤٩/١) ، النفائس (١٤٥٨/٣) .

(\*) ٤٠ ب

(٣) والمراد أن فرض العين يباين فرض الكفاية تباين النوعين ، لأن الوجوب صادق عليهما بالتواطؤ من حيث أن كلا منهما لا بد من وقوعه غير أن الأول لا بد أن يفعله جميع المكلفين ويكتفى في الثاني بفعل البعض .

وكذلك سنة العين تباين سنة الكفاية تباين النوعين لأن الندب يصدق عليهما بالتواطؤ أيضا من حيث أن وقوعه محصل لما يترتب عليه من الثواب .

فالوجوب والندب يصدق عليهما بالتواطؤ لبالاشتراك اللفظي كما يقول المعتزلة .

انظر : البحر المحيط (٢٤٢/١) ، المنشور في القواعد (٣٨/٣) ، تنقيح الفصول (١٥٥) .

(\*\*) ٣٣ د

(٤) كأنقاذ الغريق فإنه إذا نزل الأول ثم نزل بعده آخر لم يحصل بتزوله مصلحة فيسقط عن الباقي نفيا للتعقيب .

فالوجوب في فرض الكفاية منوط بالمصلحة فما لا تتكرر مصلحته بتكرره جعل على الكفاية لعدم الفائدة في إجابته على الأعيان .

وأجاب القاضى في التلخيص :

قلنا : لامعترض على الرب سبحانه وتعالى فيما يلزم ويسقط .

انظر : النفائس (١٤٥٦/٣) ، تنقيح الفصول (١٥٧) ، البحر المحيط (٢٥٣/١) ، تلخيص التقريب (٤٤٨/١) .

ومن هنا يعلم أنه إنما يسقط بإتمام من فعل قبلهم ، لا بالشروع فقط ،  
 لجواز أن ينقطع بالخروج منه .  
 قيل : ويحتمل أن يبني على أنه يلزم إتمامه بالشروع<sup>(١)</sup> ، وسيأتي الخلاف  
 فيه<sup>(٢)</sup> (\*).

وفيه نظر لجواز انقطاعه بغير الاختيار ، لموت أو جنون .  
 نعم إنما يسقط الفرض عمن لم يفعل إذا علم أو ظن أن غيره قام به ،  
 وإلا فيأثم<sup>(٣)</sup> ، ولو كان في نفس الأمر قد فعله غيره ، كما أنه لا يأثم إذا  
 ظن<sup>(٤)</sup> أن غيره قام به ، والواقع أن أحدا لم يفعله ، وهذا معنى قولي (حيث  
 ذاك يضبط) أي إنما يسقط حيث حصل الضبط أن غيره فعل بعلم<sup>(٥)</sup> أو ظن .  
 واعلم أنه إنما يسقط بفعل من هو مكلف لا كرد صبي من الجماعة السلام  
 إلا أن يحصل المقصود بتمامه بفعله كصلاته على الجنازة أو حمل الميت ودفنه  
 ونحو ذلك ، قال في "شرح المهذب" : وكالصبي إذا أذن وقلنا الأذان فرض

(١) قائل ذلك الزركشى حيث ذكر أن فرض الكفاية هل يسقط بالشروع أم لا يسقط  
 لاحتمال القطع؟ الصواب : أنه لا يسقط ، قال : ويحتمل بناؤه على لزوم فرض  
 الكفاية بالشروع أو لا؟ ونفى المؤلف هذا الاحتمال . والله أعلم .  
 انظر البحر المحيط (٢٤٩/١) .

(٢) انظر ص (٤٩٥) .

(\*) ج٤٠

(٣) في د : فيأثموا .

(٤) في ب ، د : إذا علم أو ظن .

(٥) في ب ، د : لعلم .

وقد ذكر القرافي أن أصل التكاليف لا يكون إلا بالعلم ، غير أنه لما تعذر حصول  
 العلم في أكثر الصور ، أقام الشرع الظن مقامه لغلبة صوابه وندرة خطئه فأنيطت به  
 التكاليف فلا يشترط في فرض الكفاية تحقق الفعل بل ظنه ، فإذا غلب على ظن هذه  
 الطائفة أن تلك فعلت سقطت عن هذه ، وكذلك العكس .  
 انظر : تنقيح الفصول (١٥٦) ، النفايس (١٤٥٧/٣) .

كفاية<sup>(١)</sup>.

[سقوط فرض الكفاية بفعل غير الآدمي] :

وهل يعتبر فيمن سبق أن يكون آدميا لاملكا أو جنيا لم يتعرض أحد  
للثانية .

قيل : ويتخرج على أن الجن هل هم مكلفون بالأحكام؟  
فإن<sup>(٢)</sup> قلنا نعم وهو الصحيح اكتفى بهم<sup>(٣)</sup>.

ولم يتعرض للأولى ، إلا الشيخ أبو إسحق في "تذكرة الخلاف"<sup>(٤)</sup> في  
مسألة تغسيل الشهيد الجنب أن غسل الملائكة لا يسقط ماتعبد به الآدمي في  
حق الميت قال : وقياس سائر فروض الكفايات كذلك<sup>(٥)</sup>. انتهى .

(١) أقول رد السلام من الصبي لا يسقط الفرض على الأصح عند الشافعية .  
وقال الشاشي يسقط كما يصح أذانه ويتأدى به الشعار ، قال النووي : وهذا  
كالخلاف في سقوط الفرض بصلاته على الميت .  
انظر : روضة الطالبين (٢٢٩/١٠) ، المجموع (١٠١،١٠٠/٣) ، (٢١٢/٥) ، فتح  
العزيز (١٩٠/٥) ، البحر المحيط (٢٤٩/١) ، حاشية العطار (٢٤٠/١) ، الدرر  
اللوامع (٢٥٣/١/١) .

(٢) في أ : إن .

(٣) أقول : هذا عجيب ، وليت المؤلف لم يتعرض للمسألة كمن سبقه من الأصوليين  
وإنما تبع في ذلك شيخه الزركشي الذي قال ينبغي تخريج الخلاف في سقوط الفرض  
بفعل الجن على الخلاف في تكليفهم بالفروع .  
ولم يتعرض الأصوليون لهذه المسألة لأنها من فضول الكلام الذي لا طائل تحته  
وليت المؤلف أورد واقعة سقط فرض الكفاية فيها بفعل الجن . والله أعلم .  
انظر البحر المحيط (٣٨٤،٢٥٠،٢٤٩/١) .

(٤) تذكرة المسؤولين في الخلاف بين الحنفى والشافعى وهو كتاب كبير في مجلدات .  
قلت : والظاهر أنه يسمى أيضا بالنكت كما أشار إلى ذلك محقق المعونة وسيأتى  
الحديث عن النكت ص (١٧٥٣) . والله أعلم .

انظر : كشف الظنون (٣٩١/١) ، مقدمة المعونة (٥٦) .

(٥) انظر البحر المحيط (٢٤٩/١) .

قلت : وهو يقتضى أن الشهيد جنباً يغسل لكن الأصح أنه لا يغسل ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يغسل حمزة ، وروى الحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أخبرنى جبريل عليه السلام أنه قتل جنباً فغسلته الملائكة) وقال صحيح الإسناد<sup>(١)</sup>.

إلا أن يقال : إن غسل الملائكة للشهيد الجنب خاص بجمزة ، علمناه بإخبار النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك أخبر فى حنظلة<sup>(٢)</sup> لما قتل فى أحد. أو يقال<sup>(٣)</sup> : إن الشهادة أسقطت التغييل ، والإخبار بتغييل الملائكة إكرام وخصوصية لا يتعدى إلى غيرها<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر المستدرک (١٩٥/٣) .

(٢) حنظلة بن أبى عامر الأوسى الأنصارى غسيل الملائكة ، عرفه أبوه فى الجاهلية بالراهب وسماه الرسول صلى الله عليه وسلم بالفاسق ، كان حنظلة من سادات المسلمين وفضلائهم ومن خيرة الصحابة الأبطال ، قتله شداد بن الأسود يوم أحد وهو جنب فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الملائكة تغسله .

تنبيه : ذكر النووى فى المجموع أن حديث حنظلة رواه البيهقى بسند جيد وذكر أنه مرسل بسند آخر وهو حجة على الصحيح ، وفى موضع آخر قال : وحديث حنظلة ذكرنا أنه ضعيف .

ولأعلم سبب هذا التناقض .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الحديث ضعيف .

انظر : أسد الغابة (٦٦/٢) ، الإصابة (٢٩٨/٢) ، الاستيعاب (٩٢/٣) ، در السحابة (٥٢١) ، الملحق (٧٢٠) ، فتح العزيز مع تلخيص الجبير (١٥٧/٥) ، المجموع (٢٦٣، ٢٦٠/٥) .

(٣) فى أ : ويقال .

(٤) قال النووى أن فى غسل الشهيد الجنب وجهان :

أصحهما : باتفاق المصنفين يجرم غسله ، وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين . قال : وحديث حنظلة وغسل الملائكة له ضعيف ، قال أصحابنا : ولو ثبت فالجواب أن الغسل لو كان واجبا لما سقط بفعل الملائكة ولأمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسله ، لأن المطلوب من الغسل تعبد الآدمى به ذكر الشيخ نصر المقدسى نحو هذا ، وقال المصنف : لو صلت عليه الملائكة أو كفتته فى السندس لم يكتف به . الوجه الثانى : يجب غسله للجنب لأنه غسل وجب قبل الموت فلا تؤثر فيه الشهادة وهذا هو المعتمد عند الحنابلة . =

تنبيهات :

أحدها : إذا قلنا : إنه يتعلق بالجميع ، فهل المعنى يتعلق بكل واحد أو بالجميع من حيث هو جميع ؟

في "تلخيص" الإمام عن القاضي ما يقتضى الأول<sup>(١)</sup>.  
وظاهر عبارة الأكثرين الثانى<sup>(٢)</sup>.

وذكر الشيخ تقي الدين السبكي في تحقيق كونه على الكل ثلاثة معان :  
أحدها : أن يكون معناه أن كل مكلف مخاطب به ، فإذا قام به بعض سقط عن غيرهم رخصة وتخفيفا لحصول المقصود .

والثانى : أن الجميع مخاطبون بإيقاعه منهم من أى فاعل فعله ، ولا يلزم على هذا أن يكون الشخص مخاطبا بفعل غيره .

قال : لأننا نقول : كلفوا بما هو أعم من فعلهم وفعل غيرهم وذلك مقدور بتحصيله<sup>(٣)</sup> منهم ؛ لأن كلا قادر عليه ولو لم يفعله غيره ، وفرض العين المقصود منه امتحان كل واحد بما خوطب به لحصول ذلك الفعل منه بنفسه ، لا يقوم غيره مقامه ، وقد يكون من فرائض الأعيان على جماعة ما يشترط<sup>(٤)</sup> فى فعل كل منهم فعل غيره كالجمعة لا تصح إلا من جماعة .

---

= قلت : لكن هنا دقيقة وهى أن غسل الجنابة فرض عين فكيف جعل فرض كفاية ، فيحتمل بناء المسألة على الخلاف فى سقوط العبادات الثابتة فى الذمة بالموت كالزكاة ونحوها . والله أعلم .

انظر : المجموع (٢٦٣، ٢٦٠/٥) ، الوسيط للغزالي (٨١٤/٢) ، فتح العزيز (١٥٧/٥) روضة الطالبين (١٢٠/٢) ، الإنصاف للمرداوى (٤٩٨/٢) .

(١) وعبارته : فيجب على عين كل واحد . تلخيص التقريب (٤٤٧/١) ، البحر المحيط (٢٤٣/١) .

(٢) كذا قال الزركشى فى البحر (٢٤٣/١) ، وانظر : النفائس (١٤٥٧/٣) ، تنقيح الفصول (١٥٥) .

(٣) فى أ ، ب : بتحصيله ، وفى النص : تحصيله .

(٤) مطموسة فى أ ، وفى د : فالشرط ، والمثبت يوافق النص .

والثالث : أن كل مكلف مخاطب مالم يقيم به غيره فإن قام به غيره تبين أنه لم يخاطب به . انتهى<sup>(١)</sup>.  
قلت : أما الأول والثاني فهما القولان السابقان في تعلقه بكل فرد أو بالجميع .

وأما الثالث فهو ما حكاه المتولى في مقابلة القول بتعلقه بالجميع ، وحاصله قول بأنه تعلق ببعض مبهم يتعين بفعله ، ونظيره في مسألة المخير أن الواجب يتعين بفعله كما سبق<sup>(٢)</sup>. وحكى هنا أيضا قول بأنه يتعلق ببعض معين عند الله كما قيل بنظيره أيضا في المخيرة<sup>(٣)</sup>.  
وحكى ابن السمعاني قولاً يكون خامساً : وهو التفصيل بين أن يغلب على ظن المكلف أن غيره قام به ، فلا يتعلق به ، أو لا يغلب فيتعلق بكل واحد واستحسنه<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الابهاج (١٠٠/١) مع ملاحظة أن المؤلف جعل الثاني هو الثالث . والله أعلم .  
(٢) سبق ص (٤٦٩) .

وقد نقل الزركشى عن المتولى قوله أن الخلاف فيما إذا فعله هل يسقط الفرض عن الجميع لأنه تناولهم؟  
أو يقول بأن آخر الأمر أن الوجوب لم يتناول سوى من فعله؟  
قال الزركشى وهو يشبه القول المحكى في الواجب المخير أنه يتعين أحدهما بالفعل .

قال ويخرج من كلام المتولى وجه أنه يتعلق بطائفة مبهمة ويتعين بالفعل . انظر البحر المحيط (٢٤٤/١) .

(٣) أقول : الرأي الذى رجحه ابن السبكي وهو أن الوجوب يتعلق بالبعض فيه ثلاثة أقوال :

الأول : أن البعض مبهم فمن قام به سقط الفرض بفعله وهذا اختيار ابن السبكي .  
الثاني : أن البعض معين عند الله يسقط الفرض بفعله وبفعل غيره ، وهذا نظير القول بأن الواجب المخير معين عند الله فإن فعل المكلف غيره يكون نفلاً يسقط به الفرض وهذا ما أشار إليه المؤلف .

الثالث : يتعين عند الناس بمن قام به .

انظر : تشنيف المسامع (٢٢٩/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٨٥/١) ، حاشية العطار (٢٤٠/١) ، البحر المحيط (٢٤٥/١) .

(٤) انظر : القواطع (٢٠/١) ، البحر المحيط (٢٤٥/١) .

[التنبيه] الثاني :

قال ابن السمعاني : الخلاف في المسألة لفظي<sup>(١)</sup>.  
ونوقش<sup>(٢)</sup> بأن فائدته تظهر فيمن فعله بعد فعل غيره ، هل يقع فرضاً؟  
وفي أنه هل يلزم بالشروع؟ وسيأتيان<sup>(٣)</sup>.

[التنبيه] الثالث :

وهو مما سبق الوعد به<sup>(٤)</sup>، هل يلزم فرض الكفاية بالشروع؟  
قال ابن الرفعة في "المطلب" في (كتاب الوديعه) إنه يلزم<sup>(٥)</sup>، وقال في  
(باب اللقيط) : "إن مقابله"<sup>(٦)</sup> إنما هو بحث للإمام ، ولم يرجح الرافعي  
والنووي شيئاً على الإطلاق<sup>(٧)</sup>، بل هو عندهما من القواعد التي لا يطلق فيها

- 
- (١) كذا عزه إليه الزركشى ونص القواطع .  
والخلاف الأول محض صورة بلا فائدة فلا أرى له معنى . اهـ نفس المصدرين .  
(٢) ناقشه الزركشى .  
(٣) انظر : البحر المحيط (٢٤٥/١) ، وستأتى المسألتان بعد قليل .  
(٤) سبق ص (٤٩٠) .  
(٥) في جميع النسخ (لا يلزم) والمثبت من نقل الزركشى عن المطلب في البحر والتشنيف  
والسلاسل وتبعه جمع . والله أعلم .  
انظر : البحر المحيط (٢٥٠/١) ، تشنيف المسامع (١٣٠/١) ، سلاسل الذهب (١١٦)  
المحلى على جمع الجوامع (١٨٦/١) ، الأشباه للسيوطي (١١٧) ، غاية الوصول  
(٢٨) .  
(٦) ساقطة من : أ .  
(٧) هذا ما ذكره الزركشى إلا أنه لم ينف عدم الترجيح على الإطلاق بل قال : لم يرجحها  
في هذه القاعدة شيئاً بخصوصه وإنما صححوا في أفراد مسائلها .  
والذى يظهر لى من البحث أن النووى والرافعى يرجحان عدم اللزوم ،  
وترجيحهم في بعض الصور على خلاف القاعدة لا يقدح في ذلك ، فلكل قاعدة  
شواذ وقد سبقهما الغزالي إلى استثناء هذه الصور ووافقهم الزركشى في قواعده .  
ويؤيد ما ذكرته ابن خطيب الدهشة صرح بأن مقتضى كلام الرافعى أن الأصح  
عدم لزوم فروض الكفايات - فيما سوى الجهاد وصلاة الجنابة - بالشروع .  
وهذا أيضاً ما يظهر من عبارة النووى في الروضة والمجموع حيث صرح بأن  
الشروع لا يغير حكم المشروع منه . والله أعلم . =



ترجيح ؛ لاختلاف المرجح في فروعها ، كما في الإبراء هل هو إسقاط أو تملك والنذر هل يسلك به مسلك الواجب أو الجائز؟ ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.  
ففى الجهاد يلزم بحضور الصف وفى صلاة الجنازة وما يتعلق بها يجب إتمامه<sup>(٢)</sup>.

= انظر : البحر المحيط (٢٥٠/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٠/١) ، المجموع (٢٧/١) ، روضة الطالبين (٢١٣/١٠) ، الوجيز (١٨٨/٢) ، المنشور فى القواعد (٢٤٢/٢) ، مختصر القواعد (٢٠٨/١) .

(١) والمراد بالقواعد التى لا يطلق فيها ترجيح ، أى لا يقال أن الراجح فيها كذا ، أو كذا لأن هذه القاعدة تشتمل على فروع يختلف المرجح فيها ، فبعض الفروع يترجح فيها حكم ، والبعض يترجح فيها حكم آخر .  
ومن أمثلة هذه القواعد :

الإبراء : هل هو إسقاط محض كالأعتاق أو أنه تملك المدين مافى ذمته فإذا ملكه سقط؟

لا يطلق ترجيح فى هذه القاعدة بل يختلف بحسب الصور .

فإنهم منعوا تعليقه بالشرط وأبطلوه من المجهول ولو كان إسقاطا لصح ذلك .  
ورجحوا عدم اشتراط علم المديون به ولا قبوله ولو كان تملكيا لشرط ذلك .

ومنها أيضا النذر : هل يسلك به مسلك الواجب فيما يترتب عليه من أحكام ، أو يأخذ حكم القربات التى جوز الشرع تركها مع وجوب أصله؟  
قال الزركشى : وحاصله أنه لاختلاف فى وجوب النذر ، وإنما الخلاف فى أن حكمه كالجائز فى القربات أو كالواجب فى أصله؟

الأرجح غالبا حملة على الواجب ولهذا لا يصلى المنذوره على الراحلة ولاقاعدا مع القدرة على القيام على الأصح ، إذ لو نذر الصوم تلزمه النية من الليل على الصحيح وإذا قلنا يسلك به مسلك الجائز تصح النية فى النهار كالتطوع .

وقد خصص السيوطى فى الأشباه والنظائر كتابا مستقلا فى القواعد التى لا يطلق فيها ترجيح ذكر فيه عشرين قاعدة . والله أعلم .

انظر : المنشور والقواعد (٨١/١) ، (٢٧٠/٣) ، مختصر القواعد (٣١٣/١) ، (٦١٠/٢) ، الأشباه للسيوطى (١٠٩-١٢٣) ، روضة الطالبين (٢٢٣/٨) ، (٣٠٦/٣) .

(٢) انظر روضة الطالبين (٢١٣/١٠) .

وصححا في المتعلم إذا آانس<sup>(١)</sup> من نفسه النجابة أنه يجوز له الترك<sup>(٢)</sup> بعد أن نقلنا عن القاضي الحسين أنه يحرم ، قالوا : لأن الشروع لا يغير حكم المشروع فيه ، وكذا قال القفال وغيره ، قالوا ولذلك لا يلزم التطوع بالشروع فيه<sup>(٣)</sup> ، وقد سبق في إتمام الحج والعمرة تطوعا كلام في مباحث المندوب ينبغي أن يراجع<sup>(٤)</sup> .  
 وجعل بعضهم ذلك قاعدة كلية يستثنى<sup>(٥)</sup> منها ، فقال البارزى<sup>(٦)</sup> في "التمييز"<sup>(٧)</sup> :

- (١) في د : أيقن .  
 (٢) أورد المؤلف المسألة بشيء من الغموض تبعا للبحر وصورتها كما في الروضة : أنه لو اشتغل شخص بالتعلم وآانس الرشد فيه من نفسه هل يحرم قطعه وجهان ... الخ .  
 (٣) انظر : روضة الطالبين (٢١٣/١٠) ، المجموع (٢٧/١) ، البحر المحيط (٢٥٠/١) ، مختصر القواعد (٢٠٨/١) ، الأشباه للسيوطي (١١٧) .  
 (٤) راجع مسألة هل يلزم المندوب بالشروع ص (٢٣٦) .  
 (٥) في ج ، ب ، د : مستثنى .  
 (٦) هبة الله بن عبد الرحيم أبو القاسم شرف الدين البارزى الجهني ، قاضي حماة وصاحب التصانيف الكثيرة ، ولد في حماة عام (٥٦٤٥هـ) وسمع من والده وجده وابن مالك ، وأجاز له جماعة منهم العز بن عبد السلام ، سمع منه البرزالي والذهبي ، تلابالسيب على التاذقي ، تفقه على والده وأخذ النحو عن ابن مالك ، ولى قضاء حماة أربعين سنة ، قال الذهبي : كان إماما ، قدوة ، مصنفا ، صاحب صلاح وتواضع وخشية ، بلغ رتبة الاجتهاد ، بلغت مصنفاته بضعا وأربعين مصنفا منها :  
 "التمييز" ، "شرح الحاوي الصغير" ، "الفريدة البارزية في حل الشاطبية" ، عمى آخر عمره وتنازل عن القضاء لحفيده نجم الدين ، مات في حماة عام (٥٧٣٨هـ) .  
 انظر : طبقات ابن السبكي (٣٨٧/١٠) ، ذيول العبر (٢٠٢) ، طبقات ابن شهبة (٢٩٨/٢) ، شذرات الذهب (١١٩/٦) ، طبقات الاسنوي (١٣٥/١) ، الدرر الكامنة (١٧٥/٥) ، طبقات الداودي (٣٥٠/٢) ، نكت الهميان (٣٠٢) ، معجم المؤلفين (١٣٩/١٣) ، البدر الطالع (٣٢٤/٢) ، كشف الظنون (٤١٨/١) .  
 (٧) وهو "تمييز التعجيز" والتعجيز لعبد الرحيم الموصلى المعروف بابن يونس وهو مختصر للوجيز مشهور بين الشافعية ، وقد نقل ابن السبكي في طبقاته مسألة منه ولم يذكره الزركلى . والله أعلم .

لا يلزم فرض الكفاية بالشروع في الأصح ، إلا في الجهاد وصلاة الجنائز<sup>(١)</sup>. انتهى .

وخروج هذين لما في الأول من تخذيل المسلمين وكسر القلوب ، ولما في الثاني من هتك حرمة الميت<sup>(٢)</sup>.

نعم هذا كله إذا شرع من غير أن يسبق فعل غيره ، فإن كان كذلك فمحل نظر ، وفي "البحر"<sup>(٣)</sup> لو شرع في صلاة الجنائز<sup>(٤)</sup> بعد ما صلى عليها هل له الخروج؟ يحتمل وجهين ينبنيان على أصل ، وهو أن الصلاة الثانية تقع فرضاً [أم لا؟]<sup>(٥)</sup> وفيه جوابان القياس عندي لا ، لأن الفرض ما لا يجوز تركه على الإطلاق . انتهى<sup>(٦)</sup>.

وينبغي جريانه في سائر فروض الكفايات . نعم جزم الرافعي والنووي في هذه الصورة بوقوع الثانية فرضاً<sup>(٧)</sup>(\*).

= انظر : طبقات ابن شهبة (٢٩٩/٢) ، كشف الظنون (٤١٧/١) ، طبقات ابن السبكي (٣٩٠/١٠) ، الأعلام (٧٣/٨) .

(١) نقله عن التمييز الزركشى في البحر والتشنيف .

قلت : الواقع أن البارزى تبع في ذلك الغزالي كما قال المحلى وغيره لأنه تفرد بذلك . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٥٠/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٠/١) ، شرح المحلى مع تقريرات الشريبي (١٨٦/١) ، حاشية العطار (٢٤١/١) ، الأشباه للسيوطى (١١٧) ، الوجيز للغزالي (١٨٨/٢) .

(٢) انظر : مختصر القواعد (٢٠٨/١) ، الأشباه للسيوطى (١١٧) ، روضة الطالبين (٢١٣/١٠) .

(٣) المراد به بحر المذهب للرويانى وسبق التعريف به ص (٤٦٦) .

(٤) فى أ ، ج ، د : جنازة ، والمثبت يوافق البحر .

(٥) إضافة من نقل البحر وهى ضرورة لتمام المعنى .

(٦) نقله عن الرويانى الزركشى فى البحر (٢٥١/١) ، وبنحوه فى المنشور (٢٤٣/٢) .

(٧) انظر : فتح العزيز (١٩٢/٥) ، المجموع (٢٤٤/٥) ، روضة الطالبين (١٣٠/٢) ، البحر المحيط (٢٥١/١) ، التمهيد (٧٧) .

(\*) ٤١ ب

فرع :

هل يلتحق تعيين الإمام بالشروع في لزومه؟  
 فيه خلاف صنف فيه ابن التلمساني<sup>(١)</sup>.  
 وقال الصيدلاني<sup>(٢)</sup>: لو أمر الإمام شخصا بتجهيز ميت تعين عليه ،  
 وليس له استنابة غيره ولا أجره له<sup>(٣)</sup>.  
 قلت : وصرحوا أيضا في تعيين الإمام طائفة للجهاد بالوجوب<sup>(٤)</sup>(\*).  
 وفي "الكفاية"<sup>(٥)</sup> عن ابن الصباغ والبندينجي أنهما حكيا وجهين فيما لو

(١) كذا قال الزركشى ، ولم يتعرض ابن التلمساني للمسألة في شرح المعالم ولم يشر إلى هذا المصنف ولم يذكره المحقق ضمن مؤلفاته ولعله لصغر حجمه لم تسجله كتب التراجم . والله أعلم .

(٢) محمد بن داود أبو بكر المروزي المعروف بالصيدلاني نسبة إلى بيع العطر ويعرف أيضا بالداودي نسبة إلى والده ، تتلمذ على القفال المروزي ، كان إماما في الفقه والحديث ، له شرح على مختصر المنزني نقل عنه ابن الرفعة في المطلب كثيرا ، قال الاسنوى : وحيث نقل الرافعي عن بعض شروح المختصر وأبهمه فهو المراد ، وله شرح على الفروع لابن الحداد، كانت وفاته بعد القفال بنحو عشر سنوات أي نحو (٤٢٧هـ) .

انظر : طبقات السبكي (١٤٨/٤) ، طبقات الاسنوى (٣٨/٢) ، طبقات الحسيني (١٥٢) ، طبقات ابن شعبة (٢١٤/١) .

(٣) هذا ما نقله الزركشى في البحر ، لكن قد استدركه الغزالي بأنه لا أجره له إلا إذا كان له تركه أو في بيت المال متسع .  
 قال النووي : وهذا تفصيل حسن ، فإن كان له تركه فمؤنة تجهيزه منها وإلا ففي بيت المال إن اتسع .

انظر : البحر المحيط (٢٥١/١) ، الوجيز (١٨٩/٢) ، روضة الطالبين (٢٤١/١٠) .  
 (٤) ولهذا قالوا لا يصح استئجار المسلم للجهاد ، ولو أكرهه عليه لا يستحق الأجر لأنه يقع عنه .

انظر : الوجيز للغزالي (١٨٩/٢) ، روضة الطالبين (٢٤١/١٠) .

(\*) ٣٧ أ

(٥) لم أستطع تحديد المراد منها . والله أعلم .

رسالة لصريح في (٣) من (٥٦٧)

عين الإمام شخصا للقضاء هل يتعين عليه؟<sup>(١)</sup>  
و"لكن"<sup>(٢)</sup> هذا إنما هو لتنفيذ أفضيته وخوف وقوع الفتنة بمخالفته<sup>(٣)</sup>،  
بل لو أمر بسنة كان كذلك كما قاله النووي في "فتاويه" في أمره بالصوم في  
الاستسقاء أنه يصير واجبا<sup>(٤)</sup>.

[التنبيه] الرابع :

إذا أتى جمع بفرض الكفاية دفعة بحيث لو انفرد كل لأسقطه كان كل  
منهم آتيا بواجب وإلا لزم التحكم<sup>(٥)</sup>. حكاها إمام الحرمين في (باب  
الجنائز)<sup>(٦)</sup> عن الأئمة ، ثم قال ويحتمل أن يجعل كمسح الرأس في الوضوء

(١) فيه وجهان :

الصحيح : أنه يتعين ويجبر عليه كما يجبر على القيام بسائر فروض الكفاية عند  
التعين .

انظر : روضة الطالبين (٩٢/١١) ، المهذب (٢٩١/٢) .

(٢) ساقطة من ب ، د .

(٣) لعل المراد من استدراك المؤلف أن تعين القضاء على شخص إنما لخوف وقوع الفتنة  
بمخالفة الإمام وعدم انفاذ أفضيته فلا يستدل بتعين القضاء على الشخص أن فرض  
الكفاية يتعين بتعين الإمام . والله أعلم .  
انظر المصدرين السابقين .

(٤) لم أجد هذا القول في فتاوى النووي المطبوعة ، وقد أورده الزركشي في البحر  
بقوله أفتى النووي ، ولم يعزه إلى فتاويه . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٩٠/١) ، مغنى المحتاج (٢١١/٤) .

(٥) التحكم : هو الترجيح بدون مرجح .

وبيانه هنا كما قال إمام الحرمين أن صلاة كل واحد تقع فريضة وليس بعضهم  
أولى بوصفه بالقيام بالفرض من البعض الآخر فوجب الحكم بالفريضة للجميع .  
وعليه لو قلنا أن صلاة احدي الطائفتين فرض دون الأخرى كان ترجيح بدون  
دليل .

انظر : المجموع (٢٤٧/٥) ، البحر المحيط (٢٤٧/١) ، شرح الكوكب (٣٧٧/١) ،  
فوائح الرحموت (٦٤/١) ، القواعد والفوائد (١٨٨) ، المستصفى (١٥/٢) ،  
المسودة (٣١) .

(٦) في أ ، ج ، د : باب الخيار ، والمثبت يوافق نقل البحر ، والظاهر أن المراد باب  
الجنائز من النهاية . والله أعلم .

دفعة ، هل الفرض الكل؟ أو مايقع عليه الاسم؟ وقد يقول الفطن : رتبة الفرضية فوق السننية وكل مصل من الجمع ينبغي أن لايجرم الفرضية وقد قام بما أمر به ، وهذا الطيف لايصح مثله في المسح . انتهى<sup>(١)</sup>.

ومن هنا قال الشيخ في "شرح الإمام" : إذا باشر فرض الكفاية أكثر من<sup>(٢)</sup> يحصل به تأدى الفرض ، هل يوصف فعل الجميع بالفرضية أو لا؟ ثم قال : ونحن إذا قلنا يستحب الشروع والابتداء لم نرد به أنه يقع مستحبا في حقه إذا شرع فيه مع غيره<sup>(٣)</sup>.

فإن أتوا بفرض الكفاية على التعاقب فالثاني فرض كما قاله النووى في (باب الأذان) من "تحرير التنبيه"<sup>(٤)</sup> وسبق "نقل"<sup>(٥)</sup> جزم الرافعى والنووى في<sup>(\*)</sup> صلاة الجنابة به ، ولكن الرويانى حكى فيه وجهين<sup>(٦)</sup>.

وفصل ابن عبد السلام بين أن يكون الأول حصل تمام المصلحة فلا يكون الثانى فرضا ، أو لا فيكون كأن يخرج للعدو من يستقل بذبيهم ثم يلحق آخرون قبل الانقضاء ، فالكل فى فرض وإن تفاوتت رتبهم فى الثواب<sup>(٧)</sup>.

وكتحرم<sup>(٨)</sup> مصل على الجنابة بعد تحرم غيره قبل أن يسلم ، بل وكذا إن

(١) نقل النووى هذا النص فى المجموع واستحسن هذا التفصيل ، أما الاسنوى فله وجهة نظر أخرى .

انظر : المجموع (٢٤٧،٢٤٦/٥) ، التمهيد للأسنوى (٧٨) ، البحر المحيط (٢٤٧/١) .

(٢) فى ب : ممن ، والمثبت يوافق نقل البحر .

(٣) مقاله ابن دقيق العيد فى شرح الإمام نقله الزركشى فى البحر (٢٤٧/١).

(٤) انظر : تحرير التنبيه (٥٨) ، البحر المحيط (٢٤٨/١) .

(٥) ساقطة من ب ، د .

(\*) ج٤١

(٦) سبق قريبا فى نهاية التنبيه الثالث نقل كلام الرافعى والنووى والرويانى .

(٧) انظر : قواعد الأحكام (٤٤/١) ، البحر المحيط (٢٤٨/١) .

(٨) فى د : كتحریم .

سلم من حيث أن صلاة الجنازة لاتقع نفلا ، قاله القاضى والإمام والغزالى<sup>(١)</sup> ،  
وقال النووى : لاختلاف فيه ، وفيه نظر فقد سبق أن فى البحر فى<sup>(٢)</sup> أصل  
فرض الكفاية وجهين<sup>(٣)</sup> .  
وكرر السلام بعد رد<sup>(٤)</sup> غيره ونحو ذلك<sup>(٥)</sup> .

[القيام بفرض الكفاية أهم من القيام بفرض العين] :

وقولى (من ثم كان فعله أهما)<sup>(٦)</sup> ، "أى من أجل ماسبق من تعدى نفع  
العام بفرض الكفاية لأن الاهتمام به أهم"<sup>(٧)</sup> . قال النووى فى "الروضة" فى  
(كتاب السير) من زوائده : قال إمام الحرمين فى كتابه "الغياثي" :  
الذى أراه أن القيام بفرض الكفاية أفضل من فرض العين ؛ لأن فاعله  
ساع فى صيانة الأمة كلها عن المأثم ولاشك فى رجحان من حل محل  
المسلمين أجمعين فى القيام بهم من مهمات الدين<sup>(٨)</sup> . انتهى .

- (١) وقاله الرافعى أيضا ، ونقله إمام الحرمين عن الأئمة ، وقال القاضى الحسين لو أعاد  
الشخص صلاة الجنازة كانت الثانية فرضا كصلاة الجماعة الأخرى .  
انظر : البحر المحيط (٢٤٨/١) ، المجموع (٢٤٧/٥) ، فتح العزيز (١٩٢/٥) ،  
روضة الطالبين (١٣٠/٢) ، التمهيد للأسنوى (٧٧) .
- (٢) فى ب ، ج ، د : فى البحر فيه فى .
- (٣) صرح النووى فى المجموع أنه لاختلاف عند الشافعية فى كون صلاة الجنازة من  
الجماعة الثانية تقع فرضا ، لكن سبق فى آخر التنبيه الثالث أن الرويانى أشار إلى  
أن فى المسألة وجهين ورجح أنها ليست بفرض وهذا مخالف لجمهور الشافعية  
وأئمتهم ولعل لهذا السبب لم يعد النووى خلافه . والله أعلم .  
انظر : المجموع (٢٤٧/٥) ، البحر المحيط (٢٤٨/١) .
- (٤) فى أ ، ج ، د : بعذر وغيره .
- (٥) أى فيكونوا جميعا مؤدين للفرض سواء ردوا معا أو متعاقبين ، ويشابون ثواب  
الفرض كالمصلين على الجنازة بعد الجماعة الأولى .  
انظر : روضة الطالبين (٢٢٦/١٠) ، نهاية المحتاج (٥١/٨) ، مغنى المحتاج (٢١٢/٤)  
البحر المحيط (٢٤٨/١) .
- (٦) فى أ ، ب ، د : أهم ، والمثبت كما فى (ج) والنظم .
- (٧) هذه العبارة ساقطة من ج ، د .
- (٨) انظر : روضة الطالبين (٢٢٦/١٠) ، الغياثي (٣٥٨) ، المجموع (٢٢/١) ، التمهيد  
للأسنوى (٧٥) .

وفيه قصور عن المنقول<sup>(١)</sup>، فقد قاله والد الإمام في كتابه "المحيط"<sup>(٢)</sup>، والأستاذ أبو إسحق في "شرح كتاب الترتيب"<sup>(٣)</sup>(٤)، ونقله عنهما ابن الصلاح في "فوائد الرحلة"<sup>(٥)</sup>(٦).  
ونقله أبو علي السنجى أول "شرح التلخيص" عن أهل التحقيق فقال مانصه : (إن فرض الكفاية أهم من فرض الأعيان والاشتغال به أفضل من الاشتغال بأداء فرض العين)<sup>(٧)</sup>(\*) .

- 
- (١) أى قصور عن المنقول عنه إذ لم ينفرد إمام الحرمين بهذا القول . قلت : لكن الأكثرين إنما عزوه إلى الإمام دون ذكر غيره قال ذلك النووى ونقله عن ابن السبكي في منع الموانع (٣٩٦) . والله أعلم .
- (٢) قال ابن السبكي :
- وقد شرع في كتاب سماه "المحيط" عزم فيه على عدم التقيد بالمذهب وأنه يقف على موارد الأحاديث لا يعدوها ، ويتجنب التعصب للمذهب .  
فوقع للبيهقى منه ثلاثة أجزاء فانتقد عليه أوهاما حديثية وبين أن الآخذ بالحديث الواقف عنده هو الشافعى .  
ولما وصلت الرسالة إلى الجوينى دعا للبيهقى وترك إتمام التصنيف .  
ثم ذكر ابن السبكي نص الرسالة بكامله . انظر : طبقات ابن السبكي (٧٦/٥) ، كشف الظنون (١٦٢١/٢) .
- (٣) تكرر نقل الزركشى عنه في البحر والتشنيف واسمه "شرح ترتيب المذهب" وكلاهما للأستاذ وهما في أصول الفقه ولم أقف على مزيد . والله أعلم .  
انظر : البحر المحيط (٥٤/١) ، تشنيف المسامع (١١٢٧/٤) مع هامش (٢) .
- (٤) نقله عن المحيط وشرح الترتيب الزركشى في البحر (٢٥١/١) ، والكمال في الدرر (٢٤٢/١/١) ، وانظر منع المانع (٣٩٦) .
- (٥) وهو كتاب اشتمل على قواعد غريبة من أنواع العلوم نقلها في رحلته إلى خراسان . كشف الظنون (١٢٩٧/١) ، وانظر الأعلام (٢٠٨/٤) .
- (٦) كذا قال الاسنوى في التمهيد (٧٦) ، وتبعه تلميذه الزركشى في التشنيف (٢٢٥/١) .
- (٧) نقله الأسنوى عن السنجى في التمهيد (٧٧) وقال هذا لفظه وأشار إليه الزركشى في التشنيف (٢٢٥/١) .
- (\*) ٣٤



هذا صواب النقل ، فمن زعم على هؤلاء أنهم قالوا<sup>(١)</sup> إن فرض الكفاية أفضل من فرض العين فقد وهم<sup>(٢)</sup>.

نعم قد يقال : إن في كلام الشافعي والأصحاب ما يخالف ذلك<sup>(٣)</sup> ، ففي "الأم" :

إن قطع الطواف المفروض لصلاة الجنازة أو الراتبة مكروه ، إذ لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية<sup>(٤)</sup>.

(١) أى الأستاذ والإمام ووالده .

(٢) أقول : يرد المؤلف على ابن السبكي الذى عزا ذلك إليهم فقال : وزعمه الأستاذ وإمام الحرمين وأبوه أفضل من العين .

وقد حرر الزركشى هذا الموضوع فذكر أن كلام هؤلاء الأئمة إنما هو في القيام بهذا الجنس أفضل من ذلك ، قال : ثم عبارة الجويني : وللقائم به مزية على القائم بفرض العين ، ولا يلزم من المزية الأفضلية فقد يختص المفضول بأمر ويفضله الفاضل بأمور .

قلت : وبهذا عبر النووى أيضا حيث قال : وللقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض العين من حيث أنه يسقط الحرج عن نفسه وعن المسلمين . هذا وقد دافع الكمال عن ابن السبكي ورجح مقاله .

تنبيه : وهم الزركشى في البحر من نسب إلى الإمام وغيره القول بأن فرض الكفاية أفضل من فرض العين ، ثم وجدته قد نسب إليه في المنشور ، قال : وقد أخذها الناس منه مسلمة تقليدا .

والذى يظهر أنه أثبتها في المنشور كما نقلها ابن السبكي ، ثم حرر هذا النقل في البحر . والله أعلم .

جمع الجوامع (١٢٨) . وانظر : منع الموانع (٣٩٦) ، روضة الطالبين (٢٢٦/١٠) ، الدرر اللوامع (٢٤٤/١/١) ، حاشية العطار (٢٣٧/١) ، البحر المحيط (٢٥١/١) ، المنشور في القواعد (٤٠/٣) ، تشنيف المسامع (٢٢٥/١) .

(٣) قاله الزركشى في البحر (٢٥٢/١) وأورد عقبه نص الأم .

(٤) بهذا اللفظ نقله الزركشى عن "الأم" وهو بالمعنى ولفظ الأم كما نقله النووى : إن

كان في طواف الإفاضة فأقيمت الصلاة أحببت أن يصلى مع الناس ثم يعود إلى طوافه ويبني عليه وإن خشى فوات الوتر أو سنة الضحى أو حضرت جنازة فلا أحب ترك الطواف لشيء من ذلك لئلا يقطع فرضا لنفل أو فرض كفاية . اهـ

كذا نقله النووى عن نقل القاضى أبى الطيب في تعليقه عن الأم ولم أقف عليه في الأم . =

وجرى عليه الأصحاب كالرافعي في بابه (١).  
وقال في "الإحياء" فيمن يترك الصلاة ويتجر (٢) في تحصيل الثياب ونسجها  
قصدا لستر العورات يزعم أن ذلك حق إنه كذاب (٣).

[تحرير المسألة] :

وقد يجاب بأن الأهمية ليست في كل موضع ، بل الحكم يختلف باختلاف الأحوال :

ففى من ينقذ غريقا وهو صائم لا يتمكن منه إلا بالإفطار يفطر لئلا يفوت مصلحة فرض الكفاية ، وهو مما لا يستدرك .

وفى من تعارض معه مكتوبة وجنازة ، يقدم المكتوبة ؛ لأن صلاة الجنازة تستدرك .

بل قد تقدم السنة على الفرض حيث يخشى فواتها دون فواته ككسوف مع مكتوبة متسعة الوقت ويخشى الانجلاء (٤).

= وقد أوردته لأهميته وعظم الاحتياج إليه ، وظاهر تعليل الشافعي رحمه الله أنه لا بأس بقطع الطواف المسنون للصلاة على الجنازة أو الراتبة . والله أعلم .  
البحر المحيط (٢٥٢/١) ، المجموع (٤٨/٨) ، الدرر اللوامع (٢٤٥/١/١) .  
(١) كذا قال الزركشى في البحر (٢٥٢/١) ، وانظر فتح العزيز (٣١٣/٧) .  
(٢) فى الإحياء يتجرد ، ولعل الدال سقطت ، وفى نقل البحر : وتبحر .  
(٣) والمراد أنه يترك صلاة الفرض ويشغل بنسج الثياب وتحصيلها بحجة ستر عورة من يصلح عريانا لا يجد ثوبا .

انظر : إحياء علوم الدين (٤٣/١) ، البحر المحيط (٢٥٢/١) .  
(٤) أقول : أجاد المؤلف فى تحرير المسألة وإن كان أصله لشيخه الزركشى .  
فالأهمية تختلف بحسب المواضع والأحوال ، فقد يقدم فرض الكفاية على العين أو العكس أو تقدم السنة على فرض العين وليس فى التقديم دلالة على الأفضلية .  
فقد تقدم الجنازة على المكتوبة إذا لم يضق الوقت صرح بذلك الرافعى وقال النووى بلا خلاف نصا ، وقد يقدم إنقاذ الغريق على إتمام الصيام الواجب إذا تعذر الإنقاذ معه ، بل قد تقدم السنة على الفرض إذا خشى فواتها كصلاة الكسوف تقدم على الفريضة إذا خيف الانجلاء واتسع وقت الفريضة ، بل تقدم السنة على السنة أيضا كما تقدم صلاة الكسوف على التراويح لأنها أكد وإذا فاتت لاتقضى .  
فالحللاصة : لا يقال إن فرض العين أهم من فرض الكفاية باطلاق ، بل يكون هذا بحسب المواضع والأحوال . والله أعلم . =

والفقيه يتأمل المواطن ، ويتزل كلام العلماء على مايليق به .  
واعلم أنه يأتي في سنة الكفاية ماسبق فيمن أتى بها بعد أن فعلت أو  
دفعة ، وفي كون الاشتغال بها أهم من سنة العين ، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

[المسألة الثالثة : الواجب المقيد والواجب المطلق]<sup>(٢)</sup>:

ثالثة<sup>(٣)</sup> خير في الموسع بأن يفوق<sup>(٤)</sup> الوقت فعل الموقع

= انظر : المنشور في القواعد (٤٠/٣) ، تشنيف المسامع (٢٢٦/١) ، الدرر اللوامع  
(٢٤٥/١/١) ، نشر البنود (١٩٣/١) ، فتح العزيز (٨١/٥) ، المجموع (٥٥/٥) .  
(١) مراد المؤلف في الصورة الأولى : أن فعل كل واحد من الجميع سنة كفاية سواء  
فعلوها دفعة واحدة أم متعاقبين ، ولهم ثواب سنة الكفاية كما قيل في فرض  
الكفاية .

أما الصورة الثانية : ففيها نظر - كما قال الأسنوى - لأن العلة في تفضيل فرض  
الكفاية هي السعى في اسقاط الإثم عن الأمة ، وهي منتفية في سنة الكفاية لأنه  
لا يآثم أحد على تركها .

ولقد استبعد القياس في هذه الصورة أيضا الزركشى لكن خالفه المؤلف وتبعه  
تلميذه المحلى وبين أن أهمية سنة الكفاية هو من حيث أن قيام البعض بها سبب  
لسقوط الطلب عن الكل . قال الكمال وهو كاف في تفضيل سنة الكفاية .  
ومن الأمور التي تجرى في سنة الكفاية قياسا على فرض الكفاية أنها مطلوبة من  
الكل ، وأنها لاتتعين بالشروع .

انظر : البحر المحيط (٢٩٣/١) ، شرح المحلى مع الدرر اللوامع (٢٥٧/١) ، تشنيف  
المسامع (ق/١٧) ، غاية الوصول (٢٨) .

(٢) انظر هذه المسألة في :

أصول السرخسى (٢٦/١) ، العضد (٢٤١/١) ، تنقيح الفصول (١٥٠) ، نشر البنود  
(١٨٧/١) ، المحصول (٢٨٩/٢/١) ، شرح اللمع (٢٢٣/١) ، البرهان (٢٣١/١) ،  
الإحكام للآمدى (١٥٠/١) ، نهاية السؤل (٨٩/١) ، حاشية العطار (٢٤٢/١) ،  
المحلى على جمع الجوامع (١٨٧/١) ، الابهاج (٩٣/١) ، سلم الوصول (١٦٠/١) ،  
غاية الوصول (٢٨) ، الدرر اللوامع (٢٥٩/١) ، البحر المحيط (٢٠٨/١) ، تشنيف  
المسامع (٢٣٢/١) ، التبصرة للشيرازى (٦٠) ، المستقصى (٦٩/١) ، شرح الروضة  
(٣٢٧/٢) ، شرح الكوكب المنير (٣٦٩/١) ، العدة لأبى يعلى (٣١٠/١) .

(٣) في أ ، ج : ثالثه .

(٤) في أ ، ب : يفوت .

كالظهر والعيد<sup>(١)</sup> فهذا يطلب  
أن يشرع الفاعل حيث شاءه  
أو يضيق الوقت بظن قطعه  
بأول<sup>(٢)</sup> الوقت إلى ما يذهب  
مالم يصر زمانه زهاءه  
بموت أو بحيض أو بمنعه

الشرح :

المسألة الثالثة : في التخيير في زمان الفعل المطلوب والتعيين .  
فالفعل<sup>(٣)</sup> المطلوب بإيجاب أو ندب لا بد له من زمان يوقع فيه بالضرورة  
فذلك الزمان إن كان مقصودا بأن عين الشارع<sup>(٤)</sup> ابتداءه وانتهاءه ، فيسمى  
المؤقت .

وإلا فالمطلق ، وهذا المطلق هل هو على الفور أو التراخي؟ يأتي بيان  
الخلافاً فيه في فصل الأمر<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في ب ، د : والعصر .

(٢) في أ : فأول .

(٣) في ج : بالفعل .

(٤) في ج : الشرع .

(٥) في مسألة هل يقتضى الأمر الفور أم لا؟

قلت : ويعبر البعض عن المسألة هل الأمر يقتضى الفور أو التراخي؟ وجرى على  
ذلك المؤلف .

قال الشيرازي وهذه العبارة ليست صحيحة لأن أحدا لم يقل أن الأمر يقتضى

التراخي ، وإنما يقولون هل يقتضى الفور أم لا؟

وقال إمام الحرمين من قال أنها على التراخي فلفظه مدخول ، فإن مقتضاه أن  
الصيغة المطلقة تقتضى التراخي حتى لو فرض الامتثال على البدار لم يعتد به ،  
وليس هذا معتقد أحد .

فالأولى أن يعبر بأن الصيغة تقتضى الامتثال ولا يتعين لها وقت .

انظر : شرح اللمع (٢١٠/١) ، البرهان (٢٣٣/١) .

[ ١ . الواجب المقيد ] :

[ أ . الواجب الموسع ] :

والأول إما أن يساوى فيه الوقت الفعل أو ينقص عنه أو يزيد عليه .  
فالثالث هو المقصود هنا وهو المسمى بالموسع ، وهو المراد بقولى (بأن  
يفوق<sup>(١)</sup> الوقت فعل الموقع) أى يزيد عليه ، ولهذا سمي موسعا لكون الوقت  
فيه أوسع من الفعل ، وهو مجاز ؛ لأن الموسع فى الحقيقة الوقت لا الفعل<sup>(٢)</sup> ،  
ومثله بمثاليين فرض سنة :

فالفرض : كالظهر فيما بين الزوال ومصير ظل الشئ مثله .

والسنة : كصلاة العيد فيما بين طلوع الشمس والزوال<sup>(٣)</sup> .

والحكم فى هذا القسم أن الطلب يتعلق بالفعل أول الوقت ليفعله<sup>(٤)</sup> فى  
أى وقت شاء من أوله إلى آخره .

ووجه ذلك فى الظهر مثلا أنه تعالى قال : { أقم الصلاة لدلوك الشمس }<sup>(٥)</sup>

أى فى ابتداء زوالها وميلها إلى جهة الغروب مع ماورد فى حديث إمامة<sup>(٦)</sup>

(١) فى أ ، ب : يفوت .

(٢) انظر الابهاج (٩٣/١) .

(٣) أقول للشافعية وجهان فى وقت صلاة العيد :

الأول : أنه من ارتفاع الشمس قدر ربح إلى الزوال ، وبه قال السبكي وغيره  
وهو المعتمد عند الحنابلة .

الثانى : وهو الأصح أنه من طلوع الشمس إلى الزوال ، لأن أوقات الكراهة غير  
داخلة فى وقت صلاة العيد ، إلا أنه يستحب تأخيرها للخير وخروجها من الخلاف .

انظر : المجموع (٣/٥) ، فتح العزيز (٧/٥) ، مغنى المحتاج (٣١٠/١) ، نهاية  
المحتاج (٣٨٧/٢) ، شرح المنتهى (٣٠٥/١) .

(٤) فى ج : لتعلقه .

(٥) الإسراء (٧٨) .

وقد سبق بيان الأقوال فى الدلوك ، وقد اختار المؤلف أصحها . والله أعلم .

انظر ص (١٨٦) .

(٦) فى أ : إقامة .

جبريل عليه السلام (الوقت ما بين هذين)<sup>(١)</sup> فاقتضى ما ذكرناه ، وهذا ما لم يضق الوقت بأن يمر حتى لا يبقى منه إلا قدر الفعل سواء ، فإن التخيير<sup>(\*)</sup> يرتفع ، أو يتضيق على المكلف بظنه انقطاع الوقت بموت كأن قدم للقتل ، أو بجيئ كما صور به الإمام في "النهاية" بأن اعتادت مجيء الحيض ذلك الوقت<sup>(٢)</sup> ، أو طرآن جنون متقطع اعتيد ذلك الوقت<sup>(٣)</sup> ، وهو معنى قولى (مالم يصير زمانه زهاءه) أى قدره - وهو بضم الزاى والمد - كما اقتضاه كلام الأُخفش<sup>(٤)</sup> وعليه اقتصر "صاحب المشارق"<sup>(٥)</sup> ، لكنه في "الصحيح" أورده

(١) انظر : صحيح مسلم (المساجد) (٤٢٩/١) ، سنن أبى داود (الصلاة) (١٦٠/١) ، سنن الترمذى (أبواب الصلاة) (٢٧٩/١) ، الفتح الربانى (٢٣٩/٢) ، شرح النووى على مسلم (١١٦/٥) .

(\*) ٤٢ ب

(٢) فإن الفرض يتضيق عليها ، كذا نقله الأسنوى والزركى عن النهاية .  
انظر : التمهيد (٦٤-٦٥) ، تشنيف المسامع (٢٣٩/١) ، المحلى مع الدرر (٢٧٠/١) حاشية البنانى (١٩٠/١) ، حاشية العطار (٢٤٧/١) ، غاية الوصول (٢٨) .

(٣) ونحوه الاغماء وغلبة النوم وسيأتى تفصيل ذلك عند الواجب المضيق .  
(٤) سعيد بن مسعدة المجاشعى البلخى النحوى أبو الحسن الأُخفش ، المعروف بالأوسط أحد نخاة البصرة ، صحب الخليل أولا ثم أخذ النحو عن سيبويه وكان أحدق أصحابه ، من أئمة العربية ، التقى بالكسائى وعلم ولده ، قال السيوطى : كان على مذهب الاعتزال ، وقال أبو حاتم : كان رجلا سوء قدريا شمريا ، من مؤلفاته : "الأوسط" فى النحو ، "تفسير معانى القرآن" ، "المقاييس" ، "الاشتقاق" ، توفى عام (٢١٠هـ) وقيل غير ذلك .

تنبيه : سمي بهذا الاسم أحد عشر نحويا فإذا ذكر مطلقا فى كتب النحو فهذا هو المراد .

انظر : أنباه الرواه (٣٦/٢) ، بغية الوعاة (٥٩٠/١) ، وفيات الأعيان (٣٨٠/٢) ، شذرات الذهب (٣٦/٢) ، الفهرست (٥٢) ، طبقات الداودى (١٨٥/١) ، المزهرة (٤٥٦، ٤٥٣، ٤٠٥/٢) ، طبقات الزبيدى (٧٢) .

(٥) وهو القاضى عياض وسبقت ترجمته ص ( ) .

في المعتل ، ويقال فيه أيضا (لهاء) باللام بدل الزاي (١) .  
 وقولى (أو يضيّق) عطفًا على (يصر) المجزوم بلم وكسر لالتقاء (\*)  
 الساكنين ، وقولى (أو بمنعه) أى أو بحالة تمنع وقوع الفعل ، كالجنون  
 المتقطع كما سبق ، وللعلماء في إثبات الموسع طريقان :  
 أحدهما : الاعتراف به ، وبه قال الجمهور من الفقهاء والمتكلمين  
 والأشاعرة وغيرهم ، واختاره الإمام وأتباعه (٢) ، ونقل عن جمع من الحنفية  
 فقال الأستاذ أبو منصور (٣) ، بعد أن نقله عن أصحابنا أنه ذهب إليه من أهل

(١) وقد تكسر الزاء أيضا فيقال زهائه ، ولم أجد ما ذكره المؤلف أن مقتضى كلام  
 الأخفش ضم الزاي والمد . والله أعلم .  
 انظر : مشارق الأنوار (زهو) (٣١٣/١) ، الصحاح (زها) (٢٣٧١/٦) ، لسان العرب  
 (زها) (٣٦٣/١٤) ، تهذيب اللغة (زها) (٣٧٢/٦) ، القاموس المحيط (الزهو)  
 (١٦٦٨) ، أساس البلاغة (زهو) (٢٧٩) ، المصباح المنير (زها) ، المعجم الوسيط  
 (زها) (٤٠٥) .

(\*) ٢٨

(٢) انظر : المحصول (٢٨٩/٢/١) ، التحصيل (٣٠٥/١) ، وراجع مصادر المسألة .  
 (٣) عبد القاهر بن طاهر الأستاذ أبو منصور البغدادي ، إمام جليل ، عظيم القدر ،  
 سمع من ابن نجيد والاسماعيلي وابن مطر ، روى عنه البيهقي والقشيري ، درس  
 على الأستاذ أبي اسحاق ، أخذ عنه أبو القاسم القشيري وناصر المروزي ، كان من  
 أئمة الأصول باجماع أهل الفضل والتحصيل ، بديع الترتيب ، غريب التأليف  
 والتهذيب ، كان ذا ثروة ومال أنفقها على أهل العلم ، قال الرازي : كان علامة  
 العالم في الأصول والفقه والفرائض والحساب والكلام ، من مؤلفاته :  
 "التحصيل" في الأصول ، "التفسير" ، "فضائح المعتزلة" ، "الفرق بين الفرق" ،  
 "شرح المفتاح" . قال ابن السبكي : وجميع مؤلفاته بالغة في الحسن أقصى الغايات  
 انتقل آخر حياته إلى اسفرايين ومات بها عام (٤٢٩هـ) ودفن بجوار الأستاذ أبو  
 اسحاق .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٣٦/٥) ، أنباه الرواه (١٨٥/٢) ، بغية الوعاة  
 (١٠٥/٢) ، فوات الوفيات (٦١٣/١) ، وفيات الأعيان (٢٠٣/٣) ، تبين كذب  
 المفتري (٢٥٣) ، طبقات الحسيني (١٣٩) ، طبقات الداودي (٣٢٧/١) ، طبقات ابن  
 شهبة (٢١١/١) ، الأعلام (٤٨/٤) .

الرأى محمد بن شجاع [الثلجى] <sup>(١)</sup> ونقله ابن برهان فى الأوسط عن أبى زيد <sup>(٢)</sup> منهم <sup>(٣)</sup>.

(١) فى جميع النسخ البلخى وهو موافق لنسخ من البحر وموافق لنسخة من كتاب الفصول للجصاص والميزان للسمرقندى والجواهر المضية للقرشى وهو تصحيف . وقد أثبت المحققون (الثلجى) وهو الصواب ، وقد أشار الزركشى إلى هذا التصحيف فى المعتبر .

وهو محمد بن شجاع أبو عبد الله الثلجى نسبة إلى ثلج بن عمرو ، وقيل إلى بيع الثلج ، فقيه العراق فى وقته وأحد الأعلام ، سمع من ابن عليه ووكيع ويحيى بن آدم ، أخذ الفقه عن الحسن بن زياد ، كان فقيها ورعا ثبتا على آرائه ، وهو الذى فتق فقه أبى حنيفة واحتج له وجلاه فى الصدور ، وأظهر علله وقواه بالحديث ، قال الذهبى : كان من مجور العلم ، صاحب تعبد وتهجد وتلاوة ، وهو متروك الحديث وينال من الكبار ، سئل عنه الإمام أحمد فقال : مبتدع صاحب هوى ، قال القرشى : وله ميل إلى مذهب الاعتزال ، من مؤلفاته : "المناسك" ، "تصحيح الآثار" ، "النوادر" ، "الرد على المشبهة" ، مات فجأة وهو ساجد عام (٢٦٦هـ) .

انظر : الفصول للجصاص (١٢٢/٢) ، ميزان الأصول (٢١١) ، المعتمد (١٢٥/١) ، أصول السرخسى (٣١/١) ، الدرر اللوامع (٢٦٥/١) ، البحر المحيط (٢٠٩/١) ، البحر المحقق (٥١٥/٢) ، المعتبر للزركشى (٢٧٦) ، الجواهر المضية (١٧٣/٣) ، الفوائد البهية (١٧١) ، سير النبلاء (٣٧٩/١٢) ، العبر (٣٣/٢) ، شذرات الذهب (١٥١/٢) ، الفهرست (٢٩١) .

(٢) عبد الله وقيل عبيد الله بن عمر الدبوسى - بتخفيف الباء - نسبة إلى دبوسة - وقيل دبوسية - بليدة بين بخارى وسمرقند ، تفقه على أبى جعفر الاستروشنى ، من أكابر فقهاء الحنفية ، كان يضرب به المثل فى النظر واستخراج الحجج ، وهو أول من وضع علم الخلاف وأبرزه للوجود ، من مؤلفاته : "تقويم الأدلة" ، "تأسيس النظر" ، "الأسرار" ، "النظم فى الفتاوى" ، توفى فى بخارى عام (٤٣٠هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٤٩٩/٢) ، الفوائد البهية (١٠٩) ، وفيات الأعيان (٤٨/٣) ، الفتح المبين (٢٤٨/١) ، معجم المؤلفين (٤٣٧/٢) ، العبر (١٧١/٣) ، شذرات الذهب (٢٤٥/٣) .

(٣) وهو المعتمد عند الحنفية .

انظر : المجموع (٤٧/٣) ، البناية للعينى (٨٤٥/١) ، أصول السرخسى (٣٠/١) ، الفصول للجصاص (١٢٢/٢) ، فواتح الرحموت (٧٤/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٢١٩/١) ، التلويح (٢٠٦/١) ، فتح الغفار (٦٩/١) ، البحر المحيط (٢١٤،٢٠٩/١) ، الوصول لابن برهان (١٨٢/١) ، الدرر اللوامع (٢٦٨/١/١) .



والثاني : انكاره استنادا إلى أنه لو وجب لم يجز تأخيره إذ التأخير ترك والواجب لا يترك كما سبق نظيره في خصال الكفارة<sup>(١)</sup>.

ويجاب عن هذا كما هناك أن كل فرد من المخير وكل جزء من الوقت له جهة عموم وهو كونه أحد أشياء ، وجهة خصوص وهو الشخص<sup>(٢)</sup> الذي يتميز به عن غيره ومتعلق الوجوب جهة العموم ، ولاتخير فيه ولا يجوز تركه أى بأن يخلى جميع الوقت منه أو يترك جميع الخصال ، ومحل التخيير جهة الخصوص ، وبتركه لا يكون تاركا للواجب ، وقد سبق تقريره في المخيرة<sup>(٣)</sup> مبسوطا .

وفي تقرير طريق المنكرين للموسع مذاهب :

أحدها : أن الوجوب أو الندب في المندوب يختص بأول الوقت ، فإن آخره عنه ففضاء ؛ لحديث (الصلاة فى أول الوقت رضوان الله وفى آخره

---

(١) قرر ابن برهان وغيره استدلال هذا الفريق بأن الواجب ما يعصى المرء بتركه ، والموسع لا يخلو إما أن يعصى بتركه أو لا يعصى ، فإن قلتم لا يعصى خرج عن حد الواجب والتحقق بالنوافل ، وإن قلتم يعصى فلامعنى للتوسعة .  
انظر : الوصول لابن برهان (١٨٢/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٢١٩/١) ، البرهان (٢٣٦/١) ، شرح اللمع (٢٢٧/١) ، التبصرة (٦٢) ، البحر المحيط (٢٠٨/١) ، الابهاج (٩٧/١) ، شرح الروضة (٣٣٠/٢) .

(٢) فى ج : المشخص .

(٣) فى ج ، ب ، د : المخير .

وقد سبق ماقرره ابن الحاجب فى الكفارة المخيرة أن موضع الوجوب لاتخير فيه ، ومحل التخيير لاوجوب فيه ، وزاده السبكي تحريرا والزركشى ايضاها وبيانا .  
وتقرير ماذكره المؤلف هنا :

أن جهة الخصوص هى كل جزء من أجزاء الوقت فلايتعين أى واحد منها ، أى لا يختص بايقاع المطلوب فيه فلو ترك جزءا وأدى فى آخر لا يكون تاركا للواجب ، وكذا إذا ترك خصلة وأدى فى أخرى ، والوجوب إنما يتعلق بجهة العموم أى بجميع الوقت أو الخصال وهو الذى تخير فيه فلايجوز أن يخلو الوقت من الأداء أو ترك جميع الخصال .

انظر : ص (٤٧٠) ، البحر المحيط (٢٠٨/١) ، المصادر السابقة . والله أعلم .

عفو الله<sup>(١)</sup>، وليس المقتضى للعفو هنا<sup>(٢)</sup> إلا العصيان بخروج الصلاة عن وقتها ، وهذا حكاة أبو الحسين في "المعتمد" عن بعض الناس<sup>(٣)</sup>، وحكاة صاحب "المصادر"<sup>(٤)</sup> عن بعض الشافعية<sup>(٥)</sup>، وكذا الإمام في "المعالم" ، والبيضاوى في "المنهاج" حيث قال : ومنا من قال كذا<sup>(٦)</sup>، إن أراد من الشافعية ، أما إن أراد من الأصوليين فقريب كما وقع في "المحصول" و"المنتخب" ، إذ قال : ومن أصحابنا ، لأن هذا القول لا يعرف عن الشافعية<sup>(٧)</sup>.

قال السبكي<sup>(٨)</sup> : سألت ابن الرفعة وهو أوجد الشافعية في زمانه فقال :

- (١) رواه الترمذى وقال حديث حسن غريب ، وتعجب صاحب تحفة الأحوذى من سكوته عن يعقوب بن الوليد ولم يعمل الحديث به . والله أعلم .  
انظر : سنن الترمذى (مع التحفة) (الصلاة) (٥١٦/١) ، تلخيص الحبير (١٨٠/١) ، نصب الراية (٢٤٢/١) .
- (٢) في ب ، د : ههنا .
- (٣) انظر : المعتمد (١٢٥/١) ، البحر المحيط (٢١٣/١) .
- (٤) وهو محمود بن على الحمصى ، المعروف بتاج الدين الرازى ، أصولى ، متكلم ، فقيه على مذهب الشيعة الإمامية ، من مؤلفاته :  
"المصادر" في أصول الفقه ، "شرح الفصول الايلاقية" في الطب ، "التبيين والتنقيح"  
"المنقذ من التقليد" ، توفي عام (٨٧٣٥) .
- انظر : هدية العارفين (٤٠٨/٦) ، معجم المؤلفين (١٨١/١٢) ، كشف الظنون (١٢٦٦/٢) ، البحر المحيط (٩/١) .
- (٥) كذا قال الزركشى في البحر (٢١٣/١) .
- (٦) انظر : المعالم (٦٧) ، منهاج الوصول (٨٨/١) .
- (٧) مذكوره المؤلف تأويل بعيد ، فإن قول الرازى : ومن أصحابنا يعنى به الشافعية لا الأصوليين وقد عزاه إليهم صراحة في المعالم وردة ابن التلمسانى والاسنوى بأنه قد التبس عليه بوجه للاصطخرى سيذكره المؤلف قريبا .  
وقد أنكر كثير من أئمة الشافعية نسبة هذا رأى إلى بعضهم وخرجوه بأمر سيذكرها المؤلف الآن .
- انظر : المحصول (٢٩٠/٢/١) ، المعالم (٦٧) ، شرح المعالم (٢٥٢/١) ، نهاية السؤل (٩١/١) ، البحر المحيط (٢١٣/١) ، الابهاج (٩٦/١) .
- (٨) في ب : المسيلى ، وهو يوافق بعض نسخ البحر . والله أعلم .

لم أترك من الكتب المشهورة في المذهب شيئاً إلا وقد طلبت هذا القول منه فلم أجده<sup>(١)</sup>.

وقال ابن التلمساني : لانعرفه في مذهب الشافعي ، ولعل من عزاه التبس عليه بوجه الاصطخري<sup>(٢)</sup> المشهور أن مايفعل فيما زاد على صلاة جبريل في الصبح والعصر يكون قضاء . انتهى<sup>(٣)</sup>. وهو فاسد لأن الوقت عنده لم يخرج بذلك عن أن يكون موسعا<sup>(٤)</sup>.

---

(١) لم أجد هذا النص في الابهاج ، وقد بحثت عنه في طبقات ابن السبكي في ترجمة والده وابن الرفعة فلم أجده ، لكن ذكره الزركشي في البحر (٢١٣/١) ، والمطيعي في سلم الوصول (١٧١/١) ، وانظر تقارير الشرييني (١٨٨/١) .

(٢) الحسن بن أحمد أبو سعيد الاصطخري نسبة إلى اصطخر من بلاد فارس ، ولد عام (٢٤٤هـ) ، الإمام الجليل ، من أصحاب الوجوه في المذهب ، سمع من الرمادي والدوري وحنبل ، وروى عنه الدارقطني ، تفقه بأصحاب المزني والربيع منهم أبو القاسم الانباطي ، كان من نظراء ابن سريج ومن أقران ابن أبي هريرة ، قال القاضي أبو الطيب : كان من الورع والدين بمكان ، ولي حبة بغداد ، وكان فيه حده ، وله آراء مشهورة في الأصول ، من مؤلفاته : "أدب القضاء" ، "كتاب الفرائض الكبير" ، مات ببغداد عام (٣٢٨هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٣٠/٣) ، وفيات الأعيان (٧٤/٢) ، سير النبلاء (٢٥٠/١٥) ، شذرات الذهب (٣١٢/٢) ، العبر (٢١٢/٢) ، الفتح المبين (١٨٩/١) ، طبقات الحسيني (٦٢) ، الفهرست (٣٠٠) ، طبقات ابن شهبة (١٠٩/١) ، معجم البلدان (٢١١/١) .

(٣) انظر : شرح المعالم (٢٥٢/١) ، البحر المحيط (٢١٣/١) .

(٤) أقول الذي عليه جمهور الشافعية أن وقت الفجر إلى طلوع الشمس ، ووقت العصر إلى غروب الشمس ، وقال الاصطخري : أن وقت الفجر إلى الإسفار ، ووقت العصر إلى أن يصير ظل الشيء مثليه ، ومابعدهما يكون قضاء وفيه الإثم . وتعقبه ابن التلمساني بأن الاصطخري لاينكر التوسعة ، وإنما يقصرها على بيان جبريل عليه السلام . والله أعلم .

انظر : شرح المعالم (٢٥٢/١) ، نهاية السؤل (٩١/١) ، البحر المحيط (٢١٣/١) ، المجموع (٤٣،٢٦/٣) ، فتح العزيز (٣٤،١٧/٣) ، الوسيط (٥٤٥/٢) ، روضة الطالبين (١٨٠/١) .

ومنهم من أخذه من تضييق وقت المغرب على الجديد ، وهو فاسد ، لأن  
 ذاك من المضيق<sup>(١)</sup> كما سيأتي<sup>(٢)</sup> .  
 ومنهم من أخذه<sup>(٣)</sup> من قولهم إن الصلاة تجب بأول الوقت ، فظن أن  
 الوقت للصلاة ، وليس كذلك ، إنما هو للإيجاب<sup>(٤)</sup> .  
 وقيل أخذه من قول الشافعي : رضوان الله أحب إلينا من عفوه<sup>(٥)</sup> .  
 وقيل : من نقله في " الأم " في (كتاب الحج) : إن قوما من أهل الكلام  
 وغيرهم ممن يفتي ممن يقول إن وجوب الحج على الفور ، يقولون : إن  
 وجوب الصلاة يختص بأول الوقت حتى لو أخره عن أول وقت الإمكان  
 عصى بالتأخير<sup>(٦)</sup> . انتهى .

- 
- (١) كذا قال الزركشي لكن عبارته : لأن هذا تضيق .  
 قلت : وقت المغرب على الجديد عند الشافعية مقدار أذان وإقامة ووضوء وستر  
 عورة وخمس ركعات ، وعده من المضيق فيه نظر لأنه يعتبر في المضيق ألا يخلو  
 جزء من أجزاء الوقت عن الفعل وليس هذا متحقق هنا بل الوقت كاف لأداء  
 الفرض وأكثر فعه من الموسع أولى . والله أعلم .  
 انظر : فتح العزيز (٢٣/٣) ، المجموع (٢٩/٣) ، البحر المحيط (٢١٣/١) ،  
 المهذب للشيرازي (٥٩/١) ، روضة الطالبين (١٨١/١) .
- (٢) انظر ص (٥٣٧) .
- (٣) في ب ، ج ، د : من قال أخذه .  
 والمثبت أصوب وهو كما في البحر المحيط (٢١٣/١) .
- (٤) دفع السبكي هذا التوهم بقوله :  
 وقصد أصحابنا بقولهم تجب الصلاة في أول الوقت ، كون الوجوب في أول  
 الوقت لاكون الصلاة في أول الوقت واجبة .  
 انظر : الإبهاج (٩٦/١) ، البحر المحيط (٢١٣/١) .
- (٥) أقول : نسب الغزالي هذا القول إلى أبي بكر الصديق ، وقال ابن حجر إنه قاله  
 حينما سمع حديث أول الوقت رضوان الله ... الحديث .  
 قال الشافعي : رضوان الله إنما يكون للمحسنين والعمو يشبه أن يكون للمقصرين .  
 انظر : الوسيط (٥٥٠/٢) ، المجموع (٦٣/٣) ، تلخيص الحبير مع فتح العزيز  
 (٤٧/١) ، البحر المحيط (٢١٣/١) .
- (٦) انظر : الأم (١٠٠/٢) ، البحر المحيط (٢١٣/١) ، نهاية السؤل (٩١/١) ، الدرر  
 اللوامع (٢٦٣/١/١) .

وكأنه<sup>(١)</sup> ظن أن الشافعي وافقه على قوله وهو وهم واضح<sup>(٢)</sup>.  
 وأيضا فقائله لم يقل إن الوقت يخرج ويصير قضاء بعد أوله كما هو  
 صريح نقل الإمام الرازي في "المعالم" ، بل أنه يعصى بالتأخير ، ولا يلزم من  
 العصيان خروج الوقت<sup>(٣)</sup>.

نعم هو قادح في حكاية القاضي أبي بكر وجرى عليه ابن الحاجب  
 الإجماع على عدم تأييم من آخر عن أول الوقت حتى أن بعضهم عبر عن  
 هذا القول بأنه [في]<sup>(٤)</sup> آخر الوقت قضاء يسد مسد الأداء ، وما نقله الشافعي  
 رحمه الله أثبت وأولى<sup>(٥)</sup> ومن حفظ حجة على من لم يحفظ<sup>(٦)</sup>.  
 نعم في "تقريب" القاضي ، وكذا في "الأصول"<sup>(٧)</sup> لابن القشيري أن  
 القائلين بأنه يجب بأول الوقت وهو قضاء في الثاني يجوزون التأخير .

(١) في أ : ولأنه .

(٢) قال ابن السبكي : ولي حين من الدهر أظن أن الوهم سرى إلى ناقله ، ثم رأيت  
 الشافعي ينقله عن بعض أهل الكلام ، فلعل بعض الناس نقل ذلك عن نقل  
 الشافعي فالتبس على من بعده وعلى كل تقدير لا يخرج نقله عن أصحابنا من الوهم  
 وينبغي عدم نسبتته إلى بعض أصحابنا بل ينقل قولاً مطلقاً دون عزو .  
 انظر الابهاج (٩٦/١) .

(٣) كذا تعقب الزركشي القول الأخير فانظر البحر (٢١٣/١) .

(٤) اضافة لا بد منها ليستقيم المعنى وهي موجودة في الابهاج والبحر المحيط .

(٥) كذا قال السبكي في الابهاج (٩٦/١) ، والزركشي في البحر (٢١٣/١) .

(٦) المراد أن بعضهم عبر بأن الصلاة في آخر الوقت قضاء يسد مسد الأداء أي في نفى  
 الاثم حتى يستقيم ما حكاه القاضي وابن الحاجب من الاجماع على عدم تأييم من  
 آخر الصلاة عن أول الوقت . لكن نقل الشافعي عن بعض أهل الكلام تأييم من  
 آخر الصلاة عن أول الوقت ، ونقله أثبت ومن حفظ حجة على من لم يحفظ  
 فلاتصح إذا حكاية الإجماع . والله أعلم .

انظر : مختصر ابن الحاجب (٢٤١/١) ، منتهى السؤل (٣٥) ، الابهاج (٩٦/١) ،

البحر المحيط (٢١٣/١) ، المحلى مع الدرر (٢٦٤/١) ، حاشية العطار (٢٤٤/١) .

(٧) عزاه إليه الزركشي هنا وأشار في مقدمة البحر أنه من الكتب التي اعتمد عليها ولم

أقف له على ذكر . والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٧، ٢١٤/١) .

قال : ونقل عن مالك قريب من ذلك في الحج وغيره من العبادات المتعلقة بالعمر ورأى مثل<sup>(١)</sup> ذلك في الصلاة<sup>(٢)</sup>. انتهى .  
[المذهب] الثاني :

أن الوجوب يختص بآخر الوقت وأن أوله سبب للجواز ، فالمأتي به في الأول تعجيل ، كماخرج الزكاة قبل الحول ، وظاهر كلام إمام الحرمين في "البرهان" اختياره<sup>(٣)</sup>، ورده ابن التلمساني بأن التقديم لا يصح فيه بنية التعجيل إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

نعم هو منقول عن الحنفية أو أكثرهم ، كما نقله أبو بكر الرازي ، وكذلك شمس الأئمة السرخسي نقل عن [الثلجي]<sup>(٥)</sup> وأكثر مشايخهم العراقيين ذلك ولكن الدبوسي قال في "تقويم الأدلة" بالوجوب الموسع ، وأبطل القول بتعليقه بالأخير<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في جميع النسخ نقل ذلك ، لكنها مصححة في هامش (ب) (مثل) وهي الأصوب وموافقة لما في البحر (٢١٤/١) .

(٢) قال ابن القشيري :

هكذا حكاه القاضي عن الإمام مالك .

قلت : ولعله رأى غرابة هذا القول لذلك صرح بأن القاضي نقله عن الإمام .  
والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٢١٤/١) .

(٣) كذا قال الزركشي . انظر : البرهان (٢٤٠،٢٣٩/١) ، البحر المحيط (٢١٤/١) .

(٤) انظر : شرح المعالم (٢٥٤/١) ، نهاية السؤل (٩١/١) .

(٥) في جميع النسخ : البلخي ، وهو تصحيف سبق بيانه في الترجمة .

هذا وقد وهم المؤلف في نسبة هذا القول إلى الثلجي ، وهو مخالف لما نقله عنه كما سبق قريبا. فالذي نقله الجصاص والسرخسي هو موافقة الثلجي للشافعية ، وكذا قال الزركشي في البحر ، وهو أن الصلاة تجب بأول جزء من الوقت وجوبا موسعا . والله أعلم .

انظر : الفصول للجصاص (١٢٢/٢) ، أصول السرخسي (٣١/١) ، البحر (٢١٤/١)

ميزان الأصول (٢١١) ، كشف الأسرار للبخاري (٢١٩/١) ، مسلم الثبوت (٧٤/١).

(٦) انظر : البحر المحيط (٢١٤،٢٠٩/١) .

[المذهب] الثالث :

مثله إلا أنه يقول : إن التقديم نفل يسقط الفرض ، ونقله الآمدى وابن الحاجب وغيرهما عن الحنفية<sup>(١)</sup> ، ولكن بعض شارحي "الهداية" قال : إنه قول ضعيف لبعض أصحابنا ، وليس منقولاً عن أبي حنيفة ، والصحيح عندنا أنه يجب بأول الوقت وجوباً موسعاً<sup>(٢)</sup> . انتهى .

وضعف بأن النفل لا يقوم مقام الفرض أبداً حتى "أنه"<sup>(٣)</sup> لو صلى ألف ركعة بدلا عن ركعتي الفجر ماسقطت<sup>(٤)</sup> .

فإن أريد أن النافلة فيه باعتبار المبادرة إلى الطاعة قبل استحقاقها رجع للذي قبله<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : الإحكام للآمدى (١٤٧/١) ، مختصر ابن الحاجب (٢٤١/١) ، منتهى السؤل (٣٦) ، المجموع (٤٧/٣) ، أصول السرخسى (٣١/١) ، الفصول للجصاص (١٢٢/٢) ، كشف الأسرار للبخارى (٢١٩/١) ، الدرر اللوامع (٢٦٦/١/١) .

(٢) هكذا أطلق المؤلف العزو تبعاً لشيخه الزركشى ، الذى لم يبين مراده بالهداية ولا شارحها ، وإن كان يغلب على الظن أنه شمس الدين السروجى المتوفى عام (٥٧١٠هـ) ، صاحب "الغاية شرح الهداية" للمرغينانى ، لأنه ذكره فى عدة مواضع مصرحاً باسمه واسم كتابه وستأق ترجمته ، وعلى كل حال فهذا مقاله أيضاً شارح الهداية العينى المتوفى سنة (٨٥٥هـ) حيث قال :

(قال النووى : تجب الصلاة عندنا بأول الوقت وجوباً موسعاً ، وعن أبى حنيفة رحمه الله فى رواية كمذهبنا وهى غريبة . ا.هـ

قلت : هو المذهب الصحيح عندنا وليست هذه الرواية بغريبة .

وحكى عن الكرخى أن الصلاة فى أول الوقت تقع نفلاً ، والفقهاء بأسرهم على خلاف قوله ، وهو قول ضعيف نقل عن بعض الأصحاب وليس منقولاً عن أبى حنيفة . ا.هـ باختصار .

هذا وقد ذهب ابن الهمام إلى أبعد من ذلك فنفى أن يكون هذا المذهب معروفاً عند الحنفية لكن تعقبه تلميذه الكمال فى الدرر . والله أعلم .

انظر : المجموع (٤٧/٣) ، البناءة للعينى (٨٤٥/١) ، البحر المحيط (٢١٤/١) ، تيسير التحرير (١٩٠/٢) ، الدرر اللوامع (٢٦٦/١/١) ، كشف الظنون (٢٠٣١/٢) .

(٣) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٤) لأن النفل لا يمنع لزوم الفرض ، ولا تتغير صفة المؤدى بنية النفل إلى صفة الفرضية . انظر أصول السرخسى (٣١/١) .

(٥) أى يكون كالرأى الثانى بأن المؤدى أول الوقت يكون فرضاً معجلاً كتعجيل الزكاة قبل وجوبها .

[حكم تأدية الفرض بنية النفل] <sup>(١)</sup>.

على أن لنا صوراً يسقط الفرض فيها بفعل النفل ، لكن لامن حيث كونه نفلاً :

كغسل اللمعة <sup>(٢)</sup> في الكرة الثانية أو الثالثة إذا تركت في

(١) أقول تأدية الفرض بنية النفل على أقسام :

الأول : لا يصح قطعاً كما لو أتى بالصلاة بنية أن جميع أفعالها سنة .  
الثاني : مافيه خلاف والأصح المنع كما لو ترك سجدة ثم سجد للتلاوة لا تقوم مقام سجود الفرض على الأصح لاعتقاد أنه تطوع ، جزم به الرافعي .  
وكذلك لو اغتسل بنية الجمعة لم يجزه عن غسل الجنابة على الأصح .  
الثالث : ما يحتسب قطعاً كما لو نوى الحج والعمرة تطوعاً وعليه فرض الإسلام فإنه ينقلب عن الفرض .

الرابع : ما يحتسب فيه الفرض على الأصح وإن كان بنية النفل ومن فروعه ما ذكره المؤلف .

وقد ذكر النووي ضابطاً لهذا القسم نقله الزركشى وهو أن يكون قد سبقت نية تشمل الفرض والنفل جميعاً ، ثم يأتي بشيء من تلك العبادة ينوى به النفل ويصادف بقاء الفرض عليه فالأصح أنها تجزئه لأن بقاء نية الفرض الشاملة له لها حكم الموجود حقيقة .

ويمثل لهذا بالصلاة فإن نيتها تشمل الفروض والسنن فمتى أتى بفرض بنية النفل أجزأ .

قال الزركشى :

والتحقيق : أن هذه الصور ليست من قبيل قيام النفل مقام الفرض لأن ذلك ليس بنفل حقيقة بل الواجب واقع في محله ، والاتيان به على قصد النفل لا أثر له لأن القصد إنما حصل بناء على الظاهر وهو حصول الواجب ولا عبرة بالظن الذى تبين خطؤه .

وعلى هذا فالجلوس وغسل اللمعة لم يقع إلا عن الواجب وكذا الباقى .  
قلت : هذا تحقيق نفيس . والله أعلم .

انظر : المنتور فى القواعد (٣/٣٠٥، ٣١١) ، قواعد المقرئ (١/٢٨٣) .

(٢) اللمعة فى اللغة : كل لون خالف لون ، فيقال للسواد فى حلقة الشدى لمعة ، ويقال أيضاً للقطعة من الكلا إذا يبست ، والمراد هنا : الموضع الذى لا يصيبه الماء فى الغسل أو الوضوء من الجسد ، فإذا علمها الشخص يجب عليه غسلها ولا يعيد الوضوء لأن الموالة سنة عند الشافعية .

انظر : لسان العرب (لمع) (٨/٣٢٥) ، المصباح المنير (لمع) (٥٥٩) ، الغاية القصوى (١/٢١٣) .



الأولى<sup>(١)</sup>(\*)، أو عند نسيان أنه توضأً فيعيد الوضوء وتنغسل لللمعة المتروكة أولاً<sup>(٢)</sup>.

وكقيام جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين السجدين حيث نسي السجدة الثانية فسجدها<sup>(٣)</sup>، وكصلاة الصبي على الجنابة مع وجود البالغين<sup>(٤)</sup>، وكالصبي إذا صلى ثم بلغ في الوقت بعد الفراغ أو في أثنائها<sup>(٥)</sup>.

(١) من المعلوم أن الغسلة الأولى في الوضوء تكون فرضاً ، فإذا ترك الشخص لمعة ثم انغسلت في الثانية تأدى الفرض وإن كانت الغسلة الثانية بنية النفل .  
هذا على أصح الوجهين عند الشافعية بخلاف ما إذا انغسلت في تجديد الوضوء .  
والثاني : لا تجزىء وهو قول المالكية .  
انظر : فتح العزيز (١٥٠/٤) ، المنتور في القواعد (٣٠٨/٣) ، قواعد المقرئ (٢٨٣/١) .

(\*) ٣٥

(٢) المراد أنه توضأً وترك لمعة ثم نسي أنه توضأً فتوضأً مرة أخرى وانغسلت لللمعة .  
قلت : ولعل الراجح عدم اندراج هذه الصورة تحت القاعدة لأن غسل اللمعة في الوضوء الثاني يكون بنية الفرض - لنسيانه الوضوء السابق - وإن كان هو في الواقع نفلاً فالأولى اندراج هذه الصورة ضمن تأدية النفل بنية الفرض . والله أعلم .

انظر المنتور في القواعد (٣١١/٣) .

(٣) هذا على الأصح كما جزم به الرافعي ونقله عن الأكثرين ، وقال أبو اسحاق وابن سريج لا تجزىء ورجحه البغوى وبناء الغزالي في الوسيط على القاعدة ولم يرجح شيئاً .

انظر : فتح العزيز (١٥٠/٤) ، الوسيط (٦٦٧/٢) ، روضة الطالبين (٣٠٠/١) .  
(٤) هذا على أحد الوجهين عند الشافعية ، وعلته أن المقصود بتمامه يحصل بفعله كما سبق بيان ذلك .

راجع : ص ( ) ، فتح العزيز (١٩٠/٥) ، المجموع (٢١٢/٥) ، روضة الطالبين (٢٢٩/١٠) .

(٥) قال الزركشى : وهذه الصورة تكون مما نحن فيه - أى صحة تأدية الفرض بنية النفل - إذا لم نوجب على الصبي نية الفرضية وهو اختيار النووى ، وشرطها الرافعي في الصلاة ويلحق بها الصوم .

قلت : لكن كيف يتصور بلوغ الصبي أثناء الصلاة ، إذ من المعلوم أن البلوغ يكون بالاحتلام أو بظهور شعر خشن حول القبل ويستبعد هذا هنا ، أو ببلوغ خمسة عشر عاماً فكيف يعرف أنه بلغها أثناء الصلاة؟ والله أعلم .

انظر : المنتور (٣٠٩/٣) ، المجموع (٢٧٩/٣) .

[المذهب] الرابع :

أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت إذا بقى منه قدر تكبيرة<sup>(١)</sup>.

[المذهب] الخامس :

وينقل عن الكرخي من الحنفية أن الآتي بالعبادة أول الوقت إن بقى بصفة الوجوب إلى آخر الوقت ، أى بصفة يقتضى تعلق الوجوب به ، أى ويقاس عليه في الندب أن يبقى بصفة يقتضى تعلق الندب "به"<sup>(٢)</sup> ، فيكون مافعله حينئذ واجبا في الوجوب وسنة في الندب ، وإن طرأ ما يمنع كموت و<sup>(٣)</sup> جنون وحيض تبين أن فعله في الواجب نفل<sup>(٤)</sup>.

ومنهم من ينقل عنه أنه قال : إن كان آخر الوقت بصفة الوجوب ، ومقتضى ذلك أنها إذا زالت وعادت يكون كما لو بقيت إلى آخر الوقت<sup>(٥)</sup> (\*).

قلت : وقد يقال إن مراده بالآخر ما بعد وقت الفعل الذى فعله إلى أن ينقضى الوقت ، لا الآخر المتخلل بينه وبين الأول وسط ؛ لأن مدرك

(١) انظر البحر المحيط (٢١٥/١) .

(٢) ساقطة من أ ، ج ، د .

(٣) في أ : أو .

(٤) انظر : ميزان الأصول (٢١٨) ، كشف الأسرار للبخارى (٢١٩/١) ، تيسير التحرير (١٩١/٢) ، أصول الجصاص (١٢٢/٢) ، فواتح الرحموت (٧٣/١) ، أصول السرخسي (٣٢/١) ، البناءة للعينى (٨٤٥/١) ، البحر المحيط (٢١٥/١) ، الابهاج (٩٧/١) ، شرح اللمع (٢٢٤/١) ، شرح العضد (٢٤٢/١) ، تنقيح الفصول (١٥٠) ، شرح الروضة (٣٢٨/٢) ، المحلى مع الدرر اللوامع (٢٦٧/١) ، حاشية العطار (٢٤٥/١) .

(٥) ناقل ذلك البيضاوى في المنهاج ، وقال الاسنوى في شرحه : ومقتضى ذلك أن صفة التكليف لو زالت بعد الفعل وعادت في الوقت يكون أيضا فرضا وكلام المصنف يأباه لأنه شرط بقاءه على صفة الوجوب إلى آخر الوقت . اهـ ونرى هنا التزام المؤلف بمنهجه في عدم عزو النقول ثم الإدلاء برأيه . انظر : نهاية السؤل مع المنهاج (٩١/١) ، مناهج العقول (٨٩/١) ، حاشية البناني (١٨٩/١) .

الكرخى أن الوقت متى زال<sup>(١)</sup> التكليف فيه لم يتبين تعلق الأمر فيه ، وإلا فقد وجد أول الوقت بصفة التكليف ، فزوال صفة التكليف وعودها آخر الوقت لامعنى له .

وعلى هذا التقدير يتحد النقلان ويصيران قولاً واحداً .

[المذهب] السادس :

أن الوجوب أو الندب يتعلق بالفعل أى وقت يشرع فيه ، إلى أن يضيق الوقت فيتعين التعلق حينئذ وإن لم يفعل ، وينقل ذلك عن الكرخى أيضاً<sup>(٢)</sup> ، وادعى الصفى الهنذى أنه المشهور عن الحنفية<sup>(٣)</sup> .

ونقل عن الكرخى قول آخر أن الوجوب يتعلق بالفعل أى وقت كان فيخرج من هذه النقول ومما سبق أقوال كثيرة عن الحنفية<sup>(٤)</sup> .

(١) فى د : مع ذلك التكليف .

(٢) فى د : الباجى .

والصواب المثبت وقد نقله عنه تلميذه الجصاص فى أصوله (١٢٣/٢) ، وتبعه الزركشى فى البحر (٢١٥/١) .

(٣) كذا قال الزركشى فى البحر وفى التشنيف أنكره وفيه نظر فعبارة الهنذى :

وهو القول المشهور من الحنفية . اهـ أى من أقوال الحنفية ، ثم علله بما هو المذكور فى كتبهم وهو أن سبب الوجوب كل جزء من الوقت بطريق البدل إن اتصل به الأداء وإلا فأخره لأنه لا يمكن أن يكون جميع الوقت أو أوله أو آخره سبباً وإلا لزم الوجوب بعده أو تأخر المسبب عن السبب أو تقدمه وهو مستحيل . قال وإنما عدت هذه الفرقة من المنكرين للموسع مع قولهم أن الصلاة فى أى جزء من الوقت أداء لأنهم لم يجوزوا أن يكون الوقت فاضلاً عن الفعل . اهـ

قال السرخسى بعد نقل مذهب الكرخى : وهو فى الحقيقة رجوع إلى ماقلنا . اهـ . فما قاله الهنذى سديد وقد تبعه السبكى فى الإبهاج وابنه فى جمع الجوامع . هذا ولم يعقب المؤلف على كلام الهنذى تبعاً لشيخه فى البحر . والله أعلم . انظر : البحر المحيط (٢١٥/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٧/١) ، النهاية (قسم ١) (٤٦٩/٢) ، أصول السرخسى (٣٢/١) ، الإبهاج (٩٧/١) ، جمع الجوامع (١٢٨) .

(٤) راجع مصادر هامش رقم (٤) السابق .

تنبيهات :

الأول : [فى فائدة الخلاف] :

قيل : إن هذا الخلاف لفظى ، لأن القائلين بالأخير يجوزون فعله أولاً ،  
وإنما الخلاف فى تسميته واجبا<sup>(١)</sup>.

ولكن قال القاضى أبو الطيب : إنه معنوى ، وفائدته :

هل يشترط فى جواز تأخيره العزم ، وسيأتى بيانه<sup>(٢)</sup>.

وفى أن الفعل إذا مضى من الوقت مقدار فعله وطراً حيض أو جنون

أو غيره حتى فات الوقت يجب قضاؤه على قولنا ، ولا يجب على قولهم<sup>(٣)</sup> (\*).

[التنبيه] الثانى : [مالا يدخل فى الواجب الموسع] :

من العلماء من جعل من الموسع ما كان وقته العمر كالحج ، حتى يجرى

فيه ماسبق ، والمختار خلافه كما سيأتى<sup>(٤)</sup>.

[التنبيه] الثالث : [فى وقت استقرار الوجوب] :

هل يستقر<sup>(٥)</sup> على القول بالموسع الوجوب بمجرد دخول الوقت أو

بإمكان الأداء؟

قال الرويانى فى "البحر" : الأصح عند أصحابنا الثانى<sup>(٦)</sup> ، ويحكى عن

(١) نقل الزركشى هذا القول دون عزو ، فانظر البحر المحيط (٢١٧/١) .

(٢) انظر ص (٥٣٠) .

(٣) نقل الزركشى قول القاضى أبى الطيب فى البحر (٢١٧/١) ، وانظر : الدرر اللوامع

(٢٦٩/١/١) ، المجموع (٣٦٨/٤) ، تخريج الفروع (٩١) ، كشف الأسرار

للبخارى (٢١٩/١) ، أصول السرخسى (٣٢) .

(\*) ١٣٩

(٤) انظر البحر المحيط (٢١٧/١) ، وانظر ص (٥٢٩) .

(٥) فى أ ، ج ، د : نستفيد .

(٦) كذا نقله الزركشى عن بحر المذهب ، وهذا القول هو المشهور عند المالكية . والله

أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢١٦/١) ، الدرر اللوامع (٢٧٠/١/١) ، المجموع (٤٧/٣) ،

قواعد المقرئ (٥١٨/٢) ، ايضاح المسالك (٢٣٢) .

أبي حنيفة<sup>(١)</sup>. وقال الشيخ أبو حامد : إنه مذهبننا .  
 وحكى الأول عن أبي يحيى البلخى<sup>(٢)</sup> من أصحابنا<sup>(٣)</sup>، وهو أصح

(١) أقول : لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب الحنفية عزو هذا القول إلى أبي حنيفة ،  
 والذي حكى هذا العزو هو المؤلف وشيخه الزركشى وتبعهم الكمال .  
 ثم بعد البحث وجدت أن الذى نسبته إلى أبي حنيفة هو النووى فى المجموع حيث  
 قال :

مذهبننا أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا ، ويستقر الوجوب بامكان فعلها  
 قال : وعن أبي حنيفة روايات احداها : كمذهبننا وهى غريبة .  
 لكن هذا العزو فيه نظر فقد تعقبه العيني بقوله :

إن أراد تعلق الوجوب بأول الوقت وجوبا موسعا فهو المذهب الصحيح عندنا ،  
 وليست هذه الرواية بغريبة وإن أراد استقرار الوجوب بامكان فعلها فليس هذا  
 رواية عن أصحابنا لاغريبة ولا مشهورة .

انظر كتب الحنفية فى هـ (٤) ص (٤٧٨) ، البحر المحيط (٢١٦/١) ، الدرر اللوامع  
 (٢٧٠/١/١) المجموع (٤٧/٣) ، البناية للعيني (٨٤٥/١) .

(٢) زكريا بن أحمد أبو يحيى البلخى ، العلامة المحدث ، قاضى دمشق ، روى عن أبي  
 حاتم الرازى وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، وروى عنه أبو زرعة ، فارق وطنه  
 من أجل الدين وسافر إلى أقصى الدنيا لطلب الفقه ، قال النووى : كان من كبار  
 أصحاب الوجوه ، حسن البيان فى النظر ، عذب اللسان فى الجدل ، وهو من  
 أصحاب ابن سريج ، قال ابن السبكى : كان هو وأبوه وجده من بيت علم ، له  
 اختيارات غريبة نقل الرافعى بعضها منها ، توفى بدمشق عام (٣٣٠هـ) .

انظر : المجموع (٦٨/٣) ، طبقات الأسنوى (٩٤/١) ، طبقات ابن السبكى  
 (٢٩٨/٣) ، طبقات ابن شهبة (١١٠/١) ، شذرات الذهب (٣٢٦/٢) ، سير النبلاء  
 (٢٩٣/١٥) ، العبر (٢٢٢/٢) .

(٣) نقل عن البلخى أن من أدرك ركعة أو تكبيرة من الوقت لزمه القضاء ، وحجته :  
 أن الوجوب يستقر فى أول الوقت قبل امكان الأداء الحاقا لأول الوقت بآخره .  
 ورد : بأن المكلف لم يدرك من الوقت ما يتمكن فيه من فعل الفرض فأشبهه مالمو  
 هلك النصاب بعد الحول وقبل امكان الأداء .

وقد ذكر الزركشى أن عدم اعتبار امكان الأداء يقرب من التكليف بالمحال وقد  
 صرح البلخى فى الحج أن المكلف متى توفرت فيه الشروط استقر عليه الوجوب  
 فلو مات قبل التمكن من الأداء وجب قضاؤه من تركته ، لكن نقل الشيرازى  
 وغيره أنه رجع عن قوله هذا ، فلعله رجع عن قوله السابق فى الصلاة . والله  
 أعلم .

الروائتين عند الحنابلة أيضا<sup>(١)</sup>.

وعندنا وجه ثالث ، أنه لا يستقر حتى يدرك مع الوقت أداء جزء وهو قول ابن سريج<sup>(٢)</sup> قال : وإلا لما جاز أن يقصرها إذا سافر آخر وقتها لاستقرار فرضها<sup>(\*)</sup>.

ورد بأن القصر من صفات الأداء ، قالوا : وهذا من ابن سريج رجوع إلى قول الحنفية بوجوبها آخر الوقت<sup>(٣)</sup>. والله أعلم .

= انظر : البحر المحيط (٢١٩، ٢١٦/١) ، فتح العزيز (٩١/٣) ، (٣١/٧) ، المهذب للشيرازي (٢٠٦، ٦١/١) ، المجموع (٦٧/٣) ، (١٠٩/٧) ، المنشور في القواعد (٢٠٢/١) .

(١) انظر : المسودة (٢٩) ، القواعد والفوائد (٧١) ، شرح الكوكب (٣٧٠/١) .

(٢) أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، شيخ الاسلام ومجدد المائة الثالثة ، ولد سنة (٢٤٩هـ) تقريبا سمع من الزعفراني تلميذ الشافعي وأبي داود السجستاني ، وروى عنه أبو القاسم الطبراني ، تفقه على الأنطاطي صاحب المزني ، قال الشيرازي : كان من عظماء الشافعية وأئمة المسلمين وفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى المزني ، قام بنصرة مذهب الشافعي والرد على المخالفين ، لقب بالباز الأشهب والشافعي الصغير ، ناظر داود الظاهري وابنه محمد ، ولي قضاء شيراز أول الأمر وامتنع آخره ، بلغت مصنفاته أربعمائة مصنف منها :

"الرد على ابن داود في القياس" وآخر في "الرد عليه في مسائل اعترض بها على الشافعي" ، "مختصر في الفقه" ، "التقريب بين المزني والشافعي" وغيرها .  
توفي في بغداد عام (٣٠٦هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢١/٣) ، طبقات الشيرازي (١١٨) ، سير النبلاء (٢٠١/١٤) ، تهذيب الأسماء (٢٥١/٢) ، شذرات الذهب (٢٤٧/٢) ، وفيات الأعيان (٦٦/١) ، العبر (١٣٢/٢) ، الفهرست (٢٩٩) ، طبقات الحفاظ (٣٣٨) ، الفتح المبين (١٧٥/١) ، طبقات ابن شهبة (٨٩/١) ، الأعلام (١٨٥/١) .

(\*) ج ٤٣

(٣) الواقع أنه قول العراقيين من الحنفية ، أما المشهور عنهم فقد سبق بيانه .  
وقد تبع المؤلف في هذا النقل شيخه الزركشي وفيه اضطراب لأن النووي نقل عن ابن سريج قوله بعدم جواز قصر الفريضة لمن أدركته في الحضر ثم سافر ، فكيف يستدل بجواز قصرها على مذهبه .

إلا أن يقال استدلال بما يعتقده الخصم ، لكن يعكر عليه أن النووي نقل استدلال الحنفية على مذهبهم بجواز القصر ثم نقل عن ابن سريج عدم جواز القصر .  
وبالجمله لا يخلو النقل عن ابن سريج من نظر . والله أعلم .  
انظر : البحر المحيط (٢١٧/١) ، المجموع (٤٨، ٤٧/٣) .

[حكم إذا ظن المكلف تضيق الوقت ثم بان خلافه] :

فإن بين خلاف ماقد ظنا ففعله بعد أداء هنا

الشرح:

أى إذا ظن المكلف ضيق الوقت بتوقع موت أو حيض أو جنون ،  
وقلنا يتضيق عليه ، فلا يجوز تأخيره ، ومتى أخر عصى اتفاقا .  
لكن لو زال ذلك بأن عفى عمن قدم للقتل<sup>(١)</sup> ، أو لم يأت معتاد الحيض  
أو نوبة الجنون ذلك "الوقت"<sup>(٢)</sup> ثم أتى بتلك العبادة فى الوقت حيث يقع فى  
غير هذه الصور أداء .

فهل يكون فى هذه الصور أداء نظرا إلى ما فى نفس الأمر من بقاء الوقت  
أو قضاء نظرا إلى أنه بعد وقته بمقتضى ظنه؟

قال القاضى أبو بكر فى "التقريب" بالثانى ؛ لأنه لما تضيق ثم فعله صار  
كأنه خارج الوقت<sup>(٣)</sup> ، وحكى ذلك عن القاضى الحسين من أصحابنا<sup>(٤)</sup> .  
قيل<sup>(٥)</sup> : ولا يعرف عنه إلا أن يكون أخذ ذلك من مسألة إفساد  
الصلاة<sup>(٦)</sup> ثم فعلها فى الوقت ، فإنه من القائلين بأنها قضاء<sup>(٧)</sup> كما سيأتى<sup>(٨)</sup> .

(١) مضاف فى هامش (ب) مثلا .

(٢) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٣) عزاه إلى التقريب السبكى فى الإبهاج (٨١/١) ، والزركشى فى التشنيف (٢٤٠/١) .

(٤) حكاه ابن السبكى فى جمع الجوامع (٢٣٩/١) .

(٥) قائله الزركشى .

(٦) فى د : الصوم .

(٧) قال الزركشى : وفيه نظر لأن مأخذهما فى كونها قضاء مختلف .

فمأخذ القاضى أن الوقت قد خرج .

وأما القاضى حسين فمع قوله أنها قضاء إلا أنه لم يقل بخروج وقتها . اهـ باختصار

انظر تشنيف المسامع (٢٤٠/١) .

(٨) انظر ص (٥٦٨) .

وقال الجمهور كالغزالي وغيره بالأولى ، لبقاء الوقت<sup>(١)</sup> ، ولا عبرة بالظن الذى تبين خطؤه<sup>(٢)</sup>.

ومحل الخلاف إذا مضى من وقت الظن إلى حين الفعل زمن يسع الفرض حتى يتجه القول بالقضاء أما إذا لم يمض ذلك وبقي بقية من ذلك المقدار فشرع فيها فليكن على الخلاف فيما إذا أوقع<sup>(٣)</sup> بعض الصلاة في الوقت وبعضها خارجه<sup>(٤)</sup> ، والأصح كما سيأتى<sup>(٥)</sup> إن أوقع في الوقت ركعة فالكل أداء ، وإلا ف قضاء .

ومما رد به رأى القاضى أن ظن المكلف إنما يؤثر في الأحكام التكليفية وقد أثر هنا في تأثيمه بالتأخير ، وأما في الوضعية ككون الوقت باقيا فلا ؛ لأن الثواب والإثم يتبع الاعتقادات ولا يقلب حقائق المقدرات<sup>(٦)</sup>.

[فائدة الخلاف] :

ويظهر "أثر"<sup>(٧)</sup> الخلاف في المسألة :

(١) انظر هذا الخلاف في : فواتح الرحموت (٨٦/١) ، تيسير التحرير (٢٠٠/٢) ، شرح العضد (٢٤٣/١) ، المستصفى (٩٥/١) ، المحصول (١٤٨/١/١) ، الابهاج (٨١/١) ، نهاية السؤل (٦٩،٦٨/١) ، الإحكام للآمدى (١٥٠/١) ، المحلى مع الدرر اللوامع (٢٧٠/١) ، حاشية البناني (١٩٠/١) ، حاشية العطار (٢٤٦/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٩/١) ، شرح الكوكب (٣٧٢/١) ، مختصر القواعد (١٦٩،١٢٩/١) ، (٥٢٥/٢) ، حاشية الجمل على المنهج (٢٦٤/١) .

(٢) في ب : يتبين خطاه ، وسيذكر المؤلف قريبا فروعاً لهذه القاعدة .

(٣) في أ : وقع .

(٤) هذا ما قاله الزركشى في تحرير الخلاف مع القاضى الباقلانى .

انظر : تشنيف المسامع (٢٣٩/١) ، الدرر اللوامع (٢٧٢/١/١) ، حاشية العطار (٢٤٧/١) .

(٥) سيأتى قريبا في المسألة الرابعة ص (٥٥٣) .

(٦) أطال الطوفى في مناقشة رأى القاضى .

انظر شرح الروضة (٣٤٣/٢) ، المصادر في هـ (١) ص ( ١ ) .

(٧) ساقطة من د .



في نية الأداء والقضاء<sup>(١)</sup>.

وفي أنه لو فرض ذلك في الجمعة لاتقضى جمعة بل ظهر<sup>(٢)</sup>.

ومالو كان في السفر ، وقلنا فأتى السفر لايقصر ، ولو صلى في السفر ، وإن كان الراجح خلافه<sup>(٣)</sup>.

قولى (ففعله) مبتدأ خبره (أداء) فصل بينهما بالظرف المبني على الضم ، لقطعه عن الإضافة أى بعد التبيين ، والجمله جواب الشرط ، وقولى (هنا) - بفتح الهاء وتشديد النون - المراد به الإشارة للزمان ، وإن كان فى الأصل للمكان والقصد به تقييد الفعل بأنه فى الوقت قبل خروجه ، ومن<sup>(٤)</sup> وروده إشارة للزمان قول الشاعر :

(١) أى على رأى الجمهور يكون ايقاع الصلاة بنية الأداء ، ويكون ايقاعها على قول القاضى بنية القضاء ، وهذا ماألزم به القاضى وهو بعيد لأن وقت الأداء باق ولاقضاء فى وقت الأداء .

هذا وأصح الأوجه عند الشافعية عدم اشتراط تعيين نية القضاء أو الأداء .  
انظر : شرح الروضة (٣٤٠/٢) ، الدرر اللوامع (٢٧٢/١/١) ، غاية الوصول (٢٩) ، المجموع (٢٨١/٣) .

(٢) قال الكمال : لو أحرم فى الجمعة مع الإمام بعد الوقت الذى تضيق بظنه ، أو أدرك ركعة فهل يأتى بها جمعة أو يصلى ظهرا لأن الجمعة لاتقضى جمعة .  
قلت : قوله يأتى بها جمعة أى يصلئها ركعتين مع الإمام ، أو يصلى ظهرا أى يأتى بركعتين بعد سلام الإمام كذا يظهر ولايخفى مافيه . والله أعلم .  
انظر : الدرر اللوامع (٢٧١/١/١) ، غاية الوصول (٢٩) .

(٣) أقول : للشافعية وجهان فى قضاء فائتة السفر فى السفر :  
أصحهما : أنها تقصر .

الثانى : لا ، وعليه لو ظن أن الوقت تضيق عليه ثم بان خطؤه ، فعلى قول القاضى تكون قضاء فلا تقصر ، وعلى قول الجمهور أداء فتقصر . والله أعلم .  
انظر : المجموع (٣٦٧/٤) ، الدرر اللوامع (٢٧٢/١/١) .

(٤) فى د : وفى .

حنت نوار ولات هنا حنت ... .. (١)

ويمكن أن تجعل إشارة للمكان على بابه، والمراد في مكان هذا التصوير ينشأ الحكم، كما يقول : من هناك ، قيل : بكذا وكذا ، فالظرفية "فيه" (٢) مجازية .

تنبيه : [مايتفرع على قاعدة : لاعبرة بالظن البين خطؤه] :

مما يناسب هذه القاعدة من الفروع :

باع مال مورثه يظن حياته ، فبان ميتا ، قولان : أرجحهما : الصحة . ويجريان أيضا فيما لو زوج أمة أبيه على أنه حي فبان ميتا ، وهو وارثه .

أو باع العبد على أنه آبق أو مكاتب فبان راجعا أو فاسخا للكتابة . ولو وطء أمة نفسه جاهلا ذلك "فولدت" (٣) ثبت الاستيلاد على أصح الوجهين وغير ذلك مما لاينحصر .

وكله راجع إلى تغيير الأمر الوضعي بالظن أو لا؟ ، فإن غلب فيه التعبد أثر الظن فيه ، كمن صلى خلف من ظنه امرأة أو خنثى فبان ذكرا

(١) ... .. وبدا الذى كانت نوار أجنث

اختلف في قائل هذا البيت فقييل لشيب بن جعيل ، وقيل لحجل بن فضلة . وورود (هنا) إشارة للزمان في هذا البيت إنما هو على وجه ضعفه ابن مالك ، ويكون التقدير حينئذ : وليس ذلك الوقت وقت حنين ، والوجه الأصح أنها إشارة للمكان والتقدير حيث نوار ولاهنالك حنين .

وهنا عند أهل اللغة اسم إشارة للقريب وعند ابن مالك للبعيد . والله أعلم . انظر : شواهد العيني مع الأشموني (١٤٥/١) ، خزانة الأدب (١٩٥/٤) ، شرح الكافية لابن مالك (٤٤٥/١) ، شرح ابن عقيل (١٣٦/١) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ب .

فإنه باطل لما ذكرناه ، وأنت إذا تتبعت الفروع لم تجدها تخرج عن ذلك<sup>(١)</sup>.  
والله أعلم .

[إشتراط العزم عند ترك الواجب الموسع أول الوقت] :

والشرط فى تأخيره للثانى عزم على الفعل له يدانى

الشرح :

أى يتفرع على القول الراجح<sup>(٢)</sup> فى الموسع ، وهو تعلق الأمر فى أول الوقت ليوقعه متى شاء من الوقت إن ترك الفعل أول الوقت ، هل يشترط فيه أن يعزم على الإتيان به فى الثانى ، وهكذا إلى أن يتضيق أو لا ؟  
طريقتان مرجحتان ، وممن حكاهما وجهين لأصحابنا القاضيان الطبرى والماوردى<sup>(٣)</sup> والشيخ فى اللمع<sup>(٤)</sup> :

المختار منهما : الاشتراط ، فقد قال الإمام : إنه قول [أكثر]<sup>(٥)</sup> أصحابنا وأكثر المعتزلة<sup>(٦)</sup> ونصره القاضى ، ونقله عن المحققين<sup>(٧)</sup> ، وجزم به الغزالى فى

---

(١) انظر هذه الفروع مع أصلها فى :

التمهيد للأسنوى (٦٥) ، القواعد والفوائد (٨٢-٩٤) ، مختصر القواعد (١٦٩،١٢٩/١) ، (٥٢٥/٢) ، المنشور فى القواعد (٣٥٣/٢) ، الأشباه للسيوطى (١٠٦) ، الأشباه لابن نجيم (١٨٨) .

(٢) فى ب ، د : المرجح .

(٣) كذا نقل عنهما الزركشى وتبعه المؤلف والكمال ، وعزاه النووى إلى الحاوى .  
انظر : البحر المحيط (٢١٠/١) ، الدرر اللوامع (٢٦٢/١/١) ، المجموع (٤٩/٣) ، الحاوى (٣١/٢) ، نهاية السؤل (٩٠/١) .

(٤) انظر : اللمع (١٤) ، شرح اللمع (٢٢٤/١) ، نزهة المشتاق (٧٩) .

(٥) إضافة لابد منها لتستقيم العبارة وهى موجودة فى النص .

(٦) وقد رجح الرازى خلافه .

انظر : المحصول (٣٠٠/٢/١) ، نهاية السؤل (٩٠/١) ، المعتمد (١٣١،١٢٥/١) .

(٧) كذا قال الزركشى .

انظر : البحر المحيط (٢١٠/١) ، البرهان (٢٣٧/١) ، المحلى مع الدرر (٢٦٠/١) .

المستصفي<sup>(١)</sup>، وينقل عن جمهور المتكلمين<sup>(٢)</sup> وإليه أيضا صار ابن فورك<sup>(٣)</sup>، ونقله القاضي عبد الوهاب المالكي عن أكثر الشافعية<sup>(٤)</sup>، وقال النووي في "شرح المهذب" : إنه الصحيح من الوجهين<sup>(٥)</sup>.

ولهذا أوجبوه على المسافر في جمع التأخير ، ونظيره أن من عليه دين يجب عليه العزم على أدائه عند المطالبة<sup>(٦)</sup>.

ويدل له [أيضا]<sup>(٧)</sup>: اتفاق أصحابنا في الأمر المطلق على وجوب العزم

- 
- (١) انظر : المستصفي (٧٠/١) ، المجموع (٤٩/١) ، البحر المحيط (٢١٠/١) .  
هذا وللغزالي تفصيل سيذكره المؤلف قريبا .
- (٢) نقله عنهم الرازي والبيضاوي وغيرهما ، قال الأسنوي : والمراد أصحاب أصول الدين وعزاه السبكي إلى المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة .  
انظر : المحصول (٢٩٢/٢/١) ، نهاية السؤل (٨٩/١) ، الابهاج (٩٥/١) ، البحر المحيط (٢١٠/١) .
- (٣) نقله عنه الزركشى في البحر (٢١٠/١) .
- (٤) قال : وهو الذي يجيء على أصول أصحابنا .  
كذا نقل عنه الأصفهاني في شرح المحصول (رقم ١) (٨٥٢/٢) ، وتبعه الأسنوي في نهاية السؤل (٩٠/١) .
- (٥) عبارة النووي : وهو الأصح .  
انظر : المجموع (٤٩/٣) ، نهاية السؤل (٩٠/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٢/١) ، الدرر اللوامع (٢٦٢/١/١) .
- (٦) هذا الاستدلال ذكره الزركشى وهو وجيه وتقديره :  
أن المكلف إذا ترك الصلاة أول الوقت يجب عليه العزم على أدائها بدليل أن المسافر إذا أراد جمع التأخير تجب عليه نية التأخير للجمع ، فلو أخر بغير نية حتى خرج الوقت عصي وصارت الأولى قضاء .  
ونظيره المديون لا يجب عليه الأداء ما لم يطالب ، لكن يجب عليه العزم بأدائه إذا طلب منه .
- (٧) انظر : البحر المحيط (٢١٠/١) ، روضة الطالبين (٣٩٨/١) ، فتح العزيز (٤٧٧/٤) المجموع (٣٧٦/٤) ، الوسيط (٧٢٨/٢) ، الغاية القصوى (٣٣١/١) .
- (٧) زيادة مثبتة من هامش ب ، والمراد يدل لوجوب العزم أيضا اتفاق ... الخ .

عند ورود الأمر (١) (\*).

وزعم صاحب "جمع الجوامع" أن وجوب العزم لا يعرف إلا عن القاضى ومن تبعه كالآمدى (٢).

وبالغ فى التشنيع على هذا القول وقال (٣): إنه من هفوات القاضى ومن العظائم فى الدين ، وأنه إيجاب بلا دليل ، قال : وليس فى نصوص الشافعى ومتقدمى أصحابه هذه المقالة .

قال : وإنما موضع النظر أن من نوى الترك هل يعصى بالنية؟ والحكم فيه أنه إن لم يفعل عصى بهما جميعا ؛ لحديث (مالم تتكلم أو تعمل) (٤) وإلا

---

(١) والمراد وجوب العزم على الامتثال عند ورود الأمر ، وهذا ما قطع به الشيرازى فى اللمع وشرحها قال : لأنه إذا لم يعزم كان معاندا لله ورسوله ، فوجوب العزم من حيث أن تركه عناد لله ورسوله .

واعلم أن الزركشى بعد أن ذكر دعوى الاتفاق نقل عن بعض شراح اللمع الفرق بين وجوب العزم عند ورود الأمر ووجوبه عند ترك الواجب الموسع أول الوقت وبين سبب الاتفاق فى الأول دون الثانى .

وفيه نظر فإن الخلاف فى المسألتين وارد صرح به فى الأولى الغزالى فى المنخول وهو أيضا ماتفيده عبارة إمام الحرمين حيث قال فى المسألة الأولى : أما العزم فسأذكر فيه فصلا مستقصى فى المسألة التالية . وقال فى التالية بعدم وجوب العزم ، وهذا يفهم منه أن الخلاف فى المسألتين واحد . والله أعلم .

انظر : اللمع (١٥،١٤) ، شرح اللمع (٢١٨،٢٠٩/١) ، نزهة المشتاق (٧٣) ، البحر المحيط (٢١٢،٢١٠/١) ، الدرر اللوامع (٢٦٢/١/١) ، سلم الوصول (٤٦٤،٤٦٣/١) ، المنخول (١٠٩) ، البرهان (٢٣٧،٢٢٧/١) .

(\*) ٤٤ب

(٢) انظر الإحكام للآمدى (١٤٦/١) .

(٣) فى ب : فقال ، والمراد صاحب جمع الجوامع .

(٤) رواه مسلم بلفظ (إن الله تجاوز لأمتى ما حدثت به أنفسها مالم تعمل أو تكلم به) . وفى رواية (مالم يتكلموا أو يعملوا به) .

ولفظ البخارى (ماوسوست به صدورها) .

صحيح مسلم (الإيمان) (٨١/١) ، انظر : شرح النووى عليه (١٤٧/٢) ، صحيح البخارى (العتق) (١١٩/٣) .

فهل عصى بالنية التي كذبها الفعل؟ فيه نظر واحتمال ، وحديث (الفرج يصدق ذلك أو يكذبه)<sup>(١)</sup> دليل على عدم التعصية . انتهى<sup>(٢)</sup>. ولا يخفى ما فيه لما سبق ، ولما سنذكره<sup>(٣)</sup>.

نعم قد سبق إلى هذا الإنكار الكيا الهراسي ، وكذا القاضي أبو الطيب إذ قال : لم يذكره أصحابنا المتقدمون ، ولا يحفظ عن الشافعي ، ورجحنا الطريقة التي لا توجب العزم<sup>(٤)</sup>، وهي تعزى لأكثر الفقهاء<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا جزء من حديث رواه البخاري ومسلم وأحمد .  
صحيح البخاري (القدر) (٢١٤/٧) ، صحيح مسلم (القدر) (٥٢/٨) ، مسند أحمد (٢٧٦/٢) .

(٢) هذا النص لم أقف عليه في كتب ابن السبكي وقد نقله الزركشي في شرح جمع الجوامع .

نعم عزاه الكمال إلى منع الموانع ولم أقف عليه فيه وهذا يؤكد ما سبق أن منع الموانع كتابان صغير وكبير .

والذي ذكره ابن السبكي في منع الموانع (الصغير) أن العزم مؤاخذ به وسيأتي في آخر المسألة بيانه . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢٣٣-٢٣٥/١) ، غاية الوصول (٢٨) ، حاشية العطار (٢٤٣/١) ، سلم الوصول (١٦١/١) ، الدرر اللوامع (٢٦٠/١/١) .

(٣) أي لما سبق من الأدلة على وجوب العزم ، ولما سيأتي في الجواب على انكار إمام الحرمين .

(٤) كذا نقل الزركشي في البحر (٢١١/١) ، وانظر سلم الوصول (١٦٣/١) .

(٥) هذا العزو أشار إليه الزركشي فقال : وجمهور الفقهاء لا يشترطون البدل وجمهور المتكلمين لا يجوزون الترك إلا ببدل وهو العزم .

وفي العزو إلى جمهور الفقهاء نظر ، فإن جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة يرون وجوب العزم ، وعزاه البناني - وهو مالكي - إلى جمهور المالكية وسبق قول القاضي عبد الوهاب أنه الذي يجيء على أصول أصحابه ، لكن رده الشريبي وقال ان المشهور عنهم عدم الوجوب وهو ما صرح به ابن الحاجب والدسوقي وغيرهما وهو مذهب الحنفية أيضا .

انظر : البحر المحيط (٢١٠/١) ، المجموع (٤٩/٣) ، أسنى المطالب (١١٨/١) ، كشاف القناع (٢٢٧/١) ، شرح الكوكب (٣٦٩/١) ، حاشية الدسوقي (١٦٥/١) ، حاشية البناني مع تقارير الشريبي (١٨٨/١) ، حاشية العطار (٢٤٣/١) ، مختصر ابن الحاجب (٢٤١/١) ، كشف الأسرار (٢٢٠، ٢١٨/١) ، فواتح الرحموت (٧٣/١) .

وممن أنكر العزم على القاضى إمام الحرمين ، قيل (١): لتخيله أنه أخذه من دلالة صيغة الأمر عليه ، وأنه جعل العزم بدلا من نفس الفعل (\*).  
ولكن القاضى إنما أخذه من دليل العقل الذى هو أقوى من دليل الصيغة من حيث أن مالا يتوصل إلا به فهو واجب ، والعزم عنده بدل من تقديم الفعل ، لامن الفعل نفسه (٢)، كما زعمه الجبائى ، واقتصر عليه الشيخ فى "اللمع" ؛ لأن الواجب لا يجوز تركه (٣).  
وقيل : إنما وجب لىتميز الواجب عن غيره ، واختاره القاضى أبو الطيب (٤)، فهذه ثلاثة أقوال فى مدركه (٥).

(١) قائله الزركشى .

(\*) ٥٣٦

(٢) انظر البحر المحيط (٢١٠/١) ، وانظر : البرهان (٥٣٧/١) ، المجموع (٤٩/٣) ، شرح الروضة (٣٣١/٢) .

(٣) كذا أورده الزركشى فى البحر نقلا وتعليلا .

انظر : البحر المحيط (٢١٢/١) ، المعتمد (١٦٣/١) ، اللمع (١٥،١٤) ، شرح اللمع (٢١٨،٢٠٩/١) ، نزهة المشتاق (٧٣) .

(٤) كذا قال الزركشى فى البحر ، وهو يناقض مانقل عن القاضى أبى الطيب قبل قليل من إنكاره وجوب العزم وأنه لا يحفظ عن الشافعى وقد نقل المؤلف ذلك عن شيخه دون التنبه لهذا التناقض .

والظاهر أنه سهو من الزركشى فهذا اختيار القاضى الباقلانى وقد نقله عنه فى التشنيف ونص عبارته : وقد ألم القاضى فى "التقريب" بهذا البرهان القاطع ثم حام على إفساده فقال :

قول خصومى إنه لادليل على العزم ممنوع بل دليله أنه إذا ثبت جواز الترك مع الحكم عليه بأنه واجب فلا بد أن يكون تركه على خلاف النفل لىتميز عنه فتعين القول بوجوب العزم لذلك . اهـ

انظر : البحر المحيط (٢١٢،٢١١/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٣/١) .

(٥) القائلون بوجوب العزم اختلفوا فى سببه إلى ثلاثة أقوال :

أحدها : ماسبق عن القاضى أنه وجب لىتميز عن النفل .

الثانى : أنه بدل من نفس الفعل وهو واجب وينقل عن الجبائى .

الثالث : أنه بدل من تقديم الفعل وهو واجب فإذا عزم سقط وجوب التقديم وعزاه الزركشى فى البحر إلى الباقلانى وتبعه المؤلف وفيه نظر لمخالفته مانقله عنه فى التشنيف . والله أعلم .

انظر : نفس المصدرين ، المعتمد (١٦٣/١) .

ومما ضعف به القول بوجود العزم أنه يلزم تعدد البدل والمبدل واحد ، وجوابه منع التعدد<sup>(١)</sup> ولذلك قال إمام الحرمين : إن الذين قالوا بذلك لأراهم يوجبون تجديد العزم في جزء بعد جزء بل يحكمون بأن العزم الأول ينسحب على جميع الأزمنة المستقبلية ، كانسحاب النية على العبادة الطويلة مع عزوبها<sup>(٢)</sup> ، وكذا قال أبو نصر القشيري أيضا : إنه محمول على ذلك<sup>(٣)</sup>.

واختار الغزالي تفصيلا بين الغافل عن الفعل والترك ، فلا يجب عليه العزم ، وبين من خطر ذلك بباله فيجب ، فإنه إذا لم يعزم على الفعل فقد عزم على الترك ضرورة<sup>(\*)</sup>.

واستحسنه القرافي في "القواعد" ولكنه في الحقيقة راجع إلى الوجوب مطلقا ، إذ ليس لنا قائل بوجود العزم مع الغفلة لأنه محال<sup>(٤)</sup>(\*\*). وذكر المازري<sup>(٥)</sup> أنه دار بينه وبين أبي الحسن اللخمي<sup>(٦)</sup> البحث في ذلك

(١) انظر هذا التضعيف وغيره في :

البحر المحيط (٢١٠/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٣/١) ، الدرر اللوامع (٢٦٠/١/١) ، سلم الوصول (١٦١/١) ، المحصول (٣٠٣/٢/١) ، منهاج الوصول مع نهاية السؤل (٩٠، ٨٨/١) ، منهاج العقول (٨٨/١) ، الإبهاج (٩٥/١) .

(٢) قال إمام الحرمين : ولا ينبغي أن يظن بهذا الرجل العظيم غير هذا .  
البرهان (٢٣٩/١) ، تشنيف المسامع (٢٣٣/١) .

(٣) انظر البحر المحيط (٢١٠/١) .

(\*) ٤٤٤ ج

(٤) قال ذلك الزركشى في البحر (٢١١/١) ، وانظر : المستصفى (٧٠/١) ، المجموع (٤٩/١) ، الفروق للقرافي (٧٧/٢) .

(\*\*) ٤٠ أ

(٥) في أ ، ج ، د : الماوردي .

(٦) في أ : البلخي ، والصواب المثبت .

وهو على بن محمد الربيعي أبو الحسن اللخمي القيرواني ، الإمام الحافظ ، نزل سفاقس وتفقه بآبن محرز والسيوري وغيرهم ، وأخذ عنه الإمام المازري وابن النحوى ، قال القاضي عياض : كان فقيها ، فاضلا ، دينيا ، مفتيا ، جيد النظر والفهم ، حسن الفقه ، ذا حظ من الأدب والحديث ، ظهر في أيامه وانتشرت فتاويه ، من مؤلفاته :

=



فكان ينكر العزم ويستبعده فلم يكن إلا قليل حتى قرأ القارىء في البخارى (إذا التقى المسلمان بسيفيهما)<sup>(١)</sup> الحديث ، وفيه تعليل النبي صلى الله عليه وسلم كون<sup>(٢)</sup> المقتول في النار بكونه كان حريصا ، فقلت له : هذا يدل للقاضى ، فلم يجب أن يبطل استبعاده<sup>(٣)</sup> .  
قولى (له يدانى) جملة حالية أو صفة لوقوعها بعد معرف بأل الجنسية ، ومعناه أنه يقاربه ويتصل به . والله أعلم .

[ ب . الواجب المضيق ] :

كالصوم ذا مضيق لا يخلى	وإن يكن وقت يساوى الفعلا
لقصد تكميل إذا يحقق	وإن يكن أقل فالتعلق
بقى تكبيرة <sup>(٤)</sup> من الوقت إذا	أو القضا كزایل العذر إذا

- = "التبصرة" وهو تعليق كبير على المدونة وفيه اختيارات خارجة عن قواعد المذهب ، توفى بسفاس عام (٤٧٨هـ) .
- انظر : ترتيب المدارك (٧٩٧/٢) ، الديباج (١٠٤/٢) ، شجرة النور (١١٧) .
- (١) رواه البخارى ومسلم .
- انظر : صحيح البخارى (الإيمان) (١٣/١) ، صحيح مسلم (الفتن) (٢٢١٤/٤) ، فتح البارى (٨٥/١) .
- (٢) فى أ : بكون .
- (٣) ذكر الزركشى هذه القصة فى البحر (٢١١/١) .
- قلت : هذا وقد سبق أن ابن السبكي أنكر وجوب العزم وشنع على القائلين به ، لكنه ذكر فى منع الموانع أن العزم مؤاخذ به عند المحققين قال : وذهب البعض إلى أنه مرفوع والصحيح الأول لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا التقى المسلمان بسيفيهما) الحديث فعلى بالحرص وللإجماع على المؤاخذة بأعمال القلوب كالحسد . ولعل فى هذا رجوع إلى رأى القاضى الباقلانى خصوصا أن منع الموانع من آخر ماكتبه ابن السبكي إذا لم يكن آخرها . والله أعلم .
- انظر منع الموانع (٢٠٨) .
- (٤) فى ب ، ج ، د : تكبير .

الشرح :

هذا إشارة إلى القسمين الباقيين من التقسيم السابق وهما المقابلان للوقت الموسع :

أحدهما : أن يكون الوقت مساويا للفعل لايزيد عليه ولاينقص منه ، كالصوم فإنه من الفجر إلى الغروب ، وكصلاة المغرب على الجديد من مذهبنا<sup>(١)</sup> ، وكما لو استأجره يوما للعمل فيه ، ونحو ذلك ما<sup>(٢)</sup> سبق فيما إذا لم يبق من الوقت إلا قدر الصلاة ، وإن كان في غالب ذلك بالتقريب ، لابلتحديد فيسمى الوقت في ذلك "كله"<sup>(٣)</sup> مضيقا ؛ لأنه لايجلو جزء من الوقت من الفعل ، وهو معنى قولى (لايجلَى) بالبناء للمفعول ، أى لايجليه الفاعل من الفعل لو فعل .

وقسم الحنفية المساوى إلى ما يكون الوقت سببا لوجوبه كصوم رمضان وإلى ما لا يكون كذلك كقضائه<sup>(٤)</sup>.

الثانى : أن يكون الوقت أتقص من الفعل وفيه اعتباران :

أحدهما : أن يقصد أن يوقع جميع الفعل فى ذلك الوقت الذى لايسعه وهو محال ، فيمنعه من يمنع التكليف بالمحال .

(١) سبق ما فى هذا من نظر .

انظر هـ (١) ص (٥١٥)

(٢) فى ب : مما .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) الوقت عند الحنفية :

إما أن يكون ظرفا لأداء الواجب ، أى يصح أدائه فى أى جزء من أجزاء الوقت وهذا هو الموسع .

وإما أن يكون معيارا له فلا يعرف مقدار الواجب إلا بوقته ، فالوقت معيارا له كالكيل فى المكيلات ، وهذا هو المضيق وقسموه إلى قسمين :

ما يكون الوقت فيه معيارا وسببا للوجوب كصوم رمضان .

وما يكون معيارا وليس سببا للوجوب كصوم الكفارات والقضاء .

انظر : أصول السرخسى (١/٣٠، ٣٦، ٤٢) ، البحر المحيط (١/٢٠٨) .

وثانيهما : أن يقصد بأمره بذلك أن يبتدىء الفعل في الوقت ويتمه بعده فيجوز قطعاً<sup>(١)</sup> وهذا موجود فيمن آخر حتى ضاق الوقت عمداً أو غيره ، وفيمن زال عذره وهو بحيث يمكنه أن يشرع في الصلاة كزوال الصبا مع وجود الشروط .

أو القصد أن يتعلق الفعل بذمته حتى يأتي به قضاء خارج الوقت حيث تعذر الشروع فيه قبل خروج الوقت ، كوجوب الصلاة على من زال عذره من جنون أو صبي<sup>(٢)</sup> ليس موجوداً فيه شرط الشروع ، أو حيض أو نفاس أو كفر ، وإن تسامح الفقهاء في إطلاق العذر على الكفر لأنه ليس بعذر حقيقة ، لكن شرط هذا القسم كله أن يبقى من الوقت قدر تكبيرة على المرجح<sup>(٣)</sup> ، وفي قول ركعة ، وفي قول بزيادة طهر وإن كانت الصلاة تجمع مع ما قبلها ففيها<sup>(٤)</sup> خلاف آخر ، وتفصيل مشهور في الفقه ، وشرطه أيضاً الخلو من الموانع بعد الوقت بمقدار ما يسع العبادة واحتياجها كما هو موضح في الفقه أيضاً<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر : نهاية السؤل (٨٩/١) ، مناهج العقول (٨٥/١) ، الابهاج (٩٤/١) ، البحر المحيط (٢٠٨/١) ، ميزان الأصول (٢١٤) .

(٢) في ج : صيبا .

(٣) في ج : الراجح .

(٤) في أ ، د : فقبلها .

(٥) والمراد أن من زال عذره آخر الوقت لا تجب عليه الصلاة إذا أدرك من الوقت قدر تكبيرة على الصحيح وفي قول قدر ركعة ، ولا يشترط معها زمن إمكان الطهارة على الصحيح وقيل يشترط .

ثم الصلاة التي زال العذر في آخر وقتها إذا كانت تجمع مع ما قبلها كالعصر والعشاء وجب الظهر أيضاً بادراك وقت العصر ، ووجب المغرب بادراك وقت العشاء .

فلو طهرت الحائض مثلاً وقد بقي قدر تكبيرة من وقت العصر وجب عليها الظهر أيضاً وهكذا يجب عليها المغرب بادراك جزء من وقت العشاء .

ويشترط لذلك كله أن تمتد السلامة من المانع قدر إمكان الطهارة وفعل الصلاة ، فإن عاد المانع قبل ذلك لم تجب كأن زال الجنون آخر الوقت ثم عاد ، أو طهرت ثم جنت أو أفاقت ثم حاضت . =

وقولى (بقي تكبيرة من الوقت<sup>(١)</sup> إذا) أصله أذن لكنها يوقف عليها بالألف<sup>(٢)</sup>. والله أعلم .  
[ماليس من الواجب الموسع] :

وليس من موسع ماوقته      عمر كحج فمجاز ذكره

الشرح :

هذا تنبيه على قسم أدخلوه فى الموسع ، وليس عند التحقيق منه ؛ لأنه ليس منصوباً على وقته ، وأيضاً الموسع هو الذى يعلم المكلف سعته بحيث يسوغ له تأخيره عن أول الوقت إلى ثانيه ، وما كان آخره آخر العمر لا يتحقق فيه ذلك كالحج ، إذا قلنا بالمرجح أنه على التراخى لا الفور<sup>(٣)</sup> ، وكقضاء العبادة التى فاتت بعذر من صلاة أو صيام .

= هذا بيان ماقاله المؤلف والحقيقة أنه وهب سعة العلم وبراعة الاختصار مع الاتقان فرحمه الله رحمة واسعة .

انظر : الإبهاج (٩٤/١) ، فتح العزيز (٦٤/٣-٧٤) ، المجموع (٦٥/٣) ، الغاية القصوى (٢٦٩) ، الوسيط (٥٥٤/٢) ، الوجيز (٣٤/١) ، المهذب (٦٠/١) ، روضة الطالبين (١٨٦/١) ، وراجع رأى المالكية فى هـ (١) ص (٢٨٩) .

(١) فى ب ، ج ، د : من الوقت تكبير .

(٢) إذن : حرف جواب وجزاء وهى من نواصب الفعل المضارع وتعمل بثلاثة شروط وتهمل فيما سواها ، وأكثر القدامى يكتبونها بالنون سواء كانت عاملة أم مهملة ، ويكتبها البصريون بالألف وهو رسم المصحف ، وما عليه المحدثين أنها تكتب بالنون إذا كانت عاملة ، وتكتب بالألف إذا كانت مهملة تفرقه بينهما .  
وذكر المالقى : أن إذن اختلف فى صورة كتابتها :

فمذهب أبى العباس المبرد أنها تكتب بالنون فى الوصل والوقف وعلله بأنها حرف ونونها أصلية كأن وعن ولن .

وذهب المازنى : أنها تكتب بالألف فى الحالتين لشبهها بالأسماء المنقوصة فصارت كالتنوين فى حال النصب مثل يدا ودما .

وقال الفرا : إن عملت كتبت بالنون تشبيهاً بعن وأن ، وإن لم تعمل كتبت بالألف تشبيهاً بالأسماء المنقوصة . والله أعلم .

انظر : شرح ابن عقيل (٥/٤) ، قطر الندى (٥٨) ، اللغة العربية أداءً ونطقاً (١١٥) ، قواعد الإملاء (٣٤) ، رصف المباني (١٥٥) .

(٣) انظر : فتح العزيز (٣٠/٧) ، المجموع (١٠٣، ١٠٢/٧) .

فهذا ليس من الموسع وإن ذكره منه كثير من الأصوليين والفقهاء<sup>(١)</sup>، ولهذا قال البيضاوى فى "منهاجه" فرع الموسع قد يسعه العمر إلى آخره ، وذكر فيه مسألة من آخر ظانا بقاء الوقت ، ومات إنه يعصى ، فاقتضى كلامه أن كل ماكان على التراخى يسمى موسعا<sup>(٢)</sup>، وليس كذلك كما سبق تقريره<sup>(٣)</sup>.

وممن صرح بذلك الشيخ تقى الدين السبكى ، قال : لأن المكلف إذا لم يعلم آخر الوقت كيف يحكم بأنه موسع أو مضيق ولا تكليف إلا بعلم . قال : فتسميتهم ذلك موسعا مجاز ؛ لمشابهته الموسع<sup>(٤)</sup>(\*).

قلت : ولأجل ذلك أثبت الحنفية ذلك قسما آخر مقابلا للأقسام الثلاثة السابقة التى هى الموسع والمضيق والناقص وقته عنه عبروا عنه بما لا يعلم زيادته ولا مساواته ، كالحج ، وسموه الواجب المشكل ؛ لأنه أخذ شبيها من الصلاة باعتبار أنه لا يستغرق الوقت ، ومن الصوم باعتبار أن السنة الواحدة

(١) انظر : المحصول (٣٠٤/٢/١) ، نهاية السؤل مع مناهج العقول (٩٢/١) ، المستصطفى (٧٠/١) ، البحر المحيط (٢١٧/١) ، غاية الوصول (١٧) .

(٢) لم أجد فى المنهاج مسألة : أن من آخر ظانا بقاء الوقت ومات عصى . وقول المؤلف فاقتضى كلامه ... الخ سبق إليه السبكى حيث قال : قول المصنف (إن تعلق بوقت) يحتمل أنه يريد متى تعين وقته سواء أكان تعينه بالنص عليه أم بدلالة الأمر عند من يراه ، فينقسم إلى مضيق وموسع ، ويكون كل واجب مضيقا وموسعا فما كان على التراخى فهو موسع ، وما كان على الفور ليس بموسع . وهذا احتمال لا يخلو من تكلف . والله أعلم . انظر الابهاج (٩٨/١) .

(٣) وهو أن الواجب الموسع لابد أن يكون منصوفا على وقته مبتدأه ومنتهاه .

(٤) هذا النقل أشار إليه الكمال فى الدرر تبعا للمؤلف ، لكن لم أجد فى الابهاج بل هو مخالف لما فيه حيث قال السبكى :

(الواجب الموسع قد يكون مدة العمر كالحج وقضاء الفوائت حيث قلنا انه على التراخى) .

ولعل ما نقله المؤلف من غير الابهاج . والله أعلم .

انظر : الدرر اللوامع (٢٧٤/١/١) ، الابهاج (٩٨/١) .

لا يقع فيها إلا حجة واحدة ، وأيضا فإنه لا يدرى أينقضى العمر بعد الفعل أو فيه (١).

واعلم أن هذا يفارق الموسع أيضا في عصيانه إذا أخر مع ظن السلامة كما سبق عن البيضاوى الإشارة للمسألة (٢).

والحاصل أنه هنا إذا مات قبل الفعل مات عاصيا على المرجح ؛ لأنه لما لم يعلم الآخر كان جواز التأخير له مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف الموسع وهو المعلوم الطرفين .

وثالثها : الفرق بين الشيخ فيعصى والشاب فلا ، وهو اختيار الغزالي (٣).

وفرقوا على الأول الراجح بينه وبين الموسع أيضا بأن بالموت في الحج خرج وقته ، وبالموت في أثناء وقت الصلاة لم يخرج وقتها ، ونظير الحج أن

---

(١) انظر : أصول السرخسى (٣٠/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٢٤٨/١) ، التلويح (٢١٢/١) ، البحر المحيط (٢١٧/١) ، الدرر اللوامع (٢٧٤/١) .

(٢) سبق أنه لا توجد المسألة في المنهاج ، راجع ص ( ) .

(٣) أقول : من وجب عليه الحج وتمكن من الأداء ، فمات قبله كان عاصيا على أصح الوجوه عند الشافعية ، قالوا : لأن جواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة ، ورده الغزالي ، قال : وهو محال لأن العاقبة مستورة ، وبالغ القشيري وقال : هذا هوس . أما القول بالترفة بين الشيخ والشاب فقد نقل الأسنوى تضعيفه عن أصحابه وعزوه إلى اختيار الغزالي كما قال المؤلف وشيخه وفيه نظر ، فالذى اختاره الغزالي جواز التأخير بشرط العزم حيث قال :

لا يجوز العزم على التأخير إلا إلى مدة يغلب على ظنه البقاء إليها كتأخيره الصلاة من ساعة إلى ساعة ، والصوم من يوم إلى يوم ، والحج من سنة إلى سنة ، فلو عزم المريض المشرف على الهلاك على التأخير شهرا أو الشيخ الضعيف على التأخير سنين وغالب ظنه أنه لا يعيش تلك المدة عصى بالتأخير وإن لم يميت . اهـ واعتمد هذا الرازى فى المحصول ، وما يقال فى الحج يقال أيضا فى قضاء رمضان والكفارات والنذور ونحوها .

المستصفى (٧١/١) ، وانظر : المجموع (١١٠/٧) ، فتح العزيز (٣٢/٧) ، المحصول (٣٠٥/٢/١) ، نهاية السؤل مع مناهج العقول (٩٢/١) ، البحر المحيط (٢١٨/١) ، تشنيف المسامع (٢٤٢/١) ، المحلى مع الدرر اللوامع (٢٧٢/١/١) ، شرح الروضة (٣٣٦/٢) .

يموت آخر وقت الصلاة أى أو قبله بما لايسعها فإنه يعصى حينئذ<sup>(١)</sup>. والله أعلم .

[المسألة الرابعة : فى الأداء والقضاء والإعادة]<sup>(٢)</sup>:

رابعة ذات انقسام بين	إن وقعت فى وقتها المعين
شرعا عبادة فذى أداء <sup>(٣)</sup>	أو بعده فهى إذن قضاء <sup>(٤)</sup>
وربما أجروا ككل بعضا	فى ركعة <sup>(٥)</sup> آخر وقت يمضى
وإن تكن قد سبقت بمثل	فهى إعادة ولو بالشكل
ولو بوقت فالذى قد أفسدا	فيه صلاة مايعيده أدا

الشرح :

المسألة الرابعة من المسائل المتعلقة "بما سبق"<sup>(٦)</sup> يذكر فيها انقسام العبادة إلى أداء وقضاء وإلى ابتداء<sup>(٧)</sup> وإعادة .

(١) انظر نفس المصادر عدا الثلاثة الأولى .

(٢) انظر هذه المسألة فى :

أصول السرخسى (٤٤/١) ، كشف الأسرار للبخارى (١٣٤/١) ، تيسير التحرير

(١٩٨/٢) ، فواتح الرحموت (٨٥/١) ، بيان المختصر (٣٣٨/١) ، شرح العضد

(٢٣٢/١) ، تنقيح الفصول (٧٥) ، الإحكام للآمدى (١٥١/١) ، البحر المحيط

(٣٣٢/١) ، تشنيف المسامع (١٣٤/١) ، نهاية السؤل (١١٠/١) ، حاشية العطار

(١٤٨/١) ، المحصول (١٤٨/١/١) ، الابهاج (٧٥/١) ، شرح الروضة (٤٧١/٣) ،

شرح الكوكب (٣٦٣/١) .

(٣)،(٤) فى د : أدا ، قضا .

(٥) فى ج : كركعة .

(٦) ساقطة من أ .

(٧) كذا فى جميع النسخ وليس فيما سياتى من كلام المؤلف ايضاح له ويحتمل أنه

إشارة من المؤلف إلى مايقع قبل الإعادة سواء أكان صحيحا أم مختلا فهو أعم من

الأداء لأنه خاص بالصحيح .

وذلك أن العبادة إن لم تكن مؤقتة بوقت محدود الطرفين فلا توصف بأداء ولا قضاء<sup>(١)</sup>، سواء أكان<sup>(٢)</sup> لها سبب كتحتية المسجد وسجود التلاوة أو لا كالنوافل المطلقة .

وقد توصف بالإعادة ، كمن أتى بذات السبب مثلا مختلة ، فتداركها حيث يمكن التدارك<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت مؤقتة ، سواء أكانت<sup>(٤)</sup> فرضا أو نفلا ، وصفت بالأمر الثلاثة خلافا لمن زعم أنها لا يوصف بها إلا الواجب<sup>(٥)</sup>.

(١) وهذا خلاف ما قاله الحنفية حيث ذهبوا إلى أن غير المؤقت يوصف بالأداء والقضاء. انظر قولهم مع الأدلة في : أصول السرخسي (٤٤/١) ، كشف الأسرار للبخارى (١٣٤/١) ، البحر المحيط (٣٣٣/١) .

(٢) في أ ، ج : كان .

(٣) أقول : العبادة التي ليس لها وقت محدود الطرفين لا توصف بأداء ولا قضاء ومثالها في الواجبات اخراج الزكاة فليس لها وقت محدود حتى تسمى أداء أو قضاء ، ومثالها في المنذوبات النوافل المطلقة التي لا وقت لها محدد ، فلا توصف بأداء ولا قضاء ولو كان لها سبب كتحتية المسجد أو ركعتي الوضوء ونحو ذلك . وقد توصف ذوات الأسباب بالإعادة إذا أتى بها مختلة ثم أمكنه تداركها ، هذا ما قرره الأسنوي وتبعه المؤلف وابن النجار . ويمكن أن يمثل لما يمكن تداركه بركعتي الوضوء ، وبتحتية المسجد لما لا يمكن تداركه لأنه إذا جلس فات محلها . والله أعلم . انظر : نهاية السؤل (٦٧/١) ، شرح الكوكب (٣٦٣/١) ، شرح الروضة (٤٨٠/٣) .

(٤) في ب : كانت .

(٥) اختلف في وصف النوافل المؤقتة بالأداء والقضاء :

فقيل : إنها توصف بالأداء فقط ، وإن وصفت بالقضاء فهو على سبيل المجاز وهذا ظاهر كلام المالكية .

وقيل : لا توصف بأداء ولا قضاء ، وهو ما صرح به القرافي حيث قال : والعبادة قد توصف بالأداء والقضاء كالصلوات الخمس ، وقد لا توصف بهما كالنوافل .

وقد خطأ السبكي والزركشى هذين القولين ، ورجحا القول بوصف النوافل المؤقتة بالأداء والقضاء . =



[تعريف الأداء والقضاء] :

فإن وقعت في وقتها المعين لها شرعا : فأداء ، كالصلوات الخمس وتوابعها ، وصوم رمضان ونحو ذلك .  
 أو بعد خروج الوقت : فقضاء<sup>(١)</sup>، سواء خوطب بالأداء أو لا .  
 وسواء من لم يخاطب به أمكنه فعله ، كصوم المسافر والمريض .  
 أو امتنع منه عقلا ، كقضاء النائم الصلاة .  
 أو شرعا كقضاء الحائض الصوم .  
 فالمدار<sup>(٢)</sup> في تسميتها قضاء بعد الوقت على انعقاد سبب الوجوب في (\*)  
 حقه وإن تخلف الوجوب لمانع ، وكذا انعقاد سبب الندب ، وإن تخلف  
 لمانع<sup>(٣)</sup>.

= وسبب الخلاف بين المالكية والشافعية يرجع إلى تعريف القضاء ، فيرى المالكية : أنه استدراك لما سبق وجوبه ، وقال الشافعية : هو فعل العبادة خارج الوقت سواء سبق لها سبب وجوب أم سبب ندب .  
 والواقع أن رأى المالكية هو الأقرب لأن الأولى أن يطلق القضاء على الاستدراك الواجب لالمندوب ولأنه لافرق بين أداء النافلة في داخل الوقت وخارجه إلا إدراك الفضيلة ، إذ ما الفرق بين ما إذا شرع بعد العشاء في ركعتين ابتداء ، أو نوى بها قضاء سنة المغرب ، الواقع أن كليهما يعد أداء نافلة وتسميتها قضاء من باب المجاز .

وعلى كل حال فالخلاف لا يتجاوز كونه اصطلاحيا ولا مشاحة فيه .  
 انظر : بيان المختصر (٣٣٨/١-٢٤٢) ، شرح العضد مع حواشيه (٢٣٢/١) ، تنقيح الفصول (٧٥) ، حاشية البناني (١١١/١) ، شرح الروضة (٤٨٢/٣) ، الابهاج (٧٥/١) ، البحر المحيط (٢٣٥/١) .

(١) وهذا ما أشار إليه النووي حيث قال : ومعنى القضاء في الاصطلاح : فعل العبادة بعد وقتها المحدود .

المجموع (١٢٨/٦) ، وانظر تعريف الأداء والقضاء في مصادر المسألة .

(٢) في د : فالمراد .

(\*) ج٤٥

(٣) قال السبكي : توهم بعضهم أن المندوب لا يسمى قضاء ، وأن قول الفقهاء بقضاء الرواتب مجاز ، والذي يقتضيه كلام الأكثرين والاصطلاح أنه لافرق بين الواجب والمندوب فينبغي أن يقال : وجد فيه سبب الأمر بهما . اهـ =

نعم في تسمية قضاء الحائض خلاف في كونه حقيقة أو مجازاً (١) (\*) ،  
وسبق عن الغزالي أن ذلك مجاز في قول عائشة رضی الله عنها (كنا نؤمر  
بقضاء الصوم) (٢) قال : للإجماع على عدم الوجوب عليها (٣) ، ولكن إذا كان

= ومثال من وجد فيه القضاء مع وجوب الأداء من توجه إليه التكليف ثم ترك  
الصلاة عمداً أو سهواً حتى خرج وقتها فيجب عليه القضاء مع سبق وجوب الأداء  
أيضاً .

انظر : الإبهاج (٧٨/١) ، بيان المختصر (٣٤٠/١) ، تنقيح الفصول (٧٥) ،  
المحصول (١٤٩/١/١) ، شرح الكوكب (٣٦٧/١) ، المستصفى (٩٦/١) .  
(١) الواقع أن الخلاف جارٍ في الجميع وليس خاصاً بالحائض كما يفهم من عبارة المؤلف  
فقد اختلف الأصوليون فيما انعقد سبب وجوبه ولم يجب أدائه هل يسمى تداركه  
قضاء على الحقيقة أو على المجاز؟

قال المتأخرون إنه حقيقة سواء تمكن المكلف من فعله في الوقت كالمسافر والمريض  
الذي يطبق الصوم أو لم يتمكن شرعاً كالحائض ، أو عقلاً كالنائم .  
وجزم الغزالي بأنه على سبيل المجاز في الحائض ، وتردد في بقية الصور ثم رجح  
كونه مجازاً .

وخلافهم مبني على وجوب الصوم عليهم أو لا؟

فعلى القول إنه يجب كان قضاء حقيقة ، وعلى عدم الوجوب يكون مجازاً .  
قال ابن السبكي : والخلف لفظي وعلة المحلى بأن ترك الصوم حال العذر جائز  
اتفاقاً ، والقضاء بعده واجب اتفاقاً .  
وذكر البعض أن للخلاف أثر . والله أعلم .

انظر : المنثور في القواعد (٦٩/٣) ، المستصفى (٩٦/١) ، المحلى مع الدرر اللوامع  
(١٠٢/١/١) ، حاشية البناني (١٦٩/١) ، المحصول (١٥٠/١/١) ، (٣٥٠/٢/١) ،  
تشنيف المسامع (١٤٣/١) ، البحر المحيط (٣٣٤/١) ، الإحكام للآمدي (١٥١/١) .

(\*) ٣٣٧

(٢) رواه مسلم بلفظ (فنؤمر بقضاء الصوم) ، والترمذي بلفظ (فيأمرنا بقضاء الصيام) .  
صحيح مسلم (كتاب الحيض) (٢٦٥/١) ، سنن الترمذي (الصوم) (١٥٤/٣) ، وانظر  
سنن أبي داود (الطهارة) (١١٨/١) .

(٣) لم أعثر على هذا النص للغزالي ولم أجد أحداً نقله عنه ، والذي قاله الغزالي أن  
جعل القضاء مجازاً أولى من مخالفة الإجماع إذ لو ماتت الحائض لم تكن عاصية  
فكيف تؤمر بما تعصى به لو فعلته .

وعلى كل حال فدعوى الإجماع لاتصح فقد حكى النووي وجهها للشافعية بوجوب  
الصوم على الحائض وتعذر للتأخير ، لكنه رجح عدم الوجوب ، ونقل عن إمام  
الحرمين قوله :

=

المعتبر انعقاد السبب فلا امتناع من إطلاق القضاء حقيقة (\*).

نعم إذا لم ينعقد سبب الأمر له لم يكن فعله بعد انقضاء الوقت قضاء إجماعاً لاحقيقة ، ولا مجازاً ، كما لو صلى الصبي الصلوات الفائتة في حالة (١) الصبا ؛ لأن المأمور بأمر الصبي بالصلاة هو الولي وليس الصبي مأموراً بذلك شرعاً حتى يقضى (٢) ، فثواب الصبي على عبادته من خطاب الوضع (٣) .  
نعم حكى الجليلي (٤) وجهين عن

= والمحققون يابون هذا الوجه لأن شرط الوجوب اقتران الإمكان به ، قال : ومن يطلب حقيقة الفقه لا يقيم لمثل هذا الخلاف وزناً .

هذا وقد سبق أن ذكر المؤلف المسألة لكنه لم يذكر رأى الغزالي . والله أعلم .

انظر : المستصفى (٩٦/١) ، المجموع (٣٥٥/٢) ، (٢٥٧/٦) ، البحر المحيط

(٢٣٩/١) ، حاشية البناني (١٦٩/١) ، هـ (٢٣٣) . هـ (٢٣٣) ص (٣٩٥)

(\*) ٤٠

(١) في ج : حال .

والمراد حالة الصبا ، أى قبل البلوغ ، قال السبكي :

ولو أراد الطفل أن يقضى مافاتة في طفولته لا يسمى ذلك قضاء ولا يصح قضاء ،

بل إن صح صح نقلاً مطلقاً .

انظر : الابهاج (٧٩،٧٨/١) ، البحر المحيط (٣٣٤/١) ، المنشور في القواعد

(٧٠/٣) ، الإحكام للآدمي (١٥١/١) .

(٢) هذا يندرج تحت قاعدة الأمر بالأمر بالشىء هل هو أمر بالشىء؟

انظر هـ

(٣) لعل مقصود المؤلف أن الثواب يترتب على الصحة وهى من خطاب الوضع فإذا

فعل الصبي الصلاة موافقة للشرع صحت وترتب عليها الثواب ولا يشترط التكليف

كالقول بوجوب الضمان والزكاة عليه . والله أعلم .

(٤) سليمان بن مظفر أبو داود رضى الدين الجليلي ، تفقه ببلده على شاه مردان الجليلي ،

ثم قدم بغداد وأقام بالنظامية متفهماً حتى أفتى ودرس ، وناظر ، برع في المذهب

وغوامضه وتخرج به الأصحاب ، كان متديناً ، عفيفاً ، نزهاً ، ملازماً لبيته ، عرض

عليه القضاء فرفض .

قال الأسنوى : صنف كتاباً في الفقه في خمسة عشر مجلدة سماه "الاكمال" وصار

مدار الفتوى ، توفي عام (٦٣١هـ) وقد نيف على الستين .

والجيلي والجيلاني نسبة إلى جيلان - بالكسر - وهى اسم بلاد كثيرة وراء طبرستان

وإليها ينسب كثير من الفقهاء ، وهذا المراد على الأرجح . والله أعلم .

انظر : طبقات الأسنوى (١٨٣/١) ، سير النبلاء (٣٧٠/٢٢) ، طبقات ابن السبكي

(١٤٨/٨) ، وفيات الأعيان (١٠٩/١) ، معجم البلدان (٢٠١/٢) .

"فتاوى" الرويانى<sup>(١)</sup> فى أن الولى يأمره بقضاء مافاتة من الصلاة ، وعلى القول بأمره من تركه أنه كالأداء ليتمرن على العبادة<sup>(٢)</sup>.

وإن حكى خلاف فى أن سبيله سبيل النفل أو الفرض حتى لا يصلى قاعدا فحكى ابن الرفعة فى "الكفاية"<sup>(٣)</sup> فى ذلك وجهين<sup>(٤)</sup>، لكن الظاهر هو الأول ، فلذلك رجح النووى فى "التحقيق" و"شرح المهذب" أن الصبى لا ينوى الفرضية<sup>(٥)</sup>.

قلت : لكنه لا يصلى قاعدا مع القدرة ، ولا يجمع فرضين بتيمم على

---

(١) المراد غالبا صاحب البحر لكن لم أجد من ذكر الفتاوى ضمن مؤلفاته ولم أقف عليها أيضا فى كشف الظنون ولاذيله ولم أقف عليها أيضا فى ترجمة شريح الرويانى ولم أقف لها على ذكر فيما لدى من مصادر . والله أعلم .

(٢) نقل ابن الرفعة أيضا هذين الوجهين عن الجليلى .  
وعلى الوجه بأن الولى يأمر الصبى بقضاء مافاتة من الصلوات فإنه يخرج على كونه تمرينا على العبادة كأمره بالأداء فإن المقصود منه التعود .  
انظر المنشور فى القواعد (٧٠/٣) .

(٣) كفاية النبىه فى شرح التنبيه ، وهو شرح كبير فى نحو عشرين مجلدا ، لم يعلق على التنبيه مثله اشتمل على غرائب وفوائد ، قال الأسنوى جمع فيه فأوعى وقد وضعت عليه تصنيفا فى مجلدين واسمه "الهداية إلى أوهام الكفاية" .  
وأشار الزركلى إلى أنه مخطوط فى شستريتى ومنه نسخة فى مكتبة زهير الشاويش ببيروت .

انظر : كشف الظنون (١٥٠٢/٢) ، (٤٩١/١) ، طبقات الأسنوى (٦٠١/١) ، الأعلام (٢٢٢/١) .

(٤) ما حكاه ابن الرفعة نقله الزركشى فى المنشور (٢٩٨/٢) .

(٥) أى لا يشترط ذلك ، قال الزركشى : وفى وجوب نية الفرضية عليه خلاف ترجيح بين الرافعى والنووى ، ورجح النووى أنها لا تجب مع موافقته الرافعى على أنه يجب عليه نية التبييت فى صوم رمضان . ا.هـ

المنشور فى القواعد (٢٩٧/٢) ، وانظر : التحقيق (١٩٦) ، المجموع (٢٧٩/٣) ، روضة الطالبين (٢٢٦/١) ، فتح العزيز (٢٦١/٣) .

المرجح ، فليس جاريا على سنن واحد<sup>(١)</sup> .  
 نعم سقوط الصلاة في<sup>(٢)</sup> الحائض عزيمة لعدم انعقاد سبب الأمر في حقها ،  
 حتى لو أرادت بعد الطهر أن تقضى صلوات زمن الحيض ، وقالت أنا أتبرع  
 بذلك ، كان ذلك حراما عليها ، كما نقله ابن الصلاح في "طبقاته"<sup>(٣)</sup> في  
 ترجمة أبي بكر البيضاوي<sup>(٤)</sup> أنه ذكره في كتاب "تعليل مسائل التبصرة"<sup>(٥)</sup> ؛

- (١) هناك خلاف فيما يؤديه الصبي من الصلوات هل سبيله سبيل النفل أم الفرض؟  
 استظهر المؤلف الأول وأيده بترجيح النووي عدم اشتراط نية الفرضية .  
 ثم استدرك المؤلف على هذا الترجيح بأنه لايجرى على سنن واحد ففى مسائل أخرى  
 رجح أنه يسلك به سبيل الفرض فلايصلى قاعدا مع القدرة ولايجمع بين فريضتين  
 بتيمم واحد ولو كان سبيله سبيل النقل لجاز .  
 قلت : ولعل الصحيح أن هذه القاعدة - وهى مايؤديه الصبي هل تسلك به سبيل  
 النفل أم الفرض - من القواعد التى لايطلق فيها ترجيح لاختلاف المرجح فى  
 الفروع ، وقد سبق الحديث عنها ص (٤٩٦)  
 على أن هذا استطراد من المؤلف لأرى له محلا . والله أعلم .  
 انظر : المنشور فى القواعد (٣/٣٠٩،٧٠) ، (٢/٢٩٨،٢٩٧) ، وراجع ص  
 (٢) كذا فى جميع النسخ ولعلها عن أو المراد : فى مسألة الحائض . والله أعلم .  
 (٣) طبقات الشافعية ، انتخبه من كتاب المذهب فى شيوخ المذهب لسهل الصعلوكى  
 وفيه فوائد غزيرة وفرائد كثيرة ولم يتمه وأشار الزركلى إلى أنه مخطوط ، وقد  
 اختصره النووي فى طبقاته .  
 انظر : كشف الظنون (٢/١١٠٠) ، الأعلام (٤/٢٠٨) .  
 (٤) محمد بن أحمد الفارسى البيضاوى ، ولد عام (٣٩٢هـ) ، إمام جليل ، من الأئمة  
 العارفين بالفقه والأدب ، وكان يعرف بالشافعى ، من مؤلفاته :  
 "الإرشاد" ، "التبصرة" مختصر فى الفقه وله عليه كتابان : "الأدلة فى تعليل مسائل  
 التبصرة" ، و"التذكرة فى شرح التبصرة" ، توفى عام (٤٦٨هـ) .  
 انظر : طبقات الأسنوى (١/٢٣٠) ، طبقات ابن السبكى (٤/٩٦) ، هدية العارفين  
 (٦/٧٣) ، ايضاح المكنون (٣/٥٢) ، الأعلام (٥/٣١٤) .  
 (٥) "الأدلة فى تعليل مسائل التبصرة" فى الفروع ، ذكره ابن السبكى وهو فى مجلدات  
 قال : ولم أقف عليه وإنما وقف عليه ابن الصلاح ونقل منه ، ولم يذكره الزركلى ،  
 وقد سها الأسنوى فخلط بينه وبين التذكرة . والله أعلم .  
 انظر نفس المصادر .

لأن عائشة رضى الله عنها نهت المرأة عن ذلك ، وقالت : (أحرورية أنت؟) (١) .  
نعم في "شرح الوسيط" (٢)

(١) انتهى ما نقله ابن الصلاح في طبقاته وقد أورده بتمامه ابن السبكي في طبقاته (٩٨/٤) ، وأشار إليه الزركشى في المنثور (٧٠/٣) .

أما الحديث فقد رواه مسلم عن معاذة قالت سألت عائشة رضى الله عنها فقلت ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة؟ فقالت : أحرورية أنت؟! قلت : لست بحرورية ولكنى أسأل .

قالت : كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .

قلت : وليس في الحديث أن عائشة رضى الله عنها نهت المرأة عن القضاء ، وإنما أنكرت عليها السؤال فالقول بتحريم القضاء فيه نظر لذا جزم الرويانى بالكراهة ، ويفهم من كلام السبكي أنه خلاف الأولى حيث قال : لا يستحب لها بعد الظهر قضاء الصلاة ، وقال النووى : كل صلاة تفوت زمن الحيض لا تقضى إلا ركعتى الطواف .

قلت : أما على رأى ابن تيمية فى جواز طواف الحائض عند الضرورة فواضح . وأما على رأى الجمهور فصورته أن يأتيها الحيض عقب الطواف وقبل الصلاة . والله أعلم .

والحرورية : من أسماء الخوارج نسبة إلى حروراء - بفتح الحاء وضم الراء وقيل بفتحتين وسكون الواو - قرية بالقرب من الكوفة إنحاز إليها الخوارج بعد رجوع على رضى الله عنه من صفين ، فكان أول اجتماع لهم وتعاهدوا فيها فنسبوا إليها ومنهم طائفة توجب قضاء الصلاة الفائتة زمن الحيض .

قال النووى : وهذا خلاف اجماع المسلمين ، وهذا الاستفهام انكارى أى هذه طريقة الحرورية وبئست الطريقة .

انظر : صحيح مسلم مع شرح النووى (٢٦/٤) ، سنن أبى داود (الطهارة) (١١٨/١) المنثور فى القواعد (٧٠/٣) ، الابهاج (٧٩/١) ، الفرق بين الفرق (٧٥) ، الملل والنحل (١١٨) .

(٢) "شرح مشكلات الوسيط والوجيز" للغزالي فى جزئين ، تكلم فى المواضع المشككة من الكتابين ونقل من الكتب المبسوطة عليهما ، قال الزركلى منه المجلدان الأول والثانى مخطوطان فى دار الكتب .

انظر : طبقات شهبه (٢٥/٢) ، وفيات الأعيان (٢٠٩/١) ، الأعلام (٣٠١/١) .

للعجلى<sup>(١)</sup> الكراهة ، وكذا في "البحر" للرويانى<sup>(٢)</sup>.

ولكونه عزيمة أيضا لو ارتدت ثم حاضت لاتقضى صلاة زمن الردة بخلاف من جن ثم ارتد فإنه يقضى زمن الردة في الجنون<sup>(٣)</sup>.

وكذا لاتثاب الحائض على الصلوات التي تركتها زمن الحيض ، بخلاف المريض والمسافر حيث يكتب لكل منهما مثل نوافل الصلاة التي كان يفعلها في صحته أو حضره لمحل العذر ، كما قاله النووى في "شرح مسلم" في حديث ابن عمر<sup>(٤)</sup>

(١) أسعد بن محمود الأصبهاني أبو الفتوح العجلى - بكسر العين - نسبة إلى عجل بن لجم قبيلة مشهورة ، فقيه واعظ ، ولد بأصبهان عام (٥١٥هـ) ، سمع من اسماعيل الحافظ ، وغانم بن أحمد ، وابن البطى ، وحدث عنه الحافظ الضياء ، كان من أئمة الشافعية وعليه المعتمد في الفتوى بأصبهان ، له معرفة تامة بالمذهب ، كان زاهدا ، ورعا ، يأكل من كسب يده ، من مؤلفاته :  
"تنمة التتمة" للمتولى ، "آفات المواعظ" ، "شرح مشكلات الوسيط والوجيز" ، توفي بأصبهان عام (٦٠٠هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٢٦/٨) ، طبقات الاسنوى (١٩٦/٢) ، سير النبلاء (٤٠٢/٢١) ، شذرات الذهب (٣٤٤/٤) ، العبر (٣١١/٤) ، وانظر نفس المصادر .  
(٢) ما نقل عن العجلى لم أقف عليه ، وما جزم به الرويانى في البحر نقله الزركشى في المنثور (٧٠/٣) .

(٣) انظر : المجموع (٠/٣) ، فتح العزيز (٩٩/٣) ، الوسيط (٥٥٧/٢) ، وقد سبق ذكر المسألة ص (٢٤٤) .

(٤) عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى رضى الله عنهما ، أسلم وهاجر قبل البلوغ ، لم يشهد بدرا ولا أحدا على الصحيح لصغره ، وأول مشاهدته الخندق ، شهد مؤتة واليرموك ، فتح مصر وافريقيا ، كان عالما ، فقيها ، أفق أكثر من ستين سنة ، اعتزل الفتنة أيام على ، وكان شديد الإتياع لآثار الرسول صلى الله عليه وسلم حتى أنه ينزل منزله ويصلى في كل مكان صلى فيه ، كان من المكثرين من الرواية ، قال جابر بن عبد الله مامنا أحد إلا مالت به الدنيا ومال بها إلا عمر وابنه عبد الله ، كف بصره آخر عمره وتوفى بمكة عام (٧٣هـ) وقد بلغ (٨٥) عاما وذكر أن الحجاج سلط عليه من زجه برمح مسموم .

انظر : الإصابة (١٦٧/٦) ، الاستيعاب (٣٠٨/٦) ، أسد الغابة (٣٤٠/٣) ، در السحابة (٤٣٦) ، الملحق (٦٦٨) ، نكت الهميان (١٨٣) ، طبقات الحفاظ (٩) ، تهذيب الأسماء (٢٧٨/١) ، العبر (٨٣/١) ، الأعلام (١٠٨/٤) ، شذرات الذهب (٨١/١) ، سير النبلاء (٢٠٣/٣) .

في نقص عقلهن ودينهن<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : هذا التعريف للأداء غير مطرد ، وللقضاء غير منعكس فإن فعل مافات من رمضان بعذر لا يجوز تأخيره إلى ما بعد رمضان الثاني فهو مؤقت وقد فعله في وقته مع كونه قضاء ، فينبغي أن يزداد المعين : أولاً ؛ ليخرج ذلك من تعريف الأداء ويدخل في تعريف القضاء<sup>(٢)</sup>.

(١) الحديث رواه البخارى ومسلم بألفاظ متقاربة عن عبد الله بن عمر ومنه قوله صلى الله عليه وسلم :

(مارأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدى لب منكن) .

قالت يارسول الله ومانقصان العقل والدين .

قال : أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل ، وتمكث الليالى ماتصلى وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين) . هذا لفظ مسلم . قال النووى : فهل تثاب على الصلاة في زمن الحيض ؟ - أى الصلاة التى تتركها في زمن الحيض - .

ظاهرا لحديث أنها لاتثاب ، والفرق أن المريض والمسافر كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته ، والحائض ليست كذلك .

وقد التبس الكلام على ابن حجر رحمه الله فنسب إلى النووى أنها لاتثاب على هذا الترك لكونها مكلفة به قال : وعندى في كون هذا الفرق مستلزما لكونها لاتثاب وقفه . اهـ .

قلت : لكنه لم يبين هذه الوقفة وفيما قاله نظر .

فإن مراد النووى : أنه لا يكتب لها ثواب فعل الصلاة التى تركتها بخلاف المريض والمسافر فإنه يكتب لهما ثواب ما كانا يؤديانه في حالة الصحة والإقامة .

وليس مراده أنها لاتثاب على ترك الصلاة ، لأن الترك عزيمة كما صرح بذلك الرافعى والنووى والزركشى وغيرهم فيمكن أن تثاب عليه إذا نوت الامتثال كما يقال في سائر التروك . والله تعالى أعلم .

انظر : صحيح البخارى (كتاب الحيض) (٧٨/١) ، صحيح مسلم مع شرح النووى (٦٨،٦٦/٢) ، فتح البارى (٤٠٧/١) ، فتح العزيز (١٠٠/٣) ، المجموع (٩/٣) ، تشنيف المسامع (١٤٩/١) ، البحر المحيط (٣٢٥/١) .

(٢) هذا الاعتراض أورده الأسنوى والبدهشى على البيضاوى وقد سلمه ابن النجار وأضاف قيد (أولاً) ليخرج قضاء الصوم في الوقت المقدر ثانياً وهو إلى رمضان التالى فيكون قضاء لأن الأداء يفعل في الوقت المقدر أولاً .

وكذا إذا ذكر الصلاة بعد خروج وقتها فهو قضاء لأنه في الوقت المقدر ثانياً وهو حين التذكر لحديث (فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها) . =



وكذا في رمى الجمار لمن<sup>(١)</sup> فاتته "ذلك"<sup>(٢)</sup> في "أول التشريق وتداركه في بقية الأيام ، فإنه أداء على الأظهر مع أنه بعد وقته ، وقيل قضاء .  
أما بعد أيام التشريق فقضاء قطعاً ، لكن لابنفس الرمي بل بالدم ، كما في قضاء الجمعة ظهراً<sup>(٤)</sup> .

فالجواب عن الأول : منع أن يكون هذا توقيتاً للعبادة بوقت مقصود ، بل توسيع من الشرع في القضاء أن لا يكون على الفور ، لكن توسيع إلى غاية ، بدليل أنه لو صامه بعد ذلك لا يقال فيه أنه قضاء القضاء ، وإنما هو قضاء الأصل<sup>(٥)</sup> .

= والحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه ولفظ الصحيح (فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك) .

ثم وجدت الرافعي ذكر هذا الحديث ، قال ابن حجر رواه الدارقطني والبيهقي من رواية حفص بن أبي العطف وهو ضعيف . والله أعلم .

انظر : نهاية السؤل مع مناهج العقول (١/٦٤،٦٧) ، شرح الكوكب (١/٣٦٦) ، فتح العزيز مع التلخيص (٢/٣٤٩) ، سنن الدارقطني (الصلاة) (١/٤٢٣) ، السنن الكبرى (٢/٢١٩) .

(١) في ب : كمن .

(٢) ساقطة من ب ، د .

(٣) ساقطة من أ ، ج ، وغير واضحة في ب .

(٤) قلت : فعلى الوجه المرجوح وهو أن التدارك يكون قضاء لا يرد هذا الاعتراض . ثم استطرده المؤلف فذكر حكم الرمي بعد أيام التشريق وظاهر كلامه أن مراده قضاء الرمي مع وجوب الدم وهو قول ضعيف كما يظهر من عبارة البيضاوي حيث قال :

(فإن قصر حتى مضت الأيام لم يقض على الأظهر بل يجبر بدم) .

ولهذا نقل الزركشى الاتفاق على عدم القضاء فيما عدا أيام التشريق . وعلى القول بالقضاء مع الدم فإنه يكون كالقول بقضاء الجمعة ظهراً ، وإلا فالواقع أن الجمعة لا تقضى .

انظر : المجموع (٨/٢٤٠) ، المهذب (١/٣٣٧) ، الغاية القصوى (١/٤٤٧) ، البحر المحيط (١/٣٣٧) ، المنشور في القواعد (٣/٧٢،٧١) .

(٥) في ب ، ج ، د : للأصل .

وعن الثاني : بأن أيام التشريق كلها وقت لكل الرمي ، وإن شرط فيه أن يقع ابتداءؤه في وقت معين على الراجح فيكون له وقت اختيار ، ووقت جواز كما في الصلاة كما قرر<sup>(١)</sup> في موضعه في الفقه<sup>(٢)</sup>.

قولي<sup>(٣)</sup> (وربما أجروا) إلى آخره إشارة إلى أنه قد يجري في بعض العبادات وهو الصلاة فعل البعض في الوقت بمنزلة كله ، حتى يكون أداء وأجروا مافعل بعضه خارج الوقت بمنزلة فعل الجميع خارجه حتى يكون قضاء ، و"قد"<sup>(٤)</sup> مثلت للأول ، فيعلم منه مثال الثاني ، وذلك أنهم قالوا<sup>(\*)</sup>

(١) في ج : فرق .

(٢) قال الشيرازي : المشهور من المذهب أن الأيام الثلاثة كالיום الواحد فما تركه في الأول يرميه في الثاني ، وقال النووي : فكل يوم للقدر المأمور به وقت اختياره كأوقات الصلوات .

هذا وقد تقرر في الفقه أن الصلوات لها وقت فضيلة وهو أول الوقت ، ووقت اختيار وجواز .

أما وقت الفضيلة والاختيار فهو ماثب بحديث جبريل عليه السلام ، ووقت الجواز بعد الوقت الذي حدده جبريل عليه السلام وقد ثبت بأحاديث أخرى .

وهو في العصر من حين يصير ظل الشيء مثليه إلى الغروب ، وفي المغرب من بعد غروب الشمس ومقدار أذان وإقامة ووضوء وخمس ركعات إلى مغيب الشفق الأحمر ، وفي العشاء من بعد ثلث الليل إلى طلوع الفجر ، وفي الفجر من الإسفار إلى طلوع الشمس ، أما الظهر فليس له وقت جواز إلا على رأى القاضى حسين وهو في نهاية الوقت عندما يصير ظل الشيء مثله .

وعليه يقاس رمى الجمار فيكون وقت الاختيار لكل يوم من الزوال إلى الغروب أو إلى الفجر على قول مشهور للشافعية ووقت الجواز هو وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث عشر . والله أعلم .

انظر : المهذب للشيرازي (٢٣٧/١) ، الغاية القصوى (٤٤٧/١) ، المجموع (٢٤٠/٨) ، (٤٣،٣٩،٣١،٢٦،٢٤/٣) ، الوسيط (٥٤٤/٢) ، روضة الطالبين (١٨٠/١) ، المنثور في القواعد (٧٩/٣) .

وقد سبق تخريج حديث جبريل عليه السلام في هـ (١) ص (٥٠٩) .

(٣) في ب : وقولي .

(٤) ساقطة من أ .

(\*) ب٤٦

فيمن صلى بعض الصلاة في الوقت وبعضها خارجه : إن كان الواقع في الوقت ركعة كان الكل أداء ، وإلا كان الكل قضاء على الأصح .  
وقيل الكل أداء مطلقا ، وقيل الكل قضاء مطلقا .  
وقيل : ما في الوقت أداء وخارجه قضاء .  
وقيل : إن أخر لغير<sup>(١)</sup> عذر فالكل قضاء ، وإلا فأداء<sup>(٢)</sup> .  
فعلى الأصح يحتاج إلى دخول ما فيه ركعة في الأداء ، وإخراج ما فيه دونها عنه ، وإدخاله في القضاء .  
وكذا على بعض الأقوال السابقة أيضا ، فهذا معنى قولى (أجروا ككل بعضا) ، لكن على المرجح :  
إن كان ما في الوقت ركعة ، فأجروا البعض كالكل في كونه أداء .

(١) في أ ، ب : بغير .

(٢) قوله مطلقا أى سواء كان الواقع ركعة أو أقل منها .

وبيان ماسرده المؤلف من أقوال :

أن من أوقع في الوقت مقدار ركعة ففيه ثلاثة أوجه :

الأول : وهو الصحيح أن الجميع أداء .

الثاني : أن الجميع قضاء .

الثالث : ما وقع في الوقت أداء وخارجه قضاء .

أما إذا أوقع في الوقت أقل من ركعة ففيه وجهان :

الأول : وهو الصحيح أن الجميع قضاء .

الثاني : أنه يجرى على الأوجه الثلاثة المذكورة في الركعة .

فعلى الأول : أنها أداء .

وعلى الثاني : أنها قضاء .

وعلى الثالث : ما كان داخل الوقت أداء وخارجه قضاء .

واختلف أيضا بم تدرك به أصحاب الضرورة الفرض على قولين :

أحدهما : ركعة ، والثاني : تكبيرة .

وأنت إذا دقت النظر وجدت كلام المؤلف احتوى هذا الشرح ، ومن هنا نرى

براعته في الاختصار مع الدقة ، حيث سرد الأقوال بأوجز عبارة ، وأدق إشارة

فرحمه الله رحمة واسعة . آمين .

انظر : المجموع (٦٣/٣) ، فتح العزيز (٤١/٣-٤٣) ، الوسيط (٥٥٠/٢) ، روضة

الطالبين (١٨٣/١) ، المهذب (٦٠/١) .

أو دونها ، فأجروا البعض كالكل في كونه قضاء<sup>(١)</sup> .  
 وقولى ( فى ركعة<sup>(٢)</sup> آخر وقت يمضى ) أى يفعل ، فالضمير للركعة  
 تصريح بالحالة الأولى ، وتؤخذ الحالة السابقة<sup>(٣)</sup> من مفهوم ذلك كما سبق ،  
 ولو أطلقت أجزاء البعض كالكل لكان يشمل الصورتين لكن لا يعرف الفرق  
 بينهما ، فزدت قولى ( فى ركعة<sup>(٤)</sup> ) إلى آخره ؛ لبيان الفرق على الرأى الراجح  
 فى المسألة .

وهذا التعبير على ماقررتة هو الصواب ، وأما استظهار صاحب " جمع  
 الجوامع " على دخول الحالة الأولى فى الأداء بقوله : ( فعل بعض ، وقيل كل )  
 وعلى خروجها من تعريف القضاء بقوله<sup>(٥)</sup> : ( فعل كل ، وقيل بعض ) ، ففيه  
 خلل من وجوه<sup>(٦)</sup> :

منها : أنه لايدخل فى حد الأداء لأداء الصوم ولاالحج ، ولاالأداء فى  
 الصلاة إذا فعلت كلها فى الوقت بالتصريح بل بفحوى الخطاب ، وإنما يتوجه

(١) سيأتى قريبا تقرير هذه المسألة .

(٢) فى أ ، ج ، د : كركعة والمثبت هو الصواب كما فى النظم .

(٣) يحتمل أنه تصحيف أو سهو والمراد الحالة الثانية ، كذا أشار شيخنا الدكتور حسن  
 مرعى .

(٤) فى أ ، د : لركعة ، وفى ج : كركعة .

(٥) فى أ : بقوله والقضاء ، وفى ج : وبقوله والقضاء ، وفى د : قوله والقضاء ، وأما  
 فى ب فشطبت كلمة والقضاء ، وهو الأحسن تجنباً للتكرار ، وحتى تتناسب العبارة  
 مع ماقبلها فى تعريف الأداء . والله أعلم .

(٦) أورد على تعريف ابن السبكى الكثير من الاعتراضات ذكر الزركشى شيئاً منها ،  
 وزاد عليها المؤلف وبينها الكمال فى الدرر ، وقال حاول المحلى شرح التعريف بما  
 يدفع هذه الاعتراضات معتمد على جواب ابن السبكى فى منع الموانع ، لكن ردها  
 أصحاب الحواشى ، وسأبين ماتقتضى الحاجة لبيانه فى موضعه .

انظر : جمع الجوامع (١٢٦) ، منع الموانع (٥٢) ، تشنيف المسامع (١٣٥/١) ،  
 المحلى مع الدرر (١٤٠/١) ، حاشية العطار (١٤٨/١) ، حاشية البنانى مع تقريرات  
 الشريبنى (١٠٨/١) .

التعريف لفرد واحد من أفراد الحقيقة ، ولا يخفى فساد<sup>(١)</sup>.

ومنها : شمول البعض ما كان دون الركعة<sup>(٢)</sup>.

ومنها : حكاية<sup>(٣)</sup> خلاف في تعريف الأداء ، وإنما هو خلاف في بعض الصور<sup>(٤)</sup>.

ومنها : أن التعريف لا ينصب في فصوله الخلاف ؛ لأن الحد إن كان بالذاتي فمحال فيه التعدد ، أو بالخاصة فيعود إلى كونه خاصة ، أو لا ؟ فليس الخلاف في كونه تعريفاً أو لا؟<sup>(٥)</sup>

---

(١) أى أن التعريف يتوجه لفرد واحد من أفراد الحقيقة ، ويدل على باقياها بفحوى الخطاب ، وهذا غير لائق بالتعريف ، بل المعهود أنه يدل على جميع أفراد الحقيقة بالمنطوق لا بفحوى الخطاب .

فالمنطوق : هو دلالة اللفظ على المعنى في محل النطق كدلالة قوله تعالى {فلاتقل لهما أف} الإسراء (٢٣) على تحريم التأفف .  
والمفهوم : هو دلالة اللفظ لافي محل النطق .

فإن كان المفهوم موافقا للمنطوق وأولى بالحكم سمي فحوى الخطاب كما في الآية السابقة فإنه يفهم منها تحريم الضرب من باب أولى .  
وإن كان مساويا سمي لحن الخطاب .

انظر : الدرر اللوامع (١٤٠/١/١) ، المحلى على جمع الجوامع (٢٤١،٢٣٥/١) .

(٢) أى أنه عبر بلفظ (بعض) ولم يقيده، فيشمل فعل مادون الركعة فيكون أداءا وهذا خلاف المعتمد ، ثم ان هذا يأتي في الصلاة ، وكلامه في العبادة فكيف يقال (أوبعض) والصوم مثلا لا يقع إلا كاملا في وقته؟

انظر : تشنيف المسامع (١٣٥/١) ، الدرر اللوامع (١٤٠/١/١) .

(٣) في د : حكاة .

(٤) وهو الصلاة حيث وقع الخلاف في وقوع بعضها أو كلها داخل الوقت وهذا لا يتصور في الصوم والحج مثلا . والله أعلم .

(٥) قال الكمال :

اشتمل تعريف الأداء على حكاية الخلاف ، ونصبه في فصول التعريف غير معهود .  
انظر الدرر اللوامع (١٤٠/١/١) .

ومنها : أنه يدخل فيه مالو فعل بعض قبل الوقت وبعض فيه ، وهو فاسد مع التعمد ومع عدمه ينقلب الفرض نفلا<sup>(١)</sup> .  
ومنها : أن هذا من فروع الفقه لاعلقه له بكليات الأصول<sup>(٢)</sup> .  
ومنها : أن قوله في القضاء يأتي فيه ماقلناه في الأداء مما<sup>(٣)</sup> هو بالعكس حسب مايمكن إيرادته فتأمله<sup>(٤)</sup> .

نعم هو أراد أن يحقق بقوله في تعريفهما : (فعل) أن الأداء أو القضاء<sup>(٥)</sup> إنما هو الفعل لاالمفعول كما وقع ذلك في عبارة "المختصر" و"المنهاج" وغيرهما من كتب الأصول<sup>(٦)</sup> ، وأوضح ذلك بقوله من بعد :

- 
- (١) أي أنه يدخل في التعريف فعل بعض العبادة قبل الوقت ، والبعض الآخر فيه ، كما لو شرع في الصلاة ثم دخل الوقت فإن كان متعمدا بطلت الصلاة ، وإن كان جاهلا صارت نفلا .  
وعلى كلا التقديرين لايسمى أداء فلايكون التعريف مطردا . والله أعلم .
- (٢) لعل المؤلف يقصد أن الخلاف في كون الأداء يحصل بفعل الكل أو البعض في الوقت إنما هو من فروع الفقه ولاعلقة له بكليات الأصول فلايذكر في التعريف . والله أعلم .
- (٣) في د : فما .
- (٤) أي أن مقاله في تعريف القضاء يرد عليه ماورد في تعريف الأداء مما هو بالعكس بحسب مايمكن إيرادته للمتأمل . والله أعلم .
- (٥) في ب : والقضاء .
- (٦) قال في المختصر : (والأداء مافعل في وقته المقدر له شرعا ، والقضاء : مافعل بعد وقت الأداء... الخ .  
وعبارة المنهاج : (العبادة إن وقعت في وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل فأداء ، وإن وقعت بعده فقضاء) .  
فالحد في هذين التعريفين للعبادة المؤداة ، لالأداء ، وهذا ماجرت عليه تعريفات الأصوليين أيضا .  
مختصر ابن الحاجب (٢٣٢/١) ، منهاج الوصول (٦٤/١) ، وانظر شرح الكوكب (٣٦٣/١) .

(والمؤدى مافعل ، والمقضى المفعول) ، ولكن تحقيق لاطائل تحته<sup>(١)</sup> ، فإن الأداء والقضاء في عبارة الأصوليين والفقهاء يراد بها المفعول من إطلاق المصدر على المفعول ، واشتهر ذلك في استعمالهم حتى صار حقيقة عرفية . وأيضا فالعبادة قبل إيقاعها ليس لها وجود خارجي يقع الفعل عليه حتى يكون مفعولا حقيقة ، ويقع الفرق فيه بين الفعل والمفعول ، فحينئذ إيقاع العبادة ووقوعها وفعلها وذاتها<sup>(٢)</sup> كله واحد ، فصح وصف العبادة بالأداء ، وبالمؤداة ، وبالقضاء والمقضية ، فاعلم ذلك<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : إذا كانوا قد أجروا فعل البعض في هذه الصورة بمنزلة الكل حتى صارت أداء ، فقد خرجت عن التعريف الذى ذكرته<sup>(٤)</sup> للأداء<sup>(\*)</sup> ، فلا يكون منعكسا وفي دون الركعة في الوقت خرج أيضا من تعريف القضاء فلا يكون منعكسا .

(١) هذا استدراك للجمله السابقة فيكون المعنى : أراد أن يحقق ، ولكن تحقيق لاطائل تحته .

وهذه وجهة نظر المؤلف أما شيخه فقد وافق ابن السبكي على اختياره ، وقرر ما ذكره في منع المواع .

جمع الجوامع (١٢٦) ، وانظر : تشنيف المسامع (١٣٨/١) ، منع المواع (٥٢) .  
(٢) في د : أدائها .

(٣) أقول ما ذكره المؤلف وجيه ، وهو تخريج جيد لما وقع في تعريف كثير من الأصوليين ، ولهذا اعتمد كلامه أغلب من بعده ، قال العطار في رده على من اعترض على تعريف الأصوليين وأنه لا يخلو من مجاز : ودعوى أنه مجاز لادليل عليها بعد تصريح الشيخ البرماوى بأنه حقيقة عرفية ، وهو ثقة لا يسوغ لنا أن ندفع كلامه بمجرد الادعاء .

وقد اعتمد كلامه أيضا ابن النجار ، ونقله الكمال وقال إليه بشير عبارة تلميذه المحلى في شرحه على جمع الجوامع . والله أعلم .

انظر : حاشية العطار (١٥٥/١) ، شرح الكوكب (٣٦٨/١) ، الدرر اللوامع (١٤٦/١/١) ، حاشية البناني (١١٤/١) .

(٤) في أ ، ب ، د : ذكره .

(\*) ج٤٦

فالجواب : أنه في الأول لما جعله الشارع مدركا بالركعة صار مابعد الوقت إلى آخر الصلاة داخلا في الوقت في حقه فلم يفعل الكل إلا في الوقت وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما قال : (من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ، ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس\*) (فقد أدرك الصبح)<sup>(١)</sup> - وقيس ماسواهما عليهما في ذلك ، إذ لافارق - وجب<sup>(٢)</sup> أن يقضى شرعا بما ذكرناه ، وفي القضاء مقابلة ؛ لأن بعض الركعة نزل منزلة العدم ، فكأنه فعل الكل خارج الوقت .

كذا قرره الشيخ تقى الدين السبكي بعد أن قال : إن المتبادر من كلامهم تسميته أداء مع الحكم بخروج الوقت ، وإن مابقى مفعول خارج الوقت<sup>(٣)</sup>.

لكن في كلام الشافعي ما يدل للأول ، فإنه قال في "المختصر" : فإذا طلعت الشمس قبل أن يصل منها ركعة فقد خرج وقتها<sup>(٤)</sup>.

فمفهومه أنه إذا صلى ركعة لا يخرج وقتها ، وأن الوقت لا يخرج إلا بالنسبة إلى من لم يصل ركعة<sup>(٥)</sup> ، ويشهد لذلك ما إذا جمع بين الصلاتين جمع تأخير ، فإن المؤخر يكون أداء على الصحيح<sup>(٦)</sup> ، مع أن وقتها الأصلي خرج تنزيلا لوقت الثانية منزلة وقت الأولى ، وهذا واضح<sup>(٧)</sup>.

(١) الحديث بهذا اللفظ رواه مسلم ، لكن ذكر فيه الصبح قبل العصر ، وهناك روايات أخرى للحديث بألفاظ متقاربة .

انظر : صحيح البخارى (مواقيت الصلاة) (١٤٤/١) ، صحيح مسلم (المساجد ومواضع الصلاة) (٤٢٤/١) ، فتح البارى (٥٦/٢) .

(\*) ٤٢ أ

(٢) هذا يعود على قوله السابق : أنه صلى الله عليه وسلم لما قال ...

(٣) انظر : الابهاج (٩٤/١) ، تشنيف المسامع (١٣٧/١) .

(٤) انظر المختصر مع الحاوى (٣٠/٢) .

(٥) دلى الماوردى لكلام الشافعى بحديث (من أدرك ... الخ ثم قال فجعله مدركا ومصليا الحاوى (٣٣/٢) .

(٦) كذا صحح الغزالي فى الوسيط (٧٢٨/٢) .

(٧) إلى ذلك أشار الزركشى فى تشنيف المسامع (١٣٧/١) ، وانظر البحر المحيط (٣٣٣/١) .



فإن قيل : من أفسد صلاة ثم أعادها تكون قضاء على طريقة ، فيرد على تعريف الأداء طردا ، وعلى تعريف القضاء عكسا .

وأیضا فلو شهد برؤية الهلال من شوال ولم يكمل إلا بعد الغروب ، كأن وقعت التزكية بعده فيصلى العيد من الغد أداء مع أنه خارج الوقت (\*). وأيضا فصدقة الفطر إذا أخرجت في رمضان كانت أداء مع كونها مؤقتة بما بين غروب ليلة العيد وغروب يومه .

فالجواب :

أما الأول : فسيأتي ترجيح أنه أداء ، "وبتقدير القول الآخر فيدعى أن الوقت خرج بالنسبة إلى هذا دون غيره كما سبق نظيره" (١).

وأما الثاني : فإن الشهادة ألغيت بالنسبة إلى الصلاة ، وإن قبلت في غيرها للمدرك الموضح في الفقه ، فكأن الوقت لم يدخل فلم يصل خارج الوقت ، بل فيه ، والشهادة قد تتوزع كما في العدل في هلال رمضان ، وإذا وقع التوزيع في الأحكام بالدليل فلا تناقض حينئذ .

وأما الثالث : فإنه مما سألح الشرع فيه بالتعجيل قبل وقته ، كتعجيل الزكاة قبل الحول ، فهو مسقط للواجب ، لأداء حقيقة (٢).

(\*) ٥٣٨

(١) هذه الجملة ساقطة من ج .

(٢) أقول : أورد المؤلف ثلاثة اعتراضات قد ترد على تعريف الأداء والقضاء إليك بيانها:

الأول : أن من أفسد الصلاة ثم أعادها تكون قضاء وإن لم يخرج الوقت ، وهذا رأى القاضى حسين والرويانى والمتولى ، فيكون تعريف الأداء غير مطرد وتعريف القضاء غير منعكس لأنه فعل العبادة في الوقت ولم تسم أداء ، ولم يفعلها خارج الوقت وسميت قضاء .

وأجيب :

بأن الراجح أن هذه الصلاة أداء لبقاء الوقت وسيأتي تفصيل الخلاف فيها قريبا . ثم على القول بأنها قضاء يكون الوقت قد خرج بالنسبة لهذا الشخص بعينه دون الآخرين كما سبق نظيره فيمن أدرك من الوقت أقل من ركعة فكأنه لم يدرك من الوقت شيئا ويكون فعله قضاء ، ومقابله أيضا القول بامتداد الوقت بالنسبة لمن أدرك ركعة دون غيره .

=

= الاعتراض الثاني : إذا شهد عدلان بعد غروب الشمس ليلة الحادى والثلاثين أنهما شاهدا هلال شوال البارحة - أى ليلة الثلاثين - لم تقبل شهادتهما بلاخلاف فيما يتعلق بصلاة العيد ، فيصلون من الغد ويكون أداءا بلاخلاف ، وكذا الحكم على الصحيح إذا شهدا قبل الغروب وعدلا بعده .  
ومعنى ذلك أن الصلاة تؤدى فى اليوم الثانى - حسب الشهادة - فكيف سميت أداء مع أنها ليست فى الوقت ، ولم تسم قضاء مع أنها خارج الوقت فتعريف الأداء غير مطرد وتعريف القضاء غير منعكس .  
وأجيب :

بأن الشهادة ألغيت بالنسبة إلى الصلاة فقط لأن شوالا قد دخل يقينا ، وصوم الثلاثين قد تم فلافائدة فى قبول شهادتهم إلا جعل صلاة العيد فائتة فلاتسمع بل تكون الصلاة أداءا ، بخلاف ما إذا تمت الشهادة قبل الغروب فإنها تقبل ويترتب عليها وجوب الفطر وتكون صلاة العيد فى اليوم الثانى قضاء ، وليس هناك مانع - إذا دل الدليل - أن تتوزع الشهادة فتقبل فى بعض الفروع دون البعض .  
قال النووى : لاتقبل الشهادة فى صلاة العيد خاصة ، أما ماسوى الصلاة من الآجال والتعليقات وغيرها فتثبت بلاخلاف .

قال الرافعى : ولاستهلال الهلال فوائد أخرى كوقوع الطلاق والعنق المعلقين على استهلال شوال ، واحتساب العدة مع انقضاء التاسع والعشرين ، ونحو ذلك فوجب أن تقبل شهادتهم لهذه الفوائد ، وعدم الاصغاء يرجع إلى صلاة العيد وجعلها فائتة لاعدم القبول على الاطلاق .  
ومثل ذلك أيضا من شهد هلال رمضان أو شوال ولم تقبل شهادته فإنه يجب عليه الامساك أو الفطر بخلاف غيره .

تنبيه : لعل فى حكاية المؤلف الاعتراض بذكر شاهد واحد إشارة أنه يقول بثبوت هلال شوال برؤية العدل وهو مرجوح ، والصحيح أنه لاتثبت إلا شهادة عدلين ، قال النووى : وهو مذهبنا وبه قال كافة العلماء إلا أبا ثور وحكااه ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث .

الاعتراض الثالث : أن زكاة الفطر تخرج قبل وقت وجوبها وتكون أداء مع أن وقتها من غروب شمس ليلة العيد إلى غروب يومه ومابعده يكون قضاء وهذا عند الشافعية .  
وأجيب :

بأن هذا تعجيل ساع الشرع فيه كالزكاة فلايعد أداء حقيقة . =

تنبيه :

[إطلاق الأداء والقضاء على الحج] :

قد تقدم أن الحج ليس وقته موسعا ، وأنه من باب التراخي<sup>(١)</sup> ، فعلى هذا إذا لم يكن مؤقتا معلوم الطرفين ، لجهالة الطرف الآخر فلا يوصف بأداء ولا قضاء ، فتسمية الفقهاء إياه بذلك على سبيل التجوز ، أو تفريع على كونه من الموسع ، ومن مات وحج عنه يسمى ذلك أيضا قضاء مع كون الفاعل غير من خوطب به ، وكله مجاز ، أو أن المراد القضاء اللغوي كقضاء الدين ونحوه ؛ لا القضاء الاصطلاحي<sup>(٢)</sup> .

[تعريف الإعادة] :

وقولى (وإن تكن قد سبقت بمثل) بيان للإعادة ، وهى تكون فيما ليس مؤقتا كما سبق ويأتى ، و" (٣) فى المؤقت فى أدائه وقضائه ، فلذلك عممت العبارة<sup>(٤)</sup> خلافا لما أوهمه كلام البيضاوى توهما من عبارة "المحصول" من (\*)

= قلت : هناك توجيه ذكره الشاطبى فى تعجيل الزكاة يمكن أن يقال هنا ، وهو أن الحول كله وقت للوجوب ويتحتم عند آخره كسائر أوقات التوسعة ، فيمكن أن يقال : إن رمضان وقت موسع للوجوب فيصح الإخراج فيه ويكون لها وقت فضيلة وهو قبل صلاة العيد وبعدها وقت جواز إلى غروب الشمس ويكون الكل أداء . والله أعلم .

انظر : المجموع (٢٨/٥) ، (١٢٨،٢٨٠/٦) ، فتح العزيز (٦٢/٥) ، الوسيط (٧٩٤/٢) ، روضة الطالبين (٢٩٢/٢) ، الموافقات (٢٧٠/١) .

(١) سبق قريبا فى آخر المسألة الثالثة .

(٢) هذا ماقرره الأنصارى تبعا للمؤلف ، وسبب عدم وصفه بالقضاء لأن المكلف لا يستطيع فعله بعد وقته ، لكن ذكر ابن النجار أنه يوصف بالأداء فقط وهو الأقرب فيكون كالجمعة . والله أعلم .

انظر : غاية الوصول (١٧) ، الدرر اللوامع (١٤٢/١/١) ، شرح الكوكب (٣٦٣/١) ، المنشور فى القواعد (٦٩/٣) ، تنقيح الفصول (٧٥) .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) فى أ : العيادة .

(\*) ب٤٧

قصره على الأداء<sup>(١)</sup>.

فالعبادة إن سبقت بمثلها سميت إعادة مع كونها تسمى في الوقت أداء ،  
وفيما بعده قضاء ، غايته أن لها في كل حالة اسمين وبين الإعادة وكل من  
الأداء والقضاء عموماً وخصوصاً من وجه<sup>(٢)</sup>.

وممن صرح بأنه لا يعتبر الوقت في الإعادة سليم الرازى في "التقريب" ،  
فقال :

الإعادة اسم للعبادة مبتدأً بها ثم لا يتم فعلها ، إما بأن لا يعقدها<sup>(٣)</sup>  
صحيحة ، وإما بأن يطرأ الفساد عليها<sup>(٤)</sup> ، وقد يعيدها في الوقت

(١) أى قصر الأداء على ما فعل داخل الوقت ولم يسبق بأداء ، حيث قال : إن فعلت  
في وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل فأداء وإلا فإعادة .

قال السبكي : فإن فعله في وقته فهو أداء سواء فعله قبل ذلك أم لا ؟

ولكن الرازى لما أطلق ذلك ثم قال وإن فعل ذلك ثانياً بعد ذلك سمي إعادة ظن  
صاحب الحاصل والتحصيل أن هذا مخصص للاطلاق المتقدم فقيدها وتبعهما  
البيضاوى وليس لهم مساعد من كلام الأصوليين ، فالصواب أن الأداء اسم لما  
وقع في الوقت مطلقاً مسبقاً أو سابقاً أو منفرداً . قال الزركشى ولا تغتر بعبارة  
التحصيل والمنهاج من كون الإعادة قسيماً للأداء ، فالإعادة من أقسام الأداء فكل  
إعادة أداء من غير عكس وهذا ما أشار إليه صاحب مسلم الثبوت وشارحه .  
هذا وقد أشار الكمال أن البيضاوى جرى في المرصاد على أن الإعادة قسم من  
الأداء على خلاف ما في المنهاج .

والمرصاد شرح لمختصر ابن الحاجب واسمه مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام  
وهو شرح ممزوج بالمتن .

منهاج الوصول (٦٤/١) ، وانظر : المحصول (١٤٨/١/١) ، الابهاج (٧٦/١) ،  
المستصفي (٩٥/١) ، البحر المحيط (٣٣٣/١) ، تشنيف المسامع (١٤٦/١) ، مسلم  
الثبوت (٨٥/١) ، منهاج العقول (٦٤/١) ، نهاية السؤل (٦٧/١) ، الدرر اللوامع  
(١٥٧/١/١) ، كشف الظنون (١٨٥٤/٢) .

(٢) انظر : الابهاج (٧٧/١) ، تشنيف المسامع (١٤٦/١) .

(٣) فى أ ، ج ، د : يعيدها ، والمثبت يوافق نقل البحر .

(٤) ظاهر العبارة يقيد اطلاق الإعادة على العبادة المختلة السابقة للمسبوقة ولا يخفى ما فيه  
ولعل فى النقل سقط . والله أعلم .

فتكون<sup>(١)</sup> أداء ، وبعد الوقت فتكون<sup>(٢)</sup> قضاء . انتهى .

ثم السابقة إن كانت مختلفة بركن أو شرط فإعادة ، كما هو ظاهر كلامهم ، مع كون الثانية إنما هي مثل الأولى في الصورة والشكل ، لامن جميع الوجوه ، وإلا لكانت الأخرى فاسدة ، وأيضا فالمختلة كالمعدومة ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته (ارجع فصل ، فإنك لم تصل)<sup>(٣)</sup>.

وقد تكون الثانية مثل الأولى في الشكل والصورة ، والأولى مختلفة بشرط أو ركن لكنها صحيحة من حيث ترخيص الشارع فيها ، كصلاة فاقد الطهورين<sup>(٤)</sup>.

وكذا كل عبادة وجبت مع العذر في فسادها وكانت إعادتها بدون الخلل واجبة ، كصلاة التيمم في الحضر الذي يغلب فيه الماء ولشدة البرد ، وغير ذلك مما هو مبسوط في محله من الفقه<sup>(٥)</sup>.

(١)،(٢) في ب : فيكون - بالياء - وغير منقوطة في باقي النسخ ، والمثبت يوافق نقل البحر ، والمراد العبادة . انظر البحر المحيط (٣٣٤/١) .

(٣) سبق تخريجه ص (٤٣٠) .

(٤) أقول : وصف صلاة فاقد الطهورين بالصحة ووجوب أدائها وقضائها فيه خلاف سبق بيانه في ه (٢) ص (٤٣٨) .

(٥) أقول : إذا خاف المحدث والجنب من استعمال الماء لشدة البرد ونحوه خوفاً يجوز للمريض التيمم وعجز عن استعماله فإن لم يجد ما يسخنه به ونحوه تيمم وصلى وتجب عليه الإعادة على الصحيح سواء أكان في حضر أم سفر ، وكذا الحكم إذا عدم الماء في الحضر فإنه يصلى ثم يعيد لندور وقوع ذلك .  
وعبارة المؤلف يكتنفها الغموض فقوله : وجبت مع العذر في فسادها يفهم منه أن الصلاة الأولى فاسدة ، وهذا خلاف ما صرح به شيخه الزركشى حيث قال :  
وصلاة المتيمم في الحضر لعدم الماء ، والتيمم لشدة البرد وفاقد الطهورين صحيحة مع وجوب القضاء .

وقد سبق أيضاً أنه لا يؤمر بصلاة يحكم بفسادها .

وقوله : كصلاة التيمم في الحضر الذي يغلب فيه الماء كذا في جميع النسخ وفيه غموض أو تصحيف ظاهر ، والصواب كما في عبارة الزركشى كصلاة المتيمم في الحضر الذي يعدم فيه الماء . والله أعلم .

انظر : المنتور في القواعد (٣٠٤/٢) ، (٧٤/٣) ، المجموع (٣٣٧، ٢٧٩، ٣٢١/٢) ، فتح العزيز (٢١٨/٢) ، الوسيط (٤٣٥/١) ، روضة الطالبين (٩٦/١) .

وربما وجبت الإعادة مع عدم تحقق السلامة من الاختلال في الأولى أو<sup>(١)</sup> الثانية ، بل مجموعهما تتحقق السلامة منه ، كإعادة المتحيرة الصلاة على الراجح من القولين<sup>(٢)</sup>.

وإن كانت غير مختلة ، لكن أعيدت لمقصد شرعى ، ككون الثانية أكمل<sup>(٣)</sup> أو نحو ذلك ، كإعادة من صلى منفرداً صلاته في جماعة ، أو في

(١) في أ : والثانية .

(٢) أقول المستحاضات أربع :

الأولى : المبتدأة ، وهى التى لم يسبق لها طهر ولاحيض .

الثانية : المعتادة ، وهى التى سبق لها طهر وحيض .

وفى كلا الحالتين إن كانت تميز بين دم الحيض والاستحاضة سميت مميزة ، وإلا سميت غير مميزة .

أما المتحيرة : فهى المستحاضة التى نسبت وقت مجيء الحيض وعدد أيامه ولا تميز لها وتسمى أيضاً المحيره - بالكسر - لأنها حيرت الفقهاء فى حكمها .

لكن الاستحاضة نادرة ، والمتحيرة أشد ندرة وقد تمضى دهور ولا توجد متحيرة . أما حكم المتحيرة فقد قال النووى فيها ثلاثة طرق :

أصحها أنها تؤمر بالاحتياط فى كل العبادات ومنها الصلاة فتجب عليها أبداً بخلاف لأن كل وقت يحتمل طهرها وهل يجب القضاء؟ وجهان :  
الأول : يجب .

الثانى : لا لأنها إن كانت حائض فلاصلاة عليها ، وإن كانت طاهرة فقد صلت . وعلى هذا القول لا تؤدى الصلاة إلا مرة واحدة ، وعلى القول الأول تصلى الفرائض الخمس مرتين فتصلى الظهر فى وقته بغسل وكذا العصر والمغرب ، ثم تتوضأ بعد المغرب وتقضى الظهر ثم تتوضأ وتقضى العصر ، ثم تصلى العشاء فى وقتها بغسل وكذا الصبح ، ثم تتوضأ وتقضى المغرب ، ثم تتوضأ وتقضى العشاء ثم تغتسل بعد طلوع الشمس وتقضى الصبح .

قلت : ولا يخفى ما فى هذا من الحرج الشديد ، بل هو تكليف بما لا يطاق ، فىكون الصحيح - والله أعلم - خلاف ما رجحه المؤلف ، وهو عدم وجوب القضاء وهذا قول أبى حامد وأبى الطيب والغزالي .

انظر : المجموع (٢/٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤٣، ٤٤٥) ، فتح العزيز (٢/٤٤٨، ٤٩٠، ٤٩٧) ، الوجيز للغزالي (١/٢٦، ٢٨) ، الوسيط (١/٤٨٨) ، روضة الطالبين (١/١٥٣) ، الغاية القصوى (١/٢٥٨) .

(٣) فى د : أكملها ، وفى ب : أكملهما .

جماعة ثم يعيدها في جماعة أفضل من الأولى لكثرة ونحوها ، وكذا مع التساوى على المرجح ؛ لأنه لا يعلم المقبول منهما<sup>(١)</sup>، ومن ذلك صلاة الراجى للماء آخر الوقت ، ثم يعيد بعد وجود الماء بالوضوء<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك وهو كثير فأطلاق الفقهاء يقتضى أن ذلك كله يسمى إعادة خلافا لما يقتضيه كلام الأصوليين ، بل هذا أحق من الأول باسم الإعادة ؛ لأن ذلك إنما هو بحسب الصورة ، وهذا مثله في عدم الخلل بالإعادة فيه حقيقة<sup>(٣)</sup>.

نعم لايجرى مثل هذا في الحج ، بأن يحج صحيحا ، ثم يحج بعده من سنة أخرى ، وكذا الصوم لأن الثانى غير الأول ، أما من حج فاسدا ثم

(١) إذا صلى الانسان في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى ففى حكم إعادة الصلاة أربعة أوجه :

الصحيح : استحباب الإعادة مطلقا ، قال النووى وبه قال خلائق كثيرون لا يحصون .  
الثانى : أنها لا تستحب وصححه الغزالى فى الوسيط .  
الثالث : تستحب فيما عدا الصبح والعصر . قلت : لعله من أجل وقت النهى .  
والله أعلم .

الرابع : إن كانت الجماعة الأخرى أفضل استجبت الإعادة وإلا فلا .  
انظر : المجموع (٢٢٣/٤) ، المحلى على جمع الجوامع (١١٨/١) ، الوسيط (٦٩٦/٢) .

(٢) قلت : وهذا الحكم خاص بالمسافر ، أما المقيم فلا يجوز له التيمم ولو خاف فوات الوقت .

والمسافر له عدة حالات :  
أن يتيقن وجود الماء آخر الوقت فالأفضل تأخير الصلاة ليؤديها بالوضوء .  
وإن ظن عدم الماء إلى آخر الوقت أو تساوى احتمال وجوده وعدمه فالتقديم أفضل قطعا .

أما إذا رجا الماء آخر الوقت فقولان أظهرهما التقديم أفضل .

قال إمام الحرمين : وموضع القولين إذا اقتصر على صلاة واحدة ، أما إذا صلى بالتيمم أول الوقت وبالوضوء مرة أخرى آخره فهو النهاية فى احراز الفضيلة .  
انظر : روضة الطالبين (٩٤/١) ، المجموع (٢٦١/٢) ، فتح العزيز (٢١٦،٢١٤/٢) .

(٣) قال السبكى : كلام الأصوليين يقتضى أنها لا تسمى إعادة بل أداء ، والاقرب إلى اطلاقات الفقهاء أن الإعادة تصدق عليها واللغة تساعد على ذلك فليكن هو المعتمد .  
انظر الابهاج (٧٧/١) .

حج صحيحا فلا يمتنع أن يسمى إعادة ، وإن لم يسم أداء كما قررناه (١).

[الرأى المختار فى الإعادة] :

فتلخص أن الإعادة لا تتوقف على كون ماسبقها صحيحا ولا فاسدا ، ولا كونه أداء أو (٢) قضاء ، ولا مؤقتا أو مطلقا (٣).

نعم من العبادات ما يوصف بالأداء دون القضاء كالجمعة ، لأنها لما توقفت على أمور يعسر اجتماعها كل وقت امتنع فيها القضاء ولا يستشكل هذا بأنها لم توصف بالقضاء ، فكيف توصف بالأداء ولا يوصف بالشىء إلا ما يوصف بضده .

وقد يجاب بالمنع .

أو بأن ما أمكن يعمل فيه ، وماتعذر فلا .

أو أنه لما أمكن قضاؤها بالظهر إذا فاتت نزلت منزلة قضائها جمعة (٤).

---

(١) قلت : اطلاق الإعادة على الحج قاله السبكي وهو يؤيد وصف الحج بالأداء - كما قال ابن النجار - وإن لم يوصف بالقضاء ، وعلى هذا فالمختار أن الحج يوصف بالأداء والإعادة ، وهو خلاف ما قرره المؤلف من عدم وصفه بالأداء وسبق ذلك فى التنبيه المذكور قبل قليل .

وعلى كل حال فالمؤلف يقول باطلاق الأداء على الحج لكن على سبيل المجاز فالخلاف إذن قريب . والله أعلم .

انظر الابهاج (٧٨/١) .

(٢) فى أ : ولا قضاء .

(٣) وهذا ما قرره السبكي والزركشى .

انظر : الابهاج (٧٩،٧٨/١) ، تشنيف المسامع (١٤٦/١) ، البحر المحيط (٣٣/١) .

(٤) أورد هذا الاشكال والجواب عليه القرافى والسبكي والزركشى وملخصه :

أن الشىء لا يوصف إلا بما يوصف بضده ، فلا يوصف مثلا بالصحة إلا إذا أمكن وصفه بالفساد فكيف توصف الجمعة بالأداء ولا تقضى .

والجواب من أوجه :

الأول : منع القاعدة فقد يوصف الشىء بما لا يوصف بضده .

الثانى : أن الجمعة تقضى ظهرا ، وبينهما اشتراك فى الحقيقة فقبلت الوصف بذلك

على الجملة . =



[حكم من أفسد الصلاة ثم أعادها داخل الوقت] :

وقولى (ولو بوقت) إلى آخره راجع إلى قولى (ولو بالشكل) أى ولو كان الذى أعيد على صورة الأول الذى حكم بفساده فعل فى الوقت فإنه لا يخرج عن كونه إعادة و<sup>(١)</sup>أداء ، والقصد بذلك مسألة ذكرها أصحابنا ، وهى :

أن من أفسد صلاة فى الوقت ثم أعادها والوقت باق ، فقال القاضى حسين فى "تعليقه"<sup>(٢)</sup> وتبعه فى "التتمة"<sup>(٣)</sup> و"البحر"<sup>(٤)</sup> كلهم - فى باب صفة

= الثالث : أنه يعمل بالقاعدة متى أمكن ومتى تعذر فلا ، وهذا الوجه ذكره المؤلف وفى كلام القرافى ما يشهد له حيث ذكر أن الامتناع المعتبر هو العقبى والعداى والجمعة قابلة للقضاء عقلا وعادة لكن الشرع هو الذى منع . وهذا هو الأقرب . والله أعلم .

انظر : تنقيح الفصول (٧٥) ، الابهاج (٧٩/١) ، المنشور فى القواعد (٧٢/٣) .  
(١) فى ب : أو .

(٢) تعليق كبير فى الفقه جزل الفوائد كثير الفروع ، قال النووى لكن يقع فى نسخه اختلاف ، قال الاسنوى وللقاضى فى الحقيقة تعليقان يمتاز كل واحد منهما على الآخر بزوائد كثيرة وسببه اختلاف المعلقين عنه ، ولهذا نقل عنه قوله : وقد وقع لى تعليقان بحمد الله ، وقد نقل ابن السبكى بعض فوائده وغرائبها وأشار الزركلى إلى أن الجزء الأول منه مخطوط .

انظر : تهذيب الأسماء (١٦٤/١) ، طبقات الأسنوى (٤٠٨/١) ، طبقات ابن السبكى (٣٥٩/٤) ، الأعلام (٢٥٤/٢) ، طبقات ابن شهبة (٢٤٤/١) ، كشف الظنون (٤٢٤/١) .

(٣) وهى للمتولى أتم بها الإبانة لشيخه الفورانى جمع فيها نواذر المسائل وغرائبها التى لا تكاد توجد فى غيرها ، وقد وصل فيها إلى الحدود ثم أدركته الوفاة ، وقد نقل ابن السبكى بعض فوائدها وأشار الزركلى إلى أنه مخطوط ، وللعجلى تتمة التتمة . والله أعلم .

انظر : كشف الظنون (٣٤٣،١/١) ، طبقات ابن السبكى (١٠٧/٥) ، الأعلام (٣٢٣/٣) .

(٤) المراد بحر المذهب للرويانى وسبق التعريف به ص (٤٦٦) .

الصلاة<sup>(١)</sup> - : إن ذلك قضاء باعتبار أن الوقت تضيق بالإحرام بالصلاة ؛ لامتناع الخروج منها ، فلم يبق لها وقت شروع<sup>(٢)</sup> بل وقت استدامة<sup>(\*)</sup> فالإحرام بها بعد ذلك خارج عن وقتها بالنسبة إلى ذلك ، كالمغرب إذا قلنا بالجديد ، فإنه إذا أخرج الإحرام عن وقته - وهو أول الوقت المفروض "إلى انتهاء قدر طهارة وستر عورة [وأذان وإقامة]"<sup>(٣)</sup> وخمس ركعات أو سبع ، على ما فصل في الفقه<sup>(٤)</sup> - صارت قضاء<sup>(٥)</sup> ، كالذي يفسد الحج ولو كان نفلا يلزمه القضاء لامتناع الخروج منه .

(١) قاله أثناء الكلام على النية ، نقل ذلك الأسنوى والزرکشی وغيرهما .  
انظر : التمهيد للأسنوى (٦٣) ، نهاية السؤل (٦٧/١) ، تشنيف المسامع (٢٤١،١٤١/١) ، الأشباه للسيوطي (٢٢٩) .

(٢) في د : مشروع .

(\*) ٤٧ ج

(٣) لا بد من هذه الإضافة كما هو معروف في مذهب الشافعية ، وعليها جرت عبارات الفقهاء كالغزالي والرافعي والنووي وغيرهم .

انظر : الوسيط (٥٤٧/٢) ، فتح العزيز (٢٣/٣) ، المجموع (٣١/٣) ، نهاية المحتاج (٣٦٦/١) ، مغنى المحتاج (١٢٣/١) ، المحلى على المنهاج (١١٣/١) ، الغاية القصوى (٢٦٥/١) .

(٤) هذه الجملة ساقطة من د .

هذا والمعتمد أنها خمس ركعات ، صلاة المغرب مع النافلة ، وقيل ثلاث وهو ضعيف وقيل سبع اعتبار للسنة القبلية ، وقيل أيضا تسع . والله أعلم .  
راجع نفس المصادر .

(٥) أقول هذا التوجيه لرأى القاضى حسين لم ينقل عنه نصا ، بل ذكره السبكي حيث قال ومأخذه في ذلك... الخ ، والذي يظهر أن القياس على المغرب من إضافة السبكي للتوضيح حيث قال : كما أن المغرب عند العراقيين من أصحابنا لها وقت ابتداء بقدر ما شرع فيها ووقت استدامة فإذا أخرجها مقدار شروع صارت قضاء عندهم وإن بقى قدر ركعتين ، والمؤلف كثيرا ما ينقل عن السبكي .  
هذا وقد ذكر الزركشى قول القاضى حسين وتوجيهه في المنتثور والبحر والتشنيف ولم يذكر القياس على المغرب . والله أعلم .

انظر : الإبهاج (٧٧/١) ، المنتثور في القواعد (٢٤٧/٢) ، البحر المحيط (٣٣٩/١) تشنيف المسامع (٢٤٠/١) .

قال ابن الرفعة : أن في نص "الأم" إشارة إليه ، حيث منع الخروج من  
الفرض بعد التلبس به ، ثم قال : فإن خرج منها بلاعذر كان مفسداً آثماً<sup>(١)</sup>.  
انتهى .

قلت : وكأن<sup>(٢)</sup> وجه الإشارة أن إخراج العبادة عن وقتها حرام ، فلولا  
أن فسادها يصيرها قضاء لما منع من الخروج .  
لكن فيه نظر، لأن ذلك إنما هو لقوله تعالى {لاتبطلوا أعمالكم}<sup>(٣)</sup> فإبطال  
الفرض لا يجوز .

فإن قلت : قد نقل في "الشامل"<sup>(٤)</sup> عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه  
لو أحرم مسافر بالصلاة ، وهو يجهل أن له قصرها ثم سلم من ركعتين وجب  
عليه قضاؤها ؛ لأنه عقدها أربعاً فإذا سلم من ركعتين منها فقد قصد  
إفسادها<sup>(٥)</sup>، فجعلها قضاء<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر هذا النقل في : البحر المحيط (٣٣٩/١) ، المنثور (٢٤٧/٢) ، وانظر نص  
الشافعي في الأم (٢٥٢/١) .

(٢) في ب ، ج ، د : كان .

(٣) محمد (٣٣) .

(٤) كذا ذكر الزركشي والمراد غالباً "الشامل" في الفروع لابن الصباغ ، وهو من أصح  
كتب الشافعية وأثبتها أدلة وله شروح ، نقل ابن السبكي بعض مسائله وأشار  
الزركلي إلى أنه مخطوط .

انظر : طبقات ابن شهبة (٢٥١/١) ، كشف الظنون (١٠٢٥/٢) ، طبقات ابن السبكي  
(١٣١/٥) ، الأعلام (١٠/٤) .

(٥) نص الشامل بحروفه نقله الزركشي ولم أجده في الأم بنصه ، وإنما صرح الشافعي  
بوجوب الإعادة حيث قال :

(ولو جهل رجل يقصر وهو يرى أن ليس له أن يقصر أعاد كل صلاة قصرها ،  
ولم يعد شيئاً مما لم يقصر) .

وقد أشار إلى هذا النص النووي في المجموع والروضة ، وهو يؤيد مقاله المؤلف  
في جوابه الآتي من أن مراد الشافعي وجوب الإعادة مطلقاً لا القضاء بالمعنى  
الاصطلاحي ، ويؤيد أيضاً إطلاق الإعادة على القضاء . والله أعلم .

البحر المحيط (٣٤٠/١) ، الأم (١٦١/١) ، وانظر : المجموع (٣٥٣/٤) ، روضة  
الطالبين (٣٩٥/١) .

(٦) واستفيد هذا من قوله (وجب عليه قضاؤها) .

قلت : مراده وجوب الإعادة على كل حال لاقضاء بالمعنى الاصطلاحي لأنه مسوق لبيان لغو الأولى ، ولذلك كان إطلاق أكثر الأصوليين والفقهاء وبه جزم الشيخ أبو إسحق في "اللمع" و"شرحها" أنها أداء<sup>(١)</sup>، وهو (\*) اللائق بالقواعد ؛ لأن الوقت باق ، وبإفساده الصلاة زال التضييق<sup>(٢)</sup> ؛ لأن فعله كلا فعل ، بدليل (ارجع فصل فإنك لم تصل)<sup>(٣)</sup> وإنما يظهر التضييق أن لو استمرت صحيحة فلذلك جريت على هذا في النظم بقولي (وما يعيده<sup>(٤)</sup> أدا) أي مع كونه يسمى إعادة لا يخرج عن كونه أداء ، فقول شيخنا بدر الدين الزركشى في شرح "جمع الجوامع" : التحقيق أنه لأداء ولا قضاء بل إعادة - ليس بجيد ؛ لأن الإعادة لاتنافي الأداء كما قرناه ، وقد قرره هو في موضعه على الصواب<sup>(٥)</sup>.

(١) حيث قال :

وإن شرع فيها في الوقت ثم أفسدها وأعادها سمي ذلك أداء وإعادة .  
شرح اللمع (٢٣٥/١) ، وانظر : اللمع (١٦) ، نزهة المشتاق (٨٥) .

(\*) ٤٣ أ

(٢) أي أنه إذا شرع في الصلاة تضييق وقتها ولزمه الإتمام فإذا أفسدها زال هذا التضييق . والله أعلم .

(٣) سبق تخريج الحديث ص (٤٣٩) .

(٤) في أ : ما بذه ، وفي د : ما بعده .

(٥) ذكر الزركشى النص السابق في مسألة : الأكثر أن جميع وقت الظهر ... الخ بعد أن ذكر قول القاضي حسين أنها قضاء ، وذكر قول الشيرازي أنها أداء ، قال والتحقيق خلاف قولهما وأنها إعادة لأداء ولا قضاء .

وقال قبل ذلك عند تعريف الإعادة : إن الإعادة لا يشترط فيها الوقوع في الوقت بل هي عبارة عن فعل مثل ماضى سواء كان صحيحا أم فاسدا ، فبين الإعادة والأداء عموم وخصوص من وجه فينفرد الأداء في الفعل الأول ، وتنفرد الإعادة فيما إذا قضى صلاة وأفسدها ثم أعادها ويجتمعان في الصلاة الثانية في الوقت . والذي يظهر اعتماد الزركشى للقول الأول لذكره أخيرا مع التصريح بأنه التحقيق ولهذا ذكره المؤلف أولا ثم اعترض عليه .

انظر تشنيف المسامع (١٤١، ٢٤١/١) .

وكذا قال الشيخ أبو إسحق مانصه : أما إذا دخل فيها فأفسدها أو نسي شرطاً من شروطها ، فأعادها والوقت باق سمي إعادة وأداء<sup>(١)</sup> . انتهى .  
وظهر من كلام الشيخ أن الصورة لا تختص بالإفساد بل على كون الإحرام ليس تعدياً بل إما صحيحاً في نفس الأمر والاعتقاد ، أو في الاعتقاد فقط ويخرج عند الإحرام المتعدى به ؛ لاعتقاد خلله سواء [كان]<sup>(٢)</sup> في نفس الأمر كذلك<sup>(٣)</sup> ، أو لا ؟

وأما استناد القاضى ومن تبعه لشبهه<sup>(٤)</sup> بالمغرب ففيه نظر ، فالفرق بينهما أن التحديد هناك من فعله ، وفي المغرب من تقدير الشارع ، وقد قلنا في فعله أنه إذا أفسده كان كأن لافعل ، فالأمر باق على الأصل في بقاء الوقت بل ذهب الإمام والغزالي إلى أنه يجوز الخروج من الفريضة في الوقت الموسع إذا أمكن تداركها في الوقت ، وإن كان المرجح خلافه<sup>(٥)</sup> .

لكن يؤخذ منه ما قاله الشيخ أبو إسحق ، واقتضاه كلام غيره كما بيناه لأنهما لا يمكن أن يجوزا تفويت الصلاة في الوقت والإتيان بها بعده<sup>(٦)</sup> ، وأما الحج فسبق أن المختار أنه ليس من الموسع ، ولا يسمى قضاء إلا مجازاً ،<sup>(\*)</sup> فتسمية ما يفعل عوضاً عما أفسد منه قضاء في بعض الصور مجاز .

(١) اللمع (١٧) ، وانظر نزهة المشتاق (٨٥) .

(٢) إضافة اقتراحها شيخنا الدكتور حسن مرعى وهى ضرورية . والله أعلم .

(٣) فى ج : لذلك .

(٤) فى د : بشبهه .

هذا وقد سبق أن القياس على المغرب إنما هو من توجيه السبكي على الأرجح .  
انظره ص (٦٩ ح) هـ (٥) .

(٥) حيث نص الشافعى فى الأم على عدم جواز الخروج من الفرض سواء أكان صلاة أم صياماً أداء أم قضاء ، قال : وإن خرج منها بلاعذر كان مفسداً آثماً عندنا . وقد نقل الزركشى قول إمام الحرمين والغزالي بجواز الخروج من الفريضة واستدلاله وأجاب عليه ، ولم أقف على قول الغزالي فى الوسيط . والله أعلم .  
انظر : الأم (٢٥٢/١) ، المنتور فى القواعد (٢٤٥/٢) ، الإبهاج (٧٧/١) .

(٦) ولهذا قال الزركشى : إذا شرع فى فرض العين وضاق وقته لزم ، وامتنع الخروج منه بلاخلاف .

انظر المنتور فى القواعد (٢٤٤/٢) .

(\*) ٤٨ ب

ومما استشكل به قول من قال : قضاء ، الجمعة إذا أفسدت<sup>(١)</sup> .  
فإن قال<sup>(٢)</sup> : تعاد جمعة وهو الذى يظهر لزم منه أن الجمعة تقضى ،  
ولاقائل به .

وإن قال : يعيدها ظهرا فبعيد لبقاء وقت الجمعة .  
فتعين أن يعيدها جمعة حيث أمكن ، ويكون أداء ، وهو المدعى<sup>(٣)</sup>(\*) .  
ويجربى نحوه فى الصلاة المقصورة لو أفسدت ، فأراد<sup>(٤)</sup> أن يعيدها فى  
الوقت فى السفر مقصورة ، ومنعنا القصر فى القضاء إن كانت الأولى فى  
الحضر ، أو فى السفر ولكنه ائتم فى الأولى بمقيم ثم أفسدها أو فى السفر ولم  
يكن ثم ما يوجب الإتمام فأفسدها ثم أعادها ، فالإتمام<sup>(٥)</sup> فى هذه الصورة على  
رأى قد يشهد للقاضى ، ومن تبعه ، بل هم ادعوا تفريعه على دعواهم  
أنها<sup>(٦)</sup> قضاء .

لكن الأرجح فى فائتة السفر أن تصلى قصرا فالجارى على القواعد أن  
يقصر فيما لو أفسدت ، وأما ما كان فى الحضر أو ائتم فيه بمتم ثم أفسده فقد  
ترتب فى ذمته التام ، فلا يأتى به إلا تاما ، لامن حيث كونه قضاء ، كما  
يجب عليه الإتمام فى مسائل من الأداء المتفق على كونه أداء ، كما هو  
مبسوط فى الفقه<sup>(٧)</sup> .

(١) أى من الاشكالات الواردة على قول القاضى حسين والرويانى والمتولى أنه إذا أفسد  
الصلاة ثم أعادها قبل خروج الوقت يكون قضاء الجمعة إذا أفسدت وهذا  
الإشكال أورده السبكي وبه رد قول القاضى .

(٢) فى د : كان .

(٣) انظر : الابهاج (٧٧/١) ، الأشباه للسيوطى (٢٢٩) .

(\*) ٣٩ د

(٤) فى أ ، د : وأراد .

(٥) فى أ ، ج ، د : بالإتمام .

(٦) فى ب ، ج ، د : أنه .

(٧) الصور التى ذكرها المؤلف وفيها يجب الإتمام على رأى تتلخص فيما يلى :

الأولى : إذا كان فى سفر وأراد أن يقضى ما فاتته فى السفر فإنه يقضيها تامة على  
وجه مخالف للمذهب . =

ولهذا قال الشيخ في "شرح اللمع" إن الخلاف لفظي ، وهو حق<sup>(١)</sup> ، لما بينا من عدم فائدة تظهر له ، إلا أن يقال إن نية القضاء تفسد الأداء وبالعكس إذا كان عمدا لكونه تلاعبا كما ذكره النووي من "زوائد

= الثانية : إذا كان في سفر وأراد أن يقضى مافات في الحضر فإنه يقضيها تامة . بلاخلاف إلا المزني .

الثالثة : إذا كان في سفر وائتم بمقيم ثم أفسدها فإنه يقضيها تامة نص عليه الشافعي في الأم .

الرابعة : إذا أفسد الصلاة في السفر وكان قد نوى القصر ، فعلى قول القاضى حسين هي قضاء فلا يقصر على القول المرجوح أن قضاء السفر لا يقصر . هذا وقد ادعوا أن الخلاف في هذه الصور يتفرع على القول بأنها قضاء أولا؟ وهم قالوا : قضاء لذا لزم الإتمام فيها .

وأجاب المؤلف :

بأن الراجح في الصورة الأولى أن فائتة السفر تقصر ، قال النووي : والمذهب جواز القصر فالجاري على القاعدة أن تقصر أيضا فيما لو أفسدت . قلت : صرح الشافعي بذلك حيث قال : ولو صلى مسافر خلف مسافر ففسدت عليه صلاته وعلم أن المسافر صلى ركعتين لم يكن عليه إلا ركعتان . اهـ وهذا جواب عن الصورة الرابعة .

أما الصورة الثانية والثالثة : فجوابها أن الذى ترتب في الذمة هو الإتمام فيلزم من حيث ثبوته في الذمة تاما لا من حيث إنه قضاء ، يشهد لذلك وجوب الإتمام في الأداء كما لو ائتم مسافر بمقيم فإنه يؤديها تامة ولا يجوز له القصر ، وكذا لو نوى المسافر الإتمام لزمه . والله أعلم .

انظر : الأم (٢٥٢/١) ، المهذب (١١٠/١) ، المجموع (٣٦٧/٤) ، البحر المحيط (٣٤٠/١) .

(١) هذا ما قاله الزركشى في البحر ، ولم أجد في شرح اللمع التصريح بأن الخلاف لفظي

لكنه يفهم من عبارته حيث ذكر أن فعل العبادة في الوقت بعد افسادها يسمى أداء وإعادة وبعد الوقت يسمى قضاء وإعادة ، قال :

وهذه عبارة تقررت في عرف أهل العلم واستعمالهم ، لأغراض لهم تتعلق بذلك ، وأما في الحقيقة فالقضاء يستعمل في الأداء . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٤٠/١) ، شرح اللمع (٢٣٤/١) .

الروضة" وحمل كلامهم على من ظن ذلك وظهر الأمر بخلاف مانوى (١).  
وعليه ينبغى أن يحمل قول ابن برهان فى "الأوسط" : إن الأداء  
و(٢) القضاء راجع إلى التلقيب والاصطلاح ، وإلا(٣) فعندنا لافرق بين أن  
يسمى القضاء أداء ، و(٤) الأداء قضاء ، ولهذا يجوز أن يعقد القضاء بنية  
الأداء ، فإذن لافرق بينهما فى الحقيقة(٥). انتهى .

(١) بين النووى فى الروضة والمجموع هذه المسألة فذكر :

أن نية القضاء والأداء فىهما أربعة أوجه :

أصحها : لا يشترطان .

والثانى : يشترطان .

والثالث : تشترط فى القضاء دون الأداء .

والرابع : إن كان عليه فائتة اشترط نية الأداء .

هذا كلام الأصحاب فى المسألة .

وقال الرافعى : لك أن تقول الخلاف فى اشتراط نية الأداء فى الأداء ، والقضاء فى

القضاء ظاهر ، - يعنى هل يشترط فى الأداء نية الأداء وكذا القضاء؟ - أما الخلاف

فى صحة القضاء بنية الأداء وعكسه فليس بظاهر لأنه إن جرت هذه النية على لسانه

أو قلبه ولم يقصد حقيقتها فىنبغى أن تصح بلاخلاف ، وإن قصد معناها فىنبغى أن

لا تصح بلاخلاف لأنه هزء وعبث .

والالزام الذى ذكره الرافعى صحيح لكن ليس هو مراد الأصحاب بقولهم القضاء

بنية الأداء وعكسه بل مرادهم من نوى الأداء وهو جاهل بخروج الوقت لغيم

ونحوه أو نوى القضاء ظانا بخروج الوقت فإنها تجزئه كما قال القاضى أبو الطيب

بلاخلاف ونص عليه الشافعى .

انظر : روضة الطالبين (٢٢٦/١) ، المجموع (٢٨٠/٣) ، فتح العزيز (٢٦٢/٣) .

(٢) فى ب ، د : أو .

(٣) فى ب ، ج ، د : قال : وإلا ، والمثبت كما فى أ ونقل البحر .

(٤) فى أ : أو .

(٥) نقل هذا النص الزركشى ثم قال : وهو منازع فيه ، لكن توجيه المؤلف جيد .

والله أعلم .

انظر البحر المحيط (٣٣٦/١) .



واعلم أن القاضى حسين قال بعد ذلك بنحو ورقة<sup>(١)</sup>: إن مقتضى قول أصحابنا أنه في هذه المسألة ينوى القضاء إتماما لما التزمه في الذمة بشروعه كالمسافر ينوى التمام ثم يفسد الصلاة يقضيها<sup>(٢)</sup> تامة لامقصورة لالتزامه الإتمام بالإحرام ، قال : وعلى قول الفقهاء يتخير بين نية الأداء والقضاء ، وجرى على كونه ينوى القضاء أيضا صاحب "التتمة"<sup>(٣)</sup>.

فيحتمل<sup>(٤)</sup> كلام القاضى أن مقتضى كلام الأصحاب ما ادعاه من كونها قضاء فلا يكون هذا من تفقّهه بل يكون من منقول الأصحاب ، فلا ينبغي أن يعزى ذلك له ولمن تبعه فقط .

ويحتمل أن مراده أن الأصحاب لو قالوا بما قلته لكان مقتضى قولهم ذلك بشهادة قواعدهم .

وبالجملة فقد تبين أن القول بالأداء هو الأرجح . والله أعلم .

- 
- (١) رحم الله المؤلف ، وهل يدري القارىء ما قاله القاضى حسين قبل ذلك؟ وفي أى كتاب؟ وعن أى موضوع؟
- وهذا مما يؤخذ على المؤلف أنه يعود للموضوع بعد فصل طويل حيث سبق نقله عن القاضى حسين ص (٥٦٨) ، كما أن نقله هنا فيه شيء من الغموض يظهر بعد نقل العبارة الآن . والله أعلم .
- (٢) فى أ ، ج : يقضها ، والمثبت يوافق نقل التشنيف وقد مر فى الهامش السابق .
- (٣) أوضح الزركشى هذا النقل حيث قال :
- صرح القاضى حسين فى باب صفة الصلاة من تعليقه بأنه إن شرع فى الصلاة ثم أفسدها والوقت باق فيلزمه أن يصلّيها فى الوقت ثانيا بنية القضاء .
- ثم قال بعد ذلك بنحو ورقة : مقتضى قول أصحابنا أنه ينوى القضاء لأنه يقضى ما التزمه فى الذمة لأن الشرع يلزم الفرض فى الذمة بدليل أن المسافر لو نوى إتمام الصلاة وشرع فيها ثم أفسدها لا يقضيها مقصورة بل تامة لأنه التزم الإتمام . وعلى قول الفقهاء يتخير بين نية القضاء والأداء ، وكذا لما ذكر المتولى المسألة فى التتمة صرح بأنها قضاء وإن فعلت فى الوقت .
- ولاشك أنه خروج عن قواعد الأصول . اهـ .
- انظر تشنيف المسامع (١/٢٤٠، ٢٤١) .
- (٤) فى ب ، ج : فيحمل .

[المسألة الخامسة : فى الرخصة والعزيمة] (١):

خامسة (٢) الحكم إن تغيرا  
مع قيام السبب الأسمى  
أقسامها واجبة كالميتة  
كالقصر فى الصلاة أو مباحة  
وربما كانت خلاف الأولى  
مشقة الصوم فما فيه انتفى

لذى سهولة لعذر قدرا  
فرخصة يسمى (٣) وفى المرضى  
عند اضطرار أو ترى فى السنة  
مثل العرايا الشرع قد أباحه  
كالفطر فى مسافر لا يولى  
قيد فذا عزيمة قد عرفا

الشرح :

المسألة الخامسة : فى بيان الرخصة والعزيمة .

[تعريف الرخصة] :

وأصل الرخصة : فعله من رخص الشيء كالسعر ونحوه رخصا ورخصة

إذا سهل .

والترخيص : التسهيل فهى للمرة من الرخص (\*).

وحكى ضم الحاء فيها أيضا باتباع العين للفاء (٤).

(١) انظر هذه المسألة فى :

فواتح الرحموت (١١٦/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٢٩٨/٢) ، تيسير التحرير  
(٢٢٨/٢) ، أصول السرخسى (١١٧/١) ، تنقيح الفصول (٨٥) ، بيان المختصر  
(٤١٠/١) ، الموافقات (٣٠٠/١) ، شرح العضد (٧/٢) ، منتهى السؤل (٤١) ،  
المحصول (١٥٤/١/١) ، البحر المحيط (٣٢٥/١) ، تشنيف المسامع (١٤٨/١) ،  
المحلى مع الدرر اللوامع (١٥٨/١/١) ، حاشية العطار (١٦٠/١) ، حاشية البنانى  
(١١٩/١) ، نهاية السؤل (٧٠/١) ، الإحكام للآمدى (١٧٦/١) ، المستصفى (٩٨/١)  
الابهاج (٨١/١) ، شرح الكوكب (٤٧٥/١) ، شرح الروضة (٤٨٦/٣) ، المنثور  
فى القواعد (١٦٤/٢) ، التمهيد للأسنوى (٧٠) ، القواعد والفوائد (١١٦) .

(٢) فى أ ، ب : خامسه ، وفى ج : منونة بدون نقط .

(٣) فى ب : تسمى ، والمثبت أصوب لأن المقصود هو الحكم .

(\*) ج٤٨

(٤) فلها وجهان : رخصة ورخصة .

حكاهما الفارابى فى ديوان الأدب (٢٦٤/١) ، وابن سيده فى المحكم (رخص)

(٣٦/٥) .

وجوز بعضهم<sup>(١)</sup> أن تكون المضمومة الحاء أصلا<sup>(٢)</sup> والساكنها تخفيفا منها ،  
وأن يكون كل أصلا برأسها<sup>(٣)</sup> .  
وحكى الفارابي<sup>(٤)</sup> فيها أيضا :

- 
- (١) مراده كما يظهر شيخه الزركشى .  
(٢) من هنا يبدأ سقط ورقة كاملة من نسخة (ب) .  
(٣) هكذا العبارة في النسخ الثلاث ، وهى لا تخلو من سقط وغموض وبيانها كما فى البحر :
- أن الرخصة فيها لغات :  
الأولى : رخصة بضم الراء والحاء .  
الثانية : باسكان الحاء .  
قال الزركشى : فيجوز أن تكون الثانية مخففة من الأولى ، ويجوز أن تكون كل واحدة أصلا بنفسها .
- انظر : البحر المحيط (٣٢٦/١) ، الصحاح (رخص) (١٠٤١/٣) ، القاموس المحيط (الرخص) (٨٠٠) ، المصباح المنير (رخص) (٢٢٣) ، المعجم الوسيط (رخص) (٣٣٦) ، القاموس الفقهي (١٤٦) ، التعريفات (١١٠) .
- (٤) لم أجزم بالمقصود والأقرب كما هو ظاهر نقل الزركشى أنه :
- اسحاق بن إبراهيم أبو إبراهيم الفارابي نسبة إلى فاراب من بلاد الترك ، خال الجوهري صاحب الصحاح ، لغوى ، أديب ، سكن زبيد وصنف بها الكتاب المشهور "ديوان الأدب" ، وله أيضا شرح "أدب الكاتب" ، و"بيان الإعراب" ، توفي عام (٥٣٥٠) تقريبا .
- انظر : معجم الأدباء (٦١/٦) ، بغية الوعاة (٤٣٧/١) ، كشف الظنون (٤٨،٧٧٤/١) .
- وهناك الفارابي الحكيم لكن يستبعد أن يكون المراد وهو :
- محمد بن محمد بن طرخان أبو نصر الفارابي ، الحكيم المشهور ، من أكبر فلاسفة المسلمين برع فى اللسان العربى فتعلمه وأتقنه غاية الاتقان ، ثم اشتغل بالمنطق فأخذه عن أبى بشر الحكيم ، ويوحنا النصرانى ، له كتاب "فى اللغة والحروف" ، توفي بدمشق عام (٥٣٣٩) .
- قال ابن العماد : وتصانيفه كثيرة مشهورة ، لكن أكابر العلماء على كفره وزندقته حتى قال الغزالى فى كتابه المنقذ من الضلال لاشك فى كفرهما أى الفارابى وابن سينا . والله أعلم .
- انظر : وفيات الأعيان (٥٣/٥) ، شذرات الذهب (٣٥٠/٢) ، الأعلام (٢/٧) ، المنقذ من الضلال (٤٥،٤٣) .

خرصة بتقديم الحاء<sup>(١)</sup> ولعله من القلب<sup>(٢)</sup>.  
وأما ما اشتهر على الألسنة من رخصه - بفتح الحاء ، بمعنى المسكن<sup>(٣)</sup>  
فلا أصل له وإنما الفعلة تكون مبالغة في الفاعل كهمزة ولمزة وضحكة للمكثر  
من ذلك ، فقياسه هنا المكثّر من الترخّص<sup>(٤)</sup> وإن كان القياس إنما هو من  
الثلاثي كما في همزة ونحوه ، والترخّص<sup>(٥)</sup> زائد على الثلاثة فيحتاج لسماع ،  
نعم<sup>(٦)</sup> يكون فعله أيضا للمفعول كلقطه "بمعنى الملقوط ، فيكون رخصة"<sup>(٧)</sup> ،  
بمعنى المرخص فيه ، وإن كان من غير الثلاثي أيضا<sup>(٨)</sup>.

(١) كذا نقل الزركشى ولم أقف عليه في ديوان الأدب في (حرص) و(رخص) . والله أعلم .

انظر تشنيف المسامع (١٥٨/١) .

(٢) كذا قال الزركشى وهو ظاهر ، فقد نقل الأزهرى عن البعض أن الخرصه والرخصة بمعنى واحد .

ومن أمثال القلب في اللغة جيزوجذب ، ويأس وأيس ، وسفر وفسر . والله أعلم .  
انظر : تشنيف المسامع (١٥٨/١) ، البحر المحيط (٣٢٦/١) ، التهذيب (رخص)  
(١٣٤/٧) ، لسان العرب (رخص) (٤٠/٧) .

(٣) أى بمعنى رخصه بتسكين الحاء .

(٤) فى أ ، ج : الرخص .

والمراد : هو الشخص الذى يكثّر من الأخذ بالرخص .

(٥) فى أ : الترخيص .

(٦) فى ج : معه .

(٧) ما بين القوسين ساقطة من د .

(٨) أقول : إنكار ما اشتهر على الألسن قرره الزركشى فى البحر والتشنيف وقد سبق  
إليه السبكى حيث ذكر أن فعله - بفتح العين - تأتى لاسم الفاعل والمفعول الثلاثي  
قياسا .

قال : ولا أحفظ هذا الوزن إلا فى الثلاثي المجرّد كلقطة فإن ثبت هنا فقياسه أن  
يكون للشخص الكثير الترخّص ، أو المرخص فيه .

وقال الآمدى : الرخصة - بفتح الحاء - عبارة عن الأخذ بالرخص .

فائدة :

أشار المؤلف إلى أن مجيء اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فعلة إنما هو قياس ،  
ولم يرد فى غير الثلاثي لذا قال : إنه يحتاج إلى سماع . =

## [تعريف العزيمة] :

وأما العزيمة : ففعيلة من العزم ، وهو القصد المؤكد ، ومنه أولو العزم من الرسل<sup>(١)</sup> ، وعزمت عليك ألا مافعلت كذا ، وعزمت على الشيء جزمت به وصممت عليه عزما ، وعزما بضم أوله أيضا وعزيمًا ، وعزيمة ، قال تعالى {فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا} (٢) أي جزما (٣).

= قال في المصباح :

ويأتى اسم الفاعل على فعله - بفتح العين - نحو حطمه وضحكه ، واسم المفعول بسكونها وفي الهامش مانصه :  
قل من يعرف أن مجيء اسم الفاعل على فعله قياسى والحق إنه قياسى فإنه ورد غير محصور .

وقال الميداني في مجمع الأمثال : ذكر الكسائي خدعه - بضم الخاء وفتح الدال - جعله نعتا للحرب أي أنها تخدع الرجال ومثله همزه ولمزه ولعنه للذى يهمز ويلعن قال : وهذا قياس .

ومما سمع نحو ذلك حمده ولححه وصرعه وأكله . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٢٦/١) ، تشنيف المسامع (١٥٨/١) ، الابهاج (٨١/١) ، نهاية السؤل (٧٠/١) ، المصباح المنير (٦٩٠) ، مجمع الأمثال (٣٥١/١) .

(١) أي أولو الجد والثبات والصبر ، وقيل : القوة ، وفي القاموس : الذين عزموا على أمر الله فيما عهد إليهم . وهم سيدنا محمد ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم صلوات الله أجمعين .

انظر : الكشاف للزحشرى (٥٢٨/٣) ، النهاية لابن الأثير (عزم) (٢٣١/٣) ، مشارق الأنوار (عزم) (٨٠/٢) ، القاموس المحيط (عزم) (١٤٦٨) ، المعجم الوسيط (عزم) (٥٩٩) ، المستصفي (٩٨/١) .

(٢) طه (١١٥) .

(٣) هكذا في أ ، ب ، وغير منقوطة في د ، ولم أجد هذا المعنى - حسب اطلاعى - في قواميس اللغة وإنما ذكره الأسنوى في نهاية السؤل ، وقد رأيتها في طبعته الثلاث والذى ذكره الأزهرى وابن منظور أنها بالخاء المهملة . والله أعلم .

أما معنى الآية فقال الراغب : أي لم نجد له محافظة على ما أمر به وعزيمة على القيام . انظر : التهذيب (يحزم) (١٥٣/٢) ، لسان العرب (عزم) (٤٠٠/١٢) ، الصحاح (عزم) (١٩٨٥/٥) ، المصباح المنير (عزم) (٤٠٨) ، المفردات (عزم) (٣٣٤) ، نهاية السؤل مع التقرير (٥٢/١) ، ومع سلم الوصول (١٢٩/١) ، ومع مناهج العقول (٧٢/١) ، وانظر المصادر السابقة .

[هل الرخصة والعزيمة وصفين للحكم أم للفعل؟]:

وأما معناه في اصطلاح الشرع : فيحتمل أن يكونا وصفين للحكم ، وهو قضية كلام<sup>(١)</sup> الغزالي ، وتبعه جمع كالبيضاوي<sup>(٢)</sup> ، وعليه جريت في النظم حيث قسمت الحكم إليهما. فتكون الرخصة بمعنى الترخيص ، والعزيمة بمعنى التأكيد في طلب الشيء ، ومنه (فاقبلوا رخصة الله)<sup>(٣)</sup> وقول أم عطية (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا)<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فتكون من الأحكام الوضعية ، كما قاله الآمدي وسبق في تقرير الحكم الوضعي شيء من ذلك<sup>(٥)</sup>.

أو من التكليفية لما فيها من معنى الاقتضاء أو التخيير ولذلك قسموها إلى واجبة ومندوبة ونحو ذلك كما سيأتي<sup>(٦)</sup> ، ولكن سيأتي أن ذلك أمر

(١) في ج ، د : عبارة .

(٢) والسبكي وابنه والمحلي والكمال والانصارى والقرافي .

انظر : المستقصى (٩٨/١) ، منهاج الوصول (٦٩/١) ، الابهاج (٨٣،٨١/١) ، جمع الجوامع مع التشنيف (١٤٨/١) ، المحلي مع الدرر واللوامع (١٦٤/١) ، فواتح الرحموت (١١٦/١) ، تنقيح الفصول (٨٥) ، تيسير التحرير (٢٢٨/٢) ، التمهيد للأسنوى (٧١) .

(٣) رواه مسلم بلفظ (عليكم برخصة الله) ، وفي الحديث الآخر (فاقبلوا صدقته) والمراد رخصته في قصر الصلاة أثناء السفر .

انظر : صحيح مسلم (الصيام) (٧٨٦/٢) ، (صلاة المسافرين) (٤٧٨/١) .

(٤) أى لم يؤكد ذلك علينا ، والحديث متفق عليه .

انظر : مشارق الأنوار (عزم) (٨٠/٢) ، صحيح البخارى (الجنائز) (٧٨/٢) ، صحيح مسلم (الجنائز) (٦٤٦/٢) .

(٥) انظر الإحكام للآمدي (١٧٦،١٧٢/١) ، وراجع أقسام الحكم الوضعي ص (٤٠٣) .

(٦) سيأتي قريبا في أقسام الرخصة .

هذا وقد اختلف الأصوليون في العزيمة والرخصة هل هما من الحكم التكليفي أو الوضعي؟

رجح الزركشى وغيره أنهما من الحكم التكليفي بدليل انقسام الرخصة إلى واجبة... الخ ، وكذلك شمول العزيمة للأحكام الخمسة .

واختار الآمدي والغزالي والشاطبي وغيرهم أنهما من الحكم الوضعي لأن الله جعل العذر سببا للترخص وعدمه سببا لجريان الأحكام دون تخفيف . =

خارجي عن أصل<sup>(١)</sup> الترخيص .  
ويحتمل أن يكونا وصفين للفعل المرخص فيه أو المعزوم ، ولو كان (\*)  
تركا ، أى المطلوب بالعزم والتأكيد ، وهو ماجرى عليه الإمام وابن  
الحاجب<sup>(٢)</sup> ، وعليه حديث (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى  
عزائمه)<sup>(٣)</sup> فإن المأتى هو الفعل .  
وبالجملة فالاعتباران واضحان والمقصود لا يختلف<sup>(٤)</sup> .

= والواقع أن الخلاف إنما هو بحسب المنظور إليه :  
فمن نظر إلى اتصافهما بالوجوب ونحوه وجد فيهما اقتضاء فعهما من الحكم  
التكليفى .

ومن نظر إلى أن الرخصة لا تكون إلا بسبب العذر عدهما من الحكم الوضعى .  
لكن جعلهما من الحكم الوضعى هو الأولى لأن البحث فيهما ليس من جهة  
أحكامها التكليفية بل من حيث دراسة أسباب الترخيص التى تجعل الفعل مباحا بعد  
أن كان ممنوعا وتنفى عنه صفة المعصية . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٢٥/١) ، الإحكام للآمدى (١٧٦/١) ، المستصفى (٩٨/١) ،  
الموافقات (٣٠٠/١) ، فواتح الرحموت (١١٦/١) ، تنقيح الفصول (٨٥) ، شرح  
الكوكب (٤٨٢/١) ، سلم الوصول (١٢٩/١) ، أصول الفقه لحسين حامد (١١١) ،  
الحكم الوضعى (٢٩٢) .

(١) فى ج : حكم .

وسياتى بيان ذلك فى التنبيه الثالث الآتى قريبا .

(\*) ٤٤أ

(٢) والآمدى أيضا .

انظر : المحصول (١٥٤/١/١) ، مختصر ابن الحاجب (٧/٢) ، منتهى السؤل (٤١) ،  
الإحكام للآمدى (٧٧/١) ، نهاية السؤل (٧٢/١) .

(٣) رواه بهذا اللفظ الطبرانى والبيزار ، قال الهيثمى : ورجالهما ثقات . هـ ورواه

أيضا أبو نعيم ورواه الإمام أحمد وابن خزيمة بلفظ (كما يكره أن تؤتى معصيته) .

انظر : المعجم الكبير للطبرانى (٣٢٣/١١) ، كشف الأستار (كتاب الصوم) (٤٦٤/١)

مجمع الزوائد (١٦٢/٣) ، الحلية لأبى نعيم (٢٧٦/٦) ، مسند الإمام أحمد (١٠٨/٢)

صحيح ابن خزيمة (٧٣/٢) .

(٤) قال الزركشى :

والقولان غير خارجين عن المدلول اللغوى فإن الأول يشهد له قول العرب :

الرخصة التسير ، ويشهد للثانى قولهم : هذا رخصتى من الماء أى هذا شربى .

انظر : البحر المحيط (٣٢٧/١) ، وراجع القواميس اللغوية فى هـ (٣) ص (٥٢٠) .

[تعريف الرخصة فى الاصطلاح] (١):

فإذا تغير الحكم الشرعى بما هو أسهل لعذر مع قيام السبب المقتضى له دالا فى غير محل الترخيص ، فذلك الحكم - المتغير إليه أو الفعل المتعلق به على الرأيين - هو الرخصة وما سوى ذلك هو العزيمة كما سيأتى .

[محترزات التعريف] :

فعلم من ذلك احتياج الرخصة لدليل على خلاف الدليل السابق فيخرج بذلك ماسقط بسقوط محله ، كالعضو الساقط يسقط غسله (٢) ونحو ذلك . وخرج مالم يكن مع قيام دليل سابق ، إما بأن لا يكون دليل أصلا كالأكل والشرب على خلاف الأصل السابق على الشرع إذا قلنا إنه المنع فإنه ليس برخصة ، وما كان فيه دليل لكن رفع كمصابرة (٣) العشرة للمائة رفع بمصابرتهم (٤) عشرين ، وتقييده فى "جمع الجوامع" الحكم بالشرعى لافائدة له

(١) انظر مصادر المسألة .

(٢) سقوط الغسل هنا لا يسمى رخصة لعدم ورود الدليل به ، وإنما سقط التعلق لسقوط المحل .

انظر الدرر اللوامع (١٥٨/١/١) .

(٣) فى أ ، د : لمصابرة .

(٤) فى أ : لمصابرتهم .

أقول ما ذكره المؤلف هنا من احتراز لا يخلو من الغموض وقد بحثت عن ايضاح له فلم أجد وكأن المؤلف تفرد به . ولعل مراده - والله أعلم - : أنه إذا تغير الحكم ولم يكن السبب المقتضى له دالا فى محل الترخيص مع قيام الدليل السابق فإن الأمر لا يخلو من حالتين :

\* إما أن يكون السبب المقتضى للحكم غير دال فى محل الترخيص لعدم الدليل أصلا كإباحة الأكل والشرب وهو على خلاف الدليل السابق وهو أن الأصل فى الأشياء قبل ورود الشرع المنع هذا على قول وسبق بيان ذلك .

\* وإما أن يكون السبب المقتضى للحكم غير دال فى محل الترخيص لارتفاع الدليل فهذا يسمى نسخا لارخصة .

ومنه قوله تعالى {إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين} نسخ بقوله {إن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين} الأنفال (٦٥، ٦٦) . =



فإن الكلام في الشرعى<sup>(١)</sup>.  
 وخرج بقولنا : "إلى أسهل" ما يغير إلى غير أسهل ، كأن يغير إلى أشد  
 كالحدود والتعازير ونحوها ، مع قيام الدليل على تكريم الآدمى المقتضى  
 للمنع منها<sup>(٢)</sup>، وهو معنى قولى (لذى سهولة) وهو أحسن من تعبير "جمع  
 الجوامع" إلى سهولة<sup>(٣)</sup>؛ لأن السهولة مصدر ولا يطلق على الحكم أو الفعل  
 على الرأيين إلا مجازا بتأويل .  
 قيل : ويخرج به أيضا ما كان على من قبلنا من الآصار ورفعت في  
 شريعتنا<sup>(٤)</sup> تيسيرا وتسهيلا<sup>(٥)</sup>.

= فجاز الهرب من العدو إذا بلغ أكثر من ضعف عدد المسلمين كما هو مبين في  
 الفقه.

وقد ذكر الطوفى بأن استباحة المباحات من مأكول ومشروب ونحوه لا يسمى رخصة  
 لكونه لا يخالف دليلا وشرط الرخصة مخالفة الدليل ، وقال الأسنوى : فلا يسمى  
 رخصة لأنه لم يثبت على المنع منه دليل .

ومن هنا يظهر الاضطراب في كلام المؤلف ، إذ لو قلنا بأن الأصل في الأشياء قبل  
 ورود الشرع المنع لكان إباحة الأكل والشرب رخصة لأنه على خلاف الدليل .  
 وعلى كل في كلام الطوفى والاسنوى ما يزيل الإشكال . والله أعلم .

انظر : نهاية المحتاج (٦٥/٨) ، المحلى على المنهاج (٢١٩/٤) ، مغنى المحتاج  
 (٢٢٤/٤) ، شرح الروضة (٤٨٨/٣) ، نهاية السؤل (٧١،٧٠/١) ، المحصول  
 (١٥٤/١/١) ، المحلى مع الدرر اللوامع (١٦٢/١/١) ، غاية الوصول (١٩) ، شرح  
 الكوكب (٣٢٢/١) .

(١) قال الزركشى في التشنيف : وهذا القيد زائد على ما في المختصرين وهو مستغنى عنه  
 وقد قال هو في أول الكتاب ومن ثم لاحكم إلا لله .

انظر : تشنيف المسامع (١٤٨/١) ، جمع الجوامع (١٢٥) .

(٢) انظر : الابهاج (٨٢/١) ، تشنيف المسامع (١٤٨/١) .

(٣) انظر جمع الجوامع (١٢٦) .

(٤) في ج : شرعنا .

(٥) قلت : هذا ما ذكره الزركشى لكن أخرجه بقيد قيام السبب للحكم الأصلي ، لا بقيد

السهولة حيث قال : ويحترز به من أن يكون منسوخا كالأصار التي كانت على من  
 قبلنا ونسخت في شريعتنا تيسيرا وتسهيلا فلا يسمى نسخها رخصة . وقد سبق إلى

ذلك السبكي . =

لكن هذا إنما يتفرع على أن شرع من قبلنا شرع لنا<sup>(١)</sup> وإلا فلا تغيير للحكم أصلاً<sup>(٢)</sup>.

وخرج بقولنا (لعذر) التخصيص أو التقييد المؤدى إلى أسهل ، حيث لا يكون عذر ، نعم إن ظهر عذر في المخرج بالتخصيص أو التقييد فلا يمتنع أن يسمى رخصة ، بل الرخص كلها كذلك<sup>(٣)</sup>.

= وقد ذكر الغزالي والطوفي والشاطبي وغيرهم أنها تسمى رخصة مجازاً لأن فيها معنى اللين فما جاء في هذه الملة السمحة من المساحة واللين رخصة بالنسبة إلى ما حملته الأمم السابقة من العزائم الشاقة .

انظر : تشنيف المسامح (١٤٩/١) ، الابهاج (٨٢/١) ، المستصفي (٩٨/١) ، شرح الروضة (٤٨٨/٣) ، الموافقات (٣٠٤/١) ، أصول السرخسي (١٢٠/١) ، شرح ابن ملك مع الرهاوى (٥٩٨) .

(١) اختلف في شرع من قبلنا إذا ورد بطريق صحيح ولم يرد عليه ناسخ هل هو شرع لنا أم لا ؟

قولان للشافعي أحدهما أنه ليس شرعاً لنا ، ورجح ابن الحاجب خلافه ، وتوقف الغزالي وللحنفية أيضاً قولان ، ول بعضهم تفصيل جيد وهو : أن شرع من قبلنا يلزمنا على أنها شريعة لنا لقوله تعالى {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا} فاطر (٣٢) ، ولقوله تعالى {ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً} النحل (١٢٣) فيعمل به على أنه شريعة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم لكن لما لم يبق الاعتماد على كتبهم للتحريف شرط أن يقصه الله تعالى من غير إنكار . والله أعلم .

انظر : نهاية السؤل (٧١١/٢) ، الابهاج (٣٠٣/٢) ، الإحكام للآمدي (١٤٥/٤) ، منتهى السؤل (٢٠٥) ، شرح العضد (٢٨٦/٢) ، بيان المختصر (٢٦٧/٣) ، المنخول (٢٣١) ، المستصفي (٢٤٥/١) ، التمهيد للأسنوى (٤٤١) ، تخريج الفروع (٣٦٩) ، التلويح (١٦/٢) ، تسهيل الوصول (١٦٦) .

(٢) هذا الاستدراك من المؤلف وجيه وهو أن ما كان على الأمم من الآصار ورفع في شريعتنا اخراجه من تعريف الرخصة إنما هو متفرع على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا فعندئذ نقول إنها رفعت في شريعتنا فهي نسخ لارخصة ، أما إذا قلنا ليس شرعاً لنا فلا يوجد تغيير في الحكم فلا تدخل في التعريف حتى يخرجها بهذا القيد . والله أعلم .

(٣) قال السبكي في شرح المنهاج : قوله (لعذر) يريد به التسهيل في بعض الأحوال فيخرج به التخصيص ونحوه وبه يستقيم حد الرخصة . =

ومنهم<sup>(١)</sup> من يخرج بقيد العذر ماثبت بدليل راجح على خلاف دليل آخر معارض له ، وعن التكاليف ، لأن الأصل بعد ورود الشرع عدمها ، كما أطال فيه القراني في كتبه<sup>(٢)</sup>.

ولكن كل منهما ممنوع :

لأن الدليل المرجوح ليس بدليل حتى يقال إنها على خلاف الدليل .  
وأما التكاليف فإنما يكون الاصل عدمها دليلا إذا لم يكن لذلك الأصل معارض ، فأما إذا عارضه أدلة التكاليف فلا يصير دليلا ولذلك لم يجعل رفعه بالتكاليف من باب النسخ كما سيأتي بيانه في موضعه<sup>(٣)</sup>.

---

= قال : فإن ثبت على خلاف الدليل لكن ليس لعذر على وجه التيسير فعزيمة .  
وقد ذكر الطوفي : أن ماخص به العام من الأحكام فلا يخلو :

إما أن يختص المخصص - بالفتح - بمعنى لا يوجد في بقية صور العام فهذا ليس رخصة كالأب المخصوص بجواز الرجوع في الهبة لابنه فإنه لمعنى خاص وهو الأبوة .  
قلت : فليس هناك عذر سبب التخصيص وإنما هو حكم خاص كالقول بسقوط القصاص .

وإما أن لا يختص فيسمى رخصة كالعرايا المخصوصة من بيع المزبنة وقد نهى عن بيع الرطب بالتمر نهيا عاما ثم خصت العرايا للحاجة وسيأتي بيانها قريبا في الرخصة المباحة .

انظر : الإبهاج (٨٢/١) ، شرح الروضة (٤٨٩/٣) ، تشنيف المسامع (١٤٨/١) ،  
الإحكام للآدمي (١٧٨/١) .

(١) مراده الأسنوى .

(٢) قال الأسنوى :

التكاليف كلها أحكام ثابتة على خلاف الدليل ، وإنما قلنا : على خلاف الدليل لأن الأصل عدم التكاليف ، و"الأصل" من الأدلة الشرعية ، وقد أطال القراني في شرح المحصول والتنقيح في الاستدلال على أن التكاليف على خلاف الدليل .

انظر : نهاية السؤل مع سلم الوصول (١٢١/١) ، التمهيد للأسنوى (٧١) ، تنقيح الفصول (٨٦) .

(٣) سيأتي إن شاء الله في المجلد الثاني .

هذا ومقاله المؤلف وجيه ، ولشيخه جواب آخر لما قاله الأسنوى وهو :

أن التكاليف كلها بعض ما هو مستحق لله على العبد فهو ماش على الأصل .  
انظر البحر المحيط (٣٢٦/١) .

وقولى (مع قيام السبب الأصيل) أصوب من قول ابن الحاجب : (مع قيام المحرم) ؛ لأنه لا يدخل فيه قيام طلب الندب كترك<sup>(١)</sup> الجماعة لمطر أو وحل ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل : هذا التعريف غير مطرد ؛ لأن ترك صلاة الحائض عزيمة لارخصة مع أن الحكم<sup>(٣)</sup> قد تغير إلى أسهل لعذر وهو الحيض مع قيام المقتضى للصلاة لولا الحيض<sup>(٤)</sup>.

قيل : إن كان المراد أن تركها الصلاة زمن الحيض ليس يصدق حد الرخصة عليه من حيث أن الممنوع من الشيء مضيق عليه ، فيه بخلاف من سوح له في فعله وتركه فصحيح ، فإن التغيير ليس لأسهل . وإن كان المراد سقوط القضاء عنها فيما تتركه ، فلانسلم أنه لا يسمى رخصة .

فإن قيل : لو كان رخصة لم يسقط في من ارتدت ثم حاضت ، فقد صرحوا في الفرق بينها وبين من ارتدت ثم جن حيث يجب قضاؤه زمن الردة بأنه رخصة في المجنون فلا يجمع المعصية التي هي الردة وعزيمة في الحائض فلا قضاء .

(١) لترك . والمثبت يوافق ما في نهاية السؤل .

(٢) كريح وبرد شديدين .

وهذا الاعتراض وجهه الأسنوى ثم قال : فعلم أن قول الآمدى وابن الحاجب (مع قيام المحرم) غير جامع .

هذا وقد ثبت طلب ترك الجماعة للعذر بالحديث المتفق عليه عن ابن عمر : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على أثره ألا صلوا في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر) ، وفي رواية لمسلم وابن ماجه بدون لفظ (في السفر) وفعله ابن عباس أيضا .

انظر : نهاية السؤل (٧١/١) ، مختصر ابن الحاجب (٧/٢) ، بيان المختصر (٤١٠/١) منتهى السؤل (٤١) ، الإحكام للآمدى (١٧٧/١) ، صحيح البخارى (الأذان) (١٦٣، ١٦٢، ١٥٥/١) ، صحيح مسلم (صلاة المسافرين) (٤٨٤/١) ، صحيح ابن ماجه (إقامة الصلاة) (١٥٤/١) ، المجموع (٢٠٣/٤) ، المغنى لابن قدامة (٣٧٨/٢) .

(٣) في د : لأن الحكم .

(٤) انظر : تشنيف المسامع (١٤٩/١) ، المحلى مع الدرر اللوامع (١٦٣/١/١) .

قلت : إنما ذلك لكون المكلف الممنوع من الشيء ، وهو ممثّل له  
لا يجامعه القضاء بخلاف المجنون (\*) فإنه نزل حال رده متزلة العاقل المستديم  
للردة فيقضى لكونه مكلفاً (١).

[أقسام الرخصة] :

قولي (وفي المرضى) إلى آخره أي المرتضى المختار تقسيم الرخصة إلى  
واجبة ومندوبة إلى آخره ، خلافاً لمن منع مجامعة الرخصة لذلك (٢) ،  
فالرخصة إما واجبة أو مندوبة ، وهو معنى قولي (تري في السنة أو مباحة  
أو خلاف الأولى) .

(\*) ٤٠٤

(١) أقول : ترك الصلاة بالنسبة إلى الحائض عزيمة ، ولهذا لا يصدق عليه حد الرخصة  
وهذا ما يسلّم به المؤلف .

أما سقوط القضاء عنها فيرى أنه رخصة ، وهو مخالف لما قاله الرافعي حيث ذكر :  
أن سقوط القضاء عن الحائض ليس من باب الرخص والتخفيفات ، بل هو عزيمة  
لأنها مكلفة بترك الصلاة ، لذا لا يجب عليها القضاء وإن ارتدت ، أما المجنون  
يسقط عنه القضاء تخفيفاً ، فإذا كان مرتداً لم يستحق التخفيف .

ومما يوضح الفرق أنها لو شربت دواء حتى حاضت لا يلزمها القضاء بخلاف مالو  
شربت ما يزيل العقل .

قال : والحاصل أن من أمر بالترك فامثّل لا يتوجه أن يؤمر بالقضاء إلا في الصوم  
فإنه معدول فيه عن القياس للنص ، وقد نقله النووي عن الأصحاب وقال أنه  
ظاهر ونقله أيضاً عن ابن الصلاح .

قلت : وكان المؤلف عكس هذا الدليل على القائلين به :

فليس سقوط القضاء عن الحائض المرتدة ووجوبه على المجنون المرتد مبني على كونه  
رخصة أو لا؟ بل عدم وجوب القضاء على الحائض لأنها أمرت بالترك فلا يجامعه  
الأمر بالقضاء لافي حالة الردة ولا في حالة الاسلام فتكون رخصة ، بخلاف المرتد إذا  
جن فإنه يؤمر بالقضاء كحالة كونه عاقلاً فيجب عليه القضاء تغليظاً عليه .

والحقيقة إن ما قاله المؤلف وجيه جداً وإن خالف فيه كبار أئمة الشافعية والأصحاب  
لأنه ثبت بالاتفاق وجوب قضاء الصوم على الحائض وهو عزيمة ، فيكون سقوط  
قضاء الصلاة رخصة . والله أعلم .

انظر : فتح العزيز (٣/١٠٠) ، المجموع (٣/٩٠٨) ، روضة الطالبين (١/١٩١) ،  
البحر المحيط (١/٣٢٥) ، المنشور في القواعد (٢/١٦٨) .

(٢) سيأتي هذا الخلاف قريباً في التنبيهات .

فالواجبة : كأكل الميتة للمضطر فإنه واجب على الأصح<sup>(١)</sup>، وقيل :  
جائز لا واجب .

واساغة اللقمة بالخمير لمن غص ؛ لأن النفس أمانة عند المكلف فيجب  
عليه حفظها ليستوفي الله حقه منها بالتكاليف<sup>(٢)</sup>.

والمندوبة : كالقصر للمسافر إذا بلغ ثلاث مراحل<sup>(٣)</sup>.

والمباحة : كبيع العرايا كما صرح به في الحديث في قوله (وأرخص في  
بيع العرايا)<sup>(٤)</sup> ولذلك اخترت ذكره مثالا ؛ لأنه على خلاف دليل تحريم

---

(١) قال الأسنوى : وهو الصحيح المشهور من مذهبنا .

انظر : نهاية السؤل (٧١/١) ، التمهيد للأسنوى (٧١) ، المجموع (٣٣٦/٤) ،  
المحصول (١٥٤/١/١) ، تشنيف المسامع (١٤٩/١) ، البحر المحيط (٣٢٨/١) ،  
تقريرات الشرييني (١٦٢/١) ، شرح الروضة (٣٩٢/٣) ، شرح الكوكب (٤٧٩/١).

(٢) انظر نفس المصادر .

(٣) عبر المؤلف بالمرآحل تبعا لشيخه ، والمراد ثلاثة أيام ، وقيده بها خروجا ممن منع  
القصر فيما دونها كأبي حنيفة وممن قال إنه خلاف الأولى لأن الخروج من الخلاف  
أولى ، وإليه أشار الشافعي في المختصر وقرره الماوردي في شرحه كما سيأتي . والله  
أعلم .

انظر : التمهيد للأسنوى (٧٣) ، نهاية السؤل (٧١/١) ، البحر المحيط (٣٢٨/١) ،  
تشنيف المسامع (١٥٠/١) ، غاية الوصول (١٩) ، المحلى مع الدرر اللوامع  
(١٥٩/١/١) ، تقريرات الشرييني (١٢١/١) ، الابهاج (٨٣/١) ، حاشية العطار  
(١٦٢/١) ، فتح الغفار (١١٧/٣) ، المبسوط (٢٣٩/١) ، الاختيار (٧٩/١) ،  
المجموع (٣٣٦/٤) ، المختصر مع الحاوى (٣٦٦،٣٦٢/٢) ، وانظر ص (٥٢٢) .

(٤) رواه البخارى ومسلم بلفظ (رخص) .

والعرايا : هى بيع الرطب - بمثل مايؤول إليه إذا جف وصار تمرا - بالتمر .  
قال النووى : وهى أن يخرص الحارص نخلا فيقول هذا الرطب الذى عليها إذا  
ييس يجىء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلا فيباع بثلاثة أوسق تمر ويتقابضان فى  
المجلس وهى رخصة مستثناه من تحريم المزابنة كما جاء فى الحديث :

(نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر وقال ذلك الربا ، تلك المزابنة  
إلا أنه رخص فى بيع العرية النخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا  
يأكلونها رطبا) . رواه مسلم .

وقد فصل الفقهاء أحكامها وشروطها . =

المزابنة ، وهو بيع الرطب بالتمر<sup>(١)</sup>.  
ومثله جواز القراض والمساقاة والإجارة لأنها عقود على معدوم<sup>(٢)</sup> ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : <sup>(\*)</sup>(لا تبع ما ليس عندك)<sup>(٣)</sup> وفيها غرر ، وقد نهى عنه ، وكذا السلم<sup>(٤)</sup> فإنه بيع معدوم ، وفي بعض الروايات : (نهى

= انظر : صحيح البخارى (البيوع) (٣٢/٣) ، صحيح مسلم (البيوع) (١٥،١٤/٥) ، شرح مسلم على النووى (١٨٨/١٠) ، فتح البارى (٣٨٧/٤) ، الأم (٤٧/٣) ، المهذب (٢٨١/١) ، شرح المنتهى (١٩٧/٢) ، كشاف القناع (٢٥٨/٣) .

(١) انظر نفس المصادر .

(٢) القراض : هو أن يدفع مالا إلى غيره ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما ، يسمى أيضا مضاربة .

انظر : فتح العزيز (٢/٢) ، الوجيز (٢٢١/١) ، المغنى لابن قدامة (١٣٢/٧) ، المضاربة (١٣٤) ، القاموس الفقهى (٣٠٠) .

والمساقاة : دفع الشجر إلى من يصلحه بالسقى والتربية مجزء من ثمره .

انظر : الدرر الحكام (٣٢٨/٢) ، مغنى المحتاج (٣٢٢/٢) ، التعريفات (٢١٢) ، أنيس الفقهاء (٢٧٤) ، القاموس الفقهى (١٧٦) .

والإجارة : هى عقد على منفعة مباحة معلومة قابلة للبدل بعوض .  
وقيل : تملك المنافع بعوض .

انظر : مغنى المحتاج (٣٣٢/٢) ، الدرر الحكام (٢٢٥/٢) ، التعريفات (١٠) ، أنيس الفقهاء (٢٥٩) ، القاموس الفقهى (١٣) .

ومن هنا نرى أن المعقود عليه فى القراض هو عمل المقارض ، وفى الإجارة عمل المستأجر أو منفعة العين ونحوها المساقاة ، فالمعقود عليه معدوم أثناء العقد ومع ذلك جاز رخصة من الشارع . والله أعلم .

(\*) ٤٩ ج

(٣) رواه الإمام أحمد والترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجه .

انظر : مسند أحمد (٤٠٣/٣) ، سنن الترمذى (البيوع) (٥٣٤/٣) ، سنن النسائى (البيوع) (٢٨٩/٧) ، سنن أبى داود (البيوع) (٣٠٥/٢) ، سنن أبى ماجه (التجارات) (٧٣٧/٢) ، تلخيص الحبير (٥/٣) .

(٤) السلم : عقد على موصوف فى الذمة مؤجل بثمن مقبوض فى مجلس العقد . وله تعريفات أخرى .

انظر : شرح المنتهى (٢١٤/٢) ، تهذيب الأسماء (١٥٤/٣) ، مغنى المحتاج (١٠٢/٢) ، أنيس الفقهاء (٢١٩) ، التعريفات (١٢٠) ، القاموس الفقهى (١٨٢) ، الدرر الحكام (١٩٤/٢) .

صلى الله عليه وسلم عن بيع ماليس عندك وأرخص فى السلم<sup>(١)</sup> ولا يخفى ما فى هذه العقود كلها من العذر<sup>(٢)</sup> ومحل الاحتياج .  
 نعم تردد الغزالى فى "المستصفى" فى كون السلم رخصة لاحتمال أنه داخل فى (لاتبع ماليس عندك) واحتمال أن المراد به العين ، والسلم بيع دين فلم يدخل قال : فاشتراكهما فى الشرط<sup>(٣)</sup> لا يوجب إلحاق أحدهما بالرخص ، وعلى هذا يكون قول الراوى<sup>(٤)</sup> (وأرخص فى السلم) مجازا لمشابهته الرخص<sup>(٥)</sup> .

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ ، وقد ذكر الغزالى نحوه فقال : قول الراوى (نهى عن بيع ماليس عند الانسان وأرخص فى السلم) تجوز .  
 ونقله الزركشى عنه فى التشنيف ، وذكره أيضا صاحب الهداية ، وأنيس الفقهاء .  
 وقال الزركشى فى موضع آخر من التشنيف : ورد النهى عن بيع ماليس عندك ورخص فى السلم ، وهو ما أثبتته المؤلف هنا .  
 قال الزيلعى :

هذا الحديث غريب بهذا اللفظ ، لكن رأيت فى شرح مسلم للقرطبى ما يدل على أنه عثر على هذا الحديث بهذا اللفظ .

والذى يظهر أن هذا الحديث مركب ، فحديث النهى عن بيع ماليس عند الإنسان أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وأما الرخصة فى السلم فأخرجه الأئمة الستة وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من أسلف فى شيء) الحديث .

قلت : ولعل فصل الخطاب فيما ذكره ملاحظوا حيث قال : ولم يستدل بما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ماليس عند الإنسان ورخص فى السلم لأن محمد بن العز الحنفى قال فى حواشى الهداية : هذا اللفظ هكذا لم يرو من أحد من الصحابة فى كتب الحديث وكأنه من كلام أحد الفقهاء . اهـ والله أعلم .  
 انظر : المستصفى (٩٩/١) ، تشنيف المسامع (١٥١، ١٥٢/١) ، الهداية للمرغينانى (٧١/٣) ، أنيس الفقهاء (٢١٩) ، نصب الراية (٤٥/٤) ، الدرر الحكام (١٩٤/٢) .

(٢) بداية نسخة ب بعد سقط ورقة كاملة .

(٣) فى ج : اللفظ ، والمثبت هو الصواب كما فى المستصفى .

(٤) هذه لطيفة من الغزالى وكأنه يشير إلى ماسبق من الخلاف فى هذه الرواية . والله أعلم .

(٥) انظر : المستصفى (٩٩/١) ، تشنيف المسامع (١٥٢/١) ، البحر المحيط (٣٢٩/١) .



ويقرب من هذين الاحتمالين وجهان حكاهما الماوردي في باب السلم ، هل هو أصل بنفسه؟ أو عقد غرر جوز للحاجة كالإجارة؟<sup>(١)</sup> وقول من قال : قد يندب السلم بأن يحتاج إليه في مال الصبي ضعيف<sup>(٢)</sup>.

لكون ذلك لأمر عارض ، لكونه مصلحة لخصوص كونه سلما<sup>(٣)</sup>. وقد تمثل الرخصة المباحة بما ليس من المعاملات ، كتعجيل الزكاة ، ففي الحديث الترخيص للعباس<sup>(٤)</sup> في ذلك رواه أبو داود<sup>(٥)</sup> ، ولم يقل أحد من

(١) كذا نقل الزركشى الوجهين وعبارة الحاوي اختلف أصحابنا فيه على وجهين : أحدهما : أنه ليس بغرر كبيع الأعيان .

الثاني : أنه غرر جوزة الشرع .

الحاوي (٣٩٢/٥) ، وانظر تشنيف المسامع (١٥٢/١) .

(٢) في ب ، د : فضيف ، انظر تشنيف المسامع (١٥٢/١) .

(٣) أى أنه اعترض على جعل السلم مثالا للرخصة المباحة بأنه قد يندب بأن يحتاج إليه في مال الصبي فيسلم وليه فيه .

أجاب الزركشى وتبعه المؤلف : بأن ذلك لعارض والكلام في السلم من حيث هو سلم .

انظر : تشنيف المسامع (١٥٢/١) ، حاشية العطار (١٦٣/١) .

(٤) العباس بن عبد المطلب القرشي أبو الفضل ، عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

ولد قبله بستتين ، كان في الجاهلية رئيسا في قريش ومن أجودهم كفا وأوصلهم

رحما ، وإليه كانت السقاية وعمارة المسجد الحرام ، شهد بيعة العقبة وهو مشرك ،

وخرج إلى بدر مكرها فأسر فافتدى نفسه ، وأسلم عقب ذلك وشهد فتح مكة وثبت

مع الرسول صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، كان مقدما في الرأي والمشورة وكان

الرسول صلى الله عليه وسلم يعظمه ويكرمه ، روى له عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم خمسة وثلاثون حديثا منها في الصحيحين ، توفي بالمدينة سنة (٣٢هـ)

وصلى عليه عثمان رضى الله عنه .

انظر : الإصابة (٣٢٨/٥) ، الاستيعاب (٣/٦) ، أسد الغابة (١٦٤/٣) ، در السحابة

(٣٣٤) ، الملحق (٦١٧) ، تهذيب الأسماء (٢٥٧/١) ، المجموع (٢٧١/١) .

(٥) ورواه الإمام أحمد والترمذى والدارقطنى والدارمى وابن ماجه .

انظر : سنن أبى داود (الزكاة) (٥١٠/١) ، مسند أحمد (١٠٤/١) ، سنن الترمذى

(الزكاة) (٦٣/٣) ، سنن الدارقطنى (الزكاة) (١٢٣/٢) ، سنن الدارمى (الزكاة)

(٣٢٤/١) ، صحيح ابن ماجه (الزكاة) (٢٩٩/١) ، ارواء الغليل (٣٤٧/٣) .

الأصحاب باستحبابها ، بل اختلفوا في الجواز والصحيح نعم (١).  
ومنهم من يمثله بالفطر في السفر (٢).

وليس بجيد لأنه يستحب لمن يشق عليه الصوم ويكره لغيره ، فأين استواء الطرفين؟ (٣)

وقال بعضهم (٤): لم أجد له مثالا بعد البحث الكثير إلا التيمم عند وجدان الماء بأكثر من ثمن المثل ، فإنه يباح له التيمم ، والوضوء مستويا (٥).  
لكن هذا تفريع على كون التيمم رخصة ، وفيه أوجه . ثالثها عند فقد الماء عزيمة ، وللجراحة رخصة (٦) ، وماسبق من الأمثلة كاف ، ويجرى في غير

(١) وقد ذكر الزركشى أن هذا المثال أولى من التمثيل بالفطر في السفر أو التيمم عند وجود الماء بأكثر من ثمن المثل .

انظر : البحر المحيط (٣٢٨/١) ، تشنيف المسامع (١٥٣/١) ، المهذب للشيرازي (١٧٣/١) ، المجموع (١٤٤/٦) ، فتح العزيز (٥٣٠/٥) .

(٢) كذا مثله البيضاوي في المنهاج (٧١/١) .

(٣) أي الفعل والترك .

قلت : كذا اعترض الزركشى تبعا لشيخه الأسنوي ، ويمكن أن يقال يكون مباحا إذا لم يجهده ولم يسهل عليه ، وهذا هو الغالب في أحوال الناس ، على أن في عبارة ابن السبكي ما يفيد أن مراده بالمباح الجائز وهو يشمل ماعدا الحرام وهذا احتمال استبعده الأسنوي .

وعبارة ابن السبكي : وإباحة الفطر قد يكون مع رجحانه إذا كان المسافر يجهده الصوم ، وقد يكون مع مرجوحيته إذا كان يطيقه ويسهل عليه . والله أعلم .  
انظر : نهاية السؤل (٧١/١) ، الإبهاج (٨٣/١) ، مناهج العقول (٧٠/١) ، البحر المحيط (٣٢٨/١) ، سلم الوصول (١٢٣/١) .

(٤) هكذا قال الزركشى ولم يصرح بالقائل ، ولم أجده بعد البحث . والله أعلم .

(٥) انظر البحر المحيط (٣٢٨/١) ، وانظر حكم هذا التيمم في : الوجيز مع فتح العزيز

(٢/٢٣٠، ٢٣٤) ، المجموع (٢/٢٥٤) ، روضة الطالبين (٩٩/١) ، الوسيط (٤٣٧/١) .

(٦) قال الأسنوي :

وماذكرناه من كون التيمم رخصة هو الذي جزم به الرافعي ، وقيل أنه عزيمة وهو الذي جزم به البندنجي .

وجزم الغزالي بتفصيل حسن فقال : =

المعاملات والعبادات أيضا ، ففى "البيسط"<sup>(١)</sup> شعر المأكول إذا جز فى حياته رخصة لمسيس الحاجة إليه فى الملابس<sup>(٢)</sup>، وفى "النهاية" لبن المأكول طاهر ، وذلك عندى فى حكم الرخص ، فإن الحاجة ماسة إليه ، وقد امتن الله تعالى باحلاله<sup>(٣)</sup>.

وأما الرخصة التى هى خلاف الأولى - ولم يتعرض لها أكثر الأصوليين - : فكالإفطار فى السفر عند عدم التضرر بالصوم<sup>(٤)</sup>، وهو معنى

= إن كان التيمم عند عدم الماء فإنه عزيمة وإن كان مع وجوده لعذر عطش وجراحة ونحوهما فرخصة .

قلت : لم يذكر الغزالي هذا الفرق صراحة بل هو مفهوم عبارته حيث قال : أما التيمم عند عدم الماء فلا يحسن تسميته رخصة ، ثم قال : نعم تجوز ذلك عند المرض أو الجراحة رخصة .

وهو مدلول عبارة الآمدى أيضا حيث ذكر أن التيمم مع وجود الماء يسمى رخصة حقيقة هذا وقد جعل الغزالي فى الوسيط والوجيز التيمم من رخص السفر ولم يفرق بين وجود الماء وعدمه . والله أعلم .

انظر : التمهيد للأسنوى (٧٢) ، المستصفى (٩٨/١) ، الإحكام للآمدى (١٧٨/١) ، مناهج العقول (٧٢/١) ، حاشية العطار (١٦١/١) ، الوجيز مع فتح العزيز (٤٧٣/٤) ، الوسيط (٧٢١/٢) ، روضة الطالبين (٤٠٢/١) .

(١) كتاب فى الفقه للغزالي اختصر فيه "نهاية المطلب" لإمام الحرمين مع زيادات مفيدة وقد اختصره فى الوسيط ثم الوجيز ، وتوجد بعض أجزاءه فى المكتبة الظاهرية بدمشق ودار الكتب المصرية .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٢٤/٦) ، مقدمة الوسيط (٢٠٥/١) .

(٢) نقل الزركشى هذا النص فى البحر بلفظ الملابس ، وفى التشنيف بلفظ المفارش وهو موافق للوسيط ولعله الأقرب . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٣٢٩/١) ، تشنيف المسامع (١٥٤/١) ، الوسيط (٣٥٥/١) .

(٣) مقاله الإمام فى نهاية المطلب نقله الزركشى فى البحر (٣٢٩/١) ، والتشنيف (١٥٤/١) ، وانظر المسألة أيضا فى الوسيط (٣١٨/١) .

(٤) ومثل له النووى أيضا بالجمع بين الصلاتين وترك الجمعة والجماعة للمسافر ، والتيمم لمن قدر على الماء بأكثر من ثمن المثل ، والمسح على الخفين وقيل أنه عزيمة والصحيح أنه رخصة ، فقد عده الغزالي والرافعى من رخص السفر .

انظر : المجموع (٣٣٦/٤) ، البحر المحيط (٣٢٩/١) ، تشنيف المسامع (١٥٦/١) ،

نهاية السؤل مع سلم الوصول (١٢٧، ١٢٣/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٢١/١) ، الوسيط (٧٢١/٢) ، فتح العزيز (٤٧٣/٤) ، روضة الطالبين (٤٠٢/١) ، المنشور فى

القواعد (١٦٧/٢) .

قولى (لايولى مشقة الصوم) أى لايلحقه ذلك ، ومثله الاقتصار فى الاستنجاء على الحجر مع وجود الماء<sup>(١)</sup>.

تنبيهات :

أحدها : [فى مجامعة الرخصة للوجوب والإباحة] :

وقد استشكل مجامعة الرخصة الوجوب ؛ لأن الرخصة تقتضى التسهيل ولهذا قال الإمام فى "النهاية" فى (باب صلاة المسافر) : يجوز أن يقال أكل الميتة ليس برخصة فإنه واجب ، ويجوز أن يجاب عنه بالتيمم فإنه واجب على فاقد الماء ، وهو معدود من الرخص<sup>(٢)</sup>. فانظر كيف تردد فى مجامعتها للوجوب .

وفى "أحكام القرآن" للكيا الطبرى : الصحيح عندنا أن أكل الميتة (\*) للمضطر عزيمة لارخصة ، كالفطر للمريض فى رمضان ونحوه<sup>(٣)</sup>. وقال الشيخ تقى الدين السبكى : لامانع من أن يطلق عليه رخصة من وجه وعزيمة من وجه<sup>(٤)</sup>،

(١) فإن الأولى الجمع بينهما وفيه نزل قوله تعالى {رجال يحبون أن يتطهروا} التوبة (١٠٨) .

انظر : البحر المحيط (٣٢٩/١) ، الوسيط (٤٠٣/١) ، فتح العزيز (٥١٩/١) ، روضة الطالبين (٧١/١) .

(٢) انظر هذا النص فى تشنيف المسامع (١٤٩/١) ، وبعضه فى البحر المحيط (٣٢٨/١) .

(\*) ٤٥

(٣) انظر : أحكام القرآن للكيا (٤٢/١) ، الدرر اللوامع (١٦١/١) ، المنشور فى القواعد (١٦٤/٢) ، وانظر نفس المصدرين .

(٤) وهم المؤلف فى نسبة هذا القول إلى السبكى وسبب ذلك أن شيخه عزاه فى التشنيف للشيخ تقى الدين ، فظن المؤلف أن المراد هو السبكى ، وليس كذلك بل المقصود تقى الدين ابن دقيق العيد فقد صرح بذلك الزركشى فى البحر ونقل نفس النص وتمته :

فمن حيث قيام الدليل المانع نسميه رخصة .  
ومن حيث الوجوب نسميه عزيمة . =

فيحتمل أن مقاله رأى ثالث<sup>(١)</sup> ويحتمل أن يكون تنقيحا للخلاف ، وهو الأقرب .

وكذلك<sup>(٢)</sup> استشكل<sup>(٣)</sup> بجامعة الرخصة للإباحة ، ففى "فتاوى" القاضى الحسين<sup>(٤)</sup> لما تكلم على الإكراه على النقب والإخراج من الحرز أنه شبهة فى سقوط القطع ، قال : قال الشيخ العبادى : لأقول أبيع للمكره النقب والإخراج بل أقول رخص له فيه وفرق بين الإباحة والرخصة ، فإنه لو حلف لا يأكل الحرام فأكل الميتة للضرورة حث فى يمينه لأنه حرام ، إلا أنه رخص له فيه . انتهى<sup>(٥)</sup>.

وفيه نظر لأن الأعيان لا توصف بمحل ولا حرمة عندنا خلافا للحنفية<sup>(٦)</sup> فيبقى تناول وهو واجب ، فكيف يكون حراما ، وهو ليس ذا وجهين<sup>(٧)</sup> (\*).

= وقد ذكر الطوفى نحو هذا حيث قال :

ويجوز أن يقال التيمم وأكل الميتة كل منهما رخصة عزيزة باعتبار الجهتين : رخصة من جهة أن الله يسر على المكلف وساعه فى أداء العبادة مع الحدث المانع . وعزيزة من جهة كونه شرطا للصلاة الواجبة وشرط الواجب واجب والواجب عزيزة . والله أعلم .

انظر : المصدرين السابقين ، شرح الروضة (٤٩٤/٣) ، الابهاج (٨١/١) .

(١) فى أ ، ب ، ج : رأى له ثالث .

وهذه الزيادة تغير المعنى والصواب حذفها كما فى التشنيف ، والمراد : أن فى جامعة الرخصة للوجوب رأين فيحتمل أن مقاله ابن دقيق العيد رأى ثالث ويحتمل أن يكون تنقيحا للخلاف وهو الأقرب كما قاله المؤلف . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (١٥٠/١) ، البحر المحيط (٣٢٨/١) .

(٢) فى أ ، د : ولذلك .

(٣) فى أ ، ب ، ج : استشكلت والمثبت أولى لتقدم مثله .

(٤) وهى فتاوى مشهورة نقل ابن السبكي بعض فوائدها .

راجع مصادر الترجمة ص ( ) .

(٥) نقله عن الفتاوى الزركشى فى التشنيف (١٥٤/١) ، والبحر (٣٢٩/١) .

(٦) سبق تفصيل هذه المسألة فى هـ (٧) ص (١٧٥) .

(٧) كذا تعقب الزركشى كلام العبادى فانظر المصدرين السابقين .

(\* ) ٤٩ب

وحكى الإمام عبد العزيز<sup>(١)</sup> شارح البزدوى<sup>(٢)</sup> خلافا عن العلماء في حكم الميتة ونحوها في حالة الضرورة هل هي مباحة أو تبقى على التحريم ، ويرتفع الإثم كما في الإكراه على الكفر ، وهو رواية عن أبي يوسف<sup>(٣)</sup> ،

(١) عبد العزيز بن أحمد علاء الدين البخارى ، الإمام ، البحر في الفقه والأصول ، تفقه على عمه ، وأخذ الفقه عن حافظ الدين البخارى ، وتفقه عليه الكاكي والحجازى ، له تصانيف مقبولة منها :

"كشف الأسرار" وهو أعظم شروح أصول البزدوى لاشتماله على فوائد وتحقيقات وتفريعات لا توجد في غيره ، و"غاية التحقيق" شرح منتخب الاخسيكتي ، وكتاب على الهداية لم يتمه ، توفي عام (٥٧٣٠هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٤٢٨/٢) ، الفوائد البهية (٩٤) ، كشف الظنون (١١٢/١) ، (١٨٤٩/٢) ، هدية العارفين (٥٨١/٥) ، الأعلام (١٣/٤) ، معجم المؤلفين (٢٤٢/٥) ، الفتح المبين (١٤٠/٢) ، مفتاح السعادة (١٦٥/٢) .

(٢) على بن محمد بن عبد الكريم فخر الاسلام أبو الحسن البزدوى ، نسبة إلى بزدة قلعة قرب نسف ، ولد عام (٤٠٠هـ) تقريبا ، الإمام الكبير في الفروع والأصول ، تلقى العلم بسمرقند ، ودرس فيها ، واشتهر بتبحره في الفقه حتى ضرب به المثل في حفظ المذهب ، وكان صاحب طريقة فيه ، له تصانيف معتبرة منها : "كتر الوصول" ويسمى أصول البزدوى ، "شرح تقويم الأدلة" ، "شرح الجامع الكبير" و"الصغير" ، "كشف الأستار" في التفسير ، قيل وقد كنى بأبي العسر لعسر تصانيفه .

توفي في (كس) ودفن بسمرقند عام (٤٨٢هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٥٩٤/٢) ، الفوائد البهية (١٢٤) ، كشف الظنون (١١٢/١) ، (١٥٨١،١٤٨٥،١٠١٦/٢) ، هدية العارفين (٦٩٣/٥) ، سير النبلاء (٦٠٢/١٨) ، الأعلام (٢٢/٧) ، الفتح المبين (٢٧٦/٢) ، مفتاح السعادة (١٦٤/٢) ، معجم البلدان (٤٠٩/١) .

(٣) الإمام المجتهد ، يعقوب بن إبراهيم قاضى القضاة أبو يوسف الأنصارى ، جد جده صحابى ، ولد بالكوفة عام (١١٣هـ) ، نشأ فقيرا وكان الإمام أبو حنيفة يواسيه ، حدث عن هشام بن عروة وعطاء بن السائب وأبي حنيفة ولزمه وتفقه به وهو أعلم تلاميذه ، حدث عنه ابن معين والإمام أحمد وأسد بن الفرات ، أثنى عليه أئمة الحديث ، وهو أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة وبث علمه في الأقطار قال الذهبي : بلغ من رئاسة العلم مالا يزيد عليه ، تولى القضاء في عهد ثلاثة خلفاء عباسيين ، المهدي والهادي وتوفي في خلافة هارون الرشيد عام (١٨٢هـ) ، من مؤلفاته :

"الأمالى والنوادر" ، "الخراج" . =

وأحد قولي الشافعي ، قال : وذهب أكثر أصحابنا إلى ارتفاع الحرمة ، وذكر للخلاف فائدتين :  
إحدهما<sup>(١)</sup> : أنه إذا جاع حتى مات لا يكون آثماً على الأول بخلافه على الآخر .

الثانية : إذا حلف لا يأكل حراماً فتناوله في حالة<sup>(٢)</sup> الضرورة يحنث على الأول ولا يحنث على الثاني<sup>(٣)</sup> .

[التنبيه] الثاني : [لا تكون الرخصة حراماً ولا مكروها] :

ظاهر إطلاق كثير أن الرخصة لا تكون حراماً ولا مكروها ، لحديث (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه)<sup>(٤)</sup> وهذا داخل في إشارة قولي (والمرضى كذا وكذا) أي لاغيره ، نعم قد يتوهم من كلام الأصحاب في مواضع خلاف ذلك :

أما التحريم : فكالاستنجاء بالذهب والفضة فإنه حرام مع كون الاستنجاء بغير الماء رخصة ، وقول "الروضة" تبعاً "للشرح" : ويجوز بقطعة ذهب وفضة<sup>(٥)</sup> ، إنما المراد به صحة الاستنجاء بذلك والاكتفاء به

---

= انظر : الجواهر المضية (٦١١/٣) ، الفوائد البهية (٢٢٥) ، سير النبلاء (٥٣٥/٨) ، وفيات الأعيان (٣٧٨/٦) ، العبر (٢٨٤/١) ، شذرات الذهب (٢٩٨/١) ، مفتاح السعادة (٢١١/٢) ، الفهرست (٢٨٦) ، هدية العارفين (٥٣٦/٦) ، طبقات الشيرازي (١٤١) ، النجوم الزاهرة (١٠٧/٢) ، طبقات الحفاظ (١٢١) ، الفتح المبين (١١٣/١) .

(١) في أ : أحديهما .

(٢) في أ ، ب : حال .

(٣) انظر : كشف الأسرار للبخاري (٣٢٢/٢) ، شرح ابن ملك مع الرهاوي (٦٠٢) ، فتح الغفار (٧١/٢) ، كشف الأسرار للنسفي مع نور الأنوار (٣٠٦/١) ، تشنيف المسامع (١٥٥/١) .

(٤) سبق تخريج الحديث في هـ (٣) ص (٥٨٩) .

(٥) المراد بالشرح هو فتح العزيز شرح الوجيز ، ومن المعلوم أن الروضة مختصر لهذا الشرح . والله أعلم .

انظر : روضة الطالبين (٦٩/١) ، فتح العزيز (٤٩٨/١) ، المنشور في القواعد (١٦٩/٢) .

"فاعلمه"<sup>(١)</sup> كما صرح به في "التحقيق" إذ قال : والأصح إجزاؤه بذهب وفضة<sup>(٢)</sup>.

وأما الكراهة فكالقصر في أقل من ثلاث مراحل ، فإنه مكروه كما قاله الماوردي في (باب الرضاع)<sup>(٣)</sup>، وكذلك اتباع النساء الجنائز فإنه مكروه على

(١) سقطت م أ ، ج هنا وجاءت فيهما بعد نص التحقيق ، وإثباتها في هذا الموضوع روجه شيخنا الدكتور حسن قال : لأنها هنا مناسبة للدعوى . والله أعلم .

(٢) عبارة التحقيق : والصحيح... الخ انظر : التحقيق (٨٥) ، المجموع (١٢٠/٢) . وسيذكر المؤلف بعد قليل أن الجمع بين كونه رخصة وحراما هو كالجمع في الصلاة في المغصوب بين الوجوب والتحريم فهو باعتبارين ، وهذا يتعارض مع ما صرح به هنا من عدم مجامعة الرخصة للتحريم . والله أعلم .

(٣) كذا قال الزركشي وأضاف شيخه الاسنوي أنه ذكره أيضا في النكاح ولم أقف عليه فيهما .

هذا وقد نفى المؤلف مجامعة الرخصة للتحريم والكراهة ، ودفع ما قد يتوهم من كلام الشافعية من مجامعة الرخصة للتحريم ، وقد ذكر الزركشي نحو هذا حيث قال وفي كلام الأصحاب ما يقتضى مجيئهما مع الرخصة ، أما التحريم : فقالوا لو استنجزى بذهب أو فضة أجزاءه إلا أن يقال هذا له جهتان والتحريم من ناحية مطلق الاستعمال لامن خصوص الاستنجاز الذي هو رخصة ، وأما الكراهة فكالقصر دون ثلاثة مراحل .

ولم يجب المؤلف على قول الماوردي بمجامعة الرخصة للكراهة ، وقد أجاب تلميذه المحلى بأن مراد الماوردي كراهة خفيفة بمعنى خلاف الأولى لعدم النهى المقصود وقرره الكمال .

قلت : وهو وجيه وقد أشار إليه الماوردي في موضع المسألة تقريرا لكلام الشافعي حيث قال : أما قول الشافعي أما أنا فأحب أن لا أقصر في أقل من ثلاثة أيام ولياليهن احتياطا .

فصحيح لأنه أفتى بما قام عليه الدليل ثم اختار لنفسه احتياطا لها من طريق الاستحباب أن لا يقصر في أقل من ذلك ليكون من الخلاف خارجا وبلاستظهار آخذا . اهـ .

فالقصر فيما دون ذلك خلاف الأولى لأن الخروج من الخلاف أولى ، وبعد تأويل كلام الماوردي يترجح خلاف ما ذكره الأسنوي من وجود الرخصة المكروهة . ويلاحظ أن هذا مبني على الفرق بين المكروه وخلاف الأولى وجعله قسما مستقلا عن المكروه وهذا مارجحه المؤلف كما سبق ، لذا أثبت خلاف الأولى ونفى المكروه . =



الأصح في "الروضة" إذا لم يؤدي إلى فعل حرام وقد قالت أم عطية : (نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا)<sup>(١)</sup> وقيل : بل حرام<sup>(٢)</sup>.

[التنبيه] الثالث : [في أقسام أخرى للرخصة باعتبار آخر] :

الحاصل من تقرير مجامعة الرخصة الوجوب ونحوه أن الرخصة في الحقيقة إحلال الشيء لأنها التيسير والتسهيل ، ثم قد يعرض له وصف آخر من الأحكام غير الحل ، لدليل ، كحل أكل الميتة نشأ وجوبه من وجوب حفظ النفس كما سبق ، فلذلك انقسمت الرخصة إلى الأقسام<sup>(٣)</sup> السابقة ، بل لها أقسام أخرى باعتبار ما يتولد من الانتقال من نوع من الأحكام إلى نوع أسهل منه من حيث ما هو أشد منه فيه ، ولو كان في المنتقل<sup>(٤)</sup> إليه تشديد باعتبار آخر بيان ذلك :

أن المنتقل عنه ستة<sup>(٥)</sup> ، الإيجاب والندب والإباحة والتحرير والكرهية والمنع من شيء خلاف الأولى .

والمنتقل إليه ستة مثل ذلك ، فيحصل من ضرب ستة في ستة ستة وثلاثون ، يسقط منها الانتقال من كل إلى نفسه يبقى ثلاثون ، يسقط منها مافيه انتقال من أخف إلى أثقل ، كالانتقال من المباح إلى الخمسة الأخرى ؛

---

= وقد تقرر سابقاً أن المكروه له مرتبتان أدونهما خلاف الأولى ، وفي عبارة إمام الحرمين ما يفيد أنه لا فرق بينهما . والله أعلم .

انظر : التمهيد للأسنوى (٧٣) ، تشنيف المسامع (١٥٦/١) ، المحلى مع الدرر اللوامع (١٦٠/١) ، غاية الوصول (١٩) ، حاشية العطار (١٦٣/١) ، تقارير الشريبي (١٢١/١) ، الحاوي (٣٦٦/٢) ، وانظر ص (٣١١) .

(١) سبق تخريج الحديث في هـ (٤) ص (٥٨١) .

(٢) انظر روضة الطالبين (١١٦/٢) .

قلت : ولا يخفى ما في مثال المؤلف من غموض ولم أر من تابعه فيه ثم على القول بالتحريم كيف تجامعه الرخصة . والله أعلم .

(٣) في ب ، ج : الأحكام .

(٤) في د : التنفل .

(٥) هذا بناء على أن خلاف الأولى قسم مستقل وقد سبق بيان ذلك ص (٢٠٧) .

لأنه لاشيء أخف من المباح ، تبقى خمسة وعشرون ، وكذا الانتقال من مستحب إلى واجب ، ومن مكروه وخلاف الأولى إلى حرام ، ومن خلاف الأولى إلى مكروه ، فهذه أربعة أخرى ساقطة<sup>(١)</sup>، يبقى أحد وعشرون ، وهي (\*) :

- (١) مارخص فيه من تحريم إلى واجب .
- (٢) إلى مندوب .
- (٣) إلى مباح .
- (٤) إلى مكروه .
- (٥) إلى خلاف الأولى .
- (٦) من إيجاب إلى مندوب .
- (٧) إلى مباح .
- (٨) إلى حرام .
- (٩) إلى مكروه .
- (١٠) إلى خلاف الأولى .

---

(١) أقول سقوط ما فيه انتقال من أخف إلى أثقل لأن مقتضى الرخصة التخفيف

والتسهيل ولا يتحقق ذلك بالانتقال إلى الأثقل فيسقط بهذا تسعة أحكام هي :

- ١ - الانتقال من مباح إلى واجب .
  - ٢ - إلى حرام .
  - ٣ - إلى مندوب .
  - ٤ - إلى مكروه .
  - ٥ - إلى خلاف الأولى .
- والانتقال أيضا من :
- ٦ - مستحب إلى واجب .
  - ٧ - من مكروه إلى حرام .
  - ٨ - من خلاف الأولى إلى حرام .
  - ٩ - من خلاف الأولى إلى مكروه .

(\*) ج ٥٠

(٢) ساقطة من أ .

ووجه الترخيص في الثلاثة الأخيرة أنه لما كان واجب الفعل كان الإثم في تركه فصار تركه لإثم فيه بل "قد" <sup>(١)</sup> يكون الإثم في فعله أو في تركه أجر ، والجمع بين كونه رخصة وحراما كالجمع في الصلاة في المغصوب بين الوجوب والتحریم باعتبارين ، وكذا في نهى التنزيه <sup>(٢)</sup>.

(١١) ومارخص فيه من الندب إلى مباح .

(١٢) إلى حرام .

(١٣) إلى مكروه .

(١٤) إلى خلاف الأولى .

ووجه الترخيص نحو ماسبق لأنه كان مطلوبا فصار غير مطلوب ، أو مطلوب الترك .

(١٥) ومارخص فيه من الكراهة إلى واجب .

(١٦) إلى مندوب .

(١٧) إلى مباح .

(١٨) إلى خلاف الأولى

لأنه رخص فيه أيضا باعتبار أنه كان منهيًا عن تركه فصار غير مطلوب الترك بل مطلوب الفعل حتما أو ندبا أو مأذونا فيه فقط ، أو نهى عنه لانها مؤكدا كالنهى الأول <sup>(٣)</sup> (\*).

(١٩) ومارخص فيه من منع خلاف الأولى إلى واجب .

(٢٠) إلى مندوب .

(٢١) إلى مباح .

---

(١) ساقطة من أ .

(٢) سبق بيان ذلك بالتفصيل في مسألة هل الأمر المطلق يتناول الحرام والمكروه؟ وما ذكره المؤلف هنا يتعارض مع انكاره فيما سبق مجامعة الرخصة للتحریم . والله أعلم .

انظر هـ (٣) ص (٥٩٩) .

(٣) المقصود هنا الانتقال من المكروه إلى خلاف الأولى وهذا مبني على أنه قسم مستقل فالرخصة هنا هي الانتقال من نهى مقصود إلى نهى غير مقصود .

والقول في وجه<sup>(١)</sup> الترخيص كما سبق ، فما وجد من أمثلتها غير مناسب يكون فائدة يستخرجها الفقيه الماهر<sup>(٢)</sup>.

[تعريف العزيمة وبيان أقسامها] :

وقولى (فما فيه انتفى)<sup>(٣)</sup> إلى آخره ، يتضمن تعريف العزيمة بما انتفى فيه<sup>(٤)</sup> قيد من قيود الرخصة ، كإنتفاء تغير الحكم ، أو كون التغير إلى أسهل أو لأسهل لكن "لا"<sup>(٥)</sup> لعذر .

سواء أكان<sup>(٦)</sup> ذلك في واجب أو مندوب أو مباح أو مكروه أو حرام أو خلاف الأولى على معنى الترك في الثلاثة ، فيعود المعنى في ترك الحرام مثلا إلى الوجوب ، وهذا ماجرى عليه البيضاوى وغيره<sup>(٧)</sup>.

وقيل : تختص<sup>(٨)</sup> بالواجب والمندوب فقط ، قاله القرافى ؛ لأنها طلب مؤكدا فلا يجيء في المباح<sup>(٩)</sup> ، وقال قوم : لا تكون العزيمة إلا في الواجب فقط

(١) في ب : أوجه .

(٢) قلت : وهناك تفصيلات أخرى لهذه الأقسام بناء على أن الأحكام خمسة ، ولزركى بيان جيد لبعضها فليرجع إليه .

انظر : البحر المحيط (٣٢٩/١) ، حاشية الجوهرى (١٨) ، حاشية العطار (١٦٣/١) .

(٣) في ب ، ج ، د : فما انتفى فيه ، والمثبت يوافق النظم .

(٤) في د : عنه .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) في ب : كان .

(٧) كالسبكي وابنه والمحلى والكمال وابن النجار وشيخ الاسلام الأنصارى .

انظر : منهاج الوصول مع نهاية السؤل (٧٢/١) ، الابهاج (٨٣/١) ، جمع

الجوامع مع شرح المحلى (١٢٣/١) ، الدرر اللوامع (١٦٢/١/١) ، شرح الكوكب

(٤٧٦/١) ، غاية الوصول (١٩) ، تشنيف المسامع (١٥٨/١) .

(٨) في د : يخص .

(٩) قلت : وأخرج الحرام والمكروه بقوله في التعريف طلب الفعل... الخ فيخرج طلب

الترك سواء للتحريم أم للكراهة .

والظاهر من عبارة الطوفى اخراج المباح من العزيمة ، حيث صرح بأنها تتناول

الأحكام الأربعة ولم يذكر المباح . =

وفسروها بما لزم العباد بإلزام الله أى بإيجابه على ما صرح به الغزالي وتبعه الآمدى وابن الحاجب فى مختصره الكبير ، ولم يصرح فى الصغير بشىء ، وكأنهم احترزوا بالقييد الأخير<sup>(١)</sup> عن النذر<sup>(٢)</sup>. والله أعلم .

= وجزم الزركشى فى البحر باخراج المباح من العزيمة لعدم مطابقتها الوضع اللغوى ولا الاصطلاح الفقهى ، فالعزيمة تدل على الجزم والتأكيد ، والمباح بمجرد ليس فيه هذا المعنى ، لكنه صرح فى التشنيف بدخوله فى العزيمة تبعا لجمع الجوامع . والله أعلم .

انظر : تنقيح الفصول (٨٧) ، شرح الروضة (٤٨٤/٣) ، البحر المحيط (٣٢٥/١) تشنيف المسامع (١٥٨/١) .

(١) فى د : الآخر ، وهو صواب أيضا لأنهما قيدان .

(٢) فى ب : النذب ، والمثبت هو الصواب كما فى عبارة الاسنوى حيث نقل المؤلف ذلك عنه ، فقولهم : بإلزام الله خرج النذر لأنه بإلزام الشخص نفسه فلا يسمى عزيمة ، أما المندوب فقد أخرجوه بقييد ما لزم العباد ، إذ المندوب ليس بإلزام وكذا الحرام والمكروه والمباح فقصروا العزيمة على الواجب فقط . والمراد بالمختصر الكبير (منتهى السؤل) .

هذا وللرازى رأى آخر وهو اخراج الحرام فقط من العزيمة كما هو ظاهر المحصول ونقله الأسنوى والزركشى فتلخص أن هناك أقوالا خمسة للعزيمة هى : الأولى : أنها تشمل الأحكام الخمسة ومثله قول المؤلف أنها ستة باعتبار أن خلاف الأولى قسم مستقل .

الثانى : أنها تشمل الأحكام الخمسة عدا المباح وهو اختيار الزركشى وظاهر قول الطوفى .

الثالث : أنها تشمل الأحكام الخمسة عدا الحرام وهو ظاهر عبارة الرازى .

الرابع : تشمل الواجب والمندوب فقط وهو قول القرافى .

الخامس : أنها لا تكون إلا فى الواجب وهو قول الغزالي وابن الحاجب والآمدى . والأول هو الظاهر من عبارات كثير من الأصوليين وهو الراجح لأن الحكم إذا لم يكن رخصة فهو عزيمة فلا واسطة بينهما . والله أعلم .

انظر : نهاية السؤل (٧٢/١) ، المستصفى (٩٨/١) ، الإحكام للآمدى (١٧٦/١) ، منتهى السؤل (٤١) ، مختصر ابن الحاجب (٧/٢) ، بيان المختصر (٤١٠/١، ٤١٢) ، المحصول (١٥٤/١/١) ، وانظر المصادر السابقة .

[المسألة السادسة : ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب] (١):

سادسة ما لا يتم ما نوجب	شرعا بمطلق بدونه وجب
إن يك مقدورا (٢) سواء وقفا	وجوده عليه أو أن يعرفا
شرعيا أو عقليا أو عاديا	شرطا يرى أو سببا مرعيا (٣)
كصيغة العتق وللعلم النظر	والسير للحج وطهر معتبر
في كصلاة وترك (٤) الضد	في الأمر والغسل لفوق الحد

الشرح :

هذه المسألة هي المعبر عنها في الأصول والفقهاء بما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وربما قيل : ما لا يتم المأمور إلا به يكون مأمورا به ، وهو أجود من حيث أن الأمر قد يكون للندب فيكون مقدمته مندوبة ، وربما كانت واجبة كالشروط في صلاة التطوع إلا أنه لما وجب الكف عن فاسد الصلاة عند إرادة التلبس بالصلاة مثلا وجب ما لا يتم الكف مع التلبس إلا به فلم يخرج عما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (٥) ، وإذا اتضح الأمر في مقدمة

(١) انظر هذه المسألة في :

تيسير التحرير (٢١٥/٢) ، فواتح الرحموت (٩٥/١) ، ميزان الأصول (١٣٩) ، مختصر ابن الحاجب (٢٤٤/١) ، منتهى السؤل (٣٦) ، بيان المختصر (٣٦٨/١) ، نشر البنود (١٦٩/١) ، تنقيح الفصول (١٦٠) ، المستصفي (٧١/١) ، البرهان (٢٥٧/١) ، المحصول (٣١٧/٢/١) ، شرح اللمع (٢٤٥/١) ، نهاية السؤل (٩٧/١) المحلى مع الدرر اللوامع (٢٧٦/١/١) ، حاشية البناني (١٩٢/١) ، حاشية العطار (٢٥٠/١) ، الابهاج (١٠٣/١) ، الإحكام للآمدى (١٥٢/١) ، غاية الوصول (٢٩) ، البحر المحيط (٢٢٣/١) ، تشنيف المسامع (٢٤٥/١) ، شرح الروضة (٣٥٠/٢) ، العدة (٤١٩/٢) ، شرح الكوكب (٣٥٨/١) ، المسودة (٦٠) ، التمهيد للكلوذاني (٣٢١/١) ، العدة لأبي يعلى (٤١٩/٢) ، مختصر ابن اللحام (٦٢) ، القواعد والفوائد (٩٤) ، التمهيد للأسنوى (٨٣) ، مفتاح الوصول (٣٣) .

(٢) في ج : معذورا .

(٣) في د : فرعيا .

(٤) في ب ، ج ، د : وكترك .

(٥) هذا ما قرره ابن النجار أيضا تبعا للمؤلف .

انظر شرح الكوكب (٣٦٠/١) .

الواجب "أنها واجبة"<sup>(١)</sup> عدى إلى المندوب بما يليق به من الأمرين كما قررناه  
فلذلك عبرت في النظم بالواجب .

والحاصل : أن ما يتوقف عليه الفعل الواجب إما أن يكون جزءا  
لِلواجب ، وإما خارجا عنه كالشرط والسبب<sup>(\*)</sup> .

فالأول واجب اتفاقا ، لأن الأمر بالماهية المركبة أمر بكل واحد من (\*\*)  
أجزائها ضمنا فالأمر بالصلاة مثلا أمر بما فيها من الركوع والسجود<sup>(٢)</sup> وغير  
ذلك .

والثاني هو محل الخلاف ، وأصح الأقوال فيه الوجوب مطلقا<sup>(٣)</sup> ، لكن  
بشرطين :

أحدهما : أن يكون دليل وجوبه مطلقا لامقيدا بحالة وجود المتوقف  
عليه كالحج فإنه مشروط بالاستطاعة ، وكالزكاة فإنها مشروطة بملك النصاب  
وبالحول ، وكالجمعة فإن صحتها مشروطة بالجماعة والوطن ونحو ذلك .  
قلت : التمثيل بالجمعة ظاهر ؛ لأن صحة فعلها متوقف<sup>(٤)</sup> على ذلك ، أما  
الزكاة والحج فإن المتوقف على ما ذكر فيهما<sup>(٥)</sup> إيجاب الفعل لا "صحة"<sup>(٦)</sup> الفعل  
والكلام إنما هو فيما توقف<sup>(٧)</sup> عليه صحة الفعل لإيجابه ، وإلا فالإيجاب  
متوقف على شرطه وهو البلوغ والعقل وغيرهما مما سبق من شروط

(١) ساقطة من ج .

(\*) ٤٦ أ

(\*\*) ٥٠ ب

(٢) في ب ، ج ، د : ركوع وسجود .

(٣) راجع مصادر المسألة .

(٤) في ج : يتوقف .

(٥) في د : فيها .

(٦) ساقطة من أ ، ج .

(٧) في ج : يتوقف .

التكليف<sup>(١)</sup>.

نعم هذا الشرط من أصله ينبغي اختصاصه بمقدمة الواجب إذا كانت شرطا لاسبيا ، فإن السبب يلزم من وجوده الوجود فبعد وجوده لو أمر

(١) أقول : تعقيب المؤلف جيد .

وقد ذكر هذين الشرطين الإمام الرازي وتبعه البيضاوى ، ومثل السبكي للأول بتوقف وجوب الزكاة على النصاب والجمعة على الجماعة ، وزاد الزركشى الحج عند الاستطاعة ثم قال :

وفي هذا الشرط نظر لأنه فيما لا يتم الوجوب إلا به ، والكلام فيما لا يتم الواجب إلا به وبينهما فرق .

وذكر في البحر أن ما يتوقف عليه الواجب إما أن يكون توقيفه عليه في وجوبه فهذا لا يجب بالاجماع لأن الأمر حينئذ مقيد لامطلق كالنصاب بالنسبة إلى الزكاة . وأما أن يتوقف عليه ايقاع الواجب بعد تحقق وجوبه :

فإن كان جزءا فلاخلاف في وجوبه لأن الأمر بالماهية المركبة أمر بكل جزء منها ضمنا .

وإنما الخلاف إذا كان سببا أو شرطا .

هذا وقد ذكر ابن تيمية في المسودة أن للناس طريقان في ضبط ما لا يتم الواجب إلا به :

الأول : طريق الغزالي وتبعه ابن قدامة والطوفي أنه ينقسم إلى : غير مقدور للعبد كالقدرة ، والأعضاء ، وفعل غيره كوجود الإمام والعدد للجمعة فلا يكون واجبا .

وإلى ما يكون مقدورا كالطهارة والسير إلى الحج فيكون واجبا .

وهذا الطريق ضعيف إذ لا واجب في القسم الأول .

الطريق الثاني : أن ما يتم الوجوب إلا به فليس بواجب كالقسم الأول .

وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب مطلقا .

وهذه الطريقة أصح وهي لأكثر الأصوليين .

وبهذا البيان يتضح ما أورده المؤلف من إشكال في هذا الشرط وما سيذكره أيضا في

الشرط الثاني . والله أعلم .

انظر : المحصول (٣١٧/٢/١) ، منهاج الوصول مع نهاية السؤل (٩٨،٩٥/١) ،

الابهاج (١٠٣/١) ، تشنيف المسامع (٢٤٥/١) ، البحر المحيط (٢٢٣/١) ، منتهى

السؤل (٣٦) ، سلم الوصول (١٩٨/١) ، شرح اللمع (٢٤٥/١) ، المسودة (٦٠) ،

المستصفي (٩٨/١) ، روضة الناظر (١٠٧/١) ، شرح الروضة (٣٥٠/٢) .



بمسببه<sup>(١)</sup> لكان أمرا بتحصيل الحاصل إلا أن يفرض ذلك في سبب عادي كالسير للحج كما سيأتي ، فإنه لا يلزم من وجوده وجود الحج ، إلا أن يقال إنما هو سبب للتمكن من الحج لاسبب لنفس الحج ، لكن التمكن من الحج لما كان شرطاً فيه جعل السير سبباً للحج .

الشرط الثاني : أن يكون المتوقف عليه مقدوراً للمكلف بالمتوقف ؛ لأن غير المقدور لا يتحقق معه<sup>(٢)</sup> وجوب الفعل ، وذلك كإرادة الله تعالى وقوعه ، وكالداعية التي يخلقها الله تعالى للعبد على الفعل وهي العزم المصمم ، وقدرة العبد عليه فإنها مخلوقة لله تعالى ، وإلا لتوقفت على مثلها ، وذلك على آخر ، ويلزم التسلسل ، ولا يجب ذلك اتفاقاً<sup>(٣)</sup>.

لكن هذا الشرط إنما يعتبره من لم يجوز تكليف ما لا يطاق ، كما قاله الهندي<sup>(٤)</sup> ، وأما من يجوزه فلا .

نعم تقريره عند المانع من تكليف ما لا يطاق مشكل أيضاً ؛ لأن القدرة مثلا إذا لم تكن مقدورة فالأصل غير مقدور ضرورة كونه مقدمته ، والعجز عنها عجز عنه ، فالمتوقف حينئذ الوجوب لا الواجب ، فهو كالبلوغ وسلامة الأعضاء التي بها الفعل ، وقد تقدم أنه ليس محل النزاع<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ تقي الدين السبكي : رأيت جماعة خبطوا في ذلك ولم أر له مثالا صحيحا يجتمع معه الوجوب إلا القدرة والداعية ، وتقديره أن الإيجاب لا يتوقف على القدرة والداعية ، ولو قيل يمنع تكليف ما لا يطاق

(١) في أ : مسببه .

(٢) في ب ، د : بعد .

(٣) راجع المصادر في هـ (٦٠٥) ص (٦٠٥) ، نهاية السؤل مع سلم الوصول (٢٠٢/١) .

(٤) نقل ذلك الزركشى في التشنيف ، وقال وفي البحر هو الأصح عند الأصوليين وجزم به سليم في التقريب .

لكنه ذكر أن ابن السبكي يرى جواز التكليف بما لا يطاق ومع ذلك قيده بكونه مقدورا فلا يحسن منه هذا القيد .

انظر : النهاية قسم (١) (٤٩٣) ، تشنيف المسامع (٢٤٥/١) ، البحر المحيط (٢٢٤/١) .

(٥) راجع هـ (١) ص (٦٠٧) .

وكان ذلك لانتفاء السر<sup>(١)</sup> في تكليف مالإطاق ، وهو الاختبار والامتحان فيه دون المقدمة فتنبه لذلك فإنه من المهمات . انتهى<sup>(٢)</sup> .  
وحاصله منع أن المقدمة إذا لم تكن مقدورة لا يكلف بالأصل الذى هو غير مقدور لافتراقهما في المعنى المذكور<sup>(٣)</sup> .

(١) في أ : السبب .

(٢) من قوله (وتقديره أن الإيجاب... الخ) غير موجود في الابهاج ، وقد أعاد ابنه نفس العبارة في تكملته ولا توجد فيها هذه الإضافة ، ولعلها من تقرير المؤلف لكلام السبكي ، أو اطلع عليها في نسخة أخرى أو في موضع آخر . والله أعلم .  
وكلام ابن السبكي يحتاج إلى بيان وملخصه :  
أن مايتوقف عليه الفعل إما أن يكون  
من فعل الله أو من فعل الانسان

ويتوقف عليه الوجوب	لايتوقف عليه	لايتوقف عليه	ويتوقف عليه الوجوب
كالعقل ، وسلامة	كخلق قدرة	كالنصاب للزكاة	الأعضاء
	العبد وداعيته		

إما أن يكون مقدورا أو غير مقدور

فلايتحقق الوجوب مع غير المقدور إلا على القول بتكليف مالإطاق ، وحينئذ يصح وجوب غير المقدور مما يتوقف عليه الواجب ، فلايصح اشتراط كونه مقدورا ، قال :

ولم أر له مثلا يصح اجتماع الوجوب معه - أى مع اشتراط كونه مقدورا - إلا القدرة والداعية ورأيت جماعة خبطوا في ذلك . والله أعلم .  
انظر الابهاج (١٠٨،١٠٢/١) .

(٣) المراد : أنه لايمتنع التكليف بالأصل غير المقدور وإن كانت المقدمة غير مقدورة لوجود فائدة وهي الاختبار والابتلاء ، ويمتنع العكس لعدم هذه الفائدة . والله أعلم .

تنبيه : [الأمر بالماهية أمر بأجزائها بشرط القدرة عليها] :  
 قد سبق أن الأمر بالماهية أمر بكل جزء منها بلاخلاف ، وحينئذ  
 فيشترط أن يكون مقدورا له قطعاً لحديث (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه  
 ما استطعتم)<sup>(١)</sup>، نعم إذا سقط وجوب البعض المعجوز هل يبقى وجوب الباقي  
 المقدور؟ قاعدة الشافعي في الأصل البقاء ، للحديث الموافق لقوله تعالى  
 {فاتقوا الله ما استطعتم}<sup>(٢)</sup> ويعبر عن القاعدة بأن "الميسور لا يسقط بالمعسور"<sup>(\*)</sup>  
 كوجوب القيام على من عجز عن الركوع والسجود لعلّة في ظهره مثلا ،  
 وواجد بعض ما يكفيه لطهارته وبعض ما يجب من الفطرة وغير ذلك ، إما  
 بالقطع أو على الراجح ، "وإن خرج عن القاعدة فروع سقط فيها وجوب  
 الباقي إما قطعاً أو على الراجح"<sup>(٣)</sup>، فإن ذلك لمدارك فقهية محلها الفقه<sup>(٤)</sup>،

(١) رواه مسلم بلفظ (فإذا أمرتكم بشيء) ورواه الإمام أحمد بنحوه .  
 والمعنى كما ذكر المناوي : فإذا أمرتكم بشيء أي : وجوبا في الواجب وندبا في  
 المندوب ، فأتوا منه ما أطقتم لأن فعله يتوقف على شرائط وأسباب كالقدرة عليه  
 وبعضه لا يستطاع فلا جرم أن يسقط التكليف به .  
 انظر : صحيح مسلم (الحج) (٩٧٥/٢) ، مسند أحمد (٢/٢٤٧) ، فيض القدير  
 (٣/٥٦٢) .

(٢) التغابن (١٦) .

(\*) ج ٥١

(٣) هذه العبارة بكاملها ساقطة من أ .

(٤) أقول : الميسور له أحكام بيّانها كما يلي :

١ - يجب قطعاً ولا يسقط بالمعسور .

ومثاله : وجوب القيام لمن عجز عن الركوع والسجود ، وكذا من انتهى في  
 التكفير إلى الاطعام ، فقدّر على اطعام ثلاثين فيتعين اطعامهم قطعاً .

٢ - يجب على الراجح ولا يسقط بالمعسور .

ومثاله : من وجد ماء يكفيه لبعض طهارته ، فيجب عليه استعماله مع التيمم على  
 الأصح ، وفي قول يسقط استعماله وهو قول أبي حنيفة ومالك .

انظر : الغاية القصوى (١/٢٣٨) ، المحلى على المنهاج (١/٨٠) ، قواعد المقرئ

(١/٣٢٩) ، التاج والاكليل (١/٣٣١) ، بدائع الصنائع (١/٥٠) .

فإن فقد التراب أيضا وجب استعمال الميسور قطعاً لعدم البدل . =

لكن سنذكرها ونذكر طرفا من الفروع في أواخر الكتاب في الكلام على القواعد المبني عليها فقه الشافعي رضى الله عنه (١).

[أقسام مقدمة الواجب] :

وقولى (سواء وقفا) إلى آخره بيان لجهة التوقف على المقدمة وذلك : إما أن يتوقف عليها وجوده شرعا أو عقلا أو عادة كما سيأتى بيانه في تقسيم المتوقف عليه .

وإما أن يتوقف عليها العلم بوجود الواجب لالتباسه بغيره حادثا أو أصلا ، لانفس وجوده ، كمن نسى صلاة من خمس لا يتحقق العلم بأنه صلى ما عليه حتى يصلى الخمس ، وكستر شىء من الركبة مع أنها ليست بعورة على الأصح لأجل ستر الفخذ الذى هو عورة على الأصح فى الرجل وأما

= ومثاله أيضا : من وجد بعض الصاع من الفطرة لزمه اخراجه على الاصح .

٣ - لا يجب قطعاً ويسقط بالمعسور .

ومثاله : إذا وجد فى الكفارة المرتبة بعض الرقبة لا يجب قطعاً وينتقل إلى البدل .

٤ - لا يجب على الأصح ويسقط بالمعسور .

ومثاله : الأخرس يقف فى الصلاة ساكتاً ، وقيل يحرك لسانه ، وكذا لو تعذر عليه

السجود لمرض وغيره لا يجب وضع جبهته على وسادة ، وقيل : يجب .

قال إمام الحرمين :

وسقوط ما عسر الوصول إليه لا يسقط الممكن ، فإن من الأصول الشائعة التى لا تكاد

تنسى - ما أقيمت الشريعة - أن المقدور عليه لا يسقط بسقوط المعجوز عنه .

انظر : المنشور فى القواعد (١٩٨/٣) ، (٢٢٧/٢) ، شرح الكوكب (٣٦١/١) ،

الابهاج (١١٨/١) ، الأشباه للسيوطى (١٠٧) ، الوجيز فى القواعد (٢٧٣) ،

القواعد الفقهية (٣٩٨) ، قواعد ابن رجب (١٠) ، قواعد الأحكام (٥/٢) ،

الفروق للقرافى (١٣٨/٣) ، الغياثى (٤٦٨-٤٦٩) .

(١) سيذكر المؤلف بعض القواعد الفقهية وذلك ضمن المجلد الثانى . والله أعلم .

المرأة فقطعا<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ذلك : مالو اختلطت المنكوحة بالأجنبية فإنه يجب الكف عنهما ، وكذا لو طلق إحداهما<sup>(٢)</sup> لابعينها أو بعينها ولكن نسي<sup>(٣)</sup>.

[الزيادة على أقل ماينطلق عليه الاسم هل توصف بالوجوب؟]

نعم وقع اضطراب في فروع لهذا المدرك كمسح الزائد في الرأس على ماينطلق عليه الاسم من المسح على قول الشافعي رضي الله عنه : إن

(١) هذا ما ذكر ابن السبكي في الابهاج ، ونقله المؤلف عن شيخه بشيء من الاجمال

وبيان ما ذكره ابن السبكي :

أن مقدمة الواجب تنقسم إلى أمرين :

الأمر الأول : ما يتوقف عليه وجوب الواجب وهو نوعان :

أحدهما : أن يتوقف عليه شرعا كالوضوء للصلاة .

الثاني : أن يتوقف عليه عقلا كالسير إلى الحج .

وأضاف المؤلف ما يتوقف عليه عادة .

الأمر الثاني : أن يتوقف عليها العلم بوجود الواجب لوجوده وذلك :

١ - إما للتباس الواجب بغيره كمن ترك صلاة واحدة ونسى عينها .

٢ - وإما أن يكون لتقارب ما بين الواجب وغيره بحيث لا يظهر حد مفرق بينهما

كستر شيء من الركبة لستر الفخذ .

وهذا البيان سبق إليه الرازي وتبعه جمع .

انظر : الابهاج (١١٢/١) ، البحر المحيط (٢٣٠/١) ، المحصول (٣٢٣/٢/١-٣٢٥) ،

نهاية السؤل مع السلم (٢١١/١) ، التمهيد للأسنوى (٨٦،٨٥) ، الأصفهاني على

المنهاج (١٠٤/١) ، مختصر البيان (٢١) ، القواعد والفوائد (٩٨) .

(٢) في أ : أحديهما .

(٣) ذكر هذين المثالين الرازي في المحصول وفصل الحكم فيهما ، وقد جعلهما

البيضاوي فرع لوجوب المقدمة التي يتوقف عليها العلم بالاتيان بالواجب ، وبينهما

شراح المنهاج .

انظر : المحصول (٣٢٧/٢/١) ، نهاية السؤل (١٠٣/١) ، الابهاج (١١٣/١) ،

الأصفهاني على المنهاج (١٠٦/١) ، مناهج العقول (١٠٣/١) ، المحلى مع الدرر

اللوامع (٢٨٢/١/١) ، حاشية العطار (٢٥٥/١) ، غاية الوصول (٢٩) ، التمهيد

للاسنوى (٨٥) ، القواعد والفوائد (٩٥) .

الواجب<sup>(١)</sup> مسح بعض الرأس ، فهل يكون الزائد واجبا لكونه لا يتميز أو يمكن التمييز فيكون الزائد سنة .

وكذا الزائد في البعير في الزكاة المخرج عما دون خمس وعشرين من الإبل التي واجبها في كل خمس شاة حتى لو أخرجه عن خمس يكون أربعة أخماسه سنة .

وكذا الزائد في البدنة المذبوحة عن الشاة أو الثنتين إلى ستة إذا وجبت الشاة مثلا في تمتع أو أضحية أو نذر .

وكذا الواقع في الحلق الواجب في النسك .

والزائد في تطويل أركان الصلاة على القدر المجزئ في قيام أو ركوع أو سجود أو نحو<sup>(٢)</sup> ذلك مما ليس بعضه بالوجوب أولى من بعض مما هو مبسوط في الفقه<sup>(٣)</sup> .

(١) في أ : الزائد .

(٢) في أ : غير .

(٣) أقول : وقع اضطراب في بعض الفروع هل هي مقدمة يتوقف عليها العلم بالانتيان بالواجب فتكون واجبة أو أنها لا تكون مقدمة فلا تجب .

هذا المدرك الذي أشار إليه المؤلف وبيانه أن القدر الزائد على الواجب الذي لا يقدر بقدر معين كمسح بعض الرأس ونحوه هل يكون مقدمة فيجب أو لا؟ قال الأسنوي : هذه المسألة فيها خلاف شهير عندنا واضطراب في كلام من يفتي ، وذكر ابن برهان أن منشأ الخلاف هل الأمر يتناول هذه الزيادة أو لا؟

والذي جزم به الرازي والبيضاوي أنها لا تكون مقدمة للواجب فلا توصف بالوجوب وإلا لما جاز تركها ونقله ابن برهان عن معظم العلماء ونصره الشيرازي والغزالي وغيرهم .

وقيل : الكل واجب إذ ليس البعض بأولى بالوجوب من البعض الآخر ، قال الزركشي : وهو ظاهر نص الشافعي .

وهناك وجه ثالث : وهو الفصل بين :

ما يمكن تجزئته بحيث لو اقتصر عليه أجزأ فهذا الزائد فيه ليس بواجب كمسح الرأس ، وسبع البدنة للمتمتع .

وما لا يمكن تجزئته بحيث لو اقتصر على بعضه لم يجزء كما لو أخرج خمس بعير - أي في الزكاة - فإنه لا يجزئه قطعا ، فإن الجميع يقع فرضا ، وهذا ما أفق به والد الرملي واستظهره الشربيني قال وهو ما اعتمده شيخى يعنى زكريا الانصارى . =

ولك أن تقول هذا القسم أيضا يتوقف عليه الوجود<sup>(١)</sup> فيتحد مع  
ماقبله<sup>(٢)</sup>، لأن الماهية تنتفى بانتفاء شرطها والعلم بوجود المأمور به شرط فيه  
فنتنفي الماهية بانتفائه ، فقد يوقف الوجود<sup>(٣)</sup> على ذلك "لكن"<sup>(٤)</sup> بواسطة  
توقف الواجب على العلم والعلم على فعل يتيقن<sup>(٥)</sup> به وجود الواجب ، فينبغي

= هذا وقد ذكر النووى تفصيل المسألة فقال :

وإذا أخرج البعير عن خمس من الإبل فهل يقع كله فرضا أم خمسة فقط؟  
وجهان مشهوران أصحهما باتفاق الأصحاب : الجميع يقع فرضا .

والثاني : الخمس يقع فرضا والباقي تطوعا .

قال أصحابنا : وهذان الوجهان كالوجهين فيمن وجبت عليه شاة بنذر أو تمتع فنحر  
بدنة ، وفيمن مسح كل رأسه أو أطال الركوع والسجود زيادة على المجزىء فهل  
يقع الجميع فرضا أم سبع البدنة وأقل جزء من الرأس والركوع والسجود؟  
قال أصحابنا :

الأصح في البدنة والمسح أن الفرض هو البعض ، وفي البعير كله .

والفرق : أن الاقتصار على سبع البدنة وبعض الرأس يجزىء ، ولا يجزىء خمس  
البعير بالاتفاق .

وتظهر فائدة الخلاف :

فيما لو عجل بعيرا عن خمس من الإبل ثم ثبت له الرجوع بأحد أسبابه كهلاك  
النصاب ونحوه ، فإن قلنا الجميع فرض رجع فيه وإلا ففى الخمس فقط لأن  
التطوع لا رجوع فيه . اهـ ملخصا .

وأضاف ابن السبكي فائدة أخرى وهى أن الثواب يختلف على الوجهين ، لأن  
ثواب الفريضة أكثر من ثواب النافلة بسبعين درجة .

انظر تفصيل هذه المسألة فى : البحر المحيط (٢٣٦/١) ، الابهاج (١١٦/١) ،

المجموع (٣٩٦/٥) ، وانظر : المحصول (٣٣٠/٢/١) ، الأصفهاني على المنهاج

(١٠٨/١) ، منهاج الوصول مع نهاية السؤل (١٠٤/١) ، المسودة (٥٩) ، التبصرة

(٨٧) ، المستصفي (٧٣/١) ، نهاية المحتاج (٤٨/٣) ، مغنى المحتاج (٣٧٠/١) ،

التمهيد للكلوذاني (٣٢٦/١) ، العدة لأبى يعلى (٤١٠/٢) .

(١) فى الوجوب والمثبت أولى لأن المراد هنا وجود الواجب .

(٢) أى يتحد مع القسم الثانى من أقسام المقدمة وهى التى يتوقف عليها العلم بوجود

الواجب . والله أعلم .

(٣) فى أ : الوجوب ، والمراد هنا أيضا وجود الواجب .

(٤) ساقطة من ج .

(٥) فى ب ، د : ينتفى .

أن يقال في التقسيم إما أن يتوقف عليه وجود الواجب بواسطة أو بغير واسطة .

[أقسام المقدمة التي يتوقف عليها وجود الواجب] :

وقولى (شرعياً أو عقلياً أو عادياً) بيان لأقسام المقدمة المتوقف عليها ، وقد سبق أن محل النزاع في وجوب المقدمة محصور في السبب والشرط وكل منهما إما شرعى أو عقلى أو عادى فهذه ستة أقسام (\*) :

مثال السبب الشرعى : صيغة العتق في الواجب من كفارة أو نذر ، وكذا صيغة الطلاق حيث وجب كأمر والد الزوج به على المعتمد فى الفتوى (١).

ومثال السبب العقلى : النظر الموصل للعلم .

ومثال السبب العادى : السير للحج على ماسبق فى تقريره .

ومثال الشرط الشرعى : الطهارة للصلاة .

ومثال الشرط العقلى : ترك أضداد المأمور به .

ومثال الشرط العادى : غسل الزائد على حد الوجه فى غسل الوجه

ليتحقق غسل جميعه ، وهو معنى قولى (والغسل لفوق الحد) (٢) (\*\*).

---

(\*) ٤٤٢ د

(١)

(٢) انظر هذه الأقسام فى :  
نهاية السؤل (٩٨/١) ، التمهيد للأسنوى (٨٣) ، شرح الكوكب (٣٥٩/١) ،  
المحلى مع الدرر اللوامع (٢٧٩، ٢٧٧/١/١) ، حاشية العطار (٢٥٢/١) ، مختصر  
البيان (٢١) ، الابهاج (١٠٩/١) ، تيسير التحرير (٢١٥/٢) ، تشنيف المسامع  
(٢٤٧/١) ، البحر المحيط (٢٢٤/١) .

(\*\*) ٥١ هـ



وفي البيت الذي بعده (للوجه) فاللام الأولى زائدة لتقوية العامل لكونه فرعاً في العمل، لأن المصدر فرع عن الفعل في ذلك، واللام الثانية للعلّة أى لأجل الوجه، أى لأجل تحقق غسل الوجه، وهذا القول بوجود هذه الأقسام الستة هو المرجح عند الأصوليين، وهو قول الإمام وأتباعه والآمدى<sup>(١)</sup>، وبه جزم سليم في "التقريب"<sup>(٢)</sup>.

[وجوب المقدمة هل يتلقى من صيغة الأمر أو من دلالتها التضمنية؟ أو الالتزامية]:

لكن اختلف في كون وجوب المقدمة متلقى من نفس صيغة الأمر بالأصل أو من دلالة الصيغة قولان: الثاني منهما قول الجمهور، قال ابن برهان لأن المتلقى من الصيغة ما كان مسموعاً منها<sup>(٤)</sup>. وينحل ذلك<sup>(٥)</sup> إلى أن الدلالة عليه بالتضمن أو بالالتزام، وقد صرح بالأول إمام الحرمين في "البرهان" و"التلخيص" وتقريره أنه إذا تقرر التوقف ثم جاء الأمر كان كأنه مصرح بوجود المجموع<sup>(٦)</sup>(\*).

(١) انظر: المحصول (٣١٧/٢/١)، منهاج الوصول مع نهاية السؤل (٩٧،٩٥/١)، الابهاج (١٠٨،١٠٣/١)، الأصفهاني على المنهاج (١٠١/١)، الإحكام للآمدى (١٥٣/١)، التمهيد للأسنوى (٨٣).

(٢) كذا نقل الزركشى في البحر (٢٢٤/١).

(٣) في أ: وقال.

(٤) نقل ذلك الزركشى في البحر، قال: وأشار ابن السمعاني إلى حكاية الأول وهو ضعيف.

انظر: البحر المحيط (٢٢٤/١)، القواطع (١٤٤/١).

(٥) نخل تأتي بمعنى نسب وادعى، ومراد المؤلف ويدعو ذلك... الخ. والله أعلم. انظر لسان العرب (نخل) (٦٤٩/١١).

(\*) ٤٧أ

(٦) أقول ومراد المؤلف: أن القول بوجود المقدمة إنما يتلقى من الدلالة يدعو إلى خلاف آخر وهو أن هذه الدلالة هل تكون بالتضمن أو بالالتزام. قال الزركشى: ويخرج من اختلاف عباراتهم مذهباً: =

[أقوال المذاهب الأخرى فى حكم المقدمة] :

والقول الثانى فى أصل المسألة : أنه لا يجب مطلقا ، وهو قول المعتزلة ، وحكاه ابن الحاجب فى مختصره الكبير<sup>(١)</sup> ، وإن كان كلامه فى الصغير فى أثناء الاستدلال يقتضى أن ايجاب السبب مجمع عليه<sup>(٢)</sup> ، وحكاه ابن السمعانى فى

= أحدهما : أنه يدل بالالتزام .

الثانى : بالتضمن ، وهو ما صرح به إمام الحرمين فى البرهان والتلخيص حيث قال الأمر بالشىء يتضمن ... الخ .

ثم أورد الزركشى إشكالا ذكر المؤلف تقريره فقط وملخصه :

أن الطهارة ليست جزء الصلاة فكيف يدل بالتضمن؟

وأجاب : بأن الصلاة وجبت مقيدة بالوضوء ، فإذا استقر ذلك ثم ورد قوله تعالى {وأقيموا الصلاة} البقرة (٤٣) ، حمل على الصلاة المعهودة المقيدة بالطهارة ، والدال على الصلاة المقيدة دال على قيدها بالتضمن .

هذا ودلالة التضمن : هى دلالة اللفظ على جزء معناه ، والالتزام : دلالته على لازم معناه . وسيأتى إن شاء الله بيان هذه الدلالات .

انظر : البحر المحيط (٢٢٤/١) ، البرهان (٢٥٧/١) ، تلخيص التقريب (٢٨٨/١) ، ص (١٤٤) .

(١) حكاه ابن الحاجب دون عزوه لأحد .

والواقع أن فى نسبة هذا المذهب إلى المعتزلة اضطراب :

فقد نسبة إلى أكثر المعتزلة ابن تيمية فى المسودة .

ونسب الآمدى إليهم قول الجمهور فقال : اتفق أصحابنا والمعتزلة ... الخ ، وبه قال أبو الحسين البصرى لكن ليس فى عبارته أنه قول المعتزلة .

وذكر كثيرا من الأصوليين هذا المذهب دون عزوه لأحد .

قلت : وكأن الزركشى استشعر هذا الاضطراب لهذا قال فى البحر (وينسب للمعتزلة) ثم ذكر هذا المذهب فى التشنيف ولم يعزه لأحد . والله أعلم .

انظر : منتهى السؤل (٣٦) ، المسودة (٦٠) ، الإحكام للآمدى (١٥٣/١) ، المعتمد

(٩٣/١) ، البحر المحيط (٢٢٥/١) ، تشنيف المسامع (٢٤٧/١) ، نهاية السؤل

(٩٨/١) ، التمهيد للأسنوى (٨٤) ، الابهاج (١٠٩/١) ، الاصفهانى على المنهاج

(١٠٢/١) .

(٢) هذا مقاله الأسنوى وسيأتى مافيه .

انظر : نهاية السؤل (٥٨/١) ، مختصر ابن الحاجب (٢٤٤/١) ، منتهى السؤل (٣٦)

هـ (٣) ص (٦١٩) .

"القواطع" عن أصحابنا<sup>(١)</sup>.

والثالث : يجب في السبب بأقسامه دون الشرط بأقسامه ، ويعزى للشريف المرتضى ، وهو اختيار صاحب "المصادر" من المعتزلة<sup>(٢)</sup>.  
والرابع : ما ارتضاه إمام الحرمين واختاره ابن الحاجب في مختصره الصغير : وجوب السبب مطلقا والشرط الشرعي دون الشرط العقلي و"العادي"<sup>(٣)</sup> فإنهما لا يجبان<sup>(٤)</sup> بل زعم الأبيارى أنه لا خلاف في وجوب

(١) كذا قال الزركشى وعبارة القواطع ذكر الاصحاب أن الأمر بالشىء لا يكون أمر بأسبابه صيغة . ا.هـ

انظر : البحر المحيط (٢٢٥/١، ٢٢٦)، القواطع (١٤٤/١) .

(٢) عزى الزركشى هذا المذهب للشريف المرتضى في التشنيف ، ونقل نص صاحب المصادر في البحر وكلاهما من الشيعة ، والمراد بصاحب المصادر : هو محمود الحمصى - وقد سبقت ترجمته - وهو على مذهب الشيعة الإمامية لا المعتزلة كما ذكر المؤلف ، وقد تكرر ذلك من المؤلف وسيذكره مرة على الصواب في آخر الكتاب وسبق الإشارة إلى ذلك في قسم الدراسة . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (٢٤٧/١) ، البحر المحيط (٢٢٦/١) .

(٣) ساقطة من د .

(٤) نسب ابن السبكي هذا القول إلى الإمام وابن الحاجب وهو يحتاج إلى بيان أطال فيه الزركشى ، وللمحلى بيان آخر ، وما خرجت به أن رأى الإمام لا يخالف رأى الجمهور كثيرا ، وكون الخلاف لفظيا أقرب .  
وتحرير المسألة :

أن الشرط العادي الذى يرى الجمهور وجوبه ، يرى الإمام وابن الحاجب أنه لا يسمى شرطا لأن مالم يأت اسم الفعل إلا به عقلا أو عادة فهو واجب لنفسه ولا يسمى شرطا لأنه لا وجود للفعل بدونه فلا يقصد الشارع طلبه ، فغسل الوجه مثلا لا يتم عادة إلا بغسل جزء من الرأس .

قال ابن القشيري : والحاصل أن العادي لا يسمى شرطا ولا يجب ، هذا هو تقرير قول إمام الحرمين . ا.هـ باختصار .

وأغلب ظنى أن مادفع ابن الحاجب لهذا القول هو رده على قول الكعبي بأن المباح مأمور به وسيأتى في المسألة التالية بيان ذلك إن شاء الله . والله أعلم .

انظر : الابهاج (١٠٩/١) ، جمع الجوامع (١٢٩) ، البحر المحيط (٢٢٦/١) ، تشنيف المسامع (٢٤٨/١) ، حاشية العطار (٢٥٢/١) ، المحلى على الدرر اللوامع (٢٧٧/١/١) البرهان (٢٥٧/١) ، منتهى السؤل (٣٦) ، مختصر ابن الحاجب

(٢٤٤/١) .

"الشرط الشرعى ، وزعم تلميذه ابن الحاجب أنه لاخلاف فى وجوب" (١)  
السبب ، ويرد عليهما (٢) بحكاية غيرهما الخلاف (٣).  
واعلم أن هذا الخلاف هل هو فى الكلام النفسى أو (٤) فى اللسانى؟ فيه  
طريقان يظهران من الاستدلالات (٥) فى المسألة (٦).

(١) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٢) فى ج : عليه .

(٣) أما قول الأبيارى فقد رده الزركشى وقال :

ليس كذلك فقد حكى الإمام فى التلخيص الخلاف فيه عن بعض المعتزلة .

قلت : لكن عبارة الأبيارى لا يرد عليها اعتراض الزركشى لأنه قال فى التحقيق :  
مالاتوصل إلى الواجب إلا به من الشروط الشرعية فلاخلاف أن ايجاب المشروط  
عين ايجاب الشرط أو يتضمنه . اهـ

فوجوب الشرط عنده ليس لكونه مقدمة للواجب ، بل باعتبار كونه جزءا منه  
وبهذا الاعتبار لاخلاف فى وجوبه ، والخلاف الذى حكاه الزركشى إنما هو فى  
وجوب الشرط كمقدمة للواجب .

وأما قول ابن الحاجب فقد أخذه الزركشى من كلام شيخه الأسنوى - وسبق ذكره  
قبل قليل - وليس فى عبارة ابن الحاجب التصريح بذلك ، وعلى كل فقد ذكر  
الزركشى أنه لامنافاة بين ماقاله ابن الحاجب وحكاية خلافه :

لأن الخلاف فى ايجاب المسبب هل هو دال على ايجاب السبب .

ومحل الاجماع أنه إذا وجب المسبب فقد وجب السبب لامن جهة اللفظ . والله  
أعلم .

انظر : التحقيق البيان (٣١٧/٢) ، منتهى السؤل (٣٦) ، مختصر ابن الحاجب  
(٢٤٤/١) ، البحر المحيط (٢٢٥/١) ، نهاية السؤل (٩٨/١) .

(٤) فى أ ، ج ، د : أم ، وهو يوافق البحر .

(٥) فى د : الاستدلالان .

(٦) قال الزركشى : يحتمل الأول : على معنى أنه يقوم بالذات ايجاب الصلاة .

ويحتمل الثانى : على أن مجموع الخطابين يدلان على ايجاب الصلاة .

قلت : وهذا مبنى على اثبات الكلام النفسى وهو مذهب الأشاعرة حيث نفوا أن  
الله يتكلم بجرف وصوت خلافا لمذهب السلف وسبق الرد عليهم .

انظر : البحر المحيط (٢٣٠/١) ، هـ (٣) ص (٢٠٢) .

وإذا قلنا بالإيجاب فهل هو شرعى أو عقلى؟ فيه خلاف ، ولعل مأخذه  
ماسبق من كونه مأخوذا من الأمر أو من دلالة الأمر<sup>(١)</sup>، وهل هو بالتضمن  
أو بالالتزام؟ وقد أوضحناه<sup>(٢)</sup>. والله أعلم .

[مسألة : المباح هل هو مأمورا به]؟<sup>(٣)</sup>

لتترك حظر واجب وذا جلى	للوجه فالمباح فى التوسل
بنفيه المباح ذا أجادا	فى الكل فالكعبى إن أرادا
كشغل غصب بصلاة دين <sup>(٤)</sup>	فالشىء قد يكون ذا وجهين
من أفسد رأى فإياه انبذا	وإن أراد النفى مطلقا فذا

الشرح :

قولى (للوجه) متعلق بما قبله ، وسبق شرحه .

(١) رجح الزركشى أن وجوب المقدمة شرعى لاعقلى لأن ايجاب الصلاة ثابت بخطاب  
السمع ، وهذا الايجاب مع الخطاب الدال على كون الوضوء شرطا يستلزم ايجاب  
الوضوء ولانعنى بالسمع إلا هذا .  
وقال البعض أن الوجوب عقلى . انظر البحر المحيط (٢٢٩/١) .

(٢) سبق قريبا . والله أعلم .

(٣) انظر هذه المسألة فى :

تيسير التحرير (٢٢٦/٢) ، فواتح الرحموت (١١٣/١) ، كشف الأسرار للبخارى  
(١١٩/١) ، الموافقات (١٢٤، ١١١/١) ، بيان المختصر (٣٩٩/١) ، شرح العضد (٦/٢) ،  
أحكام الفصول (٧٦) ، المستصفى (٧٤/١) ، المنحول (١١٦) ، البرهان (٢٩٤/١) ،  
المحصول (٣٤٩/٢/١) ، الإحكام للآمدى (١٦٨/١) ، البحر المحيط (٢٧٩/١) ،  
تشنيف المسامع (٢٠٦/١) ، حاشية البنانى (١٧٢/١) ، حاشية العطار (٢٢٤/١) ،  
بيان البديع (٦٩٦/١/١) ، الابهاج (١٣٠/١) ، نهاية السؤل (١١٢/١) ، الأصفهانى  
على المنهاج (١١٥/١) ، التحقيق والبيان (٣٨٣/٢) ، شرح اللمع (١٥٠/١) ،  
الوصول إلى الأصول (١٦٧/١) ، سلاسل الذهب (١١٠) ، الدرر اللوامع  
(٢١٢/١/١) ، غاية الوصول (٢٤) ، شرح الروضة (٤٠٧/٣) ، شرح الكوكب  
(٤٢٤/١) ، المسودة (٦٥) .

(٤) فى ج : ذين بالذال المعجمة .

وقولى (فالمباح) إلى آخره هو تفريع مسألة أصولية على القاعدة السابقة وهى أن المباح إذا<sup>(١)</sup> كان وسيلة لترك حرام كان واجبا ؛ لأن ترك الحرام واجب ، وماتوقف عليه الواجب واجب .

نعم لايلزم من ذلك انتفاء المباح من الشرع بالكلية ، وإن كان الكعبى قد تعلق فى نفي المباح بهذه القاعدة .

والكعبى هو : أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخى المعتزلى تلميذ أبى الحسين الخياط<sup>(٢)</sup> ، توفى سنة تسع عشرة وثلثمائة ، وأتباعه "طائفة"<sup>(٣)</sup> يسمون البليخة<sup>(٤)</sup> ، فوافقوه على إنكار<sup>(٥)</sup> المباح ، وحكاه ابن الصباغ عن أبى بكر الدقاق وهو معتزلى أيضا<sup>(٦)</sup> ، ونقله القاضى عبد الوهاب عن معتزلة

(١) فى ج : إن .

(٢) عبد الرحيم بن محمد أبو الحسين الخياط ، شيخ معتزلة بغداد ، له ذكاء مفرط ، وتصانيف مهذبة ، قال الذهبى : كان من مجور العلم ، وله جلالة عجيبة عند المعتزلة وهو نظير الجبائى ، قال صاحب الفرق : شارك الخياط سائر القدرية فى أكثر ضلالاتها ، وكان أستاذ الكعبى فى ضلالتة ، انفرد بأقوال عن المعتزلة ، من مؤلفاته : "الاستدلال" ، "الانتصار" وهو نقض كتاب ابن الراوندى فى فضائح المعتزلة ، "نقض نعت الحكمة" ، توفى عام (٣٠٠هـ) ، وقد ذكره الزركلى بابن الخياط .  
انظر : سير النبلاء (٢٢٠/١٤) ، الأعلام (٣٤٧/٣) ، معجم المؤلفين (٢١٣/٥) ، الفرق بين الفرق (١٧٩) ، الملل والنحل (٧٧) .

(٣) ساقطة من د .

(٤) انظر ترجمة الكعبى فى هـ (ج) ص (٢٥٨) .

(٥) فى ب ، د : إبطال .

(٦) نقل الزركشى ماحكى عن الدقاق فى البحر ، ولم يشر إلى أنه معتزلى ، وليس فى كتب التراجم إشارة إلى ذلك لامن قريب ولابعيد ، وقد نقل الزركشى أقوال الدقاق عن أئمة الشافعية كالقاضى أبى الطيب وابن الصباغ والأستاذ أبو اسحاق وابن السمعانى ، ونقل الرافعى عنه أيضا ولم يذكر أحد أنه معتزلى ، ولم أجد معتزليا بهذا الاسم .

نعم نقل الزركشى فى المعبر كما سيأتى ص (١٨٤) عن شرح الترتيب لأبى اسحاق : أن الدقاق ينسب إلى أصحاب الحديث والشافعى وكان معتزلى المذهب فى الأصل ومذهب بمذهب الكعبى فى أن أصل الأشياء على الحظر .

قلت : كونه كان معتزليا لايسوغ اطلاق ذلك عليه ، وعلى كل حال هذا النقل انفرد به الزركشى وهو محل نظر . والله أعلم . =

بغداد<sup>(١)</sup>، ونقله الباجي عن أبي الفرج<sup>(٢)</sup> من المالكية<sup>(٣)</sup>، فإن كانت هذه المقالة إنكار الأصل المباح كما هو ظاهر نقل إمام الحرمين في "البرهان" عن الكعبي وكذا هو ظاهر نقل ابن برهان في "الوجيز" و"الأوسط" والكياء الهراسي، والآمدي وغيرهم عنه<sup>(٤)</sup> فهو ظاهر الفساد مخالف لإجماع عصاة المسلمين<sup>(\*)</sup> المنعقد قبل المخالفين، إن من أحكام الله عز وجل قسم المباح .  
وإن كانوا لا ينفونه أصلا، وإنما يقولون لا يقع إلا وسيلة لترك الحرام، فيكون واجبا، حتى أن القاضي في مختصر "التقريب" نقل عن الكعبي أن

= والدقاق : نسبة إلى الدقيق وعمله، وهو أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر البغدادي، القاضي، ولد عام (٥٣٠٦هـ)، كان فقيها، أصوليا، فاضلا، عالما بعلوم كثيرة، وكانت فيه دعاية، ولى قضاء كرخ ببغداد، من مؤلفاته : كتاب في "أصول الفقه" على مذهب الشافعي، "شرح المختصر"، "فرائد الفوائد"، توفي ببغداد عام (٥٣٩٢هـ).

انظر : طبقات الأسنوي (٥٢٢/١)، طبقات الشيرازي (١٢٦)، طبقات ابن شهبة (١٦٧/١)، تاريخ بغداد (٢٢٩/٣)، النجوم الزاهرة (٢٠٦/٤)، كشف الظنون (١٣٠٠/٢)، معجم المؤلفين (٢٠٣/١١)، ص (١١٩/١)، وانظر البحر المحيط (٢٧٩/١).

(٢) عمرو بن محمد الليثي القاضي أبو الفرج المالكي، الفقيه الحافظ، العمدة الثقة، أصله من البصرة، تفقه بالقاضي اسماعيل وكان من كتابه، أخذ عنه الأبهري وابن السكن، كان فصيحاً، لغوياً، فارساً، ولى قضاء طرسوس وأنطاكية وغيرها ولم يزل كذلك حتى مات عطشا في البرية بعد أن قطع عليه الطريق أثناء رجوعه إلى البصرة عام (٥٣٣١هـ)، من مؤلفاته : "اللمع" في الأصول، "الحاوي" في الفقه .

انظر : الديباج (١٢٧/٢)، شجرة النور (٧٩)، الفهرست (٢٨٣)، الفتح المبين (١٩٢/١).

(٣) انظر : أحكام الفصول (٧٧)، البحر المحيط (٢٧٩/١).

(٤) انظر : البرهان (٢٩٤/١)، الوصول لابن برهان (١٦٧/١)، البحر المحيط (٢٧٩/١)، الإحكام للآمدي (١٦٨/١)، الابهاج (١٣٠/١)، المنخول (١١٦).

(\*) ٥٢ ج

المباح مأمور به دون أمر الندب ، والندب دون أمر الإيجاب ، وقال : إنه وإن أطلق الأمر على المباح فلا يسمى المباح واجبا ، ولا الإباحة إيجابا<sup>(١)</sup> ، وتبعه على ذلك الغزالي في "المستصفى" ، وابن القشيري في "أصوله"<sup>(٢)</sup> . وبالجملة فقد أقاموا على هذه الدعوى دليلا قويا ، فقالوا<sup>(٣)</sup> :  
فعل المباح يترك به الحرام ، وكل ماترك<sup>(٤)</sup> به الحرام واجب ، ففعل المباح واجب .

- (١) هذا ما نقله ابن السبكي والزركشى عن القاضى ونقله أيضا الأيبارى حيث قال : قال الشيخ : ما ذهب إليه الكعبى من أنه لامباح فى الشريعة له مأخذان : أحدهما : وهو الصحيح عنده أن المباح مأمور به ، ولكنه دون الندب كما أن المندوب مأمور به ولكنه دون الواجب ، وهذا بناه على أن المباح حسن ، ويصح أن يطلبه الطالب لحسنه . وهذا هو الطريق الذى اعتمده الكعبى فى الفتوى .
- الثانى : أن المباح يقع تركا للمحظور فيقع من هذه الجهة واجبا فهذا يمنع أن يكون التخيير ثابتا فى الشرع وهو فاسد .
- قال الشاطبى : ولو كان ترك المباح طاعة للزم رفع المباح من أحكام الشرع من حيث النظر إليه فى نفسه وهو باطل بالاجماع ولا يخالف فى هذا الكعبى لأنه إنما نفاه بالنظر إلى ما يستلزمه لا بالنظر إلى ذات الفعل .
- انظر : الابهاج (١٣١/١) ، البحر المحيط (٢٧٩/١) ، التحقيق والبيان (٣٨٣/٢) ، الموافقات (١١١/١) ، تشنيف المسامع (٢٠٨/١) .
- (٢) توهم عبارة المؤلف أن الغزالي وابن القشيري تبعوا الكعبى خصوصا أنه أعقب ذلك بقوله : أقاموا على هذه الدعوى ... الخ ، وكذا عبارة البحر موهمة . والأمر ليس كذلك ، بل المراد أن الغزالي وابن القشيري تبعوا القاضى فى النقل عن الكعبى أن المباح مأمور به ، قال السبكي :
- وقد نقل عنه القاضى فى مختصر التقريب والغزالي فى المستصفى أن المباح مأمور به . هذا وقد رد الغزالي مذهب الكعبى وقال انه محال لأن الأمر طلب والمباح غير مطلوب .
- انظر : البحر المحيط (٢٧٩/١) ، السمتصفى (٧٤/١) ، المنخول (١١٦) ، الابهاج (١٣١/١) .
- (٣) مراده الكعبى ومن تبعه على رأيه كما سبق ذكرهم .
- (٤) فى ب ، د : يترك .



بيان الصغرى أن فاعل المباح لا يكون فاعلا للحرام في آن واحد لئلا يجتمع الضدان فهو تارك له .

وبيان الكبرى من قاعدتين : إحداهما : مقدمة الواجب واجبة ، والثانية : أن تحريم الشيء إيجاب لأحد أضداده كما سيأتي بيانها<sup>(١)</sup>.

وقد أجيبت عن هذا الدليل بمنع الصغرى لأن ترك الحرام لا ينحصر في كونه ضمن المباح عينا ، بل بواحد من نوعه أو بواحد من نوع المندوب أو من نوع الواجب أو نوع المكروه ، بل وبواحد من نوع الحرام غيره يحصل به تركه ، وهو معنى قولى (وذا جلى فى الكل)<sup>(٢)</sup> أى فى كل الأحكام ، حتى فى الحرام باعتبار فعل حرام آخر ، ولا يضر<sup>(٣)</sup> ذلك لكونه من جهتين كما ستعرفه .

وضعف الآمدى وابن برهان ، وابن الحاجب وغيرهم هذا الجواب بأنه لم يخرج عن كونه واجبا غايته أنه ليس واجبا عينا بل على التخيير ، والواجب المخير بفعله يتعين للوجوب قطعا كما سبق<sup>(٤)</sup> ، فلا يتصور وقوع مباح إلا واجبا سواء قلنا فى المخير الكل واجب أو واحد لابعينه ، ولو قلنا إن محل الوجوب لالتخيير فيه ، ومحل التخيير لا وجوب فيه<sup>(٥)</sup> ، لأنه بعد الفعل ينطلق عليه اسم الواجب فلا يتصور حينئذ وقوع مباح إلا واجبا ، وهو مدعى الخصم<sup>(٦)</sup>.

(١) ستأتى إن شاء الله فى مسألة النهى عن الشيء هل هو أمر بأحد أضداده؟ ص (١٠٧) .

(٢) فى أ ، ج ، د : وداخل ، والمثبت كما فى ب والنظم :

(٣) فى ب ، د : يضير .

(٤) راجع مسألة المطلوب المعين والمخير .

(٥) هذا ما حرره ابن الحاجب فى الواجب المخير فراجع مع القولين السابقين فى مسألة المطلوب المعين والمخير ص (٦٧٠) .

(٦) أقول : الاستدلال الذى أورده الكعبى هو على طريقة المناطقة ، وسبق بيانه أثناء الحديث عن الدليل لدى المناطقة .

فهذا قياس اقترانى فى أقوى أشكاله حيث جعل الحد الأوسط محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى لهذا وصفه المؤلف بالقوة وبيان الدليل كما يلى :

قالوا : ولا مخلص مما قاله الكعبي إلا بمنع إيجاب المقدمة ، وهي إحدى القاعدتين السابقتين ، أى أو بمنع<sup>(١)</sup> الأخرى ، وإن لم يتعرضوا لذلك ، إما لكون منع الأولى يلزم منه منع الأخرى أو لكونها ممنوعة في نفسها كما قال إمام الحرمين : إن من منع أن النهى عن الشيء أمر بأحد أضداده يقول :

المقدمة الصغرى		المقدمة الكبرى		النتيجة
الموضوع	المحمول	الموضوع	المحمول	فعل المباح واجب
فعل المباح	يترك به الحرام	كل ما يترك	واجب	فعل المباح واجب
		به الحرام		

فالموضوع في الصغرى اندرج في محمولها ومحمول الصغرى اندرج في موضوع الكبرى ، فلزم اندراج موضوع الصغرى في موضوع الكبرى فينتج المطلوب . بيان الصغرى : أن فاعل المباح تارك للحرام ضرورة لئلا يجتمع الضدان في الفعل الواحد .

وبيان الكبرى : أن الموضوع فيها مبنى على قاعدتين :

الأولى : ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

الثانية : النهى عن الشيء أمر بأحد أضداده ، وبهما قال جمهور الشافعية . ففعل المباح ترك لحرام وترك الحرام واجب ، ولا يتم ترك الحرام إلا بالتلبس بأحد أضداده ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وأجيب بمنع الصغرى : وهى أن ترك الحرام لا يقتصر على فعل المباح بل يكون أيضا بفعل المندوب والواجب والمكروه فيكون المندوب والمكروه واجبا ، بل فعل الحرام يكون واجبا باعتبار أنه ترك لحرام آخر .

وقد ضعف هذا الجواب الآمدى وقال : وهو صادر ممن لم يعلم غور كلامه . والسبب أن المباح بهذا الجواب خرج عن كونه واجبا على التعيين إلى كونه واجبا على التخيير لأن أضداد الحرام متنوعة المندوب والمكروه والمباح وغيرها فيكون المباح أحد هذه الأضداد فيكون واجبا على التخيير فإذا فعله تعين وجوبه فلا يقع المباح إلا واجبا وهو مدعى الخصم . والله تعالى أعلم .

انظر : ص (١٦٤) ، بيان البديع (٦٩٦/١/١) ، الإحكام للآمدى (١٦٩/١) ، وانظر أيضا دليل الكعبي والجواب عليه في :

الوصول (١٦٧/١) ، مختصر ابن الحاجب (٦/٢) ، بيان المختصر (٤٠٠/١) ، نهاية السؤل (١١٣/١) ، البحر المحيط (٣٨١/١) ، الابهاج (١٣١/١) ، شرح الروضة (٤٠٨/٣) ، ومصادر المسألة .

(١) في د : يمتنع .

لو قلت بذلك لزمى القول بمسألة الكعبي<sup>(١)</sup>.

أما إذا قلنا بالقاعدتين فلا سبيل إلى مخالفة الكعبي غايته أن يكون للشئ جهتان ولا يمتنع ذلك ، كالصلاة في المغصوب ، وإنما يبقى الاعتراض عليهم في تعيين المباح ، وبأنه يلزم أن يكون الحرام المفروض به ترك حرام آخر واجبا ، وهو ممتنع .

ولكن لهم<sup>(٢)</sup> أن يجيبوا :

عن الأول بأنهم لم يحصروا بل فرضوا ذلك<sup>(\*)</sup> مثلا لكونه أوضح ، لأنه ليس داخلا في الاقتضاء أصلا .

وعن الثانى بأن ذلك من جهتين ، ولا يمتنع كالصلاة في الدار المغصوبة ، ونحو ذلك .

(١) أقول ممن منع القاعدة الأولى ابن الحاجب حيث قال : ولا تخلص إلا بأن ما لا يتم

الواجب إلا به من عقلى أو عادى فليس بواجب ، وهذا مذهبه كما سبق . ومراده أن ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجبا إذا كان شرطا شرعيا أما إن كان عقليا أو عاديا فليس بواجب .

وحينئذ يندفع إشكال الكعبي لكون ترك الأضداد من الشروط الواجبة عقلا فلا يلزم من وجوب الشئ شرعا وجوب أضداده . وقال الأصفهاني :

وحله أن يقال ما لا يتم الواجب إلا به إنما يكون واجبا إذا كان متعينا لحصول الواجب به ، أما إذا كان الواجب يحصل به وبغيره ، لا يتعين ذلك لحصول الواجب ولا يصير واجبا وإن اختاره المكلف ، لأن اختياره وتعيينه لا يجعل ما ليس بواجب واجبا .

وممن منع القاعدة الثانية : إمام الحرمين وتبعه الغزالي .

قال الإمام : أما من قال النهى عن الشئ أمر بأحد أضداد المنهى عنه فقد اقتحم أمرا عظيما وباح بالتزام مذهب الكعبي في نفى الاباحة .

وقال الغزالي : وهذا بناء من الكعبي على أن النهى عن الشئ أمر بأحد أضداده وقد أبطلناه . والله أعلم .

انظر : مختصر ابن الحاجب (٦/٢) ، بيان المختصر (٤٠٢/١) ، بيان البديع (٦٩٨/١/١) ، البرهان (٢٥٢/١) ، المنحول (١١٤،١١٦) ، الوصول (١٦٩،١٦٨) .

(٢) أى للكعبي وشيعته .

(\*) ٥٢ ب

وقال الآمدى بعد زعمه أن كلام الكعبي صحيح على ما سبق عسى أن يكون عند غيرى حل هذا الإشكال<sup>(١)</sup>.

وحاول بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup> الجواب بأمور أخرى :

منها : أن الذى يفرض له جهتان إنما هو فى العقل دون الخارج إذ الفعل الواحد فى الخارج لا يكون واجبا مباحا ولا واجبا حراما ، إذ الماهية لا تتقوم بفصلين أو فصول متعاندة .

ومنها : أن الفعل كما يلزم أن يكون تركا للحرام يلزم أن يكون تركا للواجب وتركا للمندوب ونحو ذلك ، واللوازم إذا تعارضت تساقطت فيبقى أصل المباح .

ومنها : لو فرضنا جميع الأفعال دائرة ، والأفعال المباحة خمسة ، فإذا حصل الفعل المتلبس به فهو مركز الدائرة ، وإذا كان مباحا بالذات الذى أقر الكعبي به حصل للفعل المذكور نسبة إلى كل خمس من أجزاء الدائرة ، والفرض أنه مباح فتساقطت النسب الخمس ، وبقيت الإباحة الذاتية<sup>(٣)</sup> ، وهو قريب مما قبله .

(١) أقول : ليس فى عبارة الآمدى ما يفيد أن كلام الكعبي صحيح ، بل لا يصح نقل ذلك عنه ، ومقاله فى الإحكام أن مذهب الكعبي فى غاية الغوص والإشكال وعسى أن يكون عند غيرى حله .

وأغلب الظن أن المؤلف خلط فى نقله عن شيخه الذى قال فى البحر مانصه : واعلم أن هذا السؤال استصعبه المتأخرون - وزعموا أن كلام الكعبي صحيح - حتى قال الآمدى عسى أن يكون عند غيرى حله . اهـ .

فظن المؤلف أن الآمدى ممن صحح قول الكعبي وليس كذلك . والله أعلم . البحر المحيط (٢٨٢/١) ، وانظر الإحكام للآمدى (١٦٩/١) .

(٢) أقول : هذا من أغرب ما مر على حيث يتجاهل المؤلف ذكر شيخه الزركشى ولا يعزوا إليه أقواله بل تارة يقول : قال بعض المحققين وهنا يقول بعض المتأخرين ، ولا أدرى هل يرى المؤلف بأسا فى نسبة ما ينقله إلى شيخه؟! .

الحاصل أن هذه الأجوبة للزركشى فانظر بيانها فى البحر المحيط (٢٨٣، ٢٨٢/١) .

(٣) انتهت ردود الزركشى فانظر البحر المحيط (٢٨٣-٢٨٢/١) .

قلت : ويمكن التخلص بغير ذلك كله ، وهو منع مقدمته الصغرى باستناد لأمر آخر ، وهو أن الكف عن الحرام الذى هو مناط التكليف فى النهى (١) - على الأرجح كما سبق (٢) - فعل مغاير لسائر الأفعال الوجودية التى هى ضد الحرام ، فهو أخص من عدم فعل الحرام لاحتياج الكف لقصد ، فإذا لم يوجد فلا يكون آتيا بواجب ، ولهذا لا يثاب لانتفاء الفعل الذى هو (\*) الكف وإذا تقرر ذلك فاجتماع الترك ، وما يفرض من فعل مباح أو مندوب أو غيرهما اجتماع (٣) اتفاقى لاعلى وجه اللزوم لأن كلا من فعل المباح وغيره يفرض (٤) ولا ترك موجود على الوجه الذى قررناه أنه أخص من انتفاء (\*\*). الحرام ، فالكف هو الموصوف بالوجوب لاما يقارنه من الفعل المباح أو غيره فإن لم يستحضر الحرام ولا كف ، فهذا ليس مكلفا بشيء من أضرار الحرام ، بل يكتفى فيه بالانتفاء الأسمى ، وهذا أحسن ما يحقق به هذا الموضوع من فتح الله عز وجل ، فله الحمد والمنة (٥).

(١) فى ج : المنهى .

(٢) سبق بيان ذلك فى مسألة لتكليف إلا بفعل .

(\*) ٤٤٣

(٣) فى د : فجميع ، وفى أ ، ج : فاجتماع ، وهو كذلك فى ب لكن مسحت الفاء وهو ما رجحت اثباته وهو يوافق ما فى الدرر اللوامع (٢١٤/١/١) .

(٤) فى أ ، ج ، د : يعرض .

(\*\*) ٤٨ أ

(٥) أقول نقل الكمال هذا الجواب مع شيء من البيان رأيت أن أنقله هنا توضيحا لما قاله المؤلف :

قال : واعلم أنه يمكن التخلص عن دليل الكعبى بأن يقال :

لانسلم أن كل مباح يتحقق به ترك الحرام - الذى هو واجب - لأن ترك الحرام الذى يوصف بالوجوب هو الكف وهو فعل مغاير لسائر الأفعال الوجودية التى هى أضرار الحرام .

ولاحفاء فى توقف الكف على القصد ، ولا فى أن الكف عن الشيء فرع خطوره بالبال وداعية النفس له ، فمن سكتت جوارحه عن الحرام وغيره أو حركها فى مباح وغيره من غير أن يخطر بباله الحرام ، ولادعت النفس إليه لم يوجد منه كف فلا يكون آتيا بالترك الواجب وكان غير آثم اكتفاء بالانتفاء الأسمى فى حقه . =

وقولى (كشغل غصب بصلاة دين) أى بالصلاة التى هى عليه دين واجب<sup>(١)</sup>، أى "حتى"<sup>(٢)</sup> يجتمع فيها الوجوب والتحريم ، وحينئذ فيقرأ بتنوين

= فاجتماع الترك الواجب - الكف - وما يعرض من فعل مباح أو غيره اجتماع اتفاق لازومى فإذا اجتمعا فالموصوف بالوجوب هو الكف لاما يقارنه من الفعل المباح أو غيره .

وهذا أحسن ما يتخلص به عن دليل الكعبي ، وقد ذكره البرماوى فى شرح الألفية وأشار إليه شيخنا فى تحريره .

قلت : ومراده ابن الهمام الذى قال : وجوابه أقرب إليك منك لانكشاف منع أن كل مباح ترك حرام... الخ قال صاحب التقرير :

وإنما صدر الجواب باللفظ المذكور تعجيبا من ذهول الكل عن هذا الجواب مع أنهم المحققون ، ولكن الله تعالى هو خالق العلم وحاصل الجواب : أن قول الكعبي كل مباح ترك حرام ممنوع للقطع بفعل مباحات من غير خطوط معصية يراد بفعل المباحات تركها ، ولا شك أنالترك الذى هو الفعل الاختيارى لا يتصور إلا بخطر المتروك وداعية النفس إلى فعله ، فحينئذ يتحقق الترك فيثبت المباح مجردا عن كونه شركا . فبطل دليله على ذلك ولله الحمد .

والذى يجدر ذكره أن الطوفى جعل الخلاف مع الكعبي لفظيا وتبعه ابن السبكي من حيث أن المباح له اعتباران :

الأول : بالنظر إلى ذاته فهو غير مأمور به ولا يخالف فى هذا الكعبي .

الثانى : باعتبار أمر عارض له وهو ترك الحرام فهو مأمور به من هذه الحيثية والجمهور لا يخالفونه .

قلت : وجعل الخلاف لفظيا لا يخلو من نظر لأن الكعبي يرى أن المباح لا يقع إلا واجبا خلافا للجمهور فللمباح فى الشريعة عند الكعبي كما ذكر ابن تيمية . والله أعلم .

انظر : الدرر اللوامع (٢١٤/١/١) ، التقرير والتحبير (١٤٥/٢) ، تيسير التحرير (٢٢٧/٢) ، شرح الروضة (٤١٠/٣) ، تشنيف المسامع (٢٠٧/١) ، المحلى على جمع الجوامع (١٧٣/١) ، حاشية العطار (٢٢٥/١) ، غاية الوصول (٢٥،٢٤) ، الموافقات (١١١/١) ، المسودة (٦٥) .

(١) فى ج ، ب ، د : واجب عليه .

(٢) ساقطة من د .

صلاة ، ودين<sup>(١)</sup> ، صفة له ، ولو قرىء بـلاتنوين على إضافة الموصوفة للصفة كصلاة الأولى لم يمتنع ، ويأتى فيه المذهبان المشهوران للكوفيين والبصريين<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

(١) في ج : وذين بالذال المعجمة .  
 (٢) أقول : إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون أو تنوين وجوبا وإلى هذا أشار المؤلف بقوله : ولو قرىء بـلاتنوين .  
 واعلم أن المضاف لابد أن يكون غير المضاف إليه فلا يضاف الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته ، فلا يقال قمح بر ، ورجل قائم لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه .  
 وماورد في اللغة نحو شهر رمضان وصلاة الأولى فمؤول ، قال ابن مالك في الكافية :

ولا يضاف اسم لما به اتحد      معنى وماأوهم ذا إذا ورد  
 فهو مؤول بمبدي العذر في      نطق به تأويل ذى تلتف  
 وقال في الشرح : المضاف يعرف أو يخصص بالمضاف إليه ، والشيء لا يعرف ولا يتخصص إلا بغيره فلا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه .  
 فإن توهم خلاف ذلك تلتف في تقدير المغايرة فلذلك قيل في قولهم : صلاة الأولى أن المراد صلاة الساعة الأولى . اهـ .  
 قوله : ويأتى فيه المذهبان ... الخ .

مراده - والله أعلم - أن ما لا تجب إضافته إذا أضيف إلى الجمل فيه مذهبان : الأول : يجوز فيه البناء والاعراب سواء أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية صدرت بماض أو بمضارع وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي وابن مالك .  
 الثانى : أن ما أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية صدرت بمضارع لا يجوز فيه إلا الإعراب ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض . وهذا مذهب البصريين . والله أعلم .

انظر : شرح ابن عقيل (٣/٤٨،٤٣،٥٩) ، شرح الكافية لابن مالك (٢/٩٢٣) ،  
 تسهيل الفوائد (٢/٣٣٢) ، أوضح المسالك (٢/١٨٢) ، الصبان على الأشموني  
 (٢/٢٤٩) ، شرح الألفية لابن الناظم (١٥٠) .

الباب الأول

فى

أدلة الفقه



## الباب الأول فدا أدلة الفقه

بين الأئمة الكتاب الباقي  
وذا من الدين<sup>(١)</sup> لأمر قاسوا

أدلة الفقه على اتفاق  
والسنة الإجماع والقياس

الشرح :

أى الباب الأول من الأبواب الأربعة بعد الفراغ من المقدمة بيان موضوع علم أصول الفقه وهو أدلة الفقه ، والمتفق عليه منها أربعة "الكتاب والسنة والإجماع والقياس"<sup>(٢)</sup> والمراد (اتفاق) الأئمة أى الأربعة ونحوهم<sup>(٣)</sup>، ولا اعتداد بخلاف من لا يعد إماما ، كالنظام فى مخالفته فى الإجماع على اختلاف النقل عنه ، هل مذهبه أن الإجماع لا يتصور ، أو يتصور ولكن يتعذر نقله على وجهه؟ أو لا يتعذر ولكن لاحجة فيه؟ وهذا الثالث هو ما نقله عنه القاضى والشيخ أبو إسحق وابن السمعانى ، والإمام الرازى

(١) فى د : الذين .

(٢) ساقطة من أ .

هذا ووجه الحصر فى الأربعة :

أن الدليل الشرعى إما أن يكون واردا من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم أو لا .

والأول : إما أن يكون مما يتلى وهو الكتاب أولا وهو السنة .

والثانى : وهو الوارد من غير جهة الرسول صلى الله عليه وسلم : فلا يخلو إما أن يصدر ممن لا يجوز عليه الخطأ وهو الإجماع أو غيره وهو القياس .

والأصل فيها الكتاب لأنه قول الله تعالى فهو المشرع للأحكام ، والسنة مخيرة عن قوله وحكمة والاجماع يستند إليهما ، والقياس مستنبط من الثلاثة فهى أصوله . وقد أضاف ابن الحاجب والآمدى دليلا خامسا وهو الاستدلال .

انظر : إحكام الآمدى (٢٠٧/١) ، بيان البديع (٩١٠/٢/١) ، بيان المختصر (٤٥٤/١) ، شرح العضد (١٧/٢) ، المستصفى (١٠٠/١) ، تيسير التحرير (٢/٣) ، شرح الروضة (٥/٢) .

(٣) فى هامش ب وغيرهم .

قلت : وهذا اعتماد من المؤلف على المشهور عن الإمام أحمد ، وإلا فهناك رواية عنه أنه قال : من ادعى الإجماع فهو كاذب وسيأتى بيانه فى موضعه .

ونقل أيضا منع حجية الإجماع عن بعض الخوارج ، والشيعية ، وإنما (\*) يستدلون به إذا كان فيهم إمام معصوم<sup>(١)</sup> ، ونحو ذلك مخالفة الرافضة في القياس ، وسنذكر في آخر الباب الخلاف في ذلك مبسوطا<sup>(٢)</sup> .  
وأما مخالفة الدهرية<sup>(٣)</sup> في الكتاب والسنة ، كما يحكيه عنهم بعض الأصوليين ، كابن برهان أول "الوجيز"<sup>(٤)</sup> وغيره ، فلا ينبغي أن يذكر ، فإنهم كفار لا يعتد بهم أصلا ، وكان شيخنا شيخ الاسلام البلقيني رحمه الله يعيب على ابن الحاجب وغيره ذكر خلاف اليهود في النسخ ونحو ذلك في أصول

(\*) ٥٣ ج

(١) انظر المصادر السابقة في هـ (١) ، ص ( ) ، وسيأتي الحديث عن منع الشيعة لحجية الإجماع بناء على اشتراط الإمام المعصوم ، انظر ص ( ٨٢٠ ) .

(٢) أقول تعجل المؤلف بيان خلاف النظام وغيره في الإجماع ، واختصر الكلام هناك في موضع المسألة وكان الأولى جعل هذا البيان في موضعه .  
هذا وقد ذكر في آخر الاجماع حكم منكره ، وذكر حجية القياس في آخر مباحثه والله أعلم .

(٣) الدهرية : نسبة إلى الدهر وهو الأمد الممدود ، والزمن الطويل ، والدهرى هو الملحد ، وسموا بذلك لأنهم يسبون الهلاك للدهر ، وهم ينكرون البعث ويقولون لا إله ولاصانع للعالم ، وإنما تتكون المخلوقات بفعل الطبيعة ، فالمحيى عندهم هو الطبع والمهلك هو الدهر ، وقد حكى المولى عز وجل قولهم { ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون } يونس (٣١) .

انظر : الملل والنحل (٥٧٦) ، تلبيس ابليس (٤٣) ، اغاثة اللفهان (٢٥٥/٢) ، تفسير الرازي (٢٧٠/٢٧) .

(٤) انظر الوصول لابن برهان (٥١/١) .

قلت : وجميع النقول المعزوة إلى الوجيز وقفت عليها في الوصول - عدا واحد الظاهر أن الأسنوى وهم فيه كما ستأتي الإشارة إليه في موضعه - وهذا مما يغلب على الظن أن الوجيز هو الوصول وإن غاير محقق الوصول بينهما . والله أعلم .

الفقه<sup>(١)</sup> فإن موضوع أصول الفقه ما يتعلق بأحكام المسلمين بخلاف التعرض لذلك في أصول الدين ، فإن موضوعه الرد على المبطلين في العقائد على أى وجه كان .

واحترزنا بذلك عن أدلة الفقه المختلف فيها كالاستصحاب والاستحسان وقول الصحابي ونحو ذلك ، وسنذكرها في فصل آخر الباب الثاني<sup>(٢)</sup> .  
وقولى (الكتاب الباقي) أى الذى لا يرتفع ولا ينسخ ، بل هو مستمر {لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد<sup>(٣)</sup>} فخرجت الكتب المنسوخة والآيات المنسوخة .

[القياس من الدين] :

وقولى (وذا من الدين) الإشارة إلى القياس ، أى أن القياس ليس بدعة بل هو من الدين على الأصح من الأقوال الثلاثة ، وممن حكاها أبو الحسين فى "المعتمد" فقال :  
وأما كون القياس دين الله فلا ريب فيه ، إذا عنى أنه ليس بدعة ، وإن أريد غير ذلك .

---

(١) قلت : رحم الله البلقينى وأثابه بما قال ، فقد شفى ما كان فى نفسى من زمن بعيد إذ توسع الأصوليون فى ذكر خلاف اليهود حتى ذكروا أقوال طوائفهم ، منهم ابن برهان والآمدى والبيضاوى والأسنوى ، والزركشى وغيرهم .  
وقد ذكر ابن السبكي تعليلا لذكرهم حيث قال :  
واعلم أنه لا يحسن ذكر هؤلاء المبتدعين فى وفاق ولا خلاف لكن السبب فى تحمل المشقة بذكرهم التنبيه على أنهم لم يخالفوا جميعا فى ذلك .  
قلت : وما دام أن موافقتهم لا تنفع فلا داعى لذكرهم مطلقا . والله أعلم .  
انظر : منتهى السؤل (١٥٤) ، الوصول (١٣/٢) ، إحكام الآمدى (١٢١/٣) ، المنهاج مع نهاية السؤل (١٦٧/٢) ، البحر المحيط (٧٢/٤) ، الابهاج (٢٤٩/٢) ، شرح العضد (١٨٨/٢) ، بيان المختصر (٥٠١/٢) .

(٢) وهو ضمن المجلد الثانى .

(٣) فصلت (٤٢) .

ف عند الشيخ أبي الهذيل<sup>(١)</sup> لا يطلق عليه ذلك ؛ لأن اسم الدين يقع على ما هو ثابت مستمر .  
وأبو علي الجبائي يصف ما كان واجبا منه بذلك وبأنه إيمان دون ما كان منه ندبا .

والقاضي عبد الجبار يصف بذلك واجبة و مندوبة<sup>(٢)</sup> .  
وكلام عبد الجبار أرجح ، قال الروياني في "البحر" : القياس عندنا دين الله وحجته وشرعه<sup>(٣)</sup> . وقال ابن السمعي : إنه دين الله ودين رسوله ، بمعنى أنه دل عليه .

(١) أبو الهذيل محمد بن الهذيل البصري العلاف ، ولد عام (١٣١هـ) شيخ المعتزلة ومقدم الطائفة الهذلية والذاب عنها ، أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل ، كان خبيث اللسان ، يتعاطى المحرم وقال صاحب الفرق : وفضأحه ترى كفره فيها سائر الفرق من أصحابه وغيرهم .

قال الذهبي : طال عمره وجاوز التسعين وانقلع سنة سبع وعشرين ومئتين . ا.هـ وقيل غير ذلك ، وكانت وفاته بسر من رأى .

انظر : سير النبلاء (١٠/٥٤٢) ، تاريخ بغداد (٣/٣٦٦) ، وفيات الأعيان (٤/٢٦٥) العبر (١/٤٢٢) ، نكت الهميان (٢٧٧) ، النجوم الزاهرة (٢/٢٤٨) ، شذرات الذهب (٢/٨٥) ، الفرق بين الفرق (١٢١) ، الملل والنحل (٥٣) ، تكملة الفهرست (١) .

(٢) العبارة بنصها في التشنيف والبحر ، وفي المعتمد باختلاف بسيط .  
والمراد - والله أعلم - أن أبا علي الجبائي يصف القياس الواجب - أي الذي يتعين لوجود الحاجة إليه - يصفه بأنه دين بخلاف القياس المندوب .  
ويرى القاضي عبد الجبار أن القياس بمجملته واجبة و مندوبة يكون دينا والظاهر من عبارة ابن السبكي اختياره ورجحه المؤلف وعضده بعبارة الروياني وابن السمعي .  
فيظهر مما سبق ثلاثة أقوال في القياس :

الأول : أنه دين .

الثاني : أنه دين إذا تعين ووجب .

الثالث : أنه بدعة ، هو قول أبي الهذيل كما هو ظاهر النقل .

وللامدى قول رابع سيأتي تفصيله بعد قليل .

انظر : البحر المحيط (٥/١٤) ، تشنيف المسامع مع جمع الجوامع (ق/١٢٧) ،

المعتمد (٢/٢٤٤) ، شرح الكوكب (٤/٢٢٦) ، التمهيد للكلوذاني (٣/٤٦٦) .

(٣) انظر : البحر المحيط (٥/١٤) ، شرح الكوكب (٤/٢٢٦) .

نعم لا يجوز أن يقال إنه قول الله تعالى [وقول رسوله] <sup>(١)</sup> انتهى .  
 فلذلك جريت عليه في النظم ؛ لأن أدلة القياس نحو {فاعتبروا يا أولى  
 الأبصار} <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى {العلمه الذين يستنبطونه منهم} <sup>(٣)</sup>، وقول معاذ <sup>(٤)</sup> له صلى  
 الله عليه وسلم (أجتهد رأيي) <sup>(٥)</sup> وأقره وما أشبه ذلك ، كلها تشعر بالأمر <sup>(\*)</sup>  
 بالقياس ، وكل ما أمرنا به في الشرع فهو دين الله ، فلذلك قلت (لأمر  
 قاسوا) أى لم يقس العلماء إلا بأمر من الشارع ، فكيف لا يكون من الدين .

(١) هذه تكملة عبارة ابن السمعاني كما نقلها الزركشى .

هذا وقد رأيت في الأم ما يشهد حيث قال الشافعى رحمه الله :  
 وإن قال قائل رأيت ما لم يمض فيه كتاب ولا سنة ولا يوجد الناس اجتمعوا عليه ،  
 فأمرت أن يؤخذ قياسا على كتاب أو سنة ، أيقال لهذا قبل عن الله ، قيل نعم  
 قبلت جملته عن الله ، فإن قيل ما جملته ، قلت : الاجتهاد فيه على الكتاب والسنة  
 والله أعلم .

انظر : الأم (٢٧٢/٧) ، تشنيف المسامع (ق/١٢٧) ، البحر المحيط (١٤/٥) ،  
 ولا يوجد باب القياس في الجزء المحقق من القواطع . والله أعلم .

(٢) الحشر (٢) .

(٣) النساء (٨٣) .

(٤) معاذ بن جبل بن عمرو أبو عبد الرحمن الخزرجى الأنصارى ، إمام الفقهاء وكثر  
 العلماء ، الإمام المقدم في الحلال والحرام ، كان من أفضل شباب الأنصار حلما  
 وحياء وسخاء ، جميلا سمحا ، شهد العقبة وبدرا والمشاهد كلها ، آخاه الرسول  
 مع ابن مسعود وقيل جعفر ، وهو من الأربعة الذين أمر الرسول صلى الله عليه  
 وسلم بأخذ القرآن منهم ، متفق عليه ، وهو أيضا من الأربعة الذين جمعوا القرآن  
 في عهده صلى الله عليه وسلم رواه البخارى ، بعثه الرسول إلى اليمن ليعلم الناس  
 القرآن وشرائع الاسلام ويقضى بينهم ، رجع في خلافة أبى بكر ثم خرج إلى  
 الشام وكان مع أبى عبيدة في غزو الشام ، واستخلفه حين أصيب بطاعون عمواس  
 ثم مالبت أن أصابه الطاعون ، مات عام (٥١٨هـ) وعاش (٣٤) سنة .

انظر : الإصابة (٢٩/٩) ، الاستيعاب (١٠٤/١٠) ، أسد الغابة (١٩٤/٥) ، در السحابة  
 (٣٨٥) ، المحلق (٦٣٧) ، العبر (٢٢/١) ، شذرات الذهب (٢٩/١) ، الجرح  
 والتعديل (٢٤٤/٨) ، الحلية (٢٢٨/١) ، تهذيب الأسماء (٩٨/٢) ، صحيح  
 البخارى مع الفتح (٤٧،٤٦/٩) ، صحيح مسلم (فضل الصحابة) (١٩١٣/٤) .

(٥) رواه الإمام أحمد والترمذى وأبو داود .

مسند أحمد (٢٣٦/٥) ، سنن الترمذى (الأحكام) (٦١٦/٣) ، سنن أبى داود  
 (الأقضية) (٣٢٧/٢) .

(\*) ٥٣ ب

وأما قول شيخنا الزركشى فى "شرح جمع الجوامع" : إنهم إن عنوا حكما مقصودا فى نفسه فليس القياس من الدين ، وإن عنوا ماتعبدنا به فهو دين (١).

ففيه نظر لأن كل ماطلبه (٢) الشرع سواء أكان (٣) لذاته أو للتوصل إلى آخر فهو دين ، فإن الدين ينقسم إلى مقاصد ووسائل (٤).

[اشتمال الكتاب والسنة على جميع الفروع] :

ومما يستفاد هنا أن الشافعى رضى الله عنه فيما اقتضاه نقل الربيع (٥)

(١) انظر تشنيف المسامع (ق/١٢٧) .

(٢) فى أ ، د : طلب .

(٣) فى أ ، ب : كان .

(٤) أقول : جواب المؤلف وجيه وجيد ، والحقيقة أن هذا القول ليس للزركشى وإنما هو للآمدى وقد عزاه إليه فى البحر، لكنه فى التشنيف جعله قولاً له بعد أن استغرب الأقوال الثلاثة ، وعبارة الآمدى :

والمختار أن يقال إن عنى بالدين ماكان من الأحكام المقصودة بحكم الأصالة كوجوب الفعل وحرمة ونحوه فالقياس واعتباره ليس من الدين فإنه غير مقصود لنفسه بل لغيره .

وإن عنى بالدين ماتعبدنا به كان مقصوداً أصلياً أو تابعا فالقياس من الدين لأننا متعبدون به على ماسبق ، وبالجملة فالمسألة لفظية . اهـ

إحكام الآمدى (٧١/٤) ، وانظر : البحر المحيط (١٤/٥) ، تشنيف المسامع (ق/١٢٧) .

(٥) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار أبو محمد المرادى ، نسبة إلى قبيلة مراد ، المؤذن ، الإمام ، المحدث الفقيه الكبير ، صاحب الشافعى ، وناقل علمه ، وراوى أكثر كتبه وأحفظ أصحابه ، ولد عام (١٧٤هـ) ، سمع من ابن وهب والشافعى ويحيى بن حسان وغيرهم ، وحدث عنه أبو زرعة وأبو حاتم وأبو نعيم وغيرهم ، طال عمره واشتهر اسمه ، وازدحم عليه أصحاب الحديث ، ورحل إليه الناس لسماع كتب الشافعى ، قال الذهبى : نعم الشيخ كان ، أفنى عمره فى العلم ونشره ، وكان من كبار العلماء ، قال النووى : وهو المراد فى كتب المذهب عند الاطلاق ، حج عام (٢٤٠هـ) ، توفى بمصر عام (٢٧٠هـ) . =

عنه في "اختلاف الحديث" ذكر ما يقتضى أن الكتاب والسنة مشتملا على جميع الفروع الملحقة بالقياس ، أى أن اشتمالهما<sup>(١)</sup> على الأحكام إما ابتداء أو بالواسطة فقال الشافعى : ولما قبض الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم تناهت فرائضه فلا يزداد فيها ولا ينقص<sup>(٢)</sup>.

نعم روى أحمد أن الشافعى قال : القياس ضرورات ، نقل العبادى ذلك في "طبقاته"<sup>(٣)</sup> ، فقد يقال إنه يباين الأول إلا أن يؤول<sup>(٤)</sup> بأنه مضطر إليه لكونه بواسطة بخلاف متن الكتاب والسنة ، ولهذا قال ابن كج : جميع الأحكام بالنص ، لكن بعضها يعلم بظاهر ، وبعضها باستنباط وهو القياس ، ولولا ذلك لبطل أكثر الأحكام<sup>(٥)</sup> ، وعلى هذا أيضا يحمل قول ابن حزم<sup>(٦)</sup> :

= انظر : طبقات ابن السبكي (١٣٢/٢) ، طبقات ابن شهبة (٦٥/١) ، طبقات الاسنوى (٣٩/١) ، وفيات الأعيان (٢٩١/٢) ، العبر (٤٥/٢) ، طبقات الحفاظ (٥٢) ، تهذيب الأسماء (١٨٨/١) ، الشذرات (١٥٩/٢) ، الحسينى (٢٤) ، الفهرست (٢٩٧) ، حسن المحاضرة (٣٤٨/١) .

- (١) في ب ، د : اشتمالها .  
 (٢) (ولا ينقص منها أبدا) ، اختلاف الحديث (٢٨٤/٧) ، وقد ذكره الزركشى وما يستفاد منه ، فانظر البحر المحيط (١٣/٥) .  
 (٣) قلت : وقد نص الشافعى في الرسالة على أن القياس ضرورة لا تحل والخبر موجود ، وإنما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء .  
 انظر : الرسالة (٥٩٩) ، البحر المحيط (٣٣، ١٣/٥) .  
 (٤) في أ : أنه يؤول .

والذى ذكر هذا التباين هو الزركشى ، حيث ذكر نقل الربيع وأنه يقتضى اشتمال الكتاب والسنة على جميع الفروع ، وذكر نقل الإمام أحمد وقال إنه يقتضى عدم اشتمالهما عليه فليؤول وتأويل المؤلف وجيه . والله أعلم .  
 انظر البحر المحيط (١٣/٥) .

- (٥) انظر المصدر نفسه .  
 (٦) أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسى الأصل الأندلسى ، الإمام الأوحد ، الفقيه ، الحافظ ، المتكلم ، الأديب ، ولد في قرطبة عام (٣٨٤هـ) ونشأ في رفاهية ، رزق ذكاء مفردا ، تفقه أولا للشافعى ثم أداه اجتهاده إلى الأخذ بالظاهر كان رأسا في علوم الاسلام متبحرا في النقل ، حسن النظم والنثر ، مع سعة في علم اللسان وفيه دين وخير ، أقبل أولا على المنطق حتى برع فيه وكان يقدمه ويحضر عليه ثم أعرض عنه . =

إن النصوص محيطة بجميع الحوادث ؛ لأنه لا ينكر أصل القياس<sup>(١)</sup>.

[القياس من أصول الفقه] :

ومما ينقل من الخلاف " في القياس"<sup>(٢)</sup> أنه هل يعد من أصول الفقه أو<sup>(٣)</sup> لا؟ تعلقا بأنه لا يفيد إلا الظن .

والحق من ذلك الأول .

وأما الثاني فضعيف<sup>(٤)</sup> جدا ، فإن القياس قد يفيد القطع كما سيأتي<sup>(٥)</sup> ،

= قال الذهبي : ما عرض عنه حتى زرع في باطنه أمورا وانحرافا عن السنة وزلزه في أشياء ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب بل فجج العبارة وسب وجدع حتى أعرض عن تصانيفه الأئمة ونفروا منها وأحرقت ، وجرى له مع الباجي مناظرات وأطال ابن العربي في العواصم من الحط في قدره ، ولم ينصف ولم يبلغ رتبته ولا يكاد ولي ميل إليه لمحبهته للحديث ومعرفته به وأخضع لفرط ذكائه وسعة علومه وإن كنت لأوافق في كثير مما يقول في الرجال والعلل والمسائل في الفقه والأصول وأقطع بتخطئته ولا أكفره ولا أضلله وأرجو له العفو وللمسلمين . ا.هـ ورحم الله الذهبي فقد أنصف ، بلغت مؤلفاته أربعمائة مجلد منها :

"الاتصال في كتاب الخصال" ، "الأحكام" ، "المحلى" ، "النبد" وغيرها ، مات عام (٤٥٦هـ) .

انظر : سير النبلاء (١٨٤/١٨) ، معجم الأدباء (٢٣٥/١٢) ، بغية الملتبس (٤١٥) ، جذوة المقتبس (٣٠٨) ، وفيات الأعيان (٣٢٥/٣) ، العبر (٢٣٩/٣) ، طبقات الحفاظ (٤٣٦) ، الشذرات (٢٩٩/٣) ، النجوم الزاهرة (٧٥/٥) .

(١) انظر : الأحكام والنبد لابن حزم (١٠٤٩/٨) ، (١٢٦) ، البحر المحيط (١٣/٥) .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) في ب ، ج ، د : أم .

(٤) في أ ، ج ، د : ضعيف .

(٥) سيأتي ص ( / ) . المجدد

وماضعفه المؤلف هو قول إمام الحرمين كما نقله عنه ابن السبكي وذكره الغزالي في المنحول .

وأجاب عنه الزركشى بقوله :

وهذا ممنوع لأن القياس قد يكون قطعيا ، سلمنا : لكن لانسلم أن أصول الفقه عبارة عن أدلته فقط سلمنا ، لكن لانسلم أن الدليل لا يقع إلا على المقطوع به . =



ولو قلنا لا يفيد إلا الظن فخير الواحد ونحوه لا يفيد إلا الظن ، بل أدلة الفقه كلها ظنية كما قررناه في غير هذا الموضع<sup>(١)</sup>.

[حكم القياس] :

ومما يستفاد أيضا ، أن القياس فرض كفاية عند تعدد<sup>(٢)</sup> المجتهدين ، لكن إذا احتاج المجتهد إليه ، وكان واحدا فقط مع ضيق الوقت يصير فرض عين ، وأما فيما يجوز حدوثه ولم يحدث بعد فيكون مندوبا كما في غيره من الأدلة<sup>(٣)</sup> الشرعية يستدل بها ويستنبط منها ما لم يحدث ، ويجوز أن يحدث<sup>(٤)</sup>.

وإنما قدمت هذه المسألة هنا ، وإن كنت أخرت الكلام في كون<sup>(\*)</sup> القياس هل هو دليل يحتج به أو لا؟ وهل ذلك على العموم "أوفي بعض الصور<sup>(٥)</sup>، لأن تعدده من أدلة الفقه يدل على أنه من الدين .  
وقررنا هناك<sup>(٦)</sup> هل هو حجة مطلقا<sup>(٧)</sup> أو في بعض الأشياء ، فناسب<sup>(٨)</sup> تأخيره إلى موضع تعريفه لتعلقه بالتعريف . والله أعلم .

= تشنيف المسامع (ق/١٢٧) ، المنخول (٣٣٦) ، وانظر : جمع الجوامع مع المحلى (٣٣٨/٢) ، حاشية العطار (٣٧٩/٢) ، البحر المحيط (٢٧/٥) ، شرح الكوكب (٥/٢) ، البرهان (٨٧٩/٢) .

(١) سبق بيان ذلك مع توجيهه ص (٧٠) (٦٤٠)

(٢) في د : تعذر .

(٣) في أ : والأدلة .

(٤) انظر : تشنيف المسامع (ق/١٢٧) ، المحلى على جمع الجوامع (٣٣٩/٢) ، حاشية العطار (٣٨٠/٢) ، شرح الكوكب (٢٢٥/٤) .

(\*) ٤٩أ

(٥) في د : الأشياء .

(٦) في أ ، ج : ووازا هذا .

(٧) هذه العبارة ساقطة من د ، وسيأتي ما قرره المؤلف هناك في ص ( ) .

(٨) في أ ، ج ، د : يناسب .

[الدليل الأول : القرآن الكريم] (١):

أولها القرآن قول منزل  
على محمد عليه الأفضل  
من الصلاة والسلام معجز  
بل سورة بل آية إذ يعجز (٢)  
إن بتلاوة له تعبدا  
والسنة التي إليها قصدا

الشرح :

أى الأول من أدلة الفقه القرآن ، وهو الكتاب أيضا لقوله تعالى : {إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى} بعد قوله {يستمعون القرآن} (٣) ، وفي الآية الأخرى {إنا سمعنا قرآنا عجبا} (٤) وهو أصل للأدلة كلها ، قال تعالى : {ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء} (٥) ففيه البيان لجميع الأحكام .  
قال الشافعى فى "الرسالة" : وليس يتزل بأحد فى الدنيا نازلة إلا وفى كتاب الله تعالى الدليل على سبيل الهدى فيها (٦).

(١) انظر : كشف الأسرار للبخارى (٢٢/١) ، تيسير التحرير (٢/٣) ، منتهى السؤل (٤٥) ، بيان المختصر (٤٥٧/١) ، شرح العضد (١٨/٢) ، نشر البنود (٧٨/١) ، إحكام الآمدى (٢١١/١) ، المستصفى (١٠٠/١) ، البحر المحيط (٤٤١/١) ، تشنيف المسامع (٣٠١/٢) ، الابهاج (١٨٩/١) ، نهاية السؤل (١٦٣/١) ، بيان البديع (٩١١/٢/١) ، المحلى مع الدرر اللوامع (٣٤٢/١/١) ، حاشية البنانى (٢٢٢/١) ، حاشية العطار (٢٨٩/١) ، شرح الروضة (٥/٢) ، شرح الكوكب (٧/٢) .

(٢) فى ب : تعجر ، وغير منقوطة فى أ ، ج ، وكلا اللفظين ممكن كما سيبيته المؤلف أثناء شرح هذه العبارة .

(٣) الأحقاف (٢٩،٣٠) .

(٤) الجن (١) .

قال ابن قدامة : الاجماع منعقد على اتحاد اللفظين . ا.هـ

وقيل القرآن مغاير للكتاب ، قال الطوفى : فإن صح هذا النقل فالقائلون به اما مخطئون أو النزاع معهم لفظى .

انظر : روضة الناظر (١٧٩/١) ، شرح الروضة (١٠/٢) ، البحر المحيط (٤٤١/١) ، شرح الكوكب (٣/٢) .

(٥) النحل (٨٩) .

(٦) انظر : الرسالة (٢٠) ، البحر المحيط (٤٤١/١) .

فأورد بعضهم ما ثبت ابتداء بالسنة<sup>(١)</sup>.  
 فأجاب<sup>(٢)</sup> ابن السمعاني بأنه مأخوذ من كتاب الله في الحقيقة ؛ لأنه  
 أوجب علينا فيه اتباع الرسول ، وحذرنا من مخالفته<sup>(٣)</sup> ، قال الشافعي<sup>(\*)</sup>  
 رحمه الله : فمن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبل<sup>(٤)</sup>.  
 انتهى .

### [بيان معنى القرآن] :

والقرآن : مأخوذ من قرأ إذا جمع ، سمي به المقروء<sup>(٥)</sup> كما سمي  
 المكتوب ، قال أبو عبيد : سمي بذلك لأنه يجمع السور ويضمها<sup>(٦)</sup>.

(١) في أ ، ب ، د : بالسنة أو غيرها ، والمثبت يوافق البحر وهو الصواب ، ولم  
 يصرح الزركشى بمن أورد هذا الاعتراض . والله أعلم . انظر البحر المحيط  
 (٤٤١/١) .

(٢) في أ : وأجاب .

(٣) كذا نقل الزركشى عن ابن السمعاني ولم أقف عليه في مظانه من القواطع .  
 نعم أطال ابن السمعاني في الاستدلال لوجوب الاتباع فأورد كثيرا من الآيات لكن  
 ليس ذلك جوابا للاعتراض السابق الذكر ، ولعل هذا من تصرف الزركشى . والله  
 أعلم .

انظر : البحر المحيط (٤٤١/١) ، القواطع (٥٧٧/٢) .

(\*) ٥٤٤

(٤) انظر : الرسالة (٣٣) ، البحر المحيط (٤٤١/١) .

(٥) في د : المقر .

(٦) أقول : لعل المؤلف تبع شيخه الزركشى في نسبة هذا القول إلى أبي عبيد حيث

ذكر ذلك في البرهان ، لكن القائل هو أبو عبيدة كما نقل ذلك الجوهري والرازي  
 والقرطبي ، وهو شيخ أبي عبيد ، فيحتمل أن أبا عبيد نقله عن شيخه فرآه  
 الزركشى قولاً له أو أنه خطأ من النساخ . والله أعلم .

انظر : البرهان للزركشى (٢٧٧/١) ، الصحاح (قرأ) (٦٥/١) ، تفسير الرازي  
 (٩٢/٥) ، التذكار (٢٥) .

وأبو عبيد هو القاسم بن سلام الأزدي الخزاعي مولاهم الهروي نسبة إلى هراة ،  
 حيث ولد فيها سنة (١٥٠هـ) وقيل غير ذلك ، كان أبوه عبدا روميا لكنه حرص على  
 تعليمه لما رأى فيه من علامات النجابة ، طلب العلم ، وسمع الحديث ودرسه ،  
 ونظر في الفقه ، قرأ القرآن على الكسائي وابن جعفر ، وسمع الحديث من ==

قال أبو عبد الله القرطبي<sup>(١)</sup> في كتاب "التذكار في أفضل الأذكار" :

= ابن عيينة وابن المبارك وتفقه على الشافعي ، قال ابن راهويه هو أفقه مني ، وأوسعنا علما وأكثرنا أدبا ، نحن نحتاج إليه وهو لا يحتاج إلينا ، أقام ببغداد مدة ثم تولى قضاء طرسوس ، كان ورعا ، جوادا ذا فضل ودين ، ومذهب حسن ، كان يقسم الليل أثلاثا للصلاة والنوم والتأليف ، له مؤلفات جيدة منها : "غريب الحديث" ، "الغريب المصنف" ، "الأموال" ، "الأمثال" ، "غريب القرآن" ، "فضائله" ، خرج في آخر حياته إلى مكة فسكنها حتى مات بها عام (٢٢٤هـ) . انظر : أنباه الرواه (١٢/٣) ، معجم الأدباء (٢٥٤/١٦) ، المزهر (٤١١/٢) ، تهذيب الأزهرى (٧٩/١) ، طبقات النحويين (١٩٩) ، بغية الوعاة (٢٥٣/٢) ، طبقات ابن السبكي (١٥٣/٢) ، وفيات الأعيان (٦٠/٤) ، تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢) ، النجوم الزاهرة (٢٤١/٢) ، شذرات الذهب (٥٤/٢) ، طبقات الداودي (٣٢/٢) ، سير النبلاء (٤٩٠/١٠) .

وأبو عبيدة هو : معمر بن المثني التيمي مولى تيم قريش ، ولد عام (١١٠هـ) ، أخذ عن يونس وأبي عمر ، وعنه أخذ ابن سلام والمازني والأثرم ، وكان أعلم من الأصمعي بالأنساب والأيام ، سئل عنه أبو نواس فقال : أديم طوى على علم ، قال القفطي : ومع ذلك كله كان مدخول الدين ، متهما باللواط ، ويميل إلى مذهب الخوارج ، وقال الذهبي : كان من بحور العلم ومع ذلك لم يكن بالماهر بكتاب الله ولا بالعارف بسنة رسوله ولا بالبصير في الفقه ، له مصنفات بلغت زهاء المائتين ، ذكر ابن خلكان وغيره الكثير منها :

"المجاز في غريب القرآن" ، "غريب الحديث" ، "المثالب" ، "معاني القرآن" ، مات عام (٢٠٩هـ) .

انظر : بغية الوعاة (٢٩٤/٢) ، أنباه الرواه (٢٧٦/٣) ، سير النبلاء (٤٤٥/٩) ، تاريخ بغداد (٢٥٢/١٣) ، شذرات الذهب (٢٤/٢) ، النجوم الزاهرة (١٨٤/٢) ، معجم الأدباء (١٥٤/١٩) ، المزهر (٤٠٢/٢) ، العبر (٣٥٩/١) ، طبقات الداودي (٣٢٦/٢) ، تهذيب الأسماء (٢٦٠/٢) ، وفيات الأعيان (٢٣٥/٥) .

(١) محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي المالكي أبو عبد الله القرطبي ، الشيخ الإمام ، العالم الجليل ، الفقيه المفسر ، المحدث ، حدث عن اليحصبي والبكري ، سمع من أبي العباس القرطبي شارح مسلم بعض هذا الشرح وروى عنه ولده أحمد ، كان من عباد الله الصالحين ، والعلماء العارفين الورعين الزاهدين ، طارحا للتكلف شغل أوقاته ما بين توجه وعبادة وتصنيف ، له مؤلفات مفيدة تدل على إمامته وكثرة اطلاعه ووفور علمه من أهمها :

اختلف في القرآن هل هو مشتق أو لا؟ فقال الشافعي : سمي الله تعالى كتابه قرآنا بمثابة اسم علم لايسوغ إجراؤه على موجب اشتقاق ، قال : ويجوز أن يقال سمي قرآنا من حيث أنه يتلى ويقرأ<sup>(١)</sup> بأصوات تنتظم وتتوالى وتتعاقب .

ثم قال القرطبي : والصحيح أنه مشتق من قرأت الشيء جمعته ، وذكر وجوها في الجمع<sup>(٢)</sup>(\*).

قلت : كلام الشافعي محمول على أنه صار علما ، ولو كان في الأصل مشتقا لانفى الاشتقا أصلا .

واعلم أن القرآن يطلق مرة على المعنى<sup>(٣)</sup> القديم القائم بذاته سبحانه وتعالى .

ومرة باعتبار المنزل الدال على القديم الذي هو مقروء<sup>(٤)</sup> بالألسنة محفوظ في الصدور مسموع بالآذان مكتوب<sup>(٥)</sup> في المصاحف .

---

= "جامع أحكام القرآن" الذي سارت به الركبان ، وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا ، أسقط منه القصص والتواريخ وأثبت عوضها الأحكام ، وله "الكتاب الأسنى في أسماء الله الحسنى" ، "التذكار" ، "التذكرة" استقر بمنية الخصب وبها توفي سنة (٦٧١هـ) .

انظر : الديباج (٣٠٨/٢) ، شجرة النور (١٩٧) ، نفح الطيب (٢١٠/٢) ، طبقات الداودي (٦٥/٢) ، الشذرات (٢٣٥/٥) ، هدية العارفين (١٢٩/٢) ، طبقات السيوطي (٧٩) ، معجم المفسرين (٤٧٩/٢) ، معجم المؤلفين (٢٣٩/٨) ، الأعلام (٣٢٢/٥) .

(١) في ب ، د : ولا يقرأ .

(٢) وقد نقل الأزهرى بسنده المتصل إلى الشافعي قوله ذلك ، ونقله الرازى والزرکشى عن طريق الواحدى .

انظر : التذكار (٢٤-٢٦) ، تهذيب اللغة (قرأ) (٢٧١/٩) ، تفسير الرازى (٩٢/٥) البرهان للزرکشى (٢٧٧/١) .

(\*) ٥٤ ج

(٣) في ب : الكلام .

(٤) في د : مقرر .

(٥) في د : مكنون .

المعنى بقوله تعالى {فأجره حتى يسمع كلام الله} (١).  
 وقوله تعالى {إنه لقرآن كريم . فى كتاب مكنون} (٢).  
 وقوله تعالى {وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث} (٣).  
 وقوله تعالى {ونزلناه تنزيلا} (٤).  
 وقوله تعالى {فأقرأوا ما تيسر من القرآن} (٥).  
 إلى غير ذلك من الآيات ، وكذا الأحاديث .  
 فالأول هو محل نظر المتكلمين ؛ لأنه صفة من صفاته عز وجل .  
 والثانى هو محل نظر الفقهاء والأصوليين ، وسائر خدمة الألفاظ من  
 المفسرين والنحاة والتصريفيين واللغويين والبيانين ونحوهم (٦).

#### [تعريف القرآن فى الاصطلاح] :

وهو المراد هنا بالتعريف المذكور وهو أنه : قول منزل على سيدنا محمد  
 عليه الأفضل من الصلاة والسلام ، معجز متعبد بتلاوته (٧).

(١) التوبة (٦) .

(٢) الواقعة (٧٧، ٧٨) .

(٣)، (٤) الإسراء (١٠٦) .

(٥) فى أ : (ماتيسر منه) ، وكلاهما وارد فى سورة المزمل (٢٠) .

(٦) هذا مقاله ابن السبكي والزركشى وتبعه المؤلف وغيره ، وهو مبنى على رأى

الأشاعرة المثبتين للكلام النفسى ، وسبق رده .

قال الطوفى : وكل هذا تكلف وخروج عن الظاهر - بل القاطع - من غير ضرورة

إلا خيالات لاغية وأوهام متلاشية . اهـ

والصحيح - إن شاء الله - أنه تعالى يتكلم بحرف وصوت يسمع ، وأنه لم يزل

متكلما إذا شاء وكيف شاء ومتى شاء على الوجه الذى يليق بجلاله جل وعلا .

والله أعلم .

انظر : منع الموانع (٦٥) ، البحر المحيط (٤٤١/١) ، تشنيف المسامع (٣٠١/٢) ،

الدرر اللوامع (٣٤٣/١/١) ، غاية الوصول (٣٣) ، بيان المختصر (٤٥٧/١) ،

شرح الروضة (١٣/٢) ، وراجع ص (٢٠٠) .

(٧) راجع تعريف القرآن فى المصادر المذكورة فى صدر هذه المسألة .

فقول : جنس ، وهو أحسن من التعبير بلفظ لأن القول أخص فهو جنس قريب<sup>(١)</sup>، ولم أقل فيه القول لأن الحقيقة لا يؤتى فيها بدال على كمية كما سبق تقريره مرات<sup>(٢)</sup>، وما بعده فهو<sup>(٣)</sup>الفصل المخرج لغيره .  
فخرج ب قيد كونه متزلا : الكلام النفساني ، وكذلك ألفاظ الناس وغيرهم مما لم ينزل<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل مامعنى إنزال القول مع كونه لا يوصف بحركة ولا نزول لكونه عرضا والنزول للأجسام لأنه إما بمعنى التحرك من علو إلى سفلى ، كتزول<sup>(٥)</sup> المطر ، وإما بمعنى الحلول فى الشىء كتزول<sup>(٦)</sup> الجيش البلد<sup>(٧)</sup>.  
قيل : هو مؤول على أن الملك لما تلقى من الله سبحانه وتعالى ما يدل على كلامه القديم بأن<sup>(٨)</sup>تلقفه تلقفا<sup>(٩)</sup>روحانيا على الوجه المعلوم عند الله

(١) هذا ما قاله أبو حيان - كما نقله تلميذه ابن السبكي - وهو : أن التعبير بالقول أولى لأنه أخص من اللفظ والإتيان بالجنس القريب فى التعاريف أولى من التعبد . لكن ابن السبكي خالف شيخه حينما عرف القرآن فعبر (بلفظ) قال : لأن مرادنا التنصيص على أن بحثنا عن الألفاظ ولو قلنا القول لم يفهم ذلك ، وقرره الزركشى والأنصارى .

انظر : منع الموانع (٦٧) ، تشنيف المسامع (٣٠١/٢) ، حاشية العطار (٢٩٠/١) .  
(٢) مراده أنه لم يأت بأل ، وسبق بيان ذلك فى تعريف الفقه حيث قال : علم حكم ... ولم يقل العلم . والله أعلم . راجع ص (٧١) .

(٣) فى ب : بعد فهو ، وفى د : هو .  
(٤) قال الطوفى : يختز بالمزول كلام النفس عند من يثبتته لأنه لا يصح فيه التزويل ونحن لانثبت ذلك . انظر شرح الروضة (٩/٢) .

(٥)،(٦) فى ب ، ج : كتزل .

(٧) انظر : لسان العرب (نزل) (٦٥٦/١١) ، المصباح المنير (نزل) (٦٠٠) ، القاموس المحيط (التزول) (١٣٧٢) ، الصحاح (نزل) (١٨٢٨/٥) .

(٨) فى أ ، ج : أن .

وقوله : ما يدل على كلامه القديم مبنى على اثبات الكلام النفسى كما هو عقيدة الأشاعرة ، فالقرآن عندهم عبارة عن كلام الله لا كلام الله على الحقيقة وسبق رد ذلك . والله أعلم .

راجع ص (٢٠٢) .

(٩) فى أ : تلقيه تلقيا .

تعالى ، أو تلقاه من اللوح المحفوظ على ماقاله بعضهم ، ونزل فتلقاه منه الأنبياء على الوجه المفصل في الوحي وبيان أنواعه .  
 جعل كأن<sup>(١)</sup> القول أنزل<sup>(٢)</sup> ، كما قال تعالى إنزل به الروح الأمين على قلبك<sup>(٣)</sup> وهذا القدر كاف في تقرير هذه المسألة ، وإن كانت طويلة الذيل ، مبسوطه في محلها من أصول الدين<sup>(٤)</sup> .

وخرج بكون الإنزال على محمد صلى الله عليه وسلم : ماأنزل على غيره كتوراة موسى ، وإنجيل عيسى ، وزبور داود ، وصحف شيث<sup>(٥)</sup> وإبراهيم وموسى عليهم الصلاة والسلام ، وفي حديث أبي ذر<sup>(٦)</sup> فيما رواه ابن حبان

(١) في ب ، ج ، د : كان .

(٢) في ج : لاينزل .

(٣) الشعراء (١٩٣، ١٩٤) .

قال الرازي : على قلبك أى أفهمك إياه وأثبتته في قلبك اثبات مالائيسى كقوله تعالى : {سنقرئك فلاتنسى} الأعلى (٦) .  
 تفسير الرازي (١٦٥/٢٤) .

(٤) فيكون الإنزال هنا مجازا ولامانع منه في التعريف كما أشار إلى ذلك ابن السبكي وغيره .

انظر : منع الموانع (٦٨، ٢٤) ، حاشية العطار (٢٩١/١) .

(٥) شيث بن آدم عليهما السلام ، ووصيه من بعده ، ومعنى شيث هبة الله ، سميأه بذلك لأنهما رزقاها بعد قتل هايبيل ، أعطى النبوة وأنزل عليه خمسون صحيفة .  
 انظر : البداية والنهاية (٩١/١) ، تاريخ الطبرى (٩٦/١) ، حاشية قليوبى (٢٢٩/٤) .

(٦) جندب بن جنادة بن سفيان أبو ذر الغفارى هذا أشهر ما قيل فى اسمه ، كان يعبد الله قبل البعثة ولما سمع بالرسول كان من السابقين إلى الاسلام فهو خامس خمسة ثم رجع بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى قومه داعيا لهم فأسلم كثير منهم ، ثم هاجر إلى النبي بعد الخندق وصحبه إلى أن توفى صلى الله عليه وسلم ، كان رأسا فى العلم والزهد والعمل قوالا بالحق ، كان يفتى زمن أبى بكر وعمر وعثمان ، شهد فتح المقدس مع عمر ، قال عنه صلى الله عليه وسلم يموت وحده ، اعتزل آخر حياته بالربذة قرب المدينة وتوفى بها عام (٥٣٢هـ) وصلى عليه عبد الله بن مسعود .

انظر : الإصابة (١١٨/١١) ، أسد الغابة (٣٥٧/١) ، (٩٩/٦) ، الاستيعاب (١٦٩/٢) در السحابة (٤٢٤) ، الملحق (٦٦٢) ، العبر (٣٣/١) ، الشذرات (٢٤/١) ، تهذيب الأسماء (٢٢٩/٢) ، تاريخ الطبرى (٦٢٩/٢) .



وغيره (أن الله تعالى أنزل مائة<sup>(١)</sup> وأربعة كتب)<sup>(٢)</sup>.

وخرج بكونه أنزل للإعجاز : السنة ، فإنها وإن كانت منزلة ، وربما كانت معجزة أيضا لكن لم يقصد بإنزالها الإعجاز<sup>(٣)</sup>(\*).

وإنما قلنا إن السنة منزلة لقوله تعالى {وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى}<sup>(٤)</sup>، كما قرر ذلك الشافعي في "الرسالة" في غير موضع ، وقال في باب (مأبان الله [خلقه من فرضه]<sup>(٥)</sup>) ، وفي باب (ما فرض الله في كتابه من إتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم)<sup>(٦)</sup> : إن المراد بالحكمة في قوله تعالى {وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة}<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى {وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به}<sup>(٨)</sup>، وقوله تعالى {واذكروا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة}<sup>(٩)</sup> ونحو ذلك السنة ، فقال مانصه :

(١) في ب : مابه ، وهو تصحيف .

(٢) لفظ الحديث : (قلت يارسول الله كم كتابا أنزله الله؟

قال : مائة كتاب وأربعة كتب ، أنزل على شيث خمسون صحيفة وأنزل على أخنوخ ثلاثون صحيفة وأنزل على إبراهيم عشر صحائف وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والقرآن) .  
فمجموعها (١٠٤) . والله أعلم .

انظر : صحيح ابن حبان (البر والاحسان) (٢٨٨/١) .

(٣) هذا ما ذكره الزركشى حيث أشار إلى أن الأصوليين أطلقوا اخراج السنة بلفظ الإعجاز قال : وينبغي أن يكون مرادهم أنها لم تنزل بقصد الإعجاز ، وإلا فهي لا تخلو عنه ، كيف وهو القائل (أوتيت جوامع الكلم) .

انظر : تشنيف المسامع (٣٠٢/١) ، صحيح مسلم (المساجد) (٦٤/٢) .

(\*) ٥٤ب

(٤) النجم (٤،٣) .

(٥) في جميع النسخ : من فرضه خلقه ، والمثبت من الرسالة وتتمته : (... على رسوله اتباع ما أوحى إليه) . الرسالة (٨٥) .

(٦) انظر الرسالة (٧٣) .

(٧) النساء (١١٣) .

(٨) البقرة (٢٣١) .

(٩) الأحزاب (٣٤) .

فذكر الله الكتاب وهو القرآن ، وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن "يقول" (١):  
الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يشبه ما قال ، لأن القرآن ذكر ، وأتبعه (٢) الحكمة ، وذكر الله منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة ، فلم يجز - والله أعلم - أن الحكمة هاهنا إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله إلى آخره . انتهى (٣).  
والحديث المروى من طريق ثوبان (٤) بعرض الأحاديث على القرآن ، قال الشافعي : مارواه أحد يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير (٥) ، وقال ابن معين (٦):

(١) ساقطة من أ .

(٢) في الرسالة : وأتبعته .

(٣) انظر الرسالة (٧٧-٧٨) .

وقال ابن تيمية : أما الرسول صلى الله عليه وسلم فينزل عليه وحى القرآن ووحى آخر هو الحكمة . اهـ

الإيمان لابن تيمية (٣٧) ، وانظر البحر المحيط (٤٤٢/١) ، (١٦٤/٤) .

(٤) ثوبان بن بجدد ، وقيل حجدر أبو عبد الله الهاشمي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أهل السراة وقيل من حمير ، سبي من أرض الحجاز فاشتراه الرسول صلى الله عليه وسلم وأعتقه وخيره فاختر البقاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يزل معه في الحضر والسفر حتى توفي صلى الله عليه وسلم ، شهد فتح مصر ، وابتنى دارا فيها ، وسكن الرملة وله فيها دار ، ثم سكن حمص وابتنى بها دارا وتوفي فيها عام (٥٥٤هـ) .

انظر : الإصابة (٢٩/٢) ، الاستيعاب (١٠٦/٢) ، أسد الغابة (٢٩٦/١) ، سير النبلاء (١٥/٣) ، الحلية (١٨٠/١-٣٥٠) ، الجرح والتعديل (٤٦٦/٢) العبر (٥٩/١) ، الشذرات (٥٩/١) .

(٥) انظر : الرسالة (٢٢٥) ، البحر المحيط (١٦٤/٤) .

(٦) يحيى بن معين بن عون أبو زكريا الغطفاني مولاهم ، شيخ المحدثين ، الحافظ الجيهدي ولد سنة (١٥٨هـ) ، كان والده على خراج الري وخلف له ثروة كبيرة أنفقها على الحديث حتى لم يبق له نعل يلبسه ، سمع من الكثير ، كان إماما ربانيا عالما ، حافظا ثبتا ، متقنا ، أجمع على إمامته وتوثيقه وحفظه وتقدمه في علم الحديث واضطلاعه فيه ، قال الإمام أحمد : السماع منه شفاء لما في الصدور ، وكل حديث =

إنه موضوع وضعته الزنادقة<sup>(١)</sup>، وكذا حكى ابن عبد البر في كتاب "جامع العلم" عن ابن مهدي<sup>(٢)</sup> أن الزنادقة والحوارج وضعوا حديث (مأثركم مني فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق فأنا قتلته ، وإن خالف فلم أقله) . قال الشيخ<sup>(٣)</sup>: وقد عرضناه على الكتاب فلم نجد فيه ذلك ، إذ ليس فيه

= لا يعرفه ليس بحديث ، قال ابن هارون : إذا رأيت الرجل يبغض ابن معين فاعلم أنه يضع الحديث وإنما يبغضه لما يبين من أمر الكذابين ، توفي بالمدينة عند توجهه للحج عام (٢٣٣هـ) ، وغسل على السرير الذي غسل عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وحمل على سريره أيضا ، ودفن بالبقيع .  
انظر : يحيى وكتابه التاريخ (١٩/١) ، سير النبلاء (٧١/١١) ، تاريخ بغداد (١٧٧/١٤) ، الجرح والتعديل (٣١٨، ٣١٤/١) ، (١٩٢/٩) ، وفيات الأعيان (١٣٩/٦) ، العبر (٤١٥/١) ، النجوم الزاهرة (٢٧٢/٢) ، طبقات الحفاظ (١٨٥) ، الشذرات (٧٩/٢) ، تهذيب الأسماء (١٥٦/٢) ، طبقات الحنابلة (٢٠٢/١) ، المنهج الأحمد (١٥٥/١) .

(١) الزندقة : مذهب القائلين بدوام الدهر ، وينكرون الباري عز وجل .  
وفي القاموس الفقهي : المشهور على الألسنة أن الزنديق هو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر ، وعند المالكية والشافعية والحنابلة هو الذي يظهر الاسلام ويخفى الكفر وكان يسمى في عصر النبوة منافقا فصار في العرف الشرعي زنديقا .  
قلت : وهو المراد هنا . والله أعلم .  
انظر : لسان العرب (زندق) (١٤٧/١٠) ، القاموس الفقهي (١٦٠) .

(٢) عبد الرحمن بن مهدي أبو سعيد البصرى اللؤلؤى ، الإمام الناقد الموجود ، سيد الحفاظ ، ولد - كما قال الإمام أحمد - عام (١٣٥هـ) ، روى عن شعبة ومالك والسفيانيين وخلق ، وحدث عنه ابن المبارك وابن وهب وهما شيوخه واسحاق وأحمد وابن معين والمديني وخلق ، طلب علم الحديث وهو دون العشرين ، قال الشافعي : لأعرف له نظير في هذا الشأن ، وقال ابن المديني : كان أعلم الناس بالحديث ، وقال أحمد : هو أفقه من ابن القطان ، وإذا اختلف مع وكيع فهو أثبت ، وإذا حدث عن رجل فهو ثقة ، كان فقيها عظيم الشأن رأسا في العبادة ، كان ورده في الليلة نصف القرآن ، مات بالبصرة عام (١٩٨هـ) .

انظر : سير النبلاء (١٩٢/٩) ، الجرح والتعديل (٢٥١/١) ، الحلية (٣/٩) ، تاريخ بغداد (٢٤٠/١٠) ، العبر (٣٢٦/١) ، النجوم الزاهرة (١٥٩/٢) ، طبقات الحفاظ (١٣٩) ، الشذرات (٣٥٥/١) ، التاريخ لابن معين (٣٥٩/٢) .

(٣) مراده : ابن عبد البر . والله أعلم .

لا تقبلوا<sup>(١)</sup> من الحديث إلا ما وافق الكتاب ، بل وجدنا الأمر بطاعته ، وتخريم المخالفة عن أمره<sup>(٢)</sup> .

نعم نقل الشافعي في "الرسالة" قولاً : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن سنة قط إلا ولها أصل في الكتاب<sup>(٣)</sup> (\*) .  
واعتنى ابن برجان<sup>(٤)</sup> في كتابه "الإرشاد"<sup>(٥)</sup> بتتبع ذلك ، قال : وقد نبهنا صلى الله عليه وسلم على ذلك في كثير مثل :

(١) في د : ولا تقبلوا .

(٢) أطال العلماء في الرد على هذا الحديث وما نقله المؤلف يكفى .

انظر : جامع بيان العلم (١٩١/٢) ، مجمع الزوائد (١٧٠/١) ، مفتاح الجنة (١٤،٦) ، كشف الخفا (٨٩/١) ، المقاصد الحسنة (٣٦) ، تنزيه الشريعة (٢٩٣/٢) ، الموافقات (١٨/٤) ، الأحكام لابن حزم (١٩٩/٢) ، معالم السنن (٢٧٦/٤) .

(٣) هذا أحد الوجوه التي نقلها الشافعي عن أهل العلم .

انظر : الرسالة (٩٢-٩١) ، البحر المحيط (١٦٥/٤) .

(\*) ٥٠

(٤) عبد السلام بن عبد الرحمن بن أبي الرجال اللخمي الاشبيلي أبو الحكم بن برجان الإمام العارف القدوة شيخ الصوفية ، سمع صحيح البخاري وحدث به ، روى عنه عبد الحق الاشبيلي وغيره ، كان من أهل المعرفة بالقراءات والحديث والكلام والتصوف مع الزهد والاجتهاد في العبادة ، قال ابن خلكان : كان عبدا صالحا وله تفسير القرآن العظيم "الإرشاد" ، "شرح الأسماء الحسنى" ، غرب عن بلده بسبب وشاية فمات في مراکش عام (٥٣٦هـ) .

وبرجان : مخفف أبي الرجال ذكره الذهبي في ترجمة حفيده عبد السلام . والله أعلم .

انظر : سير النبلاء (٧٢/٢٠) ، (٣٣٤/٢٢) ، طبقات السيوطي (٥٧) ، طبقات الداودي (٣٠٠/١) ، هدية العارفين (٥٧٠/٥) ، العبر (١٠٠/٤) ، فوات الوفيات (٥٦٩/١) ، الشذرات (١١٣/٤) ، معجم المؤلفين (٢٢٦/٥) ، معجم المفسرين (٢٨٢/١) ، وفيات الأعيان (٢٣٠،٢٣٦/٤) ، كشف الظنون (٦٩/١) ، (١٠٣١/٢) ، الأعلام (٦/٤) .

(٥) وهو في التفسير . قال ابن خلكان : وأكثر كلامه فيه على طريقة أرباب الأحوال والمقامات ، قال خليفة : ذكر فيه من الأسرار والخواص ما هو مشهور فيما بين أهل هذا الشأن ، وقد استنبطوا من رموزاته أموراً فأخبروا بها قبل الوقوع . قلت : ذكر ابن خلكان شيئاً منها ، والكتاب لا يزال مخطوطاً . انظر نفس المصادر الثلاثة الأخيرة .

{أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت} إلى قوله : {اقرأوا إن شئتم :  
فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرآءة أعين} (١) وساق من ذلك كثيرا (٢).  
وأما كونها قد تكون معجزة ؛ فلأن وجوه إعجاز القرآن من البلاغة  
التي لا يقدر أحد على مثلها ، والإخبار عن المغيبات وغير ذلك يوجد في كثير  
من السنة .

ومما يخرج بهذا القيد : ما في السنة أيضا من حكاية أقوال الله تعالى ،  
فإنه ليس بقرآن أيضا ؛ لأنه لم ينزل للإعجاز (٣).  
والمراد بالإعجاز : أن النبي صلى الله عليه وسلم "أمر أن" (٤) يتحداهم بما  
جاء به ، فيقول : هل تقدرون أن تأتوا بمثل ما قلته فيعجزون عن ذلك ،  
فقد أعجزهم ذلك القول فهو معجز ، فالسنة معجزة بالقوة لكونه لم يطلب  
منهم أن يأتوا بمثلها ، والقرآن معجز بالفعل لكونه تحداهم أن يأتوا بمثله  
بأمر الله له (٥) بالتحدي به ، ولم يأمره أن يتحدى بالسنة ، فهذا الفرق بين  
الإعجازين ، ومن هنا لم أحتج في النظم أن أقول المنزل للإعجاز لتخرج  
السنة اكتفاء بقولي (معجز) أي بالفعل ؛ لأنه الحقيقة ، وما بالقوة مجاز ، فلم  
تدخل السنة لأن الحقيقة هي المرادة عند الإطلاق .

(١) السجدة (١٧) .

والحديث في صحيح البخارى (بدء الخلق) (٨٦/٤) ، صحيح مسلم (الجنة)  
(٢١٧٤/٤) .

(٢) نقل الزركشى مقاله ابن برجان وسرد عددا من الأمثلة .  
انظر البحر المحيط (١٦٦/٤) .

(٣) مراده الأحاديث القدسية وتسمى الربانية والالهية ، وقد أفردت بالتصنيف منها :  
الأحاديث القدسية للنووى ، الاتحافات السنية للمناوى وشرحه للدمشقى ،  
والاتحافات السنية للمدنى ، ومن الكتب الحديثة الأحاديث القدسية اصدار الأوقاف  
المصرية ، والاحاديث القدسية لبديوى .

(٤) ساقطة من أ ، ج .

(٥) في ب : تعالى بدلا من له .

وقولى (بل سورة بل آية إذ تعجز) إشارة إلى أن الإعجاز قد وقع بالتحدى بالقرآن كله فى قوله تعالى {قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله} <sup>(١)</sup> أى فأتوا بمثله إن ادعيتم القدرة فلما عجزوا تحداهم بعشر سور بقوله تعالى {فأتوا بعشر سور مثله مفتريات} <sup>(٢)</sup> فلما عجزوا تحداهم بسورة بقوله تعالى {فأتوا بسورة من مثله} <sup>(٣)</sup> أى من مثل القرآن أو من مثل النبى صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup>، فلما عجزوا تحداهم بدون ذلك ، وهو قوله تعالى : {فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين} <sup>(٥)</sup>، واكتفيت بقولى (بل سورة) عن عشر سور ؛ لأن من لا يقدر على سورة أولى أن لا يقدر على أكثر منها .

وأُتيت بقولى (بل آية) لإفادة أن التحدى وقع بدون السورة خلافا لمن خالف فى ذلك كما سأبينه ، فلذلك لم أكتف به عن السورة لأن ذلك <sup>(٦)</sup> مصرح به فى قولى (بل سورة) ، وأما قوله عز وجل {فليأتوا بحديث مثله} <sup>(٧)</sup> فيحتمل <sup>(٨)</sup> تنزيله على المنصوص بالتعيين وهو القرآن ، أو عشر سور

(١) الإسراء (٨٨) .

(٢) هود (١٣) .

(٣) البقرة (٢٣) ، وفى يونس (٣٨) {فأتوا بسورة مثله} .

(٤) كذا العبارة أيضا فى شرح الكوكب ، وهى لطيفة من المؤلف حيث أشار إلى وجه

مرجوح فى تفسير الآية فأضاف للقارىء فائدة ، قال الرازى :

الضمير فى قوله (من مثله) إلى ماذا يعود؟ فيه وجهان :

أحدهما أنه عائد إلى (ما) فى قوله {مما نزلنا على عبدنا} أى فأتوا بسورة مما هو

على صفته فى الفصاحة . وهذا مروى عن أكثر المحققين .

الثانى : أنه عائد إلى عبدنا أى فأتوا بمن هو على حاله من كونه بشرا أميا لم يقرأ

ولم يأخذ من العلماء .

ثم رجح الرازى الوجه الأول بخمسة وجوه . والله أعلم .

انظر : شرح الكوكب (٧/٢) ، تفسير الرازى (١٢٩/٢) .

(٥) الطور (٣٤) .

(٦) فى د : ذلك .

(٧) الطور (٣٤) .

(٨) فى ب : فيحمل .

أو سورة (\*) .

نعم اختلف في الإعجاز بالسورة ، فقال<sup>(١)</sup> الآمدى في "الأبكار" : التزم القاضى في أحد جوابيه الإعجاز في سورة الكوثر وأمثالها ، تعلقا بقوله تعالى {فأتوا بسورة من مثله} (٢) .

والأصح ما ارتضاه في الجواب الآخر وهو اختيار الأستاذ أبى إسحق وجماعة من أصحابنا أن التحدى إنما وقع بسورة تبلغ في الطول مبلغا تبين فيه رتب قوى البلاغة ، فإنه قد يصدر من غير البليغ أو ممن هو أدنى في البلاغة من الكلام البليغ "ما يماثل بعض الكلام البليغ" (٣) الصادر عن هو أبلغ منه ، وربما زاد عليه .

قال (٤) : فيتعين تقييد الإطلاق في قوله {فأتوا بسورة} (٥) لأن تقييد المطلق بالدليل واجب (٦) . انتهى .

والإضراب بـ(بل) بعد قولى (معجز) إشارة إلى أن مرادى معجز "كله" (٧) وإلا فقولى (قول) صادق على الكل وعلى عشر سور "وعلى سورة" (٨) وعلى آية ، فالتفصيل للإيضاح وإن كان قد يفهم من الإجمال في قولى (قول معجز) فأقل ما وقع التحدى به آية ، لكنها إنما يتحدى بها حيث (\*)

(\*) ٥٥ ج

(١) في ب : قال .

(٢) البقرة (٢٣) .

وقد عزى القاضى هذا القول إلى عامة أصحابه وإلى الأشعرى .

انظر : إعجاز القرآن (١٥١/٢) ، الاتقان (١٢٣/٢) .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) المراد الآمدى .

(٥) البقرة (٢٣) ، يونس (٣٨) .

(٦) سبق الإشارة إلى كتاب الابكار ، وقد نقل عنه الزركشى هذا النص في البحر

(١٢٣/٢) ، وانظر : إعجاز القرآن (١٥١/٢-١٥٣) ، الاتقان (١٢٣/٢) .

(٧)، (٨) ساقطة من أ .

(\*) ٤٥ د

تكون مشتملة على مابه التعجيز لافي نحو (ثم نظر)<sup>(١)</sup> فيكون المعنى في {بحديث مثله}<sup>(٢)</sup> أى مثله في الاشتمال على مابه يقع الإعجاز لامطلق الكلام أو القول فلذلك قلت (إذ يعجز)<sup>(٣)</sup> أى لامطلقا ، ويعاد على سورة أيضا إن جرينا على ماسبق نقله عن الآمدى<sup>(٤)</sup>.

نعم هو بعض المعجز قطعا فله دخول في الإعجاز منضمما إلى غيره لامنفردا ، فالقرآن كله معجز لكن منه مالو أفرد لكان معجزا بذاته ، ومنه ماإعجازه مع الانضمام<sup>(٥)</sup> ، ولذلك لم أقل في النظم كما قال غيرى للإعجاز بسورة منه ، بل أطلقت الإعجاز ثم فصلته بالإضراب الانتقالي للإبطال<sup>(٦)</sup> . وماقررتة في الآية الواحدة هو ظاهر كلام إمام الحرمين في "الشامل" إذ قال في بيان أقل ماوقع به الإعجاز : لاينبغي أن يحمل على أن التحدى وقع

(١) المدثر (٢١) .

(٢) الطور (٣٤) .

(٣) في ب : تعجز ، وغير منقوطة في ج ، د .

(٤) فإذا كان المراد القرآن تكون إذ يعجز (بالياء) التحتية ، وإذا كان المراد السورة تكون (بالتاء) الفوقية . والله أعلم .

(٥) قرره ابن النجار وعزاه إلى بعض المحققين ومراده المؤلف . انظر شرح الكوكب (١١٧/٢) .

(٦) بل حرف اضراب وله حالتان :

الأولى : أن يقع بعده جملة .

الثانية : أن يقع بعده مفرد .

فإن وقع بعده جملة كان اضرابا عما قبلها :

إما على جهة الإبطال نحو قوله تعالى {أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق} المؤمنون (٧٠) .

وإما على جهة الترك للانتقال من غير ابطال نحو قوله تعالى {ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة} المؤمنون (٦٢، ٦٣) .

وإذا وقع بعده مفرد فهو حرف معناه الاضراب وله أحوال مختلفة .

انظر : الجنى الدانى (٢٣٥) ، رصف المباني (٢٣٠) ، شرح الكافية لابن مالك (١٢٣٣/٣) .



بكل آية آية ولو قصرت نحو {ثم نظر} <sup>(١)</sup> لأن مثل هذا لا يعجز أحد عن النطق به فيعلم بالضرورة أنه ما تحداهم بمثله ، كما أنا نعلم أنه لم يتحداهم بكلمة أو كلمتين منه ما لم ينته إلى آية . انتهى <sup>(٢)</sup>.

وقال أيضا في "النهاية" في العاجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة وقدر على آيات متفرقة يلزم لكن بشرط أن تكون كل آية مفهومة ، قال النووى في "شرح المذهب" المختار ما أطلقه الأصحاب ، أى آية من القرآن ، ولو كان على حدته غير مفهوم ، فانظر كيف أدخل في "المعجز" <sup>(٣)</sup> ما هو مفهوم وماليس بمفهوم ، وزعم <sup>(٤)</sup> أن غير المفهوم لا يجزىء ، فقال النووى إن إطلاق الأصحاب يقتضى أجزاءه ، لأنه لم يخرج عن القرآن <sup>(٥)</sup> (\*).

وفي معنى ذلك قولهم في كتاب الصداق فيما لو أصدقها تعليم سورة فلقتها بعض آية ثم نسيته لا يحسب له شيء ؛ لأن ذلك البعض لا يسمى قرآنا لعدم الإعجاز ، والمراد لعدم إعجازه منفردا ، على أن هذا الحكم هو قول ابن الصباغ ، وقضيته أنه لا يحرم مثل ذلك على الجنب ، لكن صرح الفورانى

(١) المدثر (٢١) .

(٢) لا يوجد هذا النص في الجزء المطبوع من الشامل وقد نقله الزركشى في البحر (٤٤٢/١) ، وابن النجار في شرح الكوكب (١١٧/٢) .

(٣) ساقطة من د .

(٤) في د : زعم النووى .

(٥) هذه العبارة فيها اضطراب ظاهر ، وبعد الرجوع إلى مصادر المؤلف وغيرها لم أجد لها بيانا .

وخلاصة ما ذكره النووى :

أن العاجز عن الفاتحة يقرأ سبع آيات متوالية ، فإن عجز كان له العدول إلى مفرقة بلا خلاف كما نص عليه الشافعى .

قال : لكن الجمهور أطلقوا المسألة ، وقال إمام الحرمين لو كانت الآية المفردة لا تغير معنى منظوما إذا قرئت وحدها كقوله تعالى {ثم نظر} المدثر (٢١) ، فيظهر أن لأنامره بقراءة هذه الآية المتفرقة ونجعله كمن لا يحسن قرآنا أصلا فيأتى بالذكر .

قال : والمختار ما سبق عن إطلاق الأصحاب .

انظر المجموع (٣٧٥/٣) .

(\*) ٥٥ ب

وغيره بالمنع<sup>(١)</sup>.

ومما يتنبه له أن قولي في النظم (معجز) أحسن من قول غيري للإعجاز لأنه يقتضى انحصار علة الإنزال في الإعجاز ، والفرض أنه نزل لبيان الأحكام والمواعظ ، ولكنه مع ذلك مقصود به الإعجاز أيضا<sup>(٢)</sup>.  
 وخرج بقيد التعبد بتلاوته : الآيات المنسوخ لفظها سواء<sup>(٣)</sup> بقى الحكم أو لا ، فإنها بعد النسخ صارت غير قرآن لسقوط التعبد بتلاوتها ، ولذلك لاتعطى حكم القرآن في مس المحدث وقراءة الجنب وقراءتها في الصلاة ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر : البحر المحيط (٤٤٢/١) ، روضة الطالبين (١٩١/٥) ، (٣٠٤/٧) .  
 وانظر تسمية البعض قرآنا في غاية الوصول (٣٤) ، نهاية المحتاج (٢٨٢/٥) .  
 وانظر قراءة الجنب للقرآن في المجموع (٦٩/٢) .  
 هذا وقد خالف المؤلف منهجه وعادته في الاختصار فأظن في هذه المسألة مع أن موضع البحث فيها في مباحث علوم القرآن .  
 انظر الإعجاز بالسورة ومادونها في :  
 الاتقان (١٢٣/٢) ، البرهان للزركشى (١٠٨،٩٠/٢) ، اعجاز القرآن (١٥١/٢) ،  
 تفسير القرطبي (٧٢/١) ، الفروع لابن مفلح (٤١٨/١) ، أصول السرخسى (٢٨٠/١) .

(٢) ممن قال : (للإعجاز) ابن الحاجب والطوفي وابن السبكي في جمع الجوامع وعلله المحلى في شرحه بأنه يحتاج إليه في التعريف للتمييز ، أى تمييز القرآن عن غيره ، أما المواعظ والتدبر وغيرها فقد شاركه فيها الأحاديث وتعبير المؤلف أولى وتبعه الأنصارى وابن النجار .

هذا وقد ذهب ابن الهمام إلى أبعد من ذلك حيث اختار أن الإعجاز غير مقصود من الإنزال وإنما هو تابع لازم وتوقف تلميذه الكمال في ذلك . والله أعلم .  
 انظر : منتهى السؤل (٤٥) ، شرح الروضة (٨/٢) ، المحلى مع جمع الجوامع (٢٢٥/١) ، بيان البديع (٩١١/٢/١) ، حاشية العطار (٢٩٤/١) ، غاية الوصول (٣٤) شرح الكوكب (٩/٢) ، تيسير التحرير (٤/٣) ، الدرر اللوامع (٣٤٨/١/١) .

(٣) في أ : سوى .

(٤) انظر : المجموع (٧٠/٢) ، فتح العزيز (١٠٨/٢) ، وراجع تعريف القرآن مع محترزاته في مصادر المسألة .

[بعض الاعتراضات على التعريف] :

فإن قيل : يلزم من تعريف القرآن بالقول أو باللفظ أنه لا يسمى في حال كونه مكتوباً قرآناً ، وكذا حال كونه محفوظاً ، ولم ينطق به ، ولا خلاف أنه قرآن وإن جرت له أحكام بخلاف موجب ذلك كما مرار الحائض والجنب القرآن على القلب من غير تلفظ فإنه ليس بحرام<sup>(١)</sup> ، وكإحراق الخشب المكتوب فيه القرآن<sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك ، فإن ذلك كله خرج بدليل . فالجواب : أنه لفظ وقول بالقوة ، وذلك وإن كان مجازاً إلا أن المجاز يقع في التعريف إذا دلت على إرادته قرينة كما قرره الغزالي في "المستصفى"<sup>(٣)</sup> ، ولا شك أن القرائن هنا متوفرة على إرادة ذلك .  
فإن قيل : هذا التعريف إما أن يكون لمجموع القرآن أو للأعم من ذلك ومن بعضه .

فإن كان الأول فيقتضى أن البعض لا يسمى قرآناً ، وأن لا يحنث إذا حلف لا يقرأ قرآناً فقرأ شيئاً منه ، ولا قائل بذلك<sup>(٤)</sup> .  
وإن كان الثاني فكل كلمة بل كل حرف من القرآن قرآن وانقسامه<sup>(\*)</sup> حينئذ إلى هذه الأفراد انقسام الكلى إلى جزئياته لا الكل إلى أجزائه<sup>(٥)</sup> ، فالحد

(١) انظر المجموع (٣٥٧/٢) .

(٢) لكن الاحراق مكروه ، وقيل يحرم .

انظر المجموع (٧٠/٢) .

(٣) سبق بيان ذلك ص (١٤٦) .

(٤) قال النووي : حنث ولو قرأ بعض آية . روضة الطالبين (٦٧/١١) .

(\*) ٥١

(٥) هناك فرق بين الكل والكلى ، والجزء والجزئى :

فالكلى : ما يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه ، وفرده يسمى جزئى .

والكل : هو المجموع المحكوم عليه ، وتحتة أجزاء لاجزئيات ، ولا يصح اطلاق الكل على جزء من أجزائه .

والخلاصة : أن الكلى تحتة جزئيات ، والكل تحتة أجزاء ، والحكم على الكلى يصدق بأى جزئى من جزئياته ، أما الحكم على الكل فلا بد من اجتماع جميع

أجزائه ولا يصدق بجزء واحد . والله أعلم . =

حينئذ للماهية من حيث هي ، فيصير قيد الإعجاز لغوا ؛ لأن الكلمة أو الحرف ليس فيه إعجاز قطعاً .

فالجواب التزام الأول ، واللام في القرآن حينئذ للعهد في جملته ، فالبعض حينئذ - وإن كان قرآناً - لكنه لم يطلق عليه القرآن باللام العهدية كما قررناه ، وكما يشهد لذلك نص الشافعي رحمه الله فيما حكاه عنه الرافعي (في أبواب العتق) أنه لو قال لعبد إن قرأت القرآن فأنت حر ، "أنه"<sup>(١)</sup> لا يعتق إلا بقراءة الجميع ، فإن ظاهره يقتضى أنه لو قال : "إن"<sup>(٢)</sup> قرأت قرآناً "يعتق"<sup>(٣)</sup> بالبعض لما قررناه<sup>(٤)</sup> .

وأما قول الإمام الرازي وأتباعه كالبيضاوي في أثناء الاستدلال على إثبات الحقيقة الشرعية لو حلف لا يقرأ القرآن حنث ببعضه ، فمحمول على أن اللام للجنس حتى يكون بمثابة قرآناً بالتنكير<sup>(٥)</sup> .

---

= انظر : ضوابط المعرفة (٣٤) ، التمهيد للأسنوى (٢٩٧) ، المحصول (٣٠٢/١/١) ،  
الابتهاج (٨١/٢) ، ايضاح المبهم (٨) ، الأخصرى (٢٧) ، علم المنطق (١٣) ،  
المبين للآمدى (٧٢) ، وانظر ص ( // ) ه ( // ) .

(١) ساقطة من د .

(٢)، (٣) ساقطة من ب ، د .

(٤) أقول كتاب العتق من فتح العزيز غير مطبوع ، ولم أعثر على هذا النقل في الروضة ولا في الأم لكن ذكره الأنصارى ، وقد نقل الرملى عن الشافعي قوله : إن القرآن بأل لا يطلق إلا على الكل .

قال ومراده غالباً ، وإلا فقد يطلق ويراد به الجنس الشامل للبعض أيضاً . ا.هـ  
وقد نقل الأنصارى هذا السؤال وجوابه باختصار .

انظر : نهاية المحتاج (٢٨٢/٥) ، غاية الوصول (٣٤) .

(٥) انظر : المحصول (٤١٧/١/١) ، منهاج الوصول (٢٥٠/١) .

قلت : ولاداعي لهذا الحمل فإن هذا ما يقوله الرازي ، وهو أن "أل" إذا دخلت على المفرد كانت للجنس الصادق ببعض الأفراد مالم تقم قرينة على العموم .

كذا نقل عنه المحلى وغيره وهو ظاهر عبارة المحصول . والله أعلم .

انظر : المحلى على جمع الجوامع (٤١٢/١) ، المحصول (٥٩٩/٢/١) ، الوصول (٢١٩/١) ، المعتمد (٢٢٧/١) .

فإن قيل : فالشافعي أطلق في المعرف بأل ولم يقيده بالعهد<sup>(١)</sup> جملة ولا بقصد<sup>(٢)</sup> جنس .

قلت : لأن العرف صار في مثله يحمل اللام على عهد<sup>(٣)</sup> الجملة ، والكل المشتمل على هذه الأجزاء ، ومبنى<sup>(٤)</sup> الإيذان على العرف<sup>(٥)</sup> .

(١) في ب : بعهد .

(٢) في ب : يقصد .

(٣) في ب : عهده .

(٤) في د : وبني .

(٥) أقول : قال الاسنوي في تمهيده :

إذا احتمل كون أل للعهد ولغيره كالجنس ، أو العموم فإننا نحملها على العهد لأن تقدمه قرينة مرشدة إليه ، كذا ذكره جماعة ، وجزم به ابن مالك .

ثم فرع عليه أنه لو حلف لا يشرب الماء فإنه يحمل على المعهود حتى يحنث ببعضه ، إذ لو حمل على العموم لم يحنث .

وقد ذهب الجمهور إلى أن المفرد المحلى بأل يفيد العموم مالم يتحقق عهد لأن المتبادر إلى الذهن كونه للعموم .

وقال الرازي : لا يفيد العموم وإنما هو للجنس الصادق ببعض الأفراد وسبق نقله عنه قبل قليل وهو قول أبي الحسين البصري .

ونقل الأسنوي وغيره عن الشافعي قول الجمهور ، قال ورأيت في الرسالة نحوه فإنه نص على أن قوله تعالى {الزانية والزاني} النور (٢) ، و{السارق والسارقة} المائة (٣٨) ونحوه من العام الذي خص .

قال : ولك أن تقول لم لا يقول الشافعي بوقوع الثلاث على من حلف بالطلاق المعرف؟

قد يجاب بأن هذا يمين فيراعى فيها العرف لا اللغة .

وذكر ابن السبكي أن السؤال للقرافي والجواب للعز بن عبد السلام .

وقد فصل ابن هشام "أل" وأقسامها تفصيلا جيدا جديرا بأن يراجع .

انظر : التمهيد للأسنوي (٣١٤) ، المحلى على جمع الجوامع (٤١٢/١) ، حاشية

العتار (٧/٢) ، تشنيف المسامع (٨٢٣/٣) ، نهاية السؤل مع سلم الوصول

(٣٢٨/٢) ، الرسالة (٦٧،٦٦) ، الإبهاج (١٠٢/٢) ، الوصول (٢١٩/١) ، المعتمد

(٢٢٧/١) ، تنقيح الفصول (١٩٢) ، البحر المحيط (٩٩،٩٨/٣) ، غاية الوصول

(٧١) ، قطر الندى (١١٢) .

والحاصل أن النظر إلى لفظ القرآن باعتبارين :  
 باعتبار جملته وهيئاته وترتيبه فاللام فيه حينئذ للعهد .  
 والثاني : اعتبار حقيقته من حيث هي لا بالنظر إلى لازم<sup>(١)</sup> كمية وترتيب  
 ونحو ذلك فاللام فيه حينئذ للجنس ، فإن قصد معها استغراق كان كل  
 حرف وكلمة "وجملة"<sup>(٢)</sup> "وآية"<sup>(٣)</sup> وسورة جزئيات لأجزاء ، بخلاف الاعتبار  
 الأول فإنها فيه أجزاء لاجزئيات ، ولعل من يقول في تعريفه<sup>(٤)</sup> : الكلام  
 المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه ، إنما<sup>(٥)</sup> يقصد  
 مراعاة الاعتبار الأول ، وأما من يراعى الاعتبار الثاني فيقول : ما أنزل  
 للإعجاز ، ولا حاجة أن يقول بسورة منه أو يقول ذلك ويريد أن (من) فيه  
 لابتداء الغاية للتبعيض ، فحقق هذا الموضع كما قررت له لك فإنه من  
 النفائس ، وقد أطلت فيه لمحل الحاجة ، والله تعالى أعلم .(\*)

- 
- (١) في ج : لوازم .  
 (٢) ساقطة من ب .  
 (٣) ساقطة من أ .  
 (٤) في أ ، د : تعريف .  
 (٥) في ج : أى .  
 (\*) ٥٦ ج

[الدليل الثانى : السنة] (١):

وقولى (والسنة التى إليها قصدا) تمامه قولى بعده :

قول النبى المصطفى خير الورى	وفعله ومنه أن يقرر
مكلفا ولو يكون كافرا	ولو منافقا على فعل يرى
فذاك جائز له وغيره	مالم يكن داع على تقريره

الشرح :

فلما فرغت من تعريف أول الأدلة وهو القرآن شرعت فى تعريف الثانى وهو السنة ، فقولى (والسنة) مبتدأ خيره (قول النبى المصطفى) إلى آخره ، والمراد هنا قول النبى الذى لم يأت به قرآنا على ماسبق ، و(الورى) الناس (٢).

[تعريف السنة فى اللغة] :

وقولى (التى إليها قصدا) إشارة إلى أن لفظ السنة - وإن كان معناه فى اللغة الطريقة (٣)، ومنه حديث (من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من

(١) انظر : أصول السرخسى (١١٣/١) ، كشف الأسرار للبخارى (٣٠٢/٢) ، فواتح الرحموت (٩٧/٢) ، تيسير التحرير (١٩/٣) ، بيان المختصر (٤٧٧/١) ، شرح العضد (٢٢/٢) ، منتهى السؤل (٤٧) ، بيان البديع (٩٣٠/٢) ، المستصفى (١٢٨/١) ، الإحكام للآمدى (٢٢٣/١) ، شرح المنهاج (٤٩٧/٢) ، الابهاج (٢٨٩/٢) ، نهاية السؤل (١٩٦/٢) ، البحر المحيط (١٦٣/٤) ، تشنيف المسامع (١١٢١/٤) ، حاشية العطار (١٢٨/٢) ، حاشية البنانى (٩٤/٢) ، غاية الوصول (٩١) ، شرح الكوكب (١٥٩/٢) ، شرح الروضة (٦٠/٢) .

(٢) الورى : على وزن فتى ، الخلق .

انظر : الصحاح (ورى) (٢٥٢٢/٦) ، تاج العروس (ورى) (٣٨٩/١٠) ، لسان العرب (الورى) (٣٩٠/١٥) .

(٣) انظر : التهذيب (سن) (٢٩٨/١٢) ، الصحاح (سنن) (٢١٣٨/٥) ، لسان العرب (سنن) (٢٢٦/١٣) ، تاج العروس (سنن) (٢٤٤/٩) .

عمل بها<sup>(١)</sup> إلى آخره ، وقال الخطابي<sup>(٢)</sup> : إذا أطلقت فهي المحمودة ، وإن أريد غيرها فمقيدة كقوله (ومن سنة سنة سيئة)<sup>(٣)</sup> .

### [إطلاقات السنة فى الاصطلاح] :

وأما فى الاصطلاح : فتارة تطلق على ما يقابل "القرآن كما هنا<sup>(٤)</sup> ، ومنه

(١) رواه الإمام أحمد بهذا اللفظ ، ورواه مسلم والنسائي بلفظ من سن فى الاسلام سنة حسنة ... ومن سن فى الاسلام سنة سيئة ... الخ .

مسند الإمام أحمد (٣٦٢/٤) ، صحيح مسلم (الزكاة) (٧٠٥/٢) ، (٢٠٥٩/٤) ، سنن النسائي (الزكاة) (٧٦/٥) .

(٢) حمد بن محمد أبو سليمان الخطابي البستي نسبة إلى بست فى بلاد كابل حيث ولد

فيها عام (٣١٩هـ) ، يقال : يرجع نسبه إلى زيد بن الخطاب رضى الله عنه ، سمع

من ابن الأعرابي والصفار وابن داسه ، وتفقه على القفال الشاشي وابن أبي هريرة

حدث عنه الحاكم وأبو حامد الاسفراييني وتلمذ عليه أبو عبيد الهروي ، كان

محدثا ، فقيها ، أدبيا ، لغويا ، يجيد الشعر ، أقام مدة بنيسابور يصنف ، ورحل إلى

العراق والحجاز ، وكان يكسب قوته من التجارة ، له مؤلفات حسان منها :

"معالم السنن" ، "غريب الحديث" ، "أعلام السنن" ، وهو شرح لصحيح البخارى ،

"العزلة" ، توفى فى بست عام (٣٨٨هـ) ، وقد مال فى آخر حياته إلى الصوفية .

انظر : سير النبلاء (٢٣/١٧) ، يتيمة الدهر (٣٨٣/٤) ، بغية الوعاة (٥٤٦/١) ،

معجم الأدباء (٢٤٦/٤) ، (٢٦٨/١٠) ، أنباه الرواه (١٦٠/١) ، وفيات الأعيان

(٢١٤/٢) ، العبر (٣٩/٣) ، طبقات ابن السبكي (٢٨٢/٣) ، طبقات الأسنوى

(٤٦٧/١) ، النجوم الزاهرة (١٩٩/٤) ، طبقات الحفاظ (٤٠٣) ، الشذرات

(١٢٧/٣) ، مقدمة غريب الحديث (٨/١) ، معجم البلدان (٤١٥/١) .

(٣) لم أجد مقاله الخطابي بعد البحث فى معالم السنن وأعلام السنن وغريب الحديث ،

لكن نقله عنه الزركشى فى البحر (١٦٣/٤) ، والشوكاني فى ارشاد الفحول (٣٣) ،

وانظر : النهاية لابن الأثير (سنن) (٤٠٩/٢) ، مجمع الأنوار (سنن) (١٣١/٣) .

(٤) قال الشاطبي : يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولا عن النبي صلى الله عليه وسلم

على الخصوص مما لم ينص عليه فى الكتاب العزيز ، وإنما نص عليه من جهته صلى

الله عليه وسلم .

وقال الآمدى : وقد تطلق على ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم مما ليس

بمتلو وهذا هو المقصود بالبيان هنا .

انظر : الموافقات (٣/٤) ، الإحكام للآمدى (٢٢٣/١) ، بيان البديع (٩٣٠/٢/١) ،

نهاية السؤل (٩٦/٢) ، شرح الكوكب (١٥٩/٢) ، تهذيب الأسماء واللغات

(١٥٦/٣) ، ارشاد الفحول (٣٣) .



أحاديث كثيرة ، منها في مسلم حديث (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة)<sup>(١)</sup> الحديث .  
وتارة على مايقابل الفرض ونحوه من الأحكام كما سبق فى بيان المندوب<sup>(٢)</sup> .

وربما لايراد إلا مايقابل<sup>(٣)</sup> الفرض فقط كفروض الوضوء ، وسننه أو الصلاة أو الصيام أو غير ذلك ، فإنه لايقابل به الحرام والمكروه فيهما ، وإن كانت المقابلة لازمة له ، لكنها لم تقصد<sup>(٤)</sup> .  
وتارة يطلق على مايقابل<sup>(٥)</sup> البدعة ، فيقال : أهل السنة وأهل البدعة<sup>(٦)</sup> .

والمقصود بيانها بالإطلاق الأول ، وهو معنى قولى (التي إليها قصدا) أى المقصودة فى هذا الموضع .  
و(قصد) يتعدى تارة بإلى كما استعملته فى النظم ، وتارة باللام ، وتارة بنفسه<sup>(٧)</sup> .

قال النووى فى "التحرير" : وقد اجتمعت الثلاث فى صحيح مسلم فى حديث واحد فى أول سطر منه فى (كتاب "الإيمان")<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) صحيح مسلم (المساجد) (٤٦٥/٢) .
  - (٢) حيث ذكر أن من أسمائه السنة ، وهذا المعنى هو المراد عند الفقهاء .  
انظر : الحدود (٥٧) ، وانظر المصادر السابقة عدا الأول .
  - (٣) فى ج : إلا مقابل .
  - (٤) انظر شرح الكوكب (١٦٠/٢) .
  - (٥) مابين القوسين ساقط من د .
  - (٦) ويقال فلان على سنة ، وفلان على بدعة .  
انظر : الموافقات (٤/٤) ، شرح الكوكب (١٦٠/٢) ، ارشاد الفحول (٣٣) .
  - (٧) وهو لايتعدى إلا إلى مفعول واحد .  
انظر شذور الذهب (٣٥٦) .
  - (٨) ساقطة من أ .
- قلت : والكلمة تكررت أثناء الحديث وليس فى أول سطر كما ذكر المؤلف ،  
وعبارة النووى : (فى حديث واحد فى أقل من سطر فى أوائل كتاب الإيمان) .  
تحرير التنبيه (٣١) .

وزاد في "التهذيب" : إن ذلك في باب من قتل رجلا من الكفار بعد أن قال لا إله إلا الله ، والحديث عن جرير بن عبد الله البجلي<sup>(١)</sup> (أن رجلا من المشركين كان إذا شاء أن<sup>(٢)</sup> يقصد إلى رجل من المسلمين قصد له فقتله<sup>(٣)</sup> وأن<sup>(٤)</sup> رجلا من المسلمين قصد غفلته<sup>(٥)</sup> . انتهى .

(١) وهم المؤلف في نسبة الحديث إلى جرير ، والصواب أنه جندب كما في صحيح مسلم والتهذيب وأسد الغابة .

وهو جندب بن عبد الله البجلي ، نسبة إلى بجيلة من اليمن ، أبو عبد الله ، له صحبة ليست قديمة وكان يسمى جندب الخير ، سكن الكوفة ثم قدم البصرة ، سمع مصعب بن الزبير ، وروى عنه أهل المصريين ، بقى إلى حدود سنة سبعين .  
انظر : الإصابة (١٠٤/٢) ، الاستيعاب (١٧٧/٢) ، أسد الغابة (٣٦٠/١) ، الجرح والتعديل (٥١٠/٢) ، سير النبلاء (١٧٤/٣) .

ومن ذكره المؤلف هو جرير بن عبد الله بن جابر أبو عمر البجلي ، أسلم في السنة العاشرة على الأصح وقيل غير ذلك ، كان حسن الصورة حتى قال عنه عمر : إنه يوسف هذه الأمة ، وهو سيد قومه ، شارك في حروب العراق القادسية وغيرها وكان له أثر عظيم ، جمع عمر بجيلة وجعله عليهم ، أقام بالكوفة ولما أتاها على انتقل إلى قرقيساء - بلد على الفرات - فمات بها وقيل بالشرارة عام (٥١هـ) ، وقيل (٥٤هـ) .

انظر : أسد الغابة (٣٣٣/١) ، الإصابة (٧٦/٢) ، الاستيعاب (١٤٠/٢) ، الشذرات (٥٧/١) ، العبر (٥٧/١) ، الجرح والتعديل (٥٠٢/٢) .

(٢) في أ ، ج ، د : سار يقصد .

(٣) في أ : عقله .

(٤) في أ ، ج : رأى .

(٥) ثم قال النووي : وفيه شيء يستظرف وهو جمعه اللغات الثلاث في سطر واحد قصدت إليه وقصدت له ، وقصدته .

وقد أورد النووي الحديث باختلاف بسيط ، وملخصه : أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث بعثا فالتقى مع المشركين فكان رجل منهم إذا شاء أن يقصد إلى رجل من المسلمين قصد له فقتله ، فقصد أسامة غفلته فلما رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله ، لكنه قتله ، فسأله الرسول عن ذلك فقال أوجع في المسلمين وقتل فلانا وفلانا فلما رأى السيف قالها ، فقال صلى الله عليه وسلم : (فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة) وأخذ يكررها حتى تمنى أسامة أنه أسلم ذلك الوقت .  
انظر : صحيح مسلم (الإيمان) (٩٧/١) ، تهذيب الأسماء (٩٣/٣) .

[المراد بالسنة هنا] :

فالسنة : محصورة في قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله .  
والقول وإن كان من الفعل لأنه عمل بجراحة اللسان ، لكن الغالب استعماله في مقابلة الفعل<sup>(١)</sup>.

[أقسام السنة الفعلية] :

[الأول : ارادته صلى الله عليه وسلم الفعل أو الترك] :

نعم من الفعل عمل القلب والترك فإنه كف النفس ، وقد سبق أنه لا تكليف إلا بفعل ، وأن المكلف به في النهي ، وما في معناه هو الكف<sup>(٢)</sup>.  
فإذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أراد كذا<sup>(٣)</sup> كان ذلك من السنة الفعلية ، كحديث أنس<sup>(٤)</sup> رضى الله عنه (أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب إلى رهط أو أناس من العجم ، فقبل له إنهم لا يقبلون كتابا إلا بخاتم ، فاتخذ خاتما من فضة) رواه الشيخان في باب اللباس<sup>(٥)</sup>.

(١) في ب ، ج ، د : القول ، وانظر شرح الكوكب (١٦١/٢) .

(٢) راجع مسألة لا تكليف إلا بفعل ص (٢٢٠) .

(٣) في ب ، د : ذلك .

(٤) أنس بن مالك بن النضر أبو حمزة الخزرجي ، خادم رسول الله ، وأحد المكثرين من الرواية عنه ، قدم الرسول صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن عشر سنين ، فجاءت به أمه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ليخدمه ، فكان خادمه إلى أن توفي صلى الله عليه وسلم ، غزا مع الرسول ثمانين غزوات ، وكان معه في بدر يخدمه ، دعا له رسول الله بالمال والولد والجنة ، فكان كثير المال والأولاد ، وطال عمره حتى بلغ (١٠٣) سنة ، توفي رضى الله عنه قريبا من البصرة عام (٩٣هـ) وقيل غير ذلك ، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة ، وروى أنه لم يبق أحد صلى القبلتين غيره .

انظر : الإصابة (١١٢/١) ، الاستيعاب (٢٠٥/١) ، أسد الغابة (١٥١/١) ، سير النبلاء

(٣٩٥/٣) ، تهذيب الأسماء (١٢٧/١) ، العبر (١٠٧/١) ، النجوم الزاهرة

(٢٢٤/١) ، الشذرات (١٠٠/١) ، در السحابة (٤١٧) ، الملحق (٦٥٨) .

(٥) انظر : صحيح البخارى مع الفتح (اللباس) (٣٢٤/١٠) ، صحيح مسلم (١٦٥٧/٣) ،

سنن البيهقي (أدب القاضى) (١٢٨/١٠) .

ومثله حديث جابر<sup>(١)</sup> (أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينهى أن يسمى  
بيعلى أو ببركة وأفلح ويسار ونافع ونحو ذلك ، ثم رأته سكت بعد [عنها]<sup>(٢)</sup> (\*)  
فلم يقل شيئا ، ثم قبض ولم ينه عن ذلك) رواه مسلم في (الأدب)<sup>(٣)</sup> (\*).  
ومثله حديث عائشة رضى الله عنها (أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن  
ينهى مخاط أسامة<sup>(٤)</sup>) ، قالت عائشة : دعنى حتى [أكون]<sup>(٥)</sup> أنا الذى أفعل ، قال

(١) جابر بن عبد الله بن حرام الخزرجى الأنصارى ، شهد العقبة الثانية وبيعه  
الرضوان ، منعه أبوه عن بدر وأحد ، فلما قتل فى أحد غزى مع الرسول سبع  
عشرة غزوة ، كان من المكثرين من الرواية الحافظين للسنن ، وله حلقة فى المسجد  
النبوى ، شهد مع على صفين ، عمى آخر عمره وتوفى بالمدينة عام (٧٨هـ) وعاش  
قريبا من (٩٤) سنة وهو آخر من شهد العقبة موتا .

قال النووى : وإذا أطلق فهو المراد ، وإذا أريد بن سمرة قيد .  
انظر : أسد الغابة (٣٠٧/١) ، الإصابة (٤٥/٢) ، الاستيعاب (١٠٩/٢) ، الجرح  
والتعديل (٤٩٢/٢) ، تهذيب الأسماء (١٤٢/١) ، العبر (٨٩/١) ، الشذرات  
(٨٤/١) .

(٢) فى جميع النسخ : عنه ، والمراد النهى ، والمثبت من نص الحديث .

(\*) ٥٦ب

(٣) رواه مسلم باختلاف بسيط ، وتتمته ثم أراد عمر أن ينهى عن ذلك ثم تركه .  
انظر صحيح مسلم (الأدب) (١٦٨٦/٣) .

(\*) ٤٦د

(٤) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي مولى رسول الله وابن مولاه ، أمه أم أيمن حاضنة  
الرسول صلى الله عليه وسلم ، رباه الرسول صلى الله عليه وسلم وزوجه فاطمة  
بنت قيس ، كان أفضلا شديد السواد طويلا ، خفيف الروح ، شجاعا ، قيل إنه  
شهد مؤتة مع والده ، كان الرسول يعطيه سلاحه إذا لم يغز ، أمره الرسول على  
جيش لغزو الشام وفيه كبار الصحابة منهم عمر وكان عمره (١٨) سنة ، وبادر  
الصديق ببعثه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، اعتزل الفتنة زمن على بسبب  
معاتبة الرسول صلى الله عليه وسلم له حينما قتل من قال لا إله إلا الله ، سكن  
دمشق فترة ، ومات بالجرف - قرب المدينة - ثم حمل إليها أثناء خلافة معاوية عام  
(٥٥٤) .

انظر : أسد الغابة (٧٩/١) ، الإصابة (٤٥/١) ، الاستيعاب (١٤٣/١) ، سير النبلاء  
(٤٩٦/٢) ، الجرح والتعديل (٢٨٣/٢) ، العبر (٥٩/١) ، تهذيب الأسماء  
(١١٣/١) ، در السحابة (٣٦٦) ، الملحق (٦٢٦) .

(٥) مثبتة من نص الحديث .

يعائشة أحبيه فإنى أحبه) . رواه الترمذى فى (المناقب)<sup>(١)</sup> .  
 وحديث عبد الله بن زيد<sup>(٢)</sup> (أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى  
 الأذان أشياء لم يصنع منها شيئاً) الحديث رواه أبو داود فى الصلاة<sup>(٣)</sup> ، إلى  
 غير ذلك من هذا الباب ، وهذا غير ماسياتى من همه صلى الله عليه وسلم  
 بالشىء ، ويأتى الفرق بينهما<sup>(٤)</sup> .

وإذا نقل عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه ترك كذا كان أيضاً من  
 السنة الفعلية كما سبق فى حديث التسمية<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك .

قال ابن السمعانى : إذا ترك الرسول صلى الله عليه وسلم شيئاً وجب  
 علينا متابعتة ، ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم إليه الضب فأمسك  
 عنه وترك أكله أمسك الصحابة وتركوا "أكله"<sup>(٦)</sup> حتى بين لهم أنه حلال ،  
 ولكنه يعافه<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) سنن الترمذى (المناقب) (٦٣٦/٥) ، وانظر شرح الكوكب (١٦٤/٢) .  
 (٢) عبد الله بن زيد بن عبد ربه الخزرجى ، من سادة الصحابة ، شهد العقبة وبدرا  
 والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى أرى الأذان وكان  
 ذلك فى السنة الأولى من الهجرة بعد بناء المسجد ، وله أحاديث يسيرة ، كان معه  
 راية بنى الحارث من الخزرج يوم الفتح ، توفى بالمدينة عام (٥٣٢هـ) وهو ابن أربع  
 وستين وصلى عليه عثمان رضى الله عنه .  
 انظر : أسد الغابة (٢٤٧/٣) ، الإصابة (٩٠/٦) ، الاستيعاب (٢٠٩/٦) ، سير  
 النبلاء (٣٧٥/٢) ، الجرح والتعديل (٥٧/٥) ، العبر (٣٣/١) .  
 (٣) رواه أبو داود بلفظ أراد النبى... الخ .  
 وتتمته : فأرى عبد الله بن زيد الأذان فى المنام فأتى النبى صلى الله عليه وسلم  
 فأخبره فقال : ألقه على بلال فألقاه ... الحديث .  
 انظر سنن أبى داود (الصلاة) (١٩٦/١) .  
 (٤) بين المؤلف الفرق بينهما عند الحديث عن الهم كقسم من أقسام الفعل ويأتى قريباً .  
 (٥) أى التسمية يبعلى أو ببركة ونحوها كما سبق قبل أسطر .  
 (٦) ساقطة من ب ، ج ، د ، وفى النص ونقل البحر والكوكب : تركوه .  
 (٧) انظر : القواطع (٥٨٣/٢) ، البحر المحيط (٢١٤/٤) ، شرح الكوكب (١٦٥/٢) ،  
 ارشاد الفحول (٤٢) .  
 وانظر حديث الضب فى صحيح البخارى (الصيد والذبائح) (٢٣١/٦) .

ولهذا لما صلى التراويح وتركها خشية أن تفرض على الأمة ، وزال هذا المعنى بموته عادوا إلى الصلاة ، ونازع بعض العلماء في ذلك وعمل بالترك كما هو مبين في محله<sup>(١)</sup>، ولكن المقيد<sup>(٢)</sup> لهذا النوع حتى يروى عنه إما قوله إنه ترك كذا أو قيام القرائن عند الراوى الذى يروى عنه أنه ترك كذا<sup>(٣)</sup>.

[القسم الثانى : التقرير وشروط حجيته] :

وقولى (ومنه أن يقررا) أى ومن الفعل تقريره صلى الله عليه وسلم مكلفا<sup>(٤)</sup> على فعل شىء ولو كان ذلك الفعل قولاً أو نحوه ، ولا ينكره عليه

- (١) والأصح عند الشافعية أن الجماعة تسن في التراويح .  
انظر : البحر المحيط (٢١٤/٤) ، نهاية المحتاج (١٢٦/٢) ، مغنى المحتاج (٢٢٦/١).
- (٢) فى أ : المفيد وغير منقوطة فى ب ، ج ، والمثبت من د ، ويوافق شرح الكوكب .
- (٣) انظر شرح الكوكب (١٦٥/٢) .
- (٤) أقول : قيد المؤلف المقرر بكونه مكلفاً ، وغالب عبارات الأصوليين الاطلاق ، بل صرح العبادى بعدم اشتراط كونه مكلفاً ، قال : لأن الباطل قبيح شرعاً وإن صدر من غير مكلف ، ولا يجوز تمكين غير المكلف منه وإن لم يأتهم به ولأنه يوهم من جهل حكم ذلك الفعل جوازه . اهـ .  
وقد ذكر الكمال أن اطلاقهم يدخل غير المكلف ، وعبارة البرماوى مخرجة له قال :  
ويتردد النظر فى أى العبارتين أولى ؟  
لأن الكلام فى تقريره هو حجة على جواز الفعل المقرر عليه ، وكون تقرير غير المكلف حجة على الجواز للمكلف مطلقاً موضع توقف وعظم منصبه ... يقتضى أن لا يقر الصبى المميز على باطل والقلب إلى هذا أميل ولعل الله تعالى يفتح ما يرفع التوقف رأساً . اهـ .  
قلت : ويشهد له استدلال الشافعية على جواز حبس الطير فى القفص بتقريره صلى الله عليه وسلم ذلك وقوله لأبى عمير (ما فعل النغير) .  
ويمكن أن يقال إن الإقرار أو الإنكار فى الحقيقة إنما يكون لولى الصغير إذ أن الصغير لا يتوجه إليه خطاب تكليف فيكون المقرر هنا هو الولى وهو مكلف فيكون التقرير هنا حجة على جواز الفعل للمكلفين مطلقاً وبهذا يرتفع التوقف . والله تعالى أعلم .  
انظر : الآيات البينات (١٧١/٣، ١٧٢) ، الدرر اللوامع (٦٣٣/٢/٢) ، حاشية العطار (١٢٨/٢) ، حاشية البناني (٩٥/٢) ، فتح الباري (٥٨٢/١٠) ، الأدب المفرد (١٣٩) ، طوق الحمامة (٣٩) .

فيدل على جواز ذلك الفعل له ولغيره وذلك بأن يفعله بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو في عصره ويعلم به ولا ينكره ، لكن بشروط :

أحدها : أن لا يكون قد بين قبحه قبل ذلك ، فإن بين قبح الفعل ولكن قرر فاعله لأمر آخر شرعى كمضى من قرره بالجزية من الكفار إلى الكنيسة للتعبد بها ، فإن ذلك لادلالة "له" <sup>(١)</sup> على جواز الفعل اتفاقاً <sup>(٢)</sup>.

الثانى : أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قادراً على إزالة ذلك المنكر كذا شرطه ابن الحاجب وغيره <sup>(٣)</sup>.

ولكن قد يقال : لاحاجة إليه ، لأن من خصائصه صلى الله عليه عليه (\*) وسلم أن وجوب إنكاره المنكر لا يسقط عنه بالخوف على نفسه ، وإن كان ذلك إنما هو لعدم تحقق خوفه بعد إخبار الله تعالى بعصمته من الناس بقوله تعالى {والله يعصمك من الناس} <sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى {إنا كفيناك المستهزئين} <sup>(٥)</sup>.

(١) ساقطة من د .

(٢) بل حكى الآمدى وغيره الاجماع على ذلك ، قال : ولا يوهم أيضا كونه منسوخا .

انظر : الإحكام للآمدى (٢٤٥/١) ، منتهى السؤل (٥٠) ، بيان البديع (٩٥٨/٢/١) كشف الأسرار للبخارى (١٤٩/٣) ، شرح العضد (٢٥/٢) ، بيان المختصر (٥٠٣/١) ، التحقيق والبيان (٦٨١/٣) ، منتهى السؤل (٥٠) ، المعتمد (٣٥٨/١) .

(٣) انظر : منتهى السؤل (٥٠) ، شرح العضد (٢٥/٢) ، بيان المختصر (٥٠٣/١) ، إحكام الآمدى (٢٤٤/١) ، كشف الأسرار للبخارى (١٤٨/٣) .

(\*) أ٥٢

(٤) المائة (٦٧) .

(٥) الحجر (٩٥) .

أقول : تبع المؤلف شيخه فى الاستغناء عن هذا الشرط وتبعهم ابن النجار ، لكن الأولى أن يحمل على حالة الرسول صلى الله عليه وسلم مع الكفار فى مكة قبل ظهور كلمته وإلى هذا أشار الطوفى وعليه فما سكت عنه الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك الحين لا يكون تقريراً ولا سنة وهذا أولى من القول بالاستغناء عن الشرط والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٠٣/٤) ، شرح الكوكب (١٩٦/٢) ، شرح الروضة (٦٣/٢) ، ارشاد الفحول (٤١) .

الثالث : أن يعلم أن الإنكار يفيد ، فإن كان الإنكار لا يزيد الفاعل إلا جرأة وإغراء فلا يدل على جواز الفعل ، وهذا منقول عن المعتزلة<sup>(١)</sup>.

وفي كلام إمام الحرمين ما يفهمه حيث قال : التقرير دال على رفع الحرج إلا في موضع واحد وهو أنا لا نبعد أن يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما عليه ممتنعا عن القبول ، لاسيما وقد أخبره الله تعالى أنه لا يؤمن بقوله تعالى {سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون} <sup>(٢)</sup> فإذا رآه يسجد لصنم بعدما أنكر عليه مرارا ، وأمكن حمل سكوته على يأس<sup>(٣)</sup> من القبول فلا يدل على تقرير شرعى . انتهى . كذا نقله عنه تلميذه أبو نصر بن القشيري<sup>(٤)</sup> لكن في "البرهان" مثل بالكافر والمنافق<sup>(٥)</sup>.

فالمختار أنه لا يشترط ، فمن أجل ذلك اكتفيت عن رد هذا الشرط ودفعه بقولى (ولو كافرا ومنافقا) .

نعم خالفه<sup>(٦)</sup> المازرى في التمثيل بالمنافق ، قال : فإننا نقيم عليه الحد لجريان الأحكام على المنافقين ظاهرا<sup>(٧)</sup>.

(١) إذا علم أن الإنكار يزيد من حال مرتكب المنكر ففى جوب إنكار الرسول وجهان : الأول : لا يجب لثلا يزداد ، وبه قالت المعتزلة .

الثانى : يجب ليزول توهم الإباحة .

هذا ملخص ذكره ابن السمعاني فى المسألة وفى كلام أبى الحسين البصرى ما يشير إليه حيث قال : (هذا صحيح إذا كان فاعل القبيح يعتقد نبوته) .

المعتمد (٣٥٨/١) ، وانظر : القواطع (٥٩٢/٢) ، تشنيف المسامع (١١٢٥/٤) ، البحر المحيط (٢٠٤/٤) .

(٢) يس (١٠) .

(٣) فى أ : اليأس ، والمثبت يوافق أيضا ما فى رفع الحاجب .

(٤) وكذا نقله ابن السبكي فى رفع الحاجب ، وأغلب ما فى النص لا يوجد فى البرهان . انظر رفع الحاجب (ج١/ق١٠٢) .

(٥) انظر البرهان (٤٩٩/١) .

(٦) يعود الضمير إلى إمام الحرمين .

(٧) يرى إمام الحرمين أن تقرير المنافق والكافر لا يدل على جواز الفعل ، ونازع المازرى فى المنافق وأيده الزركشى قال : لأنه من أهل الانقياد والالتزام فى الجملة .

انظر : البرهان (٤٩٩/١) ، البحر المحيط (٢٠٤/٤) ، تشنيف المسامع (١١٢٥/٤) ، ارشاد الفحول (٤١) .



وحكى الغزالي في "المنخول" في تقرير المنافقين خلافا<sup>(١)</sup>، ومال (\*)  
الكيا الهراسي إلى مقاله إمامه<sup>(٢)</sup>، قال : لأنه عليه الصلاة والسلام كان  
كثيرا مايسكت عن المنافقين علما منه أن العظة لاتنفع فيهم ، وأن كلمة  
العذاب حقت عليهم<sup>(٣)</sup>. انتهى .

وهو مستمد من قوله في "النهاية" في باب التعزير فيمن علم أن التأديب  
لايحصل إلا بالضرب المبرح أنه ليس له الضرب لاالمبرح ، لأنه يهلك ،

---

(١) انظر المنخول (٢٣٠) .

(\*) ٥٧ ج

(٢) أي إمام الحرمين .

(٣) انظر : البحر المحيط (٢٠٤/٤) ، ارشاد الفحول (٤١) .

أقول : اختلف الأصوليون في هذا الشرط كثيرا :

فذهب فريق إلى أنه لايشترط في المقر الاسلام ، فلو كان كافرا أو منافقا وأقره  
الرسول صلى الله عليه وسلم على فعل دل ذلك على جوازه ، قال ذلك ابن السبكي  
وابن السمعاني ونسبه الزركشى إلى الأشعرية وأظهره تبعا لابن السمعاني ، وتبعه  
المؤلف .

وقال إمام الحرمين : إذا كان الفاعل كافرا أو منافقا لايدل على جواز الفعل وتبعه  
الكيا ، ووافق الغزالي في الكافر ، ولم يرجح في المنافق شيئا .  
وذهب المازري إلى أن اقرار المنافق يدل على الجواز دون الكافر وهو ظاهر عبارة  
ابن النجار .

قلت : وهو الذي يظهر رجحانه .

أما في المنافق فلأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجري عليه الأحكام عملا  
بالظاهر ، من ذلك نهيه عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول من قتل والده  
- وهو معلوم النفاق - حتى لايقال إن محمدا يقتل أصحابه فجعله صلى الله عليه

وسلم من أصحابه كما في الظاهر فكذا إذا أقره على فعل يدل على جوازه .  
أما في الكافر فقد نقل أنه إذا قرر على فعل سبق بيان قبحه كذهابه إلى الكنيسة فإنه  
لايدل على الجواز بالاجماع ، وقد سبق أن بين صلى الله عليه وسلم قبح الكفر  
فسكوته عما يصدر من الكافر لايدل على جوازه كيف وقد تركه على كفره ،  
فسكوته عما دونه لا يكون تقريرا من باب أولى . والله تعالى أعلم .

انظر : المحلى مع جمع الجوامع (٩٥/٢) ، تشنيف المسامع (١١٢٥/٤) ، منع الموانع  
(٢٩٥) ، غاية الوصول (٩٢) ، المنخول (٢٣٠) ، شرح الكوكب (١٩٤/٢) .

ولاغيره لعدم إفادته<sup>(١)</sup>، لكن قال الماوردى : إن الحدود والتعازير لاينبغي أن تترك لمثل هذا<sup>(٢)</sup>، وهو واضح ، وقد رد الرافعى مقالة الإمام ، وقال : يشبه أن يضرب ضربا غير مبرح إقامة لصورة الواجب<sup>(٣)</sup>.  
وقولى (على فعل يرى) أى يعلمه لاالرؤية البصرية فقط<sup>(٤)</sup> لما قررناه<sup>(٥)</sup> من قبل .

- (١) ذكر النووى هذا النقل ، وكذلك الرملى و اشار إلى أن الإمام حكاه عن المحققين .  
انظر : روضة الطالبين (١٧٥/١٠) ، نهاية المحتاج (٢٠/٨) .
- (٢) لم أعثر عليه بعد البحث والتتبع فى الحاوى ، وقد أشار الماوردى إلى أن التعزير يكون لكل بحسبه فمن جل قدره عزز بالاعراض ومن دونه بالتعنيف ، ومن دونه بالحبس ومن دونه بالضرب .  
انظر : الأحكام السلطانية (٢٣٦) ، الحاوى (٤٢٤/١٣) .
- (٣) كتاب التعزير من فتح العزيز غير مطبوع ، وفى مختصره - الروضة - ذكر النووى كلام الإمام ولم يذكر تعقيب الرافعى ، وأغلب الظن أنه حذفه ترجيحاً لكلام الإمام ، وهو مارجحه أيضا الرملى حيث قال :  
ومن لايفيد فيه الضرب المبرح فلايضرب أصلا كما نقله الإمام عن المحققين ، وهو الأصح وإن بحث فيه الرافعى بأنه ينبغى ضربه غير مبرح إقامة لصورة الواجب ، واعتمده جمع . اهـ .
- (٤) نهاية المحتاج (٢٠/٨) ، وانظر روضة الطالبين (١٧٥/١٠) .  
أقول : رأى تأتى بمعنى : علم ، ومنه قوله تعالى {ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق} سبأ (٦) .
- وتأتى بمعنى : الرؤيا وتسمى حلمية ومنه قوله تعالى {إنى أرانى أعصر خمرا} يوسف (٣٦) .
- وتأتى بمعنى : الرؤية البصرية ومنه قول عائشة رضى الله عنها : (ولقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالنا من طعام إلا الأسودان) رواه الإمام أحمد .  
وتأتى بمعنى : حسب ومنه قوله تعالى {إنهم يرونه بعيدا} المعارج (٦) .  
وهى تتعدى إلى مفعول واحد وتارة إلى مفعولين وأخرى إلى ثلاثة مفاعيل .  
انظر : شرح الكافية (٥٦٤،٥٤٣/٢) ، شرح ابن عقيل (١٤٨،٦٤،٥٢/٢) ، أوضح المسالك (٣٣٢/١) ، شرح الألفية لابن الناظم (٨٠) ، مسند أحمد (٢٩٨/٢) .
- (٥) فى ب : قررنا .

نعم لو انتشر انتشارا يبعد أن لا يبلغه ، فقال الأستاذ أبو إسحق في "شرح التقريب"<sup>(١)</sup> : اختلف قول الشافعى في جعله سنة ، ولذلك جرى له قولان في أجزاء الاقط<sup>(٢)</sup> في الفطرة ، لأنه ما علم هل إخراجهم الفطرة في زمنه بلغه أو لا<sup>(٣)</sup> . انتهى .

نعم قد جاء التصريح به مرفوعا ، فلذلك كان الراجح الإجزاء<sup>(٤)</sup> . وقولى (فذاك جائز) أى مباح كما قرره ابن القشيرى ، لأنه أدنى درجات مارفع فيه الحرج ، وذهب القاضى إلى أنه يحتمل الإباحة والوجوب

(١) الصحيح أنه "شرح الترتيب" كذا نقل الزركشى في البحر والتشنيف ، وسبق أن ذكره المؤلف أيضا بهذا الاسم وعرفته هناك . والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (٢٠٣/٤) ، تشنيف المسامع (١١٢٧/٤) ، وراجع ص (٥٠٣) .

(٢) الاقط : هو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ . قلت : وشاع اليوم تسميته بالمضير وهو بمعناه فهو في اللغة : اللبن الشديد الحموضة ، قال ابن منظور : المضيرة هى طيبخ يتخذ من اللبن الماضر ، فالمعنى متقارب . والله أعلم .

انظر : النهاية لابن الأثير (أقط) (٥٧/١) ، مجمع الأنوار (أقط) (٦٨/١) ، لسان العرب (أقط) (٢٥٧/٧) ، (مضر) (١٧٧/٥) .

(٣) انظر المصدرين السابقين .

(٤) قال الشافعى : والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر والشعير ، ولأرى أبا سعيد الخدرى عزا أن النبى صلى الله عليه وسلم فرضه ، وإنما عزا أنهم كانوا يخرجونه ، ونقل المزنى عنه فى المختصر أنه قال : ولو أدوا إقطا لم أر عليهم إعادة .

قال ابن حجر : ذكر عن أبى اسحاق أن الشافعى علق القول فى جواز اخراج الإقط على صحة الحديث فلما صح قال به .

قال النووى : أما الاقط ففيه طريقان :

الأول : الإجزاء قطعا لحديث أبى سعيد الخدرى (كنا نخرج إذ كان فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير وحر أو مملوك صاعا من طعام ، أو صاعا من أقط) الحديث متفق عليه ، وهذا لفظ احدى روايات مسلم . الطريق الثانى : فيه قولان : أصحهما يجرىء للحديث .

الثانى : لا يجرىء .

انظر : الأم (٥٧/٢) ، مختصر المزنى (٢٥٦/١) ، تلخيص الحبير (١٨٥/٢) ، صحيح البخارى مع الفتحة (٣٧١/٣) ، صحيح مسلم (الزكاة) (٦٧٨/٢) .

والندب فيتوقف فيه (١).

ولم يقف الشيخ تقى الدين السبكي على النقل حين (٢) سأله عن ذلك صدر الدين بن الوكيل ، فقال : غاية دلالة السكوت أنه لا حرج في الفعل فمن أين انشاء (٣) الإباحة .

ثم أجاب : بأن الإقدام على فعل لا يعرف حرام ، فلو لم يكن هذا الفعل مباحا يحرم الإقدام عليه ، بخلاف السكوت عند السؤال فإنه يحمل على عدم نزول الحكم (٤). انتهى .

نعم يشكل تحريم الإقدام على فعل لا يعلم حكمه لقولهم (٥) بالبراءة

(١) انظر : البحر المحيط (٢٠٢، ٢٠١/٤) ، تشنيف المسامع (١١٢٦/٤) ، ارشاد الفحول (٤١) .

(٢) في أ : حتى .

(٣) في ب : أتتنا .

(٤) هذا ما ذكره الزركشى في البحر والتشنيف والصواب أن السائل هو السبكي ، نقل ذلك ابنه في الابهاج فقال :

ينبغي أن يقال يستدل به على عدم التحريم أما انشاء الإباحة فلا .

وهذا السؤال أورده والدي - أحسن الله إليه - قديما على الشيخ صدر الدين بن المرحل ولم يحصل عنه جواب إذ ذاك .

قال والدي - أيده الله تعالى - وقد ظهر لي بعد ذلك جوابه .

وهو أن التقرير إنما يكون على فعل قد وقع ، أو هو واقع ، ولنا قاعدة قد نقلوها وهي أنه لا يجوز الإقدام على فعل حتى يعرف حكمه ، فذلك الفعل الذي أقر عليه لو لم يكن مباحا لكان حراما الإقدام عليه .

فمن هنا دل التقرير على الإباحة بخلاف السكوت عند السؤال فإنه يحمل على عدم نزول الحكم لأن السؤال عما لم يقع ، أو عما وقع والسائل ينتظر حكمه فيفهم من السكوت عدم الحكم فيبقى واقفا بخلاف المقيم على الفعل قد يعتقد إباحته .

فهذا الفرق بين المقامين . اهـ .

الابهاج (١٩٦/٢) ، وانظر : البحر المحيط (٢٠٢/٤) ، تشنيف المسامع (١١٢٦/٤) .

(٥) في ب ، ج : بقولهم .

الأصلية<sup>(١)</sup>.

ثم إذا قلنا في مسألتنا بالإباحة وهو المشهور على ماتقدم فاختلفوا في حكم الاستباحة لما أقر على وجهين حكاهما إلكيا والماوردي والرويانى<sup>(٢)</sup>: أحدهما : أنه مباح بالأصل المتقدم وهو براءة الذمة ، أى فهو استصحاب الحال .

والثانى : مباح بالشرع حين التقرير عليه .

قال الماوردى : وهما الوجهان فى الأصل [ فى الأشياء ]<sup>(٣)</sup> قبل الشرع هل هو على الإباحة حتى حظرها الشرع؟ أو الحظر حتى أباحها الشرع<sup>(٤)</sup>.

(١) أورد المؤلف الاشكال وأهمل جوابه ، وقد أجاب عنه ابن السبكى فقال :

فإن قلت يكفى فى تسويغ الفعل البراءة الأصلية .

قلت : هذا كاف فى الإباحة لأن ابقاء الشارع بحكم البراءة الأصلية ، حكم وهو دليل شرعى ، وإنما يقول بالتحريم إذا قدم بلاسبب فهذا ينكر عليه سواء كان هناك حكم أم لا .

فإذا لم ينكر دل على الإباحة ، ويحمل على فاعله أقدم عن علم ، بخلاف السائل فإن ظاهر حاله أنه واقف عن الاعتقاد منتظر الجواب فلا تحصل مفسدة .

وقد نقل الزركشى عن الشافعى قوله الاجماع على أن المكلف لا يجوز له الاقدام على فعل شىء حتى يعلم حكم الله فيه .

قال : وحكاه الغزالى فى المستصفى ، واستشكله بعضهم بتصريحهم بالبراءة الأصلية ، وأنه لا حرج فى الاقدام إذ ذاك إذ لا حكم .

وقال بعض المتأخرين الاجماع محمول على ما إذا أقدم بلاسبب ، ومحل عدم الحرج ما إذا أقدم مستندا إلى البراءة الأصلية .

وقيل : بل المنفى فى كلامهم هو الجواز الشرعى ، قال الزركشى : وهو حق إذ الفرض أن لا حكم فلا جواز ، لكنه إذا أقدم فلا يعاقب إذ لا حكم . اهـ

وإنما أطلت البيان هنا لمسيس الحاجة فما أكثر من يقدمون على الفعل دون معرفة حكمه ثم يسألون ويستفتون بعد وقوع المحذور نسأل الله العافية .

انظر : الابهاج (١٩٦/٢) ، البحر المحيط (١٦٨/١) .

(٢) كذا نقل عنهم الزركشى فى البحر (٢٠٢/٤) ، وانظر كلام الماوردى فى الحاوى (١٠١/١٦) .

(٣) اضافة ضرورية لاستقامة المعنى ، وقد وردت فى كلام الحاوى ونقل الزركشى . والله أعلم .

(٤) انظر : الحاوى (١٠٢/١٦) ، البحر المحيط (٢٠٢/٤) .

[شمول الجواز للفاعل وغيره] :

وقولى (له وغيره) أى ولغيره فعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على حد {تساءلون به والأرحام} بالخفض<sup>(١)</sup>، والمراد أن التقرير إذا دل على الإباحة لا يختص بمن قرر ، بل يعم سائر المكلفين على الأظهر الذى اختاره إمام الحرمين والماوردى ، ونقله عن الجمهور ؛ لأن خطاب الواحد

### (١) النساء (١) .

والخفض على قراءة حمزة ، وقرأ الباقون و(الأرحام) بالنصب ، فيكون المعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها ووجه قراءة حمزة أنها على تقدير تكرير الجار كأنه قيل : تساءلون به وبالأرحام ، وقد قرأها ابن مسعود كذلك .

هذا واستشهاد المؤلف بقراءة حمزة جيد ، وإن ذهب كثير من النحويين إلى أنها فاسدة واستدلوا على ذلك من جهة المعنى : بأنها تقضى جواز الحلف بالأرحام وقد ورد النهى عن الحلف بالآباء ، واستدلوا أيضا بقبح ذلك فى العربية من عدة وجوه :

وردها الرازى بما يشفى فقال ماملخصه :

واعلم إن هذه الوجوه ليست قوية ، وذلك لأن الظاهر أن حمزة لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة التى هى أوهن من بيت العنكبوت .

ولهذه القراءة وجهان :

أحدهما : أنها على تقدير تكرير الجار .

ثانيهما : أن ذلك ورد فى الشعر ، ثم استشهد بيئتين أنشدهما سيبويه .

قال : والعجب من هؤلاء النحاه أنهم يستحسنون هذه اللغة بيئتين مجهولين ولا يستحسنون اثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السلف فى علم القراءات .

وأجاب عن استدلالهم بالمعنى : أن هذه حكاية عما كانوا يفعلونه فى الجاهلية حيث كانوا يقولون أسألك بالله والرحم ، وحكايته فى الماضى لاتنافية ورود النهى عنه فى المستقبل .

وأىضا : فالحديث نهى عن الحلف بالآباء ، وهنا ليس كذلك بل هو حلف بالله أولا ثم يقرن بعده ذكر الرحم ، وهو لاينافى مدلول الحديث . والله أعلم .

انظر : حجة القراءات (١٨٨٠) ، المبسوط فى القراءات (١٥٣) ، تفسير الرازى (١٦٩/١٠) ، الكشاف (٤٩٣/١) ، تفسير أبى السعود (٣٩/٢) .

خطاب للجميع ، وذهب القاضى إلى أنه يختص ، لأن التقرير ليس له صيغة  
تعم (١).

### [أحوال التقرير وأحكامه] :

وعلى القول الأول إذا تقدم عموم تحريم كان التقرير ناسخا ما لم يقيم  
دليل على خصوصية المقرر به أو بعدمه (٢) إلى من فيه ذلك المعنى ، فيلحق به  
قياسا وإلا لم يلحق به فيكون تخصيصا للعام (٣) (\*).

وقد نص الشافعى رحمه الله على أن تقرير النبى صلى الله عليه وسلم  
للصلاة قياما خلفه وهو جالس ناسخ لأمره السابق بالعودة (٤) كما أوضحت

(١) انظر : البرهان (٤٩٨/١) ، تشنيف المسامع (١١٢٥/٤) ، غاية الوصول (٩٢) ،  
البحر المحيط (٢٠١/٤) ، تنقيح الفصول (٢٩٠) ، المحلى على جمع الجوامع  
(٩٥/٢) ، منع الموانع (٢٩٣) ، شرح الكوكب (١٩٤/٢) ، المنخول (٢٢٩) ،  
ارشاد الفحول (٤١) .

(٢) كذا فى جميع النسخ ، ولا تستقيم العبارة هكذا ، ولعل الصواب : (أو تعديه) .  
والله أعلم .

(٣) أقول : التقرير إن سبقه تحريم كان التقرير نسخا له ، فإن قام دليل على خصوصية  
المقرر كان التقرير تخصيصا للعام ، ثم ينظر فإن كان هذا التخصيص لمعنى اقتضى  
جواز مخالفة ذلك الواحد للعموم فإنه يتعدى إلى كل من وجد فيه ذلك المعنى  
قياسا على من قرر ، ومن لم يوجد فيه هذا المعنى شمله العموم .  
وهناك من يرى أن التقرير يكون نسخا لحكم العام لأن الأصل تساوى الناس فى  
الحكم .

وتفصيل هذه المسألة يذكر عند الحديث عن تخصيص العام بفعل الرسول صلى الله  
عليه وسلم وتقريره .

انظر : البحر المحيط (٢٠٢/٤) ، (٣٨٩/٣) ، الإحكام للآمدى (٢٤٥/١) ،  
(٣٥٦/٢) ، تشنيف المسامع (٩٧٢/٣) ، الإيهاج (١٩٥/٢) ، المحلى على جمع  
الجوامع (٣١/٢) ، شرح الكوكب (١٩٤/٢) ، (٣٧٣/٣) ، كشف الأسرار  
للبخارى (١٤٩/٣) ، المحصول (١٢٧/٣/١) ، المستقصى (١٠٩/٢) ، بيان البديع  
(٩٥٨/٢/١) .

(\*) ٥٧هـ

(٤) انظر : الأم (١٥١/١) ، القواطع (٥٧٨/٢) ، البحر المحيط (٢٠٢/٤) ، صحيح  
البخارى مع الفتح (الأذان) (١٧٦، ١٧٣/٢) .

ذلك في "شرح العمدة" مبسوطا ، وقولى (مالم يكن داع على تقريره) إشارة إلى ماسبق من الشروط .

[التقرير حجة بالاستبشار ودونه] :

ويعلم من إطلاق المسألة أنه لافرق بين أن يكون تقريره مع استبشاره بذلك الفعل أو لا ، إلا أنه مع الاستبشار أبلغ ، ولذلك تمسك الشافعى رحمه الله فى قبول قول القائف<sup>(١)</sup> فى إلحاق النسب بقول مجزز المدلجى<sup>(٢)</sup> ، وقد بدت له أقدام زيد<sup>(٣)</sup> وأسامة أن هذه الأقدام بعضها من بعض ، فدخل

(١) القائف : هو الذى يتتبع الآثار ، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه .  
انظر : النهاية لابن الأثير (قوف) (١٢١/٤) ، مجمع الأنوار (قوف) (٣٣٣/٤) ، لسان العرب (قوف) (٢٩٣/٩) .

(٢) مجزز - بكسر الزاى وقيل بفتحها - بن الأعور بن جعدة المدلجى الكنانى ، قيل لم يكن اسمه مجززا ، وإنما سمي بذلك لأنه كان يجز ناصية الأسير ثم يطلقه ، ذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر ، قال ابن حجر : ولولا ذلك لما كان مع من ذكره فى الصحابة حجة صريحة على اسلامه ، قال : لكن قرينة رضا النبي صلى الله عليه وسلم تدل أنه اعتمد خبره ، ولو كان كافرا لما اعتمده فى حكم شرعى .  
انظر : الإصابة (٩٣/٩) ، الاستيعاب (٢٢٣/١٠) ، أسد الغابة (٦٦/٥) ، تهذيب الأسماء (٨٣/٢) .

(٣) زيد بن حارثة الكلبي حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشهر مواليه ، من السابقين الأوائل إلى الاسلام وقيل أولهم ، وأسلم أبوه ، أصابه سبي فى الجاهلية ، ثم وهبته خديجة رضى الله عنها للرسول صلى الله عليه وسلم فأعتقه ، اختار الرسول صلى الله عليه وسلم على والده فتنبأه وكان ينسب إليه حتى نزل تحريم التبني ، زوجه الرسول صلى الله عليه وسلم أم أيمن فولدت له أسامة الذى كان أظسما شديد السواد طويلا ، فكان زيد قصيرا أبيض اللون ، اختص بذكر اسمه صريحا فى القرآن ، شهد بدرًا وكان البشير بالنصر لأهل المدينة ، وشهد أحدا والحنديق والحديبية وخيبر ، وعقد له الرسول صلى الله عليه وسلم الراية فى مؤتة وقدمه على الأمراء واستشهد فيها عام (٨) وعمره (٥٥) سنة .  
انظر : أسد الغابة (٢٨١/٢) ، الإصابة (٤٧/٤) ، الاستيعاب (٤٧/٤) ، سير النبلاء (٢٢٠/١) ، الجرح والتعديل (٥٥٩/٣) ، تهذيب الأسماء (٢٠٢/١) ، العقد الثمين (٤٥٩/٤) ، العبر (٩/١) ، در السحابة (٣٦٤) ، الملحق (٦٢٥) .



على عائشة رضی الله عنها تبرق أساریر وجهه وقال (ألم ترى إلى قول مجز) <sup>(١)</sup> الحديث ؛ لأنه لا یسر إلا بفعل حسن .

[اعتراض وجوابه] :

وقد سئل فی ذلك سؤال وهو أنه یحتمل أنهم لما كانوا یعتقدون <sup>(٢)</sup> القیافة عاملین بها <sup>(٣)</sup>، ووقع منهم قدح فی نسب أسامة من <sup>(٤)</sup> زید لاختلاف لونیهما فاستبشر النبی صلی الله علیه وسلم فی رد قولهم ذلك بما یعتقدونه من القیافة بقول مجز القائف ، ولا یلزم أن یكون ذلك شرعا له ، كمن یرد على خصمه بما لا یعتقده مما یعتقده الخصم <sup>(٥)</sup>، وجنح الغزالی فی "المنحول" إلى

(١) الحدیث منفق علیه عن عائشة رضی الله عنها قالت :

أن رسول الله صلی الله علیه وسلم دخل على مسرورا تبرق أساریر وجهه ، فقال ألم ترى أن مجزاً نظر آفا إلى زید بن حارثة وأسامة بن زید فقال : (إن بعض هذه الأقدام لمن بعض) .

ومعنى تبرق : أى تلمع وتستنیر كالبرق ، والأساریر : الخطوط التى تجتمع فی الجبهة وتتكسر .

انظر : صحیح البخاری مع الفتح (الفرائض) (٥٦/١٢) ، صحیح مسلم (الرضاع) (١٠٨٢/٢) ، النهاية لابن الأثیر (برق) (١٢٠/١) ، (سرر) (٣٥٩/٢) ، مجمع الأنوار (برق) (١٦٤/١) ، (سرر) (٦١/٣) .

(٢) فی ب ، ج ، د : معتقدين .

(٣) فی ب ، ج ، د : به .

(٤) فی ج : بن .

(٥) أقول : هذا ما أورده الباقلانی على الشافعی ونقله عنه الأصفهانی والعضد ، ونقل أيضا إمام الحرمین عن الباقلانی قوله :

وجرى قول مجز منطبقا على وفق الشرع وهو بمثابة مالو قال فاسق مردود الشهادة هذه الدار لفلان یعزوها إلى مالکها وصاحب اليد فیها فلو قرر الشارع مثل هذا الرجل على قوله لم یکن ذلك حکما منه بقبول أقوال الفسقة فی محل النزاع . وقال الأبیاری : أما استبشاره فلأجل أنه جاء من العرب من یكذبهم .

وأما كونه لم ینکر علیه ، فلأنه لم یقل إلا حقا فإنه أضاف الولد لمن هو أبوه شرعا ویمكن أن یكون عالما بأنهما أسامة وزید وقال هذا القول لرد دعاوى المشركین

خاصة . ا.هـ =

تضعيف<sup>(١)</sup> الدلالة بهذه الشبهة<sup>(٢)</sup>.  
ورد عليه الطرطوشى<sup>(٣)</sup>: بأنه لو رد عليهم بما لا يعتقده لدحضت  
حجته<sup>(٤)</sup> عندهم وقالوا : كيف تحتج علينا بما لا تقول به<sup>(٥)</sup>.  
وقال الكيا : إن هذا السؤال أورد على الشافعى ، وأن الاستبشار إنما  
كان لانقطاع مظاهر الكهان عن نسب أسامة فقال مجيبا :  
لو لم يكن للقيافة أصل شرعا لم يستبشر لما فيه من إيهام أنه حق ، وقد  
كان شديد الإنكار على الكهان والمنجمين ، ومن لا يستند قوله إلى أصل  
شرعى ، فثبت أن استبشاره لكون المستبشر به أمرا شرعيا . انتهى بمعناه<sup>(٦)</sup>.  
والله أعلم .

= ويلاحظ أن الباقلانى والأبيارى من المالكية وهم لا يرون اثبات النسب بالقيافة فى  
الأحرار .

انظر : بيان المختصر (٥٥٥/١) ، شرح العضد (٢٥) ، البرهان (٥٠٠/١) ، التحقيق  
والبيان (٦٨٣/٣) ، وقد سبق بيان الاحتجاج على الخصم بما لا يعتقده المحتج  
ص (٤٠٩) .

(١) فى أ ، ج ، د : لتضعيف .

(٢) فى ج ، د : إلى هذه الشبهة ، وانظر المنخول (٢٢٨) .

(٣) فى ج : الطرطوشى ، وسبقت ترجمته ~~ص~~

(٤) فى أ : حجته .

(٥) انظر قول الطرطوشى فى البحر المحيط (٢١٠/٤) .

وإلى هنا ينتهى ما قرأه شيخنا الدكتور حسن مرعى من هذا التحقيق أسأل الله جل  
وعلا أن يجزيه خير الجزاء ويضاعف له الأجر والثواب وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه أجمعين .

(٦) انظر البحر المحيط (٢١٠/٤) .

هذا وقد وافق الإمام أحمد الشافعى فى اثبات النسب بالقيافة ، وخالف المالكية فى  
الأحرار دون العبيد ، وخالف الحنفية فى الكل .

انظر : الفروق للقرافى (٩٩/٤) ، شرح الكوكب (١٩٥/٢) ، شرح الروضة  
(٦٢/٢) ، التحقيق والبيان (٦٨٣/٣) ، تبين الحقائق (١٠٥/٣) ، وانظر أيضا  
اثبات النسب بطريق القيافة فى الفقه الاسلامى (٢١) وما بعدها .

[القسم الثالث : الهم بالفعل] :

والهم نحو ما فى الاستسقاء فى القلب لولا ثقل الرداء

الشرح :

هو معطوف على المصدر المؤول فى قولى (إن يقرر) أى "و" (١) من (\*) الفعل الهم بالشيء ، فإذا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعل وعاقه عنه عائق كان ذلك الفعل مطلوباً شرعاً ؛ لأنه لا يهيم إلا بحق محبوب مطلوب شرعاً ؛ لأنه مبعوث لبيان الشرعيات (٢) ، وذلك كما فى حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى (٣) فيما رواه أبو داود والنسائى وابن حبان (٤) والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم (٥) ، وقال صاحب "الامام" : رجاله رجال الصحيح (٦) : (استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خميصة (٧) سوداء فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها ، فلما ثقلت قلبها على عاتقه) .

(١) ساقطة من أ .

(\*) ٤٧د

(٢) انظر : الدرر اللوامع (٦٢٣/٢/٢) ، حاشية البنانى (٩٤/٢) ، ارشاد الفحول (٤١) شرح الكوكب (١٦٦/٢) .

(٣) المعروف بابن أم عمارة ، أبو محمد ، صاحب حديث الوضوء وغيره ، من فضلاء الصحابة ، اختلف فى شهوده بدره وشهد مابعدا ، وهو قاتل مسيلمة الكذاب مع وحشى قتل فى يوم الحرة زمن يزيد بن معاوية عام (٦٣هـ) .

انظر : أسد الغابة (٢٥٠/٣) ، الإصابة (٩١/٦) ، الاستيعاب (٢٠٩/٦) ، سير النبلاء (٣٧٧/٢) ، شذرات الذهب (٧١/١) ، العبر (٦٨/١) ، الجرح والتعديل (٥٧/٥) .

(٤) انظر : سنن أبى داود (الصلاة) (٣٧٢/١) ، السنن الكبرى للنسائى (الاستسقاء) (٥٥٦/١) ، صحيح ابن حبان (٢٣٠/٤) ، تلخيص الحبير (١٠٠/٢) ، مسند أحمد (٤١/٤) .

(٥) ووافقه الذهبي فى تلخيص المستدرك . المستدرك ومعه التلخيص (٤٧٥/١) .

(٦) الامام لابن دقيق العيد (١٩٠) .

(٧) قال ابن الأثير :

الخميسة : ثوب خز أو صوف معلم ، وقيل لاتسمى خميصة إلا أن تكون سوداء معلمة ، وكانت لباس الناس قديماً .

وفى لسان العرب وغيره : هى كساء أسود مربع له علمان ، وقال الجوهري كساء رقيق أصفر أو أحمر أو أسود .

وإنما عبرت في النظم (بالرداء) لأن أصل الحديث في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (حول رداءه)<sup>(١)</sup> فعلم من حديث الحميصة أن ذلك الرداء كان خميصة<sup>(٢)</sup>، فالمراد لولا ثقل الحميصة ، فاستحب الشافعي رحمه الله لأجل هذا الحديث للخطيب في الاستسقاء مع تحويل الرداء تنكيسه بجعل أعلاه أسفله<sup>(٣)</sup>.

= انظر : النهاية لابن الأثير (خمص) (٨١/٢) ، مجمع الأنوار (خمص) (١١٤/٢) ، مشارق الأنوار (خمص) (٢٤٠/١) ، لسان العرب (خمص) (٣١/٧) ، التهذيب (خمص) (١٥٦/٧) ، القاموس المحيط (خمص) (٧٩٧) ، الصحاح (خمص) (١٠٣٨/٣) .

(١) صحيح البخارى مع الفتح (الاستسقاء) (٤٩٢/٢) ، صحيح مسلم (الاستسقاء) (٦١١/٢) .

(٢) وذلك لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصل للإستسقاء ويخطب إلا مرة واحدة وقد سبق ذكر ذلك ص (٢٥٠) ، وانظر البحر المحيط (٢٨٤/١) .

(٣) قال الشافعي بعد أن روى حديث الحميصة بسنده : وبهذا أقول فنأمر الإمام أن ينكس رداءه فيجعل أعلاه أسفله ويزيد مع تنكيسه فيجعل شقه الأيمن على منكبه الأيسر والعكس فيكون قد جاء بما أراد الرسول صلى الله عليه وسلم من تنكيس الرداء وبما فعل من تحويله . ا.هـ بتصرف .

وعند التعارض يقدم القول ثم الفعل ثم الهم .

هذا وقد نازع الشوكاني في هذا القسم ، وقال :

الحق أنه ليس من أقسام السنة ، لأنه مجرد خطور شيء على البال من دون تنجيز له وليس ذلك مما آتانا الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولأمر الله سبحانه بالتأسي به فيه . ا.هـ

قلت : وفيما قاله نظر لأن الرسول قد يهيم بالشيء ثم لا يتيسر له ذلك لعائق أو أمر خارجي ، ولا يهيم الرسول صلى الله عليه وسلم إلا بما هو حق وقد جاء لبيان الشرعيات فيستفاد من همه صلى الله عليه وسلم حكما شرعيا بحسب ما هم به الرسول فإن كان عقوبة على ترك ، كان الفعل واجبا كما في صلاة الجماعة حيث هم باحراق بيوت المتخلفين عنها ومنعه كما جاء في بعض الروايات النساء والصبيان إذ لا ذنب لهم ، وإن هم بفعل ليس فيه عقوبة فهو يدل على الندب ، وأدنى ما يفيد الإباحة كما قيل في الأفعال الجبلية . =

= وفي أثناء الدرس سألت طلابي عما يحفظونه من أمثلة على ما هم به الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يفعله فذكرني أحدهم بهم الرسول صلى الله عليه وسلم بهدم الكعبة وبنائها على قواعد ابراهيم عليه السلام ، وقد سررت به جدا لأنه يقوى رأى الشافعية ، بل هو دليل قاطع على صحة مذهبهم وبيان ذلك :

أن قريشا حينما أرادت بناء الكعبة بعد أن هدمها السيل قصرت بها النفقة ، فلم يستطيعوا ادخال الحجر لأنهم شرطوا أن تكون النفقة من حلال خالص ، ومن هنا قال الرسول : (لولا أن قومك حديثوا عهد بشرك لهدمت الكعبة ...) . رواه مسلم .

ثم وجدنا عبد الله بن الزبير حينما ولي الخلافة في الحجاز استشار الصحابة ، فأشار عليه ابن عباس بابقائها على حالها والاكتفاء باصلاح ماوهى منها ، وقال : تدع بيتا وأحجارا أسلم الناس عليها وبعث عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم إن ابن الزبير استخار الله وعزم على نقضها وإعادة بنائها وقال : سمعت خالتي (عائشة) تقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لولا أن الناس حديث عهدهم بكفر وليس عندي من النفقة مايقوى على بنائه لكنت أدخلت فيه من الحجر خمس أذرع ولجعلت لها بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه) ، قال ابن الزبير فأنا اليوم أجد ماأنفق ولست أخاف الناس ، فزاد فيه خمس أذرع من الحجر ... وجعل له بابين) . رواه مسلم .

وبعد مقتل ابن الزبير أمر عبد الملك بن مروان بهدم البناء ورده وسد الباب ، ثم لما علم صحة حديث عائشة ندم وقال : (لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على مابنى ابن الزبير) . ذكر ذلك مسلم في صحيحه ، وهذا يؤكد صواب ما فعله ابن الزبير .

فلولا أن ما هم به الرسول صلى الله عليه وسلم سنة وشرع لما أقدم ابن الزبير على هذا الفعل العظيم ، ولما أقره ابن عباس - كما نقل النووى ذلك في شرح مسلم - بل لاعترض عليه بأنه غير أمرا كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم .

ومما يذكر أيضا أن الخليفة زمن الإمام مالك استشاره في إعادة ما بناه ابن الزبير فنهاه مالك حتى لا يجعل بيت الله ملعبا للملوك .

ولم أقف على من ذكر هذا الاستدلال فإن صح فهو من فتح الله عز وجل وله الحمد والمنه ، ومن هنا يعلم أن الحق فيما ذهب إليه الشافعي رحمه الله . والله أعلم .

انظر : ارشاد الفحول (٤١) ، صحيح مسلم مع النووى (٩/٨٨-٩٦) ، أسد الغاية (٣/٢٤٤) ، تاريخ الطبرى (٣/٥٤٣) ، العبر (١/٧١) ، وفيات الأعيان (٣/٧١) .

[الفرق بين همه صلى الله عليه وسلم و ارادته الشيء] :

والهم : مصدر هم بالأمر يهم به - بالضم - إذا عزم عليه (١)(\*) .

فإن قلت : ما الفرق بين هذا القسم وبين ماسبق من إرادته صلى الله

عليه وسلم ؟

قلت : هذا أخص ؛ لأن الهم عزم على الشيء بتصميم وتأکید (٢) . والله

أعلم .

(١) انظر : تاج العروس (همم) (١٠٩/٩) ، لسان العرب (همم) (٦٢٠/١٢) .

(\*) ٥٣

(٢) أقول : جعل المؤلف همه صلى الله عليه وسلم بالفعل أخص من ارادته الفعل ،

وبنى عليه أن الهم : عزم على الشيء بتصميم بخلاف الإرادة فإنها تكون بعزم

وبدون عزم فهي أعم .

وهو يحتاج إلى نظر لأمرين :

الأول : أن الهم يأتي بمعنى الإرادة دون عزم ، قال الجوهري : هممت بالشيء أهم

هما إذا أردته . اهـ .

ولذا قيل في قوله تعالى {وهم بها} يوسف (٢٤) أنه هم دون اصرار .

بل يأتي الهم بمعنى حديث النفس وهو أحد الوجوه التي ذكرها الرازي في تفسير

هذه الآية - وإن كان أصح الأقوال أن جواب لولا مقدم فيكون المعنى : ولولا أن

رأى برهان ربه لهم بها فلم يحصل منه هم ، منه مطلقا - فالهم إذا يأتي بمعنى حديث

النفس وبمعنى الإرادة مطلقا وبمعنى الإرادة مع العزم وإلى هذا أشار ابن منظور حيث

قال :

هم بالشيء : نواه ، وأراده ، وعزم عليه .

الأمر الثاني : أن المؤلف مثل اللهم بمثابة لا يطابق دعواه فلفظ حديث الخميصة

(فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الخ) فليس في الحديث أنه صلى الله عليه

وسلم هم بذلك ولعل لهذا السبب عدل ابن النجار عن هذا المثال وذكر همه صلى

الله عليه وسلم باحراق بيوت المتخلفين عن الجماعة .

فتلخص أن الهم والإرادة قسم واحد لكن قد يكون الهم أبلغ في الدلالة على سنية

الفعل . والله تعالى أعلم .

انظر : الصحاح (همم) (٢٠٦١/٥) ، لسان العرب (همم) (٦٢٠/١٢) ، تهذيب

اللغة (همم) (٣٨٢/٥) ، تفسير الرازي (١٢٠/١٨) ، شرح الكوكب (١٦٦/٢) .

[القسم الرابع : اشارته صلى الله عليه وسلم] :

(١) ومنه أن يشير كالذى صنع فى ابن أبى حردد أن كعبا يضع  
لشطر دينه وهذا يحتمل إحقاقه بالقول فهو قد شمل (\*)

الشرح :

أى ومن الفعل أيضا إشارته صلى الله عليه وسلم بيده لفعل شىء  
فيصير كأنه أمر به كما فى حديث كعب بن مالك (٢) أنه تقاضى ابن أبى  
حردد (٣) ديناً له عليه فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فارتفعت  
أصواتهما حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى بيته ،  
فخرج إليهما حتى كشف سجف (٤) حجرتة ، ونادى كعب بن مالك ، فقال :  
يا كعب ، فقال : لبيك يا رسول الله ، فأشار إليه بيده أن ضع الشطر من  
دينك ، فقال كعب : قد فعلت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قم

(١) من هنا يبدأ سقط ورقة كاملة من نسخة ب .

(\*) ٥٨ ج

(٢) كعب بن مالك بن عمر الخزرجى الأنصارى ، أبو عبد الله ، شاعر رسول الله  
وصاحبه ، شهد العقبة ، واختلف فى بدر وكان أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة  
تبوك وتاب الله عليهم ، وشهد ماسواها من الغزوات ، روى الكثير من الأحاديث  
منها فى الصحيحين ، كان أحد شعراء النبي صلى الله عليه وسلم الذين يردون عنه  
الأذى ، مات بالمدينة سنة (٥٥٠هـ) وقيل غير ذلك وقد عمى فى آخر عمره .  
انظر : الإصابة (٣٠٤/٨) ، الاستيعاب (٢٥١/٩) ، أسد الغابة (٤٨٧/٤) ، سير  
النبلاء (٥٢٣/٢) ، العبر (٥٦/١) ، الشذرات (٥٦/١) ، نكت الهميان (٢٣١) ،  
تهذيب الأسماء (٦٩/٢) .

(٣) أبو محمد عبد الله بن سلامة بن عمير الأسلمى ، له ولأبيه صحبة ، أول مشاهده  
الحديبية وكان ممن بايع تحت الشجرة ، وشهد خيبر ، روى عدة أحاديث ، كان  
من وجوه الصحابة وممن يؤمر على السرايا ، توفى عام (٥٧١هـ) وهو ابن (٨١)  
سنة .

انظر : الإصابة (٥٢/٦) ، الاستيعاب (٢٣٢/٦) ، أسد الغابة (٢٦٥/٣) ، الشذرات  
(٧٧/١) .

(٤) السجف - بفتح السين وكسرهما ، وسكون الجيم - هو الستر الرقيق يكون فى مقدم  
البيت ، ولا يسمى سجفاً إلا إذا كان مشقوق الوسط كالمصراعين ، وقيل هو الباب .  
انظر : مشارق الأنوار (سجف) (٢٠٧/٢) ، النهاية لابن الأثير (سجف) (٣٤٣/٢)  
مجمع الأنوار (سجف) (٤٠/٣) .

فاقضه) أخرجه البخارى ومسلم<sup>(١)</sup>، واسم ابن أبى حدرد عبد الله ، واسم أبيه سلامة بن عمير<sup>(٢)</sup>.  
ومثل هذا إشارة النبي صلى الله عليه وسلم لأبى بكر<sup>(٣)</sup>رضى الله عنه أن يتقدم فى الصلاة ، أخرجاه<sup>(٤)</sup>.  
و(طاف النبي صلى الله عليه وسلم [بالبيت]<sup>(٥)</sup>على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه)<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) رواه البخارى ومسلم بلفظين متقاربين ، وذكر المؤلف الحديث باختلاف بسيط .  
انظر : صحيح البخارى (الصلاة) (١٢١/١) ، صحيح مسلم (المساقاة) (١١٩٢/٣) ، مسند أحمد (٣٨٦/٦) .
- (٢) أبو حدرد سلامة بن عمير الأسلمى ، وقيل اسمه عبد ، وقيل عبيد ، روى له البخارى فى الأدب المفرد ، وهو والد أم الدرداء زوجة أبى الدرداء ، يعد فى أهل الحجاز ، روى عنه ابنه حدرد وعبد الله .  
انظر : أسد الغابة (٦٩/٦) ، (٤١٣/٢) ، الإصابة (٨١/١١) ، الاستيعاب (١٩٣/١١) تهذيب الأسماء (٢١٢/٢) .
- (٣) عبد الله بن عثمان بن عامر القرشى أبو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، ولد بعد الفيل بعامين ونصف ، صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وسبق إلى الإيمان به وكان رفيقه فى الهجرة والمشاهد كلها ، كان من أعلم قريش بأنسائها ، سهلاً محبباً ، تاجراً ذا خلق مناقبه كثيرة من أعظمها صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم فى الغار ، وقتاله المرتدين ، واستخلافه عمر رضى الله عنه ، مات عام (١١٣هـ) وعمره (٦٣) سنة .  
انظر : الإصابة (١٥٥/٦) ، الاستيعاب (٣٦١/٦) ، أسد الغابة (٣٠٩/٣) ، تهذيب الأسماء (١٨١/٢) ، در السحابة (١٣٩) ، الملحق (٥٩٣) ، العبر (١٦/١) .
- (٤) بلفظ (فأوماً إليه النبي صلى الله عليه وسلم بأن لايتأخر) وفى مسلم (أن لايتأخر) وفى رواية للبخارى (أوماً النبي بيده إلى أبى بكر أن يتقدم) ، صحيح البخارى (الأذان) (١٦٧/١) ، (الطلاق) (١٧٥/٦) ، صحيح مسلم (الصلاة) (٣١٢/١) ، وانظر فتح البارى (١٧٣/٢) .
- (٥) مثبتة من الصحيح .
- (٦) وللحديث رواية أخرى مقاربة :  
صحيح البخارى (الحج) (١٦٢/٢) ، (الطلاق) (١٧٥/٦) ، وانظر : فتح البارى (٤٧٦/٣) ، مسند أحمد (٢١٤/١) .



وفي حديث زينب بنت جحش<sup>(١)</sup> "قالت"<sup>(٢)</sup>: قال النبي صلى الله عليه وسلم : (فتح من ردم يأجوج [ومأجوج]<sup>(٣)</sup> مثل هذه وعقد تسعين)<sup>(٤)</sup>.  
وأخرج البخارى عن أبى هريرة قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم : (فى الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم قائم يصلى يسأل الله خيرا إلا أعطاه

(١) زينب بنت جحش بن رباب الأسدية أم المؤمنين ، وابنة عممة رسول الله صلى الله عليه وسلم من السابقين إلى الاسلام والمهاجرات الأول ، كانت عند زيد بن حارثة ثم زوجها الله لنبيه [فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها] الأحزاب (٣٧) ، فكانت تفخر بذلك ، قالت عائشة رضى الله عنها مارأيت امرأة خيرا فى الدين من زينب ، وأتقى لله ، وأصدق حديثا وأوصل للرحم ، وأعظم أمانة ، وقالت أم سلمة : كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم معجبة ، صوامة قوامة ، وكثيرا ما كانت تعمل بيدها وتتصدق به فكانت أول من لحق بالرسول من نسائه وقد قال صلى الله عليه وسلم : (أسرعن لحاقا بى أطولكن يدا) رواه مسلم ، توفيت عام (٥٢٠هـ) وصلى عليها عمر رضى الله عنه ودفنت بالبقيع ، وقد تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم فى السنة الخامسة من الهجرة وعمرها (٣٥) سنة .

انظر : الإصابة (٢٧٥/١٢) ، أسد الغابة (١٧٥/٧) ، الاستيعاب (١٥/١٣) ، سير النبلاء (٢١١/٢) ، الشذرات (٣١/١) ، صحيح مسلم (فضائل الصحابة) (١٩٠٧/٤) .

(٢) سافطة من ج ، د .

(٣) مثبتة من الصحيح .

(٤) وفى رواية (وحلق باصبغه الابهام والتي تليها) وفى بعض الروايات أنه عقد عشرة . قال ابن حجر : فعقد العشرة أن يجعل طرف السبابة اليمنى فى باطن طى عقدة الابهام العليا ، وعقد التسعين أن يجعل طرف السبابة اليمنى فى أصلها بحيث تنطوى عقدها حتى تصير مثل الحية المطوقة .

قال : وهذا اصطلاح للعرب تواضعوه بينهم ليستغنوا به عن التلفظ ، وكان أكثر استعمالهم عند المساومة فى البيع فيضع أحدهم يده فى يد الآخر فيفهمان المراد من غير تلفظ لقصد ستر ذلك ، فشبّه الرسول صلى الله عليه وسلم قدر مافتح من السد بصفة معروفة عندهم . ا.هـ

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث فى الصحيح بلفظ (مثل هذه وهذه وعقد تسعين) وفى الصحيح مع الفتح سقط لفظ (وهذه) وهذا يوافق ماذكره المؤلف .

انظر : صحيح البخارى (الطلاق) (١٧٥/٦) ، الصحيح مع الفتح (الطلاق) (٤٣٦/٩) ، فتح البارى (١٠٨/١٣) .

وقال بيده ووضع أناملته على بطن الوسطى والخنصر ، قلنا يزهدها<sup>(١)</sup> .  
 وفي الصحيحين (أشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده نحو اليمن فقال :  
 ألا إن الإيمان ههنا)<sup>(٢)</sup> الحديث .  
 وفي أبي داود (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فى صلاة الفجر  
 فأومأ بيده أن مكانكم ، ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم ، فلما قضى الصلاة قال  
 إنما أنا بشر ، وإنى كنت جنبا)<sup>(٣)</sup> .  
 وفي أبي داود عن أبي حميد الساعدي<sup>(٤)</sup> أنه صلى الله عليه وسلم وضع -  
 يعنى فى حال التشهد - كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على  
 ركبته اليسرى وأشار باصبعه .

- (١) يزهدها أى يقللها ، قال ابن حجر : وذلك للترغيب فيها ، والحض عليها ليسارة وقتها وغزارة فضلها وقد قيل : المراد بوضع الأئمة فى وسط الكف إشارة أن الساعة فى وسط اليوم وبوضعها على الخنصر الإشارة إلى أنها فى آخر النهار لأن الخنصر آخر أصابع الكف . ثم ذكر الأقوال فى وقتها .  
 انظر : صحيح البخارى مع الفتح (الطلاق) (٤٣٦/٩) ، فتح البارى (٤٣٧/٩) ، (٤١٦/٢) .
- (٢) هذا لفظ مسلم وروى البخارى نحوه .  
 صحيح مسلم (الإيمان) (٧١/١) ، وانظر : صحيح البخارى (الطلاق) (١٧٨/٦) ، فتح البارى (٤٣٩/٩) .
- (٣) وفى بعض الروايات أنه أقام الصفوف ثم خرج ليغتسل وعاد وهم وقوف ، وفى رواية أنه كبر .  
 انظر سنن أبي داود (الطهارة) (١١٠/١) .
- (٤) الحديث رواه أبو داود - باختلاف بسيط - لكن عن عبد الله بن الزبير عن أبيه ، وليس عن أبي حميد ، وروى أبو داود قبله بقليل حديث عن أبي حميد لكنه فى كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . والله أعلم .  
 انظر سنن أبي داود (الصلاة) (٣٢٢،٣٢٤/١) .  
 وأبو حميد هو : عبد الرحمن بن سعد وقيل فى اسمه غير ذلك ، من فقهاء الصحابة شهد أحداً ومابعدا ، يعد فى أهل المدينة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث وروى عنه جابر بن عبد الله ، وله حديث فى صحيح البخارى فى وصف هيئة صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، توفى عام (٦٠هـ) .  
 انظر : الإصابة (٨٩/١١) ، الاستيعاب (١٩٩/١١) ، أسد الغابة (٧٨/٦) ، سير النبلاء (٤٨١/٢) ، صحيح البخارى مع الفتح (٣٠٥/٢) ، تحفة الأحوذى (٢١١/٢) .

وفي حديث ابن عمر في مسلم (قبض أصابعه كلها وأشار بالاصبع التي تلى الإبهام)<sup>(١)</sup>.

وفي رواية (عقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة)<sup>(٢)</sup>.

وفي أبي داود عن ابن الزبير<sup>(٣)</sup> (كان يشير بالسبابة ولا يحركها)<sup>(٤)</sup>.

وفي حديث (الشهر كذا وكذا وأشار بأصابعه العشرة "مرة"<sup>(٥)</sup>) ثم مرة وقبض في الثالثة الإبهام)<sup>(٦)</sup> إشارة إلى أن الشهر يكون ثلاثين ويكون تسعة

---

(١) صحيح مسلم (المساجد) (٤٠٩/١) ، وانظر : سنن أبي داود (الصلاة) (٣٢٤/١) ، النسائي (السهو) (٣٧/٣) .

(٢) وفي رواية وضع إبهامه على اصبعه الوسطى ، قال النووي وقد رام بعضهم الجمع بينهما بأن المراد بقوله : على اصبعه الوسطى أى وضعها قريبا من أسفل الوسطى وحينئذ يكون بمعنى العقد ثلاثا وخمسين .

(٣) صحيح مسلم (المساجد) (٤٠٨/١) ، النووي على مسلم (٨١/٥) .  
عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي أبو خبيب ، أمه أسماء وخالته عائشة أم المؤمنين وهو أول مولود في الاسلام بعد الهجرة وكبر المسلمون لما ولد وفرحوا به لأن اليهود زعموا أنهم سحروهم فلا يولد لهم ، حنكه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان صواما طويل الصلاة ، عظيم الشجاعة ، بايع الرسول صلى الله عليه وسلم وعمره سبع سنوات ، شهد الجمل مع أبيه وخالته عائشة ، وشهد اليرموك وفتح افريقيا ، بويع بالخلافة بعد يزيد بن معاوية عام (٦٤هـ) فأعاد بناء الكعبة على قواعد ابراهيم وجعل لها بابان ، واستمر في الخلافة إلى أن أرسل إليه عبد الملك ابن مروان الحجاج عام (٧٣هـ) فحاصر الكعبة ستة أشهر ثم قتل ابن الزبير وصلب ثلاثة أيام ، ثم أخذته أمه فدفنته بالمدينة ثم توفيت بعده بشهرين .  
قال النووي : ومذهب أهل الحق أن ابن الزبير كان مظلوما والحجاج ورفاقه خارجون عليه .

انظر : الإصابة (٨٣/٥) ، الاستيعاب (١٨٩/٥) ، أسد الغابة (٢٤٢/٣) ، سير النبلاء (٣٦٣/٣) ، العبر (٧١/١) ، تهذيب الأسماء (٢٦٦/١) ، وفيات الأعيان (٧١/٣) ، الشذرات (٧٩/١) ، تاريخ الطبرى (٥٤٣/٣) .

(٤) انظر سنن أبي داود (الصلاة) (٣٢٤/١) .

(٥) ساقطة من ج ، د .

(٦) انظر صحيح البخارى (الطلاق) (١٧٧/٦) .

وعشرين ، إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في الإشارة والإيماء<sup>(١)</sup>.  
 وفي القرآن العظيم من شواهد اعتبار الإشارة قوله تعالى {فأشارت إليه<sup>(٢)</sup> الآية ، وقوله تعالى {ثلاثة أيام إلا رمزا<sup>(٣)</sup>} وغير ذلك .  
 وقولى (إن كعبا يضع) على حذف حرف الجر ، أى (بأن) ، وهو متعلق بصنع ؛ لأنه يعبر به عن الإشارة سواء جعلت (الذى) موصولا حرفيا على حد {وخضتم كالذى خاضوا<sup>(٤)</sup>} على رأى من يقول به فيكون التقدير كصنعه صلى الله عليه وسلم في قضية ابن أبى حردد . أى إشارته لكعب بأن يضع شطر دينه عليه ، أو جعلت (الذى) موصولا اسميا<sup>(٥)</sup> ، أى كالذى صنعه فى ابن أبى حردد من الإشارة لكعب بأن يضع .  
 أما (أن) فمخففة من الثقيلة ، و(كعبا) اسمها ، وإن كان الوجه أن يحذف اسمها ويبقى خبرها ، لكن جاء هنا لضرورة الشعر ، كما فى قوله :  
 بأنك ربيع وغيث مريع      وأنت هناك تكون الشمال<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) ذكر الإمام البخارى فى صحيحه كثيرا من هذه الأحاديث فى كتاب الطلاق ، باب الإشارة فى الطلاق والأمر (١٧٥/٦) ، وانظر فتح البارى (٤٣٦/٩) .  
 (٢) مريم (٢٩) .  
 (٣) آل عمران (٤١) ، والمراد : إلا إشارة . انظر المصدرين السابقين .  
 (٤) التوبة (٦٩) .  
 (٥) أقول : الموصول : ماقتصر إلى الوصل بجملة . وهو قسمان :  
 اسمى : ومن ألفاظه من والذين والتى والذى .  
 وحرفى : وهو كل حرف أول مع صلته بمصدر وهو خمسة أن ، أن ، كسى ، ما ، لو ، وعد الأشمونى معها (الذى) ، ومثل له بقوله تعالى {وخضتم كالذى خاضوا} .  
 قال الزمخشري : كالفوج الذى خاضوا ، أو كالحوض الذى خاضوه وإلى الثانى ذهب الفراء ، وقال أبو السعود كالذين باسقاط النون .  
 انظر : شرح الألفية لابن الناظم (٣١) ، الأشمونى على الألفية (١٧٧، ١٧٦/١) ، شرح ابن عقيل (١٣٨/١) ، الكشاف (٢/٢) ، تفسير أبى السعود (٨١/٣) ، تفسير الرازى (١٣١/١٦) .  
 (٦) أقول : ان المخففة من الثقيلة تعمل لكن بشرط أن يكون اسمها ضميرا محذوفا ، وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران وقد اجتمعا فى هذا البيت .

وقولى (وهذا يحتمل إلحاقه بالقول) أى والإشارة وإن كانت فعلا فى الحس لكن يحتمل أن تكون من قسم الأقوال لأنه منزل منزلة القول ولهذا فى رواية مسلم فى حديث ابن أبى حردرد السابق (فأشار بيده كأنه يقول النصف) (١).

ولذلك أجرى النبى صلى الله عليه وسلم الإشارة من الجارية فى حديث الأوضح مجرى قولها أن اليهودى قتلها (٢)، ومن ذلك قال الفقهاء : إشارة

= وقبله :

لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبر أفق وهبت شمالا المرملون : من انقطع زادهم .  
بأنك ربيع : أى أنه كثير النفع والعطاء بمنزلة الربيع .  
وغيث مريع - بفتح الميم وضمها - خصيب ، وأصل الغيث المطر وأرادت به هنا ماأنبتته المطر وهو الزرع .  
الشمالا : أى الذخر والغيث .  
ونسب هذين البيتين لجنوب رثت فيها أخاها عمرا ذا الكلب بن العجلان ، وينسب إلى أخته عمرة ، وكان عمرا خرج غازيا فهبط واديا فنام فيه فوثب عليه نمران فأكلاه وقيل غير ذلك .

انظر : مغنى اللبيب (٤٧) ، خزانة الأدب (٣٨٢/١٠) ، شرح الكافية (٤٩٦/١) ، شواهد العيني مع الأشموني (٢٩١/١) ، أوضح المسالك (٢٦٥/١) ، الإنصاف للأبيارى (٢٠٦/١) .

(١) صحيح مسلم (المساقاة) (١١٩٣/٣) ، وفى صحيح البخارى قال كعب (أشار النبى صلى الله عليه وسلم إلى أى خذ النصف) (الطلاق) (١٧٥/٦) .

(٢) الحديث رواه البخارى عن أنس قال :

عدا يهودى فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على جارية فأخذ أوضاحا كانت عليها ورضخ رأسها فأتى بها أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى فى آخر رمق وقد أصممت .

فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتلك؟ فلان - لغير الذى قتلها - فأشارت أن لا .

قال : فقال : لرجل آخر غير الذى قتلها فأشارت أن لا .

فقال : ففلان لقاتلها فأشارت أن نعم .

فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين .

والأوضح : جمع وضخ وهو البياض والمقصود هنا حلى من الفضة سمي بذلك

= لبياضه .

الأخرس بمنزلة قوله في البيع وفي الطلاق ونحو ذلك ، لافي الشهادة ونحوها ، ولا في إبطال الصلاة كما قرر ذلك في الفقه ، وكذا إشارة الناطق في الإقرار أو في إنشاء الطلاق يعد<sup>(١)</sup> ونعمل به كالقول<sup>(٢)</sup> وهو معنى قولى (فهو قد شمل) أى شمل الإشارة حكما كما بيناه .

تنبيه [على ما يدخل فى أقسام السنة] :

زاد الأستاذ أبو منصور البغدادي فى أقسام السنة قسمين آخرين :

= صحيح البخارى (الطلاق) (١٧٦/٦) ، وهناك رواية أخرى فى كتاب (الديات) (٣٧/٨) ، وانظر : فتح البارى (٤٣٧/٩) ، عمدة القارىء (٢٨٦/٢٠) ، النهاية لابن الأثير (وضح) (١٩٦/٥) .

(١) فى أ : يعتبر ، وغير موجودة فى ب .

(٢) أقول : أفرد البخارى فى صحيحه بابا للإشارة فى الطلاق وغيره ، وبين أقوال أهل العلم فى اعتبار الإشارة ونقل ابن حجر فى شرحه عن ابن بطال قوله : الجمهور بأن الإشارة تنزل منزلة النطق إذا كانت مفهومة ، وخالف الحنفية فى ذلك ولعل البخارى رد عليهم بهذه الأحاديث التى جعل فيها النبى صلى الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق وإذا جازت الإشارة فى أحكام مختلفة فهى لمن لا يمكنه النطق أجوز .

ونقل عن ابن المنير قوله :

أراد البخارى صحة الإشارة من الأخرس وغيره ، إذا فهم منها الأصل والعدد فهى نافذة كاللفظ .

وقد ذكر ابن حجر خلاف العلماء فى الإشارة المفهومة :

ففى حقوق الله تعالى قالوا : يكفى ولو من القادر على النطق .

وأما فى حقوق الآدميين كالعقود والإقرار والوصية ونحوها فلا يقوم إشارة القادر على النطق مقامه عند الأكثرين ، واختلف هل يقوم مقام النية كما لو قيل له كم طلقت فأشار بإصبعه .

واختلف العلماء فىمن اعتقل لسانه ، ثالثها عن أبى حنيفة إن كان ميموسا من نطقه وعن بعض الحنابلة إن اتصل بالموت .

انظر : صحيح البخارى (الطلاق) (١٧٧/٦) ، فتح البارى (٤٣٨/٩، ٤٤٠، ٤٤١) ، عمدة القارىء (٢٩٠/٢٠) ، روضة الطالبين (٢٤٥/١٠) .

أحدهما : الكتابة ، أى الكتب التى أرسلها إلى عماله وغيرهم بما يريد  
ولكن هذا قول ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكتب<sup>(١)</sup> بيده ، إنما يقول  
للكتاب اكتب كذا وكذا ، فإذن ما فى الكتب يعمل به لكونه قوله صلى الله  
عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

الثانى : التنبيه على العلة ، رتب الاقسام القول ثم الفعل ثم الإشارة  
ثم الكتابة ثم التنبيه على العلة<sup>(٣)</sup>، وزاد هذا أيضا الحارث المحاسبى<sup>(٤)</sup>،  
ولكن هذا أيضا لا ينبغى أن يعد زائدا ، لأن الفروع التى فى معنى الأصل  
المنصوص على علة ليست منسوبة لحكم علتها ، وإنما هى منسوبة للقياس  
نعم علة القياس إما منصوصة أو مستنبطة<sup>(٥)</sup>. والله أعلم .

(١) فى ج ، د : لا يكتب .

(٢) أقول : الراجح أن هذا القسم من إضافة الزركشى كما يفهم من عبارته فى البحر  
حيث قال : القسم السادس الكتابة مثل كتابته إلى عماله ... وزاد الأستاذ أبو  
منصور التنبيه على العلة . هذا وجواب المؤلف وجيه . والله أعلم .  
انظر البحر المحيط (٢١٤/٤) .

(٣) فى ج : العلم .

(٤) نقله عنهما الزركشى انظر المصدر السابق .

والمحاسبى هو أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبى البغدادى سمي بذلك لمحاسبته  
نفسه ، الورع ، الزاهد ، العارف ، شيخ الصوفية ، كان إماما فى التصوف والكلام  
والفقه والحديث ، له كتب كثيرة الفوائد جمة المنافع فى الزهد وأصول الديانة  
والرد على المعتزلة والرافضة منها :

"الرعاية لحقوق الله" ، "أدب النفوس" ، "شرح المعرفة" ، "البعث والنشور" ، مات  
عام (٢٤٣هـ) وكان الإمام أحمد يحذر من بعض أقواله . والله أعلم .  
انظر : تاريخ بغداد (٢١١/٨) ، حلية الأولياء (٧٣/١٠-١١٠) ، سير النبلاء  
(١١٠/١٢) ، طبقات ابن السبكى (٢٧٥/٢) ، وفيات الأعيان (٥٧/٢) ، الشذرات  
(١٠٣/٢) ، الأعلام (١٥٣/٢) .

(٥) العلة المنصوصة مانص عليها بلفظ (كى) ، (لأجل) ، (من أجل) .

وأما المستنبطة فقد ذكر الأصوليون لها طرقا دالة على العلية . والله أعلم .

انظر : نهاية السؤل (٢٩/٣) ، شرح الكوكب (١١٧/٤) .

## [عصمة الأنبياء] (١)

وكل هذا حجة للعصمة  
من كل ذنب لهم اعتصام  
بل ليس في أفعالهم مكروه  
له كذاك الأنبياء بالحجة  
عليهم الصلاة والسلام  
إذ في الكمال (٢) لهم التنزيه

الشرح :

أى كل ماسبق من أنواع السنة حجة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم له العصمة ثابتة (٣) ولسائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من كل ذنب صغيرة كان أو كبيرة ، عمدا أو سهوا ، في الأحكام وغير الأحكام ، فهم معصومون مبرؤون من جميع ذلك ؛ لقيام الحجة على ذلك كما تقرر في محله في أصول الدين (٤) ولأننا أمرنا باتباعهم في أفعالهم وآثارهم وسيرهم على الإطلاق من غير التزام قرينة ، والأقوال في المسألة كثيرة منتشرة في الأصول والفقه ، والتشاغل بها هنا غير لائق بكمال الأدب ووفور التعظيم فلنقتصر "على معتقدنا" (٥) في المسألة وهو (٦) ماقدمناه وفاقا لجمع من أهل السنة المحققين وسواء في ذلك قبل النبوة وبعدها ، فقد تعاضدت الأخبار بتزييهم عن هذه النقيصة منذ ولدوا ونشأتهم على كمال أوصافهم في توحيدهم وإيمانهم عقلا أو شرعا على الخلاف في ذلك ، لاسيما بعد البعثة فيما ينافي المعجزة ، أما

(١) انظر : تيسير التحرير (٢٠/٣) ، فواتح الرحموت (٩٧/٢) ، شرح العضد (٢٢/٢) بيان المختصر (٤٧٧/١) ، البرهان (٤٨٣/١) ، المستقصى (٢١٢/٢) ، المنخول (٢٢٣) ، المحصول (٣٣٩/٣/١) ، الوصول (٣٥٥/١) ، أحكام الآمدى (٢٢٤/١) حاشية البناني (٩٤/٢) ، حاشية العطار (١٢٨/١) ، نهاية السؤل (١٩٥/٢) ، الدرر اللوامع (٦٢٧/٢/٢) ، البحر المحيط (١٦٩/٤) .

(٢) في أ ، ب ، د : كمال ، والمثبت كما في ج والشرح .

(٣) في ج ، د : ثابتة له .

(٤) انظر : عصمة الأنبياء (٢٦) ، الأربعين (١١٥/٢) ، المعالم (١٠٢) ، في أصول الدين

والمحصل (٢١٦) وجميعها للرازي ، منهاج السنة (١٣٠/١) ، المواقف (٣٥٨) .

(٥) ساقطة من أ وغير موجودة في ب .

(٦) في أ : على ماقدمناه ، وغير موجودة في ب .



من جهة الاعتقاد فإنه لاخلاف بين الأمة في عصمتهم منه ، وكذا يستحيل الكذب عليهم في التبليغ والخطأ فيه باتفاق وكذا في الأحكام والفتوى والإجماع أيضا على عصمتهم فيهما ولو في حال الغضب بل يستدل<sup>(١)</sup> بشدة غضبه صلى الله عليه وسلم على تحريم ذلك الشيء ، وكذا في سائر أفعالهم وسيرهم .

فقد قال بعصمتهم من الصغائر والكبائر مطلقا الأستاذ أبو إسحق<sup>(\*)</sup> الاسفراينى ، ووافقه إمام الحرمين في "الإرشاد" على منع تصورهما منهم ، وإن خالف في موضع في تصور الصغائر مع أنها لم تقع<sup>(٢)(\*\*)</sup> .  
وممن نفى ذلك كله عنهم أيضا القاضى عياض وأبو بكر [و] <sup>(٣)</sup>

(١) بداية نسخة ب بعد سقوط ورقة .

(\*) ٥٩ ج

(٢) قال الزركشى :

والعجب أن إمام الحرمين في الإرشاد وافق الأستاذ على منع تصورهما ، وخالفه في جواز الوقوع .

قلت : لم أجد في الإرشاد موافقته للأستاذ وقد ذكرها الكمال وابن النجار تبعا للمؤلف .

أما مخالفته في جواز الوقوع فقد صرح بها في الإرشاد حيث قال : الأغلب على الظن عندنا جوازها ، وصرح بها أيضا في البرهان فقال : والظواهر مشعرة بوقوعها منهم .

فما نسبه المؤلف - وتبعه الكمال - إلى أن الإمام يقول بتصور الصغائر مع أنها لم تقع ، فيه نظر ، إذ أن عبارة الإمام تدل على تصورهما ووقوعها . والله أعلم .  
انظر : البحر المحيط (١٧٠/٤) ، الإرشاد (٣٥٦) ، البرهان (٤٨٤/١) ، الدرر اللوامع (٦٣١/٢/٢) ، شرح الكوكب (١٧٤/٢) ، ارشاد الفحول (٣٤) .

(\*\*) ٤٨ د

(٣) أقول : ذكر الزركشى أنه أبو بكر بن مجاهد وتبعه المؤلف وابن النجار ولعله خطأ في النقل أوالنسخ ، لأن ابن حزم صرح بأنه ابن مجاهد الأشعري شيخ ابن فورك ، ولم يذكر أنه أبا بكر ، ويستبعد أن يكون المراد أبا بكر بن مجاهد المتوفى عام (٥٣٢٤هـ) لأنه من القراء ، فلا بد من إضافة الواو لتستقيم العبارة فيكون القول منقول عن القاضى عياض وأبي بكر الباقلانى وابن مجاهد الأشعري وهو شيخ الباقلانى أيضا .  
=

ابن مجاهد<sup>(١)</sup> وابن فورك ، كما نقله عنهما ابن حزم في "الملل والنحل" وقال إنه الذي يدين الله به<sup>(٢)</sup>، واختاره ابن برهان في "الأوسط" ونقله في "الوجيز" عن اتفاق المحققين<sup>(٣)</sup>، وحكاها النووي في "زوائد الروضة" عن

= هذا وقد أشار إلى ضرورة هذه الإضافة محقق شرح الكوكب ، وسيأتي أيضا نقل المؤلف ، عن ابن مجاهد الأشعري في ص (٣١٧) . والله أعلم .  
انظر : البحر المحيط (١٧١/٤) ، الفصل (٢/٤) ، شرح الكوكب (١٧٤/٢) ، وانظر ترجمة أبي بكر بن مجاهد في سير النبلاء (٢٧٢/١٥) ، تاريخ بغداد (١٤٤/٥) طبقات ابن السبكي (٥٧/٣) ، الشذرات (٣٠٢/٢) .

(١) محمد بن أحمد أبو عبد الله بن مجاهد الطائي ، الإمام الفقيه ، الأصولي ، المتكلم ، صاحب أبي الحسن الأشعري ، أخذ عن التستري ، وعنه أخذ الباقلاني الكلام ، سكن بغداد ودرس فيها كان زاهدا ، ورعا ، حسن الدين ، حميد الطريقة ، له كتب حسان منها :

"أصول الفقه" على مذهب مالك ، "هداية المستبصر" ذكر الذهبي وفاته عام (٣٧٠هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : الديباج (٢١٠/٢) ، شجرة النور (٩٢) ، تاريخ بغداد (٣٤٣/١) ، تبيين كذب المفتري (١٧٧) ، هدية العارفين (٤٩/٦) ، الفتح المبين (٢٢٤/١) ، العبر (٣٥٨/١) .

(٢) نقله عنهم جميعا الزركشي وتبعه المؤلف والكمال وابن النجار والشوكاني . والنقل عن ابن فورك غير صحيح ، فما نقله ابن حزم عنه أنه يقول بجواز الصغائر عمدا ، ونقل عن جمع من أهل الاسلام عدم جواز وقوع المعصية منهم عمدا لاصغيرة ولاكبيرة ، قال : وهذا القول الذي ندين الله به ولايجل لأحد أن يدين بسواه . ا.هـ .

ومن العجب أن المؤلف تبع شيخه في تسمية كتاب ابن حزم وتبعه الكمال وابن النجار والشوكاني والصواب أنه : الفصل في الملل والنحل ، أما كتاب الملل والنحل فهو للشهرستاني . والله أعلم .

انظر : الشفا (٧٨٦/٢) ، البحر المحيط (١٧١/٤) ، الفصل (٢/٤) ، الدرر اللوامع (٦٢٩/٢/٢) ، شرح الكوكب (١٧٥/٢) ، جمع الجوامع مع المحلى (٩٥/٢) ، ارشاد الفحول (٣٤) .

(٣) ونقله أيضا في الوصول ، وما نقله في الوجيز والأوسط ذكره الزركشي والكمال وابن النجار .

انظر : الوصول (٣٥٨/١) ، البحر المحيط (١٧١/١) ، تشنيف المسامع (١١٢٢/٤) ، الدرر اللوامع (٦٢٩/٢/٢) ، شرح الكوكب (١٧٥/٢) ، ارشاد الفحول (٣٤) .

المحققين (١) (\*).

وقال القاضي حسين في أول الشهادات من "تعليقه" : إنه الصحيح من مذهب أصحابنا<sup>(٢)</sup>، وهو قول أبي الفتح الشهرستاني<sup>(٣)</sup> والقاضي أبي محمد بن عطية<sup>(٤)</sup> المفسر عند قوله تعالى :

(١) لم أجد ماحكاه النووى في زوائده بعد البحث في مظانه ، لكن نقله الزركشى والكمال وابن النجار والشوكانى .  
انظر : البحر المحيط (١٧١/٤) ، الدرر اللوامع (٦٢٨/٢/٢) ، شرح الكوكب (١٧٥/٢) ، ارشاد الفحول (٣٤) .

(\*) ١٥٤

(٢) حكاه عنه أيضا الزركشى والكمال وابن النجار والشوكانى .  
انظر : البحر المحيط (١٧١/٤) ، الدرر اللوامع (٦٢٩/٢/٢) ، شرح الكوكب (١٧٥/٢) ، ارشاد الفحول (٣٤) .  
(٣) انظر : الملل مع الفصل (١٣٤/١) ، جمع الجوامع مع المحلى (٩٥/٢) ، البحر المحيط (١٧١/٤) ، شرح الكوكب (١٧٥/٢) .

والشهرستاني هو :

أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني نسبة إلى شهرستان ناحية بين نيسابور وخوارزم حيث ولد فيها عام (٤٦٧هـ) وقيل (٤٧٩هـ) ، أخذ عن أبي نصر القشيري وأبي القاسم الأنصارى علم الأصول والكلام وتفقه على الخوافي ، كان إماما مبرزا ، واعظا مؤثرا ، بارعا في الفقه والأصول والكلام ، قوى الفهم ، كثير المحفوظ ، من مؤلفاته :

"الملل والنحل" قال ابن السبكي : وهو عندي خير كتاب صنف في هذا الباب ، "نهاية الاقدام" ، "تلخيص الأقسام" ، مات في شهرستان عام (٥٤٨هـ) ، وقد قيل : إنه كان متهما في عقيدته ، يبالغ في نصرة مذهب الفلاسفة والذب عنهم . والله أعلم .

انظر : طبقات ابن السبكي (١٢٨/٦) ، طبقات ابن شهبة (٣٢٣/١) ، طبقات الأسنوى (١٠٦/٢) ، سير النبلاء (٢٨٦/٢٠) ، وفيات الأعيان (٢٧٣/٤) ، العبر (١٣٢/٤) ، شذرات الذهب (١٤٩/٤) ، الأعلام (٢١٥/٦) .

(٤) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ، أبو محمد بن عطية الغرناطى ، الإمام العلامة شيخ المفسرين ، ولد سنة (٤٨١هـ) ، كان أبوه عالما من الحفاظ فاعتنى به ، فطلب العلم وهو مراهق ، كان إماما في الفقه والتفسير والعربية ، يتوقد ذكاء ، فطنا ، قوى الأدب ، من أوعية العلم ، ولى القضاء في مريه ، من مؤلفاته :

{واجعلنا مسلمين لك} (١)، وعبارته : الذى أقول انهم معصومون من الجميع ، وأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إنى لأتوب فى اليوم وأستغفر سبعين مرة) (٢) إنما هو رجوعه من حالة إلى أرفع منها لتزيد علومه وإطلاعه على أمر الله ، فهو يتوب من المنزلة الأولى إلى الأخرى ، والتوبة هنا لغوية (٣). انتهى .

قلت : فذكر ذلك للتشريع للأمة وتعليمهم هضم أنفسهم واعتقادهم التقصير ، وكلما ورد من لفظ العصيان ونحوه فى حق أحد منهم فإنه مؤول بذلك ، وماشابهه ، وليس لنا أن نتكلم به إلا فى محله من قرآن وسنة ، هذا هو الذى أعتقده وأتقرب إلى الله تعالى به ، وممن جرى على ذلك شيخنا شيخ الاسلام أبو حفص البلقيني رحمه الله تعالى وغيره من شيوخنا ، وكذلك الشيخ تقي الدين السبكي وولده فى "جمع الجوامع" (٤) والحمد لله .

= "المحرر الوجيز" فى التفسير أحسن فيه وأبدع ، وأرى فيه على كل متقدم ، وله "البرنامج" ضمنه مروياته وأسماء شيوخه ، توجه إلى مرسية ليتولى قضاءها فصد عنها وصرف إلى لورقه وتوفى فيها عام (٥٥٤١) .

انظر : بغية الملتمس (٣٨٩) ، الصلة (٣٨٦) ، الديباج (٥٧/٢) ، شجرة النور (١٢٩) ، بغية الوعاة (٧٣/٢) ، طبقات الداودى (٢٦٠/١) ، طبقات السيوطى (٥٠) ، سير النبلاء (٥٨٧/١٩) .

(١) البقرة (١٢٨) .

(٢) رواه البخارى بلفظ (إنى لأستغفر الله وأتوب فى اليوم أكثر من سبعين مرة) ، وفى صحيح مسلم (مائة مرة) .

صحيح البخارى (الدعوات) (١٤٥/٧) ، صحيح مسلم (الذكر والدعاء) (٢٠٧٥/٤) وانظر مسند أحمد (٢١١/٤) ، فيض القدير (٣٥٩/٦) .

(٣) انظر : المحرر الوجيز (٣٦١/١) ، وقد نقل كلام ابن عطية الزركشى والكمال وابن النجار .

انظر : البحر المحيط (١٧١/٤) ، الدرر اللوامع (٦٣٠/٢/٢) ، شرح الكوكب (١٧٦، ١٧٧/٢) .

(٤) وقال الزركشى فى شرحه :

وهذه الطريقة يجب اعتقادها ، واطراح ماعداها فجزى الله تعالى المصنف خيرا بالجزم بها . ا.هـ .

فرحمهم الله جميعا وجزاهم بما قالوا خير الجزاء . =

## تنبيهات :

أحدها : [ المراد بالعصمة ] .

اختلف في معنى العصمة :

ف قيل : أن لا يمكنه فعل المعصية .

وقيل : يمكن ولكن تصرف دواعيهم عنها بما يلهمهم إياه من ترغيب

وترهيب .

وقال التلمساني : العصمة عند الأشعرية تهية العبد للموافقة مطلقا ،

وذلك راجع إلى خلقه القدرة على كل طاعة ، فإذن العصمة توفيق عام<sup>(١)</sup> .

وقالت المعتزلة : خلق ألطاف تقرب إلى الطاعة ، ولم يردوها للقدرة

لأن القدرة عندهم على الشيء صالحة لضده<sup>(٢)</sup> .

قال القاضي أبو بكر : لا تطلق العصمة في غير الأنبياء والملائكة<sup>(٣)</sup> .

أى : إلا بقريئة إرادة ، معناها اللغوى وهو السلامة من الشيء ،

ولهذا قال الشافعى رضى الله عنه في " الرسالة " : وأسأله العصمة<sup>(٤)</sup> ، وجرى

على ذلك كثير من العلماء .

= هذا وقد نقل ابن السبكي كلام والده في جمع الجوامع والابهاج .

تشنيف المسامع (١١٢٢/٤) ، وانظر : جمع الجوامع (١٥٥) ، الابهاج (٢٨٨/٢) ،

شرح الكوكب (١٧٦/٢) .

(١) لم أقف على قول ابن التلمساني في شرح المعالم لكن نقله وماقبله من أقوال

الزركشى في البحر المحيط (١٧٢/٤) ، والكمال في الدرر اللوامع (٦٢٧/٢/٢) ،

وابن النجار في شرح الكوكب (١٦٧/٢) ، وانظر : تيسير التحرير (٢٠/٣) ،

فواتح الرحموت (٩٧/٢) ، المحصل للرازي (٢١٨) .

(٢) لم أجد هذا المعنى في المعتمد صراحة لكن نقله الزركشى وابن النجار والشوكاني .

انظر : المعتمد (٣٤٢/١) ، البحر المحيط (١٧٢/٤) ، شرح الكوكب (١٦٨/٢) ،

ارشاد الفحول (٣٤) .

(٣) انتهى كلام القاضي وقد نقله الزركشى في البحر (١٧٢/٤) .

(٤) أقول : تعقب الزركشى كلام القاضي بقول الشافعى وأسأله العصمة ، فحمل

المؤلف كلام القاضي على منع اطلاق العصمة لغير الأنبياء والملائكة بدون قريئة ،

أما إذا وجدت قريئة إرادة المعنى اللغوى فلأمانع ، وهذا توجيه جيد من المؤلف

وقد نقله ابن النجار ظانا أنه كلام القاضي . والله أعلم .

انظر : الرسالة (١٠٣) ، البحر المحيط (١٧٢/٤) ، شرح الكوكب (١٦٨/٢) .

والحاصل أن السلامة أعم من وجوب السلامة ، فقد توجد السلامة في غير النبي والملك اتفاقاً لا وجوباً<sup>(١)</sup>.

[التنبيه] الثاني : [في وقوع الذنب نسياناً] :

مما يدخل في اعتقاد العصمة مطلقاً امتناع وقوع الذنب نسياناً ، كما صرح به الأستاذ أبو إسحق وكثير من الأئمة<sup>(٢)</sup>، وكذا حكى القاضي عياض الإجماع على امتناع السهو والنسيان في الأقوال البلاغية ، وخص الخلاف بالأفعال ، وأن الأكثرين على الامتناع<sup>(٣)</sup>، وتأولوا الأحاديث الواردة في سهو النبي صلى الله عليه وسلم أنه يقصد به ذلك للتشريع ، كما في حديث (ولكن أنسى لأسن)<sup>(٤)</sup>.

(١) نقل ابن النجار كلام المؤلف وكأنه ارتضاه .

انظر شرح الكوكب (١٦٨/٢) .

(٢) نقل ذلك الآمدى وغيره ، وقال ابن السبكي نص الأستاذ على عصمتهم في كتابه في

أصول الفقه ، وزاد أنه يمتنع عليهم النسيان أيضاً .

انظر : الإحكام للآمدى (٢٢٤/١) ، الابهاج (٢٨٩/٢) ، البحر المحيط (١٧٣/٤) ،

جمع الجوامع مع المحلى (٩٥/٢) ، ارشاد الفحول (٣٥) ، شرح الكوكب

(١٧٠/٢) ، المسودة (١٩٠) .

(٣) خلط المؤلف في النقل هنا فهو مخالف لعبارة البحر - وهو ينقل عنه كثيراً - حيث

جاء فيه : وأن الأكثرين ذهبوا إلى الجواز وأن المانعين تأولوا... الخ .

وهذا ما صرح به القاضي عياض حيث قال :

ذهب الأكثر من الفقهاء والمتكلمين إلى أن المخالفة في الأفعال البلاغية والأحكام

الشرعية سهوا عن غير قصد منه جائزة عليه ، وذهبت طائفة إلى منع هذا كله عنه

وقالوا سهوه عليه السلام كان عمدا وقصدا ليسن وهذا قول مرغوب عنه متناقض

المقاصد . اهـ باختصار .

انظر : البحر المحيط (١٧٤/٤) ، الشفا (٨٠٣،٧٩٨،٧٤٦/٢) ، شرح الكوكب

(١٧٠/٢) ، فتح الباري (١٠١/٣) ، المسودة (١٩٠) ، ارشاد الفحول (٣٥) .

(٤) رواه الإمام مالك بلفظ (إني لأنسى أو أنسى لأسن) .

قال ابن عبد البر : لأعلم هذا الحديث روى عن النبي مسندا ولما مقطوعا من غير

هذا الوجه وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ ولا توجد في غيره مسندة

ولامرسة ، ومعناه صحيح في الأصول . =

ومنهم من يعبر في هذا بأنه تعمد ذلك ليقع النسيان منه<sup>(١)</sup> بالفعل (\*) ولكن خطأ لتصريحه عليه السلام بالنسيان في قوله (إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني)<sup>(٢)</sup>.  
ولأن الأفعال العمدية تبطل الصلاة ، والبيان كاف بالقول ، فلا ضرورة إلى الفعل ، وحيث قيل بالجواز فالشرط بالاتفاق أن لا يقر أحدهم عليه فيما طريقه البلاغ<sup>(٣)</sup>.

= وقال ابن حجر : وتعقبوه بأنه لأصل له فإنه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد .

الموطأ (السهو) (١٠٠/١) ، فتح الباري (١٠١/٣) .

(١) في ب ، ج ، د : فيه .

(\*) ٥٨ ب

(٢) انتهى كلام القاضي ومابعده للزركشى ، راجع هامش (٣) السابق .

أما الحديث فرواه مسلم ، ورواه البخارى أيضا بزيادة لفظ (مثلكم) .

صحيح مسلم (المساجد) (٤٠٠/١) ، صحيح البخارى مع الفتح (الصلاة) (٥٠٣/١) ،

وانظر مسند أحمد (٤٥٥/١) .

(٣) لما يؤدى ذلك من فوات المقصود بالتشريع ، واشترط الجمهور إتصال التنبيه

بالواقعة وميل إمام الحرمين إلى الجواز . اهـ كلام الزركشى في البحر (١٧٤/٤) .

هذا وقد رأيت للقاضى عياض كلاما جدير أن يسطر هنا حيث قال :

وقد استبان لك أيها الناظر - بما قررناه - ماهو الحق من عصمته صلى الله عليه

وسلم عن الكبائر اجماعا وعن الصغائر تحقيا ، وتزيهه عن استدامة السهو والغفلة

واستمرار الغلط والنسيان فيما شرعه للأمة ، وعصمته في كل حالاته من رضا

وغضب ، وجد ومرح .

فيجب عليك أن تتلقاه باليمين ، وتشد عليه يد الضنين ، وتقدر هذه الفصول حق

قدرها ، وتعلم عظيم فائدتها وخطورها ، وماتكلمنا عليه في هذه الفصول له فائدة

يضطر إليها في أصول الفقه وينبني عليها مسائل لاتعد من الفقه يتخلص بها من

تشغيب مختلفى الفقهاء في عدة منها .

هذه الفائدة هي الحكم في أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، وهو باب

عظيم ، وأصل كبير من أصول الفقه ولا بد من بنائه على صدق النبي في أخباره

وبلاغه ، وأنه لا يجوز عليه السهو فيه وعصمته من المخالفة في أفعاله عمدا .

وبحسب اختلافهم في وقوع الصغائر وقع اختلاف في امتثال الفعل ، بسط بيانه في

كتب ذلك العلم فلانطول به . اهـ ملخصا .

انظر الشفا (٨٤٨-٨٥١) .

[التنبيه] الثالث : [فى حدوث الإغماء عليهم] :

يجوز الإغماء على الأنبياء لأنه مرض ، ونقل القاضى حسين فى "تعليقه"  
فى كتاب الصيام عن الداركى<sup>(١)</sup> أنه يجوز ساعة وساعتين ، لاشهرا وشهرين ،  
فإنه يصير كالجنون فلا يجوز<sup>(٢)</sup>.

[الخلاف فى وقوع المكروه من الأنبياء] :

وقولى (بل ليس فى أفعالهم مكروه ، معناه أن المكروه أيضا لا يقع من  
الأنبياء عليهم السلام لأن التأسى بهم مطلوب ، فيلزم أن يتأسى بهم فيه ،  
فيكون جائزا .

وأیضا فإنهم أكمل الخلق ولهم أعلى الدرجات فلا يلائم أن يقع منهم  
مانهى الله عنه ، ولو نهى تنزيهه ، فإن الشئ الحقير من الكبير أمر عظيم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله الداركى نسبة إلى دارك احدى قرى أصبهان ،  
الإمام الكبير ، تفقه على أبي اسحاق المروزى ، وعنه أخذ أبو حامد الاسفرايينى ،  
كان فقيها ، محصلا ، ثقة ، أمينا ، صدوقا ، من أئمة الأصحاب ، قال الذهبي وهو  
صاحب وجه فى المذهب ، درس بنيسابور ثم انتقل إلى بغداد فانتهى إليه التدريس  
فيها ، وعليه تفقه عامة شيوخها وغيرهم من أهل الآفاق ، كان يطيل التفكير قبل  
الفتوى وربما أفتى بخلاف قول الشافعى وأبى حنيفة ، قال الخطيب وكان يتهم  
بالاعتزال ، مات ببغداد سنة (٣٧٥هـ) وهو ابن نيف وسبعين سنة .  
انظر : طبقات ابن السبكى (٣/٣٣٠) ، طبقات ابن شهبة (١/١٤١) ، طبقات  
الأسنوى (٢/٥٠٨) ، سير النبلاء (١٦/٤٠٤) ، تاريخ بغداد (١٠/٤٦٣) ، تهذيب  
الأسماء (٢/٢٦٣) ، وفيات الأعيان (٣/١٨٨) ، العبر (٢/٣٧٠) ، الشذرات  
(٣/٨٥) .

(٢) نقله أيضا عن تعليقة القاضى الأسنوى فى المهمات وشرط جوازه أن تكون لحظة  
أو لحظتين ، كذا نقل محقق الروضة .  
انظر : البحر المحيط (٤/١٧٥) ، روضة الطالبين (٥/٣٦١) وهامش (١) ، نهاية  
المحتاج (٦/١٨٠) .

(٣) مآقرره المؤلف هنا جيد ، وتبعه عليه الكمال ، وهو أولى مما ذكره ابن السبكى  
والزرکشى وسيأتى ذكره بعد قليل .  
انظر الدرر اللوامع (٢/٢/٦٣٥) .



ويقرر<sup>(١)</sup> ذلك بأمر آخر وهو أنه لا يتصور أن يقع منهم ذلك مع كونه مكروها ، قال ابن الرفعة في الكلام على الجمع بين الأذان والإقامة : الشيء قد يكون مكروها ويفعله النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ، ويكون أفضل في حقه<sup>(٢)</sup> .

وخلاف الأولى كالمكروه ، وإن لم يتعرضوا له وقد قال النووي في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم مرة ومرتين<sup>(٣)</sup> : قال العلماء : إن ذلك كان

(١) في ب : تقرر ، وفي ج : نقدر ، وفي د : نقرر ، والمثبت أصوب لأن الذي قرر ذلك هو الزركشى وسيأتي .

(٢) هذا التقرير ذكره الزركشى حيث قال : وأنا أقول لا يتصور منه وقوع مكروه ، فإنه إذا فعل شيئاً وكان مكروها في حقنا ، فليس بمكروه منه لأنه قصد به التشريع ، وبيان الجواز . ثم استشهد بكلام ابن الرفعة بأن الفعل يكون مكروها في حقنا ، لكنه أفضل في حقه ، قال النووي والكمال لأنه قيام بواجب ، إذ بيان المشروعات واجب عليه . وذكر ابن النجار أن الرسول صلى الله عليه وسلم يفعل الشيء لبيان الفضيلة ، ثم يفعل خلافه لبيان الجواز .

قال : وهو كثير كترك الوضوء مع الجنابة لنوم أو أكل أو معاودة وطء ، فتركه لبيان الجواز وفعله غالباً للفضيلة .

انظر : تشنيف المسامع (١١٢٨/٤) ، الدرر اللوامع (٦٣٥/٢/٢) ، شرح الكوكب (١٩٢/٢) ، المجموع (٤٤٠/١) .

(٣) المراد : أن الرسول صلى الله عليه وسلم توضعاً مرة فغسل كل عضو غسلة واحدة ، وفي المرة الأخرى غسله مرتين ، وواظب الرسول على غسل العضو ثلاث مرات وكل ذلك ثابت في صحيح البخارى في أحاديث متفرقة .

وروى ابن ماجه عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم توضعاً مرة مرة ثم قال : (هذا وضوء من لم يتوضأه لم يقبل الله له صلاة) ، ثم توضعاً مرتين مرتين ثم قال : (هذا وضوء من توضأه أعطاه الله كفلين من الأجر) ، ثم توضعاً ثلاثاً ثلاثاً فقال : (هذا وضوءى ووضوء المرسلين من قبلى) .

انظر : صحيح البخارى (الوضوء) (٤٨،٤٧/١) ، سنن أبي داود (الطهارة) (٨٢،٨١/١) ، سنن ابن ماجه (الطهارة) (٣٥،٣٤) .

أفضل في حقه من التثليث لبيان التشريع<sup>(١)</sup>.  
قلت : وماقررتة أولى من هذا ؛ لأنه لم يتعين بيان الجواز في الفعل ،  
ففى القول مايعنى عنه ، وفيه التزام أن يكون للفعل جهتان : من جهة  
التشريع يكون فاضلا ، ومن جهة أنه منهى عنه يكون مكروها .  
وهذا أيضا أجود من قول بعضهم : إن المكروه لايقع منهم لندرته ؛  
لأن وقوعه من آحاد الناس نادر ، فكيف من خواص الخلق<sup>(٢)</sup>، ففيه التزام  
أنه قد يقع<sup>(٣)</sup>فقولى (إذ في الكمال لهم التنزيه) أى في ثبوت الكمال لهم -  
"كما قررناه"<sup>(٤)</sup> - التنزيه عن أن يقع منهم المكروه . والله أعلم .

(١) هذا مانبه عليه الزركشى حيث قال :

سكتوا عن خلاف الأولى وفيه ماذكرنا في المكروه ثم ذكر ماقاله النووى .  
قلت : وهو مثال لخلاف الأولى حيث لم يرد نهى صريح عن ترك الغسل ثلاث  
مرات . والله أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (١١٢٨/٤) ، الدرر اللوامع (٦٣٦/٢/٢) ، المجموع  
(٤٣٦/١) .

(٢) قائل ذلك الأسنوى وابن السبكى .

وقد رده الزركشى بأنه لايتصور وقوع المكروه من الرسول صلى الله عليه وسلم  
أصلا ، لأنه لا يكون مكروها في حقه ، وسبق كلامه قبل قليل .

انظر : نهاية السؤل (٢٠١/٢) ، الابهاج (٣٩٣،٣٩١/٢) ، جمع الجوامع مع المحلى  
(٩٦/٢) ، تشنيف المسامع (١١٢٨/٤) .

(٣) قلت : وهذا ظاهر عبارة الآمدى حيث قال :

بل الغالب من فعله أنه لا يكون معصية ولا منهيها عنه .

هذا وقد تبع الكمال ماقاله المؤلف ، وللعبادى جواب عليه من وجهين :

الأول : أن الندرة محمولة على كاملها .

الثانى : أن (أل) في لفظ الندرة للعموم فتنفيد سائر أفراد الندرة للتقى ومابعد سائر

أفرادها إلا العدم فيثبت للرسول صلى الله عليه وسلم ، وأطال العبادى في ذلك .

الإحكام للآمدى (٢٣٠/١) ، وانظر : الدرر اللوامع (٦٣٥/٢/٢) ، الآيات البيئات

(١٧١/٣) ، حاشية البنانى (٩٦/٢) .

(٤) ساقطة من أ .

[حكم التأسى بأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم] (١)

أفعله إن كان بالجبلية	أو خصه الله به أجله
أو علمت بنص أو قرينة	صفته (٢) وجوبا أو قرينة
كذى (٣) امتثال وبيان تبعا	أصلهما فى الحكم حيث وقعا
فواضحات (٤) ذى وإلا يجب	ومثله أمته مرتب
لا فى الذى خص ولا الجبلية	فأصل شرعه عموم الكل

الشرح :

أى إذا ثبت أن فعله صلى الله عليه وسلم غير محرم لعصمته ، وغير مكروه لما سبق فهو إما واجب أو مندوب أو مباح ، لكن على أى شىء يحمل ؟ وما حكم أمته فى التأسى بذلك ؟ فيه التفصيل "المذكور" (٥) ، وحاصله أن فعله صلى الله عليه وسلم أقسام :

أحدها : الفعل الجبلية .

أى الواقع بجهة جبلية البشر من أكل وشرب وقيام وقعود (٦) ونحو ذلك .

(١) انظر هذه المسألة فى :

فواتح الرحموت (١٨٠/٢) ، أصول السرخسى (٨٦/٢) ، كشف الأسرار للبخارى (١٩٩/٣) ، تيسير التحرير (١٢٠/٣) ، تنقيح الفصول (٢٩٠) ، بيان المختصر (٤٧٩/١) ، شرح العضد (٢٢/٢) ، البحر المحيط (١٧٦/٤) ، إحكام الآمدى (٢٢٦/١) ، المستصفى (٢١٤/٢) ، الوصول (٣٦٩/١) ، المحصول (٣٤٥/٣/١) ، الابهاج (٢٨٩/٢) ، شرح الكوكب (١٧٨/٢) ، نهاية السؤل (٢٠١/٢) ، تشنيف المسامع (١١٢٩/٤) ، المنخول (٢٢٥) ، حاشية البنانى (٩٧/٢) ، حاشية العطار (١٢٩/٢) ، البرهان (٤٨٧/١) ، الدرر اللوامع (٦٣٧/٢/٢) ، العدة لأبى يعلى (٧٣٤/٣) .

(٢) فى ج ، د : صيغته .

(٣) فى ج : لذا ، وفى د : كذا .

(٤) فى ج : فواضحان .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) فى ج : وتعود .

ومنه ماكان من تصرف الأعضاء وحركات الجسد . قال ابن السمعاني : لايتعلق بذلك أمر ولانهى عن مخالفة بل هو مباح<sup>(١)</sup> ، فالأمر فيه واضح ؛ لأنه ليس مقصودا به تشريع ولاتعبدنا به ، فهو كالواقع منه من غير قصد ، ولذلك نسب للجبلية وهى الخلقه ، قال الجوهرى : ومنه قوله تعالى {والجبلية الأولين}<sup>(٢)</sup> وقرأها الحسن<sup>(٣)</sup> بالضم<sup>(٤)</sup> ، والجمع جبلات<sup>(٥)</sup> . انتهى . (\*)

وحينئذ فإن تأسى به متأس فى ذلك فلا بأس ، فقد كان ابن عمر لما حج يجر خطام ناقته حتى يبركها<sup>(٦)</sup> حيث بركت ناقه النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر : القواطع (٥٧٠/٢) ، الحاوى (١٠٠/١٦) ، البحر المحيط (١٧٦/٤) ، الدرر اللوامع (٦٣٩/٢/٢) .

(٢) الشعراء (١٨٤) .

(٣) أبو سعيد الحسن بن يسار البصرى مولى زيد بن ثابت ، إمام أهل البصرة ، وخير أهل زمانه ، ولد فى خلافة عمر سنة (٥٢١هـ) ، وروى أن أم سلمة أرضعته غير مرة كان عالما فقيها فصيحا ، رفيعا ، مأمونا ، عابدا ، ناسكا ، جميلا ، روى عن جمع من الصحابة والتابعين وله مواقف عظيمة مع ابن هبيرة والحجاج .

له كتاب "التفسير" و"الرد على القدرية" ، مات بالبصرة عام (١١٠هـ) .

انظر : سير النبلاء (٥٦٣/٤) ، طبقات الداودى (١٤٧/١) ، النجوم الزاهرة (٢٦٧/١) ، وفيات الأعيان (٦٩/٢) ، الشذرات (١٣٧/١) ، تهذيب الأسماء (١٦١/١) ، الحلية (١٣١/٢) ، طبقات الحفاظ (٢٨) ، العبر (١٣٦/١) .

(٤) أى بضم الجيم والباء وهى لغة فيها وهذه القراءة شاذة .

قال الرازى : وقرىء الجبلية بوزن الأبله ، وقرىء الجبله بوزن الخلقه ، والمعنى واحد ، أى ذوى الجبلية .

والمراد : المتفضل بخلقهم وخلق من تقدمهم ممن لولا أن خلقهم لما كانوا مخلوقين .

انظر : القراءات الشاذة (٧٢) ، المحتسب (١٣٢/٢) ، تفسير الرازى (١٦٤/٢٤) .

(٥) انظر : الصحاح (جبل) (١٦٥١/٤) ، لسان العرب (جبل) (٩٨/١١) .

(\*) ج٦٠

(٦) فى د : يتركها .

تبركا بآثاره الشريفة<sup>(١)</sup>، وإن تركه لارغبة واستنكافا فلا بأس<sup>(٢)</sup>.  
 نعم نقل القاضى والغزالي فى "المنحول" قولاً أنه يندب التأسى به  
 فيه<sup>(٣)</sup>، ونقل الأستاذ وجهين :  
 أحدهما : هذا ، وعزاه لأكثر المحدثين .  
 والثانى : لا يتبع فيه أصلاً .

(١) وكان كثير الاتباع لآثار الرسول صلى الله عليه وسلم حتى أنه ينزل منازلهم ويصلى  
 فى محل صلواته صلى الله عليه وسلم حتى أن النبى صلى الله عليه وسلم نزل تحت  
 شجرة فكان ابن عمر يتعاهدها بالماء لثلاث تيس .

انظر : أسد الغابة (٣/٣٤١) ، سير النبلاء (٣/٢١٣) ، وراجع الترجمة .

(٢) قال الماوردى فى هذا القسم : التأسى به أبرك من المخالفة له .  
 انظر : المحقق من علم الأصول (٤٧) ، الابهاج (٢/٢٨٩) ، البحر المحيط  
 (٤/١٧٧) ، شرح الكوكب (٢/١٧٩) ، الحاوى (١٦/١٠٠) .

(٣) وقد غلط الغزالي هذا القول ، لكن جزم به الزركشى فى التشنيف وسبقه ابن  
 السبكى فى الابهاج وهو ظاهر كلام المسودة .  
 قلت : وهذا الذى ينبغى اعتماده لقوله تعالى {لقد كان لكم فى رسول الله أسوة  
 حسنة} الأحزاب (٢١) .

وقد ثبتت عصمته من الحرام والمكروه فالتأسى به مطلوب فى كل ما صدر عنه إلا  
 ما ثبت بالدليل أنه من خصوصياته التى لا تشاركه فيها الأمة أو فعله لبيان التشريع  
 كالنوم مع الجنابة ونحو ذلك .

وقد رأينا حرص ابن عمر رضى الله عنه على تتبع آثار الرسول صلى الله عليه  
 وسلم ، وهذا فيه فائدة عظيمة وهى ترويض النفس وتعويدها على اتباع الرسول  
 فى سهل الإتيان بالواجبات ، فمن بعد عن تضييع السنن فهو لتضييع الواجبات أبعد  
 ومن حرص على اتباعه فى المباحات كان لاتباعه فى المندوبات أحرص ، ومن حرص  
 على اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم فى حياته يصعب عليه مخالفته يعرف ذلك  
 من جرب .

فالقول باستحباب التأسى هو الراجح - إن شاء الله - إلا أن درجاته تتفاوت  
 بحسب الأحوال . والله أعلم .

انظر : المنحول (٢٢٦) ، الابهاج (٢/٢٨٩) ، البحر المحيط (٤/١٧٧) ، تشنيف  
 المسامع (٤/١١٣٠) ، المسودة (١٩١) ، شرح الكوكب (٢/١٧٩) ، حاشية البنانى  
 (٢/٩٧) ، غاية الوصول (٩٢) ، الآيات البينات (٣/١٧٣) .

فتصير الأقوال ثلاثة :

. مباح .

. مندوب .

. ممتنع<sup>(١)</sup>.

ويحكى قول رابع بالوجوب في الجبلى وغيره .

قيل<sup>(٢)</sup>: وهو زلل<sup>(٣)</sup>.

[تردد الفعل بين كونه جبلى أو شرعى] :

فإن احتمل الفعل أن يكون جبليا وغيره من حيث أنه واظب عليه  
ففيه خلاف ، منشأه تعارض الأصل والظاهر ، فإن الأصل عدم التشريع ،

---

(١) أقول نقل الزركشى مقاله الأستاذ أبو إسحاق وعزاه إلى كتابه الترتيب ، لكن في  
نقل المؤلف قصور فالوجه الثانى : هو أنه لا يتبع فيه إلا بدليل كذا نقله الزركشى  
وفسره نقلا عن الأستاذ بأنه يتوقف فيه على البيان .

فإطلاق المؤلف هنا عدم الاتباع أصلا خطأ لأنه لا يصح اطلاق القول بامتناع  
التأسى به ثم ان المؤلف رجع فى آخر المسألة فبين هذا المذهب - وهو أن الاتباع  
محذور إلا إذا دل الدليل عليه ، ونبه على غرابة هذا المذهب ، وعدم الاغترار به .  
والعجيب أن ابن النجار رددمقاله المؤلف فى هذا الموضوع وفاته مانبه عليه . والله  
أعلم .

انظر : تشنيف المسامع (١١٣٠/٤) ، البحر المحيط (١٧٧/٤) ، شرح الكوكب  
(١٧٩/٢) .

(٢) فى ج : قبله .

(٣) لم تتضح لى حقيقة مايريده المؤلف ، لكن يغلب أن مراده أن فعل الرسول صلى  
الله عليه وسلم إذا لم يظهر فيه قصد القرية فهو واجب فى حقنا عند البعض وينسب  
إلى ابن سريج .

قال إمام الحرمين : وهذا زلل وقدر الرجل عن هذا أجل ، ومراده زلل فى النقل  
كما قال الزركشى ، وسيأتى قريبا فى حكم ما لم تعلم صفته من فعل الرسول صلى  
الله عليه وسلم .

انظر : نهاية السؤل (١٩٨/٢) ، البحر المحيط (١٨٢/٤) ، تشنيف المسامع  
(١١٣٨/٤) ، البرهان (٤٩٣/١) ، الدرر اللوامع (٦٤٩/٢/٢) ، شرح الكوكب  
(١٨٩/٢) .

والظاهر في أفعاله التشريع ؛ لأنه مبعوث لبيان الشرعيات<sup>(١)</sup> ، فيكونان قولين<sup>(٢)</sup> للشافعي ، وقد جاء عنه أنه قال لبعض أصحابه : اسقني قائماً فإنه<sup>(\*)</sup> صلى الله عليه وسلم شرب قائماً<sup>(٣)</sup> .

قيل : وحكماهما الأستاذ وجهين كما في أصل الجبلى كما سبق<sup>(٤)</sup> .

وحكى الكيا قولاً ثالثاً بالوقف ، قال : والذي عليه الأكثر أنه مباح لإجماع الصحابة عليه ، وكذا جزم به ابن القطان والماوردي والرويانى في (كتاب القضاء)<sup>(٥)</sup> .

وفي الصحيح عن عبيد بن جريح<sup>(٦)</sup> قلت لابن عمر (رأيتك تصنع أربعاً

---

(١) انظر : المحلى مع جمع الجوامع (٩٧/٢) ، الابهاج (٢٩٢/٢) ، البحر المحيط (١٧٧/٤) ، تشنيف المسامع (١١٣١/٤) ، الدرر اللوامع (٦٤٠/٢/٢) .

(٢) في ج : قولان .

(\*) ٥٥

(٣) انظر : البحر المحيط (١٧٧/٤) ، شرح الكوكب (١٨٢/٢) ، صحيح مسلم (الأشربة) (١٦٠١/٣) ، مسند أحمد (١٣٤،١٠١/١) .

وقد روى الإمام مالك أن عمراً وعثماناً وعلياً وغيرهم كانوا يشربون قياماً . انظر الموطأ (صفة النبي) (٩٢٥/٢) .

(٤) أقول حكاهما الزركشى عن الأستاذ في التشنيف وجهين في أصل الجبلى ، وحكماهما عنه أيضاً في البحر فيما تردد فيه .

انظر : تشنيف المسامع (١١٣٢/٤) ، البحر المحيط (١٧٧/٤) .

(٥) نقله عنهم الزركشى في البحر المحيط (١٧٧/٤) ، ولم أقف عليه في الحاوى . والله أعلم .

(٦) في ب ، ج ، د : أبى عبيد ، والصواب المثبت وهو :

عبيد بن جريح التيمى مولاهم المدنى التابعى ، روى عن ابن عمر وابن عباس وأبى هريرة وغيرهم ، وروى عنه زيد بن أسلم ، سئل عنه أبو زرعة فقال مدنى ثقة ، قال ابن حجر : وليس بينه وبين عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الفقيه المكى نسب ، وقد يظن أن هذا عمه وليس كذلك .

انظر : تهذيب التهذيب (٦٢/٧) ، الجرح والتعديل (٤٠٣/٥) ، فتح البارى (٢٦٨/١) .

وفيها<sup>(١)</sup> رأيتك تلبس النعال السبتية<sup>(٢)</sup>، فقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها<sup>(٣)</sup>، وفي البخارى فى (باب الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم) حديث ابن عمر (اتخذ خاتما من ذهب فاتخذ الناس خواتيم ، فنبذه وقال : لألبسه أبدا فنبذ الناس خواتيمهم)<sup>(٤)</sup>.

نعم رجحوا فى الفقه فى مسائل النذب :

منها قال الأكثرون فى مسألة ذهاب العيد فى طريق ورجوعه فى أخرى : إنه يستحب التأسى به فى ذلك<sup>(٥)</sup>.

وفى "الحاوى" للماوردى :

هناك الخلاف على وجه آخر ، وهو أنا إذا شككنا فى فعل ، هل يجتص به صلى الله عليه وسلم أو شاركه فيه غيره أن المستحب أن يفعلوا ذلك<sup>(\*)</sup>

(١) فى ج : ومنها .

(٢) السبتية - بكسر السين - هى التى لاشعر فيها ، كذا فسرهما ابن عمر فى نفس الحديث .

قال ابن الأثير : السبت بالكسر جلود البقر المدبوغة يتخذ منها النعال ، سميت لأن شعرها سبت عنها، أى حلق وأزيل ، وإنما اعترض على ابن عمر لأنها نعال أهل النعمة والسعة .

انظر : النهاية لابن الأثير (سبت) (٣٣٠/٢) ، مجمع الأنوار (سبت) (١١/٣) ، مشارق الأنوار (سبت) (٢٠٣/٢) .

(٣) الحديث مروى بالمعنى باختصار وهو متفق عليه .

انظر : صحيح البخارى (الوضوء) (٤٩/١) ، صحيح مسلم (الحج) (٨٨٤/٢) ، الموطأ (الحج) (٣٣٣/١) .

(٤) الحديث مروى باختصار .

انظر : صحيح البخارى (الاعتصام بالكتاب والسنة) (١٤٤/٨) ، فتح البارى (٢٧٤/١٣) ، مسند أحمد (٦٠/٢) .

(٥) روى البخارى عن جابر رضى الله عنه قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خالف الطريق) .

قال الرافعى : وإلى هذا ميل الأكثرين .

انظر : صحيح البخارى (العيدين) (١١/٢) ، فتح العزيز (٥٦/٥) ، تشنيف المسامع (١١٣١/٤) ، التمهيد للأسنوى (٤٤٠) .



قال ابن أبي هريرة<sup>(١)</sup> [وسواء فعله لمعنى يختص به أو يشاركه فيه غيره فالمستحب أن يفعلوا ذلك]<sup>(٢)</sup>؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد يفعل الشيء لمعنى يختص به صلى الله عليه وسلم ثم يصير ذلك سنة لمن بعده ، كالاضطباع والرمل<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(٤)</sup>: إلا أن أبا إسحاق وأبا علي<sup>(٥)</sup> اتفقا على أن ذلك مستحب في وقتنا وإنما اختلفا إذا علم أن ذلك لشيء<sup>(٦)</sup> يختص به هل يكون مستحبا في وقتنا أو لا؟ فعند أبي إسحاق لا يستحب ، وعند أبي علي يستحب . انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) الحسن بن الحسين أبو علي ابن أبي هريرة ، الإمام الجليل ، شيخ الشافعية وإليه انتهت رئاسة المذهب ، تفقه بآبى اسحاق المروزي وأخذ عنه الدارقطني وأبو علي الطبري ، كان من عظماء الأصحاب ورفعائهم ومن أصحاب الوجوه ، درس ببغداد ، وتخرج عليه خلق كثير ، وذاع صيته في الآفاق ، وكان معظما عند السلاطين والرعايا .

له شرحين على مختصر المزني مبسوطا ومختصرا ، مات ببغداد عام (٣٤٥هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٥٦/٣) ، طبقات ابن شهبه (١٢٦/١) ، طبقات الأسنوي (٥١٨/٢) ، سير النبلاء (٤٣٠/١٥) ، وفيات الأعيان (٧٥/٢) ، الشذرات (٣٧٠/٢) ، تاريخ بغداد (٢٩٨/٧) ، الفتح المبين (٢٠٤/١) .

(٢) اضافة من الحاوي وهي ضرورة لاستقامة النقل . والله أعلم .

(٣) نقل الزركشى ذلك في التشنيف (١١٣٠/٤) .

والاضطباع : هو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى وإلقائه على المنكب الأيسر فيبقى المنكب الأيمن منكشفا ويسمى أيضا التأبط والتعطف .

والرمل : بفتح الراء والميم وثب في المشى ليس بالشديد مع هز المنكبين .

انظر : مشارق الأنوار (ضبع) (٥٥/٢) ، (رمل) (٢٩١/١) ، النهاية لابن الأثير (ضبع) (٧٣/٣) ، (رمل) (٢٦٥) ، القاموس الفقهي (٢٢٠) ، (١٥٣) ، وانظر

قول ابن أبي هريرة بسنية الاضطباع والرمل في فتح العزيز (٥٦/٥) .

(٤) أى الماوردي .

(٥) المراد أبو اسحاق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة .

(٦) في ب ، د : الشيء ، وفي ج : بشيء .

(٧) انتهى كلام الماوردي ، وقد أورده الزركشى مفرقا في البحر والتشنيف وملخصه :

أن أبا اسحاق المروزي يرى أنه إذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلا لمعنا

لا يختص به أو شككنا في اختصاصه فإننا نفعله اتباعا له . =

وفي "تجريد"<sup>(١)</sup> أبي حاتم القزويني<sup>(٢)</sup> اختلف أصحابنا في جلسة الاستراحة أنها مسنونة أو لا ، والصحيح الأول<sup>(٣)</sup>.

= وقال ابن أبي هريرة : يستحب فعله ولو كان لمعنا مختصا به .  
أما إذا فعله الرسول صلى الله عليه وسلم لمعنا ثم زال ذلك المعنى فهنا وقع الخلاف حيث ذهب المروزي أنه لا يفعل إلا بدليل ، وقال ابن أبي هريرة يفعل .  
وقد حكاها عنهما أيضا ابن الصباغ في الشامل ، ونقله الزركشى حيث قال : قال أبو اسحاق إذا عقلنا معنى ما فعله وكان باقيا أو لم يعقل معناه فإننا نقتدى به فيه فأما إذا عقلنا معنى فعله ولم يكن الغرض باقيا لم نفعله لزوال معناه .  
وقال ابن أبي هريرة نقتدى به وإن زال معناه لقوله تعالى {واتبعوه} الأعراف (١٥٨) ، لأنه كان يفعل الرمل والاضطباع لإظهار قوة المسلمين ثم صار سنة وإن زال معناه .

انظر : الحاوي (٤٩٦/٢) ، البحر المحيط (١٧٨/٤) ، تشنيف المسامع (١١٣١/٤) .  
(١) واسمه تجريد التجريد ، نقل عنه الرافعي في مواضع وذكر ابن السبكي بعض غرائب .

أما التجريد في الفروع فهو للمحامل خال من الاستدلال . والله أعلم .  
انظر : طبقات ابن شهبة (٢١٩/١) ، طبقات ابن السبكي (٣١٣/٥) ، كشف الظنون (٣٥١/١) .

(٢) محمود بن الحسن أبو حاتم الطبري المعروف بالقزويني نسبة إلى قزوين من أشهر مدن خراسان ، العلامة الأوحى ، الأصولي ، الفقيه ، الفرضي ، ينسب إلى أنس ابن مالك رضى الله عنه ، أخذ الأصول عن أبي بكر الباقلاني ، وتفقه على أبي حامد الاسفراييني ، قال الشيرازي في طبقاته :

كان حافظا للمذهب والخلاف وصنف كتبا كثيرة في الخلاف والمذهب والأصول والجدل ، درس ببغداد وآمل ولم أتنفع بأحد في الرحلة كما انتفعت به وبالقاضى أبي الطيب ، من مؤلفاته :  
"تجريد التجريد" ، "الحيل" خ وهو تصنيف لطيف يذكر فيه الحيل الدافعة للمطالبة ، توفي بآمل عام (٤١٤هـ) وقيل (٤٤٠هـ) .

انظر : طبقات الشيرازي (١٣٧) ، طبقات ابن السبكي (٣١٢/٥) ، طبقات ابن شهبة (٢١٨/١) ، طبقات الحسيني (١٤٥) ، طبقات الأستوى (٣٠٠/٢) ، سير النبلاء (١٢٨/١٨) ، الأعلام (١٦٧/٧) ، تهذيب الأسماء (٢٠٧/٢) ، تبين كذب المفتري (٢٦٠) ، هدية العارفين (٤٠٢/٢) .

(٣) نقل الزركشى هذين القولين عن التجريد ، وحكاها أيضا ابن السبكي ، ونقل ابن حجر عن الشافعي استحبابها وأن الأكثر على عدم الاستحباب .  
انظر : تشنيف المسامع (١١٣٢/٤) ، الإبهاج (٢٩٢/٢) ، فتح الباري (٣٠٢/٢) .

ومنها : ركوب النبي صلى الله عليه وسلم في الحج<sup>(١)</sup>، وتطيبه عند احرامه وعند تحلله<sup>(٢)</sup>، وكذا دخوله مكة من ثنية كداء وغسله بذي طوى ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>، والصحيح سنة في الكل .

(١) أطلق المؤلف وغيره الركوب في الحج ومرادهم - والله أعلم - المواضع التي ركب فيها الرسول صلى الله عليه وسلم في حجه منها ركوبه في سفره إلى مكة ولرمى جمرة العقبة يوم النحر ونحو ذلك ، وقد اختلف في أفضلية الحج راكبا أو ماشيا والراجح الأول بناء على أن فعله صلى الله عليه وسلم سنة ولأنه أعون على أداء المناسك . والله أعلم .

انظر : الابهاج (٢٩٢/٢) ، البحر المحيط (١٧٨/٤) ، شرح الكوكب (١٨٠/٢) ، حاشية العطار (١٢٩/٢) ، روضة الطالبين (٣١٩/٣) ، المجموع (٩١/٧) .

(٢) قال الأسنوى : فإنه سنة لكل حاج ، قال النووي : وحكى وجه أن التطيب مباح ليس بمستحب .

انظر : التمهيد (٤٤٠) ، روضة الطالبين (٣٤٨/٢) .

(٣) ونحو ذلك كخروجه من ثنية كدى . قال النووي :

الثنية : الطريق الضيق بين جبلين .

وكداء - بفتح الكاف والمد - هي العقبة الصغرى التي بأعلى مكة وهي التي يهبط منها إلى الأبطح .

وكدى - بضم الكاف - هي العقبة الوسطى بأسفل مكة .

وطوى - بفتح الطاء ويجوز الضم والكسر - قرية بأعلى مكة سميت بذلك لاشتغالها على بئر مطوية بالحجارة .

وطوى أيضا واد بمكة .

وقد روى مسلم عن عائشة رضی الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها) وذلك في حجة الوداع .

وروى أيضا عن ابن عمر أنه كان يغتسل بذي طوى ويذكر أن النبي يفعله . قال النووي :

قال الأصحاب هذه السنة في حق من جاء من طريق الشام والمدينة فأما الآتى من غيرها فلا يؤمر أن يدور حول مكة ليدخل من ثنية كداء وكذا الغسل بذي طوى ، وإنما دخل النبي صلى الله عليه وسلم من تلك الثنية اتفاقا لا قصدا ، وقال الشيخ أبو محمد يستحب الدخول منها لكل أت ، قال النووي وهو الصحيح .

انظر : روضة الطالبين (٣٥٢/٢) مع هامش ٤ ، (٣٥٤،٣٥٣) ، معجم البلدان

(٥١،٤٤٠/٤) ، معجم ما استعجم (١١١٧/٢) ، (٨٩٦،١١١٧) ، الروض المعطار (٣٩٧،٤٩٠) ،

صحيح مسلم (الحج) (٩١٨،٩١٩) .

ومنها : الاضطجاع بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح سواء أكان له تهجد أو لا ، والصحيح سنة<sup>(١)</sup> ، وغير ذلك .

(١) أقول ذكر الزركشى أن من أقسام فعله صلى الله عليه وسلم مااحتمل أن يخرج عن الجبله إلى التشريع ، وأن مقتضى كلام الفقهاء انقسامه إلى ثلاثة أقسام :  
الأول : يرتقى إلى الوجوب كايجاب الشافعى الجلسة بين الخطبتين .  
الثانى : يرتقى إلى الندب كاستحباب أصحابنا الاضطجاع على الجانب الأيمن بعد سنة الفجر ، سواء كان للمرء تهجد أم لا لقول عائشة رضى الله عنها (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن) . رواه البخارى ، وأما حديث الأمر به فمعلول .  
الثالث : مايجىء فيه الخلاف كدخول مكة من ثنية كداء ومخالفة الطريق فى العيدين وحجه راكبا ، فقد اختلف أصحابنا هل يحمل على الجبلى فلايستحب أو على الشرعى فيستحب وجهين . ا.هـ .  
قلت : وهذا مسلك جيد فى التفصيل ، لكن استدلاله بالحديث على كون الاضطجاع يترقى إلى الندب فيه نظر بل يجعله من القسم الثالث المختلف فيه خصوصا وقد أنكر بعض الصحابة الاضطجاع .  
ومايجعله يرتقى إلى الندب هو الحديث الذى رواه أبو هريرة ، والذى ورد فيه الأمر بالاضطجاع (إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه) رواه أبو داود . وهذا الحديث وإن عله الزركشى وطعن فيه غيره إلا أن ابن حجر قال والحق أنه تقوم به الحجة وفصل الأقوال فى المسألة .  
أما القسم الثالث : فقد رجح المؤلف أنه ليس من الجبلى بل من الشرعى الذى يتأسى به فيه ، ونقل ابن النجار أنه أظهر وهو ظاهر فعل الإمام أحمد رضى الله عنه فإنه تسرى واختفى ثلاثة أيام ثم انتقل إلى موضع آخر اقتداء بفعل النبي فى التسرى واختفائه فى الغار ، قال ومابلغنى حديث إلا عملت به ، ومال ابن النجار إلى أنه من الجبلى فيباح فعله ونقله عن الأكثر .  
وإنما أطلت فى المسألة لما لها من أثر كبير فى الفروع . والله أعلم .  
انظر : البحر المحيط (١٧٧/٤ ، ١٧٨) ، صحيح البخارى مع الفتحة (٤٤٠/٣) ، سنن أبى داود (الصلاة) (٤٠٤/١) ، روضة الطالبين (٤٤٠/١) ، شرح الكوكب (١٨٠/٢-١٨٢) .

وحاصل مارجح في ذلك كله أنه ليس من الجبلى بل من الشرعى الذى يتأسى به فيه ، ومن يرى بحمل المحتمل للجبلى وغيره على أنه جبلى فهو داخل في هذا القسم ، فعلى كل من الطريقتين ليس قسما خارجا عن (\*) الأمرين ، فلذلك لم أفرده في النظم قسما ، بل حذفته من قول صاحب "جمع الجوامع" .

وفيما تردد بين الجبلى والشرعى ، كالحج راكبا ، تردد (١).

أى : في كونه من هذا القسم أو من الآخر (٢) ، ففي الحقيقة لم يخرج عن القسمين فاعلمه (٣).

القسم الثانى :

من أفعاله صلى الله عليه وسلم : ما خصه الله تعالى به عن الأمة إجلالا له ، وهو معنى قولى (أو خصه الله به أجله) فيحتمل جملة (أجله) أن يكون حالا أى مجلا له بذلك ويحتمل الدعاء "له" (٤) أى أجله الله كما يقول صلى الله عليه وسلم .

فإذا دل دليل (٥) على اختصاصه به فلاسيبيل إلى التأسى به فيه ، لئلا

(\*) ٥٩ ب

(١) جمع الجوامع (١٥٦) ، ولم يرجح ابن السبكى شيئا ، وانظر الابهاج (٢٩٢/٢) .

(٢) انظر : تشنيف المسامع (١١٣١/٤) ، المحلى مع الدرر اللوامع (٦٤٠/٢/٢) ، الآيات البيئات (١٧٤/٣) .

(٣) فى ج ، د : فاعله .

وهذا ما نقله ابن النجار عن شرح التحرير قال : وحاصل ذلك أن من رجح الفعل

قال ليس من الجبلى بل من الشرع الذى يتأسى به فيه ، ومن رأى أن ذلك يحتمل

الجبلى وغيره جعله من الجبلى .

انظر شرح الكوكب (١٨٣/٢) .

(٤) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٥) فى أ ، ج ، د : الدليل .

يفوت معنى الخصوصية ، وذلك كوجوب المشاورة في الأمر<sup>(١)</sup> ، وتخيير نسائه في مقامهن في عصمة نكاحه<sup>(٢)</sup> ، وإباحة الوصال في الصوم ، وصفى المغنم<sup>(٣)</sup> ، والزيادة في النكاح على أربع ، ونحو ذلك مما بسطه الفقهاء في كتاب النكاح وغيره ، وقسموه أقساما مشهورة<sup>(٤)</sup>.

(١) لقوله تعالى {وشاورهم في الأمر} آل عمران (١٥٩) .

قلت : كذا أطلق الأصوليون الأمر وهو يحتاج إلى بيان فقد نقل ابن العربي عن العلماء أن المراد الاستشارة في الحرب .

قال : ولا شك في ذلك لأن الأحكام لم يكن لهم فيها رأى وإنما هي بوحي من الله عز وجل أو باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم .

ونقل القرطبي قولاً بأن المشاورة فيما لم يأت فيه وحى روى ذلك عن الحسن البصرى والضحاك ، وأن الأمر بالمشاورة لم يكن لحاجته صلى الله عليه وسلم لرأيهم وإنما أراد أن يعلمهم ما فيها من الفضل ليقتدى به من بعده .

والمراد بالخصوصية هنا : أنا لسنا متعبدين بها على الوجه الذى هو متعبد به فالمشاورة تعلقت به على وجه الوجوب وتعلقت بنا على وجه الاستحباب كالضحى كذا قرر الكمال والأنصارى وأضاف العبادى وجها آخر . والله أعلم .

انظر : أحكام القرآن لابن العربي (٢٩٧/١) ، الجامع لأحكام القرآن (٢٥٠/٤) ، الإحكام للآمدى (٢٢٨/١) ، بيان البديع (٩٣٦/٢/١) ، الدرر اللوامع (٦٣٩/٢/٢) غاية الوصول (٩٢) ، الآيات البيئات (١٧٤،١٧٣/٣) ، حاشية العطار (١٢٩/٢) .

(٢) حيث قال تعالى : {يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها

فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحا جميلا ، وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما} . الأحزاب (٢٨،٢٩) .

(٣) أى اصطفاء ما يختاره من الغنيمة من جارية وغيرها ، ويقال لذلك المختار : الصفى

والصفية ، وذكر الزركشى فى الخادم أنه لا يختص بالغنيمة بل له ذلك من رأس الفىء نقل ذلك محقق الروضة .

انظر : روضة الطالبين (٥/هامش ١ ، ص ٣٥١) ، نهاية المحتاج مع الشيراملى (١٧٩/٦) ، الخصائص الكبرى (٢٤١/٢) .

(٤) وهى : ما اختص به من الواجبات \* ما اختص به من المحرمات \* ما اختص به من

التخفيفات والمباحات \* ما اختص به من الفضائل والإكرام .

وسبب ذكرها فى مقدمة كتاب النكاح لأنها فيه أكثر من غيره .

وقد منع البعض الحديث عن الخصائص ، قال النووى :

=

نعم لإمام الحرمين توقف في هذا أنه هل يشرع التأسى به فيه أو لا؟  
لعدم ورود تأسى الصحابة<sup>(١)</sup>، وتابعه على ذلك أبو نصر بن القشيري ، وأبو  
عبد الله المازري<sup>(٢)</sup>.

قال أبو شامة<sup>(٣)</sup> في كتابه "المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال  
الرسول صلى الله عليه وسلم" :

= والصحيح أنه لا بأس به ، بل الجزم بجوازه واستحبابه ، ولا يبعد لو قيل بوجوبه  
لأنه ربما رأى جاهل بعض الخصائص في حديث صحيح فيعمل بها عملاً بأصل  
التأسى فوجب بيانها لتعرف فلا يعمل بها وأى فائدة أهم من هذه ، وما يقع ضمن  
الخصائص مما لا فائدة فيه فقليل وهو للتدرب ومعرفة الأدلة .

قال الشيراملسي : وإنما لم يجب ذكرها مع التوهم المذكور لأننا لم نتحقق الوقوع فيه  
سيما والجاهل لا يستقل بأخذ الحكم من الكتب بل يبحث ويسأل عنها العالم .  
انظر : روضة الطالبين (٣٤٤/٥-٣٦٣) ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي  
(١٧٧/٦) ، الغاية القصوى (٧١٥/٢) ، وقد سبق ذكر خصائص الرسول أثناء  
تعريف الفقه ص (١٧٧) .

(١) انظر البرهان (٤٩٥/١) .

(٢) نقله عنهما أبو شامة والزرركشى .

انظر : المحقق من علم الأصول (٥٢،٥١) ، البحر المحيط (١٧٩/٤) .

(٣) أبو القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي الدمشقي شهاب الدين المعروف بأبي

شامة لشامة كانت على حاجبه الأيسر ، الشيخ الإمام ذو الفنون المتنوعة ، ولد

بدمشق عام (٥٩٩هـ) ، ختم القرآن وهو دون العاشرة وأتقن القراءة على السخاوى

وهو في (١٦) من عمره ، سمع من ابن قدامة وابن عبد السلام وابن الحاجب وابن

الصلاح والآمدى ، برع في العربية والقراءات ، والفقه ، وبلغ رتبة الاجتهاد ،

كان متواضعا طارحا للتكلف له الكثير من المؤلفات منها :

"الأصول في الأصول" ، "المحقق من علم الأصول" ، "أبراز المعاني" شرح للشاطبية

"مختصر تاريخ دمشق" ، "ذيل الروضتين" .

وفي جماد الآخرة عام (٦٦٥هـ) دخل عليه في منزله خارج دمشق رجلان في هيئة

مستفتين وضرباه ضربا مبرحا حتى أشرف على الموت ولم يشعر به أحد ، ورفض أن

يشتكى ونظم في ذلك شعرا :

ماقد جرى فهو عظيم جليل

من يأخذ الحق ويشفى الغليل

= فحسبنا الله ونعم الوكيل

قلت لمن قال ألا تشتكى

يقيض الله تعالى لنا

إذا توكلنا عليه كفى

ليس لأحد التشبه به في المباح من خصائصه ، كالزيادة على أربع ، ويستحب التشبه به في الواجب عليه كالضحى والتزّه عن المحرم ، كأكل ماله ربح كريبه ، وطلاق من تكره صحبته<sup>(١)</sup>، وقال : هذا تفضيل حسن لانزاع فيه لمن فهم الفقه وقواعده .

قال : ولعل الإمام ومن وافقه عنوا بكونه لم ينقل عن الصحابة أنهم فعلوه ، أى لمجرد الاقتداء أو التأسى بل لأدلة منفصلة<sup>(٢)</sup>. قلت : ولاينافى هذا كونه خصوصية ؛ لأن التشبه<sup>(٣)</sup> فى أصل الفعل أو فى الترك ليس فيه تشبه به فى وصف الفعل والترك ، فلم يقع مساو له<sup>(٤)</sup>، إلا أن يعتقد أنه مثله فى الوجوب والتحريم ولاعتقاد لذلك .

ولهذا قسم الماوردى والرويانى هذا النوع :  
إلى ماأبيح له وحظر علينا ، كالمناكح<sup>(٥)</sup>.

= قال ابن كثير : وكأنهم عادوا إليه مرة ثانية وهو فى المنزل المذكور فقتلوه بالكلية فى رمضان ، رحمه الله .

انظر : مقدمة المحقق من علم الأصول (١١) ، طبقات ابن السبكى (١٦٥/٨) ، طبقات الأسنوى (١١٨/٢) ، طبقات ابن شهبة (١٣٣/٢) ، طبقات الداودى (٢٦٣/١) ، طبقات الحفاظ (٥٠٧) ، بغية الوعاة (٧٧/٢) ، الشذرات (٣١٨/٥) ، فوات الوفيات (٥٢٧/١) ، العبر (٢٨٠/٥) ، البداية والنهاية (٢٦٤/١٣) .

(١) أقول : اختصر الزركشى - وتبعه المؤلف - عبارة أبى شامة فصارت غامضة . والمراد أنه يستحب التزّه عما حرم عليه صلى الله عليه وسلم ويستحب أيضا طلاق من تكره صحبته .

انظر : المحقق (٥٤) ، البحر المحيط (١٧٩) .

(٢) انظر نفس المصدرين .

(٣) فى أ ، ج ، د : السنة .

(٤) فى ج ، د : مساواة .

(٥) المراد ماأبيح له صلى الله عليه وسلم فى النكاح وحرم علينا كالزيادة على أربع ، وانعقاد نكاحه بلفظ الهبة وبدون مهر وبغير ولى ولاشهود ونحو ذلك . انظر روضة الطالبين (٣٥٣/٥) .



وإلى ما أبيض له وكره لنا ، كالوصال<sup>(١)</sup> .  
وإلى ماوجب عليه وندب لنا كالسواك والوتر والضحي<sup>(٢)</sup> .  
أى حيث قلنا بخصوصية ذلك ، ولكنه متعقب كما بين ذلك فى محله من  
الفقه<sup>(٣)</sup> .

[القسم] الثالث :

أن يعلم صفة فعله صلى الله عليه وسلم من وجوب أو ندب أو إباحت ،  
وهو معنى قولى (وجوبا أو قرينة) أى مقارنة فى حقه ، وقد سبق انحصار  
فعله فى الثلاثة ، وأنه لا يكون محرما للعصمة ولا مكروها لكماله ، أو<sup>(\*)</sup>  
لندرة المكروه ، وأيضا فالمكروه إذا فعله يكون بيانا لجواز فعله ، فهو ليس  
مكروها فى حقه ، وإن كان مكروها لنا على ما سبق من نظر فيه<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وقد نفى الرهاوى خصوصية الوصال ، أى أنه يجوز لغيره فعله ، لأنه صلى الله  
عليه وسلم واصل بالصحابة ولو كان خاصا به لبين لهم .  
وجعل أبو شامة الوصال من المباحات للرسول صلى الله عليه وسلم التى لا يجوز  
لغيره فعلها كتركاح أكثر من أربع . والله أعلم .

انظر : حاشية الرهاوى (١١٦/١) ، المحقق من علم الأصول (٥٣) .  
(٢) نقل الزركشى ما ذكره الماوردى والرويانى وجرى على نحوه أبو شامة وقال لانزاع  
فيه لمن فهم الفقه وقواعده ومارس أدلة الشرع ومعاقده ومعانيه .  
انظر : البحر المحيط (١٧٩/٤) ، الحاوى (١٠٠/١٦) ، المحقق من علم الأصول  
(٥٥) .

(٣) أقول صحح النووى فى الروضة تبعا للرافعى وجوب السواك والوتر والضحي على  
الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكذا قال البيضاوى .  
انظر : روضة الطالبين (٣٤٥/٥) ، الغاية القصوى (٧١٥/٢) ، نهاية المحتاج  
(١٧٧/٦) .

(\*) ج ٦١

(٤) سبق ذلك قريبا فى عصمة الأنبياء فى مسألة وقوع المكروه منهم .

[كيف تعلم صفة فعله صلى الله عليه وسلم؟]

وعلم صفة فعله :

إما بنص صريح : كأن يقول هذا الفعل واجب على أو مندوب أو مباح ، أو معنى ذلك بذكر خاصية من خواصه أو نحو ذلك ، أو يسوى بينه وبين فعل آخر معلوم الصفة ، فيقول إنه مثله أو مساو له ، أو نحو ذلك .

وإما بقريضة تبين صفة من الثلاثة :

فأما الوجوب : فكالأذان في الصلاة فقد تقرر في الشرع أن الأذان والإقامة من أمارات الوجوب ؛ ولهذا لا يطلبان في صلاة عيد ولاكسوف ولااستسقاء ونحوها .

قيل : أو يكون ممنوعا لو لم يجب كالحتان<sup>(١)</sup>، كما نقلوه عن ابن سريج فيه<sup>(٢)</sup>، وقطع اليد في السرقة ، وزيادة ركوع وقيام في كل من ركعتي الكسوف .

ونقض ذلك بسجود السهو والتلاوة في الصلاة ، فإنهما سنة مع أنهما مبطلان لو لم يشرعا ، وكذا رفع اليدين على التوالى في تكبيرات العيد ونحوه ، وكذا زيادة الركوع والقيام في الخسوف على ما رجحه النووي في

(١) ذكر الأسنوى في تمهيدته أن الفعل إذا كان ممنوعا وفعله الرسول صلى الله عليه وسلم فإن هذا يدل على وجوبه ، فمشروعية الجواز دليل الوجوب .

قال : هكذا ذكر في المحصول هذه القاعدة وتبعه من بعده ، ثم فرع عليها الأسنوى وجوب الحتان ، ثم ذكر فروعاً مخالفة لهذه القاعدة وهي التي نقض بها الزركشى القاعدة وتبعه المؤلف .

انظر : التمهيد للأسنوى (٤٣٩) ، المحصول (٣٨٥/٣/١) ، منهاج الوصول (٢٠٣/٢) .

(٢) أى في الحتان .

ونقله عن ابن سريج الزركشى في البحر وبين معناه في التشنيف بأن الجرح في الحتان والإبانة في القطع ممنوع منهما فجوازهما دليل وجوبهما .  
انظر : البحر المحيط (١٨٨/٤) ، تشنيف المسامع (١١٣٥/٤) .

"شرح المذهب" من كونها إذا صليت كسائر الصلوات جاز<sup>(١)</sup>.  
فإن قيل : قد يجاب بأن الدليل دل على سنية هذه الأمور ، والكلام  
حيث لا دليل .

قلت<sup>(٢)</sup> : المقصود إنما هو إثبات القاعدة باستقراء الشرع حتى يتزل عليها  
مالم يعرف ، فإذا انتقضت بما دل عليه الدليل ارتفع ما أثبت بالاستقراء<sup>(٣)</sup>.  
ومن قرائن الوجوب أيضا أن يكون قضاء لما علم وجوبه أو نحو ذلك .  
وأما الندب : فكقصد<sup>(٤)</sup> القربة مجردا عن دليل وجوب وقرينته ، والدال  
على ذلك كثير .

وأما الإباحة : فكالفعل الذي ظهر بالقرينة أنه لم يقصد به القربة<sup>(٥)</sup>.

(١) نقل ذلك الأسنوى أيضا ، لكنه قال : ووجوب القيامين والركوعين هو المجزوم به  
في المختصرات .

انظر : المجموع (٦٤/٥) ، التمهيد للأسنوى (٤٤٠) ، تشنيف المسامع (١١٣٦/٤) ،  
نهاية السؤل (٢٠٤/٢) ، الابهاج (٢٩٨/٢) .

(٢) في ب ، ج ، د : قيل .

(٣) أقول : خالف المحلى هنا شيخه البرماوى وأثبت هذه الإمارة ، وأشار إلى أن تخلف  
الوجوب في سجود السهو والتلاوة في الصلاة لدليل دل على ذلك .  
قال العبادى : وهذا كلام محقق لا غبار عليه .

وقال الكمال : والنقض إنما يقدر إذا لم يكن التخلف مانع ، وقيام الدليل على  
الاستحباب في كل من صورتين مانع من الاستدلال بالإمارة المذكورة على الوجوب  
فيهما فالنقض بهما غير قادح .

قلت : وعلى هذا نقول إن من إمارات الوجوب كون الفعل ممنوعا لو لم يجب إلا  
أن يوجد مانع للوجوب ، فلا يكون واجبا . والله أعلم .

انظر : المحلى مع الدرر اللوامع (٦٤٧/٢/٢) ، الآيات البيّنات (١٧٦/٣) ، غاية  
الوصول (٩٢) ، شرح الكوكب (١٨٥/٢) .

(٤) في ج : فلقصد .

(٥) انظر جميع ما سبق عن معرفة صفة فعله صلى الله عليه وسلم في :

المحصول (٣٨١/٣/١) ، جمع الجوامع مع المحلى (٩٨/٢) ، تشنيف المسامع

(١١٣٣/٤) ، الدرر اللوامع (٦٤٥/٢/٢) ، الآيات البيّنات (١٧٦/٣) ، الإحكام

للأمدي (٢٢٨/١) ، البحر المحيط (١٨٧/٤) ، الابهاج (٢٩٧/٢) ، غاية الوصول

(٩٢) ، نهاية السؤل (٢٠٢/٢) ، الأصفهاني على المنهاج (٥٠٧/٢) ، شرح الكوكب

(١٨٤/٢) .

وقولى (كذى<sup>(١)</sup> امتثال أو بيان) إلى آخره ، إشارة إلى أن من هذا القسم وهو ما علمت صفته أن يكون الفعل امتثالا لأمر علم أنه أمر إيجاب أو ندب فيكون هذا الفعل تابعا لأصله فى حكمه ، كالصلاة بيانا بعد قوله تعالى {أقيموا الصلاة} <sup>(٢)</sup>، وكالقطع من الكوع بيانا لآية السرقة ، ونحو ذلك . نعم فى الوارد بيانا "بالفعل أمر آخر وهو أنه صلى الله عليه وسلم يجب عليه بيان الشرع للأمة بقوله أو فعله ، فإذا أتى بالفعل بيانا" <sup>(٣)</sup> أتى (\*) بواجب وإن كان الفعل بيانا لأمر ندب أو إباحة <sup>(٤)</sup> بالنسبة للأمة ، فللفعل حينئذ جهتان ، جهة التشريع وصفته الوجوب ، وجهة مايتعلق بحكم الأمة تابع لأصله من ندب أو إباحة ، وقد دخل القسمان فى قولى (تبعاً لأصلهما) <sup>(٥)</sup> أى سواء أكان أصلاً واحداً أو أصليين باعتبارين ، فاعلم ذلك . قولى <sup>(٦)</sup> (فواضحات ذى) أى : هذه الأقسام السابقة كلها واضحات الحكم ، أما الجبلى فلم يفعل للتشريع ، فهو على الإباحة ، وأما الخصائص فكذلك <sup>(٧)</sup> ، وكذا ما علمت صفته وقد سبق إيضاحها .

[حكم ما لم تعلم صفته] :

وقولى (وإلا يجب) <sup>(٨)</sup> أى وإن لم يكن فعل النبى صلى الله عليه وسلم شيئاً من هذه الأقسام المذكورة ، فالصحيح من المذاهب <sup>(٩)</sup> أنه محمول على

(١) فى ب ، ج ، د : كذا .

(٢) البقرة (٤٣) .

(٣) هذه العبارة ساقطة من د .

(\*) ١٥٦

(٤) فى ب : إباحتة .

(٥) فى ب : تبعاً لأصله .

(٦) فى أ ، ب : وقولى .

(٧) أى لم تفعل للتشريع .

(٨) فى ب ، ج ، د : أن لا يجب .

(٩) فى أ : المذهب .

الوجوب<sup>(١)</sup>، وبه قال ابن سريج والاصطخري ، وابن خيران<sup>(٢)</sup>، وابن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>،

- (١) أقول : اعتمد المؤلف هنا عدم التفرقة بين ما قصد فيه القربة أو لا ، وهذا ما صرح به الآمدي حيث قال : وهكذا الحكم والخلاف فيما لم يظهر منه قصد القربة ، وعكس ابن السبكي فجعل الخلاف فيما لم يظهر فيه قصد القربة وأشار إلى أن الخلاف يجري فيما قصد فيه القربة .  
ومسلك المؤلف ليس بجيد وقد أدى إلى الخلط في نسبة الأقوال إلى أصحابها وسيأتي كل في موضعه .  
فالصحيح التفرقة بين ما لم تعلم صفته وقصد فيه القربة وبين ما لم يقصد فيه القربة وهذا ما سار عليه إمام الحرمين والأسنوي وأبو شامة والزرکشي وابن النجار .  
والله أعلم .  
انظر : الإحكام والمنتهى للآمدي (٢٢٨/١) ، (٤٤/١) ، الابهاج (٢٩٠/٢) ، البرهان (٤٩٤،٤٨٨/١) ، نهاية السؤل (١٩٨/٢) ، المحقق من علم الأصول (٦١) ، البحر المحيط (١٨١/٤) ، شرح الكوكب (١٨٧/٢) .
- (٢) الحسين بن صالح بن خيران البغدادي أبو علي ، أحد أركان المذهب ، كان إماما زاهدا ، ورعا ، تقيا ، متقشفا ، من أجلة الفقهاء ، عرض عليه القضاء زمن المقتدر فلم يفعل فسمر بابه بضعة عشر يوما ثم أفرج عنه ، قال الذهبي : ولم يبلغني على من اشتغل ولا من روى عنه ، مات سنة (٥٣٢٠هـ) .  
انظر : طبقات ابن السبكي (٢٧١/٣) ، طبقات الأسنوي (٤٦٣/١) ، طبقات ابن شهبه (٩٢/١) ، سير النبلاء (٥٨/١٥) ، الشذرات (٢٨٧/٢) ، تاريخ بغداد (٥٣/٨) ، وفيات الأعيان (١٣٣/٢) ، العبر (١٨٤/٢) .
- (٣) أقول نقله الأسنوي عنهم فيما لم يظهر فيه قصد القربة .  
ونقله عنهم إمام الحرمين وأبو شامة والبخاري والبايجي فيما ظهر فيه قصد القربة ، وخطأ إمام الحرمين نسبه إلى ابن سريج فيما لم يظهر منه قصد القربة وقال إنه زلل وسبق بيان ذلك ومقاله الإمام أرجح . والله أعلم .  
انظر : البرهان (٤٩٣/١) ، الإحكام للآمدي (٢٢٨/١) ، نهاية السؤل (١٩٨/٢) ، المحقق من علم الأصول (٦٣) ، كشف الأسرار للبخاري (٢٠١/٣) ، أحكام الفصول (٢٢٣) ، المحصول (٣٤٥/٣/١) ، بيان البديع (٩٣٩/٢/١) ، الأصفهاني على المنهاج (٥٠٣/٢) ، وانظر ص (٧٠٩) . هـ (٣)

وبعض الحنفية<sup>(١)</sup>، وهو الصحيح عن مالك<sup>(٢)</sup>.  
قال ابن السمعاني : وهو الأشبه بمذهب الشافعي رحمه الله ، قال :  
وهو الصحيح إلا أنه لم يتكلم إلا فيما ظهر فيه قصد القرية ولو مجردا عن  
إمارة الوجوب<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أجد هذا القول عند الحنفية حسب ماطلعت عليه ، وإنما نقله أبو شامة عن أكثر  
أهل العراق قال ومنهم الكرخي وغيره ، وتبعه الزركشي في هذا النقل .  
وهو غير صحيح فقد ذكر السرخسي وابن عبد الشكور أن الكرخي يقول بالوقف  
ونقل الباجي القول بالوقف عن أهل العراق ، وهذا بخلاف ما ذكره أبو شامة  
والزركشي . والله أعلم .

انظر : المحقق من علم الأصول (٦٢) ، البحر المحيط (١٨٢/٤) ، أصول الجصاص  
(٢١٥/٣) ، كشف الأسرار للبخاري (٢٠١/٣) ، أصول السرخسي (٨٩،٨٧/٢) ،  
فواتح الرحموت (١٨١/٢) ، حاشية الرهاوي (١١٤/١) ، أحكام الفصول (٢٢٤) .  
(٢) قول مالك بالوجوب خاص فيما ظهر فيه قصد القرية كما صرح بذلك القرافي ،  
وقد نسب الرازي إلى الإمام مالك القول بالإباحة وتبعه الأصفهاني وابن السبكي  
وقد خطأهم البعض ، وليس بجيد ، فما نسبه الرازي خاص بما ليس فيه قرينة وفيه  
توقف الرازي ، أما القول بالوجوب فهو خاص بما ظهر فيه قصد القرية وفيه قال  
الرازي بالندب .

وقد نقل الباجي هذا التفصيل عن المالكية حيث قال :  
مافعله ابتداء على ضربين :

أحدهما : مالاقرية فيه فهذا على الإباحة .

الثاني : مافيه قرينة فالذي عليه أكثر أصحابنا أنه على الوجوب . والله أعلم .  
انظر : البحر المحيط (١٨٠/٤) ، المحصول (٣٤٥/٣/١) ، الأصفهاني على المنهاج  
(٥٠٢/٢) ، بيان البديع (٩٤٠/٢/١) ، الإحكام للآمدي (٢٢٨/١) ، أحكام  
الفصول (٢٢٣) ، نهاية السؤل (١٩٨/٢) .

(٣) وقد نقل الزركشي وابن النجار كلام ابن السمعاني ، وهو يؤكد التفرقة بين ما قصد  
فيه القرية أو لا ؟

انظر : القواطع (٥٧٢/٢) ، البحر المحيط (١٨٢/٤) ، تشنيف المسامع (١١٣٨/٤) ،  
شرح الكوكب (١٨٧/٢) .

وقيل : محمول على الندب ، وهو عن أكثر الحنفية والمعتزلة<sup>(١)</sup> والصيرفي والقفال الكبير<sup>(٢)</sup> ،

(١) أقول عزي الزركشى هذا القول إلى أكثر الحنفية والمعتزلة وخصه فيما لم يظهر فيه قصد القرية ، وأطلق المؤلف العزو وكلا النقلين مخالف للواقع .  
أما الحنفية : فقد بين البخارى أن ما لم تعلم صفته إن كان من جملة المعاملات (أى ليس فيه قصد القرية) يدل على الإباحة بالإجماع .  
قال : وإن كان من جملة القرب فاختلف فيه ثم ذكر مذهب الوقف والوجوب واختار الجصاص القول بالإباحة وصححه اليزدوى والبخارى والسرخسى حيث قال فإنه يترتب عليه التمكن من ايجاد الفعل شرعا فيثبت القدر المتيقن وهو صفة الإباحة ، ويتوقف ماوراء ذلك على قيام الدليل .  
أما المعتزلة : فقد نقل عنهم الرازى وغيره اختيار الوقف وهو ظاهر عبارة البصرى فى المعتمد حيث قال :  
فإن لم يكن فعله بيانا لمجمل ، فإنه لايدل على شىء حتى يعرف الوجه الذى أوقعه عليه .  
فنقل الزركشى عن الحنفية والمعتزلة غير دقيق وقد نقله من كتاب المحقق إلا أن عبارة أبى شامة لاتفيد القطع حيث قال : وينسب إلى طوائف من الحنفية والمعتزلة .  
والله أعلم .

انظر : البحر المحيط (١٨٣/٤) ، كشف الأسرار للبخارى (٢٠٣/٣) ، أصول السرخسى (٨٨/٢) ، بيان البديع (٩٤٠/٢/١) ، المحصول (٣٤٦/٣/١) ، الأصفهاني على المنهاج (٥٠٣/٢) ، تنقيح الفصول (٢٨٨) ، المعتمد (٣٤٨/١) ، ارشاد الفحول (٣٧) ، المحقق من علم الأصول (٦٤) .  
(٢) محمد بن على بن اسماعيل القفال الشاشى - نسبة إلى مدينة الشاش - حيث ولد فيها عام (٥٢٩١هـ) ، والقفال نسبة إلى صناعة الأقفال ، سمع من ابن خزيمة وابن جرير والبلغوى ، وروى عنه الحلیمی وابن منده والحاكم ، رحل فى طلب العلم إلى خراسان والعراق والشام واشتهر اسمه ، قال العبادى : هو أفصح الأصحاب قلما ، وأثبتهم فى دقائق العلوم قدما ، وأسرعهم بيانا ، وأعلاهم اسنادا . ا.هـ ، قال النووى : إذا ذكر القفال الشاشى فالمراد هذا ، وإذا ورد القفال المروزى فهو الصغير ثم الشاشى يتكرر ذكره فى الأصول والكلام والتفسير والحديث ، والمروزى يتكرر ذكره فى الفقهيات ، قال ابن عساكر : بلغنى أنه كان قائلا بالاعتزال فى أول أمره ثم رجع إلى مذهب الأشعرى ، قال ابن السبكى : وهذه فائدة جليلة انفردت بها كربة عظيمة ذلك أن مذاهب تحكى عن هذا الإمام فى الأصول لاتصح إلا على قواعد المعتزلة فالذى نراه أنه لما ذهب إليه كان على ذلك المذهب فلما رجع =

وإمام الحرمين<sup>(١)</sup> وعزى أيضا للشافعي<sup>(٢)</sup>، وبالغ أبو شامة في نصرته<sup>(٣)</sup>.  
وقيل : للإباحة ، ونقل عن مالك واختاره إمام الحرمين في  
"البرهان"<sup>(٤)</sup>.

= لا بد أن يكون قد رجع عنه فاضبط هذا ، قال الشيرازي : له مصنفات كثيرة ليس لأحد مثلها وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء وله كتاب في "أصول الفقه" ، "شرح الرسالة" ، "التفسير" ، "محاسن الشريعة" ، "دلائل النبوة" ، توفي في شاش عام (٥٣٦٥هـ) .

انظر : طبقات ابن السبكي (٢٠٠/٣) ، طبقات السيوطي (٩٤) ، طبقات الشيرازي (١٢٠) ، طبقات شهبة (١٤٨/١) ، طبقات الداودي (١٩٨/٢) ، طبقات الأسنوي (٧٩/٢) ، سير النبلاء (٢٨٣/١٦) ، شذرات الذهب (٥١/٣) ، تهذيب الأسماء (٢٨٢/٢) ، تبين كذب المفتري (١٨٢) .

عزاه إليهما الشيرازي في التبصرة وشرح اللمع ، وذكر الزركشي أن النقل عن القفال صحيح فقد رآه في كتابه ، أما الصيرفي فقد رأى في كتابه الدلائل التصريح بالوقف .

قلت : ونقله عنه الشيرازي في اللمع وكذلك الرازي ولعل قوله بالوقف خاص بما لم يظهر فيه قصد القرية . والله أعلم .

انظر : التبصرة (٢٤٢) ، شرح اللمع (٥٤٦/١) ، البحر المحيط (١٨٣/٤) ، المحصول (٣٤٦/٣/١) ، اللمع (٦٨) .

(١) قول الإمام بالنذب خاص بما ظهر فيه قصد القرية كما صرح بذلك في البرهان وله فيه تفصيل .

انظر : البرهان (٤٩١/١-٤٩٣) ، المنخول (٢٢٦) .

(٢) نقل ذلك الرازي والأسنوي الذي خصه بما لم يظهر فيه قصد القرية ، فلاتعارض بين النقلين عن الشافعي . والله أعلم .

انظر : المحصول (٣٤٦/٣/١) ، نهاية السؤل (١٩٨/٢) ، البرهان (٤٨٩/١) ، البحر المحيط (١٨١/٤) ، تشنيف المسامع (١١٣٩/٤) .

(٣) انظر : المحقق من علم الأصول (٨٨،٦٧،٦٦) ، البحر المحيط (١٨٣/٤) .

(٤) وهو قول الحنفية كما سبق النقل عنهم ، ويلاحظ أن المنقول هنا عن مالك وإمام الحرمين إنما هو فيما لم يظهر فيه قصد القرية ، وسبق بيان ذلك قبل قليل .



وقيل : بالوقف ، ونقل عن جمع<sup>(١)</sup> ، ثم قيل : بين الكل .  
وقيل بين الوجوب والندب مطلقا .  
وقيل : بينهما إن ظهر قصد القربة<sup>(٢)</sup> .  
وفصل الآمدى وابن الحاجب بين مآظهر فيه قصد القربة فندب وإلا  
فإباحة ، واختاره أبو شامة<sup>(٣)</sup> (\*) .  
واستشكل بأنه كيف يجرى قول بالإباحة مع قصد القربة ، فبين الترجيح  
واستواء الطرفين تناف<sup>(٤)</sup> .  
وقد يجاب : بأنه بين للأمة جواز الإقدام عليه بالفعل فقصدته القربة مع  
كون الفعل مباحا<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) منهم الغزالي والشيرازي والصيرفي والدقاق وابن كج وابن فورك والقاضي أبو  
الطيب وعلل بأنه يحتمل الوجوب والندب والإباحة ، ويحتمل أنه من خصائصه  
فيلزم الوقف .  
انظر : المستصفى (٢١٤/٢) ، المحصول (٣٤٦/٣/١) ، شرح اللمع (٥٤٦/١) ،  
البحر المحيط (١٨٤،١٨٣/٤) ، الابهاج (٢٩١/٢) .  
(٢) أى قيل : بالوقف فى الوجوب والندب والإباحة لتعارض أوجهه .  
وقيل : بالوقف فى الوجوب والندب سواء ظهر قصد القربة أو لا .  
وقيل : بالوقف فى الوجوب والندب إن ظهر قصد القربة ، وإن لم يظهر فللإباحة  
واستغرب الكمال القول الأخير والحق معه . والله أعلم .  
انظر : المحلى على جمع الجوامع (٩٩/٢) ، الدرر اللوامع (٦٥٥،٦٥٤/٢/٢) .  
(٣) وهو اختيار إمام الحرمين أيضا .  
انظر : الإحكام والمنتهى للآمدى (٢٢٩/١) ، (٤٤/١) ، منتهى السؤل (٤٨) ،  
شرح العضد (٢٢/٢) ، بيان المختصر (٤٨٦/١) ، المحقق من علم الأصول  
(٧٠،٦٧،٦١) ، البرهان (٤٩٤،٤٩١/١) .

(\*) ٦٠ ب

(٤) فى ج ، د : مناف .

(٥) أقول لم يبين المؤلف القول المستشكل وليس فيما سبق إشارة إليه .  
لكن مراده ما ذكره الآمدى من أن ما قصد فيه القربة فيه أربعة أقوال منها الإباحة  
وعزاه للإمام مالك .

واستشكل بأن قصد القربة لا يجامع استواء الطرفين .  
أجاب السبكي - وتبعه الزركشى والمحلى - بأن النبى صلى الله عليه وسلم يقدم على  
ما هو مستو الطرفين ليبين للأمة الجواز ويشاب عليه بهذا القصد فيظهر فى المباح  
قصد القربة بهذا الاعتبار .  
=

قلت : وفيه نظر لأن الكلام في قصد القرية بالفعل من حيث هو لامن حيث كونه بيانا للشرع .  
[الحكم بالنسبة إلى الأمة] :

وقولى (ومثله أمته مرتب)<sup>(١)</sup> إلى آخره أى ماسبق فى حكم فعله صلى الله عليه وسلم بالنسبة إليه ، وأما بالنسبة للأمة فحكمهم مرتب على حكمه إلا فيما يستثنى ، فإن كان الفعل واجبا عليه فهم كذلك ، أو مندوبا أو مباحا فكذلك ، للآيات والأحاديث الواردة باطلاق الأمر بالاتباع والتأسى عموما وخصوصا ، نحو (صلوا كما رأيتمونى أصلى) أخرجه الشيخان<sup>(٢)</sup> (\*) ، وقوله يوم النحر وهو على راحلته (خذوا عنى مناسككم ، فإنى لأدرى لعلى لأحج بعد حجتى هذه) رواه مسلم<sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك مما لاينحصر ، ولما أشرت إليه من المعنى ، وهو عموم شرعه لكل أحد بقولى (فأصل شرعه عموم الكل) .

وقولى (لانى الذى خص ولا الجبلى) استثناء من قولى (ومثله أمته مرتب)<sup>(٤)</sup> أى يستثنى من اتباع أمته له فى أفعاله أمران ، ماكان جبليا ،

= قال : ولايتجه إلا بهذا التقريب على أنا لم نر من المتقدمين من صرح بحكايته . نعم حكاها الآمدى ومن تلقاه ولا مساعد لهم .

قلت : وهذا صحيح فقد سبق أن الإمام مالك يقول بالوجوب فيما ظهر فيه قصد القرية وقوله بالإباحة إنما فيما لم يظهر فيه قرينة فما حكاها الآمدى غير دقيق . والله أعلم .

انظر : الإحكام للآمدى (٢٢٩/١) ، الابهاج (٢٩٢/٢) ، البحر المحيط (١٨١/٤) ، تشنيف المسامع (١١٤٠/٤) ، المحلى مع الدرر اللوامع (٦٥٤/٢/٢) .

(١) فى ب ، ج : ترتب .

(٢) رواه البخارى عن مالك بن حويرث فى حديث طويل ، وروى مسلم أول الحديث فقط ولم يورد هذا اللفظ .

انظر : صحيح البخارى (الأذان) (١٥٥/١) ، صحيح مسلم (المساجد) (٤٦٥/١) .

(\*) ٥٠

(٣) رواه مسلم بلفظ (لتأخذوا مناسككم) ... الخ .

انظر صحيح مسلم (الحج) (٩٤٣/٢) .

(٤) فى أ ، ب ، ج : ترتب .

وما كان من خصائصه وقد سبق بيان التأسى فيهما ، والخلاف في ذلك واضحاً<sup>(١)</sup> ، فما سوى هذين أمتة مثله فيه ، ومن ذلك ما كان من أفعاله بيانا فإنه وإن وجب عليه من حيث البيان<sup>(٢)</sup> فقد يكون مندوبا أو مباحا باعتبار أصله الذى هو مثال له ، وأمتة مثله من جهة ذلك الأصل لا من جهة تشريعه كما سبق تقريره<sup>(٣)</sup> .

نعم يجب على العلماء بيان شرعه بأى طريق كان ، سواء بالقول أو بالفعل أو نحو ذلك ، فرمما كان في فعل المبين منهم الجهتان المذكورتان . وفيما علمت صفتة مذاهب :

أصحها : ماقلناه إن أمتة مثله ، إلا أن يدل دليل على تخصيصه<sup>(٤)</sup> .  
وثانيها<sup>(٥)</sup> : قول القاضى<sup>(٦)</sup> إنه كالذى لا تعلم صفتة في حقهم حتى يجرى فيه قول بالندب ، وقول بالإباحة ، وقول بالوقف<sup>(\*)</sup> .  
وثالثها : أنهم مثله فيه في العبادات ، وهو قول أبى على ابن خلاد<sup>(٧)</sup> من المعتزلة<sup>(٨)</sup> .

(١) راجع صدر مسألة حكم التأسى بالرسول صلى الله عليه وسلم وماذكر فيها من مصادر .

(٢) في ب ، ج ، د : التبيان .

(٣) سبق قريبا ص (٧٤٣) ، وانظر شرح الكوكب (١٨٧/٢) .

(٤) وصححه الآمدى وسماه المذهب الجمهورى .

انظر الإحكام (٢٤٢/١) .

(٥) في ج ، د : ثانيهما .

(٦) المراد الباقلانى .

انظر البحر المحيط (١٨٠/٤) .

(\*) ج ٦٢

(٧) أبو على محمد بن خلاد البصرى ، من أصحاب أبى هاشم الجبائى ، كان مقدما في أصحابه وله كتاب "الأصول" ، وهو من الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة مات قبل أن يبلغ الشيخوخة .

انظر : الفهرست (٢٤٧) ، معجم المؤلفين (٢٨٣/٩) ، طبقات المعتزلة (١١١) .

(٨) نقله عنه أبو الحسين وغيره .

انظر : المعتمد (٣٥٤/١) ، المحقق من علم الأصول (٦٠) ، البحر المحيط (١٨٠/٤) .

ورابعها : الوقف ، قاله الرازي (١).  
قال أبو شامة : الذى أقوله أنا إذا علمنا أن فعله واجب فإن كان عليه  
وعلينا فلاحاجة للاستدلال بفعله على وجوبه على الأمة لوجود دليل العموم  
لنا ، وإن كان خاصا به فهو القسم السابق فى خصائصه ، فإن شككنا (٢)  
فلا دليل على الوجوب علينا إلا أدلة القائلين بالوجوب فيما لم تعلم صفته ،  
فلاحاجة لفرض هذا القسم - وهو ما علمت صفته - .  
قال : وإن علمنا أنه أوقعه ندبا فهو على اختيارنا الندب فى مجهول  
الصفة ، أو مباحا فهو الذى لم يظهر فيه قصد القرية (٣). انتهى .  
وفى ما لم تعلم صفته المذاهب السابقة (٤).  
نعم حيث قلنا بالوجوب ، فقليل مدركه العقل ، وقيل السمع ، وهو  
مأورده ابن السمعانى والكياء الطبرى ، لكنه قال : إن القائل بالعقل يقول  
دل معه السمع أيضا (٥).  
ومن أغرب المذاهب أنه على الحظر على معنى تحريم اتباع غيره له فيه  
إلا بدليل يدل على ذلك (٦).

- 
- (١) انظر هذه المذاهب فى :  
المحصول (٣٧٢/٣/١) ، البحر المحيط (١٨٠/٤) ، المنتهى للآمدى (٤٦/١) ،  
تشنيف المسامع (١١٣٢/٤) ، المحلى على جمع الجوامع (٩٨/٢) ، اللمع (٦٨) ،  
التبصرة (٢٤٠) ، أحكام الفصول (٢٢٣) ، الدرر اللوامع (٦٤٣/٢/٢) ، الآيات  
البيئات (١٧٤/٣) ، غاية الوصول (٩٢) ، شرح الكوكب (١٨٧/٢) .  
(٢) أى إن شككنا فى أنه من خواصه أو لا .  
(٣) المحقق من علم الوصول (٦٠) ، البحر المحيط (١٨١/٤) .  
(٤) أى الخلاف فى الحكم بالنسبة للأمة فيما لم تعلم صفته كخلاف فيما لم تعلم صفته فى  
حقه صلى الله عليه وسلم وهو الوجوب والندب والإباحة والوقف .  
(٥) انظر تفصيل ذلك فى :  
البحر المحيط (١٨٢/٤) ، القواطع (٥٧٦/٢) ، المحقق من علم الأصول (٦٥) ،  
المعتمد (٣٤٦/١) .  
(٦) انظر البحر المحيط (١٨٤/٤) ، واستغراب المؤلف فيه نظر يأتى بعد قليل .

ووهموا من حمل<sup>(١)</sup> هذا المذهب على أنه في نفسه حرام ، وأنه بناء على جواز المعاصى على الأنبياء كما نقل عن الغزالي والآمدى والهندي رد ذلك وجعلوا ذلك من سوء فهمهم هذا المذهب ، فقد صرح القاضي أبو الطيب ، وابن القشيري بأن هذا المذهب يقول بتحريم اتباعه وهو بناء على أصلهم في الأحكام قبل الشرع أنها على الحظر<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكرت هذا المذهب لئلا يغتر به وإن كان الأدب تركه بالكلية . والله أعلم .

(١) في أ ، ج ، د : حمله .

وقد تحاشى المؤلف ذكر شيخه الذي وهم هذا الحمل وسيأتي بيانه .

(٢) ما لم تعلم صفته قيل : أنه على الحظر ، قال الغزالي والآمدى والهندي وهو قول من جوز المعاصى على الأنبياء .

كذا نقل الزركشى ثم قال : وهو سوء فهم فإن هذا القائل يقول أن غيره يحرم عليه اتباعه فيه لأن ما وقع منه يكون حراما كما صرح به القاضي أبو الطيب وابن القشيري فقالا :

ذهب قوم إلى أنها على الحظر وهذا بناء على أصلهم في الأحكام قبل ورود الشرع أنها على الحظر ولم يجعلوا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم علما في تثبيت حكم .  
ا.ه وفيما قاله الزركشى نظر من وجهين :

الأول : ماعزاه للغزالي والهندي مخالف لما في كتابيهما حيث قال الغزالي في المستصفي : أما إبطال الحمل على الحظر فهو : أن هذا خيال من رأى الأفعال قبل ورود الشرع على الحظر ، وهذا الفعل لم يرد فيه شرع ولا يتعين بنفسه لإباحة ولا وجوب فيبقى على ما كان .

فلقد صدق في ابقاء الحكم على ما كان ، وأخطأ في قوله بأن الأحكام قبل الشرع على الحظر . ا.ه وذكر الهندي نحوه في النهاية .

فكلام الغزالي والهندي موافق لما قاله أبو الطيب وابن القشيري ، أما ماعزاه للآمدى فصحيح .

الوجه الثاني : مراد الآمدى أن من قال بأنها على الحظر بناه على جواز وقوع المعصية على الأنبياء ومراده - كما يظهر لي - أن ما لم تعلم صفته يحتتمل أن يكون معصية - بناء على تجويزها - فيحظر إتياعه حتى يدل الدليل على جواز الاتباع .

فوصف الآمدى بسوء الفهم ناتج عن سوء الفهم . والله أعلم .  
انظر : البحر المحيط (١٨٤/٤) ، المستصفي (٢١٥/٢) ، المنحول (٢٢٦) ، النهاية (قسم ١) (١٨٧٥/٦) ، الإحكام ، ومنتهى السؤل للآمدى (٢٢٩/١) (٤٤/١) .